



جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعم التكامل الإقليمي

التكامل الإقليمي في أفريقيا

رؤى وآفاق

أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية

١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٥

**التكامل الإقليمي في أفريقيا
رؤى وآفاق**

الطبعة الأولى

(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)

تصميم الغلاف:

أ.محمود عاشور مهدى

الكتب والدراسات التي يصدرها المشروع تعبر عن آراء و اجتهادات مؤلفيها ولا تعبر

بالضرورة عن آراء المشروع



جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعم التكامل الأفريقي

التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق

أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب
الباحثين في الشؤون الأفريقية

تحرير

د. محمد عاشور

أ. أحمد علي سالم

٢٠٠٥م

١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٥

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

جميع الحقوق محفوظة

مشروع دعم التكامل الأفريقي

معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة

ت: ٥٦٧٥٥٧٦ - ٥٧٠٧٨٩٢

فاكس: ٥٧٠٧٨٩٢

E-mail: afrisp_cu@yahoo.com

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المشروع

التكامل الإقليمي في أفريقيا

رؤى وآفاق

محمد عاشور، وأحمد علي سالم (محرران)

القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، ٢٠٠٥م

تدمك: ٩٧٧-٤٠٣-٠٠٣-٦

٣- علاقات عربية أفريقية

٢- إفريقيا

١- التكامل الإقليمي

٥- تنظيم إقليمي

٤- تنظيم دولي

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٧٤٢٥

شكر وتقدير

يتوجه القائمون على مشروع دعم التكامل الإقليمي في إفريقيا بخالص الشكر والتقدير، إلى السادة الباحثين المشاركين في أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية (القاهرة ١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٥م)، والذي مثلت بحوثه المادة الأساسية لهذا الكتاب.

كما يتقدم المشروع بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور علي عبد الرحمن رئيس جامعة القاهرة؛ لرعايته أعمال المؤتمر، وللأستاذ الدكتور السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية؛ لدعمه غير المحدود وتشجيعه لكافة أنشطة المشروع، وفي مقدمتها المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، كأداة للتواصل بين هؤلاء الشباب، وخلق روابط علمية وتلاقح ثقافي بينهم.

وكذلك نتقدم بخالص التقدير والثناء للأساتذة رشا صفوت، محمود عاشور، نشوى مختار، وهدى جمال على ما بذلوه من جهد في كتابة وإعداد بحوث الكتاب.

ونجد لزاما القول، أنه لولا الدعم المادى والمساندة المعنوية من مؤسستي Trust Africa و Ford Foundation ممثلتين في شخص البروفيسور Aido Akwasi وزملائه في مؤسسة Trust Africa ما كان لهذا العمل أن يرى النور، فلهم منا خالص الشكر والعرفان.

وختاماً، نأمل أن يكون في هذا العمل ما يعطى الأمل بجيل واعد من الباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية.

والله الموفق ،،

قائمة المحتويات

شكر وتقدير.....	
مقدمة: التكامل الإقليمي في إفريقيا: خبرة الماضي ورؤى الحاضر وآفاق المستقبل	
محمد عاشور	١١
القسم الأول	
التكامل الإقليمي: الأبعاد والمتغيرات والقضايا	
- البعد التاريخي للوحدة الإفريقية: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي	
إحسان مهدي.....	٢٧
- المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل	
رانيا حسين.....	٥٣
- الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي في ضوء تجربتي "السادك" و"الإيجاد"	
أيمن شبانة.....	٧٧
- مقومات ومعوقات التكامل الإفريقي في المجال الإعلامي والثقافي	
الخضر عبد الباقي محمد.....	١١١
- المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية	
عزة خليل.....	١٢٧

القسم الثاني

التكامل القاري: قضايا الأمن الجماعي

- العمل الأمني الجماعي في منظمة الوحدة الإفريقية: هل كان الاستبدال المنظمة ضرورة؟ (ملخص)

أحمد علي سالم..... ١٦٩

- الهيكل الأمني الجديد في إفريقيا: دور منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي (ملخص)

نورا كمبمان..... ١٧١

- الاتحاد الإفريقي بين الأمل والخوف: رؤية تقويمية

نادية عبد الفتاح..... ١٧٣

- التكامل الإقليمي: الطريق لتعزيز الأمن البشري في إفريقيا (ملخص)

أنجيلا ماير..... ١٨٩

- التكامل الإقليمي بين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن

محمد العدوي..... ١٩١

القسم الثالث

التكامل الإقليمي في الشمال الإفريقي

- تقويم الأداء التكاملي لتجمع الساحل والصحراء

خالد حنفي..... ٢٢٥

- مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي

أحمد محفوظ..... ٢٥٥

- المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد

عبد الكريم عبد لاتي..... ٢٧٩

- اتحاد المغرب العربي: دراسة تحليلية وفقاً لنظريتين في العلاقات الدولية (ملخص)

ريهام خفاجي..... ٢٩٣

- دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)

راوية توفيق..... ٢٩٥

القسم الرابع

تجارب التكامل في حوض النيل وشرق إفريقيا وغربها

- التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل: رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة

محمد سالم طابع..... ٣٤١

- فرص التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة حالة الكوميسا (ملخص)

سالي هاني..... ٣٧٩

- الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد): رؤية عامة

سامي السيد..... ٣٨٠

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة

هالة ثابت..... ٤١١

القسم الخامس

تجربة التكامل المصري السوداني

- تجربة التكامل المصري السوداني: قراءة في التطورات والإشكاليات

عصام عبد الشافي..... ٤٣٧

- التكامل السوداني المصري: أزمة واقعية وضرورة اجتماعية - رؤية سودانية

عبد الوهاب الطيب..... ٤٦١

- مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان

عبد الحافظ الصاوي..... ٤٧٩

- البعد الأمني للعلاقات المصرية السودانية

نورا أسامة..... ٤٩٥

القسم السادس

التعاون العربي الإفريقي

- العلاقات العربية الإفريقية: السياق والمضمون

محمد جويلي..... ٥٠٩

- العصر الذهبي للعلاقات العربية الإفريقية (ملخص)

جمال نكروما..... ٥١٧

- الحوار بين شمال إفريقيا وجنوبها (ملخص)

نائيف خان..... ٥١٩

- العلاقات العربية الإفريقية: نحو سبيل لتفعيل التعاون المشترك

محمد عاشور..... ٥٢١

مقدمة

التكامل الإقليمي في إفريقيا: خبرة الماضي ورؤى الحاضر

يعد التكامل الإقليمي مدخلاً حيوياً للاعتماد الجماعي لدول القارة على الذات، وأمرأً لازماً لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه القارة، لما يتيح التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تقتصر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي وما يفرضه من قيود على إمكانيات هذه الدول وقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي الأفريقي طويلاً، وأدركته - وإن لم تلتزم به - الدول الأفريقية. وقد ارتبطت حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ الستينيات من القرن العشرين بمساعي الدول الإفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على استقلالها المباشر عن الدول الاستعمارية.

وقد تنوعت مساعي وأشكال وأطر التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة، وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية، وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل. ويلاحظ من جانب آخر أن جهود التكامل الإقليمي الفرعي في الشمال الأفريقي لم تحقق كثير نجاح في أهدافها على الرغم من عظم الآمال التي علفت على تلك التنظيمات، بما في ذلك تجارب التكامل الثنائي بين مصر والسودان، على الرغم من توفر مقومات تحقيق مثل هذا التكامل. وعلى صعيد آخر، فبرغم الدور المحوري الذي لعبته دول الشمال الأفريقي في تجارب التكامل بمستوياتها المختلفة، فإنه من الملاحظ تصاعد دعاوى هنا وهناك لاستبعاد دول الشمال من جهود التكامل القارية بادعاءات وحجج عدة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يسعى إلى محاولة التعرف على واقع التكامل الإفريقي بعد نحو نصف قرن تقريباً من استقلال الدول الإفريقية، وموقف وموقع دول الشمال الأفريقي من تلك الجهود التكاملية على المستوى القاري، ورصد وتقييم جهود مساعي التكامل الإقليمي في القارة بصفة عامة وفي الشمال الأفريقي بخاصة، وما حققته تلك المساعي من ثمار.

ويزيد من أهمية الكتاب أن بحوثه تأتي بأقلام باحثين شبان، الأمر الذي يحقق نشرأ واهتماماً بقضايا التكامل بين تلك الفئة الهامة من المجتمع من ناحية ويلقي الضوء على مدي استمرارية أو انحصار روح التفاؤل بالتكامل الإقليمي كأداة لتعظيم قدرات أفريقيا على المستوى

الدولي، الأمر الذي يعني بدوره ضرورة مراجعة تجارب التكامل الإقليمي القائمة في القارة (كالإيكواس، والسادك، والكوميسا، إلخ...) لمعرفة مكان القوة وعوامل الضعف في تلك التجارب ومحاولة تفعيل هذه التنظيمات بما يحقق هدف التنمية والاستقرار باعتبارهما شرطين لازمين من أجل الدعوة إلى التجاوب بصورة أصدق وأوضح مع المبادرات الرامية إلى دعم العمل الأفريقي المشترك وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي كغاية مثلى وأداة من أجل مستقبل أفضل للقارة وشعوبها.

التكامل الإفريقي: الأبعاد التاريخية والدولية والإقليمية والمحلية

تعرض بحوث هذا المحور للأبعاد المختلفة للتكامل الأفريقي، ففي ورقتها ترصد إحسان مهدي ملامح التحول في أفكار الوحدة الأفريقية وتجلياتها في الواقع الأفريقي منذ القرن التاسع عشر، وصولاً إلى تجسدها في مؤسسات تكامل قارية، ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية، فالاتحاد الأفريقي، وعوامل تلك التحولات ومظاهرها. وتعرض رانيا حسين لتأثيرات المتغيرات الدولية والإقليمية علي مساعي التكامل الإقليمي في القارة منذ حقبة التسعينيات من خلال تناول التحولات التي جرت علي الساحتين الدولية والإقليمية وتفاعلاتها مع المتغيرات الداخلية في الدول الأفريقية، والتي أسفرت في مجملها عن قناعة كاملة بضرورة وأهمية التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج بالقارة من أزمتها، وأن تلك المتغيرات الدولية والإقليمية - وإن رتبت بعض التحديات - فإنها لم تخل بدورها من بعض الفرص وإمكانيات الفعل.

وبالنظر إلى ما تشير إليه الخبرة التاريخية في مجال التنظيمات الدولية من ضرورة توافر قيادة فاعلة لمساعي التكامل كي تتم ترجمة تلك المساعي في حقائق ملموسة، ركزت ورقة أيمن شبانة علي دراسة مدى أهمية وفاعلية مثل هذا الدور علي الصعيد الأفريقي من خلال رؤية مقارنة بين دور جمهورية جنوب أفريقيا علي صعيد "السادك"، ودور كل من إثيوبيا وكينيا في "الإيجاد"، حيث خلصت الدراسة إلي أن دور الدولة القائد ليس كافياً بذاته لنجاح مشروعات التكامل، وأنه لابد من أخذ البيئة الإقليمية والدولية وموقفها من القائد الإقليمي، علاوة علي ضرورة توفر عنصري الرغبة والقدرة في الدولة القائد لنجاح مساعي التكامل؛ حيث يؤدي غياب أحد العنصرين إلي فشل تلك المساعي أو عدم وجودها من الأساس.

وفي بحثه حول مقومات ومعوقات التكامل الإقليمي في المجال الثقافي والإعلامي، يعرض خضر عبد الباقي مجموعة من التجارب الأفريقية للتواصل بين المؤسسات الثقافية والإعلامية، ومعوقات ذلك مع طرح رؤيته فيما يتعلق بالتصدي لتلك المعوقات.

وفي بحثها تعرض عزة خليل لوجهات نظر نقدية حول التعريف الشائع للمجتمع المدني الذي يجعل منه كلاً متجانساً لا تتأقظ به، ويتجاهل الأشكال التقليدية في المجتمعات التي لم تجتاز مرحلة الحدأة على نحو وسباق التطور الذي تمت به في المجتمعات الغربية. كما ميزت الباحثة بين مفهومين للتكامل الإفريقي، أحدهما يعني تحسين شروط اندماج الدول الإفريقية في السوق العالمية في إطار أجندة رأس المال العالمي التي تعبر عن فئة محدودة من الشعوب الإفريقية، والمفهوم الثاني هو تطوير شروط سعي الشعوب الإفريقية لتحسين أوضاعها التي تتدهور كنتيجة للسياسات الليبرالية الجديدة. ثم تناولت الباحثة علاقة صعود المجتمع المدني بتطور الدولة والمجتمع في إفريقيا والقطاعات المتعددة داخل المجتمع المدني، ومفهوم دور المجتمع المدني الذي تنشط في إطاره، وهل هو المفهوم الوظيفي للمجتمع المدني المنسجم مع مفاهيم الهيئات المانحة ولا يلتفت إلى العلاقات مع المنظمات في البلدان الإفريقية إلا من خلال تنظيم وتمويل المنظمات الدولية والشمالية، أم هو المفهوم البنيوي لمجتمع مدني يسعى للعب دور مستق متفاعل مع المكونات الأخرى للبنية الاجتماعية وبالتالي يمثل الفضاء القابل لنشر وعي تكامل الشعوب الإفريقية وسطه ومن خلاله.

وترى الباحثة أن هناك العديد من العقبات التي تعترض قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره على صعيد التكامل الإقليمي، بعضها يتعلق بطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع والمجتمع المدني، وبعضها يرتبط بسمات منظمات ومجموعات المجتمع المدني التي لا تمكنها من الفاعلية والتأثير ومن ثم لعب دور في التكامل. ويرجع نوع آخر من العقبات إلى طبيعة علاقة منظمات ومجموعات المجتمع المدني بمحيطها ومدى تبنيها وتعبيرها عن همومه وآماله وقضاياها. ثم تعرض الدراسة لجهود إحدى منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة مرض الأيدز في جنوب إفريقيا، ونضالها في مواجهة شركات الأدوية العالمية، وتعبئتها للجهود الإقليمية في تلك المواجهة، لتخلص من ذلك إلى إمكانية تمثيل منظمات المجتمع المدني في إفريقيا لأفق للتكامل الإفريقي من خلال التضامن في القضايا المشتركة.

قضايا الأمن ودور المنظمات القارية

يعرض هذا المحور بعض تجارب التكامل الأمني بين الدول الإفريقية على المستوى القاري، مع عناية خاصة بدور التنظيميين الأساسيين على المستوى القاري، وهما منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي، وتقييم تلك التنظيمات وقدرتها على إدراك أهدافها في مجال الأمن. فقد تأثرت مسيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا بمساعي الدول الإفريقية نحو تحقيق الأمن الوطني

بالمفهوم التقليدي الذي يقتصر على الجوانب السياسية والعسكرية، على نحو ما يتضح في الورقتين الأولى في هذا المحور. ويهمل ها المفهوم التقليدي للأمن بقية الأبعاد الخاصة بالحفاظ على الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، بل ويجعل أمن البشر والفرد في المجتمع - الذي هو الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها - في مرتبة متأخرة بدعوى الحفاظ على الوطن، على نحو ما تعرضه الورقتين الأخيرتين في هذا المحور. فبعض الدول شاركت في مساعي تكاملية ليس من منطلق الإيمان بأهدافها ولكن رغبة في تعظيم قدراتها في مواجهة الآخرين سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وبالمثل أحجمت دول أخرى عن الدخول في مساعي تكاملية بدعوى الحفاظ على أمنها الوطني والحيلولة دون هيمنة دول أخرى أعضاء بالتنظيم عليها، وفي هذا المسعى وذلك كانت التحركات نحو التكامل، أو بعيداً عنه، تتم في معظمها بمعزل عن الشعوب ممثلة في تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، ومصحوبة في ذات الوقت بموجة من الدعاية الإعلامية المبررة والمباركة في معظم الأحيان لخطوات القيادة السياسية.

ففي ورقته يتصدي أحمد سالم للإجابة على تساؤل جوهري شغل وما زال يشغل الأذهان، وهو هل كان لازماً التحول عن منظمة الوحدة الأفريقية وإقامة الاتحاد الأفريقي، وذلك بإلقاء الضوء على بعض نجاحات المنظمة وإخفاقاتها في القضايا الأمنية - وهي القضايا التي كانت دائماً محل اهتمام المنظمة - ويركز على آليات المنظمة لحل الصراعات بين أعضائها بالقيام بعمل أمني جماعي، لاسيما إرسال قوات لفرض السلام أو حفظه. وتتناول الدراسة مراحل تطور مسيرة موقف المنظمة من قضية العمل الأمني الجماعي، من مرحلة الحذر تجاه دعوتها لفرض السلام أو حفظه بين دولها، ثم تصديها منذ نهاية السبعينيات لصراعات دولية معقدة (تشاد والصحراء الغربية)، من خلال دور أمني جماعي. ومع فشل هذه القوات في تحقيق مهامها، وانقسام أعضاء المنظمة انقساماً حاداً في تلك الصراعات، دخلت جهود المنظمة في هذا الصدد مرحلة جديدة اتسمت بالجمود، الأمر الذي استمر حتي نهاية الحرب الباردة وتغير الأوضاع السياسية في بعض دول القارة، وهو ما انعكس إيجابياً على المنظمة، حيث نجحت جزئياً في تفعيل دورها الأمني، خاصة بعد إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها عام ١٩٩٣ والحصول على الدعم الدولي لهذا الدور. وتقرن الدراسة دور المنظمة الأمني بالأدوار الأمنية لمنظمات أخرى تتشابه معها بنيوياً ووظيفياً، ومدى نجاح المنظمة في تحقيق أهداف عامة لمنظمات التكامل الإقليمي. كما تقارن بين المنظمة والاتحاد الأفريقي، حيث تجد تشابهاً بين بعض التحديات التي تواجه الاتحاد حالياً والعقبات التي حالت دون قيام المنظمة بدور أمني فعال في حل

الصراعات بين أعضائها، لتنتهي الدراسة تاركة التساؤل "هل كان لابد من تغيير المنظمة؟" ولكنه تساؤل يحمل إجابته داخله.

وتعرض نورا كمبمان في ورقتها رؤية موازية للبحث السابق، حيث تخلص من رصدها لتطور العمل الأفريقي في حفظ السلم والأمن، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، إلى أن قيام مجلس السلم والأمن الأفريقي كجهاز مستقل في إطار الاتحاد الأفريقي يمثل خطوة صغيرة على طريق شاق وطويل لتأسيس آلية إفريقية لحفظ الأمن.

وتتناول ورقة الباحثة نادية عبد الفتاح المتغيرات والعوامل المختلفة التي أدت إلى التفكير في إنشاء الاتحاد الأفريقي في ضوء إعلان "سرت" بليبيا عام ١٩٩٩، والمتعلق بإنشاء الاتحاد الأفريقي، حيث تنطلق الباحثة من تساؤل أساسي حول فرص واحتمالات نجاح واستمرارية هذا الكيان، في ظل العقبات التي من المتوقع أن يواجهها، وفرص نجاحه في التغلب عليها. وللإجابة على تلك التساؤلات، ناقشت الباحثة الدوافع والأهداف وراء إنشاء الاتحاد الأفريقي والهيكل التنظيمي للاتحاد، وصولاً إلى طرح رؤية مستقبلية للعمل الأفريقي الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي، في ظل مفارقة أساسية هي أنه علي حين جاء الاتحاد الأفريقي في أهدافه وغاياته متجاوباً مع كثير من طموحات وآمال الدول والشعوب الأفريقية، فإن الوضع الاقتصادي للقارة ما زال كما هو، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك علي مستقبل الاتحاد الأفريقي في ظل الارتباط الوثيق بين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القارة، فالعبرة ليست بتغيير المسميات ولكن بالقدرة علي التصدي بفاعلية للمشكلات التي تواجهها القارة.

ثم يرصد كل من محمد العدوي وأنجيلا ماير في ورقتين منفصلتين أثر التحولات والتطورات الدولية علي مفهوم الأمن القومي، وتراجع المفهوم التقليدي للأمن الذي يلخص الأمن في الأبعاد العسكرية، والسياسية، حيث أكدت الورقتان علي أن الأدوات والوسائل العسكرية والسياسية لم تعد هي المحدد أو الوسائل الأكثر ملائمة لتحقيق الأمن. فمن ناحيتها اهتمت أنجيلا ماير بالتأكيد علي أن الأمن القومي في ظل التطورات الجارية لم يعد مسألة داخلية بل شأن إنساني ودولي علي نحو أضعف من وضع الدولة كفاعل دولي ودعي إلي ضرورة مراجعة دورها كفاعل رئيسي، بخاصة في المجالات التي أخفقت في تحقيق أمن مواطنيها واستقرارهم، ودعت كذلك إلي إعادة النظر في الأطر والهيكل التكاملية القائمة علي مركزية الدولة والتعاون بين الحكومات، والتي تتمثل في معظم التجارب التكاملية الأفريقية، علي نحو يتيح مشاركة أكبر للشعوب، وتنظيمات المجتمع المدني.

وفي ورقته يشير العدوي إلى أنه بمراجعة تجارب التكامل الإقليمي المختلفة نجد أن القضايا الأمنية والسياسية كانت عامل خلاف، الأمر الذي يعني ضرورة الاهتمام بمعايير أخرى للأمن كمعدلات التنمية الشاملة، وكذلك التنمية البشرية في إطار مفهوم جديد للأمن يدفع ناحية البحث عن آليات تعاونية وتكاملية لزيادة تأمين المواطن والمجتمع والدولة، ويولي اهتماماً أكبر بالقضايا والأبعاد غير السياسية للأمن ويقدم مدخلاً جديداً للتكامل الإقليمي يبدأ بتلك القضايا والمجالات، ولك في إطار تناوله لدعوى الأمن القومي وأثرها على تكامل دول شمال القارة، وهو ما ينقلنا إلى المحور الثالث في الكتاب.

تجارب التكامل الإقليمي في الشمال الأفريقي

وتعني بحوث هذا المحور برصد أهم تجارب التكامل الإقليمي في الشمال الأفريقي، وتقييم فاعليتها من خلال بيان أهداف ومبادئ تلك التنظيمات وهياكلها والإمكانات المتاحة لإجهزتها، وصولاً إلى آثار تلك التنظيمات ومردودها مقارنة بأهدافها، وذلك للوقوف على مواطن القوة والضعف في هذه التجارب، واقتراح الحلول المتصورة لزيادة فاعليتها. وقد تناولت بحوث هذا القسم تنظيمين رئيسيين من تنظيمات الشمال الأفريقي هما تنظيم تجمع الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي.

ففي بحثه يتناول خالد حنفي تجمع دول الساحل والصحراء، والذي يمثل أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة، سعياً إلى تقويم الأداء التكاملي للتجمع من خلال فحص مدى تحقيقه للأهداف المعلنة في المعاهدة المنشئة للتجمع، والعوامل التي أعاقته عن بلوغ بعض الأهداف. وقد ركزت الدراسة الضوء على الدور الليبي في التجمع، وإيجابيات ذلك الدور وسلبياته في ظل ارتباطه - تأثيراً وتأثراً - بالمتغيرات الدولية والإقليمية، وطبيعة علاقة الجماهيرية الليبية بسياسات القوي الكبرى. وتخلص الدراسة بمجموعة من التوصيات لتفعيل دور التجمع.

وحول اتحاد المغرب العربي دارت أوراق بحوث كل من أحمد محفوظ، وعبد الكريم عبدلاوي، وريهام خفاجي، حيث تناول أحمد محفوظ بالرصد مقومات ومعوقات التكامل بين دول الاتحاد مع وضع تصورات للمسارات التي يمكن أن ينتهي إليها التجمع ومقتضيات تفعيله.

وانطلق الباحث عبد الكريم عبدلاوي من مجموعة من التساؤلات هي: هل يشكل اتحاد المغرب العربي فعلاً نقلة نوعية في مسار الوحدة الإفريقية، أم أن توقف قطار الوحدة المغاربية يعني أن الدعوى إلى الاندماج ليست إلا شكلاً من أشكال الخطاب السياسي؟ بأي المحددات يمكن

تفسير فشل مسار العلاقات المغربية منذ الحصول على الاستقلال برغم كل المقومات والعوامل المشجعة على قيام الوحدة المغربية؟ ماهي الشروط الضرورية للانتقال من التجزئة إلى الوحدة ومدى توفرها لاتحاد المغرب العربي؟ وبعد تناوله للمعطيات الخارجية والداخلية التي أسفرت عن قيام الاتحاد، وبيان أجهزة الاتحاد ومؤسساته، يطرح الباحث تقييماً لمسيرة الاتحاد عبر محكات أساسية ترتبط بمدى تحقيق الاتحاد أهدافه علي الأصعدة الثقافية والإنسانية والاقتصادية والأمنية العسكرية، حيث يخلص إلي إخفاق الاتحاد في تحقيق جل هذه الأهداف بفعل مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية لدول الاتحاد وبفعل الطبيعة التنظيمية للاتحاد ذاته.

وفي تقديره لذلك الإخفاق يري الباحث أن المشكل الأساسي في دول المغرب العربي ليس مشكل تخلف الوعي الوحدوي أو تدنيه، وإنما هو مشكل تأطيره وتشغيله وجعله بمثابة الرافعة نحو النهوض الاقتصادي والبناء الديمقراطي والدافع نحو التحرر وبناء شروط المناعة والانخراط في الحداثة من موقع قوة. فسياسة الاتحاد من وجهة نظره تميزت بأنها سياسة توفيقية، وليست موحدة، أي أنها تعبر عن حد أدنى من التوافق بين سياسات قطرية، وأنها مواقف تحددها طبيعة الدولة الوطنية ودرجة تبعيتها للخارج، وأنها سياسة ظرفية، غير صامدة، في وجه التحديات الخارجية. فآزمة الوحدة والتكامل بالمغرب العربي بالأساس أزمة ذاتية، أي أن مصادر التفسير في إخفاق مشروع الوحدة، لا ترتبط بالشروط الموضوعية المؤهلة لها (الثروات الاقتصادية، الموقع الجغرافي، الإمكانات البشرية، العامل الدولي/الاستعماري)، بقدر ما ترجع إلى الاستعداد السياسي/الذاتي للأقطار المقبلة على الانصهار. ومن منطلق هذه الأزمة الذاتية يصبح الحديث عن المعوقات من منظور النخب الحاكمة حجة للتأخير/التبرير، وتغطية مكامن العجز بشأن تحقيق فكرة المغرب الكبير. وبهذا المعنى كذلك، تغدو الوحدة عسيرة الإنجاز، ضمن الطبيعة الاجتماعية للنخب السياسية القائمة في الوقت الراهن بدول المغرب العربي.

في بحثها حول ذات الموضوع حاولت الباحثة ريهام خفاجي دراسة الأبعاد سائلة البيان في ضوء مقولات مدرستين أساسيتين من مدارس العلاقات الدولية هما المدرسة الوظيفية الجديدة، والمدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة. وتناقش الورقة ثلاث فرضيات، تشير الفرضية الأولى إلى افتقار النخب الحاكمة في الدول المغربية للإرادة السياسية اللازمة لإجراء مساومات والموافقة على حلول وسط في القضايا السياسية والاقتصادية الخلافية، حيث تشبثت النخب بتعريف ضيق للمصلحة الوطنية لدولها، مما أفرغ محاولات التقارب الاقتصادي والسياسي بين الدول المغربية من مضمونها. وتري الفرضية الثانية أن الظروف والبنى الاقتصادية المتشابهة والمتهرئة في

الدول الأعضاء لم توفر المقومات الكافية لتعاون اقتصادي إقليمي مثمر، بل دفعتها نحو التنافس فيما بينها. وأخيراً، تفترض الورقة أن الدول المغاربية لم ترض بالتعاون المشترك بينها، بالرغم من خلافاتها السياسية والاقتصادية، إلا لصعوبة انضمامها فرادى إلى منظمات إقليمية أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي. وبتطبيق مقولات كل من المدرستين سالفتي البيان، تخلص الورقة إلى صعوبة تحليل الاتحاد وفقاً لرؤية المدرسة الوظيفية الجديدة، التي تهتم بالاعتبارات الاقتصادية لقيام التجمعات الإقليمية، لافتقار دوله لبنى اقتصادية مناسبة ولقوى فعالة في المجتمع المدني، وهما حجر الزاوية في التحليل الوظيفي الجديد. وفي المقابل تتجح المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة في تفسير قيام الاتحاد بصورة أفضل، باعتباره استجابة لضغوط سياسية واقتصادية نابعة من البيئة الدولية، مؤكدة أهمية البعد الخارجي في تأطير العلاقات بين الدول غير المركزية في النظام الدولي.

ثم نتناول رابطة توفيق موقف دول شمال إفريقيا من مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد"، التي اعتبرها الكثيرون الحل الأفريقي المستقل لمشكلات القارة، بالاعتماد على الذات، في ظل التزامات متبادلة قائمة على الندية مع العالم المتقدم الذي يتعين عليه دعم الجهود الأفريقية للخروج بالقارة من وهنتها التي لبثت فيها طويلاً. فجاءت الورقة لتطرح عدة تساؤلات حول أهمية مبادرة النيباد، والأسباب التي تدفع دول الشمال للاهتمام بها. هل الاهتمام الرسمي بالمبادرة بصفة عامة يرقى إلى المستوى المطلوب الذي تثبت به هذه الدول أنها جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية؟ وإلى أي مدى شارك المجتمع المدني في دول الشمال الأفريقي في الجدل المتعلق بالمبادرة وفي تفاعلاتها؟ وإلى أي مدى تكون لدى الرأي العام في تلك الدول صورة واضحة، ولو أولية عن المبادرة وأهدافها ومبادئها؟ وسعيًا للإجابة على تلك التساؤلات قدمت الباحثة تقييماً لمبادرة النيباد، وعرضاً للمواقف الرسمية لدول الشمال الأفريقي من المبادرة، محاولة تفسير تلك المواقف في ضوء السياسة الخارجية لدول الشمال. ثم عرضت لموقف المجتمع المدني والقطاع الخاص في الشمال الأفريقي من المبادرة، وتناولت كذلك للعلاقة بين مواقف دول الشمال من المبادرة والالتزامات بتنظيمات إقليمية أخرى، وفاعلية تلك التنظيمات.

التكامل الإقليمي في حوض النيل وشرق أفريقيا وغربها

تعرض أوراق هذا القسم لتجارب التكامل الإقليمي في مناطق غير الشمال الأفريقي علي نحو يمكن معه المقارنة بين تجارب دول الشمال والتجارب الأخرى. ففي بحثه حول التكامل بين دول حوض النيل، ينطلق محمد سالم من واقع تراوح العلاقات بين دول حوض النيل بين

التعاون والتصارع برغم التماس الجغرافي وعدم وجود حواجز طبيعية بين هذه الدول تحول دون وجود روابط الجوار الجغرافي، فضلاً عن تشابه الميراث التاريخي. وللبحث في أسباب هذا التقلب في نمط التفاعلات الإقليمية في حوض النيل، وتقويم تجربة هذا التعاون الإقليمي، يستند الباحث إلي مقولات المدرسة الوظيفية الجديدة في تحليل علاقات التكامل الإقليمي والدولي. وقد خلص الباحث إلي أن التفاعلات التعاونية تفوق بكثير - من حيث الكم والكيف - التفاعلات ذات الطبيعة الصراعية لدول حوض النيل، علي أنها - أي العلاقات التعاونية - لم تشهد في كثير من الأحيان استثماراً وتنمية. كما أوضح الباحث أن ثمة علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي في المنطقة والتعاون الإقليمي والدولي من ناحية أخرى. وأكدت الورقة كذلك علي أهمية الدور المصري في تحفيز التعاون الإقليمي، وكذا الدور المعاند من جانب المؤسسات التمويلية الدولية.

وعلي صعيد شرق أفريقيا تناولت ورقة سالي هاني بالتحليل الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب القارة (كوميسا)، مشيرةً إلي أنها لن تركز علي معوقات التكامل قدر التركيز علي إمكانات التعاون بين دول التنظيم مع طرح بعض المقترحات لتفعيل التنظيم. كما ناقشت ورقة سامي السيد دور الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" في التكامل الإقليمي متتبعاً نشأة التنظيم ومبادئه وأهدافه وهيكله المؤسسي. وقد عني الباحث بعرض أهم الإنجازات التي حققها التجمع علي الأصعدة المختلفة، وبيان موقف دول الشمال الأفريقي من التنظيم، موضحاً في ختام ورقته نصيب التجمع من النجاح والفشل عبر رؤية تقويمية في ضوء أهداف التنظيم.

وعلي صعيد غرب أفريقيا ركزت ورقة هالة ثابت علي دور التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) في حفظ السلم والأمن، حيث تناولت الدراسة نشأة الإيكواس وتطورها وعلاقة تلك التطورات بالدور الأمني للمنظمة والأسس القانونية لهذا الدور في ضوء المواثيق الدولية، سعياً لتقييم مدى نجاح المنظمة في أداء هذا الدور من خلال العمليات التي تعاملت المنظمة معها كالوضع في ساحل العاج، وليبيريا وسيراليون. وتختتم الدراسة ببيان بأهم المعوقات التي تعترض سبيل أداء الإيكواس لدورها في حفظ السلم والأمن في غرب أفريقيا.

تجارب التكامل الثنائي

وهو محور خاص بالتكامل المصري السوداني، حيث يعرض لمقومات التكامل بين البلدين ومعوقاته علي الأصعدة المختلفة، وتقييم تجارب التكامل السابقة، وجهود إحياء المشروعات المشتركة وزيادتها بين البلدين، للوقوف علي آفاق مستقبل هذه الجهود، ومدى إمكانات البناء

عليها لتكامل إقليمي أكبر، أخذاً في الاعتبار التطورات الجارية في جنوب وغرب السودان، وانعكاساتها الإيجابية، والسلبية المحتملة على جهود التكامل بين البلدين.

ففي بحثه، يعرض عصام عبد الشافي لتجربة التكامل المصري السوداني، والتي هدفت منذ البداية للبحث عن حلول مشتركة لمشاكل مشتركة بهدف إحداث تنمية مشتركة تتفوق على التنمية المنفردة، ولكن هذه التجربة قد أثارت العديد من القضايا والإشكاليات وتراوحت العلاقة بين الشد والجذب في أغلب المراحل. وقد رصد الباحث أهم المراحل التي مرت بها تجربة التكامل، منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وحصول السودان على الاستقلال، وحتى عام ٢٠٠٥، مع بيان ما شهدته هذه المراحل من تحولات في طبيعة العلاقات من تعاون إلى توتر إلى صدام إلى تهدئة وتعاون من جديد. ثم يتناول الباحث أهم القضايا التي أثرت على مساعي التكامل المصري السوداني، ليخلص إلى أن هناك تناقضاً في الرؤى بين بعض التيارات في مصر والسودان، حول عدد من قضايا وأدوات التكامل، وتراجعاً في الدور المصري والعربي في مقابل فاعلية دور دول الجنوب في إدارة أزمة السودان. ويرى الباحث أن نجاح المساعي التكاملية بين البلدين رهين في جانب منه بتسوية المشكلات التقليدية بين مصر والسودان، وإعادة صياغة العلاقات الثقافية بين الدولتين، وتفعيل الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في هذا الإطار، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل طرف وخصوصياته.

وتقدم ورقة عبد الوهاب الطيب رؤية سودانية للعديد من القضايا الأساسية للعلاقات بين البلدين، مع التركيز على تفاعلاتها مع قضايا التكامل بينهما. وقد عرض الباحث المرتكزات والأسس التي يمكن أن يقوم عليها التكامل المصري السوداني، ثم تتبع تاريخياً تجارب التكامل والوحدة بين البلدين عبر التاريخ الحديث والمعاصر، كاشفاً النقاب عن العوامل المختلفة الحاكمة والمؤثرة على تلك العلاقات على الجانبين، ثم ناقش الباحث أثر التغيرات والمشكلات الداخلية في السودان على مساعي التكامل بين البلدين.

وعلي صعيد التكامل الاقتصادي، يرى عبد الحافظ الصاوي في دراسته لتجارب التكامل الثنائي بين البلدين منذ السبعينيات من القرن العشرين - علي اختلاف مسمياتها - أن الدافع السياسي لتجربة التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان خلال هذه الفترة، هو الذي أوجد تلك الصيغ التكاملية وهو الذي أنهاها، بعيداً عن مشاركة القوي الشعبية المختلفة، الأمر الذي جعل هذه الصيغ هشة وسريعة التبخر مع أية تغيرات تطرأ على العلاقات بين النظم الحاكمة علي جانبي الحدود. ويرى الباحث أن التغيرات الدولية فرضت تحديات علي مساعي التجربة الجارية

للتكامل الثنائي بين البلدين بفتح اقتصاد البلدين أمام مشاركة آخرين. كما أن الإمكانيات التنموية وتنافسية اقتصاد البلدين تجعل الاستفادة من تجربة التكامل في ظل هذه الظروف محدودة. ويؤكد الباحث علي إن نجاح التجربة مرهون بالإرادة السياسية، والإدارة الجيدة لمشروع التكامل، وإفساح المجال للقطاع الخاص، وفتح مجالات جديدة لمشروعات التكامل.

وبالنظر إلي طبيعة العلاقة بين التكامل الإقليمي وقضايا الأمن والاستقرار لدي الدول الساعية للتكامل، عالجت ورقة نورا أسامة تأثير الأبعاد الأمنية علي مساعي التكامل الثنائي المصري السوداني، منطلقاً من تقييم دوافع ونتائج تلك المساعي في مراحلها المختلفة، وعلاقة ذلك بالمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية للبلدين، ثم ناقشت التطورات الداخلية في السودان وبخاصة اتفاق ماشاكوس وانعكاساته المحتملة علي الأمن المصري. وتخلص الدراسة إلي حاجة البلدين في ظل الروابط المشتركة والتغيرات الجارية إلي تمتين تلك الروابط الإيجابية وتكثيف مساعي التكامل بما يحقق صالح الطرفين.

التعاون العربي الأفريقي

يمثل التعاون العربي الأفريقي مجالاً خصباً للنقاش في مجال التكامل والتعاون الإقليمي، ولك نتيجة التداخل بين المنطقتين العربية والأفريقية، الأمر الذي دفع البعض إلي اعتبار الحديث عن علاقات تعاونية بين الجانبين من قبيل اللغو علي اعتبار أنه حديث عن تعامل الذات مع نفسها. واعتبر هذا الفريق أن خطاب التعاون العربي الأفريقي يجسد الفارقة بين الجانبين أكثر مما يساعد علي تجسير الفجوة بينهما، في ضوء ما يخلقه ذلك الخطاب من معضلة لدول الشمال الأفريقي في تنازعها ما بين الانتماء العربي والانتماء الأفريقي. ويدعو هذا الفريق إلي الحديث إزاء عربي أفريقي بدلاً من التعاون أو العلاقات بين طرفين بما لا يعكس خصوصية العلاقة بين الجانبين.

وفي المقابل، يري الفريق الثاني أن الحديث عن التعاون بين الجانبين لا ينفي بحال خصوصية العلاقة بينهما، بل ينطلق منها لتأكيدا وترسيخها، وأن تعدد دوائر انتماء الدول الأفريقية بصفة عامة ودول الشمال الأفريقي بخاصة، مثلما يحمل مخاطر التجزئة، فإنه يحمل أيضاً إمكانات الإثراء والتنوع إذا تم التركيز علي العوامل الإيجابية الجامعة، وعلاج الجوانب السلبية للعلاقات بين الجانبين. فالعبرة بتحقيق ذلك وليس بتغيير المسميات بأي حال من الأحوال. فدون وجود إرادة مشتركة للعمل الجماعي الموحد بين الدول الأفريقية والعربية لن يفلح تغيير المسمي من التعاون إلي الإخاء في كسر واقع التردي أو علي الأقل الجمود في العلاقات بين

الجانبين. ومن هنا تأتي أهمية هذا المحور الذي يعرض بالرصد والتحليل للعلاقات العربية الأفريقية، من خلال عدة رؤى تتداخل في بعض الجوانب لدرجة التطابق وتتعارض أحياناً أخرى لاختلاف المنطلق والخبرة ونقاط التركيز.

ففي بحثه تتبع الدكتور محمد جويلي مراحل تطور تلك العلاقات تاريخياً في سياقاتها الاجتماعية بغية الوقوف على الاستراتيجيات الممكنة لتطوير تلك العلاقات. وقد نمط الباحث مراحل تلك العلاقات في نماذج أربع لكل منها مضامينه الخاصة استناداً إلى العامل البارز في التأثير على العلاقات في كل مرحلة من وجهة نظره. وتلك هي نماذج التاجر والولي والدولة الوطنية وأخيراً المجتمع المدني. كل من هذه النماذج له منطقته الخاص وأدوات اشتغاله وكل نموذج تحركه ضمن سياق فأفرز رؤيته لهذه العلاقات. ويخلص الباحث إلى إنه في ظل معطيات الواقع الراهن لم يبق إلا المجتمع المدني ليسد الثغرات التي لا تستطيع الدول ملأها. وعندما يتحرك المجتمع لإرساء نموذج لعلاقات عربية إفريقية جديدة فإنه سوف يفعل ذلك على نحو أسرع وأكثر فاعلية وجدوى مقارنةً ببيروقراطيات الدول التي أمضت مئات الاتفاقيات ولم تتجز منها إلا القليل.

وتركز ورقة جمال نكروما علي ما يسميه العصر الذهبي للعلاقات العربية الأفريقية، وهي عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وفي عرض أشبه بتقنيات "الفلاش باك"، يعرض الباحث لملامح التضامن بين الدول العربية والأفريقية في مرحلة التحرر، وأثر دور القيادات التاريخية من أمثال جمال عبد الناصر وكوامي نكروما في هذا الصدد. ومن خلال الإسقاط، يجري الباحث مقارنة بين قضايا ومواقف حقبتَي الخمسينيات والستينيات علي صعيد العلاقات العربية الأفريقية، والوضع في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ثم تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وما ألقته تلك التغيرات من آثار علي علاقات الطرفين متأثرة في ذلك بمواريث تاريخية أعيد النفخ فيها من جديد (مثل تجارة الرقيق)، والفهم الخاطي لبعض القضايا كقضية "دارفور" التي صورها الإعلام الغربي علي أنها صراع بين العرب والأفارقة في السودان، فضلاً عن التحركات المشبوهة لبعض القوي وجماعات الضغط الدولية ضد المصالح العربية والإسلامية في القارة. ويرى الباحث أنه يجب النظر للعلاقات العربية الأفريقية في ضوء المستجدات الجارية علي الساحة الدولية مثل الوضع في فلسطين والخليج العربي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، واحتلالها العراق، وعلاقتها بالأنظمة علي الجانبين، بخاصة ليبيا ذات التراث

الصراعي مع القوي الغربية، وربط ذلك بالأطماع الأمريكية في البترول الأفريقي كبديل عن البترول العربي.

وفي دراسته لذات الموضوع عرض الدكتور محمد عاشور، لثوابت ومتغيرات العلاقات العربية الأفريقية، ثم تناول مراحل تطور العلاقات العربية الأفريقية، من مرحلة النضال المشترك ضد الاستعمار إلى مرحلة مرحلة الجمود المؤسسي في العلاقات، بفعل مجموعة من التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على الصعيدين العربي والأفريقي. واختتمت الدراسة بتقييم تجارب التعاون العربي الأفريقي، حيث ناقشت أسباب إخفاق تجربة التعاون بين الجانبين عبر تقسيمها إلى أسباب عامة ترتبط بجوهر وفلسفة التعاون العربي الأفريقي، أهمها أن التعاون العربي الأفريقي لم يستند في معظمه إلى أهداف محددة أو فكر نابع من فلسفات الجانبين، خاصة بعد استكمال تحرير القارة وانتهاء النظام العنصري في جنوب أفريقيا، والطابع الفوقي للتعاون بين الطرفين. و تتعلق مجموعة الأسباب الثانية بموقف الجانب الأفريقي المتحفظ من التعاون. أما المجموعة الثالثة فمحورها للصعيد العربي، فالأوضاع العربية الداخلية والبيئية وموقع العالم العربي في المنظومة الدولية أثرت سلباً وإيجاباً على مسار العلاقات بين الطرفين. وفي الخاتمة أكد الباحث علي أن الثوابت الجغرافية والعرقية والتاريخية وغيرها ليست كافية بذاتها لإقامة علاقات ثابتة ومستمرة مع الدول الأفريقية؛ ذلك أن كثيراً من تلك الثوابت تحمل من التحديات بقدر ما تحمل من الإمكانيات، الأمر الذي يفرض ضرورة التركيز على المصالح بين الطرفين، بعيداً عن الخطاب العاطفي والروابط القيمية.

الخلاصة:

أنه علي الرغم من تعدد الروى والآراء بين الباحثين داخل هذا الكتاب باختلاف مواقفهم ومنطلقاتهم بشأن قضايا التكامل في القارة، فإن المشاهد هو اعتقاد الكثيرين أن مدخل التكامل الإقليمي بين دول القارة هو الملاذ ربما الأخير للحفاظ علي وجود مكان تحت شمس الحضارة المادية المعاصرة التي لا تعترف إلا بالأقوياء، والكيانات الكبيرة المتماسكة.

ويكاد إجماع الدراسات في هذا الكتاب ينعقد علي أن قوة أفريقيا يقتضي - من بين ما يقتضي - قوة دولها، وهو ما لن يتم إلا بمزيد من حرية الشعوب الأفريقية وديموقراطية النظم السياسية بالقارة، وقليل من التضحية لصالح التكامل، وهو ما يفتح بصيص أمل في غد أفضل للقارة وشعوبها، في ظل التطورات الداخلية والخارجية التي شهدتها القارة.

وإذا كانت البحوث المقدمة قد أسهبت في الحديث عن العوامل الخارجية فإن دور العوامل الداخلية لا يقل أهمية في دعم الديمقراطية كمتطلب أساسي في مساعي التكامل.

فخبرة الماضي تشير إلى فشل ديمقراطية اتفاق الرأي التي نادى بها النخب السياسية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وانكشاف وتهاوي الفلسفة الكامنة خلف هذا النمط من أنماط الديمقراطية؛ التي تقوم على أحد افتراضين هما إما مثالية الشعب بأكمله، ووعيه التام بالحقوق والمصالح العامة والخاصة وتقديمه الأولى على الأخيرة، أو افتراض أن الشعب بأكمله مسلوب الإرادة والحرية بما يجعله ينساق خلف من يقوده، وكلا الافتراضين غير صحيح؛ ذلك أنه لا يوجد شعب بأكمله من الملائكة أو من العبيد، كما أن فشل نظم الحزب الوحيد في تحقيق ما بشرت به من وحدة وطنية وتنمية، أدى إلى إدراك الشعوب الأفريقية في العديد من الدول حجم الخطأ الذي وقعت فيه حينما قبلت التضحية بالحرية وحق التعدد والاختلاف من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية، باعتبارهما شروطاً مسبقة للديمقراطية على نحو ما بشرت النخب المستفيدة من نظم الحزب الوحيد؛ فبعد ثلاثة عقود من الاستقلال ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين اكتشفت كثير من الشعوب الأفريقية أن التضحيات التي قدمتها من حريتها لم تسفر عن أي من أهدافها. فهل نحن في حاجة لثلاثين عاماً أخرى لنندرك خطورة التضحية بالتكامل الإقليمي لصالح مفاهيم المصالح القطرية الضيقة التي تكاد تنحصر - في بعض الدول - في جماعات أو أشخاص بعينهم.

إن العمل الذي بين أيديكم الآن أحد الأدوات التي نسعى من خلالها إلى عدم تكرار أخطاء الماضي، وإلى تفهم حقائق الواقع، سعياً لمستقبل أفضل ربما لم يتحقق في زمننا، ولكن نتمنى أن نحققه للأجيال القادمة.

محمد عاشور

القاهرة

أبريل ٢٠٠٥

القسم الأول

التكامل الإقليمي : الأبعاد والمتغيرات والقضايا

البعد التاريخي للوحدة الأفريقية: من منظمة الوحدة الأفريقية

إلى الاتحاد الأفريقي

إحسان مهدي أحمد*

توطئة:-

ظلت القارة الأفريقية منذ تعرضها لموجة الغزو الاستعماري الأوروبي التي بدأت في القرن الخامس عشر مروراً بمؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ (والذي وضع الأساس لتقسيم القارة وثرواتها) وحتى نهايات القرن الثامن عشر رهينة لسياسات دول الاستعمار الأوروبي دون القدرة على إبداء أى قدر من التدخل أو التحكم فى مصيرها السياسى أو مواردها الطبيعية، رغم الغبن الكامن فى نفس الإنسان الأفريقى الذى تلظى بولايات الرق واكتوى بنيران العبودية، ولم يتمكن من التعبير عن آلامه أو المطالبة بحقوقه إلا فى حدود ضيقة.

تطور فكرة الوحدة الأفريقية:

بدأت محاولات التعبير عن واقع القارة ومعاناة الإنسان الأفريقى بواسطة المثقفين الزنوج خارج القارة فى نهايات القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند الغربية؛ حيث التفت هؤلاء لضرورة التنسيق والعمل المشترك من أجل التعبير عن العنصر والشخصية الأفريقية. والواقع أن الفكرة بدأت منذ أن سخر الإنسان الأوروبي الإنسان الأفريقى كمملوك له، وبمرور الوقت اتخذت الفكرة أنماطاً مختلفة كلاً حسب طبيعة المرحلة التى مرت بها، وهذه المراحل هى (الرق - الاستعمار - العنصرية) ^(١). وقد عرف عبد الهادي الصديق الأفريقانية أو حركة الجامعة الأفريقية فى كتابه السودان والأفريقانية بأنها (مجموعة الأدبيات من المبادئ والمواقف التى تدل على الالتزام بقضايا القارة الأفريقية عبر تطوراتها التاريخية والسياسية المختلفة، بما فى ذلك الجهود الرامية إلى تحرير الإنسان الأفريقى من كافة أشكال القهر والاستعباد) ^(٢). وقد تمثلت تلك الجهود فى اجتماعات صغيرة، ومن ثم تطورت إلى

* باحثة بمركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا - الخرطوم - السودان

مؤتمرات، حيث كان أول مؤتمر للجامعة الأفريقية في لندن عام ١٩٠٠ بتنظيم من المحامي سيلفستر وليامز، وقد حضره ثلاثون عضوا من أفارقة الشتات، ثم تلاه المؤتمر الثاني في لندن أيضا، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى استؤنفت المؤتمرات في باريس عام ١٩١٩ ليبرز دور الدكتور ديبوا (إدوارد ديبوس)^(٣). وتطورت الفكرة لتأخذ بعدا أوسع في مؤتمر ١٩٢٧ بنيويورك بظهور فكرة التحالف بين الشعوب الملونة والخروج من إطار الزنجية، الشيء الذي ولد تياراً آخر هو أفريقية الأفريقانية والذي قاده ماركوس غارفي الجمايكي نو الأصل الأفريقي مقابل الأفريقانية الفصفاضة بقيادة ديبوا الأمريكي نو الأصل الهولندي.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٤٥ بدأت مرحلة فارقة في تاريخ الوحدة الأفريقية وذلك عند انعقاد مؤتمر مانشستر والذي حضره مجموعة من الأفارقة أمثال كوامي نيكروما (غانا) وسامرا هوفر (جنوب أفريقيا) وجومو كنياتا (كينيا)^(٤)، مما أتاح الفرصة لمناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب المستعمرات الأفريقية، كما ظهرت الدعوة إلى التنظيمات الوطنية التي تجمع كل الشرائح المهنية المختلفة، والتي مهدت السبيل للعمل المشترك، والسعي الحثيث للمطالبة بالاستقلال السياسي للقارة.

و منذ ذلك التاريخ خطت حركت الوحدة الأفريقية خطوات واسعة نحو المزيد من العمل الجماعي والمؤتمرات. وقد كان مؤتمر الشعوب الأفريقية في أكرا عام ١٩٥٨م والذي دعا إليه الرئيس الغاني نيكروما أول المؤتمرات التي أثرت في مستقبل القارة؛ حيث اتفقت الدول على ضرورة التعاون الكامل ومحاربة الاستعمار التقليدي، وتأييد كفاح حركات التحرر الوطني. ويمكننا القول بأنه كان بداية لظهور أفريقيا على مسرح الأحداث العالمية.

التيارات المختلفة للوحدة الأفريقية:

كانت هنالك تيارات مختلفة للوحدة الأفريقية، كل يرى إمكانية تحقيق الوحدة الأفريقية وفق منظوره الخاص، ويرجع ذلك إلى طبيعة الحكومات والقادة الأفارقة الذين تبنا طرقا مختلفة للتفكير والتخطيط لخلق وحدة أفريقية متماسكة، ومن هذه التيارات مجموعة منروفا التي ترى ضرورة قيام شكل فضفاض من الوحدة الأفريقية من الممكن أن يكون فيدراليا أو كونفدراليا أو أية درجة من درجات التنسيق السياسي، وإقامة وحدة اقتصادية في نطاق تكتلات إقليمية، كما أنهم كانوا يرون أن الدعوة للتنازل عن السيادة الوطنية لهيئة مختصة هي دعوة سابقة لأوانها. وتضم

هذه المجموعة نيجيريا وإثيوبيا وليبيريا وسيراليون والصومال وتونس وتوجو ومجموعة برازافيل؛ وهي مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا، أما مجموعة (الدار البيضاء)^(٥) وتضم مصر والمغرب وغانا وغينيا ومالي وليبيا فكانت تفضل الوحدة الفورية، ولعل أبرز قياداتها الرئيس الغاني كوامي نيكروما، الذي دعا إلى وحدة أفريقية حقيقية، وذلك وفقا لتصوره أن لأفريقيا ثلاثة خيارات فقط هي:

- التوحد وإنقاذ القارة.
- الاستمرار في عدم الوحدة وعدم التكامل.
- الاستسلام للاستعمار الجديد^(٦).

وقد كانت أفكاره تدعو إلى تحرير شتى دول القارة وتحقيق الوحدة السياسية؛ لأنه من خلالها تستطيع الدول الأفريقية أن تتضوي تحت ولايات متحدة أفريقية تتعاون الدول من خلالها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد اختلفت رؤى نيكروما عن رؤى كثير من القيادات الأفريقية خاصة ليوبولد سنجور الذي دافع عن مفهوم الزنوجة والتأكيد على العنصر، بينما يرى نيكروما أن مفهوم الجامعة الأفريقية لن يتحقق إلا بتنمية الشخصية الأفريقية وإحياء الكيان السياسي الجغرافي الموحد رافضاً للدعاء الخاص بتقسيم الصحراء للقارة الأفريقية شمالاً وجنوباً، ومؤكداً على أن الشمال الأفريقي جزء لا يتجزأ من القارة^(٧). وقد كان هنالك فريق معتدل يرى ضرورة عمل إيجابي وإصدار ما يمثل روح الوحدة الفكرية والقدرة على تطوير الذات، ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ورئيس وزراء أوغندا - آنذاك - ملتون أوبوتي. ولكن رغم اختلافات هذه المجموعات في نظرتها للوحدة الفورية أو التدريجية إلا أنها قادت القارة الأفريقية إلى شكل من أشكال التنسيق السياسي الذي قاد إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا، والذي وضع أسس ومبادئ وأهداف الوحدة الأفريقية.

وقد بحث المؤتمر خمسة مسائل رئيسية هي:

- الوحدة الأفريقية .
- القضاء على الاستعمار في القارة.
- تنمية التعاون بين الدول الأفريقية في جميع الميادين.

• القضاء على التفرقة العنصرية .

• العمل على نزع السلاح وإزالة القواعد العسكرية من كافة أنحاء القارة.

وكان قيام منظمة الوحدة الأفريقية تجسيدا لأحلام القادة الأفارقة الذين حققوا استقلال أفريقيا، والتي جاءت لتجسد فكرة الوحدة السياسية في أرض الواقع، ولتؤكد ضرورة التلاحم والانصهار لتدعيم الحركات التحررية. وسجلت منظمة الوحدة الأفريقية في بداياتها مواقف صلبة لأنها جعلت من نفسها الكيان الجامع لشتات القارة إضافة إلى حرصها على تخليص الدول الأفريقية من الاستعمار الذي لازمها طويلا.

وقد واجهت المنظمة العديد من الظروف والتحديات من جراء المصالح المتناقضة التي توجه سياسات الدول المختلفة، إضافة إلى مشكلة الاستقرار السياسي بعد موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة في الستينيات، كما واجهت المنظمة مشكلة التكامل الاقتصادي أو تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي بين دولها؛ وذلك لانشغالها في البداية بتصفية الاستعمار، وأولوية السياسة على الاقتصاد، مما أثر سلباً على التنمية بشقيها المادي والبشري.

وقبل الخوض في المشاكل التي أعاقَت مسيرة الوحدة الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية فلا بد لنا من توضيح البنية التي نشأت فيها دولة ما بعد الاستقلال، والعوامل التاريخية التي أثرت في بنية هذه الدولة، ومن ثم الربط بين هذه العوامل وبين المشاكل التي نتجت عن تأثيراتها على مسيرة الوحدة الأفريقية.

خصائص الدولة الأفريقية بعد الاستقلال:

إن التطور الذي حدث في مرحلة ما بعد الاستقلال في أفريقيا قد أدى إلى نتائج تصطدم مع إمكانية قيام الدولة الأمة، ونعني بالتطور الذي حدث ذلك التطور الذي انتقل بأفريقيا من الاجتلال الأوروبي إلى دولة ما بعد الاستقلال. ذلك أن هذا التطور قد اصطدم بخصائص معينة تمثلت في:

١- فقدان هوية الدولة.

٢- فشل النظام التقليدي في التعامل مع مشكلات الدولة الحديثة^(٨) حيث تولد فقدان الدولة لهويتها من تداخل أنماط بدائية وحديثة، لاسيما أن الحديث هو شكل وافد ومفروض،

ويتنافى مع خصوصيات أفريقيا ونظامها المجتمعي ويخدم استراتيجيات ومفهوم الدول الأوروبية المستعمرة سابقاً لأفريقيا، مما أثر سلباً على التطور الطبيعي والتدريجي الذي يتناسب مع آليات وعقلية المواطن حديث الاستقلال. أما فشل النظام التقليدي في التعامل مع مشكلات الدولة الحديثة فيرجع إلى عوامل متعددة أهمها: فشل الرغبة في التعايش من قبل الجماعات الإثنية المختلفة، واختلافها حول القيم الأساسية للجماعة، وعدم استطاعتها تحديد ماهية المجتمع والسلطة الشرعية، فهي تعددية وذات قيادات متعددة الثقافات وتتواجد في دولة حديثة شكلاً بمقومات مشوهة، الشيء الذي قاد إلى فشل التعامل مع هذه المقومات وبالتالي العجز عن الاتفاق على الحد الأدنى من ثوابت التعايش والوحدة.

فمن الصعوبة بمكان اعتبار الدولة الأفريقية دولة بمعناها الفعلي والواقعي للدولة؛^(٩) ذلك أن حدود تلك الدول قسمت وفق هوى ومصالح الدول المستعمرة، فلم يراع فيها الشعب أو الظروف الاجتماعية، لذا لا تستطيع أى حكومة مهما بلغت سطوتها التحكم فى هذه الدولة وفى شعبها؛ لأنها لا تعبر عن غالبية بحكم اختلاف القبائل التى لاتدين بالولاء إلا لإصولها العرقية ولتقاليدها، حيث يغيب الولاء للوطن أو للأمة غياباً تاماً، وتصبح السلطة السياسية حكراً على مجموعة قبلية أو إثنية معينة لاتضع مفهوم الاندماج القومى على سلم أولوياتها. ونجد أن العامل الإثنى قد سبق تأسيس الدولة فى أفريقيا بل إنه يجد فى الدولة مجالاً للظهور والتعبير عن ذاته وقد عبر عن ذلك نيكولاس بقوله (لو كانت الحقيقة الإثنية مجرد أثر من الماضى لما أمكننا فهم تصميم البعض على تطبيقها على الحاضر، ولا أن تكون سبباً فى زوال الأنظمة الحاكمة الحديثة)^(١٠)، فقد شكل هذا العامل أهمية قصوى فى نمط الحياة ورؤية الأفارقة للعالم من حولهم، كما كان سبباً لتنامى روح الكراهية وإيثار الذات مما وقف حجر عثرة فى وجه الاندماج الوطنى، وبالتالي فى طريق الوحدة الأفريقية.

وهناك العديد من الصعوبات التى واجهت منظمة الوحدة الأفريقية مما أثر سلباً على أدائها، ومن ثم على تحقيق الوحدة الأفريقية بالشكل المنشود والمأمول لمنظمة آلت على نفسها حل المشاكل السياسية والاقتصادية، وقد ظلت هذه العقبات ملازمة لها منذ قيامها وعبر مختلف الحقب التى مرت بها المنظمة ولاسيما التطورات الدولية المتلاحقة التى يشهدها العالم مما جعلها عاجزة عن التفاعل مع هذه التطورات، ولئن حققت المنظمة بعض النجاحات فى بداية عهدها فإن هذا النجاح لم يكن كاملاً حينما تصدت للكثير من المشكلات الأفريقية، ذلك أن المشكل المالي

والصراعات العرقية والمواجهات العسكرية بين الدول الأفريقية وفشل البرامج التنموية قد أدت إلى تراجع وإضعاف دورها في التصدي لتهوم القارة مما حدا ببعض القادة الأفارقة إلى إعادة صياغتها في الاتحاد الأفريقي لتساير التطورات الدولية الحالية، وسنستعرض أهم هذه العقبات والتي تتمثل في:

١ - النزاعات الحدودية.

٢- الحروب والنزاعات العرقية.

٣- فشل التنمية.

٤- التدخل الأجنبي.

٥- التبعية والديون.

١- النزاعات الحدودية:

وتختلف الرؤى حول ظاهرة وجود الحدود السياسية في أفريقيا بين من ينكر وجودها ومن يثبتها، فبينما يرى البعض أن الحدود كانت أكثر تجذراً في القارة الأفريقية، وذلك بسبب اختصاص بعض الجماعات الرعوية بمناطق محددة لممارسة الرعي والتنقل على نحو محترم من قبل الجماعات الأخرى، يرى الاتجاه الآخر أن أفريقيا لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية، ويعزى أنصار هذا الاتجاه السبب إلى أن المجتمعات والقبائل في أفريقيا لم تعرف ظاهرة الدولة قبل الوجود الاستعماري، لذلك فمن الطبيعي أن لا توجد حدود سياسية في ظل غياب ظاهرة الدولة^(١). لكن بالرجوع إلى وجود الممالك القديمة في أفريقيا يتضح وجود الحدود، ولكن الدول الاستعمارية أعادت ترسيم هذه الحدود وفق أسس اقتصادية واستراتيجية خاصة بها في مؤتمر برلين، واعتمدت هذه الأسس على مساومات وتسويات خاصة دون مراعاة للشعوب القاطنة في هذه المناطق ومصالحها ورؤيتها الخاصة، مما نتج عنه مشاكل الحدود في فترة مابعد الاستقلال.

ويتمثل جوهر المشكلة في التناقض بين عدم الرضا عن الحدود القائمة وبين الحاجة إلى عدم المساس بها مما ينتج عنه مشاكل أعمق. وتتعدد الأسباب في مشكلات الحدود في أفريقيا فقد تكون الأسباب الجغرافية والفنية والقانونية مجرد أسباب ظاهرية ومبررات سطحية لخلاف سياسي، أو قد تكون ناتجة عن غبن دولة تجاه أخرى (إثيوبيا وإريتريا) لذلك تعتبر مشاكل الحدود

التي واجهت منظمة الوحدة الأفريقية من أعقد المشاكل، ولاسيما أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الحدودية كان من أهم المبادئ الواردة في الميثاق. ولعل النزاع بين الجزائر والمغرب كان من أول نزاعات الحدود في القارة، وكان من أهم أسبابه رسم فرنسا للحدود على حساب مصلحة المغرب والجزائر وفق معاهدة لالامارنيا في عام ١٨٤٥ وخطة (فارنييه) في (١٢) ١٩١٢، وقد بذلت الدولتان جهوداً مقدرة لحل النزاع كما كان للمنظمة وبعض القادة الأفارقة في ذلك الوقت (الإمبراطور هيلاسيلاسي) دوراً مقدراً في التوصل إلى تسويات لحل هذه المشكلة، ولم تقف نزاعات الحدود في هذا النزاع بل شملت كل أنحاء القارة كالنزاع بين (ليبيا وتشاد) و(السودان ومصر) و(كينيا والسودان) و(إريتريا وإثيوبيا)، وهذا الخلاف الأخير الذي تفجر بعد استقلال إريتريا في عام ١٩٩٣ على عدد من الجيوب الواقعة بين حدودهما المشتركة والبالغ طولها ١٠٠٠ كيلومتر، والتي رسمت بواسطة الاستعمار الإيطالي لإريتريا منذ عام ١٨٩٠ دون تحديد على الأرض، الشيء الذي أدى إلى صراع حاد بين الدولتين وترغم كل واحدة أن هذه الحدود قد رسمت وفق اتفاقية محددة بتاريخ معين. والواقع أن كلا الدولتين لا يمثل مشكل الحدود لديه السبب الرئيسي للخلاف، وإنما يرجع ذلك إلى التنافس والغبن الناتج عن طرح إثيوبيا وإريتريا لنفسيهما كفاعل إقليمي حيوي بالمنطقة؛ وإريتريا تفرض نفسها بموقعها الاستراتيجي وقدراتها العسكرية والتنظيمية، وإثيوبيا تستند إلى تراثها التاريخي وثقلها البشري واتساعها الجغرافي، فالصراع الإريتري الإثيوبي يرتبط بعوامل عديدة وأهمها أن إثيوبيا ترى أن ميناء مصوع وعصب يمثلان أهمية قصوى في تجارتها الخارجية مع العالم. ويتضح من هذا النزاع الجوانب المتشعبة والمتشابكة له والتي تأخذ أبعاداً أخرى تلقى بظلالها المعتمدة على علاقات الجوار الأفريقي بالتالي على التعاون بين دول الإقليم التي تنقسم دوله بين مؤيد ومعارض لإحدى أطراف النزاع مما يحد من التماسك الإقليمي، ويبدو ذلك جلياً في القرن الأفريقي الذي يعتبر نموذجاً لغياب الاستقرار السياسي رغم أنه يعد من أكثر المناطق ذات البعد الاستراتيجي والأهمية الاقتصادية للدول الكبرى ومناطق الجوار الجغرافي العربي والأفريقي.

٢-الصراعات العرقية (الإثنية):

اجتاحت القارة الأفريقية موجة من الحروب الأهلية والصراعات الإثنية مافتتت تهز استقرار القارة حتى يومنا هذا، وقد توزعت هذه الصراعات في أنحاء القارة المختلفة متفاوتة في حدتها حسب طبيعة الصراع، وما إذا كان أيديولوجياً أو دينياً أو عرقياً ولعل هذا النزاع الأخير قد

وصل إلى مراحل بعيدة متجاوزا القانون الدولي والإنساني. وتتداخل أسباب هذه الصراعات لكن يظل عنصر المنافسة والعصبية القبلية أهم هذه الأسباب. وتعد مشكلة التعايش القبلي على درجة كبيرة من التعقيد رغم العدد القليل للسكان في أفريقيا، وسهولة الحصول على الأراضي الزراعية والكلاً مما يجعل الخلافات غير مبررة، لكن نتيجة لتقسيم الدول

الاستعمارية القسرى للحدود فقد توزعت الجماعة الإثنية الواحدة إلى عدة كيانات سياسية، وعلى العكس فقد تضم الدولة الواحدة عددا من الجماعات الإثنية المختلفة مما ولد التنافر، وقاد إلى الصراعات الدموية، وسعت الدول الاستعمارية إلى دعم بعض المجموعات القبلية على حساب الأخريات (سياسة فرق تسد)^(١٢)، وكان المعيار في التفرقة هو موقف الجماعات القبلية من النظام الاستعماري.

وعند تحقيق الاستقلال تصاعدت الخلافات بين الجماعات القبلية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية، ونتيجة لذلك فقد تكونت الأحزاب العرقية التي حرصت على تحقيق أهدافها الخاصة خصما على المصلحة القومية للدولة، ولو عن طريق الحروب والنزاعات الدموية والمطالبة بحق تقرير المصير.

ولاشك في إن هذه الصراعات ساعدت على تجزئة القارة أكثر مما هي عليه. ولعل ما تشهده منطقة البحيرات وتحديدا في رواندا وبوروندي هو خير شاهد على صحة ما نقول، وترجع خلفية الصراع إلى محاباة الحكومة البلجيكية لقبائل التوتسي ضد الهوتو منذ قضاء السلطات البلجيكية على سلطات الملك موامي ماسنجا، والذي عارض السياسة الاستعمارية، وعينت ابنه خليفة له، ثم قامت بتقريب التوتسي بعد ذلك، وفي مطلع الخمسينيات تشكلت الأحزاب السياسية على أسس عنصرية، كل يطالب بحقوقه في الدولة، وعند الاستقلال في عام ١٩٦٢م استقلت رواندا في ظل نظام جمهوري يسيطر عليه الهوتو مما زاد من ضغينة التوتسي الذين يرون أنفسهم الأحق بالحكم والإدارة في الدولة بحكم تمييزهم رغم أنهم الأقل عددا، ثم استمرت المواجهات منذ الاستقلال وزادت حدتها في فترة حكم الرئيس هابيارimana الذي ينتمي إلى الهوتو، والذي لم تتوقف التصفيات في عهده ضد التوتسي كرد على المذابح التي يقوم بها التوتسي ضد الهوتو في بوروندي. وقد بلغت هذه الصراعات ذروة من ذراها بمقتل رئيسي رواندا وبوروندي في أبريل من عام ١٩٩٤م بعد عودتهما من محادثات السلام في باروشا في تنزانيا، ولم ينحصر هذا الصراع في بوروندي ورواندا بل امتد إلى كل من أوغندا والكونغو التي مورس فيها نشاط

ساعد على تصاعد حدة الازمة تمثل في كراهية التوتسي الذين تمسكوا بوجودهم في الكونغو، والتفاف المعارضة حولهم بقيادة لوران كابيلا، كما لم تسلم تنزانيا من عقابيله متمثلة في اللاجئين الذين فروا إليها من دول الجوار المتصارعة، واستضافتها الدائمة لمحاادثات السلام، وليس القنول لهذه القضية على هذا النحو الواسع للصراع في منطقة البحيرات إلا نموذجاً يعكس مدى خطورة هذه الصراعات، وآثارها السالبة على الوحدة الأفريقية لاسيما في إقليم يعد من أكثر الأقاليم في أفريقيا غنى بالموارد (الماس - اليورانيوم - النحاس - الذهب)، وكان من المأمول أن يدعم بسخاء مسيرة التنمية في الإقليم وبالتالي في أفريقيا، لولا امتداد الصراع في كل دول البحيرات وتداخل المصالح المحلية والإقليمية والتنافس الأمريكي الفرنسي على المنطقة الذي عرقل مساعي الحل الداخلي للمشكلة. ولا تقف الصراعات عند هذا الإقليم بل تمتد في كل أنحاء القارة كالصراعات في غرب أفريقيا وتداخلها في ليبيريا وسيراليون وغينيا، والحروب الأهلية في جنوب السودان ونيجيريا، والنزاع في ساحل العاج وزيمبابوي، وقد خلفت هذه الصراعات كثيراً من الآثار التي أسهمت في إعاقة التنمية والتعاون بين الدول الأفريقية حتى على مستوى الجوار والإقليم الواحد، ولعل إضعاف التنمية البشرية والأداء الاقتصادي يعدان من أهم هذه الآثار لما لهما من تأثير مباشر على زيادة معدلات الفقر وما يجره هذا الأخير من كوارث على كل الأصعدة.^(١٤)

٣- فشل التنمية:

التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة للتخطيط الاقتصادي تهدف إلى تحقيق أغراض معينة في المجال الاقتصادي أهمها زيادة الدخل القومي في مستوى دخل الأفراد، أما مشكلات التنمية الاقتصادية فهي المشاكل التي تواجه العملية التنموية وتتمثل في نقص رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ونقص العمالة المدربة والكوادر الفنية اللازمة لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي، وانخفاض مستوى الدخل.

ونجد أن مشكلة التنمية الاقتصادية التي واجهت القارة الأفريقية لم تأت من فراغ، وإنما نتيجة طبيعية لتداخل عدة عوامل أسهمت في تراجع مؤشرات التنمية في أفريقيا رغم غنى القارة بالثروات والموارد الطبيعية، ولعل ارتباط الدول الأفريقية بعد الاستقلال باتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول المستعمرة لها سابقا، وتكريس منظمة الوحدة الأفريقية جل اهتمامها لتصفية

الاستعمار، ومناهضة التفرقة العنصرية في بداية عهدها، والتي جاءت على حساب الاهتمام بالتقدم الاقتصادي والتنموي، من أهم أسباب التراجع الاقتصادي للدول الأفريقية.

وبالملاحظة للمقومات الأساسية للتنمية كالزراعة والصناعة والنقل والطرق والتجارة والتعليم نجد أن أدائها لم يسهم بأى حال في رفع المستوى الاقتصادي لغالبية الدول الأفريقية وخاصة تلك المتأثرة بعوامل النزاعات والحروب الأهلية التي حدثت من دور هذه المقومات وأهمها:

أ- الزراعة:

نجد أن الزراعة في الدول الأفريقية تعاني من الاعتماد على المحصول النقدي الواحد للتصدير، إضافة إلى أن خمس مساحة القارة عبارة عن مناطق استبس أو صحراء لا يكفي فيها المطر للإنتاج الزراعي، وهي أسباب طبيعية، أما الأسباب التي يدخل فيها العامل الطبيعي فتتجلى في عدم الاستغلال الأمثل للمساحات الصالحة للزراعة بفعل الحروب والتخلف التكنولوجي والتقليدية في عملية الزراعة نفسها، والنزاعات على الأراضي.

ب- الصناعة:

تتسم الصناعة بالتخلف كذلك حيث تعتمد غالبية الدول الأفريقية على الصناعات الاستهلاكية والحرفية، الأمر الذي أدى إلى عدم مشاركة الصناعة في زيادة معدل التجارة الخارجية، وبالتالي في عدم ارتفاع الأداء الاقتصادي لهذه الدول كما تعاني من عدم التقدم التكنولوجي، ونقص رؤوس الأموال، والأيدى العاملة المدربة، والاعتماد على الخبراء من الخارج، وارتفاع أجور هؤلاء الخبراء.

ج- النقل والطرق والمواصلات:

تعتبر شبكات الطرق والنقل في أفريقيا من أضعف الشبكات في العالم؛ ويرجع ذلك لجغرافية القارة التي تتسم بوجود الغابات والجبال في أقصى الشمال والغابات في الوسط والجنوب، وإلى عدم اهتمام الدول المستعمرة إلا بالخطوط التي تضمن وصول الموارد المستغلة إلى السواحل بغية التصدير، ومن ثم فلم تكن هناك حاجة إلى إقامة شبكات الطرق والنقل لتنمية وتطوير المناطق، ثم أحدثت الحروب الأهلية تلفاً وتخريباً واضحاً في شبكات الطرق

والمواصلات، كما أن هناك عاملا بشريا يتعلق بنقص الكوادر الفنية وانخفاض المستوى التكنولوجي.^(١٥)

د- التجارة:

تقل نسبة التبادل التجاري أو التجارة البينية بين الدول الأفريقية، كما تواجه التجارة مع الدول الأوروبية عقبة ضعف المنافسة في المنتجات المختلفة، وقد لجأت الدول الأفريقية إلى الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية والدول الأوروبية لتنفيذ المشروعات التي ترفع من معدلات التجارة الخارجية لهذه الدول، ولكن حتى هذه المشروعات لم تساعد في زيادة الدخل القومي بل بالعكس فقد ورثت الدول الأفريقية المزيد من مشاكل الديون والمشاكل الناتجة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي المشروطة من الدول الكبرى.

هـ- التعليم:

يعانى قطاع التعليم من مشاكل لا تحصى في أفريقيا، حيث تأتي في ذيل القارات بالنسبة للحصول على فرص التعليم في جميع أنحاءها، وذلك يعد طبيعيا مقارنة بحجم مشاكل الفقر والنزاعات، والفهم التقليدي للأكثرية من سكان الريف حول التعليم وخاصة تعليم الإناث، ولا تزال هناك أعداد كبيرة من الأطفال في عمر التعليم لم تتح لهم فرصة الانخراط في المدارس، كما ترتفع نسبة المتسربين من المدارس بفعل الظروف الاقتصادية والأمنية غير الجيدة، وترتفع هذه النسبة في منطقة غرب أفريقيا والبحيرات والقرن الأفريقي.

ونتيجة لضعف الموارد المذكورة آنفا نجد أن عملية التنمية في الدول الأفريقية لم تشهد أي تقدم ملحوظ، وتدل المؤشرات في هذه العملية على التراجع الواضح رغم جهود الحكومات في دفع محركات التنمية بالتخطيط لبرامج طموحة، وذلك بإعطاء أولوية خاصة لقطاع التصنيع إلا أنه تراجع لعدم مصاحبة نمو مماثل له في نسبة ونصيب القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي، كما لم تنعكس تلك الاستثمارات المكثفة في قطاع الصناعة على نمط التجارة الخارجية^(١٦) وكانت النتيجة أن ظلت الدول كما هي عليه، مع وجود بعض الاستثناءات حيث سجلت جنوب إفريقيا معدلات واضحة في زيادة النمو؛ وذلك بحكم طبيعتها كدولة ذات نسق اقتصادي رأسمالي غربي وخدمة مدنية تتطابق مع المعايير الغربية، مع وجود استثمارات أوروبية وأمريكية ضخمة.

وقد سعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى بحث القضايا الاقتصادية منذ نشأتها في شكل اجتماعات ومؤتمرات قمة غير دورية وغير منتظمة باستثناء حقبة السبعينيات وكانت تعقد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ويعتبر مؤتمر منروfia من أهم المؤتمرات والذي انبثق عنه إعلان منروfia ١٩٧٩، وخطة لاجوس في أبريل عام ١٩٨٠، لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج للقارة آنذاك، ولكن التوصيات التي خرجت عن هذه المؤتمرات والإعلانات لم تجد طريقها إلى التنفيذ في ظل أنظمة لا تستطيع الخروج من شباك التبعية الاقتصادية والسياسية لدول أحد المعسكرين (إبان فترة الحرب الباردة) وعند سيادة النظام الدولي الجديد بالتالي لم تستطع خلق علاقات اقتصادية فيما بينها تضمن بها وضع أسس اقتصادية سليمة رغم محاولات التنسيق الجماعي من خلال التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وقد فتح فشل الجهود الفردية التي تقوم بها الدول الأفريقية كل على حدة والجهود الجماعية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية الباب واسعا أمام الاستعانة بالدول الأجنبية، مما حفز أطماع هذه الدول للهيمنة الاقتصادية على تلك الدول، وتقنين علاقات التبعية ومضاعفة الديون.

٤- الديون:

نجد أن غياب الاستقرار السياسي، والسياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها الدول الأفريقية في تحقيق التنمية، والنزعة الاستهلاكية غير المنتجة كانت أسبابا جوهرية في تفاقم أزمة الديون التي أصبحت فوائدها أضخم من المداخل القومية لعدد مقرر من الدول الأفريقية ولاسيما في فترة السبعينيات والثمانينيات التي شهدت المشكلات الاقتصادية التي تناولناها في فقرة سابقة، إلى جانب انهيار أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها اقتصاد الكثير من الدول. ولعل تراجع أسعار محصول البن عالميا ومأدى إليه من زيادة الديون في كل من بروندي وإثيوبيا ومدغشقر وسيراليون وتنزانيا هو شاهدنا الأكبر على العلاقة بين تراجع أسعار المواد الأولية وتفاقم أزمة الديون في أفريقيا^(١٧)، كما يعتبر استخدام موارد الدولة في دعم الحكومات القائمة، والإنفاق غير المرشد على النفقات العامة، والأغراض غير الإنتاجية عاملا قويا في تفاقم الديون. ويقول أن لويس كولجان الباحث المشارك بإفريقيا أكشن (إن عبء الديون الأفريقية يساوى ضعف الديون المستحقة على أية منطقة أخرى في العالم، إذ تتحمل أفريقيا وحدها ١١% من ديون الدول النامية)^(١٨). وقد كانت هناك مؤتمرات خاصة بمشكلة المديونية كمؤتمر القمة الاستثنائي في الفترة من ٣٠ نوفمبر-٢ ديسمبر ١٩٨٧ الذي اتفق فيه على سداد جزء من الديون، وتحويل

القروض الرسمية إلى منح، كما صدرت عن المنظمة وثيقة الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة الديون، ولكن كل هذه المجهودات لم تقف حائلاً دون ازدياد حدة الديون في أفريقيا (الشيء الذي لم يضيف إلى المنظمة إلا المزيد من الإحباط بشأن معالجة أزمة الدين الخارجي للقارة خاصة مع شروط الدول الدائنة التي تركز للتبعية الاقتصادية).

٥- التبعية:

تُعرف الدولة التابعة بأنها تلك الدولة المرتبطة والمشتبكة بالسوق الدولية، وهي عادة ما تكون متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تصدر تلبية لاحتياجات مصانع دول المركز^(١٩)، وهذه هي الوظيفة التقليدية التي تقوم بها الدولة التابعة، والتي تتسم بالعلاقة غير المتكافئة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية الصناعية. وقد وفرت الدول الأفريقية في بداية استقلالها مناخاً مناسباً لنمو علاقات التبعية بينها وبين الدول التي استعمرتها سابقاً، إذ سرعان ما ارتبطت هذه الدول اقتصادياً بإحدى دول المعسكرين في ظل الحرب الباردة، ثم بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد، وقد كان هذا الارتباط يتم عن طريق المنح والمساعدات المشروطة بتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، وإشاعة الديمقراطية والتعددية الحزبية وفق زعمها؛ لتتمى مزيداً من علاقة التبعية ولتتمكن من التدخل بصورة أوسع.

٦- التدخل الأجنبي في القارة:

نعني بالتدخل عادة القيام بأعمال تؤثر على سيادة الدول الأخرى وحقوقها في التصرف عن طريق التهديد بإحداث أضرار جسيمة في مصالحها الحيوية، أو التورط في أعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما قد يعنى أيضاً الأنشطة المنظمة عبر الحدود المعترف بها بغرض التأثير على التركيب السياسي الداخلي بهدف تغيير هذا النظام أو دعم الأنظمة القائمة. وقد وضح التدخل بمعناه الحرفي في الجزء الأول من التعريف السابق في الاستعمار الأوروبي لأفريقيا المؤرخ له بمؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥). أما ما يهمننا فهو التدخل غير المباشر والذي بدأ بعد الاستقلال بنمو علاقات التبعية، وذلك باعتبار أن الدول الأفريقية، وأن لم تعد مستعمرة إلا أنها لا تزال تستغل وتستنزف، وقد استمر ذلك في فترة الحرب الباردة عبر تدخل دول المعسكرين للتنافس على مناطق نفوذهما القديم في القارة، ومحاولة الحصول على مناطق جديدة بمساندة الأطراف الأخرى في القارة، إضافة إلى تبنيها سياسات محددة أو اعتمادها على قيادات أفريقية في تحقيق

أطماعها وإزاحة النظم المناوئة لها^(٢٠) كانهياز أمريكا إلى نظام موبوتو سسيكو في زائير؛ وذلك مقاومة للمد الشيوعي وانتشار الماركسية^(٢١) وحفاظا على مصالحها في أفريقيا، كما جرت في تلك الفترة الحرب بالوكالة (للصراع في أنجولا)، حيث استند كل طرف من أطراف النزاع إلى أحد المعسكرين. وبالمقارنة ما بين سياسة التدخل الأمريكي والسوفيتي في أفريقيا في سعيهما لتحقيق استراتيجياتهما في المنطقة إبان الحرب الباردة نجد أن الاتحاد السوفيتي كان يهدف إلى تحقيق أطماعه عبر العلاقات الرسمية والشعبية ومن خلال المساعدات الاقتصادية والمعونات الفنية والقروض طويلة الأجل وفوائدها الميسرة، والدخول في مشاريع مشتركة لاستغلال الامكانيات المحلية وخلق فرص العمل^(٢٢)، بينما تتخذ الولايات المتحدة سياسة المعونات ودعم المتقنين والانقلابات ضد قادة حركات التحرر والإعلام الدعائي.

أما بعد انهيار القطبية الثنائية فقد تغيرت استراتيجيات أمريكا والدول الأوروبية تجاه أفريقيا، حيث أصبحت الساحة خالية من أى منافس دولي لاسيما بريطانيا التي اختارت أن تكون في الظل الأمريكي، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت لنفسها ملامح محددة لسياستها الخارجية في المجالات الآتية:

أ- المجال الامنى:

ويعد من أبرز المجالات حيث تسعى للسيطرة على مفاصل أساسية كمنطقتي القرن الأفريقي والبحيرات، مع الاعتماد على قيادات أفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح لها، كما تتدخل لفض النزاعات وبناء القواعد العسكرية، وإثارة قضايا معينة كالإسلام السياسي منذ تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا.

ب- المجال السياسى:

ترفع الولايات المتحدة دائما شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد ك شروط للمساعدات واستمرارية العلاقة بينها وبين الدول الأفريقية، ولاشك في أن زيارة الرئيس الأمريكى كلينتون لرواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وبتسوانا في ١٩٩٨م توضح أبعاد السياسة الأمريكية في المنطقة.

جـ- المجال الاقتصادي:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدخول أفريقيا في الاقتصاد العالمي وذلك بمساعدتها على تبني اقتصاد السوق (تحرير التجارة)، ولعل برامج التكيف الهيكلي التي اتخذتها الدول الأفريقية بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر خير مثال على المساعدات المشروطة.

أما السياسة الفرنسية في أفريقيا فتحكمها مصالح محددة وهي:

المصالح الاستراتيجية : وهي رغبتها في الوصول إلى الموارد الطبيعية الأفريقية اللازمة للتصنيع الثقيل والنووي فيها.

المصالح السياسية: وتتمثل في الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية لما يؤدي إليه هذا الاستقرار من تشجيع الاستثمارات الفرنسية، وإيجاد مكانة فرنسا دولياً خاصة لدى الأمم المتحدة.

المصالح الاقتصادية: وتتحصر في البحث عن أسواق والحصول على المواد الأولية والنفط الأفريقي نظراً لاحتياطي القارة الضخم.^(٢٣) وفرنسا آليات متعددة لتنفيذ سياستها في القارة كالقواعد العسكرية واتفاقيات الدفاع المشترك والمعونات الفنية، واستثماراتها داخل القارة، وارتباطها بمنطقة الفرنك الأفريقي، إلى غير ذلك من العلاقات الثقافية والبعثات التعليمية. ويتضح من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا رغبة كل منهما في توسيع نفوذها في أفريقيا على حساب الأخرى، ولم يضاف التدخل الأجنبي في أفريقيا أى تقدم أو تطور يذكر، بل بالعكس فقد أصبحت القارة مرتعاً خصباً للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وذلك لاستغلال الموارد وامتيازات النفط، وساعد على المزيد من التجزئة والاختلاف بين دول القارة الاتفاقيات الثنائية والاقتصادية والدفاعية بينها وبين الدول الأجنبية، مما أدى إلى فشل خطط التعاون الاقتصادي والسياسي من خلال التجمعات الإقليمية في مختلف أقاليم القارة، والتي اعتبرت خطوات جادة نحو الوحدة الأفريقية.

الوحدة من خلال التجمعات الإقليمية:

تمثل التجمعات الإقليمية مقدمات طبيعية لأي عمل وحدوي يراد له الاستمرار والديمومة بسبب طبيعة المصالح التي ترسخ وتمهد الأرض للوحدة حتى تكون أكثر فاعلية. ولعل تجربة الجماعة الأوروبية وما أفضت إليه وحدة فيدرالية هي لشاهد على ذلك، بعد ما يقارب الخمسة

عقود من الزمان، أى منذ قيام اتحاد الفحم والحديد فى عام ١٩٥٧ ليتحول إلى سوق أوروبية مشتركة ثم إلى الجماعة الأوروبية التى قادت أوروبا إلى الوحدة الفيدرالية، وتمثل التجمعات الاقتصادية الأفريقية نفس المسار التى آملت الدول الأفريقية أن يفضى إلى ذات النتائج حرصا على رعاية المصالح الخاصة، وإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل الخاصة بكل إقليم وشبه إقليم على حده، وصولا إلى المشاكل التى تؤرق المجتمع الدولي عبر تضافر جهود المكونات الإقليمية وشبه الإقليمية التى يتألف منها التنظيم العالمي، فلم تكن فكرة التجمعات الإقليمية فى أفريقيا وليدة الصدفة بل تضرب بجذور بعيدة منذ فترة مناهضة الاستعمار، إذ كانت فكرة العمل المشترك، هى الطريق إلى التحرر من الاستعمار. ولعل جماعة منروفياء والدار البيضاء هما النواة للعمل المشترك ثم توالى محاولات العمل المشترك كاتحاد غانا وغينيا، واتحاد شرق أفريقيا الذى ضم كينيا وتنزانيا وأوغندا، وكانت تجربة ناجحة حيث كان للاتحاد عملة واحدة، ولم تكن هناك قيود جمركية على حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال ولكنها فشلت لزيادة التنافس السياسي بين قادة هذه الدول واختلاف توجهاتهم الأيديولوجية، فبينما اعتنقت كينيا النظام الاقتصادي الغربي اعتنقت تنزانيا التوجه الاشتراكي^(٢٤). ويتضح هنا أن التوجهات الأيديولوجية كانت سببا أساسيا من أسباب إحجام الدول الأفريقية عن الدخول فى التجمعات مرة أخرى إلا بعد ظهور الحاجة الحتمية إليها إبان فترة السبعينيات والثمانينيات خاصة بعد تدهور الأحوال الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية بما فيها البترول، وزيادة المديونية الخارجية، وفشل عقد التنمية، وقام نتيجة لذلك عدد من المجموعات الاقتصادية كتجمع دول الاندوجو فى نوفمبر ١٩٨٣، ولم يقتصر الاهتمام على الدخول فى التجمعات داخل القارة فقط بل تعداها إلى الدخول فى تجمعات خارج القارة كتجمع المحيط الهندي^(٢٥).

وبعد التحولات الجذرية فى النظام الدولي ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبح لابد لأفريقيا من الانضواء تحت لواء التكتلات الاقتصادية والسياسية، ومواجهة التحديات الجديدة فى زمان لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة، ونتيجة لذلك فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى يونيو ١٩٩١ لتعزيز العلاقات بين دول منظمة الوحدة الأفريقية من خلال التكامل، وتعتبر نتيجة عملية فى مسيرة التعاون الاقتصادي الأفريقي كخطوة نحو التكامل والوحدة الاقتصادية، ذلك أنها وضعت زمنا كافيا لقيامها تدريجيا خلال فترة انتقالية أقصاها أربعة وثلاثين عاما مقسمة إلى ست مراحل ذات آجال مختلفة،

ولكن هل استطاعت هذه الجماعة قيادة الدول إلى الوحدة الاقتصادية من خلال قيام منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي؟؟ وهل حققت إحدى هذه المراحل بالحساب الزمني المقرر لها؟ احتما ستكون الإجابة بالنفي وذلك رغم النوايا الطيبة لهذه الدول؛ لأن النوايا وحدها لا تستطيع صناعة وحدة اقتصادية فلا بد من المواقف الفاعلة والتنازلات الكبيرة من قبل الدول الغنية في القارة، والأخذ بيد الدول الفقيرة لتغطية عجزها الاقتصادي وديونها.

ولم تقف التجمعات عند الجماعة الاقتصادية بل قامت السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا) في عام ١٩٩٣ والمنبثقة عن اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية في عام ١٩٨١م، والتي تعتبر أكبر تجمع إقليمي في أفريقيا حيث يضم ٢٣ دولة، إضافة لكونها تتمتع بمزايا تؤهلها لإقامة كتل إقليمي فاعل؛ وذلك لاحتلالها مساحات واسعة وموارد ضخمة وحيزا مهما من السواحل يتمتع بمستقبل استثماري خاص، وقد حددت لنفسها أهدافا قوية وبرامج على مستوى الاقتصاد الكلي من شأنها رفع مستوى شعوبها، بالإضافة إلى تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية. أما في إقليم غرب أفريقيا فنجد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) التي وضعت أساسها اتفاقية أبيدجان في أبريل عام ١٩٧٣م وأنشئت في ٢٨ مايو ١٩٧٥. وفي ١٩٩٣ تم التوقيع على المعاهدة المنقحة للجماعة^(٢٦) وقد هدفت إلى:

- ١- إلغاء الرسوم الجمركية للتجارة بين الدول.
- ٢- إزالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة بين الدول الأعضاء.
- ٣- إصدار تعريف جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة.
- ٤- إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل-رأس المال)
- ٥- التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء.
- ٦- إنشاء صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة.

وبمراجعة الأهداف السابقة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نجدها قد غطت أغلب الجوانب المهمة في تحقيق التنمية (كالزراعة - الصناعة) بل توسعت مهامها لتشمل النشاط السياسي عبر آلية عسكرية لفض النزاعات وهي فريق الرصد التابع لها (الايكوموج) وقد تم ذلك عندما تبنى وزراء الدفاع والأمن التابعون لدول الإيكواس مسودة الآلية الخاصة بإدارة الصراع

وحفظ السلام والأمن في عام ١٩٩٨ بما يمكن الإيكواس من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء التي تشهد صراعاً أو عمليات عسكرية تهدد أمن المنطقة^(٢٧). وقد لعبت الإيكواس دوراً مهماً في الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون عبر تسهيل العمليات الإنسانية وجهود التنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ومتابعة ورعاية مفاوضات السلام بين الأطراف المتصارعة، بالإضافة إلى مراقبة عملية الانتخابات والتحول الديمقراطي في ليبيريا، كما حققت بعض النجاحات الاقتصادية كحرية تنقل الأفراد بين الدول الأعضاء فيها، والتجارة البينية بينها دون قيود، علاوة على تبادل السلع كما هو الواقع الملموس بين نيجيريا وغينيا، وبين ساحل العاج وغانا^(٢٨) ويمكننا القول بأنها نجحت إلى حد ما في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية، ولكنها لم تتمكن من خلق الاتحاد النقدي بين دولها كما لم تستطع إزالة جميع العقبات أمام انتقال عوامل الإنتاج. ولعل النجاح النسبي للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في أفريقيا يرجع إلى غنى دول المنطقة بالمعادن النفيسة (الذهب والماس) والنفط ولذا لم تنهز اقتصادياتها كلية بسبب الصراعات لأنها تمول بعائدات المعادن والتجارة غير المشروعة للفصائل المعارضة ويأتي عامل التقارب النسبي بين المستويات الاقتصادية لدول المجموعة كأحد العوامل المساعدة على التعاون الاقتصادي بينها.

وتتعدد التجمعات الإقليمية في القارة الأفريقية كالجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (سادك) (SADC) التي كانت تطورا لمؤتمر تنسيق التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADCC) الذي أنشئ في عام ١٩٨٠م، ثم تحول في ظل تطورات النظام العالمي إلى الجماعة الإنمائية وفقا لاتفاقية وندهوك عام ١٩٩٢م. وقد كانت أهم أهداف الجماعة:

١- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة الجنوب الأفريقي، والدعم الاجتماعي للمتضررين من الاندماج الإقليمي.

٢- دعم السلم والأمن والدفاع عنهما.

٣- تقليص الاعتماد الاقتصادي على الخارج وخاصة جنوب أفريقيا التي انضمت إلى المنظمة عام ١٩٩٤م.

٤- تكوين روابط من أجل تحقيق تكامل إقليمي متوازن وحقيقي.

٥ -استخدام المصادر المحلية لتنمية استقلال البلدان الأعضاء في سياساتها الداخلية والخارجية.

٦ -العمل على تحقيق تعاون وتضامن دولي مع جميع التجمعات الدولية^(٢٩). وتضم المنظمة كلاً من أنجولا، بتسوانا، ملاوي، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، جنوب أفريقيا، سيشل، ناميبيا، موريشيوس، الكونغو الديمقراطية. ونجد للسائد أيضاً جهازاً سياسياً وأمنياً ودفاعياً، أقيم عام ١٩٩٦ ليضطلع بدور سياسي داخل الجماعة، ول يدعم جهود التضامن والأمن والسلام بين دولها. ونجحت السائد في التوصل إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء، ودخلها حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٠م، وكان من الممكن أن يقود ذلك إلى قيام الاتحاد الاقتصادي لولا العقوبات الأساسية كضعف اقتصاديات الدول الأعضاء، واختلاف سياساتها الاقتصادية والسياسية والأمنية واندلاع الحرب الأهلية في الكونغو وهي أحد أضلاع السائد، وضلوع دول أساسية أعضاء في التجمع في ذلك الصراع. ويأتي تميز جنوب أفريقيا وزيمبابوي وإمكانياتهما الضخمة وحجم تجارتهما بالمقارنة مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة، إضافة إلى ثقلهما الإقليمي والسياسي^(٣٠) ولسنا بصدد دراسة تفصيلية للتجمعات الإقليمية في أفريقيا والتي تعددت وتداخلت أهدافها وتشابكت نشاطاتها، بل لقد وصل الأمر من التشابك إلى انتماء عدد من الدول إلى أكثر من تجمع واحد، مما يخلق التضارب في المصالح، ويولد عجز الدولة عن الوفاء بالتزامات أحد التجمعين، ولكننا عرضنا بعض النماذج على سبيل المثال، ومن ثم توضيح العقوبات العامة التي أضحت قاسماً مشتركاً بين التجمعات المختلفة في أفريقيا، وحالت دون سعيها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دولها رغم وجود المقومات والدوافع القوية لنجاحها وتفعيلها، وتتمثل تلك العقوبات في:

١-اعتماد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفات الجمركية، لذلك لا تتمكن بسهولة من الدخول في اتحاد جمركي أو إقليمي يحرمها من هذه الموارد.

٢-التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في غالبية دول التجمعات الإقليمية الأفريقية.

٣-ضعف الالتزام السياسي وتعارض الأهداف والولاءات.

٤-الفساد المالي والوظيفي في غالبية الدول الأفريقية.

٥-التبعية الاقتصادية للدول الكبرى والانعكاسات السلبية لبرامج التكيف الهيكلي.

٦-الصراعات والحروب وانعكاساتها على التنمية والاقتصاد في الدول الأفريقية.

٧-عبء الديون.

ولكن رغم تلك العقبات نجد أن التجمعات الإقليمية مثلت خطوات أساسية في طريق الوحدة الأفريقية وذلك بتخفيفها من حدة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تقع على عاتق منظمة الوحدة الأفريقية وحدها، وحلها لبعض المشاكل الطارئة الناجمة عن الصراعات والتي لا تحتمل التأجيل. ورغم النجاح النسبي إلا أنها خففت من الإحباط الذي أصاب الشعوب والحكومات بعد انفراط عقد التنمية الأفريقية في السبعينيات والثمانينيات، وعكست العمل المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تفرضها العولمة والنظام الدولي الجديد.

قيام الاتحاد الأفريقي:

يأتي الاتحاد الأفريقي الحالي امتداداً طبيعياً لفكرة الوحدة الأفريقية المقترحة من قبل بعض القادة الأوائل منذ عهد استقلال الدول الأفريقية، تلك الوحدة التي أخذت طابعاً محدداً تجسد في منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، والتي عاصرت مشاكل القارة المعقدة في حقبة مختلفة، ولم تتمكن من أداء دورها على الوجه الأكمل خاصة مع بروز النظام الدولي الجديد، وتحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذا ظهرت الحاجة إلى إعادة صياغة المنظمة في الاتحاد الأفريقي الجديد الذي لم يعتبر فكرة جديدة من حيث الأساس الفكري إنما هي قديمة وإن لم تأخذ شكل الحكومة القارية (الولايات المتحدة الأفريقية) التي اقترحها الرئيس الغاني كوامي نيكروما آنذاك خلال الخمسينيات والستينيات. والحقيقة أن فكرة تعديل ميثاق المنظمة بدأت منذ مؤتمر القمة لعام ١٩٧٩ حينما رأى القادة أن المنظمة نجحت في قضايا التحرر الوطني وخلق البنية التحتية للتكامل الأفريقي الإقليمي^(٣١)، ولكنها لم تعدل هذا الميثاق إلا بعد قبول رؤساء الدول والحكومات لدعوة الرئيس الليبي معمر القذافي لعقد قمة استثنائية لبحث تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية في سرت عام ١٩٩٩، والتي صدر عنها إعلان سرت الذي توصل فيه المجتمعون إلى

قيام الاتحاد الأفريقي كصيغة بديلة لمنظمة الوحدة الأفريقية لتواكب التطور العالمي وحاجة أفريقيا الملحة لمزيد من التنسيق المنظم وإيجاد آليات جديدة لمعالجة الأزمات في القارة. وقد اعتمدت صياغة القانون التأسيسي في قمة لومي في ١١ يوليو ٢٠٠٠، وأعلن عن الاتحاد الجديد في مدينة سرت في مارس ٢٠٠١، وقيام أجهزة جديدة كالبنك المركزي ومحكمة العدل الأفريقية وبرلمان عموم أفريقيا، وهذا الأخير أكدت على أهميته المادة السابعة عشرة لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا. ولعل قيام برلمان عموم أفريقيا يعتبر خطوة حقيقية وفريدة في طريق نجاح الاتحاد الجديد، إذ لا يفوتنا أن نؤكد على أهمية المشاركة الشعبية في نجاح أي جسم يحقق المصلحة القومية، فما بال الاتحاد الأفريقي الذي هو قارب النجاة الأخير للوحدة لأن الوحدة الحقيقية لا تقوم على الاجتماعات والقمم التي تجتمع وتنفذ ولا على أشخاص القادة الذين يرددون الكلمات والشعارات البراقة إنما تقوم على تعاضد الجهود الشعبية والحكومية معا. الاتحاد الأفريقي والوحدة الأفريقية يتبادر إلى الذهن دائما سؤال ملح هل يقود الاتحاد الأفريقي الحالي إلى الوحدة الأفريقية بالشكل المنشود للوحدة قديما وحديثا في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة واستمرار أفريقيا في حالة البلقنة وضعف الدولة الحالية؟ لاشك في أن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الاتحاد الأفريقي كبيرة إلى الحد الذي يحتاج إلى إعادة التفكير في تنفيذ خطط التنمية وهيكله الاقتصادي، فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال قد أعاد هيكله اقتصادياته من جديد ليتمكن دوله من سهولة عملية التبادل التجاري فيما بينها، فهل يمكن للدول الأفريقية أن تحذو حذوه رغم الاختلاف الكبير بين طبيعة الدول الأوروبية قبل الاتحاد وطبيعة الدول الأفريقية التي لازالت تتعثر في التنمية بسبب العوامل التاريخية كالاستعمار وأثاره الباقية وعوامل الفرقة والشتات الراهنة ؟ لا يمكن للاتحاد في هذه الحالة إلا الالتفات إلى المسائل الاقتصادية أولا، ولعل التجمعات الاقتصادية قد وضعت أساسا للتكامل الاقتصادي فبدونه لا يمكن للقارة أن تسير في طريق الاندماج الإقليمي إذ لابد من معالجة مشاكل الديون وتبعية الاقتصاديات الأفريقية بالاعتماد على الذات، وذلك لا يتم إلا بالتنسيق بين دول القارة الكبار عبر تكتل اقتصادي أو (مجموعة) تجمع هذه الدول الكبرى للارتقاء والنهوض باقتصاديات الدول الفقيرة، وإيجاد حلول وآليات محلية غير مستوردة لتناسب مع طبيعة الدول الأفريقية، ثم التنسيق بين التجمعات الإقليمية نفسها بتحديد الأهداف وتلافى تضارب الأدوار واختلاف السياسات الاقتصادية، وتفعيل الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النبياد)، وتوسيع مجال الانسياب الاقتصادي والمالي والتقني والبشري، ولابد من رفع مستوى الوعي لدى الشعوب الأفريقية بأهمية دور الهيئات والمنظمات

غير الحكومية والتشكيلات الاجتماعية في الوقوف إلى جانب الحكومات في خلق التعاون العملي وترجمة الأقوال إلى وقائع.

أما فيما يختص بالجانب السياسي، فعلى الحكومات أن تسعى إلى تقوية إرادتها السياسية والقضاء على الفساد والسعي لحل مشاكل الصراعات والحروب الأهلية بالرجوع إلى أسباب تلك الصراعات ومحاولة احتوائها عبر تفعيل وتطوير آليات فض النزاعات، والرجوع إلى الحلول السلمية خاصة في النزاعات العرقية، واحتواء المشاكل داخل البيت الأفريقي، والتركيز على دور الإدارات الأهلية لما لها من قيمة ومكانة خاصة لدى القبائل في المناطق المختلفة من القارة. وتختلف الوسائل للوصول إلى الوحدة الأفريقية ولكن تبقى التنمية السبيل الوحيد إلى خلق كيان اقتصادي وسياسي قوى يؤدي إلى الاندماج الإقليمي، ويلبي طموحات الشعوب والقادة الأفارقة ويحقق الحلم المؤجل.

الهوامش والمراجع:

- ¹ سلمان قادم: الاتحاد الأفريقي النشأة والتطور والأهداف، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، فبراير ٢٠٠١م، ص ١٢٢.
- ² عبد الهادي الصديق: السودان والأفريقية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، يناير ١٩٩٧م، ص ٧.
- ³ محمد الحسين مصيلحي: منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية ١٩٧٦م، القاهرة، ص ٢٢.
- ⁴ عبد الله عبد الرازق إبراهيم و شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا، ص ٢٢.
- ⁵ سلوى محمد لبيب: دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠م، ص ١٨.
- ⁶ جمال نيكروما: الوحدة الأفريقية في صياغة الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠١م، ص ٣٦.
- ⁷ جمال نيكروما، مرجع السابق، ص ٣٩.
- ⁸ عوض السيد الكرسي: انهيار الدولة في أفريقيا، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، العدد العاشر، ١٩٩٧م.
- ⁹ إبراهيم نصر الدين : الاندماج الوطني في أفريقيا - نموذج نيجيريا، مركز دراسات المستقبل وأفريقيا، القاهرة.
- ¹⁰ إبراهيم مويشي: الإثنية والتعددية الحزبية في شمال الكاميرون، ترجمة شيرين الشربيني، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢م، ص ٧٢.
- ¹¹ محمد عاشور: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز المستقبل الأفريقي، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٤١.
- ¹² التقرير السنوي، الحرب الإريتريّة الإثيوبية، الناشر مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م.
- ¹³ بهاء الدين مكاوي: الصراعات الإثنية في القارة الأفريقية، قراءة استراتيجية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، يناير ٢٠٠٢م، ص ١١.

- ¹⁴ عبد الجيد عمارة :الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في أفريقيا، ندوة قضايا التنمية والبيئة في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ١٢ .
- ¹⁵ المرجع السابق، ص ٢٢ .
- ¹⁶ محمد عاشور: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٢٢ .
- ¹⁷ - خضير حسن خضير: أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١م، ص ٢٠٨ .
- ¹⁸ آن لويس كولجان: ديون أفريقيا، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٢ م، ص ١٣٤ .
- ¹⁹ عبد الخالق عبد الله: التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ليبيا ١٩٨٦م ص ٦ .
- ²⁰ ابتسام سهيل: حوار في صحيفة البيان الإماراتية، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م .
- ²¹ معهد البحوث والدراسات الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م .
- ²² يوسف الشريق: خيبات أمريكا في أفريقيا تتلاحق، البيان إماراتية، ٢٤ أغسطس ١٩٩٨م .
- ²³ رجاء إبراهيم سليم: السياسة الفرنسية في أفريقيا، ندوة أفريقيا والعولمة، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٠م .
- ²⁴ السفير أحمد حجاج، ندوة أفريقيا والعولمة، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٢ م .
- ²⁵ نبيل عثمان: التجمعات الإقليمية خطوات علي طريق الوحدة الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد السابع، ٢٠٠١م، ص ٥ .
- ²⁶ رحاب عثمان: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا " الايكواس"، مجلة آفاق أفريقيا، العدد السابع، ٢٠٠١ م، ص ٥٠ .
- ²⁷ منى حسن على: دور المنظمات الإقليمية في فض النزاعات الأفريقية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٣ م، ص ١٥ .
- ²⁸ منى حسن على: المرجع السابق، ص ٢٩ .

-
- ²⁹ مصطفى عثمان إسماعيل: السودان ملتقى الساحل والصحراء رصد وتوثيق وتحليل لقمة تجمع س.ص، الطبعة الأولى، دار الأصالة للصحافة والنشر والتوزيع والإنتاج الإعلامي، الخرطوم فبراير ٢٠٠١ م.
- ³⁰ محمد عاشور: الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي دورية آفاق أفريقية، التجمعات الأفريقية خطوات على طريق الوحدة، خريف ٢٠٠١ م، ص ٢٨ .
- ³¹ أحمد الرشيدى: الاتحاد الأفريقي دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، ورقة مقدمة للندوة أفريقيا والعولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ م.

المتغيرات الدولية والإقليمية وأثارها على مساعي التكامل الإقليمي

رانيا حسين خفاجة*

عرفت القارة الأفريقية ظاهرة الإقليمية أو التكامل الإقليمي منذ فترة زمنية طويلة، ففي أثناء نضال الدول الأفريقية للحصول على استقلالها نُظر إلى التكامل الإقليمي وإلى الوحدة القارية في أفريقيا باعتبارهما استراتيجيتين لمحاربة التبعية الخارجية والتخلف الاقتصادي. وفي المرحلة التالية على الاستقلال ثمة عوامل شكلت محفزاً لدفع الدول الأفريقية باتجاه التكامل الإقليمي، ومن ثم سعت الدول الأفريقية إلى تشكيل العديد من المنظمات الإقليمية الحكومية لمواجهة المشكلات التي واجهتها في أعقاب حصولها على الاستقلال^(١). وتقدر الدراسات عدد الترتيبات الإقليمية الموجودة على الساحة الأفريقية بنحو ٢٠٠ منظمة منها ٤٠ في منطقة غرب أفريقيا، ويعني هذا العدد الضخم من المنظمات الإقليمية أنه يندر أن توجد دولة أفريقية لم تنضم لعضوية واحدة على الأقل من آليات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية^(٢).

وقد شهدت حركة التكامل الإقليمي على مستوى العالم نهضة جديدة منذ بداية عقد التسعينيات، إذ انطلق ما يعرف بالموجة الثانية من الإقليمية حاملة معها سمات تميزها عن الموجة الأولى. وبطبيعة الحال لم تكن القارة الأفريقية التي شهدت أقدم أشكال الإقليمية بعيدة عن هذا التطور العالمي، ومن ثم باتت الأدبيات المعنية بالإقليمية والتكامل الإقليمي في القارة حافلة بما أطلق عليه الإقليمية الجديدة New Regionalism التي تتسم بخصائص وسمات لم تعرفها الإقليمية التي شهدت القارة فيما قبل الحرب الباردة، وهو ما يتطلب البحث في العوامل والمتغيرات التي دفعت نحو هذا التحول.

ويسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أبرز ملامح الإقليمية الجديدة في القارة الأفريقية، والوقوف على أبرز المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية وأثر هذه المتغيرات على مساعي التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية منذ بداية فترة التسعينيات، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية: يعرض أولها للإقليمية الجديدة في أفريقيا بينما يعرض المحور الثاني لمتغيرات البيئة الدولية، أما المحور الثالث والأخير فيعرض لمتغيرات البيئة الإقليمية الأفريقية.

* مدرس مساعد بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة .

وقبل التعرض لهذه المتغيرات ربما تجدر الإشارة إلى الضوابط الثلاثة التالية:

الضابط الأول: أن متغيرات البيئة الإقليمية الأفريقية والبيئة الدولية قد تضافرتا معاً للتأثير على مسيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا، ومن ثم فإن هذه المسيرة قد تأثرت بهذه المتغيرات على نحو متداخل، ما يعني أن الفصل بينهما على النحو الذي يوضحه البحث هو فصل تحكيمي لأغراض تحليل هذه المتغيرات.

الضابط الثاني: أن هذه المتغيرات تختلف من حيث مدى ودرجة تأثيرها على مسيرة التكامل الإقليمي باختلاف المناطق الإقليمية الفرعية في القارة بحيث يتعاضد تأثير بعض هذه المتغيرات في مناطق دون أخرى والعكس.

الضابط الثالث: أنه لا يمكن القول بأن متغيرات بعينها كانت ذات أثر إيجابي خالص أو سلبي خالص على مسيرة التكامل الإقليمي، إذ أن المتغير الواحد قد ينطوي على عوامل ذات أثر إيجابي وأخرى ذات أثر سلبي، ومن ثم يصبح التحليل الأخير رهناً بمدى قوة هذه المتغيرات وما تفرزه من آثار. بعبارة أخرى فإنه لا يمكن القول أن هذه المتغيرات جميعها تقع في جانب الفرص كما أنها لا تقع جميعها في جانب التحديات، بل إن كل متغير من المتغيرات التي سوف نتناولها الدراسة قد يحمل في طياته فرصاً وتحديات في ذات الوقت.

أولاً: الإقليمية الجديدة في أفريقيا:

شهدت القارة الأفريقية منذ بداية عقد الستينيات - وهو العقد الذي شهد تحرر واستقلال أغلبية الدول الأفريقية- زخماً فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي. غير أنه على مدى هذه الفترة الطويلة التي جاوزت الأربعين عاماً يمكن التمييز بين مرحلتين أو بالأحرى موجتين للتكامل الإقليمي في القارة الأفريقية، أولاهما التي استمرت منذ بداية عقد الستينيات وحتى بداية التسعينيات وأخراهما التي بدأت في أوائل التسعينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور الإقليمية في أفريقيا على هذا النحو إنما جاء انعكاساً وتأثراً بتطورها على الصعيد الدولي، إذ شهد العالم موجتين من التكامل الإقليمي على النحو التالي:

الموجة الأولى: وهي تلك التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ وصفت هذه الفترة بأنها "عصر التكامل الإقليمي"، وقد جاءت هذه الموجة متأثرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ أن التقدم الذي حدث على صعيد الاندماج الأوروبي جعل من فكرة التكامل أو

الاندماج الاقتصادي فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين والاقتصاديين في العالم الثالث، ومن ثم تكاثرت الترتيبات الإقليمية حول العالم لاسيما في الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية^(٣).

غير أن التوقعات التي صاحبت قيام هذه التنظيمات والمتعلقة بتحقيق التنمية عبر التكامل الاقتصادي الإقليمي لم تصدق، بل والأكثر من ذلك نُظر إلى الترتيبات الإقليمية في الدول النامية باعتبارها استراتيجية فاشلة، ومن ثم وعلى الرغم من الآمال الكبيرة التي عُلقت عليها فإن الموجة الأولى للتكامل لم تزدهر، وإنما حدث نكوص عن هذا التوجه.

الموجة الثانية: وهي تلك التي بدأت في منتصف الثمانينيات، إذ تجدد الاهتمام مرة أخرى بالإقليمية على الرغم من التجارب السلبية السابقة، وبدأت تظهر اقترابات جديدة للتعاون الإقليمي، كما ظهرت محاولات لإحياء التكتلات الساكنة، وإقامة تكتلات جديدة، ووضع أولويات جديدة، وعلى الرغم من أن التجارة استمرت العنصر الأكثر أهمية في مبادرات التكامل الإقليمي، فقد شهدت هذه المبادرات تغيرات هيكلية مقارنة بالمفاهيم الأساسية التي سادت في الستينيات^(٤).

وعلى صعيد القارة الأفريقية فقد واجهت الموجة الأولى من التكامل الإقليمي نفس الفشل الذي واجهته هذه الموجة على الصعيد الدولي، ويرجع فشل التجمعات الإقليمية الأفريقية التي نشأت في إطار هذه الموجة الأولى إلى أنها ركزت على الأبعاد الاقتصادية للتكامل وحيدت الأبعاد السياسية والأيدولوجية. بعبارة أخرى فإن تجارب التكامل الإقليمي في القارة لم تركز على ضرورة وحدة عمليات التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، باعتبارها وحدة ضرورية لتعزيز الاندماج الإقليمي، إذ أن العديد من هذه التجمعات نظرت إلى التكامل الإقليمي من الزاوية الاقتصادية فقط ووفقاً لأجندة اقتصادية ومن ثم أغفلت قضايا حيوية أخرى^(٥).

وقد امتدت الموجة الثانية للتكامل الإقليمي إلى القارة الأفريقية، وصار لها ملامح شبه محددة تمثلت في^(٦): إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة، تكوين تجمعات إقليمية جديدة، الاتجاه نحو تنويع الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية وذلك من خلال إضافة مؤسسات سياسية وأمنية للمنظمات أو التجمعات القائمة، إحياء حركة الوحدة الأفريقية في أشكال جديدة.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن المتتبع لتطور التفاعلات الإقليمية في القارة على صعيد التكامل الإقليمي، يجد أنها لا تخرج في تصنيفها عن واحد من الأبعاد واللامح السابقة التي انطوت عليها الإقليمية الجديدة في القارة. فعلى صعيد إحياء التجمعات القديمة تم توقيع اتفاقية تعاون بين كل من كينيا واوروغندا وتنزانيا عام ١٩٩٣، الأمر الذي مهد الطريق أمام إحياء جماعة شرق أفريقيا في مارس عام ١٩٩٦. كما تمت إعادة تنظيم وتسمية تنظيمين آخرين وهما

منطقة التجارة التفضيلية التي أضحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) عام ١٩٩٤، و مؤتمر التنسيق للشرق والجنوب الأفريقي SADC الذي أضحي الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا SADC عام ١٩٩٢ (٧). وفيما يتعلق بتتويج أنشطة المنظمات الإقليمية القائمة بالفعل فقد أضيفت مضامين عسكرية وأمنية وسياسية لعدد من التجمعات مثل السادك والإيكواس ECOWAS - التي قامت بمراجعة اتفاقيتها المنشئة والتي تمت توقيعها عام ١٩٧٥ لكي تكيف الجماعة نفسها مع معطيات البيئة الجديدة، وبالفعل تم تبني الاتفاقية الجديدة عام ١٩٩٣ - والسادك SADC. كما استحدثت منظمات إقليمية جديدة مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عام ١٩٩٤. وعلى المستوى الإقليمي القاري، ثمة تحولات أيضاً لا تقل أهمية كان من أبرزها توقيع اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا في ٣ يونيو ١٩٩١، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤. وكذا ظهور الاتحاد الأفريقي باعتباره التنظيم القاري الرئيسي عوضاً عن منظمة الوحدة الأفريقية التي استمرت في خدمة قضايا القارة نحو ثلاثين عاماً، وهو ما شكل محاولة لإحياء حركة الوحدة الأفريقية مجدداً، وغن كان في صور جديدة.

بيد أن هذه التطورات تثير تساؤلات حول المتغيرات الدولية والإقليمية التي دفعت إليها، وهو ما ستركز عليه الورقة في الجزأين التاليين.

ثانياً: المتغيرات الدولية

وتتصرف دراسة المتغيرات الدولية إلى تلك المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الدولية، والتي من أبرزها منذ بداية عقد التسعينيات انتهاء الحرب الباردة وما أثاره من تساؤلات حول مكانة أفريقيا في النظام العالمي الجديد، والبيئة الدولية الداعمة لتوجهات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية، وأخيراً ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.

١- انتهاء الحرب الباردة ومكانة القارة في النظام العالمي الجديد:

يأتي على رأس المتغيرات الدولية التي ساهمت في تشكيل وتحديد مسار العمل التكاملي الإقليمي في أفريقيا انتهاء الحرب الباردة، وما طرحته من تساؤلات حول مكانة القارة الأفريقية في النظام العالمي الجديد، لا سيما وأن القارة الأفريقية كانت قد اكتسبت أهميتها الاستراتيجية إبان الحرب الباردة من وضعها كساحة للمواجهة بين الشرق والغرب؛ فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من جانبها إلى الحد من تغلغل نفوذ الاتحاد السوفييتي في القارة الأفريقية، وفي المقابل كان الاتحاد السوفييتي يحاول كسب المزيد من النفوذ في القارة الأفريقية، وإزاء هذه الأهداف الاستراتيجية لكل من المعسكرين الشرقي والغربي استطاعت القارة الأفريقية الحصول

على كافة أشكال الدعم والمساندة من كلا الجانبين، كما توافر لها هامش كبير من الحركة تمتعت بفضلها بقدرة عالية على المناورة، ومن ثم نجحت في جني المزيد من المكاسب.

بيد أن انهيار الاتحاد السوفييتي قوض من الأساس الأيديولوجي لاهتمام القوى الكبرى بالقارة الأفريقية، الأمر الذي أثار المخاوف من تعرض القارة للتهميش في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتجدر الإشارة إلى أن عقد التسعينيات قد حمل معه بالفعل تضاؤل اهتمام القوى الغربية - التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة- بالقارة الأفريقية، وذلك لصالح مزيد من الاهتمام بدول شرق أوروبا التي باتت أكثر أهمية للقوى الغربية. وقد انعكس هذا التهميش في جملة من المؤشرات يأتي على رأسها الانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الأفريقية في مقابل تصاعد هذه المساعدات الموجهة لدول شرق أوروبا، فضلاً عن ظهور المشروطيات بشقيها السياسي والاقتصادي، كما تجلّى هذا التهميش في مستوى الاستجابات الغربية للأزمات التي عصفت بالقارة مع بداية التسعينيات مثل أزمة الصومال، ليبيريا، سيراليون، وذلك مقارنة باستجابات النظام العالمي لأزمات أخرى مثل الكويت، يوغوسلافيا، جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأسبق^(٨).

وقد طرح الانسحاب الدولي من أفريقيا تساؤلات حول مستقبل الإقليمية في القارة، وما إذا كان تقلص نفوذ القوى الكبرى في القارة قد أدى إلى إفساح المجال أمام المنظمات الإقليمية فيها. وحول ما إذا كان تهميش القارة من شأنه تحفيز سياسات الدول على المستوى الإقليمي.

وقد ولدَ مناخ ما بعد الحرب الباردة ظروفاً ساهمت في دفع مسيرة التكامل الإقليمي في القارة، فمن ناحية أدى فقدان الدول الكبرى اهتمامها بأفريقيا إلى خلق ما يعرف بفراغ القوى في القارة الأفريقية power Vacuum الأمر الذي أوجد مساحة أكبر من أجل تعميق الإقليمية والتكامل الإقليمي، كما أوجد مساحة أمام القوى الإقليمية لكي تلعب دوراً في دعم التكامل الإقليمي^(٩).

ومن ناحية ثانية، فإن التهميش الذي عانت منه القارة الأفريقية في تلك الفترة كان يعني بالضرورة أمراً أساسياً وهو ضرورة أن تتحمل القارة مزيداً من الأعباء. وأصبح البديل لكي تتجنب القارة مزيداً من التهميش هو أن تتخبط بصورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي. فإزاء التهميش الشديد الذي عانت منه الدول الأفريقية تولدت قناعة بأن التكامل الإقليمي ربما يكون سبيلاً للخروج من هذه الأزمة، بل إن الأكثر من ذلك هو أن تهميش القارة الأفريقية نُظر

إليه من قبل بعض القادة الأفارقة باعتباره فرصة أمام أفريقيا لتتكامل وتتدمج وتتوحد، وأن تصبح أقل اعتماداً على الخارج. وفي هذا السياق أوضح الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني: " إن قليلاً من التجاهل لن يكون بالأمر السيئ"، وأنه " كلما شعرنا باليتم كلما كان ذلك أفضل لأفريقيا لأننا سوف نعتد على أنفسنا" (١٠).

ومن ناحية ثالثة، فإن انتهاء الحرب الباردة أسهم في إحداث تقارب بين القوى الكبرى الفاعلة في القارة الأفريقية، إذ يمكن للمتابع لتوجهات الدول الكبرى حيال القارة الأفريقية أن يلحظ وجود مزيد من التنسيق في السياسات الخارجية للدول الكبرى في مواجهة القارة الأفريقية، وذلك على عكس المناخ الذي ساد لفترة طويلة من الزمن إذ هيمن على القوى الكبرى خاصة فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة حالة من الشك في دوافع بعضهما البعض. وقد تمثلت الخطوة الأولى في هذا الإطار في إعلان كل من بريطانيا وفرنسا التنسيق بينهما في الشئون الأفريقية وذلك في قمة سانت مالو في ديسمبر ١٩٩٨. والتي أعقبتها زيارة مشتركة لأكرا وأبيدجان قام بهما وزيراً خارجية الدولتين في مارس ١٩٩٩. ومنذ ذلك الوقت نفذت كل من فرنسا وبريطانيا مبادرات مشتركة لاسيما في المسائل العسكرية، منها على سبيل المثال تنظيم ورشة عمل حول صنع السلام في أبوجا أكتوبر ٢٠٠٠ (١١).

وقد أثر هذا التقارب بدرجات متباينة على التنظيمات الإقليمية المختلفة، وربما كانت منطقة الجنوب الأفريقي هي الأكثر تأثراً في هذا السياق، فقد مثل انتهاء الحرب الباردة نهاية لتنافس القوى الكبرى في المنطقة، وبداية لاتفاق هذه القوى حول مصالحها في المنطقة والمتمثلة في تأمين الحصول على المواد المعدنية الاستراتيجية، وحماية مصالح الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم، كما وقفت القوى الغربية موقفاً مؤيداً لصالح لعب جنوب أفريقيا دوراً رائداً في منطقة الجنوب لتأمين الاستقرار السياسي فيها، وهو ما من شأنه تسريع وتيرة العمل التكاملي في المنطقة (١٢).

٢ - الدعم الدولي لاتجاهات التكامل الإقليمي في القارة:

يعتبر الدعم الدولي متغيراً مهماً ومحددًا لنجاح تجارب التكامل الإقليمي بوجه عام، فعلى سبيل المثال تلقى مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقي SADCC دعماً خارجياً قوياً منذ إنشائه عام ١٩٨٠ وحتى بداية التسعينيات، وهو ما اعتبر أحد العوامل التي ساعدت هذا التنظيم على البقاء والاستمرار. كما أن هناك حالات للتكامل الإقليمي نجحت بفضل اشتغالها على روابط

مع طرف آخر أكثر تقدماً مثل منطقة الاتحاد المالي الأفريقي والروابط الخاصة التي تجمعها بفرنسا^(١٣).

ويعتبر هذا المتغير وثيق الصلة بالمتغير السابق، فإزاء التهميش الذي تعرضت له القارة الأفريقية في النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة، وإزاء رغبة الدول الغربية في الانسحاب من القارة لصالح مناطق أخرى من العالم -أضحت أكثر أهمية بالنسبة إليها- ظهر توجه غربي جديد يؤيد اتجاهات التكامل الأفريقي ويدعمها، ومن ثم يمكن القول بأن الدعم الدولي لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية جاء كتعبير عن رغبة القوى الغربية في التخلص من جزء من الأعباء التي طالما تحملتها أثناء فترة الحرب الباردة، وتحويل هذه الأعباء إلى الدول الأفريقية.

ويأتي الاتحاد الأوروبي ودوله على رأس الأطراف الخارجية الداعمة لمسيرة التكامل الأفريقي. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي ثمة مؤشرات على موقفه الداعم للإقليمية في القارة الأفريقية؛ فمن ناحية يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقات جيدة مع عدد من المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية يأتي على رأسها اتحاد المغرب العربي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي يجمعها بالاتحاد الأوروبي حوار ذو مسارين أحدهما المسار الثنائي بين الاتحاد وجنوب أفريقيا، والآخر إقليمي بين الاتحاد والسادك كتنظيم إقليمي فرعي. ومن ناحية ثانية، فإن الأطر الرئيسية في العلاقات الأوروبية الأفريقية يغلب عليها الطابع الجماعي إذ تتبلور علاقات الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي مع القارة الأفريقية في ثلاثة أطر رئيسية هي: اتفاقيات لومي أو ما يطلق عليه علاقات الاتحاد الأوروبي بدول أفريقيا والباسيفيكي والكاريفي (EU-ACP)، الشراكة الأوروبية المتوسطية، والشراكة الاستراتيجية الأوروبية الأفريقية^(١٤). ومن ناحية ثالثة، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم مساهمات ودعمًا ماليًا وفنيًا لمشروعات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فعلى سبيل المثال قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً للآلية الأمنية التابعة للإيكواس قدر بنحو مليوني يورو^(١٥). كما قدم الاتحاد الأوروبي دعماً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا قدر بنحو ٦٥ مليون يورو لدعم ميزانية الاتحاد وقدراته المؤسسية، كذلك قدم الاتحاد مساعدة فنية لدعم التكامل التجاري في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. كذلك طبق الاتحاد الأوروبي برنامجاً للتعاون مع دول الكوميسا بحوالي ٤٦,٧ مليون يورو^(١٦).

وعلى صعيد توجهات القوى الغربية، تعتبر فرنسا نموذجاً دالاً على التوجه الجديد للقوى الغربية. وتتبنى فرنسا بوجه عام موقفاً مؤيداً لعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا، بل إنها ضمنت عملها في القارة الأفريقية مبدأ مهماً وهو تدعيم عملية التكامل الإقليمي^(١٧). ففيما يتعلق

بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) -على سبيل المثال- كان الموقف الفرنسي مؤيداً منذ البدايات الأولى لها، بل وتلعب فرنسا دوراً في دفع التعاون بين النيباد ومجموعة دول الثمانية، ولعل مما يؤكد الموقف الفرنسي الداعم للنيباد الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الفرنسية في مايو عام ٢٠٠٣ وحملت عنوان "فرنسا شريك للنيباد: خطة عمل من أجل أفريقيا"، وتقع هذه الوثيقة في خمسين صفحة، وتعرض لما قامت به فرنسا أو تعتزم القيام به في المستقبل لتنفيذ التزاماتها في إطار الشراكة مع النيباد^(١٨). كذلك وقعت وكالة التنمية الفرنسية اتفاقاً مع بنك تنمية الجنوب الأفريقي بقيمة ٢٥ مليون راند لدراسة وتمويل مشروعات النيباد الخاصة بالبنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء^(١٩).

ولعل مما يؤكد أيضاً التوجه الفرنسي الداعم لآليات العمل الجماعي الأفريقي أن برامج التعاون الفرنسي باتت تتركز في المشروعات ذات الاقتراب الإقليمي أو التي تعطي ميزة للاقتراب الإقليمي، ويتضح هذا الأمر بصورة كبيرة في برنامج التعاون العسكري الذي أضحي يتم في جزء كبير منه عبر المنظمات الإقليمية الفرعية على نحو ما أسفرت عنه تدريبات برنامج تعزيز القدرات الأفريقية في حفظ السلام والتي يشار إليها اختصاراً بـ Recamp^(٢٠) والتي تمت بالتنسيق مع الإيكواس خلال الفترة من (١٩٩٦-١٩٩٨) والفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ومع السادك خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٢)^(٢١).

ولقد أدرك الجانب الأفريقي أهمية الدعم الدولي لإنجاح مساعي التكامل الإقليمي، ومن ثم دعت النيباد إلى ما أسمته "المشاركة العالمية الجديدة"، والتي تنهض على أساس "تقاسم المسؤولية في تصحيح مظالم القرون الطويلة الخابرة"، وتعبئة جميع الجهود للارتقاء بحياة الشعوب، وتتطوي هذه المشاركة التي طرحتها النيباد على جانبيين أساسيين: أولهما: الإبقاء على المشاركات المتعددة القائمة بالفعل بين أفريقيا من جانب والدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المانحة من جانب آخر. وثانيهما: التفاوض مع هذه الأطراف على إقامة مشاركة جديدة قائمة بالأساس على تبادل المسؤوليات والالتزامات بين أفريقيا وشركائها^(٢٢). إذاً ثمة إدراك واقعي لأهمية الدعم والمشاركة الدولية، وهو ما يمثل اختلافاً عن المبادرات السابقة - مثل خطة عمل لاجوس على سبيل المثال - والتي ارتكزت فكرياً على مبدأ "الاعتماد على الذات" وفك الارتباط مع الغرب الرأسمالي، وهو ما آل بها إلى الفشل بسبب تلك الأسس غير الواقعية^(٢٣).

وعلى الرغم من أن الدعم الدولي يمكنه أن يمثل فرصة أمام جهود التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن الأمر لا يخلو أيضاً من قيود، فعلى سبيل المثال تشير الدراسات إلى أن أطر

حوار الشمال - الجنوب - والتي تعتبر اتفاقيات لومي نموذجاً لها - وعلى الرغم من أنها تهدف بالأساس إلى تقديم تسهيلات للدول النامية، إلا أن مثل هذه الأطر ربما تكون ذات أثر سلبي على التكتلات الإقليمية الأفريقية كونها تنافس على ولاء الدول الأفريقية من جهة، وكونها تسهم في تقويض التجارة الأفريقية البينية لصالح التجارة مع الأطراف الخارجية من جهة أخرى، وكونها قد تقوض من أهداف وتماسك التكتلات الإقليمية الأفريقية من جهة ثالثة^(٢٤). كذلك ترى بعض الدراسات أن التعويل على دعم القوى الغربية - التي هي بالأساس القوى الاستعمارية السابقة - من شأنه ترسيخ المشروطيات التي تفرضها تلك الدول على أفريقيا بل وتعميق لتلك المشروطيات في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين. كما أن الاعتماد على الدعم الخارجي يجعل نجاح مساعي التكامل الأفريقية رهناً بسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة وتصرفاتها ومدى استعدادها لمساندة القارة الأفريقية وتحويل مساندتها النظرية إلى دعم حقيقي وملمس^(٢٥).

وثمة اتجاه آخر يرى أن المجتمع الدولي على عكس ما يتم ترويجه لا يساعد على نجاح التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية بسبب ما يصدره من إشارات غير متسقة بل وأحياناً متعارضة حول التكامل الإقليمي. فعلى سبيل المثال فإن مواقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد اتسمت بالغموض فيما يتعلق بموقفهما من التكامل الإقليمي والنمط المفضل لتحقيق هذا التكامل^(٢٦).

٣ - ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة على مستوى العالم:

يعتبر ظهور تكتلات اقتصادية عملاقة على مستوى العالم أحد المتغيرات التي أثرت بشدة على مسيرة وحركة الإقليمية في القارة الأفريقية، فقد بات من الواضح أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنما يتمحور حول ثلاثة أقطاب اقتصادية أساسية هي الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الناftا، واليابان ومن ورائها الآسيان.

وفي ضوء هذا التنظيم الذي اتسم به النظام الاقتصادي العالمي، أصبح من المنطقي أن تقدم هذه التكتلات لأعضائها فرصة النفاذ إلى الأسواق الكبرى، بينما تظل الدول الفقيرة وغير الأعضاء في هذه التكتلات - ومنها بطبيعة الحال الدول الأفريقية - محرومة من هذه الفرصة. كذلك فإن التوجه العالمي نحو الإقليمية من شأنه تقليل الخيارات المتاحة أمام الدول الأفريقية لتتوسع علاقاتها التجارية والاستثمارية لاسيما إذا ما وجدت القارة الأفريقية نفسها في مواجهة أنظمة متكاملة ومندمجة للإنتاج والاستثمار تمتد من أوروبا إلى أمريكا وآسيا. وبالتالي، فإن

القارة الأفريقية التي تعاني أصلاً من التهميش في الاقتصاد العالمي تواجه تهديداً جدياً بالاستبعاد من النظام الاقتصادي العالمي الذي يشهد تحولات هيكلية سريعة^(٢٧).

وعلى الرغم من التأثير المؤكد لكافة التكتلات الاقتصادية الدولية على مستقبل القارة الأفريقية ووضعها في النظام الاقتصادي العالمي، فإن تأثيرها بالاندماج الأوروبي يكاد يكون هو الأخطر لاسيما وأن أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي للقارة، كما أنها المانح الأول للدول الأفريقية، ومن هنا يأتي اهتمام الدول الأفريقية بتسارع وتيرة الاندماج الأوروبي، إذ تفرض الوحدة الأوروبية تحديات على القارة سواء على صعيد التجارة أو على صعيد الاستثمارات أو على صعيد المساعدات، إذ أن من شأن الاندماج الأوروبي إحداث تحول في أولويات الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تآكل المزايا التي تحصل عليها الدول الأفريقية لصالح إعادة توزيعها على الشركاء الأوروبيين.

ثالثاً: المتغيرات الإقليمية:

وتتصرف هذه المتغيرات إلى المتغيرات المرتبطة بالقارة الأفريقية، ويأتي على رأسها التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا، وسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وكذا توجهات النخب الأفريقية لاسيما في كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا، وموجة الحروب والصراعات التي شهدتها القارة لاسيما منذ بداية عقد التسعينيات. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المتغيرات:

١ - التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا:

تجدر الإشارة إلى أن التحولات الجوهرية التي شهدتها جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات والتي قادت إلى تحول جذري في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ باتجاه حكم الأغلبية السوداء وانتهاء نظام الفصل العنصري، قد مثلت معطيات بالغة الأهمية ليس من شأنها فقط التأثير على الأوضاع داخل جنوب أفريقيا فحسب، أو حتى في منطقة الجنوب الأفريقي فقط، وإنما التأثير على القارة الأفريقية ككل^(٢٨).

ففي أعقاب هذا التحول في جنوب أفريقيا ساد الاعتقاد بأن جنوب أفريقيا تقدم فرصاً أمام التكامل الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي بوجه خاص والتكامل الإقليمي القاري بوجه عام وذلك بالنظر إلى جملة من الاعتبارات منها: كبر حجم اقتصاد جنوب أفريقيا نسبياً مقارنة باقتصاديات دول منطقة الجنوب الأفريقي، فجنوب أفريقيا وحدها مسئولة عن نحو ثلاثة أرباع

الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي، كما يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا هو الأكثر انفتاحاً في المنطقة، كذلك فإن جنوب أفريقيا ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة ليس فقط على الصعيد التجاري وإنما أيضاً على الصعيد الاستثماري من خلال المشروعات العديدة التي تنفذها الشركات الجنوب أفريقية في الدول الأفريقية الأخرى^(٢٩).

وقد أدى تميز جنوب أفريقيا على هذا النحو السابق الإشارة إليه إلى النظر إليها باعتبارها محفزاً يمكنه أن يعطي زخماً ودفعاً لمحاولات التكامل الإقليمي ليس فقط في الجنوب الأفريقي وإنما في القارة الأفريقية ككل^(٣٠). وبعد نحو عقد كامل على التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا فإن هذه النظرة قد ثبتت صحتها إلى حد بعيد.

فعلى المستوى الإقليمي الفرعي ثمة تحولات جوهرية في شكل التنظيم الإقليمي الرئيسي في منطقة الجنوب الأفريقي، إذ تحول مؤتمر تنسيق التنمية Southern African Development Coordination Conference والمعروف اختصاراً بـ SADCC والذي كان يضم دول منطقة الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والمعروفة بدول المواجهة Front Line States إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي Southern African Development Community والتي يشار إليها اختصاراً بـ SADC. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر تنسيق التنمية كان قد نشأ في عام ١٩٨٠ لهدف رئيسي وهو تقليل الاعتماد الاقتصادي للدول الأعضاء على جنوب أفريقيا العنصرية بهدف دعم قدرة تلك الدول على مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا^(٣١).

غير أن سقوط نظام الفصل العنصري قوض من الأساس الذي قام عليه مؤتمر التنسيق، فمن ناحية لم يعد هناك ما يدعو إلى استخدام جهود التكامل في الجنوب الأفريقي كأداة في الصراع بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وباقي دول منطقة الجنوب الأفريقي. ومن ناحية أخرى، فقد المؤتمر الدعم الذي كان يتلقاه من القوى الغربية؛ إذ انتفى المبرر وراء تقديم هذا الدعم، ومن ناحية ثالثة، خرجت جنوب أفريقيا من عزلتها الدولية مما جعل خروجها من عزلتها الإقليمية أمراً ضرورياً.

وفي هذا السياق عادت من جديد الظروف الطبيعية الملائمة لتسريع التكامل الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي^(٣٢). وتجدر الإشارة إلى أن انضمام جنوب أفريقيا إلى تجمع السادك قد تبعه توسع عددي في المنظمة بانضمام كل من موريشيوس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيشيل.

وعلى المستوى الإقليمي القاري وبالنظر أيضاً إلى حجم الاقتصاد الجنوب أفريقي يمكن لجنوب أفريقيا أن تلعب دوراً في تسريع عملية خلق الروابط الاقتصادية والمالية بين الدول الأفريقية والتي هي من أهداف الجماعة الاقتصادية لأفريقيا، والتي انضمت إليها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٧. كذلك فإن اندماج جنوب أفريقيا في التنظيمات الإقليمية القارية من شأنه تقوية وتعزيز القدرة التفاوضية لأفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفي عالم تتصاعد فيه أهمية ونفوذ التكتلات الاقتصادية^(٣٣).

٢- توجهات النخب الأفريقية:

كانت توجهات النخب الأفريقية بوجه عام عاملاً معززاً ودافعاً لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية. ولعل ما يعكس التزام القادة الأفارقة بالتكامل الإقليمي هو ذلك الالتفاف الرسمي حول مبادرات التكامل، فعلى سبيل المثال وصف الحضور غير المسبوق لنحو ٣٥ من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لقمة أبوجا _ التي وقع فيها على اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية _ بأنه "يعكس التزام القادة الأفارقة مجدداً بإيجاد حل جدي للأزمة العميقة التي تواجهها القارة الأفريقية في مواجهة التهميش الذي تعاني منه على الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً"^(٣٤).

وسوف نقتصر في هذا السياق على إلقاء الضوء على موقف النخب في ثلاث دول فقط هي نيجيريا وجنوب أفريقيا وليبيا؛ فبانتخاب الرئيس أوباسنجو في نيجيريا عام ١٩٩٩ وتابو مبيكي في جنوب أفريقيا في ذات العام، ومع عودة الرئيس القذافي إلى ساحة العمل الأفريقي مجدداً في أواخر التسعينيات، أبدت النخب السياسية في الدول الثلاثة دعماً ملحوظاً لمساعي التكامل الإقليمي بوجه عام ولقضية إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية. وعلى الرغم من اختلاف دوافع الدول الثلاث وراء تبني موقف مؤيد لضرورة مراجعة مسيرة العمل الأفريقي الجماعي، فقد جمعتها قناعة بأن وجود منظمة إقليمية قارية فاعلة هو أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، الأمر الذي أسفر في النهاية عن دفع مسيرة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الظروف التي دفعت رؤساء الدول الثلاث إلى الاقتناع بأن وجود منظمة قارية أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية.

أما فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، فمع عودتها إلى الساحة الأفريقية عقب التحول الديمقراطي فيها عام ١٩٩٤، واقتناعاً منها بأنها جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية، وأن نهضتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنهضة القارة^(٣٥)، فقد سعت إلى تحسين صورة أفريقيا على الصعيد الدولي، ومن

ثم طرح تابو مبيكي فكرة النهضة الأفريقية African Renaissance لكي تشكل الإطار الفكري لهذا الاقتراب الجديد. ووفقاً لمبيكي فإن النهضة الأفريقية تعني تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الجيد في القارة، وهو ما يتطلب إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية ليصبح هدف تحقيق النهضة في قلب الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها^(٣٦).

واستمراراً لهذا المسعى فقد نصت الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥، والصادرة عن إدارة الشؤون الخارجية بجنوب أفريقيا على رؤية جنوب أفريقية بوجوب وجود قارة أفريقية غنية، آمنة، ديمقراطية و"متحدة". وفي هذا الإطار يمكن فهم جهود جنوب أفريقيا على صعيد دعم التكامل الأفريقي، فقد سعت خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى التسريع بإنشاء أجهزة الاتحاد المختلفة وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة له، وهو ما أسفر عن قيام مفوضية الاتحاد، وكذا الاتفاق على بروتوكولات كل من برلمان عموم أفريقيا ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية^(٣٧). كذلك ألقت جنوب أفريقيا بثقلها خلف مبادرة النيباد ونجحت في التنسيق بينها وبين الاتحاد الأفريقي لتصبح الأولى بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد^(٣٨).

أما نيجيريا فإن توجهها إلى تعزيز العمل الأفريقي الجماعي لا يمكن فهمه بمعزل عن الضغوط الداخلية التي واجهها النظام السياسي والحزب الحاكم لاسيما أثناء الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩؛ إذ ثار الرأي العام النيجيري في أعقاب الكشف عن إنفاق نيجيريا مليون دولار يومياً في بعثة الايكوموج في سيراليون، الأمر الذي ولد مطالب شعبية بتقليص التدخل النيجيري في سيراليون، وتوجيه المخصصات المالية التي يتم إنفاقها على الوجود النيجيري هناك إلى مشروعات التنمية في الدولة^(٣٩).

وفي هذا السياق كان على النخبة السياسية في نيجيريا التوفيق بين اعتبارين، أولهما: استمرار احتفاظ نيجيريا بوضعها كقوة إقليمية في غرب أفريقيا بل في القارة بأسرها، وثانيهما: الاستجابة لضغوط الرأي العام من خلال محاولة تحويل العبء إلى المنظمة الإقليمية القارية التي ينبغي لها أن تلعب دوراً أكبر وأكثر فعالية في حل الصراعات في القارة الأفريقية، وهي الرؤية التي اتضحت في مداخلة نيجيريا في قمة الجزائر عام ١٩٩٩. ولعل ما يؤشر على اهتمام نيجيريا بالعمل الجماعي في القارة الأفريقية استحداثها لوزارة التعاون والتكامل في أفريقيا والتي تعنى بقضايا التكامل والتعاون القاري، وتتبع مباشرة مؤسسة الرئاسة^(٤٠).

وفي هذا الإطار، وبعد تولي أوباسنجو الحكم في نيجيريا والإعلان عن أن سياسة نيجيريا الخارجية تدور حول عدة محاور منها "دعم الوحدة الأفريقية"، عملت نيجيريا على دعم التكامل الإقليمي بين دول القارة، ومن ثم تحركت نيجيريا في اتجاهين هما^(٤١): التكامل بين دول غرب القارة وجنوبها وبصورة أكثر تحديداً بين تجمع الإيكواس وتجمع السادك اللذين تهيمن عليهما نيجيريا وجنوب أفريقيا على التوالي، وطرح برنامج الألفية لإنعاش القارة والذي حمل اسم MAP، إذ لعبت نيجيريا جنباً إلى جنب مع جنوب أفريقيا والجزائر دوراً مهماً في صياغة هذا البرنامج حتى تم إقراره بصورة نهائية في القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مارس ٢٠٠١^(٤٢).

أما فيما يتعلق بالجماهيرية الليبية، فقد كانت محاولة لعب دور إقليمي في القارة الأفريقية واحداً من الأهداف المستمرة في السياسة الخارجية الليبية ليس فقط منذ بداية التسعينيات وإنما منذ قيام الثورة الليبية. وبعد انتهاء الحرب الباردة ثمة أهداف أخرى قد أضيفت من ضمنها تعزيز الوحدة الأفريقية والتكامل الإقليمي^(٤٣).

وبغض النظر عن الجدل الذي ثار بشأن التوجه الأفريقي لليبي، وما إذا كان الاهتمام بأفريقيا حركة تكتيكية لمواجهة الحصار الدولي عليها أم تحولاً هيكلياً في السياسة الخارجية الليبية باتجاه إيلاء أهمية أكبر بالقارة الأفريقية^(٤٤)، فإن الثابت أن التحرك الليبي النشط في القارة الأفريقية أسفر عن خطوتين تصبان في دعم مسيرة العمل الإقليمي الأفريقي، إحداهما على المستوى الإقليمي الفرعي المتمثلة في تبني القذافي إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والذي يضم في عضويته إلى جانب الجماهيرية الليبية كل من تشاد، مالي، السودان، إريتريا، أفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو، جيبوتي، جامبيا، النيجر، المغرب، نيجيريا، السنغال، الصومال، مصر، تونس، توجو، بنين، غانا، ليبيريا، غينيا بيساو، ساحل العاج. وقد اتخذت ليبيا المبادرة لإنشاء التجمع من خلال استضافتها في أغسطس ١٩٩٧ لقمة شاركت فيها ست دول هي ليبيا، تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، السودان. ثم تم الإعلان عن إنشاء التجمع في فبراير ١٩٩٨^(٤٥). والأخرى على المستوى الإقليمي القاري، إذ بدأت إرهابات الاتحاد الأفريقي مع دعوة القذافي في قمة الجزائر عام ١٩٩٩ إلى قمة استثنائية غير عادية في سرت لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة، وهي القمة التي كانت بمثابة البداية لخطوات إنشاء الاتحاد الأفريقي^(٤٦).

وتجدر الإشارة إلى أن توجهات النخب الأفريقية قد لقيت دعماً شعبياً لاسيما في نيجيريا وجنوب أفريقيا. ففي نيجيريا على سبيل المثال، اتضح الدعم الشعبي من خلال سرعة التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، إذ سارع كل من المجلس التنفيذي الفيدرالي والجمعية الوطنية بتمرير موافقتهما على القانون. وتتوقع الدراسات أن مزيداً من المشاركة النيجيرية في أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي من شأنها أن تلقي مزيداً من الدعم الشعبي في هذا الإطار^(٤٧).

٣- موجة الحروب والصراعات في القارة الأفريقية:

شهدت القارة الأفريقية منذ رحيل الاستعمار في بداية ستينيات القرن العشرين العديد من الصراعات، الأمر الذي دفع الباحثين إلى اعتبارها بحق ظاهرة كونها عصفت بالعديد من الدول الأفريقية على اختلاف خبراتها الاستعمارية، وعلى اختلاف مواقعها الجغرافية، وعلى اختلاف المذاهب والأيدولوجيات التي اتبعتها^(٤٨). وعلى الرغم من التفاؤل الذي ساد في بداية عقد التسعينيات- وتحديدًا مع انتهاء الحرب الباردة والتنافس بين الشرق والغرب- بأن القارة الأفريقية سوف تشهد بداية عصر جديد من النهضة السياسية والاقتصادية بعيداً عن تنافس الشرق والغرب إلا أن واقع الحال جاء مخالفاً تماماً إذ انفجرت في القارة الأفريقية سلسلة غير مسبوقة من الصراعات بدأت مع أوائل التسعينيات في ليبيريا وسيراليون، وامتدت في أواخر التسعينيات إلى ساحل العاج التي كانت تمثل نموذجاً للاستقرار في القارة الأفريقية. وفي الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٢ رصدت الدراسات المتخصصة نحو ١٩ صراعاً مسلحاً في القارة، انتشرت في كافة الأقاليم الأفريقية تقريباً^(٤٩).

وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تفجر الصراعات في القارة الأفريقية، والتي يعزوها البعض إلى ظروف انتهاء الحرب الباردة، وما أسفرت عنه من انتهاء التنافس بين الشرق والغرب، كما يعزوها البعض إلى الضغوط التي بدأت تمارس على الدول الأفريقية من قبل الدول المانحة أو من قبل المؤسسات التمويلية الدولية لتنفيذ برامج الإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي كشف بوضوح عن هشاشة الدولة الأفريقية وجعلها أكثر عرضة لحالات عدم الاستقرار^(٥٠)- فالصراعات الأفريقية تركت آثاراً واضحة على مسيرة التكامل الإقليمي في القارة.

فمن ناحية، أدت الحروب والصراعات الأهلية التي تفجرت في القارة الأفريقية إلى تحمل المنظمات الإقليمية في أفريقيا أعباء أكبر في عمليات التدخل العسكري وحفظ السلم في الدول الأفريقية. وفي هذا الإطار تفيد بعض الأدبيات إلى أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة

الأفريقية تتميز عن غيرها من التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم بالدور المحوري الذي تلعبه هذه التجمعات في الميدان العسكري. ولعل من أكثر الأمثلة وضوحاً على هذا الأمر الدور الذي تلعبه الإيكواس فيما يتعلق بالقضايا الأمنية في منطقة الغرب الأفريقي؛ إذ تدخلت القوات العاملة في إطار الإيكواس والمعروفة اختصاراً بالإيكوموج (ECOMOG (ECOWAS Cease Fire Monitoring Group) في الحرب الأهلية في ليبيريا في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨، كما تدخلت في كل من سيراليون وغينيا بيساو^(٥١). وفي منطقة الجنوب الأفريقي تدخلت قوات السادك في ليسوتو في سبتمبر ١٩٩٨ في إطار عملية وقائية لحفظ السلم في المنطقة هدفت إلى تجنب انقلاب عسكري محتمل في الدولة^(٥٢).

ومن ناحية ثانية، فإن الصراعات وحالات عدم الاستقرار تمخض عنها استحداث آليات سياسية وعسكرية أو أمنية في إطار تنظيمات نشأت بالأساس لأغراض تحقيق التكامل الاقتصادي. ففي منطقة الجنوب الأفريقي على سبيل المثال تم استحداث جهاز للشئون السياسية والأمنية والدفاعية لهدف رئيسي وهو التعامل مع المسائل الأمنية بمفهومها الشامل وذلك بناء على قرار قمة السادك عام ١٩٩٦^(٥٣)، كما وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام حفظ السلام وذلك تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة التابعة للجهاز السياسي والدفاعي والأمني^(٥٤). وفي غرب أفريقيا وبناء على خبرة الإيكوموج في التدخل العسكري في كل من ليبيريا وسيراليون وافقت الدول الأعضاء في قمة الإيكواس عام ١٩٩٧ على الاقتراح النيجيري المتعلق بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلم والأمن، وقد تم بالفعل التوقيع على البروتوكول المنشئ لهذه الآلية في ديسمبر ١٩٩٩ والتي حملت اسم Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and security^(٥٥). وفي إطار تجمع دول الساحل والصحراء، وعلى الرغم من عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة فقد تم التوقيع على ميثاق أمني ينص على عدة أهداف منها: التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها، وإنشاء مكتب دائم للتنسيق بهذا الشأن، وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام، كما تم التوقيع على بروتوكول آلية منع وإدارة النزاعات وذلك أثناء القمة الخامسة للتجمع في نيامي-النيجر مارس ٢٠٠٣^(٥٦).

ولم تقتصر هذه السمة على المستوى الإقليمي الفرعي، فعلى صعيد التنظيم الإقليمي القاري متمثلاً في الاتحاد الأفريقي استحدثت من ضمن الأجهزة العاملة مجلس السلم والأمن. وتجدر الإشارة إلى أن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التي تم إنشائها عام ١٩٩٣ في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال تعمل في إطار الاتحاد الأفريقي وفقاً لما أقرته قمة ديربان.

ومن ناحية ثالثة، فإن هذه الصراعات وما تخلقه من بيئة غير مواتية، تعتبر معوقة للتكامل الإقليمي وتمثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمعروفة اختصاراً بـ CEMAC^(٥٧) نموذجاً على هذا الأمر، فنثلاث من بين ست دول أعضاء في الجماعة^(٥٨) تعاني من حالات مزمنة من عدم الاستقرار. فتشاد على سبيل المثال شهدت صراعاً بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، كذلك عانت جمهورية أفريقيا الوسطى من حالة مزمنة من عدم الاستقرار، أما الكونغو برازافيل فقد شهدت صراعاً اثنيا مسلحاً عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ أسفر عن مقتل نحو ٥٠ ألف شخص. ونتيجة لهذه الصراعات تعاني اقتصاديات دول منطقة وسط أفريقيا من تداعيات سلبية تتمثل في صورة انخفاض تدفقات التجارة، وزيادة في أعداد اللاجئين وغيرها من التداعيات ذات الأثر السلبي والمقوضة لعملية التكامل الإقليمي^(٥٩)، كذلك يعزى فشل اتحاد نهر مانو بين كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا إلى الصراعات السياسية والعسكرية في الدول الثلاث، على الرغم من أن الصراعات كانت أيضاً هي المحفز لقبول غينيا كعضو في التجمع على خلفية المساعدات العسكرية التي قدمتها الأخيرة للنظام السياسي في كل من سيراليون وليبيريا^(٦٠).

ومن ناحية رابعة، فإن تورط التنظيمات الإقليمية الأفريقية في المسائل الأمنية يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث انقسام داخل تلك المنظمات نتيجة لاختلاف أهداف وأولويات الدول المنضوية تحت راية هذه التنظيمات. ومرة أخرى يعتبر تنظيم الإيكواس نموذجاً معبراً في هذا الإطار؛ فقد كان تدخل الايكوموج في ليبيريا مثيراً للجدل، لاسيما في ضوء الخلاف بين الأطراف المختلفة حول أهداف التدخل؛ فبينما سعت نيجيريا ومعها بعض الدول الحليفة إلى وقف تقدم الجبهة الوطنية لليبيريا، فإن دولاً أخرى من بينها ساحل العاج وبوركينا فاسو سعت إلى تقديم الدعم للجبهة.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية لم تكن السبب الوحيد وراء ظهور المضامين الأمنية والعسكرية في المنظمات الإقليمية الأفريقية، إذ ثمة أسباب أخرى دفعت هذه المنظمات إلى التحول نحو مزيد من الاهتمام بالمضامين الأمنية، ومنها انتهاء الحرب الباردة. فقد كانت المبادئ التي تحكم العمل الإقليمي في ظل ظروف الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي تنص على أن الأمن هو شأن دولي بينما التنمية هي شأن إقليمي، أما في فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت انسحاب القوتين العظميين من الساحة الأفريقية، وكذا انسحاب القوى الاستعمارية السابقة، فقد انعكست هذه الأفكار ليصبح الأمن شأنًا

إقليمياً بينما التنمية شأناً دولياً، الأمر الذي كان يعني ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية بوظائف أمنية وعسكرية جديدة تكفل تحقيق الاستقرار في الدول الأفريقية^(١١).

ومن أسباب هذا التحول أيضاً التغيرات التي طرأت على تحليل أسباب التخلف الاقتصادي في القارة الأفريقية. إذ بات هناك اهتمام عالمي بالهيكل والمؤسسات والذي يعزو نجاح أو فشل الاقتصاديات إلى الهياكل المؤسسية التي تعمل من خلالها هذه الاقتصاديات، مع التركيز على الإطار القانوني ودور الحكومات في توفير الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي الواقع الأفريقي ترجم ذلك بسرعة إلى ما يعرف بالحكم الجيد أو أجندة الحكم الجيد التي سعى المانحون الدوليون إلى فرضها كعنصر أساسي في المشروطيات السياسية التي أضحت في السنوات الأخيرة مكملة للمشروطية الاقتصادية التي فرضت في إطار برامج التكيف الهيكلي، والأكثر من ذلك إن الاقتصاديين باتت لديهم القناعة بأنه لا شيء يؤثر على الاقتصاد أكثر من الحروب والحكم الفاسد، ومن ثم أصبح السلام والحكم الجيد ينظر إليهما باعتبارهما من المتطلبات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومن ثم أهدافاً يجب على تجارب التكامل الاقتصادي في القارة تحقيقها^(١٢).

خاتمة:

وفي النهاية يمكن القول إن القارة الأفريقية نجحت خلال عقد التسعينيات في أن تعطي لمساعي التكامل الإقليمي بها دفعة حقيقية مستفيدة من الفرص التي أتاحتها متغيرات البيئتين الدولية والإقليمية. وعلى الرغم من أن المتغيرات سألقة البيان تحمل في طياتها العديد من التحديات لمساعي التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية، فإن ثمة آفاقاً واسعة أمام تحقيق مزيد من النجاح على صعيد التكامل الإقليمي فيها بالنظر إلى اعتبارين رئيسيين: أولهما: أن ثمة قناعة أفريقية عامة بضرورة وأهمية التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج بالقارة من أزمتها الراهنة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأن هذه القناعة إنما تعكسها الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأفريقية على صعيد بناء التكتلات الإقليمية وتفعيلها، كما تعكسها إحياء اهتمام النخب الأفريقية بأفكار الجامعة الإفريقية - التي ألهمت الأجيال السابقة بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية- وألهمت الأجيال المعاصرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي. وثانيهما: أنه على الصعيد الدولي، وعلى الرغم من المناخ العام غير المواتي للاقتصاديات الإفريقية، هنالك إجماع عالمي بجدوى وصلاحية مبادئ الإقليمية والتكامل الإقليمي، إذ باتت مبادئ الاقتصاد السياسي المعاصر تؤكد على أن التعاون الإقليمي من أكثر الوسائل فعالية لتحقيق

أهداف الاعتماد على الذات والتنمية الاقتصادية. ولعل ما يؤكد هذه الأفكار أن القوى الكبرى في العالم وتحديداً الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا قد حققت الرفاهية الاقتصادية عبر التعاون الاقتصادي الإقليمي.

الهوامش والمراجع

¹ وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه التنظيمات ظهرت حتى قبل حصول الدول الأفريقية على استقلالها مثل المفوضية العليا لشرق أفريقيا والتي أنشئت عام ١٩٤٨ بين كينيا وأوغندا وتنجانيقا، أو عشية حصول الدول الأفريقية على استقلالها مثل منظمة الخدمات المشتركة لشرق أفريقيا (١٩٦٢)، أو منظمة مكافحة الجراد للشرق الأفريقي (١٩٦٢)، أو منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٣) حول مزيد من الأمثلة للتنظيمات الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء فيما بعد الاستقلال انظر:

Andrea Goldstein, "The New Regionalism in Sub-Saharan Africa: More Than Meets the Eye?", **Policy Brief** (Paris: OECD Development Center, No. 20, 2002), p.7

² انظر في ذلك:

Victor A. O. Adetula, "Regional Integration in Africa: Prospect for Closer Cooperation Between West, East and Southern Africa", A paper presented at the meeting of IDASA/FREDSKORPSET Research Exchange Programme Governance and Democracy (Johannesburg, May 2-4 2004), p.2

³ S.K.B. Asante, **Regionalism and Africa's Development: Expectations, Reality and Challenges** (New York: Macmillan Press, 1997), pp.2-3

⁴ Ibid., p.3

⁵ Victor A. O. Adetula, *op.cit.*, pp.6-7

⁶ معهد البحوث والدراسات الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢ (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية- معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢)،

ص ٥٩

⁷ Olufemi A. Babarinde, "Regionalism and African Foreign Policies", in Stephen Wright (ed.), **African Foreign Policies** (Boulder: Westview Press, 1999), p.218

⁸ وفي مقابل وجهة النظر تلك القائلة بتهميش القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ثمة وجهة نظر أخرى ترى على العكس أن القارة الأفريقية لم تتعرض للتهميش، وأن ما حدث لا يعدو أن يكون مجرد "تغيير في أنماط ونطاق الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية". لمزيد من التفاصيل حول هذين الاتجاهين انظر:

رانيا حسين عبد الرحمن، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ص ٦٩-٧٢.
وانظر أيضاً:

Julius O. Ihonvbere, **Africa and The New World Order**, (New York: Peter Lang, 2000), pp.143-144.

⁹ انظر في ذلك:

Fredrik Söderbaum, "Turbulent Regionalization in West Africa" in Michael Schulz, Fredrik Söderbaum and Jaokim Öjendal (eds.), **Regionalization in a Globalizing World: A Comparative Perspective on Forms, Actors and Processes**, (London: Zed books, 2000), p. 64

¹⁰ Edmond J. Keller, "Towards a New African Order? Presidential Address to the 1992 Annual Meeting of the African Studies Association", **African Studies Review** (African Studies Association, Vol.36, No.2, Sep.1993), p.8

¹¹ Andrea Goldstein, **op.cit.**, p.24

¹² Bertil Odén, "Regionalization in Southern Africa", in Michael Schulz, Fredrik Söderbaum and Jaokim Öjendal (eds.) **op.cit.**, pp. 88-89

¹³ انظر:

Andrea Goldstein, **op.cit.**, p.12 .

¹⁴ لمزيد من التفاصيل حول هذه الأطر المختلفة انظر:

د. محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية- الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠). ص ص ١٣-٢٢.

¹⁵ وإضافة إلى الدعم الأوروبي للكلية، فقد قدمت الولايات المتحدة دعماً قدره ٢٥٠ ألف دولار، كما قدمت حكومات المملكة المتحدة واليابان دعماً قدره ١٠٠ ألف دولار. انظر في ذلك:

Adekeye Adebajo, **Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau** (London: Lynne Rienner, 2002), pp.158-159

وعلى الرغم من أهمية الدعم الخارجي، فقد تصاعدت في إطار الإيكواس أصوات ترى ضرورة عدم الاعتماد على التمويل الخارجي لأن هذا الأمر قد يحد من استقلالية قوات الإيكواس وقدرتها على التصرف باستقلالية، بل وربما يقود إلى تضارب في الفعل نظراً لتغير مصالح المانحين الخارجيين.

¹⁶ لمزيد من الأمثلة انظر:

د. نيفين حلمي صبري مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا: دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية" في استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، العدد (٢٦)، (٢٠٠٣)، ص ص ٢١٠-٢١١.

¹⁷ رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

¹⁸ وقد تتبع الوثيقة الفرنسية نفس المحاور التي تضمنتها خطة عمل أفريقيا التي تم تبنيها في قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس - كندا في عام ٢٠٠٢، وهي ثمانية محاور رئيسية تتضمن: تعزيز السلم والأمن، تقوية المؤسسات وتعزيز الحكم السياسي الجيد، تشجيع التجارة والاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تخفيف الديون، تحسين التعليم و تشجيع التكنولوجيا الرقمية، تحسين الصحة ومواجهة مرض الإيدز، زيادة الإنتاجية الزراعية وأخيراً تحسين إدارة الموارد المائية وتنميتها. انظر في ذلك:

Ministry of Foreign Affairs, "France A Partner of Nepad: An Action Plan , www.diplomatie.gouv.fr/solidarite/nepad_gb/pdf/nepad_gb.pdf For Africa", May2003, pp.5-6.

¹⁹ د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (القاهرة: معهد

البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ٩٧.

²⁰ Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Paix (Reinforcement of African Peacekeeping capabilities)

²¹ رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٧-٦٨.

²² د. عراقي الشربيني، "نيباد واستراتيجية التنمية الأفريقية: عرض نقدي لبعض القضايا

الرئيسية"، في استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من

أجل التنمية في أفريقيا، مرجع سبق ذكره ص ص ٥٨، ٥٩

²³ المرجع السابق، ص ٦٠.

²⁴ Olufemi A. Babarinde, *op.cit.*, p. 220

وتجدر الإشارة أن ثمة اتجاهات يرى أن الارتباطات مع الشمال مثل لومي على سبيل المثال من شأنها تقويض آليات التكامل والتعاون الإقليمي الأفريقي، وهو نفس التوجه الذي سبق وعبر عنه كوامي نكروما عندما وصف اتفاقيات الارتباط بين السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية بأنها تسعى إلى جذب الدول الأفريقية إلى الإمبريالية الأوروبية، وأنها تسعى إلى منع الدول الأفريقية من أن تتبع سياسة محايدة ومستقلة. وفي هذا السياق فإن الروابط مع الخارج تكرر التبعية وتحول دون نجاح الأطر الإقليمي الأفريقية في العمل باستقلالية. انظر في ذلك:

S.K.B., *op.cit.*, pp.125-127.

²⁵ ويعتبر ما جاء في وثيقة خطة العمل بشأن أفريقيا والتي تبنتها مجموعة الدول الصناعية الثمانية في اجتماعها في كاناناسكيس - كندا في يونيو عام ٢٠٠٢، نموذجاً على ترسيخ المشروطية المفروضة على الدول الأفريقية وربطها بتقديم الدعم، إذ رحبت الوثيقة بالنيباد وبما انطوت عليه من التزام صارم من جانب القادة الأفارقة بالعمل على تعزيز الديمقراطية والحكم الجيد وتحقيق السلام والأمن وأعلنت الوثيقة أن الدول الصناعية الكبرى سوف تلتزم بإقامة شراكات مع الدول الأفريقية التي تلتزم بتلك المبادئ، في مقابل حرمان الدول التي لا تلتزم بتلك المبادئ والمعايير من أي دعم تقدمه. انظر في ذلك:

د. عراقي الشربيني، "نيباد واستراتيجية التنمية الأفريقية: عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية"، *آفاق أفريقية* (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد (١٥)، السنة الرابعة، خريف ٢٠٠٣)، ص ص ٣٠-٣١.

²⁶ Percy S. Mistry, "Africa's Record of Regional Co-operation and Integration", *African Affairs*, (vol.99, 2000), p.572

وانظر أيضاً:

S. K. B. Asante, *op.cit.*, p.162.

²⁷ *Ibid.*, pp.9-10

²⁸ S.K.B. Asante, *op.cit.*, pp.134-135

²⁹ Andrea Goldstein, *op.cit.*, p.12

³⁰ S.K.B. Asante, *op.cit.*, pp.134-135

³¹ محمد عاشور مهدي، "الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك)"، *آفاق أفريقية*، (القاهرة:

الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثاني، العدد السابع، خريف ٢٠٠١)، ص ٢٢.

³² Bertil Odén, *op.cit.*, p.82, p.84

³³ S.K.B. Asante, *op.cit.*, p. 135

³⁴ Julius O.Ihonvbere, *op.cit.*, p.148

³⁵ أوضح نيلسون مانديلا أن جنوب أفريقيا لا يمكنها الهروب من مصيرها الأفريقي، وأنه إن لم تتركس جنوب أفريقيا جهودها من أجل القارة الأفريقية فسوف تسقط ضحية القوى التي أتت بالدمار إلى أجزاء عديدة في القارة.

³⁶ Thomas Kwasi Tieku, "Explaining The Clash and Accommodation of Interests of Major Actors in the creation of the African Union", *African Affairs*(Oxford: Oxford University Press, vol.103, 2004), pp.253-255

³⁷ د. السيد فليفل (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٥-٩٦.

³⁸ وفي هذا الإطار فقد عقدت القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي في مابوتو موزمبيق تحت شعار: "تطبيق النيباد إسهام في تنمية أفريقيا". انظر: المرجع السابق، ص ٩٦.

³⁹ Thomas Kwasi Tieku, *op.cit.*, p.259

⁴⁰ *Ibid*, pp.259-260.

⁴¹ د. السيد فليفل (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٨-٩٠.

⁴² المرجع السابق، ص ٩٠، ولمزيد من التفاصيل حول التنسيق النيجيري الجنوب أفريقي انظر:

Victor A. O. Adetula, *op.cit.*, p.24

⁴³ حول الثابت والمتغير في أهداف السياسة الليبية انظر:

خالد حنفي على محمود، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩، رسالة ماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٤) ص ص ١١١-١٢٠.

⁴⁴ لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل:

Astris Huliaras, "Qaddafi's Comeback: Libya and the Subsaharan Africa in the 1990s", *African Affairs* (vol.100, 2001), p.5

⁴⁵ خالد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

⁴⁶ Astris Huliaras, *op.cit.*, pp.16-17

⁴⁷ Victor A. O. Adetula, *op.cit.*, p. 23

⁴⁸ لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا انظر:

- د. إبراهيم نصر الدين، "الحروب الأهلية في أفريقيا" في وحيد عبد المجيد (محرر) موسوعة أحداث القرن العشرين، الجزء الرابع: النزاعات المسلحة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)، ص ٣٤٢

⁴⁹ وعلى الرغم من أن عدد الصراعات المسلحة قد شهد انخفاضاً ملحوظاً في النصف الأول من التسعينيات إلا أن تفجر الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى في النصف الثاني من التسعينيات أدى إلى زيادة عدد الصراعات من ثلاثة صراعات فقط عام ١٩٩٦ إلى ١١ صراعاً عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وهو نفس العدد الذي سجل في بداية التسعينيات. انظر في عدد الصراعات وتوزيعها في الأقاليم والدول الأفريقية:

SIPRI Year Book 2003: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2004), p.111

⁵⁰ انظر في الأسباب المختلفة المفسرة للحروب الأهلية في أفريقيا: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ص ١٠٦-٢١١.

Tom Porteous, "L'évolution des conflits en Afrique subsaharienne", **Politique Étrangère** (N° 2, été 2003), pp.307-308

⁵¹ Andrea Goldstein, *op.cit.*, p.21

⁵² Bertil Odén, *op.cit.*, p.93

⁵³ *Ibid.*, p.94

⁵⁴ محمد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧-٢٨.

⁵⁵ Adekeye Adebajo, *op.cit.*, pp.145-147

⁵⁶ انظر في ذلك:

- خالد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٧-١٧٨

- د. السيد فليفل (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢

⁵⁷ Communauté Economique Monétaire de L'Afrique Central (CEMAC)

⁵⁸ تضم الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا كلاً من الكاميرون، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجابون، تشاد.

⁵⁹ Ali Zafar & Keiko Kubota, "Regional Integration in Central Africa: Key Issues Africa Region" **Working Paper Series** (Washington D.C.: world Bank, no.52, June 2003), p.17

⁶⁰ Percy S. Mistry, *op.cit.*, p.365

⁶¹ Christopher Clapham, *op.cit.*, p.63

⁶² *Idem.*

الدولة القائد ودورها فى التكامل الإقليمى

على ضوء تجربتى السادك والإيجاد

أيمن السيد شبانة*

مقدمة

يعتبر إنشاء التكتلات الإقليمية الأفريقية خطوة مهمة على طريق دعم اقتصاديات الدول الأعضاء فى تلك التكتلات، وتحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية الشاملة من جهة ثانية- وفقاً لنصوص معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية^(١) - ومواجهة تحديات العولمة من جهة ثالثة.

وفى هذا الإطار أنشئت العديد من التكتلات الإقليمية الأفريقية، وكان أبرزها: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، وجماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقى (سادك)، والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)، والجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية (إيكاو)، والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (سييجل)، .. إلخ.

وبداية، أكدت المعاهدات المنشئة لتلك التنظيمات أهمية تحقيق ودعم التكامل بين الدول الأعضاء على الصعيد الاقتصادى بالأساس، إلا أن معظم التنظيمات الأفريقية قد أجرت تعديلات أساسية على المعاهدات المنشئة لها؛ لكى تتوافق مع المستجدات الإقليمية والدولية، وحتى تستوعب مجالات إضافية للتعاون الإقليمى على الأصعدة السياسية والأمنية والبيئية والاجتماعية والثقافية .. إلخ. وقد أتاح ذلك لتلك التنظيمات الانخراط بدرجات متفاوتة فى جهود تحقيق التكامل على مختلف الأصعدة. ومن ثم أصبحت قضايا تسوية الصراعات والأمن الإقليمى، والدفاع المشترك، وحماية البيئة، ومقاومة الجفاف والتصحر والأوبئة من البنود الأساسية على جداول أعمال القمم والاجتماعات التى تجرى فى إطار تلك التنظيمات الإقليمية.

* مدرس مساعد بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

وقد كشفت الممارسات عن تفاوت حظوظ التنظيمات الإقليمية الأفريقية من حيث مدى نجاحها أو تعثرها في تحقيق أهدافها على أرض الواقع، وذلك قياساً على ما تتضمنه موانئها الأصلية والمعدلة من مخططات وتصورات نظرية. ولعل الأسباب الأساسية لنجاح أو تعثر معظم التنظيمات الإقليمية الأفريقية ترتبط بمدى التشابه أو التنوع في أنظمة الإنتاج بين الدول الأعضاء، وحجم مقدراتها القومية، ولا سيما المقدرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مدى الاستقرار السياسى في الدول الأعضاء، وطبيعة علاقاتها السياسية البينية، ومواقف الدول القائمة في إطار التنظيمات الإقليمية من قضايا التكامل الإقليمي، ومدى الدعم الذى يقدمه المجتمع الدولى لتلك التنظيمات.

وفى هذا الإطار، تحاول هذه الورقة البحثية اختبار دور الدولة القائد في إطار تنظيم إقليمي معين في دفع المسيرة التكاملية أو إيقافها على حالة من الجمود أو التقدم البطيء في أفضل الأحوال. وينطلق الباحث من افتراض أساسى هو: " أن احتمالات نجاح التنظيمات الإقليمية الأفريقية في تحقيق أهدافها تزداد إذا ما وجدت دولة قائدة أو أكثر في إطار التنظيم تدفع في اتجاه التكامل والعكس صحيح ".

وفى سعيه للتحقق من مدى صحة هذا الافتراض، يركز الباحث على دور جنوب أفريقيا في إطار جماعة التنمية للجنوب الأفريقى (سادك)^(٢) ، وكذا يتناول دور كل من إثيوبيا وكينيا في ظل السلطة الحكومية للتنمية (إيجاد)^(٣).

ولعل السبب الأساسى في اختيار هاتين المنظميتين يكمن في أن مقومات وأبعاد القيادة الإقليمية لجنوب أفريقيا في إطار السادك تعتبر واضحة بدرجة أكبر نسبياً مقارنة بالدور الإقليمي لكل من إثيوبيا وكينيا في ظل الإيجاد، بالإضافة إلى تفاوت المنظميتين في مدى ما تحقق من إنجاز على مستوى تدعيم التكامل الإقليمي على الأصعدة المختلفة، الأمر الذى تزداد معه إمكانات ودلالات المقارنة بين طبيعة وأبعاد دور الدولة القائد وأثره في مسيرة التكامل الإقليمي في الحالتين.

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أقسام، القسم الأول يتضمن خلفية عن السادك والإيجاد من حيث النشأة والأهداف. والقسم الثانى يشمل المفهوم والمقومات الأساسية للدولة القائد، ومدى انطباقه على كل من جنوب أفريقيا وإثيوبيا وكينيا. ويتناول القسم الثالث دور كل من جنوب أفريقيا في إطار السادك وإثيوبيا وكينيا في إطار الإيجاد، سواء من حيث دورهم في إنشاء التنظيم الإقليمي، ومدى مساهمتهم في جهود التكامل الإقليمي. أما القسم الرابع فيتناول تقييماً

لمساهمة الدول القائمة في التكامل الإقليمي على ضوء ما حققته كل من السادك والإيجاد من إنجاز. ثم تأتي الخاتمة بعد ذلك لتلخص نتائج البحث، وتعرض لأهم عوامل تفعيل دور الدولة القائد في دعم التكامل الإقليمي. ومن ثم سوف يقسم الباحث هذه الورقة البحثية على النحو الآتي:

أولاً- السادك والإيجاد: النشأة والأهداف والهيكل المؤسسي.

ثانياً- الدولة القائد: المفهوم والمقومات الأساسية.

ثالثاً- الدولة القائد والتكامل الإقليمي في السادك والإيجاد.

رابعاً- تقييم دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي في السادك والإيجاد.

خاتمة: خلاصة البحث وأهم نتائجه.

أولاً- السادك والإيجاد: النشأة، الأهداف، الهيكل المؤسسي:

١- السادك:

تعتبر السادك بمثابة التطور التنظيمي الذي فرضته طبيعة الأحداث والظروف في إقليم الجنوب الأفريقي. ففي العام ١٩٨٠ أنشأت مجموعة دول الجنوب الأفريقي التي عرفت باسم مجموعة دول المواجهة^(٤) مع جنوب أفريقيا مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي (SADCC)، وقد استهدف المؤتمر دعم الاعتماد على الذات، وتقليل الاعتماد الاقتصادي للدول الأعضاء على جنوب أفريقيا العنصرية آنذاك، وحشد التأييد والفهم الدولي لمتطلبات دول المنطقة وشعوبها، غير أن فاعلية المؤتمر ظلت محدودة؛ نظراً لطبيعة التنظيم كأداة مواجهة وتحرر من التبعية لجنوب أفريقيا العنصرية، وقلة الإمكانيات الاقتصادية للدول الأعضاء واعتمادها على المساعدات الدولية، وتمسكها بالسيادة الوطنية على حساب تفعيل التكامل الإقليمي.^(٥)

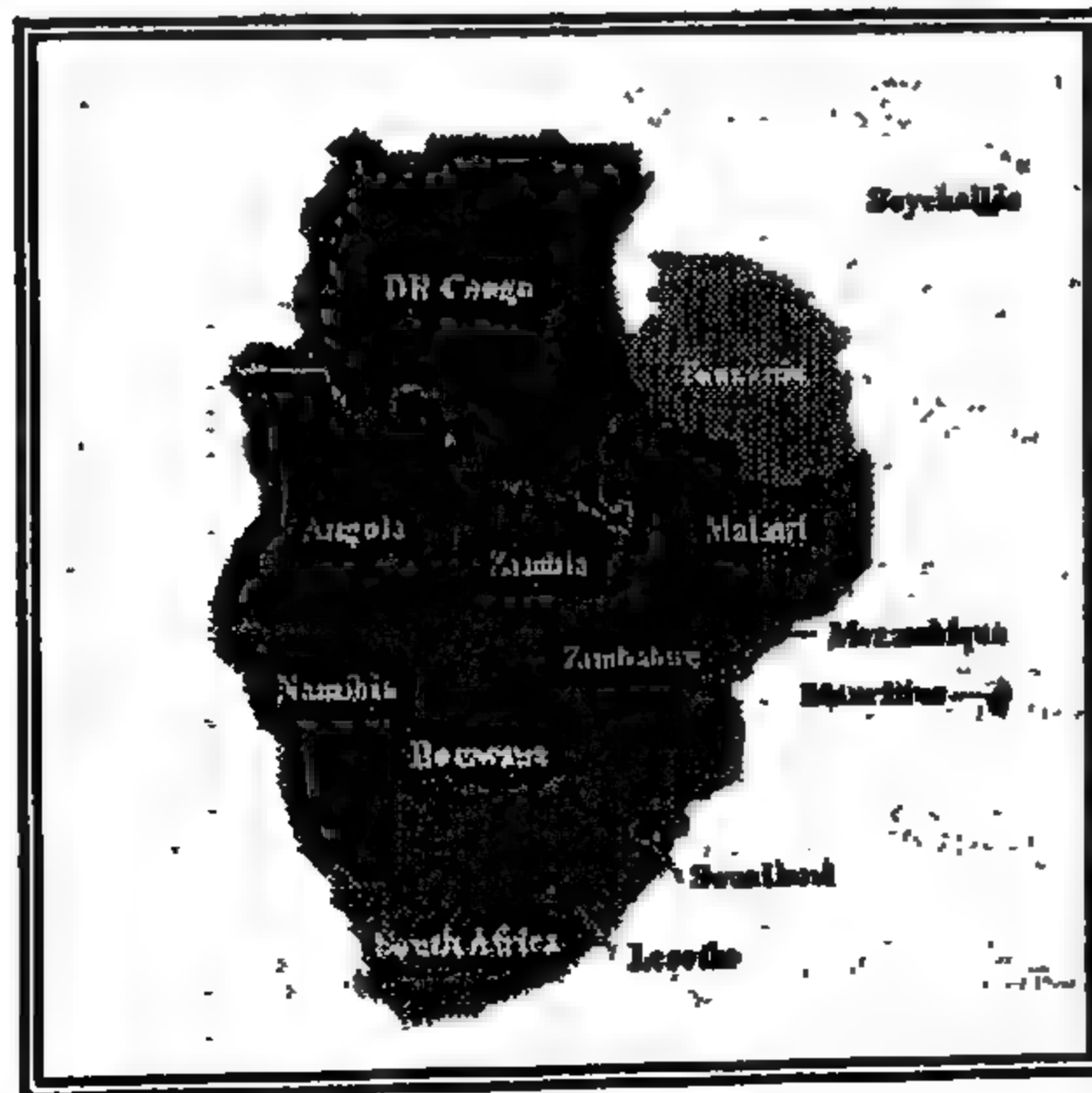
ومع الخطوات التي اتخذتها جمهورية جنوب أفريقيا للتحويل عن الحكم العنصري، رأت القوى الغربية أنه لم يعد هناك مبرر للاستمرار في المقاطعة الاقتصادية لها، كما قلصت معظم تلك القوى دعمها الموجه إلى أعضاء مؤتمر التنسيق لانتفاء الغرض منه بعد تراجع المخاوف من هيمنة النظام العنصري لجنوب أفريقيا على دول الجوار، وتزايد التوقعات بانضمام جنوب أفريقيا ذاتها إلى عضوية مؤتمر التنسيق. وهنا أجرى أعضاء مؤتمر التنسيق مشاورات استهدفت إدخال تعديلات جوهرية على أهداف ومبادئ التجمع تتجاوز في مداها التكامل وأهدافها صيغة ١٩٨٠، وقد تم ذلك بالفعل عبر تحويل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي (SADCC) إلى جماعة

التنمية للجنوب الأفريقي (SADC)، وذلك وفقاً للاتفاقية الموقعة في العاصمة الناميبية وندهوك عام ١٩٩٢.^(١)

وتتمثل أهداف السادك في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر والارتقاء بمستويات معيشة شعوب المنطقة، وذلك من خلال تحقيق التكامل الإقليمي وتشجيع التنمية الذاتية على أساس التعاون الإقليمي واستقلال الدول الأعضاء، مع العمل على تطوير قيم سياسية وأنظمة ومؤسسات مشتركة، وتحقيق التكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتشجيع وتعظيم التوظيف الإنتاجي واستغلال موارد المنطقة، والإفادة من الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وصيانة الأمن والسلم الإقليمي، وتقوية وترسيخ الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة.^(٧)

وقد أصبح للسادك برنامج عمل يغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (كالطاقة، والسياحة، والبيئة، وإدارة الأرض، والمياه، والتعدين، والعمل والتوظيف، والثقافة، والمعلومات، والرياضة، والمواصلات والاتصالات، والتمويل والاستثمار وتنمية الموارد الإنسانية، والغذاء، والزراعة والموارد الطبيعية، والشئون القانونية، والصحة). وتتولى كل دولة عضو مهمة تنسيق قطاع بعينه، كما تتولى بعض الدول مهمة التنسيق بين أكثر من قطاع.^(٨) وفيما يتعلق بالعضوية^(٩)، تضم عضوية السادك حالياً (مارس ٢٠٠٥) ثلاث عشرة دولة هي: أنجولا، بوتسوانا، الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي (انظر: الخريطة رقم ١).

خريطة رقم (١): أعضاء السادك



Source: www.sadc.int

أما عن الهيكل المؤسسي للسادك، فقد توافق أعضاء المنظمة على ترتيبات مؤسسية غير مركزية تجعل الدول الأعضاء بحق الفاعلين الرئيسيين في صياغة وتنفيذ القرارات والسياسات الخاصة بالمنظمة. وقد تطور الهيكل التنظيمي للسادك وفقاً لمقتضيات الأمور وما أسفرت عنه الممارسات من مشكلات. وطبقاً لتقرير إعادة هيكلة مؤسسات السادك، الصادر عن القمة غير العادية لرؤساء حكومات ودول السادك في ٩ مارس ٢٠٠١، تتمثل مؤسسات السادك في المؤسسات التالية^(١٠):

- **القمة:** وتضم رؤساء دول وحكومات السادك، وتعد مؤسسة صنع القرار في المنظمة، وهي مسئولة عن توجيه السياسات والتحكم في وظائف السادك.

- **الترويك:** وتتكون من الرئيس الحالي والسابق والقادم للسادك، ويمكن أن تتضمن دول أخرى لعضوية الترويك عند الضرورة. وتتولى الترويك تنفيذ الواجبات والقرارات، وتوفير التوجيه السياسي لمؤسسات السادك خلال الفترات الفاصلة بين اللقاءات المنتظمة.

- **جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني:** وتتمثل أهداف الجهاز في: دعم السلم والأمن في الإقليم، وحماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء الصراعات الداخلية والصراعات الدولية والعدوان المسلح، ودعم التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن وإنشاء الآليات المناسبة لتحقيق ذلك التعاون، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية التي تتضمن: الدبلوماسية الوقائية، والتفاوض، والوساطة، والمساعى الحميدة، والتحكيم، والقضاء، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية، وفقاً لقواعد القانون الدولي، وم ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على ترخيص من مجلس الأمن الدولي، وذلك كخيار أخير في حالة فشل الوسائل السلمية، مع العمل على دعم القدرات الخاصة بحفظ السلم والمشاركة في عمليات حفظ السلم الإقليمي والدولي.^(١١)

- **مجلس الوزراء:** حددت م ١١ من معاهدة السادك تكوين ووظائف مجلس الوزراء، والذي يتكون من وزراء الدول الأعضاء، وغالباً ما يكونون وزراء الشؤون الخارجية والتخطيط الاقتصادي أو التمويل. والمجلس هو المسئول عن متابعة تطوير السادك والتأكد من تنفيذ السياسات. ويلتقى المجلس عادة مرتين كل عام في يناير، وفي أغسطس أو سبتمبر قبل انعقاد القمة. وهناك توصية بضرورة انعقاد المجلس أربع مرات خلال العام.

- اللجنة التكاملية للوزراء: وتتولى تقديم الاستشارات السياسية والتنسيق بين الأنشطة القطاعية المختلفة. وتضم اللجنة وزيرين على الأقل من كل واحدة من الدول الأعضاء. وتقدم اللجنة الإرشاد إلى سكرتارية المنظمة، وتصنع القرارات الخاصة بالمكاتب مع مراقبة وتقييم أعمالها. وتمتلك اللجنة سلطات صنع القرار للتأكيد على التنفيذ السريع للبرامج بدلاً من انتظار اجتماعات المجلس، كما تراقب وتتحكم في تنفيذ خطة التنمية الإقليمية بعد موافقة المجلس عليها، وتهض اللجنة بأعباء اللجنة القطاعية للوزراء التي تم إلغاؤها.

- المحكمة: طبقاً لبروتوكول المحكمة، الذي تم توقيعه في القمة العادية للعام ٢٠٠٠، في ويندهوك بناميبيا، فسوف تلتزم المحكمة بالتفسير الدقيق لمواد معاهدة السادك وأدواتها.

- اللجان الوطنية للسادك: تتكون من أعضاء أساسيين (حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني) في الدول الأعضاء. وتتمثل الوظائف الرئيسية لهذه اللجان في توفير المدخلات - على المستوى الوطني - اللازمة لصياغة السياسات الإقليمية والاستراتيجيات وبرامج العمل الخاصة بالسادك، فضلاً عن التنسيق والإشراف على تنفيذ هذه البرامج على المستوى الوطني. وتكون هذه اللجان مسؤولة أيضاً عن تدشين مشروعات وأوراق عمل كمدخلات للتجهيز لخطة التنمية الإقليمية.

- لجنة كبار المسؤولين: تمثل هذه اللجنة كياناً استشارياً فنياً يقدم مشورته للمجلس. وطبقاً للمادة ١٣ من معاهدة السادك، تتكون اللجنة من سكرتير دائم أو مسئول عالي المستوى من كل دولة عضو، ويُفضل أن يكون المسئول من الوزارة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي أو التمويل.

- السكرتارية: يقع مقرها في جابرون العاصمة البوتسوانية، وتمثل المؤسسة التنفيذية الرئيسية للسادك، ويترأسها سكرتير تنفيذي، وهي مسؤولة عن التنسيق وإدارة برامج السادك.

- اللجان ووحدات تنسيق القطاعات: وافقت القمة غير العادية في مارس ٢٠٠١ على ضرورة تصفية هذه اللجان والوحدات خلال فترة لا تتعدى عامين.

٢- الإيجاد :

جاءت البداية الأولى لنشأة المنظمة إثر موجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت دول شرق أفريقيا خلال الثمانينيات، حيث اتفق كل من إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا وجيبوتي والصومال في العام ١٩٨٦ على إنشاء آلية لتنسيق السياسات التنموية ومواجهة آثار الجفاف

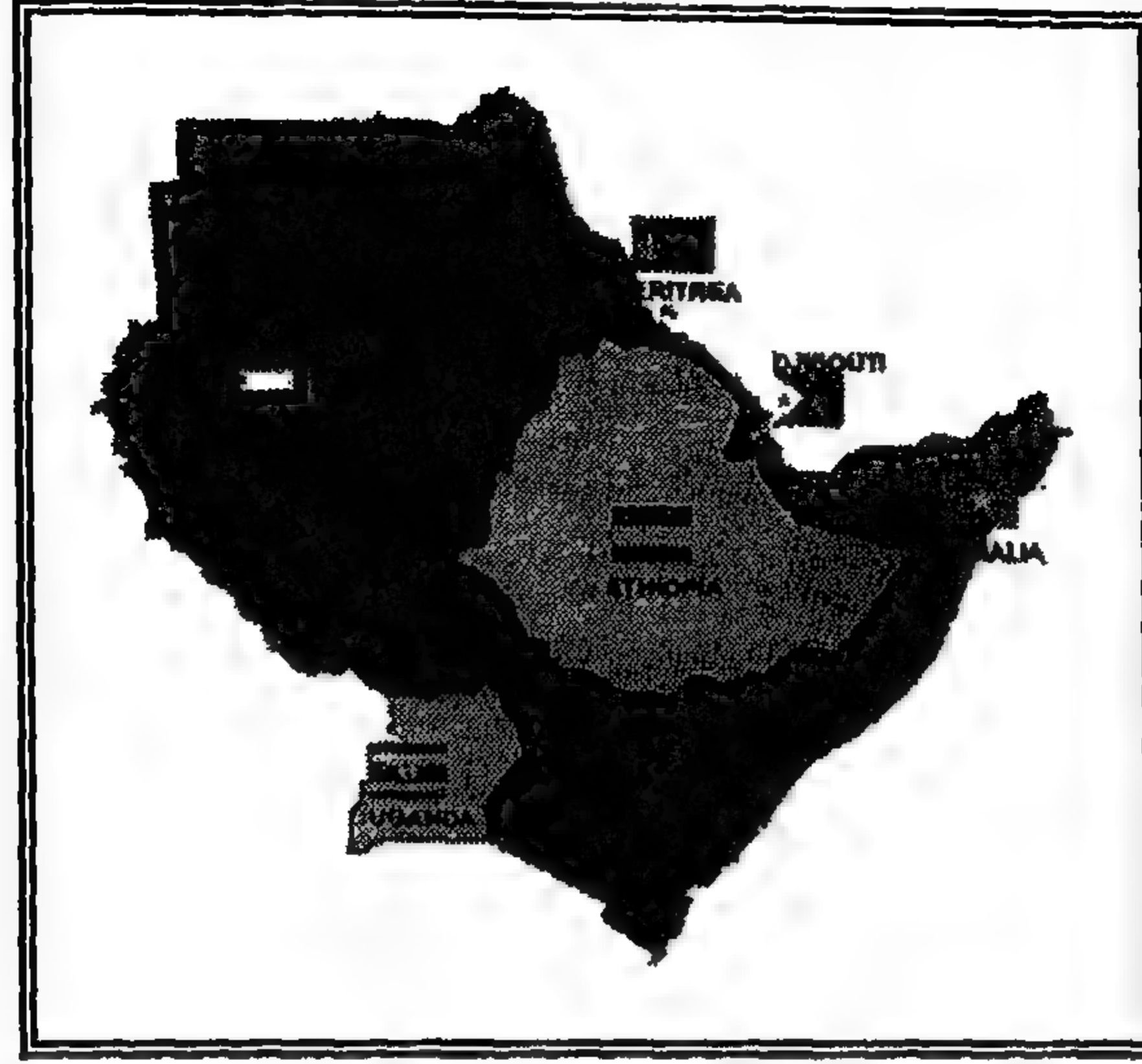
والتصحر. وفي هذا الإطار نشأت " السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف - IGADD (١٢) .

ونظراً لدورها المحدود وعدم تنفيذ معظم مشروعاتها المستهدفة، واعتمادها على معونات المانحين الدوليين، اجتمع رؤساء دول وحكومات المنظمة في أديس أبابا في أبريل عام ١٩٩٥، وأقرّوا ضرورة تفعيل المنظمة وتوسيع نطاق ومجالات التعاون بين أعضائها، وهو ما حدث بالفعل في ٢١ مارس ١٩٩٦ عندما شهدت العاصمة الكينية نيروبي توقيع رؤساء دول وحكومات المنظمة على التعديلات التي تم إدخالها على ميثاقها، والتي بموجبها تطورت IGADD إلى منظمة تحمل اسم " السلطة الحكومية للتنمية IGAD "، والتي دخل ميثاقها حيز التنفيذ في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦. (١٣)

ويعتبر تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة هو الهدف الأساسي من إنشاء الإيجاد، والتي أصبحت أكثر تركيزاً على الأنشطة التنموية، حيث حذفت كلمة الجفاف من اسمها، خاصة مع الانحسار النسبي لموجات الجفاف التي عصفت بالدول الأعضاء خلال عقد الثمانينيات. وقد نصت معاهدة إنشاء الإيجاد على اتخاذ عدد من الإجراءات لتحقيق أهدافها من أهمها: توفيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية، وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات والتجارة سواء مع الدول الأجنبية أو داخل الإيجاد، وتطوير البنية الأساسية خاصة في مجالات النقل والمواصلات والطاقة، وإنشاء مشروعات وبرامج لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في المنطقة، ودعم السلم والاستقرار داخل دول الإيجاد من خلال إقامة آليات لمنع وإدارة وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. (١٤)

أما عن أعضاء الإيجاد، فتضم المنظمة سبع دول هي الدول الست المؤسسة: إثيوبيا، أوغندا، كينيا، جيبوتي، الصومال، السودان، بالإضافة إلى إريتريا التي انضمت إلى عضوية المنظمة في صيغتها الأولى بعد الاستقلال عن إثيوبيا عام ١٩٩٣. (انظر: الخريطة رقم ٢)

الخريطة رقم (٢): أعضاء الإيجاد



Source: www.igad.org

وبالنسبة للهيكل المؤسسي للإيجاد، فيشمل الأجهزة والمؤسسات الآتية:

- القمة: وتتكون من رؤساء دول وحكومات المنظمة، وتجتمع مرة واحدة سنوياً، وهي المسؤولة عن وضع السياسات العامة للإيجاد.
 - المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومن وزير آخر من كل دولة يحدد بمعرفتها.
 - لجنة السفراء المعتمدين: ويتم اعتمادهم لدى دولة المقر (جيبوتي).
 - سكرتارية الإيجاد: ويرأسها سكرتير تنفيذي يعين من قبل القمة لمدة أربع سنوات.
- ثانياً- الدولة القائد: المفهوم والمقومات الأساسية:

١- مفهوم الدولة القائد:

عندما تمارس دولة ما سياستها الخارجية في إطار نسق إقليمي أو دولي معين، فمن المهم بالنسبة لهذه الدولة أن يكون لديها إدراك أو تصور لدور محدد يفترض أن تؤديه على نحو يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، كما ينبغي أن تقدر الدولة حجم التغيير المتوقع في النسق الإقليمي أو الدولي نتيجة لممارستها لدورها، ومن الضروري أيضاً أن يكون لدى الدولة تصور

لأدوار الأطراف الأخرى فى النسق الإقليمى أو الدولى، وكذا للمجال الحيوى الذى تمارس دورها فى إطاره، وهل يقتصر هذا المجال على محيطها الإقليمى أم يتجاوز ذلك إلى النطاق الدولى ككل، أم يشمل الإطارين الإقليمى والدولى معاً. ولا يقتصر مفهوم الدور على مجرد تصور الدولة لطبيعة دورها ولمجالها الحيوى نظرياً، وإنما يشمل ذلك أيضاً كيفية ممارستها لدورها وترجمته إلى سياسات واقعية، بما يسهم فى تحقيق أهدافها المنشودة.^(١٥)

وقد يكون للدولة الواحدة أكثر من تصور لدورها فى العلاقات الدولية، وكذا يمكن أن يتغير أو يتطور الدور الذى تقوم به فى العلاقات الدولية من مرحلة إلى مرحلة، خاصة مع حدوث تغير فى نظامها السياسى، سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات. وهناك العديد من الأدوار التى تقوم بها الدول فى العلاقات الدولية، ومن أبرزها دور: حامى المنطقة، والمخبط للسلام، والمتميز عن حلفائه، والحليف الموثوق، والمستقل النشط، وزعيم اتجاه دولى معين، والنموذج أو قلعة الثورة، والدولة المنبوذة، والقائد الإقليمى.^(١٦)

وبالنسبة لدور الدولة القائد الإقليمى فهو: " الدور الذى تقوم به دولة ما تملك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى فى منطقتها، مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة، توظف وتستثمر إمكانياتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمى والدولى".^(١٧)

وعادة ما تسعى الدولة القائدة الإقليمية للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية بما يجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليمياً. وقد تحاول الدولة القائد توظيف ثقلها الإقليمى على المستوى الدولى، أو الاستناد إلى مركزها الدولى فى تحقيق مكاسب إقليمية. ومن المتصور فى هذا الإطار إمكانية وجود أكثر من دولة قائدة فى نظام إقليمى معين.^(١٨)

وفيما يتعلق بدور الدولة القائد فى دعم التكامل الإقليمى، فغالباً ما تضطلع الدولة القائد بقيادة عملية التكامل فى محيطها الإقليمى عندما تترك وجود مسئولية خاصة تقع على عاتقها فى توحيد مجموعة من الدول فى إطار دولة واحدة (دور بروسيا فى إنشاء دولة ألمانيا، ودور بيدمونت فى تحقيق الوحدة الإيطالية)،^(١٩) أو تنسيق ودفع التعاون بين مجموعة من الدول فى إطار كتل إقليمية أكبر، تنتظم فى إطاره جهودها التكاملية على الأصعدة المختلفة.^(٢٠)

ولأغراض هذا البحث، فسوف يتم التركيز على دور الدولة القائد فى عملية التكتل الإقليمى بين مجموعة من الدول فى إطار تنظيم إقليمى معين.

وغالباً ما تتشد الدولة القائد تحقيق أهداف معينة من خلال دعم عملية التكامل فى إطار التنظيمات الإقليمية، ومن أبرز هذه الأهداف:

١- إعطاء شرعية إقليمية - وربما دولية- للسياسات أو المواقف التى تتبناها الدولة، فمن خلال إقناع أعضاء المنظمة الإقليمية أو معظمهم بتبنى سياسات أو مواقف الدولة القائد، يبدو الأمر وكأن المنظمة هى التى تتبنى هذه السياسات أو المواقف، مما يكسبها الشرعية.

٢- تكريس القيادة الإقليمية، حيث إن نجاح الدولة القائد فى قيادة المنظمة ككل أو تزعم تيار قوى داخلها يساعدها فى تكريس قيادتها الإقليمية، بل وتوظيف هذه القيادة على المستوى الدولى.

٣- توزيع أعباء عملية التنمية وتعظيم المصالح الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التنوع فى الموارد والهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء فى التكتل الإقليمى.

٤- حفظ السلم والاستقرار الإقليمى، فكلما زادت فاعلية التنظيم الإقليمى كلما ساعد ذلك الدولة القائد فى القيام بمهام حفظ السلم وتحقيق الاستقرار الإقليمى اعتماداً على ما توفره الأطر المؤسسية للتنظيم الإقليمى من قنوات للاتصال مع الأطراف المتصارعة، أو آليات للضغط عليها ودفعها لقبول التسويات السلمية.

٢- مقومات القيادة الإقليمية:

بوجه عام، تعتمد الدولة القائد فى ممارسة دورها القيادى على ما تملكه من مقدرات قومية، حيث إن اتساع المساحة وتوافر الموارد البشرية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية وغير ذلك من عناصر القوة الشاملة للدولة غالباً ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور القيادة الإقليمية. ومن المتصور أنه كلما خصصت الدولة القائد قدراً يعتد به من مقدراتها القومية لخدمة أغراض التكامل الإقليمى كلما ازدادت قوة التنظيم الإقليمى وتعاضمت فرص نجاحه فى تحقيق أغراضه والعكس صحيح.

ولكن هناك حالات أخرى تستند فيها القيادة الإقليمية للدولة إلى سياساتها الداخلية أو مواقفها الإقليمية أكثر من استنادها إلى مقدراتها القومية، ومن ذلك أن تكون للدولة تجربة ناجحة فى الحكم الديموقراطى والتداول السلمى السلطة، أو تحقيق المصالحة الوطنية أو التنمية

الاقتصادية، أو تسوية الصراعات الإقليمية، مما يجعل منها نموذجاً جديراً بالتقدير، الأمر الذى يدفع الدول الأخرى إلى السير على نهجه.

وبالنسبة للدول الثلاث القائمة التى يركز عليها هذا البحث وهى جنوب أفريقيا وإثيوبيا وكينيا، فإن مقومات القيادة الإقليمية لديها تتمثل فى المقدرات القومية والنقل السياسى بالنسبة لجنوب أفريقيا، بينما تتمثل بشكل أساسى فى الاعتبار السياسية بالنسبة لكل من إثيوبيا وكينيا.

١- جنوب أفريقيا:

تستند مقومات القيادة الإقليمية لجنوب أفريقيا على ما تملكه الدولة من مقدرات قومية، وأيضاً على كونها تمثل نموذجاً فريداً فى تحقيق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية التى تعيش على إقليمها.

وبالنسبة للمقدرات القومية لجنوب أفريقيا، فإن لديها أقوى اقتصاد ليس على مستوى إقليم السادك فحسب وإنما على مستوى القارة الأفريقية على الإطلاق، فهى تنتج زهاء ٤٤% من الناتج الإجمالى لأفريقيا جنوب الصحراء، وتسهم بنحو ٤٢% من صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء، بل إنها تتمتع بوضع تنافسى فى أفريقيا جنوب الصحراء يفوق وضع الولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمى.^(٢١) كما يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى ١٠,٧٠٠ دولار (تقديرات ٢٠٠٣). وهى أكثر دول السادك تقدماً فى القطاع الصناعى؛ حيث تسهم الصناعة فى جنوب أفريقيا بـ ٣١% من الناتج المحلى الإجمالى (تقديرات ٢٠٠٣). وهى أيضاً المنتج الأول فى العالم للبلاتينيوم، والذهب، والكروم.^(٢٢) كما تبلغ قيمة صادراتها ٥٠% من القيمة الإجمالية لصادرات السادك.^(٢٣)

وبالنسبة للقدرات العسكرية، تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الأولى فى أفريقيا من حيث القدرات العسكرية، كما أنها الدولة الأفريقية الأولى أيضاً فى مجال إنتاج وتصدير صناعات الدفاع والسلاح المتطور. وفى هذا الإطار، توضح تقديرات العام ٢٠٠٣ أن جنوب أفريقيا هى الأولى بين دول السادك من حيث الإنفاق العسكرى (١,٨ مليار دولار)، وحجم القوات المسلحة (٥٥,٧ ألف فرد). وهى الأولى فى أفريقيا من حيث ميزانية الدفاع (٢,٥ مليار دولار)، ويليهما فى الإقليم نسبياً تنزانيا ثم زيمبابوى، وإن كان بفارق كبير.^(٢٤)

وعلى صعيد آخر، تعتبر تجربة جنوب أفريقيا فى إنهاء الصراع الداخلى فيها، والتخلص من السياسات العنصرية، ونقل السلطة إلى الأغلبية السوداء نموذجاً فريداً للوفاق الوطنى، جديراً بالاحتذاء من جانب الدول الأخرى.

وفى هذا الإطار دأبت جنوب أفريقيا على التركيز على التسوية السلمية لكافة الصراعات، سواء الداخلية أو الدولية، وذلك عن طريق المفاوضات والحلول الوسط، الأمر الذى أعطاها مكانة شديدة التميز ليس فى إطار السادك فقط، وإنما على مستوى القارة الأفريقية بشكل عام. (٢٥)

انطلاقاً من هذه المقومات، يرى صناع القرار فى جنوب أفريقيا أن دور القائد الإقليمى فى منطقة الجنوب الأفريقى هو الدور الأكثر ملائمة لجنوب أفريقيا فى مرحلة ما بعد الأبارتheid. وفى هذا الإطار صدر الكثير من الوثائق والتصريحات عن حكومة جنوب أفريقيا تؤكد على أهمية الدور القيادى لجنوب أفريقيا فى إقليم الجنوب الأفريقى، وارتكاز هذا الدور على ثلاثة محاور أساسية هى: مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى، وتشجيع التعاون الأمنى الإقليمى. (٢٦)

٢- إثيوبيا:

تعد إثيوبيا دولة رئيسية بل مركزية فى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا. وتتركز مقومات القيادة الإقليمية لإثيوبيا فى عدة أمور، لعل أبرزها وضعها الجيوبوليتيكي كدولة كانت مؤثرة ومتحكمة فى مضيق باب المندب، وكانت تشرف على الجوار البحرى لدول الخليج كالسعودية واليمن عبر البحر الأحمر إلى أن استقلت عنها إريتريا عام ١٩٩٣. (٢٧)

وبالنسبة لمقدراتها القومية- بالقياس إلى دول الإيجاد- فإن إثيوبيا هى الأولى من حيث عدد السكان، والذى بلغ زهاء ٦٧,٩ مليون نسمة (٢٠٠٤)، وهى الأولى أيضاً من حيث عدد أفراد قواتها المسلحة ١٦٢,٥ ألف فرد (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، بينما تأتى فى المرتبة الثانية بعد السودان من حيث المساحة التى تبلغ مليون ومائة ألف كيلو متر مربع، وكذا من حيث ميزانية الدفاع التى تقرب ٤٠٨ ملايين دولار (٢٠٠٣/٢٠٠٤). (نظر الجدول رقم ١)

ولعل الوضع الجيوبوليتيكي والاعتبارات التاريخية والدينية، وأيضاً الخصائص العرقية والقدرات الاقتصادية، فضلاً عن الضغوط الإقليمية المصاحبة لتغير النظام الدولى، تعتبر من أهم العوامل المؤثرة فى الدور الإقليمى الإثيوبى، حيث أثرت هذه العوامل تأثيراً واضحاً فى رسم ملامح هذا الدور، وبصفة خاصة تجاه منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل. (٢٨)

(الجدول رقم ١) مؤشرات القوة الشاملة لدول الإيجاد

الدولة	عدد السكان بالمليون (١)	المساحة بالآلاف كيلو مربع (١)	الناتج المحلي الإجمالي/ فرد (بالدولار) (١)	حجم القوات المسلحة بالآلاف (٢)	مروحية الدفاع بالمليون دولار (٢)
جيبوتي	٠,٦٣٢	٢٣,٢٠٠	٨٨٠	٩,٨	٢٥
إريتريا	٤,١	١١٧,١٠٠	١١٧	٢٠,١	١١,٦
إثيوبيا	٦٤,٣	١,١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٦٢,٥	٤٠,٨
كينيا	٣٠,٩	٥٨٠,٤٠٠	٣٥	٢٤,١	٢١,٠
الصومال	٨,٨	٦٣٧,٧٦٠	١١٠	-	م غ
السودان	٣١,٥	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣١	١٠٤	٤٨٠
أوغندا	٢٢,٢	٢٤١,٠٠٠	٣٠٠	٦٠	١٥٣
إجمالي	١٦١,٢٣٢	٥,١٩٩,٩٠٠	٣١٧,١٤٠ متوسط	٥٦٢,٤	١٤٩٢

Sources:

(1) The World Development Indicators Database of the World Bank as of April 2002.

(2) The Military Balance (London: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 2003/2004).

٣- كينيا:

على الرغم من أن كينيا لا تمتلك ذلك القدر من المقدرات القومية التي تؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي إلا أنها تسعى إلى لعب دور إقليمي فاعل في إقليم الشرق الأفريقي بشكل عام، وفي إطار الإيجاد بصفة خاصة. إذ تعتقد كينيا أن لعب مثل هذا الدور ربما يجلب المزيد من المساعدات الخارجية بشكل عام، والأمريكية بصفة خاصة، الأمر الذي يساعد الحكومة الكينية على تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وقد جاءت الفرصة المواتية لكينيا مع اندلاع النزاع الإثيوبي الإريتري منذ عام ١٩٩٨، نظراً لأن استمرار ذلك النزاع جعل واشنطن تفضل الاعتماد على كينيا باعتبارها أكثر استقراراً من إثيوبيا وإريتريا. كما أدى تكرار الاعتداءات على المصالح الأمريكية والإسرائيلية في القرن الأفريقي بشكل عام، وكينيا بصفة خاصة، إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بها. وفي هذا الإطار،

تلقت كينيا دعماً عسكرياً واقتصادياً قوياً من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة.

وعلى سبيل المثال احتلت كينيا المرتبة الأولى بين دول الإيجاد المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية خلال المدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ (انظر: الجدول رقم ٢)، كما حرصت الولايات المتحدة على إجراء المناورات المشتركة مع الجيش الكيني تحسباً للدور المهم الذي ربما تضطلع به كينيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب ، وفي عمليات حفظ السلام في إقليم القرن الأفريقي.

الجدول رقم (٢): المساعدات العسكرية الأمريكية لدول الإيجاد

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
كينيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إثيوبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الجزيرة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جيبوتي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أوغندا	١٠٠	١٠٠	١٠٠
السودان	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصومال	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بتصرف، د. السيد فايفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (٢٠٠٢/٢٠٠١) القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ص ١٣٩.

وعلى ضوء ما تقدم، تحرص كينيا على تقديم صورة قومية لها تتضمن مقومات عديدة للقيادة الإقليمية من أهمها:

١- أنها تمثل نموذجاً في التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، إذ تسير كينيا منذ العام ١٩٩٢ بخطوات حثيثة على طريق الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان والشفافية وحكم القانون. فمنذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٥ شهدت كينيا ثلاثة انتخابات رئاسية وبرلمانية، أسفرت عن تداول سلمى للسلطة، وذلك عندما فاز الرئيس كيباكي بالانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ٢٠٠٢، كما خففت كينيا الكثير من القيود على الممارسة الديمقراطية، فسمحت بحرية التجمع والتعبير، وقلصت للرقابة على أدوات الإعلام..إلخ.

٢- أنها تقوم بدور صانع السلام الإقليمي، حيث استضافت كينيا مفاوضات التسوية السلمية لاثنتين من أعقد الصراعات في القارة الأفريقية هما الصراع السوداني والصراع الصومالي، كما انخرطت في تسوية الصراع في بوروندي. الأمر الذي ساهم في التوصل إلى اتفاق التسوية الشامل في السودان، وفي تشكيل الحكومة الصومالية، وفي التقدم على طريق التسوية السلمية للصراع في بوروندي.

٣- أنها تجسد تجربة ناجحة في الإصلاح الاقتصادي ومواجهة الفساد السياسي؛ فقد أجاز البرلمان قوانين عديدة لمكافحة الفساد وإعلان الذمة المالية سنوياً لأعضاء الحكومة والبرلمان، كما أصدر الرئيس كيباكي قرارات بعزل أعداد من المسؤولين والقضاة في جميع المستويات، طبقاً لتوصيات لجان مختصة أصدرت تقارير بانغماسهم في الفساد.

٤- أنها تلعب دوراً مهماً في دعم المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، فعلى الرغم من أن كينيا ليست من الدول المؤسسة لنيباد، إلا أنها أخذت تشارك في جهود تعزيز المبادرة، ومن ذلك استضافتها لقمة إقليمية حضرها رؤساء دول شرق أفريقيا ومنظمة إيجاد بهدف تعزيز ودعم إجراءات تطبيق التزامات وإجراءات نيباد في إقليم الشرق الأفريقي عامة.

ثالثاً- الدولة القائد والموقف من قضايا التكامل الإقليمي:

يعتمد الباحث في تحديد مواقف الدول القائدة محل البحث من عملية التكامل الإقليمي على ثلاثة معايير أساسية هي:

١- دور الدولة القائد في تدعيم الهيكل المؤسسي للمنظمة.

٢- دور الدولة القائد في تحقيق التكامل الاقتصادي.

٣- دور الدولة القائد في تعزيز التكامل الأمني، وتسوية الصراعات في إطار التنظيم الإقليمي.

الدولة القائد وتدعيم الهيكل المؤسسي للتنظيم الإقليمي:

في إطار السادك، ترى جنوب أفريقيا ضرورة دعم الهيكل المؤسسي للسادك كمنظمة إقليمية يمكن التستر خلفها من أجل تلطيف الصورة السلبية لجنوب أفريقيا كقوة إقليمية تسعى إلى بسط نفوذها خارج حدودها.^(٢٩) وفي هذا الإطار، لعبت جنوب أفريقيا دوراً مهماً في تدعيم الهيكل المؤسسي للمنظمة، خاصة خلال رئاستها للسادك خلال المدة من أغسطس ١٩٩٦ وحتى نهاية أغسطس ١٩٩٩، كما استمر دعمها للهيكل المؤسسي للسادك بعد ذلك. وهناك مؤشرات

عديدة تؤكد ذلك، ومن أهمها دور جنوب أفريقيا في إقناع المنظمة بالموافقة خلال القمة غير العادية للمنظمة في مارس ٢٠٠١ على تقوية سكرتارية المنظمة، سواء على مستوى التفويض الممنوح لها، أو على مستوى الموارد المتاحة لها للقيام بوظائفها،^(٣٠) وكذا دعوتها لتأسيس محكمة إقليمية لحقوق الإنسان كأساس لمنظومة جماعية تدفع دول المنطقة إلى احترام حقوق الإنسان.^(٣١)

وإذا كان الأمر على هذا النحو في إطار السادك، فإن الوضع كان مختلفاً على مستوى الإيجاد. فبالنسبة لإثيوبيا، نجد أنها بدلاً من أن تسهم في استكمال بناء مؤسسات الإيجاد، اتجهت إلى التنسيق مع كل من السودان واليمن في مواجهة إريتريا. وفي هذا الإطار تبلور ما عرف باسم " تجمع صنعاء"، الذي ضم كلاً من إثيوبيا (صاحبة الفكرة) واليمن وإثيوبيا والسودان. وتعمل إثيوبيا في الوقت الراهن على دفع وتطوير التجمع، حيث استضافت القمة الثالثة للتجمع في أديس أبابا في ديسمبر ٢٠٠٣، كما تبذل جهوداً حثيثة في الوقت الراهن تستهدف توسيع نطاق التجمع من خلال ضم كل من جيبوتي وكينيا والصومال إلى عضويته. وقد أعلنت جيبوتي بالفعل موافقتها على الانضمام للتحالف.^(٣٢) وبالنسبة لكينيا، فقد انخرطت هي الأخرى في جهود دعم البناء المؤسسي لاتحاد شرق أفريقيا، الذي يضم بالإضافة إليها كل من أوغندا وتنزانيا، الأمر الذي جاء على حساب الدور الكيني في دعم البناء المؤسسي للإيجاد.

٢- الدولة القائد وتدعيم التكامل الاقتصادي:

في إطار السادك، أكدت جنوب أفريقيا حرصها على دعم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم، باعتبار أن دول السادك تمثل النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب أفريقيا، وقد قامت بالفعل بجهود عديدة في هذا المجال لعل من أهمها: إنشاء المراكز التدريبية، وتقديم المساعدات الفنية والمالية، والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة، الأمر الذي يصب في النهاية لصالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب أفريقية.^(٣٣)

هذا، وتتولى جنوب أفريقيا المسؤولية في إطار السادك عن قطاعي التمويل والاستثمار والصحة، كما أنها وقفت بقوة وراء توقيع العديد من البروتوكولات التي استهدفت دعم التكامل الاقتصادي في المنظمة، ومن أهمها تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة، والنقل، والاتصالات، والتعدين، والطاقة. كما وقفت جنوب أفريقيا بنقلها السياسي والاقتصادي وراء توقيع اتفاق التجارة بين الأعضاء في ٢٥ يناير ٢٠٠٠، وهو الاتفاق الذي بدأ تنفيذه في سبتمبر ٢٠٠٠، والذي يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول السادك.^(٣٤)

وسعت جنوب أفريقيا أيضاً- ومعها شركاء غربيون- إلى إقناع دول السادك بالموافقة على خطة لتنمية المنطقة (RISDP) خلال خمسة عشر عاماً؛ بهدف تعميق التكامل الإقليمي، ومساعدة أعضاء السادك على اللحاق بالتنمية على المدى الطويل اقتصادياً واجتماعياً. وتركز الخطة على مشروعات اقتصادية سيكون الهدف منها تأهيل دول السادك لعمليات التجارة الحرة وتخفيض الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية في هذه الدول بشكل يخلق أفضل استفادة منها. وقد وافقت دول السادك بالفعل على هذه الخطة في قمة أغسطس ٢٠٠٣. (٣٥)

كما دعمت جنوب أفريقيا تطبيق المرحلة المتوسطة من خطة خفض التعريفات الجمركية، والتي تستمر ثلاث سنوات بداية من العام ٢٠٠٥، وتستهدف وصول الخفض في التعريفات الجمركية إلى ٨٥% في عام ٢٠٠٨، كما أيدت أيضاً توقيع دول السادك في شهر نوفمبر ٢٠٠٣ على خمس اتفاقيات خاصة بتنظيم الاستفادة من أحواض الأنهار داخل المنطقة وتقاسمها. (٣٦)

وعلى صعيد آخر، حرصت جنوب أفريقيا على تدعيم علاقاتها التجارية مع دول السادك، حيث شهدت تجارة جنوب أفريقيا مع أعضاء السادك نمواً متصاعداً، فزادت قيمة صادراتها إلى دول السادك (باستثناء أعضاء الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي- الساكو) من ٧١١٧,١٧١ مليون راند عام ١٩٩٤ إلى ١٦٣٤٧,٩٧٤ مليون راند عام ١٩٩٨، كما زادت قيمة واردات جنوب أفريقيا من دول السادك (باستثناء دول الساكو) من ١٨٠٩,١٥١ مليون راند إلى ٢١٣٨,٣٨٤ مليون راند خلال الفترة ذاتها، (٣٧) كذلك تزايدت قيمة استثمارات جنوب أفريقيا في معظم دول السادك.

ولم تكف جنوب أفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية وتقلها السياسي في تدعيم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وإنما سعت إلى توقيع اتفاقات للمشاركة مع الأطراف الدولية ذات النظم الاقتصادية، حيث لعبت دوراً قيادياً في تطوير كل من مبادرة برلين ومبادرة المنتدى الأمريكي الجنوب أفريقي اللتان تهدفان إلى تفعيل التعاون الاقتصادي الأوروبي والأمريكي السادك. (٣٨)

ولكن في إطار الإيجاد كانت الصورة مختلفة إلى حد بعيد؛ فقد غلب على عمل إيجاد النشاط السياسي على حساب النشاط الاقتصادي. ورغم أهمية النشاط السياسي ودوره في معالجة الخلافات الحادة، والعداوات بين دول الإيجاد، إلا أنه جاء على حساب الاهتمام بالأهداف الاقتصادية التي تشمل إنشاء المشروعات المشتركة، وجذب الاستثمارات.

وفى هذا الإطار، لم تسهم كل من إثيوبيا وكينيا بدور ملموس فى دعم التكامل الاقتصادى فى منطقة الإيجاد. وعلى سبيل المثال، اتجهت إثيوبيا وكينيا بتجارتها الخارجية بعيداً عن إقليم الإيجاد، وهو المر الذى أوضحتته مراجعة قائمة أهم الشركاء التجاريين للدولتين.

فبالنسبة لإثيوبيا، لم تحتل أى من دول الإيجاد - باستثناء جيبوتى - وضعاً متميزاً فى تجارتها الخارجية، وفقاً لتقديرات العام ٢٠٠٣م كان أهم شركاء الصادرات لإثيوبيا: جيبوتى ١٣,٤%، ألمانيا ١١,٤%، السعودية ٦,٩%، اليابان ٦,٨%، إيطاليا ٦,٤%، الولايات المتحدة ٥,١%. بينما ضمت قائمة شركاء الواردات الإثيوبية: السعودية ٢٤,١%، الولايات المتحدة ١٧%، الصين ٦,٤%، إيطاليا ٤,١%^(٣٩) وبالنسبة لكينيا، كشفت تقديرات العام ٢٠٠٣م عن أهم شركاء الصادرات بالنسبة لها هم: أوغندا ١٢,٧%، والمملكة المتحدة ١٢,٥%، والولايات المتحدة ٩,٤%، وهولندا ٨,٥%، وباكستان ٥%، ومصر ٤,٦%. بينما كانت الدول الآتية هى أهم شركاء الواردات بالنسبة لها: السعودية ٩,٦%، وجنوب أفريقيا ٨,٦%، والمملكة المتحدة ٧,٤%، والصين ٦,٣%، والولايات المتحدة ٥,١%، والهند ٥,١%، واليابان ٤,٩%، وألمانيا ٤,٢%^(٤٠).

وتعود محدودية الدور الإثيوبى والكينى فى دعم التكامل الاقتصادى فى الإيجاد إلى أسباب عديدة يأتى فى مقدمتها ضعف الاقتصاد الإثيوبى والكينى، واعتماد الدولتين على تصدير المواد الخام، الأمر الذى يجعل العلاقة بينهما وبين بقية أعضاء الإيجاد تنافسية وليست تكاملية، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولتين على التوفيق بين الالتزامات التى يفرضها اشتراكهما فى عضوية العديد من التنظيمات الإقليمية^(٤١)، حيث إن جميع دول الإيجاد عدا الصومال هم أعضاء فى الكوميسا^(٤٢) كما تشارك كينيا أيضاً فى عضوية اتحاد شرق أفريقيا، الأمر الذى يحول دون قدرة كل من كينيا وإثيوبيا على دعم التكامل الاقتصادى فى إطار الإيجاد.

وعلى سبيل المثال، نجد أن كينيا بدلاً من أن تتجه لدعم التكامل الاقتصادى فى إطار الإيجاد تحرص على التنسيق بين التزامات عضويتها فى كل من الكوميسا واتحاد شرق أفريقيا، حيث شاركت كينيا فى الاجتماع التنسيقى الذى عقد بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا فى سبتمبر ٢٠٠٣ فى لوساكا بزامبيا والذي استهدف تنسيق التعريفات الجمركية بين التجمعين، وتنظيم عملية المنافسة وقواعد المنشأ، وتحرير قطاع الطيران. كما وقع ممثلو التجمعين على مذكرة تفاهم وتنسيق فى المواقف تجاه المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية^(٤٣).

وفى هذا السياق، طالب بيتر كيجوتا، الأمين العام لاتحاد شرق أفريقيا ، الحكومة الكينية بتفادى المشكلات الناجمة عن الانتماء لأكثر من تنظيم إقليمي، وذلك بالاختيار بين عضوية الاتحاد وعضوية التنظيمات الإقليمية الأخرى مثل: الكوميسا والإيجاد. وهنا دعا كيجوتا حكومة كينيا إلى اتخاذ قرار حاسم فى هذا الشأن فى غضون عامين على الأكثر، لا سيما وأن عضوية كينيا فى الاتحاد تمنعها من عقد اتفاقيات ثنائية جديدة مع أية حكومة أجنبية للوصول إلى سوق شرق أفريقيا بدون موافقة المجلس الوزارى لاتحاد شرق أفريقيا.^(٤٤)

٣- الدولة القائد وتدعيم التكامل الأمنى:

فى إطار السادك، قامت جنوب أفريقيا بجهود حثيثة لدعم التكامل الأمنى وتسوية الصراعات وإدارة الأزمات فى محيطها الإقليمى، ويعد دورها فى إنشاء الجهاز أمنى للسادك، وكذا فى تسوية الصراعات فى كل من ليسوتو والكونغو الديموقراطية وزيمبابوى مثالا بارزاً على ذلك التوجه.

فبالنسبة لدور جنوب أفريقيا فى إنشاء الجهاز الأمنى للسادك، نجد أنها ألقت بثقلها صوب إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن، والذى أنشئ عام ١٩٩٦، كما لعبت دوراً محورياً فى توقيع بروتوكول دول السادك للسياسات والدفاع والأمن عام ٢٠٠١.

أما عن دور جنوب أفريقيا فى تسوية الصراعات فى إطار السادك، فقد برز بشدة فى حالات ليسوتو، والكونغو الديموقراطية، وزيمبابوى.

ففى ليسوتو، تدخلت جنوب أفريقيا وبوتسوانا عسكرياً فى إطار العملية التى عرفت باسم Operation Boleas؛ وذلك بهدف حماية العملية الديموقراطية فى ليسوتو، ووقف تصاعد الصراع الداخلى عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨، ورفض المعارضة لفوز الحزب الحاكم بالأغلبية. وقد لعبت جنوب أفريقيا دوراً محورياً فى عملية تدخلية منذ بدايتها وحتى النهاية، وكانت صاحبة اليد العليا خلالها، سواء فيما يتعلق بالعمليات العسكرية أم بالمفاوضات السياسية التى أعقبتها.^(٤٥)

وقد حرصت جنوب أفريقيا على تأكيد أن التدخل فى ليسوتو يتسق مع ميثاق السادك ويتم تحت إشرافها، حيث تنص المواد ٤، ٥، ٢١ من ميثاق السادك على مبادئ تركز التعاون بين الدول الأعضاء فى دعم السلم والأمن فى إقليم الجنوب الأفريقى، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة، والالتزام بالتعاون فى المجالات السياسية والأمنية. كما يتسق هذا التدخل مع مبادئ

وأهداف جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن، وهو ما تأكد في م ٢ من بروتوكول السياسات والدفاع والأمن، والتي تنص على إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية وفقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على ترخيص من مجلس الأمن، وذلك كخيار أخير في حالة فشل الوسائل السلمية في تسوية الصراعات الداخلية والدولية التي تهدد السلم والأمن الإقليمي.^(٤٦)

وبالنسبة للصراع في الكونغو الديمقراطية، لعبت جنوب أفريقيا دوراً مهماً في تسوية هذا الصراع؛ فقد شاركت في قوات حفظ السلام الدولية التي انتشرت في الكونغو الديمقراطية، وانخرطت على التوازي في جهود تسوية الصراع، فلعبت دوراً فاعلاً في التوصل إلى اتفاق سلام لوساكا^(٤٧)، ونجحت في إقناع أطراف الصراع بالدخول في حوار وطني فيما بينهم، حيث استضافت مدينة صن سيتي في جنوب أفريقيا مباحثات الحوار الوطني في ٢٥ فبراير ٢٠٠٢،^(٤٨) كما نجحت وساطتها في توقيع اتفاق بريتوريا للسلام بين الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٣٠ يوليو ٢٠٠٢^(٤٩)، واتفاق لواندا بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا في سبتمبر ٢٠٠٢، ثم اتفاق السلام النهائي في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، والذي تم توقيعه في جنوب أفريقيا بين الحكومة الكونغولية وحركات التمرد والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ولا تزال تقوم بدور مهم في عملية بناء السلم بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكونغو الديمقراطية.

وفي زيمبابوي، قادت جنوب أفريقيا دول السادك في محاولاتها لاحتواء الأزمة التي نشبت بين القوى الغربية ونظام روبرت موجابي بسبب إصرار النظام على تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي الذي ينطوي في أهم جوانبه على مصادرة الأراضي الزراعية المملوكة للمزارعين البيض، نوى الأصل الأوروبي، لصالح سكان زيمبابوي الأصليين، بالإضافة إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في زيمبابوي.

وقد أكدت جنوب أفريقيا والسادك شرعية نظام موجابي، وأن فوزه برئاسة البلاد جاء إثر خوضه معركة انتخابية كانت في مجملها "حرة وديموقراطية"، على الرغم مما شهدته من بعض الجوانب السلبية. كما أكدت جنوب أفريقيا أن سياسة الحصار والعزل التي تتبعها القوى الغربية ضد نظام موجابي لن تحل المشكلات الداخلية في زيمبابوي، وأن العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد نظام موجابي ليست هي الخيار الأمثل، خاصة أنها لن تحقق النتائج المرجوة، بل ربما تؤدي إلى نتائج عكسية وخيمة على شعب زيمبابوي. وهنا طرحت جنوب أفريقيا صيغة بديلة لتسوية الأزمة تنطوي على إجراء مصالحة

وطنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في زيمبابوى، كما أعلنت أنها ستقود حملة من أجل إعادة تفعيل عضوية زيمبابوى فى الكومنولث مرة أخرى. وكانت جنوب أفريقيا فى مقدمة دول السابك التى عارضت إعادة انتخاب الأمين العام الحالى للكومنولث، النيوزيلندى دون ماكينون، لاعتقادها بأنه يتصرف بشكل متحيز ضد زيمبابوى، حيث تردد أن جنوب أفريقيا سعت لحث دول الكومنولث على اختيار لكشمان قادر جمار وزير خارجية سريلانكا كبديل لماكينون.^(٥٠)

ولعل رغبة جنوب أفريقيا فى احتواء هذه الأزمة تعود إلى مخاوفها من التداعيات السلبية للأزمة على الأوضاع الاقتصادية فى جنوب أفريقيا ذاتها، وكذلك إلى رغبتها فى الحفاظ على وحدة سادك، وعلى علاقاتها بالدول الغربية المانحة.

وفى إطار الإيجاد، أعلنت إثيوبيا فى كثير من المناسبات حرصها على تسوية الصراعات الأفريقية، والمساهمة فى احتوائها، سواء بشكل منفرد أو فى إطار الإيجاد وغيره من التكتلات الإقليمية. بالإضافة إلى تأكيد استعدادها للمشاركة ضمن قوات حفظ السلام فى الدول الأفريقية محل الصراعات، سواء تحت المظلة الأفريقية أو الدولية.

ولكن على الرغم من ذلك، نجد أن إثيوبيا بدلاً من أن تسعى إلى دعم التكامل الأمنى فى إطار الإيجاد، اتجهت إلى التنسيق الأمنى مع كل من السودان واليمن فى إطار تجمع صنعاء، وهو التجمع الذى اعتبرته إريتريا موجهاً ضدها، وأنه يستهدف احتواءها بالأساس. ومن ثم جاء تجمع صنعاء خصماً من عملية التكامل الأمنى فى إطار الإيجاد، خاصة أنه ساهم فى إحداث مزيد من التوتر فى العلاقات الإريتريّة مع كل من إثيوبيا والسودان.^(٥١)

وعلى صعيد آخر، فإن إثيوبيا ذاتها كانت طرفاً فى عديد من المشكلات التى أدت إلى التوتر الأمنى فى إطار الإيجاد، الأمر الذى أثر بالسلب على جهود دعم التكامل الأمنى فى المنظمة. ويمكن الاستدلال على ذلك من الدور الإثيوبى فى تأجيج الصراع الصومالى وعرقة تسويته سلمياً، بالإضافة إلى دورها فى إثارة الصراع الحدودى مع إريتريا وعرقة تسويته سلمياً.

فبالنسبة للصراع الصومالى، سعت إثيوبيا منذ اندلاع هذا الصراع عام ١٩٩١ إلى التدخل فيه على النحو الذى يخدم مصالحها الوطنية الضيقة، وقد ازدادت حدة التدخل الإثيوبى فى الصومال مع ازدياد انكشاف ضعفها الجيو- سياسى كدولة برية داخلية، وذلك إثر اندلاع الصراع الإثيوبى الإريتري عام ١٩٩٨، وفقدان إثيوبيا لميناءى عصب ومصوع الإريتريين. إذ دفعت هذه التطورات إثيوبيا إلى تكثيف الاهتمام بالصراع الصومالى والتعامل معه على النحو الذى يحقق عدداً من الأهداف من أهمها: الوصول إلى الموانئ الصومالية على خليج عدن والمحيط الهندى،

وإيجاد صومال مقسم إلى دويلات أو صومال به نظام مركزي قائم على توازنات هشة تجعل درجة اعتماده على إثيوبيا كبيرة؛ وذلك حتى لا ينشأ نظام مركزي قوى فى الصومال يمكنه أن يكون نداءً لإثيوبيا، أو يمكنه منعها من استخدام الموانئ الصومالية كما فعلت إريتريا، أو مطالبتها بمقابل كبير فى سبيل استخدام الموانئ على نحو ما فعلت جيبوتي.^(٥٢) كما تسعى إثيوبيا إلى تأمين حدودها الشرقية من خلال توقيع اتفاقيات أمنية لمراقبة الحدود مع الصومال، بحيث تتم تصفية القواعد الخلفية لحركة الأورومو وجبهة تحرير الأوجادين وجبهة الاتحاد الإسلامى، وهى كلها حركات انفصالية معارضة للنظام الإثيوبى، وتتطلق من قواعد خلفية فى الصومال لتنفيذ عمليات فى العمق الإثيوبى.^(٥٣)

وفى هذا الإطار دعمت إثيوبيا فصائل المعارضة الصومالية ممثلة فى (المجلس الصومالى للمصالحة وإعادة البناء) برئاسة حسين عبيد، والذي انطلقت بدايته من إثيوبيا فى مارس ٢٠٠١، كما يوجد مقره فى أديس أبابا،^(٥٤) كما دعمت العمليات الانفصالية التى من شأنها تمزيق أوصال الصومال، فأيدت استقلال جمهورية " صومالى لاند"، وساندت إنشاء جمهورية " جنوب غرب الصومال " فى مارس ٢٠٠٢ برئاسة حسن محمد نور، ودعمت جمهورية " بونت لاند " التى رأسها جامع على جامع فى شمال شرق الصومال.^(٥٥)

وفى ذات الاتجاه، رفضت إثيوبيا الاعتراف بالحكومة الانتقالية الصومالية التى تشكلت بموجب اتفاق عرتا فى مارس ٢٠٠٢، حيث لم تعترف بالرئيس عبد القاسم صلاّد حسن، وأصرت على بدء مفاوضات جديدة بين الفصائل الصومالية، مع عدم الاعتراف بأى وضع مسبق والبدء مرة أخرى من نقطة الصفر،^(٥٦) كما سعت إلى عزل الحكومة الصومالية إقليمياً ودولياً، حيث رفضت رسمياً مشاركة الصومال فى قمة الإيجاد بالخرطوم بدعوى وجود قرار بتجميد عضويتها فى المنظمة.^(٥٧)

كما وصفت إثيوبيا الحكومة الصومالية بأنها إحدى الدول الراحية للإرهاب فى العالم^(٥٨)، وعرضت على الولايات المتحدة التدخل كوكيل عنها فى الصومال من أجل القضاء على حزب الاتحاد الإسلامى الصومالى، فى إطار الحرب ضد الإرهاب، وذلك فى مقابل عرض إريتريا على الولايات المتحدة استخدام جميع أراضيها أثناء الحرب ضد العراق. وفى هذا الإطار، قال مليس زيناوى رئيس الوزراء الإثيوبى فى ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١: " إذا أراد الأمريكيون مكافحة الإرهاب فى الصومال، فإننى اعتقد أنهم يحتاجون إلى التعاون مع إثيوبيا، وكذلك مع الصوماليين أنفسهم، وسيكون ذلك عملاً جيداً إذا تم بأسلوب ملائم، وسنكون سعداء بالمشاركة فيه".^(٥٩)

وبالنسبة للنزاع مع إريتريا، فإنه على الرغم من توقيع اتفاق السلام الإثيوبي الإريتري في الجزائر في ديسمبر ٢٠٠٠، فإن الطرفين تبادلا الاتهامات بخرق اتفاق وقف إطلاق النار وتحريك قواتهما لتعزيز وجودهما على الحدود المشتركة، رغم نشر قوات دولية لحفظ السلام على طول الحدود المشتركة بين الدولتين، كما استمرت إثيوبيا في رفض قرار اللجنة الدولية لترسيم الحدود مع إريتريا، والذي يمنح إريتريا منطقة بادمي. وبالتالي لا تزال عملية ترسيم الحدود متوقفة، الأمر الذي يجعل النزاع الحدودي معلقاً وقابلاً للانفجار في أي وقت، خاصة أنه لا يلوح في الأفق ما يشير إلى أن أديس أبابا قد تصل إلى ما يخفف من التوتر في علاقاتها مع إريتريا.^(١٠)

ومن جهة أخرى، سعت إثيوبيا إلى طرح قضايا تسوية الصراع في دول الإيجاد تحت مظلة إقليمية أخرى هي تجمع صنعاء، حيث أعلن وزير الخارجية الإثيوبي أن قضايا تسوية الصراعات الأفريقية، وموضوع المصالحة في الصومال، وسبل دفع جهود إحلال السلام بالسودان، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ستكون في مقدمة القضايا التي سوف تتناولها قمة تجمع صنعاء في أديس أبابا في ديسمبر ٢٠٠٣.

أما على صعيد الدور الكيني، فقد انخرطت كينيا في تسوية الصراعات في إطار المظلة الإقليمية للإيجاد، ويتضح ذلك بشكل أساسي في الدور الكيني في تسوية الصراعات السودانية والصومالية.

فبالنسبة للصراع السودانية، استضافت كينيا ممثلي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ورعت مباحثات السلام بينهما، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقات على طريق التسوية السياسية لهذا الصراع، وذلك بداية من اتفاق ماشاكوس في يوليو ٢٠٠٢، واتفاق الترتيبات الأمنية والعسكرية في مدينة نيفاشا يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢، وأيضاً اتفاق تقسيم الثروة بين الجانبين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣، واتفاق السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥.

وعلى جانب الصراع الصومالي، لعبت كينيا دوراً مهماً في تسوية هذا الصراع، وذلك عندما ساهمت في تشكيل حكومة وبرلمان صومالي في نيروبي، كما لعبت دوراً مهماً في الترويج لفكرة تشكيل بعثة إيجاد لدعم السلم في الصومال والمساعدة في نتائج عملية السلام. وتشمل مهام بعثة الإيجاد تقديم الدعم الأمني للحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك تدريب الشرطة والجيش في الصومال. وقد عرضت كينيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وأوغندا تقديم جنود ومعدات لنشر البعثة. وقد وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠٠٥ على نشر البعثة،

كما دعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم البعثة إلى حين نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.^(٦١)

وهنا تجدر الإشارة إلى صعوبة الاعتماد على كل من إثيوبيا وكينيا في دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد، أو المشاركة الفعالة في مهام حفظ السلام الإقليمي، خاصة في ظل نقص التمويل والافتقار إلى الخبرة والتدريب اللازم للقيام بتلك المهام، وانشغال الجيش الإثيوبي بالصراع مع إريتريا، ومواجهة حركات المعارضة المسلحة، فضلاً عن توتر العلاقات بين إثيوبيا وكل من إريتريا والصومال في الوقت الراهن، والسودان من قبل.^(٦٢)

رابعاً- تقييم دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي:

على ضوء ممارسات الدول الثلاث القائدة محل الدراسة ومواقفها حيال قضايا التكامل الإقليمي، يمكن تقييم دور هذه الدول في التكامل الإقليمي.

ففيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم وتطوير الهياكل المؤسسية للمنظمة الإقليمية، أثبتت الممارسات أن جنوب أفريقيا كانت أكثر حرصاً على هذا الأمر بالمقارنة مع كل من إثيوبيا وكينيا، ويعود ذلك إلى اقتناع جنوب أفريقيا بأهمية تدعيم وتطوير السادك كمنظمة إقليمية تقع في نطاق مجالها الحيوي المباشر، في الوقت الذي انشغلت فيه إثيوبيا بعوائها للسودان تارة، وتدخلها في الصراع الصومالي، ثم نزاعها الحدودي مع إريتريا تارة أخرى، بينما انشغلت كينيا بجهود تسوية الصراعات في إطار الإيجاد، ومحاولات إصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية.

وعلى صعيد التكامل الاقتصادي، كانت جنوب أفريقيا أيضاً أكثر حرصاً من كل من إثيوبيا وكينيا على تدعيم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم الإقليمي. ولكن يلاحظ في هذا الصدد أن دور جنوب أفريقيا في دعم التكامل الاقتصادي في إطار السادك تأثر سلبياً بثلاثة عوامل هي:

١- التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية لجنوب أفريقيا مقارنة بأعضاء السادك الآخرين، مما يحول دون تعزيز التكامل الاقتصادي في إطار المنظمة، وهو ما يتناقض مع التصور الرسمي الذي أعلنته جنوب أفريقيا لدورها كقائد اقتصادي لإقليم الجنوب الأفريقي يسعى إلى دعم التعاون الإقليمي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين الأطراف المختلفة، لا سيما وأن الشواهد تشير إلى أن جنوب أفريقيا هي المستفيد الأول من تفعيل التكامل الاقتصادي

الإقليمي، في الوقت الذي تضار فيه المصالح الاقتصادية للأطراف الأخرى. ويتضح ذلك بصفة خاصة في مجالات التجارة، والصناعة والاستثمار.

وعلى سبيل المثال بذلت جنوب أفريقيا جهوداً حثيثة من أجل الإسراع بعملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي وإقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول العام ٢٠٠٨، إلا أن ضعف اقتصاديات دول الجماعة وعدم قدرتها على الالتزام بجدول خفض التعريفات الجمركية مثل تحدياً أمام بلوغ منطقة التجارة الحرة.^(١٣)

٢- تشابه اقتصاديات الدول الأعضاء في السادك في الاعتماد على تصدير المواد الخام عدا جنوب أفريقيا.

٣- مشكلة التمويل، والتي لا تزال تمثل عائقاً أمام تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي في كل من السادك والإيجاد. إذ لم تتمكن جنوب أفريقيا من القيام بدورها في توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات التكاملية، حيث إن زهاء ٨٥% من الاحتياجات التمويلية لمشروعات السادك تأتي من خارج الإقليم، رغم أن جمهورية جنوب أفريقيا هي الدولة المناط بها هذه المهمة وفقاً لترتيبات السادك.

وفي إطار الإيجاد، كان الدور الإثيوبي والكينى محدوداً في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ إذ غلب على الممارسات الإثيوبية والكينية في هذا الصدد الحديث عن الرغبة في إقامة المشروعات التكاملية، والإسراع بخطط التنمية، وبحث البرامج المشتركة لجذب الاستثمارات للمنطقة، دون أن تصاحب ذلك جهود أو نتائج ملموسة على أرض الواقع^(١٤) ويعود ذلك إلى عدة عوامل أساسية:

١- الضعف الاقتصادي النسبي لإثيوبيا وكينيا. وعلى سبيل المثال كيف يمكن لدولة مثل إثيوبيا تقع في المرتبة السابعة والأخيرة بين دول الإيجاد من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٠٠ دولار/٢٠٠٢)^(١٥) أن تسهم في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة أنها لا تملك من الثروات الطبيعية سوى احتياطات قليلة من الذهب، البلاتينيوم، النحاس، الغاز الطبيعي، الطاقة الهيدروليكية، وأن ٥٠% من مواطنيها يعيشون تحت خط الفقر.^(١٦)

٢- اعتماد الدولتين في تمويل مشروعات وبرامج التعاون والتكامل الإقليمي على أعضاء منتدى شركاء الإيجاد، وغيرهم من المؤسسات الدولية والدول المانحة.

٣- عدم قدرة الدولتين على توفيق التزاماتهما تجاه المنظمات الإقليمية العديدة التي تشارك في عضويتها.

وعلى صعيد دور الدولة القائد في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في إطار التنظيم الإقليمي، كان دور جنوب أفريقيا بارزاً في هذا الشأن، حيث أوضحت الدراسة الدور المهم لجنوب أفريقيا في دعم التكامل الأمني في إطار السادك. وعلى جانب الإيجاد، كشفت الدراسة الدور البارز لكينيا في تسوية الصراعات في إطار الإيجاد، في الوقت الذي كان الدور الإثيوبي فيه خصماً من عملية التكامل الإقليمي، حيث سعت إثيوبيا إلى التنسيق الأمني خارج مظلة الإيجاد في إطار تجمع صنعاء، بل إنها طرحت المسائل الأمنية للنقاش في إطار تجمع صنعاء، كما كانت إثيوبيا ذاتها مصدراً لكثير من التوترات الأمنية في إطار الإيجاد.

ولكن تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الملاحظات الآتية:

١- أن جنوب أفريقيا اعتمدت في تسوية الصراعات في إطار السادك على قدراتها وإمكاناتها الذاتية، وما تملكه من أوراق للضغط على أطراف الصراع، في الوقت الذي اعتمد فيه الدور الكيني على الدعم الأمريكي المباشر والضغط الأمريكي المكثف على أطراف الصراعات، حيث رأت واشنطن أن كينيا هي المكان المناسب لاستضافة محادثات السلام السودانية والصومالية في ظل انشغال إثيوبيا بنزاعها الحدودي مع إريتريا، والعداء التقليدي بين الصومال وإثيوبيا، ومن ثم لم تعد أديس أبابا تحظى بقبول واشنطن، الأمر الذي أعطى الفرصة لنairobi للعب دور مهم على صعيد تسوية الصراعات السودانية والصومالية.

وفي هذا السياق، يعتبر الكثيرون أن الدور الكيني في تسوية الصراعات في إطار الإيجاد، ولا سيما الصراع السوداني، إنما يقتصر على مجرد استضافة مباحثات السلام دون التأثير على مجرياتها، خاصة أن كينيا لا تملك القدرة على الضغط أو على تقديم الحوافز التي تدفع أطراف الصراع إلى القبول بتسويته سلمياً.

٢- أن التنافس بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي حال دون تفعيل دور جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن على النحو المأمول وفقاً لبروتوكول السياسات الأمنية لدول السادك. وعلى سبيل المثال كان الخلاف حول جهة الاختصاص والصلاحيات إزاء الصراعات الإقليمية بين نيسلون مانديلا، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس السادك آنذاك، وبين الرئيس روبرت موابي، رئيس زيمبابوي ورئيس جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن، كان سبباً في تعليق أنشطة جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن في سبتمبر من عام ١٩٩٧.

٣- أدى تخوف أعضاء السادك من تحول جهاز السياسات والدفاع والأمن إلى جهاز فوق وطني Super National إلى اتجاه العديد من دول السادك إلى تحقيق أمنها خارج مظلة التنظيم الإقليمي، بل إنها أيضا لا تزال تعتمد في حماية أمنها الوطني على شركات الأمن الخاصة، ومن أبرز هذه الدول الكونغو الديمقراطية، وأنجولا، وبوتسوانا، وموزمبيق، ومالاوي، وزامبيا، ومدغشقر.^(١٧)

٤- إن هناك العديد من الصعوبات التي جابهت عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد، ومن هذه الصعوبات : النزاعات المسلحة بين أعضاء الإيجاد (النزاع الإثيوبي الإريتري)، والخلافات السياسية بين معظم الدول الأعضاء (السودان وأوغندا على سبيل المثال)، والافتقار إلى جيش نظامي في حالات أخرى (الصومال)، وصغر حجم الجيش في معظم الدول الأعضاء (جيبوتي)، والافتقار إلى الخبرات والإمكانات اللازمة لتفعيل التكامل الأمني في إطار تنظيم الإيجاد.

وعلى هذا، سعت كل من كينيا وإثيوبيا إلى التنسيق الأمني على مستوى آخر، هو إقليم شرق أفريقيا ككل، حيث شاركت الدولتان في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت لأجل التباحث حول إنشاء قوة للانتشار السريع في شرق أفريقيا، ومن ذلك المشاركة في الاجتماع الذي استضافته قاعدة جينجا العسكرية الأوغندية في فبراير ٢٠٠٤م، والذي أسفر عن تدشين القوة العسكرية المقترحة والتي تعرف باسم East African Standby Brigade (EASBRIG)، والتي تتولى وفق ميثاقها القيام بمهام حفظ السلم والأمن الإقليمي، وفقاً لمبادئ الاتحاد الأفريقي، وبروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي.^{٦٨}

خاتمة

إن وجود دولة قائمة أو أكثر في إطار تنظيم إقليمي ما لهو أمر على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة إذا ما كانت هناك قناعة لدى الدول القائمة بأهمية تفعيل التنظيم الإقليمي ودعم التكامل في إطاره، وإذا كانت الدولة القائمة تملك من المعطيات الاقتصادية ما يؤهلها لدعم التكامل، أو على الأقل لديها من الثقل السياسي والمكانة الإقليمية ما يمكنها من توفير الاحتياجات التمويلية لدعم برامج ومشروعات التكامل.

وفي هذا السياق، كان لجنوب أفريقيا دور بارز في تفعيل السادك ودعم التكامل الإقليمي، فقد ساهمت إلى حد بعيد في تدعيم وتطوير البناء المؤسسي للسادك، وعملت إلى حد ما على دعم

التكامل الاقتصادي بين أعضاء المنظمة، ولعبت دوراً مهماً في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في محيط دول السادك.

ولكن إذا كانت السادك قد حققت قدراً يعتد به من التطور المؤسسي والاستقرار الأمني، فإنه تظل هناك حاجة إلى دعم التكامل الاقتصادي بين دول التنظيم، ونظراً لأن هذا الأمر تنوء به قدرات جنوب أفريقيا وحدها، فقد لعبت بريتوريا دوراً فاعلاً في عقد اتفاقات للمشاركة بين السادك والمؤسسات والتنظيمات الدولية الفاعلة والمانحة، وهو ما يثبت حرص جنوب أفريقيا على تعويض القصور المرتبط بدورها في دعم التكامل الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للاستثمار عن طريق توفير التمويل الخارجي لبرامج التكامل والتعاون والتنمية داخل السادك.

وعلى جانب الإيجاد، أوضحت الدراسة أن إثيوبيا وكينيا كدولتين قائدتين في إطار التنظيم لم تقوما بدور فاعل بوجه عام في دعم التكامل الإقليمي بين دول الإيجاد، لا سيما وأن الدولتين تعوزهما المعطيات والإمكانيات التي تؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي، حيث انشغلت إثيوبيا بنزاعها مع إريتريا، وبمراقبة الأوضاع الصومالية، والتنسيق الأمني مع السودان واليمن في إطار تجمع صنعاء، بينما غلب على الدور الكيني الانخراط في تسوية الصراعات، ورغم الاقتناع بالدور الحاسم للدعم الأمريكي لكينيا في هذا الشأن، إلا أنه يحسب لكينيا قدرتها على طرح ذاتها كدولة قادرة على التعاون الفعال في تسوية الصراعات في إطار الإيجاد.

ومن المتصور أن تظل الإيجاد على تلك الدرجة المحدودة من التكامل الإقليمي ما لم تتولد لدى أعضائها، خاصة الدول القائدة، قناعة بأهمية تفعيل المنظمة والتعاون الكامل في إطارها؛ وذلك بالعمل على حل المشكلات الأمنية، وتحسين العلاقات بين الدول الأعضاء لا سيما المتنازعة منها، وتطوير البناء المؤسسي للمنظمة، وكذا توزيع أعباء التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء، على غرار ما فعلت السادك، والتحرك الجماعي من أجل توقيع اتفاقات الشراكة مع الأطراف الدولية الفاعلة والجهات المانحة من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات وبرامج التكامل.

¹ استهدفت معاهدة أبوجا تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الأفريقية خلال فترة زمنية أقصاها ٣٤ سنة، مقسمة لست مراحل متعاقبة، وعلى ذلك فإنه في حال تنفيذ معاهدة أبوجا، وفقا للحدود الزمنية القصوى المنصوص عليها في المراحل المتعاقبة، فإنه من المفترض تحقيق هذه الوحدة عام ٢٠٢٨ (٣٤ سنة من تاريخ سريان المعاهدة في مايو ١٩٩٤).

² The Southern African Development Community (SADC)

³ Inter-governmental Authority on Development (IGAD)

⁴ دول المواجهة هي: أنجولا، بوتسوانا، موزمبيق، تنزانيا، زامبيا.

⁵ محمد عاشور مهدى، " الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) " ، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ع ٧، السنة الثانية، ٢٠٠٢) ص ٢٢.

⁶ المرجع السابق، ص ٢٢.

⁷ د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٢/٢٠٠١ (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢) ص ٩٥.

⁸ المرجع السابق، ص ٩٦.

⁹ كان عدد الأعضاء المؤسسين للسادك عام ١٩٩٢ عشرة أعضاء هم: أنجولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي. ثم ارتفع العدد إلى أربعة عشر عضواً بعد انضمام جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، وموريشيوس عام ١٩٩٥، ثم انضمام الكونغو الديمقراطية وسيشل بعد ذلك. ومؤخراً قل العدد إلى ثلاثة عشر عضواً بعد انسحاب سيشل.

¹⁰ المرجع السابق، ص ص ١٠٢-١٠٣.

¹¹ SADC Protocol on Politics, Defense and Security Co-operation, Blantyre, 14-11 August 2001. www.Sadc.int/english/protocols

¹² IGADD-Intergovernmental Authority on Drought and Desertification

¹³ ولمزيد من التفاصيل حول نشأة المنظمة انظر موقعها الرسمي على شبكة المعلومات

الدولية: www.igad.org

¹⁴ أحمد حجاج، " السلطة الحكومية للتنمية (الإيجاد) بين الواقع والطموحات " ، آفاق أفريقية، السنة الثانية، ع ٨، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ٨.

¹⁵ د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط ١، ١٩٨٩) ص ص ٥٦-٥٧.

¹⁶ د. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار القارئ العربي، ط ١، ١٩٨٥) ص ص ١٧٢-١٧٤.

¹⁷ المرجع السابق، ص ١٧٣.

¹⁸ المرجع السابق، نفس الصفحة.

¹⁹ د. محمد السيد سليم، م س ذ، ص ص ٥٦-٥٧.

²⁰ حازم خيرى عبد الباسط، الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧٩.

²¹ د. محمود أبو العينين (محرر)، م س ذ، ص ٢٧١.

²² لمزيد من التفاصيل حول القوة الشاملة لجنوب أفريقيا، انظر:

africa/2005www.ciafactbook.com.south

²³ Development Policy Research Unit, University of Cape Tawn, **Trade Patterns in- the SADC Region: Key Issues for the FAT**, DPRU Brief No. 00/p9, March 12001

²⁴ د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤) ص ص ١٤٠-١٤٧.

²⁵ Yusuf Bagura, " Comments on Regional Security and the War in Congo", in Mwasiga Baregu (ed.), **Crisis in the Democratic Republic of the Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999) PP.13-14.

²⁶ لمزيد من التفاصيل حول تصور جنوب أفريقيا لدورها فى إقليم الجنوب الأفريقى، انظر: حازم خيرى عبد الباسط، م س ذ، ص ص ١٧٦-١٨٢.

- ²⁷ د. السيد فليفل (محرر)، م س ذ، ص ٤٣.
- ²⁸ المرجع السابق، نفس الصفحة.
- ²⁹ South Africa Yearbook 2001/2002, PP.272-274.
- ³⁰ د. محمود أبو العينين (محرر)، م س ذ، ص ١٠٢.
- ³¹ ANC, Department of International Affairs, "Foreign Policy Perspective in a Democratic South Africa", December 1994.P.7
- ³² د. السيد فليفل (محرر)، م س ذ، ص ص ٧٠-٧١.
- ³³ راجع في هذا الشأن تقرير د. محمد عاشور مهدى، "كيف تمارس جنوب أفريقيا دورها في القارة ؟"، ملف الأهرام الاستراتيجى (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٤).
- ³⁴ لمزيد من التفاصيل، انظر: عمر أبو الفتوح راشد، "التجمعات الاقتصادية الأفريقية"، ملف الأهرام الاستراتيجى (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد العاشر، أكتوبر ٢٠٠٤).
- ³⁵ د. السيد فليفل (محرر)، م س ذ، ص ٤١.
- ³⁶ المرجع السابق، ص ٤٢.
- ³⁷ حازم خيرى عبد الباسط، م س ذ، ص ١٨٧.
- ³⁸ المرجع السابق، ص ١٩٦.
- ³⁹ www.ciafactbook.com.ethiopia.2005.
- ⁴⁰ www.ciafactbook.com.kenya.2005.
- ⁴¹ د. السيد فليفل (محرر)، م س ذ، ص ٣٨.
- ⁴² د. محمود أبو العينين (محرر)، م س ذ، ص ٤٥٧.
- ⁴³ د. السيد فليفل (محرر)، م س ذ، ص ٣٤. Khabele Matlosa
- ⁴⁴ انظر: "اتفاقية سوق شرق أفريقيا تقيد العلاقات التجارية الثنائية الجديدة"، على الموقع الآتى: www.panapress.com . 3/ 2/2005.
- ⁴⁵ Khabele Matlosa, " Lesotho after the 1998 Political Conflict: Reconstruction and Peace Building ",The Southern African Economist (Harare: Southern African Printing and Publishing, Vo;13, No.1, October 1999) P.12.
- ⁴⁶ SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation, op.cit.

⁴⁷ Ibid.

⁴⁸ www.aljazeera.net/news/africa/2002/3/3/-20-4.htm

⁴⁹ لمزيد من التفاصيل حول بنود وتفصيلات هذا الاتفاق، انظر:
Peace Agreement Between DRC and Rwanda, 30 July
2002.www.usip.org/library/pa

⁵⁰ أيمن السيد شبانة، "الحصار الدولي لنظام موجابي في زيمبابوي"، السياسة الدولية (القاهرة:

مؤسسة الأهرام، ع ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤) ص ص ١٦٠-١٦١.

⁵¹ لمزيد من التفاصيل انظر: "تجمع صنعاء الثلاثي"، على الموقع الآتي:
www.aljazeera.net/programs/weekly_file/articles/2004/1/1-6-1.html2

⁵² خالد عبد العظيم، "التطورات في القرن الأفريقي: تحليل من منظور الجغرافيا السياسية"،
كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجلد
١١، ع ١٠٦، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ص ٣٥-٣٦.

⁵³ المرجع السابق، ص ٤٥.

⁵⁴ وكانت إثيوبيا قد استضافت ٣١ من قادة فصائل المعارضة الصومالية واتفقت معهم على إنشاء
هذا المجلس كتنظيم انتقالي، كما تم الاتفاق على الاجتماع مرة أخرى خلال ستة أشهر لعقد
مؤتمر شامل للمصالحة تتم دعوة الرئيس عبد القادر صلاص حسن إليه بوصفه أحد قادة
الفصائل وليس كرئيس للصومال. ولمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع السابق، ص ٤٢.
⁵⁵ بدر حسن شافعي، "الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي"، السياسة الدولية، ع ١٥٠،
أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٥١.

⁵⁶ المرجع السابق، نفس الصفحة

⁵⁷ د. عبد الملك عودة، مشكلات أفريقيا في عالم متغير (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام
الاقتصادي، ع ١٥٧، فبراير ٢٠٠١) ص ٤٨.

⁵⁸ نفي وزير الإعلام الصومالي آنذاك، زكريا حمد الحاج، الاتهام الإثيوبي قائلاً: "إن اتهام
حكوماتنا بالإرهاب ادعاء إثيوبي، تسعى أديس أبابا من خلاله لإخفاء الأعمال الإرهابية وغير
القانونية التي تمارسها ضد بلادنا بمساندتها ودعمها لأمرأء حرب نحن ندينهم"، انظر: أحمد
حنقة، "الخلافات الأثيوبية الصومالية تهدد بفشل قمة إيغاد بالخرطوم"، جريدة الوطن، الخرطوم،
٢ يناير ٢٠٠٢.

⁵⁹ د. محمود أبو العينين (محرر)، م س ذ، ص ص ٤٨٩-٤٩٠.

⁶⁰ حول رفض إثيوبيا لترسيم الحدود مع إريتريا انظر: تجمع صنعاء الثلاثي، على الموقع الآتي:

www.aljazeera.net/programs/weekly_file/articles/2004/1/1-6-1.html2

⁶¹ لمزيد من التفاصيل انظر: "الاتحاد الأفريقي يجيز نشر بعثة إيجاد في الصومال"، على الموقع الآتي:

www.panapress.com, 8 feb.2005

⁶² أيمن السيد شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة: الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١١١.

⁶³ وعلى سبيل المثال شهد العام ٢٠٠٣ انسحاب سيشل من السادك؛ بسبب عدم قدرتها على دفع التزاماتها المالية تجاه المنظمة. انظر: د. السيد فليفل (محرر)، م س ذ، ص ٤٢.

⁶⁴ المرجع السابق، ص ٣٧.

⁶⁵ **The World Development Indicators, Database of the World Bank as of April 2002**

⁶⁶ لمزيد من التفاصيل حول الوضع المتدهور للاقتصاد الإثيوبي، انظر: www.ciafactbook.com/Ethiopia

⁶⁷ William Reno, "External Relations of Weak States and Stateless Regions in Africa" in Gilbert M. Khadiagala & Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Process** (Boulder & London :Lynne Rienner Publishers, 2001)P.196.

⁶⁸ Intergovernmental Authority on Development (IGAD), **Proceedings of The Meeting of the Eastern Africa Chiefs of Defence Staff on the Establishment of The Eastern Africa Standby Brigade (EASBRIG)**, Jinja, Uganda, 16/17 February 2004.p.2.

مفومات ومهوقات التكامل الأفريقي في المجال الإعلامي والثقافي

الخضر بن عبد الباقي محمد*

تمهيد :

بات الحديث عن العمل الجماعي والتعاون الثنائي بين الدول النامية ضرورة العصر ومن مقتضيات الخروج من الوضع المتأزم الذي تعيشه بلدان دول الجنوب والتي من بينها الدول الأفريقية، فعلى الرغم من مما لديها من الخيرات الوفيرة والإمكانات الضخمة فإن هناك العديد من القضايا والمشكلات التي تواجهها والتي لا يمكن حلها إلا في إطار منظومة عمل جماعية وتكوين تكتلات إقليمية أو قارية بسياسة واعية واستراتيجية حكيمة محكمة.

وتكتسب الدعوة إلى مثل هذا التكتل أهمية استراتيجية متزايدة لتوثيق عرى التواصل والتعاون بين البلدان الأفريقية شمال الصحراء وجنوبها، في ظل تنامي وتزايد تداعيات العولمة على أخطر الأنظمة المعبرة عن الهوية والذات الوطنيتين، وهي الأنظمة الإعلامية والثقافية، حيث لم يترك الانتشار الاتصالي المتدفق من بلدان الشمال الأكثر تطوراً وتقدماً - وفق المعيار المادي - أمام البلدان النامية الأفريقية سوى خيارين:

أولهما: الانغلاق على نفسها والخضوع أو الاستسلام للعولمة والهيمنة، ثانيهما: إعادة الحساب بالتعاون مع الشعوب الأخرى ثقافياً، من خلال تعاون بناء وإقامة جسر تواصل مع الثقافات الأخرى المتناظرة في تبادل حر وحقيقي للتثاقف الحضاري بين الشعوب بكل ما تعنيه هذه الكلمة.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تقارب وعمل جماعي هادف، وهو الفكرة التي تحاول هذه الورقة تعميقها وكشف العراقيل التي تقف في سبيل تحقيقها.

ويجب بداية أن أشير إلى بعض نقاط مهمة تتصل بمنهج التناول والمعالجة لهذا الموضوع وهي كالتالي: -

* باحث نيجيري في الدراسات الإعلامية.

أولاً: ينصب الاهتمام الرئيسي لمسألة التكامل الأفريقي " المعنى فى هذه الورقة على التجارب الجماعية التكاملية التى تشمل الدول الأفريقية سواء من جنوب الصحراء أو شمالها معاً، أو تضم أطرافاً فى الجنوب بنظرائها فى الشمال الأفريقي أو العكس.

ثانياً: يتم التعبير بالمجال الثقافى واستخدامه بشكل أكثر لشموليته من المصطلح "الإعلامي" حيث يعطى الأول مفهوم الهوية الفكرية والمنهجية، فيما يقصد بالثاني الآلية والوسيلة الجماهيرية للتعبير عن تلك المفاهيم المرتبطة بالهوية، مع العلم أنه سيتم تناول المحور الإعلامي مستقلاً عن الثقافى كأحد المكونات الأساسية لتكوين المعرفة المتبادلة وتحقيق التنمية المعرفية بين الشعوب.

المبحث الأول: دعائم التكامل الأفريقي ومقوماته

تطلق الدعوة إلى التكامل والعمل الجماعي من عدة اعتبارات ومتغيرات:

أولاً: من جذور وامتدادات تاريخية وثقافية وحضارية ترجع لفجر التاريخ كما يقرر ذلك العديد من المؤرخين والباحثين على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم الأيدلوجية.^(١) فقد توشجت الروابط وتكونت العلاقات بين شعوب أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها، من خلال الهجرات والقوافل التجارية،^(٢) وروابط دينية عبر الإسلام،^(٣) ومن قبله المسيحية،^(٤) وثقافية متمثلة فى التأثير المتبادل بين اللغة العربية السائدة فى منطقة الشمال الأفريقي واللغات الأفريقية الأخرى مثل اليوروبا الهوسا فى غرب أفريقيا والسواحلية فى شرقها،^(٥) وكذلك وصولاً إلى التراث الأدبي والاجتماعي.

وتؤكد تلك التغيرات النتيجة الطبيعية والصلات التاريخية وانعكاساتها على الجوانب الحضارية المختلفة لشعوب القارة، الشئ الذي يمثل تراثاً ثقافياً وتربة صالحة لتعزيز التفاعل الفكري والثقافي والوجداني بين هذه الشعوب، ونواة طيبة للاستثمار لتحقيق تكامل حقيقي بين الثقافات الموجودة داخل القارة الأفريقية.

ثانياً: وحدة الأمم والمعاناة فى الماضي: تربط شعوب البلدان الأفريقية المختلفة وحدة التجارب المريرة والمعاناة المشتركة الى مرّت بها كل دولة أفريقية على حدة، والتي فرضتها عليها وحشية الاستعمار والامبريالية وكان من تداعياتها تعرض القارة لحالات نهب لثرواتها، وانتهاك حريات شعوبها، وهدم أسس حضاراتها العريقة، وتقويض ثقافتها الثرية.^(٦) وتجاوزت هذه التجارب مستوى الشعوب لتشمل الأنظمة الحاكمة ولو بدرجات مختلفة^(٧)، وهى تجارب

متشابهة في مقوماتها وقسماتها، وكانت من بين العوامل التي أدت إلى ظهور التضامن والوحدة بين شعوب القارة بأكملها، ومن ثم انبعث روح الكفاح والنضال ضد الاحتلال الأجنبي للأراضي وإرادة الشعوب الأفريقية.

ثالثاً: أثبتت التجربة أن وسائل الإعلام الدولية في إطار حركة التدفق الحرّ للمعلومات قد ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تشويه صورة العديد من الدول والشعوب في العالم الثالث بما في ذلك أفريقيا، ممثلة في الاختلال الكمي والكيفي للأخبار أو ما يسمى بعدم التوازن^(٨). فقد عانت أفريقيا من التهميش المقصود من ناحية والتشويه المتعمد عند تناول شئونها أو قضايا شعوبها من ناحية أخرى، حيث يتم التركيز على الجوانب السلبية مثل العنف والمجاعة والأمراض والفشل السياسي، الأمر الذي شكل تهديداً ثقافياً وعقائدياً لأفريقيا وخلق مناخاً غير موات لصالح شعوبها في مجال التفاهم الدولي^(٩).

رابعاً: إن طبيعة التأثيرات الناتجة عن التطورات الراهنة في صناعة الإعلام الدولي وواقع الممارسة للإعلام الأفريقي تظهر وجود حالة عجز تامة لظاهرة التبعية التكنولوجية، فالتبعية الثقافية ثم الإعلامية^(١٠)، الشيء الذي جعل الإعلام الأفريقي يعتمد على المصادر الغربية في استقاء المعلومات ومراقبة البيئة وتفسير الأحداث المحلية فضلاً عن الدولية، الأمر الذي روج للنموذج الغربي والأمريكي تحديداً كمعيار مفضل للتقييم والرؤية من خلاله.

ونظراً لهذه الاعتبارات مجتمعة باتت مسألة العمل الجماعي والدعوة إلى التكامل الإعلامي أكثر مطلب عملي ومنطقي لتعزيز فرص المعرفة المتبادلة ولتكوين نموذج معرفي صحيح عن الشعوب الأفريقية بثقافتاتها وحضاراتها مما يحقق تنمية وتعميق درجات من التفهم الأفريقي للذات.

المبحث الثاني: المدخل الإعلامي للتكامل الثقافي الأفريقي؟

مما أفرزته التغيرات العالمية المتلاحقة في النظام الدولي الجديد أن دفعت أفريقيا المعاصرة دولاً وشعوباً إلى الإحساس بأهمية تنمية المعرفة والعلاقات الثقافية المتبادلة بالمعنى الأكثر شمولاً بين مجتمعاتها وعبر حدودها السياسية واللغوية والثقافية. وإذا كانت المجتمعات البشرية في الماضي لم تكن تعرف عن بعضها الشيء الكثير إلى أن تم اختراع وسائل الاتصال التي بدأت بسيطة وتطورت لتبدأ المجتمعات في الاتصال ببعضها البعض، ومنذ أن تم اختراع الطباعة وتبعثها الصحافة فالراديو ثم التلفزيون خرجت الثقافة من دائرة الاحتكار لتصبح ملكاً مشاعاً بين الشعب والجميع^(١١).

وقد أكسبت صفة "ال جماهيرية" لوسائل الإعلام الحديثة ميزة الصدارة من بين البدائل والخيارات المختلفة كمدخل برأجماتي وواقعي للفكر التكاملي الأفريقي وتسهيل إجراءاته؛ لأن وسائل الإعلام والاتصال أدوات ثقافية مهمة تشكل الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال الإبداع بالنسبة للقطاعات الواسعة من الشعوب. (١٢)

ويكاد يكون من المجمع عليه بين المفكرين والمتقنين - على الرغم من أن قدراً كبيراً من التعبير الثقافي لا يزال يحتفظ بأشكاله التقليدية المباشرة - أن وسائل الإعلام الجماهيرية في العصر الراهن تمثل المورد الأساسي والجوهري الذي يوفر الزاد الثقافي ويشكل الخبرة الثقافية للملايين من البشر (١٣)، وهذا بالطبع يجعل المسؤولية الملقاة على عاتق وسائل الإعلام الجماهيرية مسؤولية مضاعفة لأنها لا تقوم بدور أو مجرد دور الوسيلة في نقل الرسالة أو المحتوى الإعلامي الثقافي فقط، بل تسهم وتؤثر بدرجات متفاوتة في عملية انتقاء المحتوى أو الوسيلة نفسها، وهذا ما تؤكد النظريات العلمية الحديثة في تفسيرها لفلسفة القوة المؤثرة وراء مجمل العملية الاتصالية والتي ترى:

"أن وسائل الاتصال الجماهيرية تمارس دوراً مهماً في المجتمعات الحديثة؛ فهي تقدم تفسيرات للواقع بالكلمة والصورة والحركة واللون وتضفي على من يتلقون الرسالة الإعلامية صبغة ذاتية، ويبني الأفراد معاني مشتركة للواقع المادي والاجتماعي من خلال ما يقرأونه أو يسمعون أو يشاهدونه، ومن ثم، فإن سلوكهم الشخصي والاجتماعي يمكن أن يتحدد جزئياً من خلال التفسيرات التي تقدمها وسائل الإعلام للأحداث الاجتماعية والقضايا التي لا توجد مصادر معلومات بديلة عنها (١٤).

ولم يكن اختيار المدخل الإعلامي يختص بهذا المجال وحده، بل حتي في إطار المشروعات النهضوية الشاملة المقترحة لأفريقيا في الألفية الجديدة كما يرى العديد من المفكرين والعلماء الباحثين أمثال العالم الأكاديمي الأفريقي (Andrew Moemeka) (١٥).

إذن اختيار المدخل الإعلامي لهذا الغرض جاء لخصائص الشمولية وسرعة الانتشار والذوب، ولا يعنى إهمال غيره من الوسائل والأساليب الأخرى، لكنه الأنسب للظروف الراهنة لنشر الفكر التكاملي أو الثقافة التكاملية بين أبناء وشعوب القارة الأفريقية، ويسهم في إجراءات هذا التكامل، وليس على مستوى التنظير فقط بنشر الأفكار والمفاهيم المجردة بالقضية بل بنشر الثقافات الأفريقية الوطنية.

المبحث الثالث: من تجارب التفاعل الثقافي الأفريقي

لم تكن فكرة التفاعل الثقافي جديدة على القارة سواء على المستوى العام القاري، أو المستوى الثنائي، إذ لا يختلف اثنان على أهمية التعاون والتقارب الثقافي بين شعوب القارة، بل وجدنا أن العديد من البلدان الأفريقية وغير الأفريقية تنص لوائحها الإعلامية على ضرورة الانفتاح الثقافي والتقارب مع الشعوب الأخرى من منطلق إعلامي وثقافي شامل، ولذلك نجد دولة مثل تونس كان من بين ما تنص عليه المادة الأولى في اللوائح الخاصة بمهمة وزارة الشؤون الثقافية بها " تعزيز الأنشطة الثقافية وتنسيقها وتحقيق انسجامها، ومن ثم العمل في إطار احترام أصالة الثقافة الوطنية وخصوصيتها على انفتاحها على الثقافات الأخرى وعلى التيارات المنعشة المنبعثة من التطور الثقافي في العالم".^(١٦)

وإذا اتجهنا صوب منطقة القرن الأفريقي نجد المؤتمر القومي للتخطيط الثقافي الشامل في السودان قد اعتبر مسألة التفاعل الثقافي والتواصل مع الثقافات المجاورة صمام أمان للثقافة المحلية الوطنية من التغريب، إذ يقول في توصياته إن " انفتاح الثقافة السودانية على الثقافات العالمية بطريقة صحيحة يؤدي إلى الإثراء وبقي من الاغتراب الثقافي " وبقدرا دعا هذا المؤتمر إلى العناية بالتراث العربي دعا أيضا إلى الاعتناء الشديد بالتراث الأفريقي معه، وقال " يجب العناية خاصة بالتراث العربي الإسلامي مع الاهتمام الكامل الشامل بتراث القبائل الأفريقية غير العربية وغير الإسلامية أيضا "^(١٧)

وعلى صعيد العمل الفكري الفنى المؤسسي المنبثق من مؤسسات العمل العربي المشترك ونظيرها الأفريقي نجد أن المناقشات التي جرت في ندوة الخرطوم العربية الأفريقية للتحريير والتنمية قد تركزت بشدة على المسائل التي تتعلق بفتح قنوات التواصل الفكري والثقافي بين البلدان العربية مع البلدان الأفريقية كأفضل حل لتجاوز المعضلات والمشكلات العالقة بمسائل العلاقات البينية، ونصت توصياتها على: "أن التعاون والتضامن بين الشعوب والدول الأفريقية حتمية ومصيرية في جميع المجالات، وأن الواجب استكمال تحرير القارة بالتعاون الإعلامي الثقافي والتربوي " ^(١٨) واعتبرت التكامل في هذا الجانب " ضروريا، له الأولوية ويجب أن يتم في القريب وعلى كافة المستويات " ^(١٩).

ما سبق ذكره مجرد نماذج قليلة وشواهد على ما تمثله قضية التواصل الثقافي بين الشعوب الأفريقية من هاجس ومطلب مهم على المستوى القطري أو القاري.

وانطلاقاً من هذه الرغبة شهدت القارة الأفريقية العديد من التظاهرات والتفاعلات الثقافية التي جسدت هذا الاتجاه التكاملي على مختلف الأصعدة الفنية والفكرية والأكاديمية، حتى على مستوى التنظيمات والتجمعات النوعية والمهنية وغيرها من التظاهرات التي استهدفت تعميق دوائر التفهم الأفريقي، وساعدت في التقدم الاجتماعي العام وفي رسم الصورة الحديثة الإيجابية وتغيير الصورة القديمة المشوهة، نتيجة لما تركت من انطباعات وعلاقات وصدقات وارتباطات أثبتت التجربة أنها أكثر بقاءً وأكبر فائدة، ومن بين أهم تلك التظاهرات الثقافية ما يلي:

(١) اتحاد الكتاب الأفريقيين والآسيويين أنشئ عام ١٩٥٨ م، وكان من أهم أهدافه تحرير الثقافة الأفريقية والآسيوية من ربة القهر الاستعماري وسطوة الاستعمار الجديد، وكما يعمل للتعريف بالأدب الوطنية على مختلف أنواعها وفي نطاق أوسع (٢٠). وقد جسد هذا الاتحاد بالفعل الروابط الحقيقية بين الأدباء الأفارقة من جهة، ونظرائهم العرب من جهة أخرى.

(٢) حركة الشباب الأفريقي، وقد أنشئت عام ١٩٥٩ م، وهي تجمع شامل للجيل الجديد من الشباب الأفارقة من دول الشمال الأفريقي وجنوب الصحراء على السواء، وقد عقد المؤتمر الأول لهذه الحركة في فبراير من العام ١٩٥٩ م في القاهرة (٢١).

(٣) الاتحاد العام لعمال أفريقيا أنشئ عام ١٩٦١ م، وكان يستهدف جمع شمل النقابات القطرية في البلدان الأفريقية، وانهضت عدة مؤتمرات شعبية لهذا الغرض في كل من الجزائر والقاهرة وأكرا في الأعوام ١٩٥٨ م، و ١٩٥٩ م، و ١٩٦٠ م، وأوصت تلك المؤتمرات بقيام حركة نقابية أفريقية موحدة، وانهضت إثرها المؤتمر الأول التأسيسي لاتحاد النقابات لجميع عمال أفريقيا في مايو عام ١٩٦١ (٢٢).

(٤) هيئة كبار المتقنين الأفارقة، وهي هيئة تضم نخبة من المفكرين والعلماء من بلاد أفريقية مختلفة ومن تخصصات علمية وأكاديمية شتى؛ لوضع تصور شامل لمشروع "دائرة المعارف الأفريقية". وقد تأسست هذه الهيئة عام ١٩٦١، واتخذت من مدينة أكرا بغانا مقراً لها (٢٣).

(٥) المهرجان الثقافي الأول في الجزائر، ويعد أول تجمع وتظاهرة ثقافية تعقد بين البلدان الأفريقية حديثة الاستقلال، وقد انعقد في أغسطس من العام ١٩٦٩ م، وقرر "أهمية تعلم اللغات الأفريقية، وتدرّس العلوم بها للتعبير عن الثقافة الأفريقية الأصلية، وجعلها أداة شعبية لنشر العلم والتقنية" (٢٤).

٦) حركة الطلاب الأفريقيين، وتمثل منتدى ثقافياً وحوارياً لعموم الطلاب في البلدان الأفريقية لمناقشة القضايا والموضوعات القارية الساخنة، وقد عقد المؤتمر الأول للحركة في مدينة أكرا في ٢٠ من يوليو من العام ١٩٧٢ (٢٥).

٧) الحركة النسائية الأفريقية، وقد أنشئت لمناقشة قضايا المرأة الأفريقية ودورها في مسيرة التنمية وحركة الاستقلال والتحرر الأفريقي، وقد عقد المؤتمر الأول لها في مدينة دار السلام ببنزانيا عام ١٩٦٢م، واتخذت من الجزائر العاصمة مقرها (٢٦).

٨) مؤتمر أساقفة الكنائس الأفريقية والكنائس العربية، لبحث قضايا السلام والوئام ودور رجال الدين المسيحيين العرب والأفارقة في بلورة موقف موحد من القضايا المصرية مثل (تحرير الأراضي المحتلة، والاحتلال الأجنبي لأراض عربية وأفريقية، والموقف من النظام العنصري في أفريقيا). وقد عقد المؤتمر الأول له في القاهرة في يونيو ١٩٧٤م (٢٧).

٩) اتحاد الصحفيين الأفارقة، وقد بدأ الحديث عن اتحاد يضم صفوف الصحفيين الأفريقيين في القارة منذ عام ١٩٦١ للقيام بالدفاع عن القضايا الأفريقية، وقد جرت عدة اتصالات فكرية جانبية مهدت كلها لقيام هذا الاتحاد في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٧٤م، والذي ضم حوالي ١٢ اتحاداً أفريقياً (٢٨)، واتخذ القاهرة مقراً له، ولا يزال هذا الاتحاد من يتبنى التظاهرات الفكرية الثقافية الأفريقية الفاعلة والنشطة حتى الآن.

١٠) اتحاد الجامعات الأفريقية، وهو ملتقى مهم لإثراء التواصل الفكري بين أساتذة وعلماء الجامعات الأفريقية الوطنية. يرجع تاريخ إنشائه إلى حقبة الستينيات من القرن الماضي، واتخذ مدينة أكرا مقراً له (٢٩).

١١) تجمع المعلمين الأفريقيين، أنشئ عام ١٩٧٤ بمشاورات من رواد العمل والسلك التعليمي في البلاد الأفريقية، وقد بدأت نشاطاته من مدينة كمبالا بأوغندا، ثم واصل أعماله واجتماعاته النقابية بين الأعضاء في مؤتمر خاص عقد بالقاهرة عام ١٩٧٥م (٣٠).

وعلاوة على هذه النماذج المذكورة، فإن هناك عدة تجمعات فكرية وثقافية لا يمكن حصرها، مثل تجمع علماء السياسة الأفريقيين، واتحاد المهندسين الأفارقة (القاهرة)، والمؤتمر الفكري والفني للثقافة السوداء في لاجوس، والجمعية الأفريقية في القاهرة، والمجلس الأفريقي

لتعليم الإعلام، والمجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ورابطة أفريقيا المتحدة، وغيرها كثير.

أما في مجال الإعلام والجهود الهادفة نحو التنسيق والتكامل الأفريقي في ميادين الإعلام والأخبار على المستوى الإجمالي والمؤسسات فكثيرة هي، ومنها

١- مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة، الذي يقوم بجهد خاص لتطوير النظم الإعلامية في أفريقيا من أجل التغيير والتنمية في القارة. أنشئ عام ١٩٧٧، وانهقد المؤتمر التأسيسي الأول له في العام نفسه، وكان من إنجازاته الآتي: (٣١)

■ إنشاء وكالة الأنباء الأفريقية "بانا" عام ١٩٧٩.

■ إنشاء نظام إعلامي أفريقي لضمان وتحقيق تدفق إعلامي متوازن وعادل بين الدول الأعضاء.

■ دعم التعاون الإعلامي الثنائي بين دول القارة ودعم الحوار الأفريقي العربي في مجال الإعلام.

■ مبادرة وضع مشروع القمر الصناعي الأفريقي في الفضاء.

٢- الاتحادات الوطنية الأفريقية للإذاعة والتلفزيون، أنشئت عام ١٩٦٢م، وتتخذ من دكا بالسنغال مقراً لها، ويتركز مجال عملها على بحث المشكلات المتعلقة بالإذاعات المسموعة والمرئية وأساليب تحديثها. (٣٢)

٣- اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية، أنشئ عام ١٩٧٥م بمدينة كينشاسا بـزائير، ويعمل تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية، ويقوم بالتصدي للمشكلات الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية داخل البلدان الأفريقية. (٣٣)

٤- منظمة الاتصال الأفريقية والإقليمية الصناعية "راسكو"، وهي عبارة عن لجنة فنية لتنفيذ إطلاق أول قمر صناعي أفريقي تضم في عضويتها أكثر من ٤٢ دولة أفريقية (٣٤).

ويجب التنويه إلى أن هناك عشرات من الجمعيات والاتحادات الأفريقية التي تعمل للهدف نفسه بأشكال وأساليب شتى، وقد شهدت السنوات العشرون الماضية ميلاد مزيد من هذه التجمعات الثقافية حتى وصلت إلى حد أن أصبحت إحدى الظواهر العصرية.

المبحث الرابع: بعض المعوقات والتحديات أمام التكامل في المجال الثقافي

بذلت جهود كثيرة لتحقيق بعض الإنجازات في مجال الثقافة والإعلام، وذلك عبر مجموعة مساع ونشاطات مختلفة بداية بالتواصل الفكري والثقافي على المستوى الثنائي بين دولتين أفريقيتين أو على المستوى الجماعي القاري، كما سبق القول، وقد استعرضنا نماذج من تلك المحاولات، إلا أن تلك المساعي - مع تقديرنا لها أخفق بعضها بدرجة أو أخرى ولم يحقق النتائج المرجوة، وبالطبع حقق البعض الآخر نجاحات ملموسة لاتزال معالمها واضحة ومشهودة حتى الآن. ومن خلال ملاحظتنا ومراجعتنا للأدبيات الخاصة بمبادرات التجمعات الثقافية والإعلامية بين الدول الأفريقية سواء ثنائية كانت أم جماعية، وجدنا أن هناك مشكلات كبيرة وجوهرية تعيق تحقيق تلك الأهداف التكاملية، ويمكن أن نجملها في الآتي:-

أولاً: في مجال الإعلام والاتصال:

١- هناك إشكالات ترتبط بالإطار المفهومي للتكامل لدى بعض البلدان الأفريقية، حيث يتم الخلط بين مفاهيم مثل: (التعاون الإعلامي / التكامل الاعلامي). إذ يعمد البعض إلى جعل الانتشار الإعلامي تكاملاً اعلامياً، ومعلوم أن الفرق كبير بين الاثنين، إذ يتبع الأول لسياسة الدولة القطرية، في حين يتبع الثاني ويخضع لاتفاقات وسياسة العمل الجماعي القاري^(٣٥).

٢- هناك سيطرة شبه مطلقة للنموذج الغربي في استخدام قيم الأخبار وتوظيفها لدى وسائل الإعلام الأفريقية المختلفة، وتمثلت هذه السيطرة في التبعية الثقافية^(٣٦) واعتماد المعايير الغربية في تقييم الأخبار ونشرها، الأمر الذي يضيق على تفعيل التبادل الإخباري بين الدول الأفريقية، ويشهد لذلك ما توصلت إليه دراسة علمية عن تدني درجة الاهتمام بأخبار أفريقيا غير العربية من قبل التلفزيون المصري، إذ لا تمثل سوى أقل من ١,٨% من إجمالي نشراتها خلال فترة الدراسة^(٣٧).

٣- إشكاليات تتعلق ببنية السياسة العامة للبلدان الأفريقية، والتي لا تسمح أو ترتبط بالبعد القاري أو الأهداف القارية، الشيء الذي يعرض أية محاولة ترمي نحو وضع الاعتبار القاري في أولويات الاهتمام للفشل وتهمة التناقض.

٤- تعاني أفريقيا بشكل عام من ضالة المساحة الاتصالية في الخريطة العالمية للشبكة الاتصالية، حيث تأتي في المركز الثامن والأخير بنسبة ١,٦% على مستوى قارات العالم^(٣٨)،

الأمر الذي يمثل تحدياً تنموياً قبل أن يكون تقنياً، حيث يقلل من الامكانيات المتاحة لإنجاز العملية الاتصالية بأنواعها، ويضعف من فاعلية الإعلام الأفريقي بشكل عام.

٥- هناك عدد غير قليل من البلدان الأفريقية لم يدخل إعلامها بعد ضمن المنظومة المعرفية دخولاً تاماً، وهو ما يجعل إعلامها إعلاماً تبريرياً غير متطور، لا يتجاوز أن يكون إعلاماً استهلاكياً للدعاية لا يصلح لسوق الإعلام التكاملي، أو يواجه صعوبات في التكيف والانتماج مع الحركة والمنظومة التكاملية.

٦- ثمة تفاوت ملحوظ في أوضاع الثقافة والإعلام بين الدول الأفريقية، فبعضها مازال يعيش حالة التخلف، والبعض الآخر بطئ التطور، فيما أحرزت دول أخرى تقدماً كبيراً في تطوير أجهزتها الثقافية والإعلامية شكلاً ومضموناً^(٣٩)، وهذا يسبب إلى حد ما بعض التراخي والتأخر في حركة الاستجابة والانسجام للمنظومة التكاملية.

٧- يلاحظ على أداء المؤسسات الإعلامية في بعض الدول الأفريقية حالة من التعارض في التوفيق بين الاتجاه القطري والاتجاه القاري على المستوى العملي، لاسيما عند الاستجابة لمتطلبات المشروع التكاملي أو الجماعي الأفريقي، إذ تظهر حالة من الفتور لدى بعض الدول الأفريقية في الحماس والتبادر لذلك، كما تشكو وكالة الأنباء الأفريقية "من فتور الحماسة القطرية تجاه الوكالة، وانكفاء الدول الأعضاء على دعم وكالات الأنباء الوطنية"^(٤٠)

٨- حالة الارتباط القوية بين بعض البلدان الأفريقية والدول الاستعمارية القديمة (بريطانيا - فرنسا) مثلاً، حيث لا تستطيع بعض الدول التواصل مع البلدان المجاورة إلا عبر هذه الدول الأوروبية، فالأخبار الوطنية الخاصة بدولة مثل النيجر مثلاً لا يتم الحصول عليها من قبل جارتها النيجيرية إلا عن طريق باريس !!!^(٤١).

٩- يمثل وجود نصوص غامضة في الاتفاقيات المرجعية بالتعاون الثنائي أو الجماعي في مجال الأخبار وتبادلها بين الدول الأفريقية مشكلة وعائقاً أمام جهود التكامل والتعاون في مجال الأخبار والإعلام عامة، مثل ما تتضمنه بعض لوائح وكالة الأنباء الأفريقية التي تحتوي على نصوص تقريرية غامضة ذات مرجعية فضفاضة تقبل التأويل بشتى أنواعه^(٤٢).

في مجال الثقافة:

١- هناك حالة قصور في التخطيط القومي للثقافة الأفريقية الجامعة وتنمية مدارك المواطن في ذلك، فالتخطيط الثقافي على المستوى القطري لم يكن يأخذ في الحسبان المفهوم

الشامل الواسع للثقافة القارية الجامعة أو النظرة الجادة المتكاملة، فالتحرك الجدي لم يشمل قاعدة التعليم الأساسي، فمشكلة التنوع والتفاعل والتكامل لم تتم ترجمتها في واقع التخطيط للمناهج المدرسية في أغلب البلاد الأفريقية بشكل سليم^(٤٣).

٢- هناك تيارات واتجاهات ثقافية مضادة تناهض الجهود التكاملية وتعمل لصالح نظريات التجزئة التعسفية بين الشمال الأفريقي ودول جنوب الصحراء. "فهناك رغبة أفريقية استيعادية تهدف إلى استبعاد العرب من أفريقيا تارة أو عدم الاعتراف بهويتهم العربية الإسلامية، أو تتجاهل وجودهم في أفريقيا"^(٤٤)، وتستغل هذه التيارات حالة ضمو المستوى التعبيري لدى العرب الأفارقة في الشمال عن الانتماء للقارة الأم^(٤٥).

٣- الأوضاع الأفريقية المعقدة عرقياً وقبلياً وطائفيًا تمثل عائقاً للفكر التكاملي نظراً لبعض الحساسيات التي تثيرها هذه الثلاثية داخل بعض المجتمعات الأفريقية لأسباب سياسية واقتصادية، إلا أن الاستخدام الأمثل لنظرية ديمقراطية الاتصال سيكون أكثر فائدة وجدوى في مواجهة هذه الإشكالية.

٤- غياب نجوم الثقافة الوطنية عن مراكز النفوذ والتأثير، وهامشية نفوذهم في المؤسسات الرسمية للثقافة بسبب سيطرة النموذج الغربي للثقافة، حيث يمثل ذلك إشكالية حقيقية أمام التمثيل الحقيقي لأرباب الثقافة الوطنية ومن يعبرون عنها في حالة الإقرار بالتواصل والانفتاح والانطلاق نحو التكامل.

٥- يمثل التفاوت الكبير بين أوضاع الثقافة في البلدان الأفريقية إشكالية أخرى، فهناك بلدان تعيش حالة الجمود والركود وفقدان الحيوية والفاعلية الثقافية، وبلدان أخرى تمتاز بالقدرة على الاستيعاب والمشاركة في حوار الثقافات والتحرك الإيجابي.

٦- تتسم معظم المبادرات السابقة في مجال التكامل القاري أو الثنائي بأنها كانت حكومية أو بإيحاءات من الجهات الرسمية، الأمر الذي جعلها أسيرة تقلبات سياسية، وعرضها لمشكلات التمويل والاستمرارية^(٤٦).

خاتمة : تصور وتوصيات

ينطلق التصور الاستراتيجي لمواجهة معوقات المشروعات الخاصة بالتكامل الأفريقي في مجال الإعلام والثقافة من أن الواقع الثقافي الأفريقي الراهن يجب أن يتفاعل فيه الجديد والقديم ولكن بحذر شديد. ومن أجل تبني استراتيجية ثقافية فاعلة وقادرة على تجاوز مواطن الخلل والخطر معاً، يفرض علينا هذا أن نتخذ موقفاً نقدياً من كثير من القيم التراثية التي توصف بالأصالة، وفي الوقت نفسه نحرص على التمسك بالهوية القومية والجذور التاريخية، ونقترح لتحقيق ذلك ما يلي:-

- ١- صياغة سياسات قومية إعلامية وتعليمية وثقافية تراعي الجمع بين خصوصيات كل قطر أفريقي، والالتزام بالثوابت المستقرة من تاريخ حركة التحرر الوطني الأفريقية، وترجمة هذه السياسات إلى برامج عملية مشتركة تلتزم الدول الأفريقية بتنفيذها تحت إشراف الجهاز الثقافي للاتحاد الأفريقي.
- ٢- إعداد دراسات وبحوث توضح خريطة الخدمات الثقافية التي تقدمها وسائل الإعلام الأفريقية المختلفة بهدف التعرف على نوعية المضامين الثقافية لتحديد مدى تلبيتها للاحتياجات الثقافية الوطنية القومية، وتحديد الفئات الاجتماعية التي تتأثر بهذه الخدمات.
- ٣- إعداد كوادرات إعلامية أفريقية مؤهلة ومدربة ومسلحة بالرؤية الثقافية الأفريقية، ومؤمنة بثقافة التكامل الأفريقي، وتكون قادرة على مواجهة التحديات.
- ٤- الاهتمام بإعداد برامج إعلامية مشتركة لتكريس فكرة التكامل الأفريقي وتعزيز ثقافته بين فئات المجتمع المختلفة نساء وشباباً وأطفالاً، مع مراعاة أهداف المشاركة الجماهيرية في هذه البرامج.
- ٥- تشجيع الاتحادات المهنية والعمل على دعم دور المجتمع المدني في تعزيز فكرة العمل التكاملي الجماعي على مستوى دول القارة لاسيما في مجال الثقافة والإعلام، وتنشيط هذه العلاقات الثقافية والإعلامية ذات الطابع الشعبي والجماهيري، مثل اتحاد الكتاب، واتحاد الصحفيين وغيرهما.
- ٦- إعداد دراسات مسحية وميدانية لتحديد الاحتياجات والمشكلات الثقافية لدى القطاعات الجماهيرية الأفريقية في الريف والبادي والعواصم، والاستعانة بنتائجها في رسم وتصميم الاستراتيجية الثقافية والإعلامية للبلدان الأفريقية، على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات الأكاديمية وتحت إشراف الأجهزة القومية الأفريقية.

¹ Rasheed Olaniyi (2003) "Kano global Trade across the Sahara" a presented paper at North Africa and the Pan – African movement Cairo, Egypt, 27-28-Sep – 2003, pp3-6.

² Rasheed Olainyi (2003) Ibid pp-7-11.

³ عبد الله عبد الرازق (٢٠٠٣) "الطرق الصوفية ودورها في التواصل بين الشمال وجنوب الصحراء" (السنوسية نموذجا) مؤتمر التواصل العربي الأفريقي عبر الصحراء الكبرى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٧-١٨ مايو ٢٠٠٣، ص ٢١-٢٢.

⁴ انظر للمزيد: جوزيف رامز (٢٠٠٠) "دور الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في أفريقيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية القاهرة.

⁵ Aliy A.Mazruhi, "Africa and the middle East" in : African international Relations. Colorado: west view press pp130-135.

⁶ والتر روديني (١٩٨٨) أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، ط أولى، الكويت : عالم المعرفة، ص ٤١-٥٠.

⁷ ناصيف حتى، (١٩٨٣) "العرب والأفارقة في عالم متغير" مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٤، ص ٤٥-٥٢.

⁸ Smith A. (1980) The Geopolitis of Information : How western culture dominates the world N.Y: oxford University press p6.

⁹ صالح أبو إصبع (١٩٩٦) "الهيمنة الثقافية وحقوق الاتصال في أفريقيا" مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٨٧، ص ٦٧.

¹⁰ عواطف عبد الرحمن: (١٩٨٤) قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، ط أولى، ص ٤٣ - ٤٧.

¹¹ حسن عماد مكاوي (١٩٩٣) تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط أولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص ٤٥ - ٤٩.

¹² عواطف عبد الرحمن (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص ٦٧.

¹³ عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق نفسه.

¹⁴ حسن عماد مكاوي (١٩٩٨) الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط أولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص ١٥٤.

¹⁵ Andrew A. moemeka (2000) "Development communication and the new millennium": which way for Africa? A presented paper at 12th Biennial conference of the African council on communication Education held in Cairo, Egypt. Oct 15th 20th.

¹⁶ رفيق سعيد ، (١٩٨٠) السياسة الثقافية في تونس، ط أولى ، باريس: اليونسكو، ص ٢١.

¹⁷ محمد عبد الحي (١٩٨١) السياسة الثقافية للسودان، ط ١، باريس : اليونسكو، ص ١٥ - ١٦.

¹⁸ محمد علي العويني (١٩٧٩) الإعلام العربي في أفريقيا، ط أولى، القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، ص ٣٢.

¹⁹ محمد علي العويني: المرجع السابق، ص ٣٣.

²⁰ مجلة الآداب الأفريقية الآسيوية - العدد الأول - المجلد الأول، مارس ١٩٦٨، ص ٥.

²¹ حلمي شعراوي، (١٩٨٤) العرب والأفريقيون وجهها لوجه، ط أولى ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة ، ص ١٢١.

²² أحمد يوسف القرعي، (٢٠٠١) " الحركة النقابية الأفريقية" في : ندوة زعماء أفريقيا في القرن العشرين ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ٤٦ - ٤٧.

²³ حلمي شعراوي، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص ١٢٣.

²⁴ حلمي شعراوي، (١٩٨٤) المرجع السابق، ص ١٢٤.

²⁵ حلمي شعراوي، (١٩٨٤) المرجع السابق، ص ١٢٤.

²⁶ حلمي شعراوي، (١٩٨٤) المرجع السابق، ص ١٢٦.

²⁷ المرجع السابق.

²⁸ تقرير اتحاد الصحفيين الأفارقة ، (١٩٨٥). القاهرة: منشورات الاتحاد، ص ٦.

²⁹ حلمي شعراوي، (١٩٨٤) مرجع سابق، ص ١٢٧.

³⁰ حلمي شعراوي، المرجع السابق، ص ١٧٢.

³¹ جوزيف رامز أمين، (٢٠٠٢) " آليات التعاون الاعلامي بين مصر وأفريقيا، "مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثالث، العدد العاشر، ص ٤٨.

³² جوزيف رامز أمين، المرجع السابق ص ٤٨.

³³ المرجع السابق، ص ٤٩.

³⁴ المرجع السابق، ص ٥٠.

- ³⁵ محمد خلف الله ، (١٩٩٨) "العلاقات الإعلامية بين مصر والدول الأفريقية ووسائل دعمها وتطويرها" في: مجلة الفن الإذاعي، القاهرة: اتحاد الإذاعة والتليفزيون العدد ١٥٢، يناير/مارس، ص ٦٥ - ٧٠، وانظر: جوزيف رامز أمين، (٢٠٠٢) آليات التعاون الإعلامي بين مصر وأفريقيا، مرجع سابق، وانظر: دور مصر الإعلامي في القارة الأفريقية ، (١٩٨٥) القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
- ³⁶ عواطف عبد الرحمن، (١٩٨٤) قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٤٧، وانظر: صالح أبو إصبع، (١٩٩٦) الهيمنة الثقافية وحقوق الاتصال في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٦٩.
- ³⁷ أيمن ندا، (٢٠٠٠) "صورة الوطن العربي وأوروبا كما تعكس المواد الإخبارية في القنوات الفضائية العربية والأوروبية" دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ص ٢٨٩.
- ³⁸ مصطفى المصمودي، (١٩٩٦) أفريقيا أمام تحديات الطريق، السيارة للإعلام، ط ١ ، تونس: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، ص ٥٨.
- ³⁹ مصطفى المصمودي، المرجع السابق، ص ٦٠.
- ⁴⁰ مرتضى الغالي، (٢٠٠٤) "وكالة أنباء أفريقيا: المعوقات المالية والاتصالية والاستراتيجية الإعلامية"، في: مجلة دراسات أفريقية، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد ٢٣ ص ٣٠٧ - ٣١٠.
- ⁴¹ عواطف عبد الرحمن (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص ٦٧، وانظر: مرتضى الغالي (٢٠٠٤) وكالة أنباء أفريقيا، مرجع سابق، ص ٣١١.
- ⁴² مرتضى الغالي، (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص ٣١٦.
- ⁴³ محمد عبد الحي، (١٩٨١) السياسة الثقافية للسودان، مرجع سابق، ص ١٦.
- ⁴⁴ إبراهيم أحمد نصر الدين، (٢٠٠٠) "التعاون العربي الأفريقي المدركات - السلوك - الإمكانيات"، في: آفاق أفريقية، مجلة دورية فصلية ، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات: العدد الثاني، المجلد الأول، ص ٢٩-٣١، وانظر: صبحي قنصوة، (١٩٩٨) "قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي"، في: ندوة العلاقات العربية الأفريقية ، القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ص ١٨١ ، ٢١٠.
- ⁴⁵ ليوبولد سنغور، (١٩٦٨) "الزوجة والعروبة" ، في: مجلة الآداب الأفريقية الآسيوية، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٥.

المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية

عزة عبد المحسن خليل*

يلفت موضوع المجتمع المدني الانتباه بشدة في الآونة الأخيرة، حيث كثر ترديد أن المجتمعات المدنية على المستويات المحلية وشبكاتهما على المستويات الدولية قد أصبحت فاعلا دوليا تتناط به الأدوار في مجالات السلم والحرب والإصلاح السياسي والتنمية والعلاقات الدولية وغيرها من المجالات، كما أصبحت مسألة الأقلية والتكامل الإقليمي والقاري من الموضوعات المثيرة في ظروف تشابك عمليات الإنتاج والاستهلاك والتجارة على مستوى العالم. أما بالنسبة لإفريقيا، فإن الموضوعين يشكلان لها أهمية خاصة. فمن ناحية تتنامى طموحات الشعوب الإفريقية في أن تلعب دورا في تحسين أوضاعها وظروف حياتها، مما يدفع إلى التفكير في إمكانيات توفر فرصا لذلك من خلال قنوات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى فإن حالة التهميش التي تعيشها إفريقيا تحبذ أن تسعى بلدانها إلى مواجهة مشاكلها متضامنة في قضاياها المشتركة. وإذا كانت تجارب التكامل الإفريقي السابقة قد اتسمت بأنها تجارب دول بشكل أساسي، وإذا لم تكن قد حققت كثيراً من النجاح المتواصل، فما هي إمكانيات تحقق تكامل الشعوب الإفريقية من خلال مؤسسات وجماعات المجتمع المدني.

وحتى نلم بحدود هذه الإمكانيات فقد قسمنا العمل إلى قسمين؛ القسم الأول يناقش العناصر الأساسية المتعلقة بموضوع المجتمع المدني والتكامل الإفريقي، وقد قسمناه إلى خمسة أجزاء يتناول الأول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الإفريقي، والثاني ظروف صعود المجتمع المدني في سياق تطور الدولة والمجتمع في إفريقيا، والثالث يناقش محاولات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ويتناول الرابع القطاعات المختلفة للمجتمع المدني الإفريقي وعلاقتها بمحاولات التحول الديمقراطي، و يلخص الخامس والآخر العقبات التي تحول دون وجود دور فعال للمجتمع المدني في التكامل الإفريقي مرتبطة بمحاولة لمناقشة آفاق التعامل مع هذه العقبات. أما القسم الثاني من العمل فنحاول أن نخطو فيه خطوة عملية بمناقشة العناصر السابقة من خلال عرض لنموذج إحدى حملات المجتمع المدني في جنوب إفريقيا، وهي الحملة من أجل العلاج

* باحثة سياسية بمركز البحوث العربية والإفريقية.

Treatment Action Campaign (TAC)، الناشطة في مجال مكافحة مرض الإيدز والدفاع عن المصابين به. واخترنا هذه الحملة لعدد من الأسباب؛ أولها: أنها نموذج للحملات الناجحة التي حققت إنجازات لصالح الفئة التي تدافع عنها، ثانياً: أن الحملة في جنوب إفريقيا، وتتميز جنوب إفريقيا بحكومة أتت بأغلبية شعبية ساحقة، على أثر نضال تحريري طويل. ويضاف إلى ذلك أنها خاضت نزاعاً حول حقوق المواطنين فيها للحصول على العلاج من وباء قاتل بصرف النظر عن معيار تحقيق الربح للشركات عابرة القومية، مما يعني أنها دافعت عن مصالح شعوب البلدان النامية في سياق النظام العالمي الذي يدفع بلدانها إلى مزيد من التهميش. كما أن هناك سبباً عملياً لاختيار حملة حول مرض الإيدز، وهذا السبب بالتحديد أن مصر والبلدان العربية لا تعاني من مثل هذا الوباء الخطير، في حين أنه يمثل تهديداً ليس لتنمية عدد كبير من الشعوب الإفريقية فقط، بل يصل إلى حد تهديدها بالفناء. وإذا تمكنا معرفتنا بالقضايا ذات الأولوية بالنسبة لغيرنا من البلدان الإفريقية من تقديم مبادرات من جانبنا للتضامن معها، فنكون بذلك قد خطونا خطوة عملية وواقعية في سبيل التكامل الإفريقي، حيث أن الأجدى هو التأسيس لقنوات للتضامن مع الآخرين بدلاً من مطالبتهم بالتضامن معنا. وبإرساء هذا المنطق ستتوالى المبادرات من كل الأطراف.

القسم الأول: المجتمع المدني والتكامل الإفريقي

(١-١) حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الإفريقي

يعرف المجتمع المدني في الأدبيات الليبرالية بأنه عالم مؤسسي وسط بين الدولة والأسرة مسكون بالمنظمات التي تنفصل وتستمتع بالاستقلالية في العلاقة بالدولة، وقد تشكلت بصورة تطوعية من قبل أعضاء من المجتمع لحماية أو توسيع مصالحهم وقيمهم^(١)

وتثار انتقادات على هذا الطرح من حيث أن المفاهيم الليبرالية غير محايدة أكثر مما تبدو عليه. وإذا كانت الفرضية المحورية في الديمقراطية الليبرالية تعتبر أن المجال العام (الدولة والمجتمع المدني) مأهولا بأفراد أنداد ويتسم بالقيم الحديثة للعقلانية والعدالة، إلا أن هذا ما لا يحدث في الواقع. ومن وجهة النظر النقدية هذه، فإن المجتمع المدني غير متاح للمشاركة الكاملة لجميع المواطنين على قدم المساواة كأنداد، بصرف النظر عن الهويات العرقية والطبقية الإثنية والنوع- اجتماعية. ورغم المساواة الرسمية- التي قد تكون متحققة بدرجات متفاوتة في هذا النظام السياسي أو ذلك- إلا أن هناك تبايناً وتمييزاً في الممارسة الفعلية للديمقراطية. وهكذا تعمى الأفكار المنمذجة - والشائعة- حول المجتمع المدني عن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية القائمة

بين الفئات المختلفة من جهة، كما أنها تصور المصالح والقيم التي يسعى الأفراد إلى حمايتها أو توسيعها على أنها متجاوزة أو متراصة، وهي في واقع الأمر متباينة أو متعارضة نظرا للتباين والتميز المشار إليه آنفا. ويمكن البناء على ذلك بأن نرى "المجتمع المدني كفضاء للمساومة والتفاعل أو الصراع بين مصالح الفئات المختلفة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية" (٢)

وإذا ما ربطنا بين الاعتماد في مفهوم المجتمع المدني الليبرالي على حالة الفردية وبين المجتمعات الغربية، فإن وجود روابط قائمة على القرابة أو الانتماء الإثني أو الديني في المجتمعات الإفريقية، يجعلنا نفهم مذهب إليه دكتور حمدي عبد الرحمن من أهمية تحديد نطاق المجتمع المدني إفريقيا، بحيث يشمل الجماعات الإثنية وشبكات القائد والأتباع والطرق الصوفية ودوائر السلطات التقليدية، رغم أنها لا تقوم على التطوعية أو الاختيار الفردي الحر كما يشير التعريف (٣)

وأخيرا يمكننا أن نشير إلى أن وضع المجتمع المدني بين الدولة والأسرة يفصل بين المستويات المختلفة من حياة البشر، وهي متفاعلة ومتداخلة من حيث الواقع. هذا إلى جانب أنه يفصل ما بين عالم السياسة (الحكومات والأحزاب) وما بين فضاء المجتمع المدني. ويعتمد هذا الفصل على مفهوم ضيق للسياسة يحصرها في مؤسسات وإجراءات تتم بين النخب. وهذا ما ذهب إلى عكسه جورجينا وايلين Georgina Waylen التي ترى ضرورة توسيع فهم السياسة ليشمل عمليات الديمقراطية من خلال التعبئة الاجتماعية، كما تشمل سعي الفئات المختلفة لتحسين أوضاعها والأوزان النسبية لما تمتلكه من سلطة اجتماعية. وهذه العمليات تنطبق على ما يتم من خلال المجتمع المدني (٤)

أما عن التكامل الإفريقي فقد اختلف مضمونه في مرحلتين متباينتين من تاريخ القارة وفقا لموقعها من النظام العالمي في لحظتين مختلفتين من تطور طبيعته. والمرحلة الأولى هي مفهوم الوحدة الإفريقية الذي تبنته حركات التحرر الوطني، وكانت تهدف من خلاله إلى تعزيز الانفصال عن المجتمع العالمي الذي لم تكن شروطه مواتية لمصالح شعوبها، وكانت في تلك المرحلة تتبنى مصالح فئات متسعة من تلك الشعوب. أما في اللحظة الراهنة فإن التكامل الإفريقي يعني تحسين شروط اندماج الدول الإفريقية في السوق العالمي في إطار أجندة تخدم رأس المال العالمي، وتعتبر هذه الأجندة في اللحظة الراهنة عن مصالح فئة محدودة من الشعوب الإفريقية التي تتلاقى مصالحها وإياها (٥).

(١-٢) صعود المجتمع المدني وتطور الدولة والمجتمع في إفريقيا:

تزامن صعود الموجة الجديدة من المجتمع المدني مع الأزمة التي شهدتها الدول الإفريقية ما بعد الاستقلال (أو دول التحرر الوطني) على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفيما يلي نحاول تتبع سياق تلك الأزمات في علاقتها بسياق التحول الديمقراطي وصعود المجتمع المدني.

وبالنسبة للمجال الاقتصادي، فقد وصلت محاولات التنمية المستقلة التي تبنتها دول ما بعد الاستقلال إلى مأزق هيكلي مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث فشلت في تحقيق التنمية والاندماج والاستقرار الاجتماعي كأهداف قومية من خلال تعبئة الموارد والطاقات الشعبية وتوسع القطاع العام^(١). وسارع من انهيار الاقتصاديات التدهور الكبير في أسعار المواد الخام التي كانت تعتمد الدول الإفريقية على تصديرها كمصدر أساسي لقدرتها الاستخراجية والتوزيعية (مثل النحاس في زامبيا، والكافور والبن في ساحل العاج، والبترو في الجزائر)^(٢)

وكان الباب الذي لجأت إليه معظم الدول لحل أزمة التمويل هو الاستدانة. وإزاء تفاقم الأزمة والديون، التي لم تجد محاولات الخروج منها، كان لابد من الاستجابة إلى ما تدفع به المؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) من برامج للإصلاح الاقتصادي. وتأسس برنامج التكيف الهيكلي عام ١٩٨٤ بعد استبعاد المقترح الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول "إطار التنمية البديلة عام ١٩٧٩"، وكسب البنك الدولي والتمويل الدولي الجولة، حيث أن اللجنة الاقتصادية لا تملك التمويل اللازم لمقترحها^(٣)

ووفقا للسياسات الجديدة أجبرت الدول الإفريقية على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق، بما يعطي مساهمة وحرية أكثر للأسواق، بعد أن كانت الدولة حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية والسياسية. وشهدت نفس الفترة تقلصاً في الدعم الاقتصادي لإفريقيا تدريجياً (الثمانينيات). ولم يترجم الامتثال للضغط والمشروطيات الاقتصادية والسياسية إلى دعم كاف من الممولين. واستمرت البيئة غير مواتية سواء من حيث ثقل عبء الديون أو تدفق الموارد أو شروط التجارة. ورغم آمال تجاوز العقد الضائع، إلا أن الفشل الاقتصادي كان واقعاً فاقم من آثاره الجفاف في شرق وجنوب إفريقيا، وتفشي الصراعات والحروب الأهلية والمجاعات والنزوح الجماعي. وأصبح الهم الشاغل للحكومات هو الحفاظ على البقاء.

وفي أثناء ذلك تبدلت العلاقات على المستوى الدولي، وأدى انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة إلى بروز أوروبا الشرقية كأولوية لتعاطف وتمويل الدول الغربية.

وتناقصت المساعدات التنموية الرسمية لإفريقيا بشكل حاد من ١٩,٧ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٢,١ بليون عام ١٩٩٢. ورغم عدم وفاء الشركاء الغربيين بالتزاماتهم الصريحة والضمنية للدول الإفريقية، فقد زاد التأكيد على تحقيق المشروطيات وخاصة السياسية المرتبطة بنوعية الحكم^(١)

أما بالنسبة للمجال السياسي، فقد بدأت دول ما بعد الاستقلال بناء الدولة الوطنية بنمط النظام السياسي المعتمد في البلد الأوروبي الذي كان يستعمره.. وأبقت على أشكال التعبير التقليدية إلى جانب التي استحدثتها الاستعمار، ثم ضاقت ذرعاً بذلك كله وبدأت بتصفية مكونات المجتمع المدني مكوناً نلوا الآخر، إما بالحظر أو التججين. واعتمدت في ذلك أولاً، على استمداد شرعيتها من تحقيق الاستقلال وهو مطلب شعبي. وثانياً، على أن الأهداف الوطنية المجمع عليها والمتمثلة في التنمية الحديثة واجتياز فجوة التخلف في أسرع وقت إنما تتطلب الوحدة الوطنية، وأن الدول الإفريقية لا تملك رفاهية التعددية في ذاك الوقت، أو كما يقال أنه يجب خبز الكعكة قبل اقتسامها^(١٠). ومن هنا ظهر الميل الشديد للمركزية والتسلطية في الدول الإفريقية، والذي تراكب في بعض الدول (مثل الشمال الإفريقي) مع التراث التاريخي الأبوي للمجتمعات المركزية السابقة.

ويرى البعض جذور التسلطية في تعامل حركات التحرر نفسها مع السلطة؛ فقد سيطر القائمون عليها- ولم يكونوا بعيدين عن العنف كحركات تحرر- على أجهزة الدولة بعد الاستقلال، وأعادوا تنظيم أنفسهم كأحزاب سياسية، ودعموا هيمنتهم السياسية وبسط نفوذهم على الدولة. وكانت النتيجة هي حكم صفوة سياسية جديدة تعمل من خلال قمم تتولى إصدار الأوامر. وهذا إلى جانب الاستعمال السياسي المؤسسي للبطانة النضالية كأداة للاحتواء أو الاستبعاد بمفردات الهوية القومية. وقد تنبأ فرانز فانون منذ أكثر من أربعين عاماً بإساءة استخدام الحكومة للسلطة بعد الحصول على الاستقلال، وتنبأ أيضاً فيما أسماه "مزلق الشعور الوطني" بأن الدولة من خلال قسوتها والقيود التي تفرضها سوف تفقد المصداقية والسلام والهدوء، وتبقى فارضة نفسها على الشعب^(١١)

ويجد آخرون تفسيراً للتسلطية في الفرق بين الرأسمالية في الدول الإفريقية وغيرها من البلدان التعددية في الغرب، وهو أن مصدر التراكم الرئيسي في الدول الإفريقية ليس القطاع الخاص، بل هو الدولة ذاتها. ومن ثم يأتي التمسك الخرافي والتفاني في الحرص عليها. وفي حين تعتمد النظم الرأسمالية على البيروقراطية والإيديولوجيا تميل النظم في إفريقيا أكثر إلى الاعتماد

على الولاء الشخصي، وقد يبرر ذلك أن أنظمة كانت موالية للغرب إلا أنها ارتاحت لنموذج الحزب الواحد الستاليني (مثل نظام باندو في ملاوي، وموبوتو في زائير). وأغراهم في ذلك التخلص من التعددية الحزبية المثيرة للشقاق. وبالنظر إلى تطور الاستعمار التقليدي إلى استعمار جديد، فهناك من يذهب إلى أنه على الرغم من اعتماد الدول في إفريقيا على مجابهة الاستعمار، إلا أنها لم تكن سوى امتداد للحكومات الاستعمارية، ومثلها غريبة عن المجتمعات الإفريقية. وكانت الإضافة هي أن القوى الاستعمارية وجدت لها إفريقيين يقومون بالأعمال التي تحتاج إليها^(١٢)

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية وعجزها عن تلبية حاجات المواطنين، وانسحابها من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقودها، وظهور عجزها وضعفها في مجال العلاقات الدولية، بدأت أزمة استمرار الأنظمة التسلطية في البروز أيضاً، وأصبح من صلاحيات الدول الكبرى أن تحدد مدى حسن سير وسلوك الدول الإفريقية، أو تحكم عليها بأنها مارقة أو إرهابية، ليتحدد موقعها في العلاقات الدولية. ويتم ذلك بصورة انتقائية وبمعايير تخدم مصالح هذه الدول المهيمنة. ومن ثم فقدت الدولة هيبتها، ولم يعد المواطنون يستشعرون الأمان في الانضواء تحت حمايتها. وقد أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار السياسي والخروج على الدولة، بل والمقاومة المسلحة للنظام الحاكم^(١٣). ومع افتقار الدول لشرعية القبول الجماهيري، شرعت القيادات في استخدام الأشكال التقليدية للسلطة كأساس لحكومة تسلطية وأبوية، مثل استخدام موبوتو لفكرة الأصالة، أو الاستعانة بالتقاليد.. إلخ. وشجع هذا الميل إلى اللجوء إلى أشكال الانتماء المختلفة خارج الدولة حتى يحصل المواطنون على الحماية، وتنمية أنفسهم بأنفسهم، والحصول على الخدمات، وذلك مثل الانتماء الإثني أو الديني^(١٤). وبات هذا مهدداً للوجود العضوي للدولة ذاتها، وظهرت الفوضى في بعض الأحيان داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة كنتيجة لصراع العصب والشلل وصعوبة حلها داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية (تنفيذية - تشريعية - حزبية.. إلخ). وقد خلقت الروابط مع الغرب طبقات مستفيدة، وتطلع آخرون لذات الاستفادة، كما ظهر الاستخدام السياسي للمجتمع المدني وركوب الحركات الاجتماعية سواء من القوى السياسية المحظورة عن الشرعية أو الدولة^(١٥).

وعلى المستوى الإيديولوجي علا نجم المشروع الليبرالي الجديد المناهض لتدخل الدولة^(١٦)، ووجدت اتهامات المؤسسات المالية الدولية للقطاع العام بالعجز وتحميل الدولة أكثر من طاقتها آذاناً صاغية. وازدادت حدة النبرات المنطلقة من أداء دولة في ظروف محددة لتتسحب على الدولة بشكل مطلق وفقاً للخطاب الليبرالي الجديد.

(٣-١) الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي:

أخذت إفريقيا موقعها في العلاقات الدولية غير الديمقراطية (إذا جاز التعبير)، أي موقعها من شبكة محكمة من العلاقات التي تتشكل حول أصحاب القوة والثورة التكنولوجية وهم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الشركات العابرة للقومية ذات النفوذ. وهي شبكة هرمية غير منسجمة، تتنافس فيها مختلف الدول والأقاليم على جذب رأس المال والمهارات البشرية والتكنولوجيا والأسواق لسلعها وخدماتها^(١٧). وفي ضوء هذا، أصبح التكامل الإقليمي (مثل التكامل الإفريقي) يعني في سياق هذه المنافسة الحصول على مواقع أفضل في شبكة العلاقات، وتقل هذه الفرصة بالطبع وفقا للموقع التنافسي للاقتصاديات الواقعة على تخوم وهامش هذه الشبكة وأسفل هرم العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، حيث لا تمتلك من القوة ومهارات المنافسة سوى منافسة بعضها البعض.

وكما أسلفنا، أخذت القوى الغربية تضغط منذ بداية التسعينيات من أجل التحول الديمقراطي في إفريقيا سواءاً من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات المالية. وقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي في ١٩٩٠ أن شروط المساعدات الأمريكية هي إصلاح السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. وأعلن الكونجرس في مايو ١٩٩٠ قصر المعونات الأمريكية على الديمقراطيات حديثة التكوين في إفريقيا. وكان موقف صندوق النقد والبنك الدوليين أشد صرامة حيث كان الإصلاح السياسي والتعددية الحزبية شرطاً مسبقاً للإصلاح الاقتصادي وليس مرتبطاً به فقط^(١٨). لم يكتف بالتشديد على الترابط الإلزامي بين المشروطة الاقتصادية والسياسية، ولكن صرامة المؤسسات المالية في التطبيق جعلت منها "حكومة غير رسمية"، حيث تقتصر بعض الوزارات السياسية كالمالية لتدار بمعرفتها، أو تتجه لتعيين فنيين من المؤسسات والمنظمات الدولية في مناصب وزراء مالية أو حتى رؤساء للوزارات. وذلك في إطار تقديم ضمانات للمانحين بأن الاقتصاد سوف يدار بشكل مستقل عن الاعتبارات السياسية الاجتماعية المختلفة^(١٩). وهكذا فرض على دول القارة استيراد قيم ونظم تراها القوى العالمية المهيمنة على النظام الدولي صالحة للتطبيق عالمياً، وأصبحت القرارات المصيرية التي تؤثر على الشعوب تفرض على الدولة التي لا تخضع لمساءلة الشعوب^(٢٠).

وكما يتضح فإن البرامج الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية الجديدة لم تكن نتاجاً لتطور النظام الاقتصادي الاجتماعي في المجتمعات الإفريقية، بل على العكس نتيجة لأزمة في هذا التطور، وجاء التطبيق من أعلى. وهكذا لم يتبلور هدف تحقيق الديمقراطية كنتيجة لتطور ذاتي

لمصالح فئات محددة داخل المجتمع تؤسس مشروعا اجتماعيا ليبراليا، وتسعى إلى تحقيقه، وإلى تطوير شروط التعبير السياسي لتتمكن من الدفاع عن مصالحها وفقا للمنطق الليبرالي ذاته، وإنما أنت وفق تصور مسبق ويفعل نفوذ من خارج هذه المجتمعات. وبذلك خلقت التغييرات المجموعات والقوى المستفيدة منها وليس العكس، سواء كانت نخباً اقتصادية أم نخباً سياسية ونشطاء في المجتمع المدني. وترتبط هذه المجموعات بالقوى الخارجية صاحبة النفوذ من حيث المصالح، ومن حيث أنها تدين لها بوجودها ذاته. وهكذا فهذه المجموعات ليست ذات مصلحة أصيلة في الديمقراطية، حيث تنتظر تحقق مصالحها من خارج إطار المجتمع بقواعده ونخبه، بل وفي بعض الأحيان أصبحت ذات مصلحة في تضيق الهامش الديمقراطي لتؤمن استقرار الأوضاع واستمرار السياسات التي تؤمن استمرار مصالحها، وانعكس هذا في مضي الإصلاح الاقتصادي إلى آخر الشوط، بينما التحول الديمقراطي يتعثر في التوجس من الفئات التي تضررت من تأكل المصالح التي حصلت عليها في مراحل اجتماعية سابقة (٢١).

و كان التحول الدرامي السريع في أشكال الحكم في الدول الإفريقية، مما يدل على استحالة أن يعني ذلك تحولات مؤسسية مستقرة في النظم. فخلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ تضاعف عدد النظم التي تسمح بالتعددية الحزبية من ٧ إلى ٢٨، واستمر المعدل السريع حتى أصبح ٦٣ دولة في ١٩٩٥ (٢٢). وهناك من يرى أن ما حدث هو ديمقراطية يفرضها ويعطيها هويته قادة أوتوقراطيون- يدعون الناس للنشاط وفقا لما يفرضونه من أشكال، على أن تظل هذه الفئة قابضة على السلطة السياسية وتمارس القمع السياسي والقهر الاقتصادي لفئات عديدة مع استخدام أسلوب المناورات لتقويت السخط والإحباط الآخذ في التراكم. أي أن الربط الإيجابي بين الليبرالية الجديدة والديمقراطية، هو خطاب مضلل، لأنهما يتناقضان، وخاصة في واقع العالم الثالث.

ويدافع البعض عن عدم صحة الربط الأتوماتيكي بين التعددية أو الانتخابات وبين الأوضاع الديمقراطية. فتشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه رغما عن ثلاثة انتخابات أجريت في موزمبيق في الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩، فإن الأمر لم يكن مصحوبا بمأسسة ثابتة أو توطين للقيم والقواعد والقوانين الديمقراطية على النحو الموزمبقي. وعوضا على ذلك تتحمل البلاد أزمات سياسية مستمرة منذ عام ١٩٩٩ (٢٣). ويشير باحثون إلى أن هناك فرقا كبيرا بين الديمقراطية وما يتم من مشاركة مراسمية وعرضية في مواسم مثل الانتخابات (٢٤). وتشير عائشة إمام إلى أن الانتخابات في حد ذاتها (على الرغم من أهميتها) هي ملمح صغير من الديمقراطية وليست الديمقراطية (٢٥). ويرى د. صبحي قنصوة أن سياسات المؤسسات المالية الدولية ككل،

تخلق ظرفاً غير مواتٍ للاستقرار الديمقراطي، حيث تمثل نظاماً دولياً غير ديمقراطي، وأن فرض سياسات التكيف يضر ببعض التجمعات التي كان لها دور في عملية التحول الديمقراطي مثل النقابات العمالية والاتحادات الطلابية^(٢٦). ومن المنطقي أن يؤدي استبعاد قسم كبير من السكان اقتصادياً إلى تهميشهم واستبعادهم سياسياً. وأخيراً هناك من يرى تناقضاً بين منطق التوسع الرأسمالي العالمي ومتطلبات الديمقراطية؛ فهذا التوسع في صالح حكم التنمية التكنوقراطية وبالتالي ضد الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية. وإذا كانت الإجراءات الديمقراطية المتخذة لم تتحول إلى ديمقراطية مؤسسية حقيقية ومستقرة، فإن هذا لا يعني أن الدول المتخلفة لا تحسن العمل بوصايا القوى المهيمنة الضاغطة، ولكن يعني أن النظام العالمي إنما يفضل تكنوقراطاً بدون قاعدة سياسية عن قادة لهم جماهير وطنية. أما عن الديمقراطية الحقيقية، فمن شأنها أن تكشف عن مواقف الفئات الواسعة من السكان الراضية للسياسات الليبرالية الجديدة، حيث تؤدي إلى مزيد من تدهور أوضاعهم. وينفي هذا شرعية فرضها عليهم من وجهة نظر الديمقراطية، وهو الأمر الذي لن تقبل به القوى التي تقتضي مصالحها فرض نظم سياسية واقتصادية على الشعوب^(٢٧).

(٤-١) التحول الديمقراطي والقطاعات المتعددة داخل المجتمع المدني:

كان تحقيق التنمية من المبررات الأساسية التي ساقها الزعماء الأفارقة لتخليهم عن التعددية الحزبية حيث اعتبروا الأولوية للتنمية وليس للديمقراطية. ومن ثم كان ينبغي توفير التعليم والصحة والطعام والمأوى للناس. والتف عامة الناس بالفعل حول هذا الطرح التتموي، ولكن وبعد مرور ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد لم يتحقق الاندماج الوطني ولا التنمية الاقتصادية^(٢٨).

ومع تطبيق برامج التكيف الهيكلي، اتجهت الدول إلى تخفيض النفقات العامة، وسحب الدعم عن الخدمات الاجتماعية. وقد انخفضت النفقات الاجتماعية في جنوب إفريقيا ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بنحو ٢٦%. وتواصل هذا الاتجاه، فحيث كانت نفقات الحكومة على التعليم والصحة ٥,٢% و ١,٩% على التوالي عام ١٩٨٦، أصبحت ٢,٣% و ١,١% عام ١٩٩١. وفي زيمبابوي انخفضت النفقات الحقيقية على قطاعي التعليم والصحة بنحو ١٢% و ٨% على التوالي عام ١٩٩٠، وبنحو ١٥% و ١١% عام ١٩٩٢. ويكاد الاتجاه أن يكون متشابهاً في معظم الدول الإفريقية^(٢٩).

وحيث دأبت النظم الإفريقية على حشد التأييد السياسي من خلال تقديم السلع والخدمات، فقد تزايد السخط الشعبي وتآكلت الشرعية الشعبية مع تدهور القدرة على الوفاء بذلك بسبب التدهور الاقتصادي، وتعرض البيروقراطيون والسياسيون لهجوم حاد بسبب الفساد وسوء إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية، وخاصة من قبل المهنيين والطبقة المتوسطة الذين تهدد مستوى معيشتهم بسبب الأزمة. ولم يقتصر الأمر فقط على الطبقة الوسطى، حيث يذهب نرنجولا نتالاجا إلى أن الناس العاديين في إقليم كويلو Kwilu في زائير الشرقية بدوا غير مقتنعين بالاستقلال الاسمي الذي تم، وهم ينظرون إلى السياسيين الذين ورثوا سلطة الدولة عن البلجيكيين وعاشوا حياة مرفهة أكثر من أسلافهم، واستخدموا العنف والقوة ضد مواطنيهم. وكان مايرونه دافعا للطموح إلى استقلال جديد وأصيل^(٣٠) وبناء على هذه الأوضاع ظهرت قوى اجتماعية وسياسية مستقلة في وجه النظم الأبوية والسلطوية المتهاكمة، وتمثلت هذه القوى في التنظيمات العمالية والنقابية والحركات الطلابية ونسوة السوق ودور العبادة ورجال الأعمال^(٣١).

وبدأت الانتفاضات تنفجر في أواخر الثمانينيات، وعرفت الجماهير طريقها إلى المؤتمرات الوطنية (في بنين وتوجو وزائير... إلخ). وأدت المصاعب في المواجهة إلى حروب أهلية لحسم العلاقة مع الدولة في بعض المناطق (إثيوبيا- ليبيريا- الصومال)^(٣٢).

وإذا كانت آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا قد تمت وفقا لنموذجين، فقد كان أولهما التحول من أعلى أو القمة، وتقوم بها النظم القائمة بالبدء في الإصلاحات الديمقراطية بغرض التحكم في مدى ومضمون عملية التحول (نيجيريا- غينيا- بروندي- رواندا- كينيا). وينطبق هذا النموذج على التحولات التي أسلفنا الحديث عنها تحت العنوان السابق. إلا أن النموذج الآخر كان في التحولات من أسفل أو من القاعدة، وفيها تؤدي الضغوط الشعبية إلى عقد مؤتمرات وطنية تأخذ بزمام المبادرة في تحديد مسار وطبيعة عملية التحول الديمقراطي (بنين - الكونغو- توجو - زائير) مع تفاوت الحالات في كلا النموذجين^(٣٣).

وإزاء هذا التصاعد اضطر عديد من النظم الأوليغاركية (مدنية أو عسكرية) بعد عقود من فرض أنظمة الحزب الواحد وبدافع من الشعور بعدم رضا الجماهير والمظاهرات، إلى وضع برامج للتعددية. وتعتبر عائشة إمام أن ذلك يعني أن الأنظمة اضطرت إلى الاعتراف بعدم شرعيتها^(٣٤). وكان الوجه الثاني لمواجهة الدول للمعارضة بالعنف والقهر - وخاصة مع المراقبة والضغوط الخارجية - هو إعطاء برامج التكيف وجهها إنسانيا من خلال تشجيع قطاع محدد من المجتمع المدني مثل الناشطين في مجال توليد الدخل وتوليد فرص العمل وتقليص الجوع. كما

عملت النظم على تقوية المفاهيم الأبوية من خلال منطق ومشروعات الإحسان. وقد حصلت السيدة الأولى في نيجيريا على جائزة بسبب تشجيعها لبرامج "حياة أفضل للريفات"

وهكذا نشأت أشكال متعددة للنشاط الاجتماعي والاقتصادي معبرة عن مواقف متباينة مما يجري من تحولات، هذا فضلا عن أشكال قديمة استمرت أو طرأ عليها التغيير. ووفقا لموقف كل فريق تبنى فهما لدور المجتمع المدني نشاط بناء عليه. وكان الاتجاه الأبرز والأكثر شيوعا هو المنظمات التي تبنت المنظور الوظيفي لدور المجتمع المدني، وتحمل هذه المنظمات دعوات البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة مع مقولات فارغة من المضمون كدواء سحري مثل محاربة الفقر وتنمية العشوائيات وتحرير الدولة والارتباط الحتمي بين الحرية الاقتصادية والسياسية .. إلخ. وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضمون العلمي والعملية، ولكنها تصلح لتوصيل السياسات المراد فرضها^(٣٥). وظهر من هذه المنظمات عدد هائل في الثمانينيات والتسعينيات. ولا يعتقد كثيرون في تمثيلها للمجتمعات الإفريقية. ويرى آخرون أن الزيادة في عددها إنما تعكس نموا في الكادر التنظيمي المحترف أكثر مما تعكس نموا حقيقيا في تمثيل المجتمع.

وكان المنظور الذي تبنته هذه المنظمات لدور المجتمع المدني (الوظيفي) منسجما مع ما تتبناه الهيئات المانحة، وهو يتلاءم مع السياسات النيوليبرالية ويعمل على تيسيرها، ومن أمثلة ذلك المنظمات العاملة في مجال الرعاية والخدمات لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من توفير الخدمات الاجتماعية، والعاملة في المجال الخيري أو القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة... وغيرها التي تسعى إلى تلطيف حدة الفقر أو الإيحاء بأن هناك مخارج من أزمة الفقر الخائقة. وهي في النهاية تعمل على تسكين مشكلات المتضررين واستقرار واستمرار النظام وحمايته.

وتسعى هذه المنظمات إلى ربط أواصر التعاون مع المنظمات المناظرة لها في الشمال أو الغرب في حين أنها لا تسعى بنفس القدر للاقترب من المنظمات الإفريقية المجاورة لها أو حتى المحلية، وفي حالة حدوث روابط بين منظمات من هذا الفريق ونظيراتها في بلدان إفريقية إنما يكون من خلال شبكات أو منظمات مظلية ممولة من هيئات دولية أو أجنبية.

وهناك منظمات ومجموعات تنشط بمنطقة مختلف يتوافق مع المنظور البنيوي لدور المجتمع المدني. ووفقا لهذا المنظور يعتبر المجتمع المدني مكوناً ضمن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، يلعب دورا مستقلا في تفاعله مع المكونات الأخرى للبيئة. ويقوم هؤلاء بدور تعبوي للقوى الاجتماعية من أجل تغيير أوضاعها لما فيه مصالحها. ويدخل في إطار

هذا النمط بعض اتحادات العمال التي ترتبط بصورة جيدة مع العمال مثل نيجيريا وغانا وجنوب إفريقيا، والحركة الفلاحية الآخذة في الانتعاش في زيمبابوي وتنزانيا وجنوب إفريقيا وبوركينا فاسو، والحركة الثقافية والبحثية المتمثلة في تجمعات حية مثل كوديسريا وجمعية المؤرخين الاقتصاديين وبعض منظمات حقوق الإنسان. كما بدأت في بعض المواقع حركات الشباب في الظهور مرة أخرى مثل أنجولا وناميبيا^(٣٦). ويضاف إلى ذلك المنظمات التي تناضل من أجل الديمقراطية والنقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية. وتضيف هذه المنظمات بعدا خلاقا للمجتمع السياسي والمدني (سواء كانت مع أو ضد الأحزاب السياسية) ، ويرتبط هذا البعد بتغيير علاقات القوى الاجتماعية، ويمثل قاعدة يمكن على أساسها بناء مستقبل آخر أكثر مساواة وأكثر عدلا وأقدر على تحرير الأفراد والشعوب والأمم^(٣٧).

وبالطبع فإن الواقع أغنى من أي تصنيف نظري. وعلى هذا لا نجد انقسامًا حادًا بين نمطين أو أكثر من المنظمات، ولكننا نجد تنويعًا من الأنماط تمثل منظمات ومجموعات قد لا تعمل طوال الوقت بنفس المنطق، وتوجد من بينها منظمات تزوج أحيانًا بين هذا المنطق وذاك، وتعمل في ظل ظروف وفق منطق وفي أخرى وفق ثان، بل إننا يمكن أن نجد داخل منظمة ما ممثلين لاتجاه يؤمن بدور وآخرين يعارضونه، كما نجد منظمات تعمل مع المستوى الرسمي بمنطق ومع نظرائها من المنظمات بمنطق آخر، وقد تقدم نفسها للمنظمات المانحة في شكل مختلف.. وهكذا.

(٥-١) عقبات وأفاق دور المجتمع المدني في التكامل الإفريقي:

نحاول فيما يلي مناقشة العقبات التي تحول دون قيام المجتمع المدني الإفريقي بدور حي في التكامل، مرتبط في الوقت ذاته بالآفاق التي يمكن أن تفتح في هذا الصدد. وبعد أن ناقشنا الصيغ المختلفة للأدوار الاجتماعية والسياسية التي يلعبها المجتمع المدني، ننتقل خطوة أخرى لمناقشة دوره في التكامل الإفريقي.

يشير د. حمدي عبد الرحمن في دراسته حول الموضوع إلى أن التجارب السابقة في التكامل فشلت نتيجة لمنهجها الفوقي الذي عبر عن مصالح وتوجهات نخب محدودة، وإلى أن دور المجتمع المدني في التجمعات الإقليمية محدود وذلك على الرغم من الصياغات النظرية والدعوات التي لا تتجاوز حد الشعارات المطالبة بمشاركة المواطنين الأفارقة في العملية الاندماجية.

ويستنتج د. حمدي علبد الرحمن أن وجود مجتمع مدني حقيقي وقوي ضمانه أكيدة لتحقيق التكامل^(٣٨). ويلاحظ د. عمر التير أن الاتفاقيات التكاملية الرسمية التي تنظم علاقات رسمية بين الحكومات (مثل تنظيم حركة المرور والانتقال وتحديد التعريفات الجمركية أو تبادل المجرمين) كان لها نصيب من الفاعلية أبعد مدى من الاتفاقيات التي تتصل بحياة المواطن والدور الشعبي بصورة مباشرة، والتي ينتهي أمرها بعد توقيع الاتفاقية مباشرة^(٣٩).

ويمكن أن نلاحظ من خلال هذا الطرح أن غياب حركات اجتماعية وشعبية عن عمليات التكامل كان لها أثرها السلبي عليها. ويدعونا هذا للتفكير عن سبب بقاء الشعارات حبرا على ورق. ويمكن أن نستنتج أنه حيث كانت الدول هي صاحبة مشاريع التكامل السابقة، فإن موقفها من إدماج المجتمع المدني فيها كان نفس موقفها من المجتمع المدني في بلدانها، أي أن الإدماج يكون في اتجاه توظيف مجتمع مدني محدد له بإحكام ما يمكن أن يقوم به وينشط فيه، مع ضمان أكيد لتقليص استقلاليته إلى أكبر حد ممكن.

وإذا كان حديث القادة عن المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية في بعض الأحيان ذرا للرماد في العيون ونفياً لصورة التسلطية والانفراد بالتحكم في كافة الأمور، فمن الممكن أن ينسحب ذلك على دوره في تجارب التكامل كنوع من إضفاء طابع ديمقراطي، وينتهي الحماس لذلك بمجرد طبع الصورة. وإذا كنا قد وصلنا إلى أن الطابع المتوجس من المنابر المستقلة لم ينته مع نهاية شكل الدولة مطلقة الهيمنة، وإعلان التعددية، فإننا نتوقع أن يظل موقف القادة من دور المجتمع المدني في تجارب التكامل عند نفس حدوده السابقة.

ونشير إلى أن ذلك لا يعني انسداد الأفق أمام هذا الدور المرجو، ولكنه يعني ضرورة السعي لتحديد طبيعة مختلفة لهذا الدور. ومثلما أشرنا إلى أن دور المجتمع المدني على النطاق المحلي لا يمكن أن يكون القيام بمهام الدولة أو بعضها، بل يختلف كيفياً، فنفس الأمر ينسحب هنا، حيث أن دوره الفعال في التكامل لن يكون في مساندة أدوار الدول أو إلحاقه بها، كما أنه ليس تكاملاً في الأدوار التي تنسحب عنها الدولة. ومن هنا يمكن تحديد دور المجتمع المدني في التكامل على أنه يأتي في سياق تكامل الشعوب وتكامل أدوار المنظمات المعبرة تعبيراً صادقاً عن مصالح الشعوب في تحسين أوضاعها.

ويمكن أن نستعين باقتباس وارد في دراسة د. حمدي عبد الرحمن لتوضيح هذا: "إن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات، والوقوف في وجه التيار النيوليبرالي والآثار السلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة. وهذا يعني رفض إدماج

إفريقيا في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتبارها طرفا هامشيا من خلال التكيف الهيكلي" (٤٠).

ويمكن من هذا أن نستنتج أن دور المجتمع المدني ليس متميزا عن مشروعات التكامل الخاصة بالدول من حيث المضمون فقط، ولكن أيضا من حيث مجالات العمل. فإذا كان تكامل الدول يتم من خلال ترتيبات اقتصادية أو مشروعات تنموية أو غيرها فالشعوب تتكامل من خلال تضامنها في قضاياها وفي مواجهتها لمشكلاتها في سعيها لمصير أفضل من خلال إنضاجها لخبرات بعضها البعض، وتداول المعلومات والأفكار وتبادل الدعم والمساندة والتنسيق والعمل المشترك المستقل عن الدول من أجل هدف واحد.

(أ) عقبات التكامل من حيث سمات الدول الإفريقية:

يقع على كاهل كثير من المجتمعات الإفريقية تراثا طويلا من التحولات الفوقية من أعلى، وغياب للتحول كتعبير عن الحركات الاجتماعية العريضة. وعاشت المجتمعات في الفترة الحديثة زما طويلا، ولا زالت، في ظل دول محكومة من خلال شخصنة السلطة وتركزها في أيدي نخبة محدودة تقلص فضاءات المجتمع المدني. وكانت هذه السلطات قد اقتلعت آليات التعددية التي كانت السلطة الاستعمارية قد تركتها قبل رحيلها (٤١). ويؤدي هذا الوضع لصعوبة تبلور مجتمع مدني فعال ومستقل حيث يبدو أن الأمر يتعلق بإبداع تقاليد جديدة وإنضاجها من خلال البناء طويل النفس.

ويعطي التداخل بين عالم السياسة وعالم الأعمال في المجتمعات الإفريقية طابعا زائفا للبرالية، وفي ظل هذا التداخل تقتصر النخب الاقتصادية إلى الاستقلال الذاتي حيث ترتبط بالدولة من جهة والسوق العالمية من جهة ثانية. ويصعب هذا على المجتمع المدني أن يجد له حلفاء يعضون معه إلى مسافات بعيدة في المطالبة بالحقوق الديمقراطية أو التعبير المستقل. ومن ثم يكون الأفق المتاح أمام مؤسسات ومجموعات المجتمع المدني هو البحث عن حلفاء من نظرائهم في المجتمعات الإفريقية والتضامن والدعم المتبادل معهم.

وفي الهامش الديمقراطي الضيق، قد تقف العلاقات الرسمية بين الدول الإفريقية المختلفة عائقا أمام تكامل شعوبها. ومن المعروف أن العلاقات الرسمية تتبدل وتتغير في وقت قصير سواء مع الدول الإفريقية الأخرى أو غيرها. وتمارس الدول دورا تشهيريا تجاه علاقات منظمات المجتمع المدني مع العالم الخارجي، وكثيرا ما تتهمها بالعمالة وعدم الوطنية، في حين تعلن في خطابها الرسمي أنها لا تملك سوى الانخراط في التبعية والاعتماد على التمويل

الخارجي^(٤٢). ويتصاعد هذا التشهير ويخفت وفقا للعلاقات الرسمية للدولة (فضلا عن تنامي وخفوت نشاط المنظمات). ويمكن السعي إلى التكامل في هذه الحالة في التضامن لتوسيع الهامش الديمقراطي والتساند في مواجهة الحملات التشهيرية التي تقوم بها الدول إزاء المنظمات النشيطة.

(ب) عقبات التكامل من حيث منظمات المجتمع المدني:

يعدد الدارسون للمجتمعات المدنية السمات السلبية في كثير من منظمات المجتمع المدني. ويرى د. سمير أمين أن الأزمة الهيكلية في المجتمع إنما تنسحب على تلك المنظمات بنفس القدر الذي تنسحب به على الدول^(٤٣). ومن السمات السلبية افتقار المنظمات إلى كفاءة الإدارة والمركزية الشديدة وسيادة القيم الهرمية وغياب الديمقراطية وتداول السلطة وثقافة التسامح والتفاعل الإيجابي وقيم العمل الجماعي وتهميش النساء والنشطاء من الأصول الاجتماعية المتواضعة وسيطرة عائلات على المناصب في بعض المنظمات وانتشار الفساد والمحاباة. وكل هذه السمات بالطبع تعوق فاعلية المنظمات وقدرتها على النضال من أجل إحداث تحولات ديمقراطية حقيقية، وتجعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة^(٤٤). ويشير د. ناصر جابي إلى أن الانتماء الاجتماعي للقائمين على أكثر الجمعيات في الجزائر إلى الطبقة الوسطى، وتبنيهم للبطانة الليبرالية يجعل لهذه المنظمات خصائص المشروع الاقتصادي الحر في ظل انتشار وتوسع قيم السوق التي تتبناها هذه الفئة الاجتماعية، أيًا كان الغطاء الإيديولوجي (ليبرالي، وطني، إسلامي، يساري). ويخلق هذا توجسا منها لدى الفئات الشعبية. كما يضيف أن بعض هذه المنظمات يمتلك نظرة متعصبة وطنية أو عنصرية تجاه محيطها القومي (العربي مثلا) أو القاري، وهذا يجعلها عقبة أمام التكامل الإفريقي وليس حاملا لأفكاره^(٤٥).

وتغيير هذه السمات بالطبع لا يمكن أن يعتمد على قرارات أو مجموعة من "الينبغيات" فهي واقع وإفراز لظروف هيكلية وموضوعية، ولكن يمكن أن نشير إلى أن هذه السمات لا تنطبق بالضرورة وبنفس القدر على كل المنظمات، كما أنها لا تنطبق جميعها وفي آن واحد على أي من المنظمات. كما يمكن أن نشير إلى أن احتدام المواجهة مع الضغوط الخارجية في اتجاه معاكس لمصالح الشعوب واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية إنما يخلق مناخا صالحا للفرز بين منظمات ومجموعات المجتمع المدني، وبناء عليه تظهر بمزيد من الوضوح أنماط مختلفة من المنظمات منها ما سيبقى عقبة في وجه التحول الديمقراطي الحقيقي، ومنها ما سيخطو باتجاه تحقيق دور حقيقي، وهذه الخطوات لن تجتازها إلا عبر مواجهة السلبيات التي تعرقل فاعليتها سواء من الجانب التنظيمي أو الالتزام الاجتماعي أو ما تحمله من قيم. ويكون للمنظمات

والمجموعات النضالية والمرتبطة بقضايا اجتماعية بعينها دور في تقديم النموذج الإيجابي عبر ممارسة النقد الذاتي أولاً، ثم إبداء الحرص والرغبة على التفاعل وتبادل النقد الإيجابي مع باقي المنظمات.

عقبات التكامل من حيث علاقة منظمات المجتمع المدني بمحيطها:

تشكل علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة من جهة وبالمانحين الأجانب من جهة أخرى (والجهازان مترابطتان) مشكلة تشكل الجانب الأكبر من النقاش حول دور المجتمع المدني. ويرى البعض أن انسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا يشكل عاملاً إيجابياً بالنسبة للمجتمع المدني بل العكس. وهناك من يرى أن بعض الدول لم تقم من بداية نشأتها بوظائفها كاملة بحكم نشأتها الاصطناعية من خلال الاستعمار القديم. ومن ثم تسعى الدولة لاستكمال وظائفها من خلال المجتمع المدني بالهيمنة عليه من خلال المنح والمنع^(٤٦).

ويرى آخرون أن تقلص دور الدولة لم يكن لصالح المجتمع المدني وإنما لصالح مافيا جماعات المصالح التي تسعى أيضاً إلى استخدام المجتمع المدني. ويدفع هذا بالأمور إلى مزيد من الفوضى، وهو المناخ الذي تتجه فيه الدول إلى مزيد من التضيق والعنف تجاه المواطنين وتقويض حقوقهم^(٤٧).

ويؤدي هذا إما لخضوع منظمات المجتمع المدني للدولة وإما إلى الرغبة في تحديها والخروج عليها، وخاصة إزاء الاغتراب الذي يشعر به المواطنون عن الدولة في هذا المناخ^(٤٨)، وترجمة هذا إلى تشريع وممارسة لا يتاح فيها للمنظمات حرية الحركة والاستقلالية فيكون جانب كبير منها مدعوماً من الحكومة أو صديقاً لها^(٤٩). وإزاء هذا التقييد يلجأ قطاع من المنظمات للحصول على درجة من الاستقلالية بالاستقواء بدعم الخارج والتمويل الأجنبي^(٥٠). ولا يحقق هذا للمنظمات الكثير من الاستقلالية. فمن جانب هناك ضرورة في بعض البلدان لموافقة الدولة على التمويل والترخيص به وهو ما لا يتيح إلا للمنظمات الصديقة لها، ومن جانب آخر فإن القرب من الحكومة يعني القرب من المانحين في كثير من الأحيان (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وغيرها). أما الصدام مع الدولة فيعني الحد من العلاقات الأجنبية والاقتصار على الجهات المانحة المنفتحة على روح الانتقاد^(٥١).

وهنا تثار نقطة للنقاش وهي اعتقاد البعض في أن المانحين الأجانب إنما هم ضد الدول بصورة مطلقة، وهو ما لا يعكسه الواقع. ففكرة الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني هي فكرة طرحت أولاً من قبل الهيئات الدولية المانحة. فهناك من الهيئات التي تسعى إلى

أن يستقوى بها الجميع في ذات الوقت، وأن تكون الحكم، وأن تسيطر على خطوط الفعل من خلال شراكة بين الأطراف تعمل في اتجاه استراتيجية المانح. وترتبط السياسات التي تتيح الهيئات المانحة التمويل من خلالها بتحديد مجالات نشاط المجتمع المدني من جهة، ومستوى الصدام مع الدولة، والالتزام بالدور الذي يمليه المنظور الوظيفي، وأخيرا التكريس للقيم النيوليبرالية، وتيسير الأمور أمام حركة رأس المال.

وآفاق التعامل إزاء هذه المشكلة تكمن في السعي إلى التضامن بين المنظمات والنشطاء على مستوى القارة والاستقواء ببعضهم البعض، كما تكمن في السعي إلى إرساء جذور في الواقع المحلي. وقد لا تكمن المشكلة في انتماء النشطاء الاجتماعي للطبقة الوسطى، أو ليس بالضرورة أن يشغل فضاء المجتمع المدني منظمات تعبر عن الفئات الشعبية، حيث يمثل هذا إقصاء يتناقض مع رؤية المجتمع المدني كفضاء للمساومة والتفاعل والصراع. وإلى جانب ذلك تلعب الفئات الوسطى في بعض اللحظات دورا معبرا عن روح النقد والتغيير في المجتمع، كما يمكن أن يُستشف من قراءة التاريخ. ولكن المشكلة تكمن في تجاهل تلك الفئات لضرورة مد جذورها داخل المجتمع، وخاصة الفئات التي يمكن أن تتبنى مطالبها الديمقراطية، بما يجعل منها رقما في المعادلة السياسية.

وهكذا يتضح أن تكامل الشعوب الإفريقية وتضامن المجتمع المدني على مستوى القارة ليس ضرورة لتجاوز التهميش ومن أجل مواجهة مشكلات المجتمعات الإفريقية المستعصية فقط، ولكنه أيضا يمكن أن يمثل شرطا أساسيا لتطور منظمات المجتمع المدني الساعية إلى دور حقيقي وفعال ومستقل في واقعها المحلي.

القسم الثاني: نموذج حملة العمل من أجل العلاج - جنوب إفريقيا

يجذب انتشار مرض فقدان المناعة الطبيعية المكتسبة المعروف باسم الإيدز مزيداً من الانتباه داخل وخارج القارة، وخاصة مع مطلع القرن الحالي. ويشارك في الاهتمام بهذا الأمر كل من الحكومات الوطنية والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمية والمحلية، هذا إلى جانب الشركات المتعددة الجنسية العاملة في مجال الدواء. ويؤكد كثير من الأدبيات على وصفه بالوباء القاتل، نظرا لمستويات تقشيره، ونظرا لما يسببه في القارة من معدلات وفيات كبيرة. وحتى يتسنى لنا الإمام بأهمية الدور الذي تقوم به حملة العمل من أجل العلاج Treatment "Action Campaign" في جنوب إفريقيا، وأبعاد هذا الدور، فسوف نطل إطلالة سريعة على

حجم المرض وآثاره وتأثير وضع إفريقيا في النظام العالمي على إمكانيات مواجهته، ثم نقدم لنشاط الحملة ودورها وعلاقتها بمحيطها.

(٢-١) حجم الإصابة بمرض الإيدز في إفريقيا جنوب الصحراء:

تشير التقديرات إلى أن أعداد الأفارقة الذين يموتون بسبب مرض الإيدز أكبر من الأعداد التي قضت نحبا في الحروب العالمية. وفي نهاية القرن الماضي قدرت أعداد المصابين بالمرض في العالم بنحو ٦٣ مليون منهم ٩٥% في دول العالم النامي، أكثرهم في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي عام ٢٠٠٠ اكتشف في العالم ٥,٣ مليون إصابة جديدة، كان قرابة ٤ ملايين منها في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء. وفي نهاية عام ٢٠٠١ قدر أن ٧١% من إجمالي المصابين في العالم يوجدون في هذا الإقليم، كما بلغت حصة الإقليم من الأطفال المصابين في العالم ٧٨%، ومن النساء ٨١%، ومن البالغين ٧٠%، كما يوجد بالإقليم ٧٨% من أطفال العالم الأيتام بسبب الإيدز. وكان ٧٣% من الوفيات في العالم بسبب الإيدز فيه. بهذا يتضح أن انتشار الوباء في العالم يتجه نحو إفريقيا جنوب الصحراء، في حين أن عدد قاطني إفريقيا جنوب الصحراء لا يتجاوز ١٠% من سكان العالم^(٥٢).

وترتفع نسبة الإصابة بين السكان البالغين إلى ٢٠% في عدد من بلدان إفريقيا الجنوبية، وترتفع النسبة عن ذلك في بعض الحالات كثيرا. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ فإن الوباء سيقتل أكثر من نصف الشباب البالغين في البلدان التي استشرى فيها قبل أن ينتهوا من مهمة العناية بأطفالهم، أو الاهتمام بذويهم من كبار السن^(٥٣).

وفي تقدير لنسبة الإصابة في سوازيلاند عام ٢٠٠٥ كان ٣٨,٨%. ويذكر المصدر أنها أعلى نسبة إصابة في العالم. وقدرت اليونيسيف أن بها الآن ٦٩٠٠٠ يتيم بسبب الإيدز، سوف يصلون إلى ١٢٠٠٠٠ عام ٢٠١٠، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن التعداد العام في سوازيلاند يقل عن مليون نسمة. وفي جنوب إفريقيا، انخفضت نسبة توقع الحياة إلى أقل من ٤٠ سنة، حيث يوجد بها ٥,٣ مليون يعيشون مع الإصابة بالمرض. كما تعتبر ساحل العاج من البلدان التي توجد بها نسب إصابة عالية.

وتوجد فوارق ملحوظة بين البلدان المختلفة داخل إفريقيا، وتصل معدلات المرض أقصاها في جنوب إفريقيا حيث توجد في إقليم جنوبي إفريقيا سبعة من بين العشر دول الأكثر إصابة في إفريقيا. ويذكر أن معدلات المرض منخفضة نسبيا في غربي إفريقيا^(٥٤).

وتكمن الخطورة في أن المعدلات في ارتفاع بشكل عام، رغم ما سجل من انخفاض في كل من أوغندا وزامبيا. وكانت هناك عشر حالات فقط في بوركينا فاسو عام ١٩٨٦، وفي ٢٠٠٣ كانت نسبة الإصابة ٧,١٧% من تعداد السكان، وزادت الحالات في الكونغو برازافيل من ٣ آلاف إلى ١٣٧٩٨ شخصا في الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٩، بنسبة زيادة ٣٥٩,٩% في ثلاثة عشر عاما.

ويقع مركز المرض وسط الشباب البالغين، حيث أن أكثر الإصابات الجديدة تحدث في الفئات العمرية الأقل من خمسة وعشرين عاما^(٥٥). وفي تقدير آخر فإن أكثر معدلات الإصابة بالإيدز تقع في الفترة العملية التي يكون الشخص فيها منتجا مابين ١٥ و ٤٩ عاما، مما يحرم القارة من المهنيين والعمال المهرة^(٥٦).

(٢-٢) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمرض:

يعبر نيلسون مانديلا عن جسارة ما يتركه الوباء على عمليات التنمية التي تعتبر البلدان الإفريقية أحوج ما تكون إلى تسارعها، فيقول: "الإيدز يقتل أولئك الذين يعتمد عليهم المجتمع في إنماء المحاصيل والعمل في المناجم والمصانع، وإدارة المدارس والمستشفيات وحكم البلاد. وهو يقضي على نحو خطر على القدرات البشرية، ويضر بعملية تعميق وبناء القدرات اللازمة لزيادة الإنتاجية والنمو".

ويذكر بوجه خاص أن إصابات ووفيات الإيدز بين المدرسين تقلص عددها. وفي بعض البلدان يفوق عدد المدرسين المتوفين بسبب الإيدز عن عدد المدرسين الجدد الذين يتم تدريبهم، مما يقلل من عدد المدرسين المتوفرين على عملية التعليم. وينبني على ذلك تقلص عدد المتخرجين من المدارس، وتدهور العملية التعليمية نتيجة لزيادة عدد الأطفال في الفصل الواحد للتغلب على مشكلة نقص المدرسين، أي أن عدد المتخرجين ونوعيتهم تتخفض، ويؤدي هذا إلى انخفاض قيمة رأس المال البشري^(٥٧).

وتنعكس الإصابة على إنتاج الغذاء مثلما هو الحال في سوازيلاند التي تقلص فيها إنتاج الغذاء بسبب وفاة عدد كبير من العمال الزراعيين. وبالنسبة للقوة العاملة، يرتفع معدل الدوران الوظيفي، مما يزيد تكاليف التدريب، فضلا عن تكاليف الرعاية الصحية للعاملين وانخفاض إنتاجية العامل.

وحسب دراسة للأمم المتحدة فإن المرض تسبب في إحدى شركات السكر في كينيا في ٨ آلاف يوم عمل ضائع على مدى عامين، كما انخفض الإنتاج بنسبة ٥٠%، وزادت تكلفة الإنفاق على الجنازات ٥٠٠%، وتكاليف الرعاية الطبية ١٠٠٠%. كما تم الوصول إلى نتائج مماثلة في إحدى شركات التعدين في بتسوانا. وفي دراسة أخرى انخفض معدل النمو الاقتصادي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ككل بما يتراوح ما بين ٢% و ٤% بسبب هذا الوباء. وحسب تقرير للبنك الدولي فإن البلدان ذات معدل الإصابة المرتفع قد فقدت ما يتراوح ما بين نصف في المائة وواحد في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي^(٥٨). أما بالنسبة لميزانيات الدول، فتهدد معدلات الإصابة العالية ميزانيات أنظمة الرعاية الصحية المتخلفة والهشة لبعض أفقر الدول في العالم^(٥٩).

ولا تقتصر آثار المرض على الجانب الاقتصادي فقط، بل إن تداعياتها على الجانب الاجتماعي مثيرة للقلق. وقبل كل شيء فإن زيادة معدل الوفيات بسبب المرض تؤدي إلى انخفاض عدد السكان، وخاصة في سن الشباب، مما يؤثر على التوزيع السكاني للمجتمعات الإفريقية.

وتزداد نتيجة لانتشار المرض نسبة الأسر التي تدخل إلى نطاق الفقر بسبب فقدان عائلها، أو نتيجة للتكاليف العلاجية الضخمة، بل وحتى مصاريف الجنازات. وتضطر بعض الأسر للوفاء بهذه التكاليف إلى بيع ممتلكاتها أو ماشيتها. ويذكر أنه في زامبيا انخفض معدل العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٣٧ عاما. ويمكن إيراد أمثلة أخرى كثيرة في الإقليم حيث انخفض هذا المعدل بمقدار ٨ سنوات في تنزانيا، و ٧ سنوات في رواندا و ٦ سنوات في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما تراوح الانخفاض بين ثلاث وخمس سنوات في كل من زيمبابوي وبوروندي ومالاوي وكينيا وأوغندا^(٦٠).

إلى جانب هذا فإن تعدد الإصابة داخل الأسرة الواحدة يؤدي إلى مفارقة الآثار الاجتماعية على أفرادها، فيكون هناك مصابون بالفيروس بينما يكونون قد فقدوا أيضا آباءهم أو أفراد أسرهم الحميمين بسبب المرض. والمشكلة الأخطر هي زيادة عدد الأطفال الأيتام بسبب الفيروس والذين لا يجدون من يرعاهم أو الذين يدخلون في رعاية أجدادهم. والمشكلة الأخرى في الأجداد أو المسنين الذين يفقدون من يوفر لهم الإعالة والرعاية التي يحتاجونها بسبب فقدان أبنائهم، فضلا عن تكفلهم بأحفادهم. وفي بعض الحالات يؤدي وفاة الأجداد إلى تعريض الأطفال لمحنة اليتيم المزدوج^(٦١).

ويقضي الناس وقتاً كبيراً على المستوى المجتمعي والعائلي في العناية بمرضى الإيدز، مما يقلص من الوقت المفترض إنفاقه على العمل أو التعليم. وتتطلب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأطفال المصابين بالإيدز إلى احتياجات كبيرة من الوقت والموارد من أقاربهم ومجتمعاتهم^(١٢).

(٢-٣) مرض الإيدز في إفريقيا في سياق النظام العالمي:

يتأثر إنتاج وتوزيع الدواء بصورة واضحة باتفاقيات الجوانب الخاصة بحقوق الملكية (تريبس) TRIPS الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. وهذه الاتفاقية -بالإضافة إلى اتفاق الزراعة- لا علاقة بها بالتجارة الحرة وهو المبدأ الذي تشجعه المنظمة. بل على العكس، تضع الاتفاقية قيوداً على التجارة لكي تسمح للشركات متعددة الجنسية باحتكار الأسواق، أي أنها سياسة حماية بأشد ما يحمله المبدأ من معانٍ. وترتبط الاتفاقية بإنتاج الدواء وتوزيعه بصورة خاصة، حتى أن صياغتها قد شاركت فيها شركات الدواء العالمية الكبرى. ويشير هذا للحدود التي يمكن أن تعمل بها منظمة التجارة العالمية لصالح الشركات العابرة للقومية^(١٣).

وتحمي اتفاقية التريبس الملكية الفكرية الخاصة ببراءات الاختراع، حيث تعطي المالك حقوقاً حصرية على المنتج، ولا يمكن التعامل معه دون ترخيص منه. ويزيد الالتزام المتزايد بها من تكلفة نقل التكنولوجيا، ويعوق دخول المخترعات الحديثة إلى البلدان النامية، وبذلك يحد من قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي الذي يتزايد اعتماده على المعرفة. وبالتالي فإن القيود التي تضعها تزيد من النمط اللامتناهي الذي تنقسم به العولمة^(١٤).

وتوجد في الاتفاقية استثناءات (في المادة ٣٠ منها) للحقوق الحصرية في حالات معينة بشرط ألا يتعارض ذلك بشكل غير منطقي مع الاستغلال العادي لبراءة الاختراع، وألا يتسبب في ضرر غير مقصود للمصالح الشرعية لمالك وصاحب البراءة^(١٥). ورغم أن إعلان الدوحة في الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية أكد على أن الاهتمامات الصحية لها أولوية على براءات الاختراع، إلا أن ذلك لم يمنع شركات الأدوية الكبرى من الاستخدام المتكرر للاتفاقية لمنع تصنيع أدوية رخيصة يمكن أن تنقذ حياة المرضى، أو استيرادها من شركات تنتجها بدون ترخيص. وحتى وجود وباء يحصد الأرواح على غرار ما يفعل الإيدز في كثير من البلدان الإفريقية، لا يقنع الشركات أن حالات الاستثناء متوفرة^(١٦).

وتوجد شركات الدواء الكبرى في البلدان الغنية وبالأخص الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، وعددها محدود حتى أن البعض يقدرونه بخمس شركات، وتمارس هذه الشركات احتكراً

على الإنتاج، وتسيطر على السوق، وتحافظ على أسعار الدواء شديدة الارتفاع لتحقيق من وراء ذلك أرباحا خرافية. وتعطيها حماية براءات الاختراع القوة القانونية لتحقيق هذه الأرباح من الاحتكار. وتعتمد الدول الإفريقية اعتمادا شديدا على هذه الشركات؛ نظرا لضعف إنتاج وسوق الدواء في إفريقيا. ونتيجة لانعزال البلدان الإفريقية عن حركة البحث العلمي والتطوير فإنها تتقبل النتائج التي تفرضها الشركات الشمالية دون أن تكون لها أية سيطرة على شأن خطير يتصل بمصير شعوبهم وبقائهم.

وكما ذكرنا فإن نسبة الإصابة بمرض الإيدز في الغرب تبلغ ٥% من المصابين بالمرض في العالم. ويذكر أن النسبة كانت متساوية بين الشمال والجنوب عند بداية اكتشاف المرض، وبينما تم احتواء المشكلة في الشمال، تحول الأمر إلى كارثة إنسانية في الجنوب^(٦٧). وهذه نتيجة منطقية حيث يتم استخدام ٩٠% من الموارد المالية التي خصصت لمرض الإيدز على مستوى العالم لعلاج ١٠% من المصابين^(٦٨)، وهم ليسوا من مواطني الجنوب في الغالب. ويوصف تحكم شركات الدواء في تسويق أدوية الإيدز بأنه أبارتيد لنظام صحي عالمي؛ حيث تستفيد فيه الأقلية من الأدوية المنقذة للحياة بينما تعاني الأغلبية في الدول النامية من انعدامها، ويتعرضون لمقتل عشر تعدادهم بسبب الوباء^(٦٩).

وتبرر شركات الأدوية الارتفاع غير المنطقي لأسعار أدوية الإيدز بأنها تستعيد التكلفة التي أنفقتها على البحث العلمي لتطوير الأدوية، واختراع المزيد من اللقاحات لمنع المرض. ويفند الباحثون هذه التبريرات بأن النسبة الكبيرة من الإنفاق لهذه الشركات لا تذهب إلى التطوير والبحث، إنما تذهب إلى مجالات الدعاية والإعلان، وأن تطوير الأبحاث يعتمد في كثير من الأحيان على مراكز البحوث والجامعات والهيئات التابعة للدول التي تستخدم المال العام، كما تحصل الشركات التي تقوم بالأبحاث على دعم مالي من الدولة. يضاف إلى ذلك أن ٤٠% من الأبحاث يهتم بإجراء تغييرات طفيفة على أدوية موجودة بالفعل.

أما السبب الحقيقي في إصرار الشركات على الأسعار المرتفعة فهو المنطق الذي يحكمها، وهو أن العقاقير التي تحسن نوعية معيشة المرضى في الدول النامية، وتعمل على تمديد أعمارهم، أصبحت ببساطة في غير متناولهم كأفراد أو حكومات. أي بكل وضوح تغليب الأرباح على صحة الإنسان أو حياته أو حتى حق الشعوب في الحصول على دواء يمنع عنها وباء قاتل^(٧٠).

وهناك من يرى أن تشدد الشركات رغم المناشدات الإنسانية بسبب أنها تخشى من أنها لو غيرت موقفها المتشدد الرامي إلى منع الحكومات من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة فإن هذه التنازلات في مجال معين قد تؤدي إلى إضعاف البنية الاحتكارية للتسعير التي تعتمد على الترييس. الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيارها الكامل، ونهاية الأرباح الخيالية التي تجنيها^(٧١).

وقد أثارت حكومة جنوب إفريقيا جدلا حول هذا الموضوع حيث نظرت في شراء أدوية التركيبة الأساسية لدواء الإيدز من شركة "سيرا" الهندية التي لم تلتزم بقواعد حقوق براءات الاختراع العالمية. وبناء على ذلك يصل سعر الدواء للفرد في العام إلى ٦٠٠ دولار أمريكي، عوضا عن ١٠٠٠ دولار على الأقل عند شرائه من الشركات الكبرى، كما رفضت الحكومة شراء أدوية الإيدز من الشركات الكبرى من خلال القروض الدولية. هذا فضلا عن وجود قانون التسجيل الإجباري الذي يسمح بتصنيع أدوية عاكسة للفيروس.

وسعت شركات الأدوية التي تمثل جماعة ضغط قوية في الولايات المتحدة، من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١، إلى دفع الحكومة لاستخدام آليات مثل وقف الدعم لتجبر حكومة جنوب إفريقيا على إلغاء ذلك القانون. ومارس آل جور نائب الرئيس الأمريكي ضغوطا على الرئيس الجنوب إفريقي ثامبو مبيكي بشكل مباشر، كما عمل على وضع جنوب إفريقيا في قائمة مراقبة خاصة بالدول التي تخضع لتدقيق لتجارها المكثفة. وشنت الصحافة الأمريكية حملة شعواء على الرئيس مبيكي عند زيارته للولايات المتحدة. وحالة جنوب إفريقيا ليست فريدة فقد وجهت أيضا الإنذارات والتهديدات لكل من البرازيل وتايلاند^(٧٢).

وينقلب موقف الولايات المتحدة إلى الاتجاه العكسي عندما استطاعت عبر تجنب احترام حقوق براءات الاختراعات لشركة باير للدواء أن تحصل على كميات كبيرة ورخيصة من عقار مضاد لفيروس حمى الجمرية الخبيثة عندما انتابها المخاوف إزاء ما أطلقوا عليه الإرهاب البيولوجي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ووفقا لإذاعة بي. بي. سي. فإن أحد شيوخ الكونجرس اتصل برئيس فرع شركة هندية في الولايات المتحدة لاستطلاع إمكانية الحصول على العقار. وهذا يوضح أن قواعد التنظيم الدولي ممكنة التخطيط، وأن فكرة ديمقراطية المشاركة العالمية فكرة هشة، وأن الدول تلتزم بالاتفاقات الدولية عندما تخدم مصالحها، وتتجاهلها عندما يكون ذلك في صالحها، وتمتلك القوة التي تمكنها من ذلك^(٧٣).

أما الحلول التي تقدمها الولايات المتحدة للتغلب على مشكلة الإيدز في إفريقيا فهي تقديم قروض لكل دولة (بليون جنيه) حتى تدفع ثمن أدوية الإيدز التي سوف تشتريها من الشركات

الكبرى. وقد رفضت الدول الإفريقية أن تزيد من أعباء ديونها. وهناك مبادرة مشتركة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الدول المتقلة بالديون وهي تقديم اعتمادات مالية لتستخدم في محاربة الإيدز. ومن الممكن أن تتم جدولة الديون أو تخفيفها على أن تستخدم الموارد المالية التي توفرت من فوائد الديون في تمويل محاربة الوباء. وجزء من المحاربة سيكون بالطبع بشراء كميات كبيرة من الأدوية من الشركات الكبرى. وهكذا تتحول المخصصات إلى أرباح تتنافس عليها حفنة من الشركات، ويظل الأفارقة يعانون في تسديد الديون التي تجهض - هي والمرضى - من مساعيهم لتنمية أو تطوير مجتمعاتهم^(٧٤).

وقد مارست البرازيل نمطا مختلفا من التعامل مع مشكلة انتشار مرض الإيدز؛ فمن بين ١٢ عقاراً مستخدمة في البلاد لعلاج الإيدز تتم صناعة ثمانية محليا. وما تمتلكه البرازيل من قدرات إنتاجية عالية مكنها من جعل الأدوية في متناول المرضى. مما ساهم في انخفاض نسبة الإصابة إلى النصف، وانخفضت نسبة الوفيات حوالي ٧٣%، وقلت الحالات المكتشفة حوالي الثلثين. كما وفرت البرازيل ٤٧٠ مليون دولار أمريكي من ميزانيتها الصحية^(٧٥).

(٢-٤) جهود مكافحة الإيدز في إفريقيا:

من الإطلاقة السريعة على أنشطة المجتمع المدني يتضح أن جهودا كبيرة تبذل وخاصة مع بداية القرن الحالي، وقد تواكبت هذه الجهود مع الاهتمام الرسمي بداية من قمة لومي في يوليو ٢٠٠٠ التي صدر عنها إعلان حول دليل لسياسة الإسراع في مواجهة الإيدز، ثم قمة أبوجا في ٢٠٠١ حول مواجهة مرض الإيدز التي صاغ فيها رؤساء الدول إطار عمل أبوجا محددين فيه الإطار العام لخطة عمل لمحاربة الإيدز وفرص العدوى، ثم كان مؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الشؤون الاجتماعية في موريشيوس في أبريل ٢٠٠٣ الذي اعتمد قراراً حول آثار الإيدز على القوى العاملة والرفاه الاجتماعي. ورغم ما يمكن أن تؤدي إليه هذه القمم من لفت الانتباه لضرورة حشد الطاقات لمواجهة الوباء، إلا أن اللافت أن تقريراً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا يؤكد على ضرورة ألا تترك هذه الإعلانات والقرارات لتخبو مثل البروتوكولات الأخرى التي وقعت واعتمدت ولكنها لم تطبق بالكامل بسبب ضعف الالتزام والموارد^(٧٦).

وتوالى جهود هيئات الأمم المتحدة المختلفة وخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والهيئات الدولية الأخرى والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والشبكات والمنشآت العاملة تحت رعايتها، وذلك إلى جانب المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية وشبكتها. وفي هذا الإطار صاغت

منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي خطة استراتيجية لتسريع الدعم للبلدان من خلال الشراكة الدولية ضد الإيدز في إفريقيا، كما أوجدت المنظمة البرنامج الإقليمي لها حول الإيدز.

وقد ساهمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بعقد عدد من الاجتماعات والمؤتمرات حول الموضوع، مثل المؤتمر الذي عقده في ديسمبر ٢٠٠٠ في أديس أبابا، مع مساهمات من البنك الدولي وحضرها ١٠٠٠ مشارك تضمنوا ممثلي الدول والمنظمات الأهلية والمائدة للمعونة^(٧٧). كما أنشأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في عام ٢٠٠٣ لجنة حول الإيدز والحكم في إفريقيا بناء على دعوة من السكرتارية العامة للأمم المتحدة ورأسها السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا. ويربط عمل هذه اللجنة بين خطورة الوباء وقضية الحكم في إفريقيا. وتقوم اللجنة بإجراء البحوث وتطوير أدوات سياسية للحكومات الإفريقية والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لحماية عمليات الحكم والتنمية فضلا عن فقدان الطاقة البشرية بسبب الوباء. كما ساهمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تنظيم المنتدى الإفريقي للتنمية؛ وهو تجمع للمنظمات غير الحكومية تحت رعاية الهيئات الدولية يقوم بتهيئة المناخ لتفاعل منظمات المجتمع المدني والحكومات والقادة التلقائيين ورجال الريف وغيرهم من القائمين على العمل التنفيذي. وقد عقد المنتدى عام ٢٠٠٠ تحت عنوان الإيدز أعظم تحديات القادة الأفارقة. وصدر عن المنتدى إعلان المجتمع المدني حول الإيدز وكيفية مواجهته.

أما عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية فقد أظهرت تعاوناً محدوداً في مسألة الصحة بوجه عام؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أولوياتها ترتبط بالقضايا الاقتصادية وخاصة تحرير التجارة. وحيث أن التجمعات الاقتصادية غير مؤهلة للتعامل مع القضايا الصحية فهناك اتفاق ضمني على الاعتماد على مؤسسات متخصصة مثل منظمة الصحة العالمية كمركز مرجعي لمبادرات التجمع الاقتصادي الإقليمي حول مسائل الصحة.

و يبدو أن سادك SADC هي التجمع الاقتصادي الإقليمي الوحيد الذي أقر بروتوكولاً حول الصحة. إذ ليس للإيكواس ECOWAS برنامج عام حول مسائل الصحة، لكنها وقعت بروتوكولاً مع الجزائر ونشاد لمقاومة الأوبئة. ويوجه التعاون حول المسائل الصحية على نطاق واسع من خلال منظمة الصحة لغرب إفريقيا. ويوجد في كوميسا COMESA تعاون عبر أعضاء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في السيطرة على الأمراض العامة والمستوطنة مثل الإيدز والملاريا، حيث تأسس مجلس بحثي طبي ليكون رأس الحربة في البحوث حول بعض هذه الأمراض. وليس لدى الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب أفريقيا UEMOA بروتوكول حول

الصحة، ولكن وزراء الصحة به أقرّوا خطة للتعاون المستقبلي حول الصحة، وتتجه إيجاد IGAD بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أديس أبابا لتوجيه القضايا الصحية داخل أولويات برامجها وأنشطتها. وقد أسست اتفاقية تعاون بين إيجاد ومنظمة الصحة العالمية بالفعل^(٧٨).

وهناك عديد من المنظمات والشبكات الأخرى مثل رابطة الحياة العائلية FLAS والهلال الأحمر والجمعية التنسيقية غير الحكومية CANGO والحملة من أجل العلاج في جنوب إفريقيا^(٧٩). ويشير إعلان المجتمع المدني إلى وجود عديد من المنظمات القاعدية، ومجموعات عمل للمصابين بالإيدز، وشبكات مكونة من هذه المجموعات لمواجهة الوباء^(٨٠).

(٥-٢) الحملة من أجل العلاج Treatment Action Campaign :

تعتبر خصوصية هذه الحملة في أنها في جنوب إفريقيا التي أثارت قضية عدالة مطلب حصول المرضى على الدواء المنقذ لحياتهم، بصرف النظر عن معايير الربح الخاصة بشركات الأدوية. وقد أثارت حكومة جنوب إفريقيا عداوة المجتمع الدولي وقطاعا من المجتمع المدني، في حين أثارت تعاطف قطاع آخر من المجتمع المدني الدولي. وتكمن خصوصية موقف جنوب إفريقيا في أنه جمع بين الدعوة إلى الاعتراف بحقوق الإنسان وأيضاً الاعتراف بالحقوق الخاصة بالبلدان النامية. ولهذا تمثل هذه الحملة حالة جديرة بالتأمل كنموذج للمجتمع المدني الملتزم بقضايا شعوب الدول النامية^{٨١}.

حجم انتشار المرض وآثاره الاجتماعية والاقتصادية في جنوب إفريقيا:

تقدر مستويات الإصابة ما بين ٤ إلى ٦ ملايين شخص. وفقاً لتعداد السكان عام ٢٠٠١ قدرت النسبة بـ ١٣% من إجمالي السكان، ويتوقع أن تصل إلى ١٦% عام ٢٠٠٦. ويبلغ انتشار المرض بين البالغين (من ٢٠ إلى ٦٥ عاماً) نسبة ٢٢,٣%، وتصل النسبة إلى ٢٧%. أما بالنسبة لتوزيع المرض بين المجموعات العرقية فهو بين الأفارقة بنسبة ١٩,٥% والبيض ٣,٢٤% والأسويين ٤,٨% والملونين ٦%. وتنتشر الإصابة بين النساء في سن أصغر من الرجال. وبلغت الإصابة بالمرض بين الحوامل (٢٠٠٢) نسبة ٢٩%، ويولد ٧٠٠٠٠ مولود أو أكثر مصابين بالمرض من خلال العدوى من الأم. وما يشير إلى مأساوية الصورة أن الوفيات عام ٢٠٠٠ في الفئة العمرية بين ١٥ و ٤٩ عاماً تسبب في ٤٠% منها مرض الإيدز، ومثلت هذه النسبة ٢٠% من وفيات البالغين^(٨٢).

وترجع خطورة انتشار المرض لما له من آثار بالغة. وتشير التنبؤات إلى نمو سكاني بطئ بسبب المرض، ويتوقع أن يتقلص حجم القوة العاملة بنسبة ٢١% في عام ٢٠١٥ نتيجة له، حيث يؤدي إلى تغيير التوزيع العمري للقوة العاملة، حيث تقل الفئة العمرية الوسطى ويزداد عدد المسنين، وهو ما يعرف بعرض القمع أو المدخنة. كما يؤدي المرض إلى زيادة عدد الأطفال العاملين، سواء بسبب اليتيم أو للإحلال محل المتوفين من العمال البالغين. ويرتفع أيضا معدل الإعاقة بسبب المرض. وتشير الدراسات في الاقتصاد الكلي إلى تراجع مستويات الإنتاجية، وتراجع الطاقة الادخارية المعيشية للأسر، وضعف الأجور رغم تزايد نسبة الإعاقة^(٨٣).

تعريف بالحملة وأهدافها وتنظيمها الداخلي:

تأسست الحملة في ١٠ ديسمبر ١٩٩٨، وتهدف إلى توفير فرص علاج أكبر للمواطنين، ورفع الوعي العام والفهم بالقضايا المرتبطة بإتاحة وتوزيع واستخدام علاجات مرض الإيدز. وتتلخص العوامل التي أثارت الحملة في عدم توفير الدولة لفرص العلاج للمصابين بمرض الإيدز من ناحية، واستغلال صناع الدواء من خلال حماية براءات الاختراع من ناحية أخرى. وأدوات الحملة لتحقيق أغراضها متنوعة؛ بداية من إدارة برامج تقديم الخدمات وأهمها مشروع العلاج الذي وفرت فيه الدواء لأعضائها ولآخرين من خارجها. هذا فضلا عن حملات رفع الوعي وكتابة العرائض وعمل النشاط الميداني وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمظاهرات، وصولا إلى تنظيم عصيان مدني.

بلغت عضوية الحملة في بداية ٢٠٠٤ حوالي ٨٠٠٠، ارتفعت إلى ٩٥٠٠ في منتصفه. وتوجد صعوبة في حصر عضوية الحملة بسبب أن أعضائها من المرضى بالإيدز يموتون. ويعتبر قادة الحملة أن الرقم أيا كان فهو ضئيل مقارنة بعدد المصابين المتوقع وهو خمسة ملايين من المصابين بالفيروس، وأن قوة المنظمة لا ترجع إلى زيادة عدد أعضائها من عدمه، مثلها في ذلك مثل الحركات الاجتماعية الأخرى. وإنما تنعكس قوتهم في تأثيرهم، وإلا لما استطاعت الحملة أن تحقق النجاح في المعارك التي خاضتها. ويقدر أن رقم المشاركة في المسيرات يتراوح ما بين ٨٠٠٠ و ١٥٠٠٠ شخص، وأن هذا يعبر عن داعمي الحملة. وتركز الحملة على أقسام ثلاثة هي ماونتج والكيب الغربية وكوازولا ناتال.

وقد بلغت ميزانية المنظمة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مبلغ ١٨ مليون راند، ويأتي الدخل من المانحين. وكانت نسبة ٩٨% من الدخل عام ٢٠٠٣ من ١٠ منظمات مانحة والباقي من المتبرعين الأفراد. ويتضمن المانحون بعض الحكومات الأوروبية، ويأتي التمويل الأكبر من

منظمة كنسية تدعى "الخبز للعالم" "Bread to the world". لا تقبل المنظمة التمويل من حكومة جنوب إفريقيا أو شركات الأدوية، ولا من مانحين مثل هيئة المعونة الأمريكية.

ويلتحق بالحملة إما مرضى الإيدز المحتاجون إلى العلاج، أو ملتزمون اجتماعياً ومتعاطفون مع المصابين بالإيدز، أو من يجمعون الصفتين معاً. ومن بين قواعد المنظمة ألا يشترط على العضو أن يوضح حالته بالنسبة لمرض الإيدز. ويقدر أن من ٥٠% إلى ٧٠% من الأعضاء من المصابين. ورئيس المنظمة من المصابين بالمرض وهو نشط يساري. والعُدد الأكبر من أعضاء المنظمة هم من السود والفقراء والعاطلين. وتبلغ عضوية النساء في المنظمة ٧٠%، كما تبلغ عضوية الشباب في الفئة العمرية من ١٤ - ٢٤ عاماً نسبة ٧٠%، ويمثل الأفارقة ٩٠% من العضوية^(٨٤).

والتنظيم الداخلي للمنظمة غير تقليدي، حيث يتبعون نمط المؤتمر في العضوية. ويقول المسؤولون أنه لا توجد مسافات واضحة بين الأعضاء - الذين لا تقع عليهم في الغالب أعباء - وبين الداعمين أو المتطوعين والنشطاء. وينتخب الأعضاء المكتب القيادي واللجنة التنفيذية لهم، ولكن يتم تمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة مثل الأطفال، والشباب، والمنظمات الدينية، والأخصائيين الصحيين والعمال. ويمثل اتحاد عمال جنوب إفريقيا -كوساتو (COSATU) تلقائياً في اللجنة التنفيذية الوطنية للمنظمة. وفي كوازولا - ناتال يشجع الأطباء والمرضى والمستشارون المحليون لحضور الاجتماع^(٨٥).

الديمقراطية الداخلية للحملة من أجل العلاج:

برغم العضوية غير التقليدية، فإن الحملة لديها هيكل رسمي يوفر تمثيلاً داخلياً ديمقراطياً. ويوجد لكل إقليم لجنة تنفيذية إقليمية، ولجنة تنفيذية وطنية، وهما الهيكل الأساسي لصنع القرار. وتحدد أسماء القادة على المستوى الوطني من خلال الفروع، ثم ينتخبون في المؤتمر الوطني كل سنتين في اقتراع سري تشرف عليه لجنة انتخابية مستقلة. وفي المؤتمر الأخير للحملة في أغسطس ٢٠٠٣، انتخب الرئيس وأمين السر بالتركية بينما كانت انتخابات الوكيل والسكرتير من خلال منافسة.

وهناك اتفاق واسع وميل إلى أن تؤخذ القرارات الاستراتيجية العظمى من خلال القادة على المستوى الوطني، ولكن تأثير الفروع على القرارات غير واضح. وتمرر المقترحات الوطنية على الأقاليم ثم إلى المستوى الإقليمي الفرعي، ثم إلى الفروع ليعاد إرسالها إلى المستوى

الوطني بنفس الترتيب عكسيا. والمستوى الوطني سلطة اتخاذ القرار المطلقة، رغم أن بعض المساومات تتم مع المستويات الأخرى.

من الناحية النظرية، يمكن للأقاليم اتخاذ قرارات إستراتيجية ولكن هذا يبدو محدودا من الناحية العملية. وأفاد أحد مسؤولي الأقاليم بأن رفض المستوى الوطني لأحد الأحداث التي قررها مستوى الإقليم، يقلل من الروح المعنوية ويجعل الناس يتساءلون عن مقدار ما يمتلكون من السلطة. ويذكر أن هناك نزاعا يحدث بين المستوى الوطني والإقليمي. ويتم التحكم في التمويل في المستوى الوطني^(٨٦).

الأنشطة الناجحة التي قامت بها الحملة:

رفعت دعوى ضد وزير الصحة وتسعة آخرين في عام ٢٠٠١، طالبت بإلزام المدعى عليهم بتقديم العلاج اللازم للحوامل المصابات بالإيدز عندما يتقرر ذلك طبيا، وطالبت بتوجيه تكليف للدولة بتطبيق برنامج وطني فعال لمنع أو تقليل نقل الإصابة من الأم الحامل إلى وليدها، وذلك استنادا إلى الدستور الذي يعطي الحق لكل الأفراد في توافر فرص الرعاية الصحية، وحكمت المحكمة العليا لصالح الحملة، ووجهت تكليفا للمسؤولين بما طالبت به الحملة. وعندما استأنفت الدولة، أكدت المحكمة الدستورية مرة أخرى على حكم المحكمة العليا في يوليو ٢٠٠٢. ويذكر أن نجاح الحملة كان نتيجا لأربع سنوات من الجهد والدعاية المكثفة^(٨٧).

وعندما رفعت جمعية صناع الدواء (PAM) التي تمثل ٤٧ شركة دواء متعددة الجنسية قضية عام ٢٠٠١ على حكومة جنوب إفريقيا لإيقاف سريان قانون ١٩٩٧ الذي يسمح بإنتاج واستيراد التركيبة الأساسية لأدوية الإيدز في جنوب إفريقيا، مثل العقار العاكس للفيروس. ساندت الحملة الحكومة، وساعدت على تعبئة دعم النشطاء المحليين والعالميين والرأي العام العالمي إلى جانبها. ونظرا للضغط العام الدولي والصورة السلبية التي ظهرت بها شركات الأدوية، سقطت القضية. وواصلت الحملة العمل ضد إساءة استخدام الصناعة لبراءات الاختراع للاحتكار ورفع الأسعار.

أيضا مارست الحملة صراعا ضد الحكومة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣ لاستخدام الحكومة منطق تجاهل المرض وعدم توفير فرص لعلاج^(٨٨). ثم وافق مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ على إتاحة العقار العاكس للفيروس للمرضى.

البديل الاجتماعي الذي تحمله الحملة وانتماءها السياسي:

المنظمة لا تتبع حزبا، وأعضاؤها لهم انتماءات مختلفة. معظمهم تابعون للمؤتمر الوطني الإفريقي، وأقلية منهم تابعة لحزب إنكاثا الحر IFP. وتعتبر المنظمة عن انها ليست ضد الحكومة ولا ضد المؤتمر الوطني الإفريقي، ولكنها على استعداد لخوض أي تحدٍ لتحقيق مصالح أعضائها، ويعبر قادتها عن احترام للمؤتمر الوطني الإفريقي لانحيازهم إلى الفقراء.

وقد أكد أحد الأعضاء المؤسسين أن المنظمة ليست لها أجندة سياسية، وأنها تهتم بسياسات الصحة وليس بالسياسة في حد ذاتها. بعض النشطاء يرون أن المنظمة تعمل من أجل توفير العلاج للمصابين بالمرض أساسا، وبعض القادة مقتنعون بأن حملتهم من أجل العلاج تعالج جزءا من عدم المساواة في المجتمع، ولا يتوقعون أن تلعب الحملة دورا أبعد من ذلك.

ومن ناحية أخرى يؤكد رئيس المنظمة أنها ليست حملة لقضية واحدة، وأنها تتعامل أيضا مع الحكم والحكام الفاسدين والعنف الأسري، وتطمح في إعادة تنظيم قطاع الصحة، وتسعى إلى بناء ثقافة تسامح. ويؤكد رئيس المنظمة أن المنظمة لها رؤية اجتماعية ديمقراطية تقدمية لا تخفيها.

ويعتقد قادة الحملة أن مشاركة الأعضاء فيها جعلتهم واعين بتأثيرهم، وهي تتيح الفرصة لمبادرات القواعد، وتحارب الوصم الاجتماعي وتساعد أعضائها على الاعتداد بالنفس، ويتم من خلالها تدريب القواعد على القيادة، والتأكيد على أن الناس أكثر قدرة على المشاركة كمواطنين ديمقراطيين. وإحرازها لمكاسب يجعل المواطنين يشعرون بقدرتهم على تغيير العالم.

علاقة الحملة من أجل العلاج بالحكومة:

بدأت العلاقة بين الحملة وبين الحكومة على درجة من التعقيد. توظف الحملة التعاون والصراع معا. ورأى البعض أن الحملة بذلك أصبحت جهازاً موازياً للحكومة، أو أن الحكومة استوعبتها بالاستجابة لدعوتها، ولكن الحكومة لم تبد حماسا كبيرا لتعمل في شراكة مع الحملة، واستبعدتها عند تأسيس المجلس الوطني للإيدز في جنوب إفريقيا، ولا زالت علاقة الحملة بالحكومة صراعية. ويعتبر قادة الحملة أن مراقبة الحملة لتنفيذ الحكومة لوعدها هو الضامن لتحقيق هذا الوعد، ويرون في ذلك مجالا لمزيد من المواجهات على المستوى القانوني والدعائي، ولا يعتبرون ذلك تخلياً عن أسلوب التعبئة، بل يرون فيه تغييراً في الأداء بوسائل مختلفة، ويدركون أنه عندما تقدم الحكومة على تنازل فإن التأكد من تحول هذا التنازل إلى واقع يعتبر

تحدياً لا يقل عن تحدي إجبارها على التنازل إذا لم يفقه. ويرون أن التحدي الاستراتيجي السياسي في معرفة كيف تتعاون وتتصارع، أن تتشارك وتتحدى. وأن هذا الأسلوب يصنع إشكاليات أكثر تعقيداً من سياسات التحدي المطلق وإحراز تنازلات.

وقد تنظر الحكومة إلى الحملة كحملة سياسية، وربما يعكس هذا تخوفاً كبيراً من الحكومة من الحركات الجماهيرية القادرة على تخطي سلطتها. وهذا يساعد على أن تأخذ الحكومة مطالب الحركة بجدية.

ويوجه بعض الناشطين في جنوب إفريقيا انتقادات إلى الحملة، فيقولون أنها تعمل من داخل ممرات السلطة، وأنها تحاول أن تكون جزءاً من ائتلاف المؤتمر الوطني الإفريقي، وأن قاداتها يعملون في اجتماعات مغلقة، وهذا ما يصرف القواعد عنها، وأنها أصبحت مثقلة ببيروقراطية الموظفين لكامل الوقت، والذين من الجائز أن يصبحوا متخذي القرار فيما بعد. ويذكرون أن المسافة بين الحملة وبين الحركات الاجتماعية الأخرى كبيرة، ويلومون قاداتها بأنهم يرون الآخرين كصانعي مشاكل متوحشين.

حلفاء الحملة من أجل العلاج على المستوى العالمي:

تركز الحملة على تحالفاتها الاستراتيجية مع الحلفاء الدوليين، ويرى قاداتها أن الدعم الدولي مهم لسببين، أولاً لأنه يمكن من الضغط على شركات الدواء حيث توجد مكاتبها الرئيسية، وحيث تخشى الشركات من الصورة السلبية لها فيما يتعلق بالفقراء. وقد أدى ما أثارته الحملة وغيرها من المنظمات من معارضة عالمية لسياسة حكومة جنوب إفريقيا حول إتاحة الدواء العاكس للفيروس، وخاصة مع حساسية الحكومة للرأي العام العالمي، إلى أثر كبير في كسب التنازل من الحكومة.

ويرى أحد مؤسسي الحملة أن إيضاح عدم قدرة الدول على تخطيط سياساتها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، يفتقر إلى الأدلة الظاهرة. وبالاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات يمكن للأفكار والمعلومات أن تسافر أسرع من ذي قبل. ومن خلال ذلك يمكن أن يواجه مسئولو الشركات شهيراً بهم في أمريكا وأوروبا بسبب ما فعلوه في إفريقيا. وهذا يوفر فرصة لا يمكن إغفالها للنشطاء. لقد قوى التضامن العالمي مع الحملة من خلال نشر المعلومات التي يمكن استخدامها بفاعلية أكبر.

وكان حليف الحملة الثابت هو المنظمة غير الحكومية البلجيكية أطباء بلا حدود "Medicins Sans Frontieres" التي من خلال مجموعة النشاط "التحرك" Act up ضغطت على كلنتون ومبيكي فيما يتعلق بقضايا الصحة. ويؤكد المنسق الدولي للحملة على أن العلاقة ليست في اتجاه واحد، حيث يمكن للحملة أن تفيد بخبراتها وأن تدعم قضايا شركائها الدوليين.

ولكن للتحالف الدولي تكلفته أيضا. فعندما اتفقت الحملة مع شركتين للدواء على صيغة تجعل الدواء الرخيص متاحا، مع أخذ بعض من مصالحهما في الاعتبار، اعترض الحلفاء الذين كانوا يودون المضي بالنزاع إلى آخر الطريق. وأصر قادة الحملة على استقلاليتهم وحرصهم على تأكيد أنهم يتعاملون كأنداد ولا يصح تلقينهم ما يفعلون".

ورغم ذلك يرى مسئولو الحملة أن النشاط الدولي يظل مصدرا رئيسيا لها، وأنه السبب في إحرازها لمكاسب واضحة. ويرون مشكلة في أن شبكات النشاط العابرة للقومية لا تدار الآن لإحداث اختراق لعدم المساواة الهيكلية في النظام العالمي المعادي بشراسة لتوفير العلاج الملائم للمصابين بالإيدز في إفريقيا.

حلفاء الحملة من أجل العلاج في إفريقيا:

تسعى الحملة إلى توسيع قاعدتها الدولية من خلال تأسيس الشبكة القارية الإفريقية لنشطاء علاج الإيدز Pan-African Network of AIDS Treatment Activists. وهم يرون أن المصابين بالإيدز يحرمون في عديد من البلدان الإفريقية من مجموعات ناشطة من أجل العلاج، وأن هذا يعزلهم ويجعلهم سلبيين. ويفكرون في الشبكة لتبادل الخبرات والموارد، ويؤكدون على وجود رابطة عاطفية بينهم وبين باقي البلدان الإفريقية، حيث يشعرون أن بلدهم مدين لها بالكثير. وترتبط الشبكة بسكرتارية لجنة تنمية جنوبي إفريقيا والاتحاد الإفريقي. ويرى مسئولو الحملة أن العمل على المستوى الإقليمي يمكن أن يركز أيضا على قضايا المساواة العالمية، مثل ضوابط التجارة العالمية وأثارها على إتاحة الأدوية المضادة للإيدز (٨٩).

استخلاص:

يشير الاستعراض السابق لنشاط الحملة من أجل العلاج في جنوب إفريقيا عدداً من الأفكار التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

-العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة لا تتحدد من خلال معايير مطلقة، وإنما تتحدد على أساس طبيعة الدولة وسياسات الحكومة والبدل الاجتماعي الذي تحمله المنظمة. وبالنسبة للنموذج المعروض فإن المنظمة تسعى إلى نمط من العدالة الاجتماعية يتمثل في إتاحة العقاقير لجميع المرضى على قدم المساواة، إلى جانب التأثير في السياسات لصالح جماعة تفنقر إلى القوة الاجتماعية وهم مرضى الإيدز. وعلى هذا فهي إذ تقدر للحكومة التزامها بالفقراء، فهي لا تدخل معها في صراع قائم على التناقض، ولكنها تقدم على مساندتها عندما تشتركان في الدفاع عن الفئة التي تمثلها المنظمة. وفي الوقت نفسه إذ رأت المنظمة أن الحكومة تعمل على الأفراد بساحة الفعل، أو تتبنى سياسة في غير صالح الفئة التي تدافع عنها، فهي لا تتردد في تحديها وعدم قبول الانضواء تحت هيمنتها، وتحفظ لنفسها بهامش استقلالية يتيح لها أن تفعل ذلك.

-على الرغم من انتماء معظم أعضاء المنظمة إلى الحزب الحاكم إلا أن هذا لم يمنع المنظمة من اتخاذ مواقف تتحدى فيها الحكومة تصل إلى العصيان المدني، وهذا يعني أن مفهوم المنظمة عن التأثير السياسي يختلف عن الانضواء الحزبي.

- رغم تصريح مسؤولي المنظمة باهتمامهم بتوفير هيكل ديمقراطي، وحيث يعتبرون أن تأثيرهم في المجتمع يرجع في جزء منه إلى تدريب المواطنين على الديمقراطية، إلا أن هناك هيمنة للمستويات العليا في اتخاذ القرارات، وحرصاً منها على استمرار هذا الوضع بدليل وجود نزاعات بين المستويات المختلفة، وبدليل الانتقادات الموجهة للمنظمة بأن قراراتها تتخذ في الغرف المغلقة. أما عن فكرة تدريب المواطنين فقد تتطوي في حد ذاتها على مستوى من التعالي على الفئة التي تدافع عنها المنظمة، حيث تقف القيادة منهم موقف المعلم ولا تتنبه إلى أهمية تبادل الخبرات، وما يمكن أن تضيفه القواعد لإدراك وأفكار وتوجهات المنظمة. كما أن المنظمة لا تعتبر نفسها منظمة جماهير وإنما منظمة تؤدي دوراً لصالح الجماهير، رغم عدم اقتصرها على تقديم الخدمة لجمهور متلقٍ. وربما يعود إلى ذلك (إلى جانب الوصمة الاجتماعية التي يحملها مريض الإيدز) السبب في عدم توسع العضوية مقارنة باتساع الفئة التي تدافع عنها أو حتى مقارنة بحجم الداعمين لها، وما حققته من نجاحات.

-الاهتمام الأول في بناء التحالفات للمنظمة هو الحلفاء الدوليون، ويرجع هذا إلى الحجم الكبير من الدعم الذي يمكن أن يقدموه لها، والذي تدرك أنه كان السبب في نجاح ما خاضته من معارك. ويلاحظ أن المنظمة تمارس اختياراً عند بنائها للتحالفات، فهي لا تقبل التمويل من كل

هيئة يمكن أن تقدمه. ويبدو أنها تسعى في بناء التحالفات مع الاحتفاظ بهامش من الاستقلالية، وفقا لما يذكره مؤسسوها.

-اهتمام المنظمة بالعلاقات الإفريقية أتى في المرتبة الثانية بعد أن اجتازت فترة من نضجها، وقد يكون ذلك بسبب أنها لم تحظ بدعم من المنظمات الإفريقية في معاركها الكبرى التي اجتذبت للتضامن الدعم من المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات الأوروبية. كما يرجع السبب أيضا إلى أن المنظمة تضع تحقيق النجاحات الملموسة والبارزة في أولوية على التأثير في علاقات القوى داخل نطاقها المحلي من جهة، والعالمية بين الدول الإفريقية والدول المهيمنة وشركات الأدوية من جهة أخرى. والتأثير على علاقات القوى كان من شأنه أن يدفع إلى إفساح المجال لتعزيز دور أصحاب المصلحة في الدفاع عنها، وهو الأمر الذي يفضي إلى توسيع سلطتهم الاجتماعية محليا، ونفوذهم الدولي. ولكن حيث تعتبر المنظمة من أساسيات عملها الدفاع عن مصالح شعوب الدول النامية، فقد التفتت لأهمية العلاقات الإفريقية ولاحظت المشترك الذي يجمعهم. وهذا الإدراك في حالة ترجمته إلى علاقات وأنشطة فعلية يدل على إمكانية تمثيل منظمات المجتمع المدني في إفريقيا لأفق للتكامل الإفريقي من خلال التضامن في القضايا المشتركة.

الهوامش والمراجع

¹ Shireen Hassim & Amanda Gouws, Redefining the Public Space: Women Organizations, Gender Consciousness and Civil Society in South Africa, [Http: //www/crv/prgbook/Series02/11-6/charter_iv.htm](http://www/crv/prgbook/Series02/11-6/charter_iv.htm).

² سمير أمين، "المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتحدي العولمة"، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، القاهرة، مركز البحوث العربية وجامعة ناتال، ص ٧١.

³ حمدي عبد الرحمن، "المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي"، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

⁴ Shireen Hassim, op,cit.

⁵ عزة خليل (عرض)، "مناقشات عامة حول المجتمع المدني وجهود التكامل"، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

- ⁶ نشرة البحوث العربية ، بين الدولة والمجتمع المدني في إفريقيا، نشرة البحوث العربية، العدد ١١، القاهرة، مركز البحوث العربية، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٢٠.
- ⁷ ب. أنيانج نيونجو ، ترجمة مجدي النعيم، عمليات "المقرطة" في إفريقيا، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة، مركز البحوث العربية، العدد الثالث ، ١٩٩١، ص ٢. حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ - ٤٠. ناصر جابي، المجتمع المدني بين أزمتي النظام السياسي والفئات الوسطى، ، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨.
- ⁸ نشرة البحوث العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.
- ⁹ صادق رشيد ، تقديم فوزي منصور، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، إفريقيا والتنمية المستعصية. أي مستقبل؟، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٥، ص ١٣ : ٢٠.
- ¹⁰ مصطفى عمر التير ، المجتمع المدني في بلدان الشمال الإفريقي ومساهمته في مشروع التكامل الإفريقي، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سبق ذكره ص ١٣٢ - ١٣٣.
- ¹¹ هيننج ميلبر، ترجمة عزة خليل، من حركات تحرير .. إلى حكومات. حول الثقافة السياسية في جنوبي إفريقيا، إفريقية عربية. مختارات العلوم الاجتماعية، العدد الثامن، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية والعربية، كوديسريا، تحت الطبع
- ¹² إليون سال (محرر) ، سعد الطويل (ترجمة)، إفريقيا ٢٠٢٥ أي مستقبل؟، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، مستقبل إفريقيا ومركز البحوث العربية، ٢٠٠٤، ص ٦٠-٦١.
- ¹³ إبراهيم أحمد نصر الدين ، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، في معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العولمة. آثارها على إفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٩ ، ص ١٦٥ ، ١٧٨-١٧٩.
- ¹⁴ إليون سال ، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁵ ناصر جابي ، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁶ حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁷ سيفرين روجو مامو ، ترجمة نهاد جوهر، العولمة ومستقبل إفريقيا. نحو تحقيق التنمية المستدامة، القاهرة، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية وبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية-جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٩ .

¹⁸ صبحي قنصوة ، "التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا. الأسباب - الأبعاد - احتمالات المستقبل"، في جامعة القاهرة، الموسوعة الإفريقية. المجلد الخامس. بحوث سياسية واقتصادية، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ١١٨-١١٩ .

¹⁹ محمود أبو العينين ، "إفريقيا وتطور النظام الدولي"، المرجع السابق، ص ٨٤-٨٥ .

²⁰ محمد عز العرب (عرض) ، "مؤتمر إفريقيا والعولمة، القاهرة، ١٢-١٤ فبراير ٢٠٠٢"، آفاق إفريقية، القاهرة، المجلد الثالث، العدد التاسع، ربيع ٢٠٠٢، ص ٥٢.

²¹ برهان غليون ، "الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو"، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي. دراسات نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ١٢. على أولملي ، "مفهوم الشراكة"، بحث غير منشور، ١٩٩٩.

سمير أمين ، "المنظمات الشعبية في العالم العربي"، في سмир أمين وفرانسوا أوتار (محرران)، مناهضة العولمة. حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة، مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل، ٢٠٠٣.

²² صبحي قنصوة، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢.

²³ هيننج ميلبر، مرجع سبق ذكره.

²⁴ أولادوين أنتوني مايووا ، ترجمة عزة خليل، "الدولة والعنف الإثني - الطائفي في نيجيريا: حالة إفي- موداكيكي"، إفريقية عربية. مختارات العلوم الاجتماعية، العدد الثامن، مركز البحوث العربية والإفريقية، كوديسريا تحت الطبع.

²⁵ عائشة إمام ، ترجمة مجدي النعيم، "المقرطة في إفريقيا: الإشكاليات والتوقعات"، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة، مركز البحوث العربية، العدد الثالث، ١٩٩١، ص ٦.

²⁶ صبحي قنصوة، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢-١٣٥ .

²⁷ جورجيس نزنجولا- نتالاجا، "الانتقالات الديمقراطية في إفريقيا"، مختارات العلوم السياسية الإفريقية، العدد (١٩)، القاهرة، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ومركز البحوث العربية، ١٩٩٥، ص ١.

²⁸ صبحي قنصوة، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤.

²⁹ سعيد أوجيمي ، ترجمة محمد عز العرب، "هل تتساوم المجتمعات الريفية على مكان لها؟ مبدأ السوق وتغير مفهوم خدمات الرفاهية الاجتماعية في إفريقيا"، في النهضة الإفريقية، القاهرة، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية وبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية، الغد الأول والثاني، ٢٠٠٢، ص ٥٠.

³⁰ أنيانج نيونجو، مرجع سبق ذكره.

³¹ حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

³² نشرة البحوث العربية، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠-٢١.

³³ صبحي قنصوة، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤.

³⁴ عائشة إمام، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

³⁵ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

³⁶ حلمي شعراوي، دور المجتمع المدني في التكامل الإفريقي، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩.

³⁷ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

³⁸ حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣-٦٤.

³⁹ مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣-١٣٤.

⁴⁰ حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

⁴¹ المرجع السابق، ص ٢١.

⁴² عواطف عبد الرحمن ، تعقيب، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سبق ذكره ص ١٦٦.

⁴³ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

⁴⁴ تعقيب محمد عاشور مهدى ، في د. حمدي عبد الرحمن ، عزة خليل "محرران" ، مرجع سبق ذكره ص ١٦٢.

سمير أمين ، مرجع سبق ذكره

⁴⁵ ناصر جابي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠-١٢١.

⁴⁶ تعقيب محمد عاشور مهدى ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

⁴⁷ أوستيا آجيو، ترجمة محمد شوقي، "انتهاكات حقوق الإنسان في المنازعات الإفريقية"، في النهضة الإفريقية، القاهرة، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، وبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية، العدد الأول والثاني، يناير ٢٠٠٢، ص ١١.

⁴⁸ محمد عاشور مهدى ، مرجع سبق ذكره.

⁴⁹ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١-١٨٢.

⁵⁰ حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

⁵¹ سمير أمين، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨-٨٨.

⁵² س إن مويكيسا ، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، أثر الإيدز على الاستثمار في رأس المال البشري في إفريقيا جنوب الصحراء، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)، القاهرة، مركز البحوث العربي، العدد ٤٥، ٢٠٠٣، ص ١٠٣.

⁵³ إليون سال ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

⁵⁴ س إن مويكيسا، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤.

⁵⁵ أمادو سيساي، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، "أطفال وشباب إفريقيا والإيدز، مأساتنا. مستقبلنا"، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)، القاهرة، مركز البحوث العربي، العدد ٤٥، ٢٠٠٣، ص ٥٥.

⁵⁶ سيرين . أ. اوبي، ترجمة إيمان يحيى ، "الدفع أو الهلاك؟ الشركات الدوائية متعددة الجنسية وسهولة الحصول على أدوية الإيدز (مرض نقص المناعة المكتسبة) في أفريقيا"، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)، القاهرة، مركز البحوث العربية، العدد ٤٥، ٢٠٠٣، ص ٧٦.

⁵⁷ س إن مويكيسا، مرجع سبق ذكره.

⁵⁸ سيرين . أ. اوبي، مرجع سبق ذكره.

⁵⁹ كارولين ج. ريننج ، ترجمة إيمان يحيى ، "العقاقير المضادة للإيدز في جنوب إفريقيا برهان على قيام مجتمع كوكبي"، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)، القاهرة، مركز البحوث العربية، العدد ٤٥، ٢٠٠٣ .

⁶⁰ س إن مويكيسا، مرجع سبق ذكره.

⁶¹ أمادو سيساي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥-٥٦.

- ⁶² سيرين . أ. اوبي، مرجع سبق ذكره.
- ⁶³ ولدن بيلو (د.ت)، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPs) والبلدان النامية، <http://www.wageg.net.http>
- ⁶⁴ سيفرين روجو مامو ،ترجمة نهاد جوهر مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.
- ⁶⁵ كريستوف بونجو بازريكا ، ترجمة إيمان يحيي، مرجع سبق ذكره ،ص ٨٧.
- ⁶⁶ ولدن بيلو (د.ت)، مرجع سبق ذكره.
- ⁶⁷ حلمي شعراوي ،" في مؤتمر إفريقي: الإيدز والفقر والثقافة"، في حلمي شعراوي، أفارقة وعرب في مهب الريح، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٤، ص ٢٠٤.
- ⁶⁸ كريستوف بونجو بازريكا ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦.
- ⁶⁹ كارولين ج. ريدنج ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.
- ⁷⁰ سيرين . أ. اوبي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.
- ⁷¹ ولدن بيلو (د.ت)، مرجع سبق ذكره.
- ⁷² حلمي شعراوي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.
- ولدن بيلو (د.ت)، مرجع سبق ذكره.
- كارولين ج. ريدنج ، مرجع سبق ذكره.
- سيرين . أ. اوبي، مرجع سبق ذكره.
- ⁷³ كارولين ج. ريدنج ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ ، ٨٢.
- ⁷⁴ كريستوف بونجو بازريكا ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ - ٨٩.
- ⁷⁵ المرجع السابق ، ص ٨٧.
- ⁷⁶ Economic Commission for Africa, Assessing Regional Integration in Africa, Addis Ababa, Economic commission for Africa, p 210- 213.
- ⁷⁷ حلمي شعراوي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.
- ⁷⁸ Economic Commission for Africa, op,cit.
- ⁷⁹ اكسون كيه كاندوز ، ترجمة هشام فؤاد، " معالجة الإيدز والعار المرتبط به في سوازيلاند عن طريق التعليم"، في دراسات اجتماعية من شرق وجنوبي غفريقيا، مختارات أوسريا، القاهرة،

مركز البحوث العربية والإفريقية، منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب إفريقيا، المجلد ٤،
٢٠٠٤، ص ٨٧.

⁸⁰ African Development forum 2000, AIDS: The Greatest Leadership challenge. Declaration by African Civil Society
(2000)http://www.uneca.org/adf2000/daily_updates/speeches_and_press_releases/120600declaration_afri_society.htm

⁸¹ كارولين ج. ريدنج ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢ - ٨٣.

⁸² جوي نجوزي إزلوب ، ترجمة عزة خليل، "الدعوى القضائية حول حقوق الإنسان المتعلقة بمرض الإيدز ومناهضة أن يكون المرض وصمة اجتماعية. الخبرة الإفريقية"، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)، القاهرة، مركز البحوث العربية، العدد (٤٥)، ٢٠٠٣، ص ١١٢.

جوكلين ز. فاس ، ترجمة عزة خليل، "أثر مرض الإيدز على القوة العاملة. البحث في أوضاع الفئات الأكثر تعرضا للخطر"، مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)، القاهرة، مركز البحوث العربية، العدد ٤٥، ٢٠٠٣، ص ٦٥-٦٦.

⁸³ جوكلين ز. فاس ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

⁸⁴ Steven Friedman & Shauna Mottiar, a Moral to the Tale: the Treatment Action Campaign and the Politics of HIV/AIDS, Durban, Center of Civil Society, 2004 , p5.

⁸⁵ Ibid, p1.

⁸⁶ Ibid, p15

⁸⁷ جوي نجوزي إزلوب، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١.

⁸⁸ Mandisa Mbali, the Treatments Action Campaign and the History of Rights- Based, Patient-Driven JIV/AIDS Activism in South Africa, Durban, Centre for Civil Society, 2005, p 82.

⁸⁹ Steven Friedman & Shauna Mottiar ,op,cit. p 16-21.

القسم الثاني
التكامل القاري: قضايا الأمن الجماعي

العمل الأمني الجماعي في منظمة الوحدة الإفريقية: هل كان استبدال

المنظمة ضرورة؟

أحمد علي سالم*

قليلة هي المنظمات الدولية التي اندثرت، وأقل منها تلك التي استبدل بها منظمات أخرى تقوم مقامها. ولعل أحدث الأمثلة هو استبدال الاتحاد الإفريقي بمنظمة الوحدة الإفريقية. ولكن هل كان ذلك الاستبدال ضرورياً؟ تحاول الدراسة الإجابة جزئياً عن هذا التساؤل بإلقاء الضوء على بعض نجاحات المنظمة وإخفاقاتها في القضايا الأمنية - وهي القضايا التي كانت دائماً محل اهتمام المنظمة - وتركز على آليات المنظمة لحل الصراعات بين أعضائها بالقيام بعمل أمني جماعي، لاسيما إرسال قوات لفرض السلام أو حفظه. فرغم عدم نص ميثاق المنظمة على ترتيبات أمنية جماعية تؤهلها للقيام بدور أمني لحفظ السلم بين أعضائها، سعت المنظمة أحياناً للقيام بمثل هذا الدور تحقيقاً لأحد أهدافها الواردة في الميثاق، وهو الدفاع عن سيادة الدول الإفريقية واستقلالها ووحدة أراضيها. وتتناول الدراسة أربع مراحل في مسيرة المنظمة تبين فيها موقفها من قضية العمل الأمني الجماعي. ففي البداية اتسم موقفها بالحذر تجاه دعوتها لفرض السلم أو حفظه بين دولها. ثم تغير هذا الموقف في نهاية السبعينات حيث تصدت المنظمة لصراعات دولية معقدة، كصراعي تشاد والصحراء الغربية، سعت فيها للقيام بدور أمني جماعي، ونجحت لأول مرة في إرسال قوات سلام إفريقية (في حالة تشاد)، إلا أن فشل هذه القوات في تحقيق مهامها، وانقسام أعضاء المنظمة انقساماً حاداً في تلك الصراعات، فرض عليها جموداً لم ينكسر إلا بنهاية الحرب الباردة وتغير الأوضاع السياسية في بعض دولها. وانعكس ذلك إيجابياً على المنظمة التي نجحت جزئياً في تفعيل دورها الأمني، خاصة بعد إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها عام ١٩٩٣ والحصول على الدعم الدولي لهذا الدور. وحين قرر رؤساء دول وحكومات القارة حل المنظمة كانت في أحسن حالاتها من حيث القدرة على القيام بأعمال أمنية جماعية ناجحة، وإن كانت محدودة. وتقرن الدراسة دور المنظمة الأمني بالأدوار الأمنية لمنظمات أخرى تتشابه معها بنيوياً ووظيفياً (كالجامعة العربية ومنظمة الدول الأمريكية)، أو تعمل مثلها في الإطار الإفريقي (كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، كما تنظر في مدى نجاح المنظمة في تحقيق أهداف عامة تسعى لتحقيقها بعض المنظمات الإقليمية. وتستشرف الدراسة مستقبل العمل الأمني الجماعي في الاتحاد الإفريقي من خلال خبرة منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تجد تشابهاً بين بعض التحديات التي تواجه الاتحاد حالياً والعقبات التي حالت دون قيام المنظمة بدور أمني فعال في حل الصراعات بين أعضائها.

*انظر الأصل بالنسخة الإنجليزية

الميكمل الأمني الجديد في إفريقيا: دور منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي

نورا كمبمان*

بالنظر إلى الحالة الكارثية التي تشهدها منطقة دارفور السودانية، فإن المرء لايسعه إلا تصديق ما جاء في تقرير رئيس لجنة إنشاء هيكل السلام والأمن في القارة حالة عمليات السلام فيها، حيث ذكر أن الطريق مازال طويلاً وشاقاً لإكمال عملية إنشاء هيكل السلام والأمن في القارة. فبعد أكثر من أربعين عاماً من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وعشر سنوات لإنشاء آلية المنظمة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، فمازالت القارة بعيدة عن تحقيق آمال السلام فيها، ومازلنا في أول الطريق نحو إقامة هيكل أمني إفريقي قادر على التعامل مع حالات الصراع المتنوعة ذات الأبعاد المختلفة. ورغم تصدي منظمة الوحدة الإفريقية لبعض الصراعات في القارة منذ إنشائها عام ١٩٦٣، فإن إدراتها للصراعات على نحو منظم ومؤسسي لم يبدأ إلا عام ١٩٩٣، بل إن القدرة على التعامل مع صراعات القارة أزماتها على نحو شامل لم يتحقق إلا بقيام الإتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٢ وما تبعه من إنشاء أجهزة ومؤسسات متعددة تختص بشئون الأمن في القارة، حيث اتضحت الإرادة السياسية للدول الإفريقية وقناعتها بأهمية القيم والمؤسسات القارية المشتركة من أجل التعامل الناجح مع قضايا الصراع. وفي هذا الإطار، يعتبر إنشاء الإتحاد الإفريقي بأجهزته المختلفة وتركيزه على السلم والأمن في القارة خطوة متواضعة في ذلك الطريق الطويل الشاق نحو السلام وإقامة هيكل الأمن الإفريقي المنشود.

* انظر الأصل بالنسخة الإنجليزية

الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف

"رؤية تقويمية"

نادية عبد الفتاح*

لقد أدركت القارة الأفريقية قادة وشعوباً بأنه لا مناص لها - أمام ما يشهده العالم اليوم من تحولات سريعة - من ترتيب البيت الأفريقي من جديد. فبعد أن كانت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ السبيل الذي سلكته القارة حتى تستطيع في ذلك الوقت أن تنظم نفسها من أجل مواجهة التحديات المتمثلة أساساً في تحريرها من نير الاستعمار، والاستغلال، والقضاء على التمييز العنصري، دأب القادة الأفارقة على اتباع أسلافهم استجابة لمجابهة التحديات الراهنة والمتعددة باقتحام طور جديد من العمل المشترك الشامل، والذي جسده إعلان سرت (ليبيا) سنة ١٩٩٩، والمتعلق بإنشاء الاتحاد الأفريقي لكي تثبت أفريقيا وجودها كقارة موحدة قوية قادرة على الأخذ بزمام أمورها، وتطوير الصعوبات وتذليلها خدمة لمصالح شعوبها، وكسب رهانات المرحلة الحالية، وتحقيق تطلعات الجماهير الأفريقية وحققها في التنمية.

وقد أسفرت القمة الأفريقية الاستثنائية الخامسة، والتي عقدت يومي ١-٢ مارس بمدينة سرت الليبية عن إعلان قيام الاتحاد الأفريقي، وبرلمان عموم أفريقيا، وذلك في أعقاب توقيع (٥١) دولة على القانون التأسيسي للاتحاد من بين (٥٣) دولة، وتصديق (٣٠) دولة على القانون التأسيسي على أن تستكمل بقية الدول الموقعة إجراءات التصديق ليكتمل بذلك النصاب القانوني إلى (٣٦) دولة، وهو ما يمثل ثلثي أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، وبالتالي يدخل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي حيز النفاذ. وبعد دخول القانون التأسيسي للاتحاد حيز النفاذ بعد تصديق ثلثي أعضاء المنظمة، انعقدت أول قمة للاتحاد في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في يوليو ٢٠٠١، وانتقلت بذلك كل أصول والتزامات منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الجديد.^(١)

والاتحاد الأفريقي يختلف عن منظمة الوحدة الأفريقية من حيث تنظيمه، وأهدافه، وطرق عمله، وكما جاء في تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في يوليو ٢٠٠١، حول تنفيذ قرار قمة سرت في أوائل العام، والمتعلق بإنشاء الاتحاد الأفريقي، في الفقرة (٢٦):

* معيدة بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث الإفريقية. جامعة القاهرة

"من أن الهدف ليس إنشاء منظمة تكون امتداداً لمنظمة الوحدة الأفريقية تحت اسم آخر، وإنما إنشاء منظمة يكون من شأنها توفير إطار للتعاون والتماسك، والتكامل، والقدرة على التعامل مع الأزمات التي تواجه القارة اليوم".^(٢) أي أن الاتحاد الأفريقي الجديد جاء انعكاساً للظروف الدولية والإقليمية الجديدة والتي تواجه القارة.

وقد تمكن الاتحاد في أقل من عامين منذ انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء الدول الأفريقية من تحديد المجلس التنفيذي له، ولجنة الممثلين الدائمين، والمفوضية، ومجلس السلم والأمن، وإنشاء برلمان عموم أفريقيا الذي يقوم على رؤية تقضي بتوفير منبر موحد للشعوب الأفريقية حتى تشارك بصورة فاعلة في تحقيق المزيد من التضامن والتلاحم من أجل أفريقيا أفضل في نطاق اتحاد يتخطى الاختلافات الثقافية والأيدولوجية والعرقية والدينية والقومية، ويجعل منها مصدر ثراء ومحفزاً لعملية الاندماج الأفريقية.

ومن هنا جاء الاتحاد الأفريقي، ليدشن بذلك عهداً جديداً ومستقبلاً مليئاً بالآمال والطموحات لشعوب القارة. وهذا يعني الانتقال إلى مرحلة مؤسسية جديدة تستند إلى لغة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتكريس مفهوم الديمقراطية. هذا في الوقت الذي تُحاط فيه القارة بالمشكلات المختلفة، وتتن من الفساد المستشري في أغلب أجهزتها الحكومية، فضلاً عن الفقر المدقع الذي تعاني منه شعوبها، بالإضافة إلى الحروب الأهلية والصراعات، وانتشار مرض الإيدز في مجتمعاتها. ولكن بالرغم من كل هذه الماسي والكوارث إلا أنها أفاقّت من غيبوبتها، ورأت ضرورة التغيير، ومن ثم بدأت المندادة بمفاهيم ظلت غائبة عن قاموس القارة تتمثل في الشفافية، والمكاشفة، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية، وتكريس الوحدة المشتركة المستندة إلى المصالح والقواسم المشتركة، وهو ما تعكسه مؤسسات تعالج الخلل وترسخ لفكرة الاتحاد كالعملة المشتركة، ومحكمة العدل، وبرلمان عموم أفريقيا، وصندوق النقد، وبنك الاستثمار الأفريقي، وما إلى ذلك من هياكل لتجسيد الاتحاد.

وفي ظل الأعباء الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة والأوضاع السياسية السيئة في القارة فإن ميلاد الاتحاد الأفريقي يحمل في طياته بذور الأمل والخوف؛ فمن المتوقع أن يواجه الاتحاد الأفريقي الكثير من المعوقات والمصاعب، لكن الأمل في أن تتغلب الإرادة الصادقة لتحقيق الآمال المعقودة على هذا الكيان. وهنا يثور تساؤل مهم ألا وهو:

- ما هي فرص واحتمالات نجاح واستمرارية هذا الكيان الجديد، وما هي أهم العقبات التي من المتوقع أن يواجهها وفرص نجاحه في التغلب عليها؟.

وفى ضوء الإجابة عن هذا التساؤل سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كالتالي:-

أولاً: الدوافع والأهداف وراء إنشاء الاتحاد الأفريقي.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي.

ثالثاً: الاتحاد الأفريقي.. رؤية مستقبلية.

أولاً: الدوافع والأهداف وراء إنشاء الاتحاد الأفريقي.

جاء الإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي كخطوة إيجابية ومهمة على طريق تفعيل العمل الأفريقي الجماعي، كما أنه يعكس إرادة القيادات الأفريقية وحرصها على تفعيل دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات التنمية والعولمة، ومن ثم كانت هناك حاجة إلى مواجهة جملة التغيرات الدولية والإقليمية. فمع تغير البيئة الدولية لم تعد القارة الأفريقية ضمن أولويات القوى العظمى بنفس القدر السابق في ظل الحرب الباردة، ومن ثم بدأت علاقة القوى الكبرى بالدول الأفريقية يحددها واقع جديد من المشروطة السياسية والاقتصادية، إضافة إلى الواقع الأفريقي المتدني اقتصادياً والممزق سياسياً واجتماعياً.

ومن هنا تحددت الدوافع وراء إنشاء الاتحاد في الرغبة في تحقيق تكامل القارة الأفريقية في عصر العولمة، وجاءت استراتيجيات العمل في إطار الاتحاد هادفة إلى تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقارة، ونشر السلام والأمن والاستقرار في كافة أنحاء، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق اندماج كامل للقارة في الاقتصاد العالمي، وتطوير خطط التنمية من خلال تحسين عملية البحث العلمي والتكنولوجي، والعمل مع الشركاء الدوليين لمحاربة انتشار الأوبئة وتحسين الأوضاع الصحية في القارة.^(٢)

وقد حدد القانون التأسيسي أهداف الاتحاد في أربعة عشر بنداً تتناول تحقيق الغايات السابقة وبما يضمن تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الأفريقية، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، والتعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز المواقف الأفريقية الموحدة، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، وهذه الأهداف وإن كانت لا تختلف عن تلك المحددة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية إلا أن القانون التأسيسي للاتحاد استحدث عدداً من المفاهيم الجديدة، والتي تعكس الرغبة في الاستجابة

للتغيرات الدولية، وظهر ذلك جلياً في مفاهيم تتلخص في: دعم المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، والحكم الرشيد، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً لما جاء بالميثاق الأفريقي، وحماية البيئة والتنمية، وأهمية العلم والتكنولوجيا في تنمية القارة، وكذلك حقوق المرأة وفكر المجتمع المدني.^(٤)

إضافة للتأكيد على الأهداف الاقتصادية سالفة الذكر، والتي تسعى إلى تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز التعاون في جميع الميادين النشاط البشري لرفع مستويات معيشة الشعوب، والتعجيل بتنمية القارة مع الشركاء الدوليين للقضاء على الأمية.

وتم تحديد المبادئ التي يتم العمل في إطارها لإدراك هذه الغايات في: المساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل المناسبة، والتي يقرها الاتحاد (أي ليست بالضرورة كما نص عليها ميثاق المنظمة في الوساطة والتوفيق والتحكيم).^(٥)

أيضاً أورد القانون عدداً من المبادئ كأسس ثابتة له كانت تتبع في ظل منظمة الوحدة الأفريقية مثل احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، وذلك لما للإلتزام بهذا المبدأ من أثر فعال في المحافظة على الوحدة الإقليمية للدول الأفريقية، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وقد جاء القانون متضمناً لعدد من القواعد التي أكدت عليها القمم الأفريقية وتطلب الأمر وضعها والنص عليها صراحة، ومنها: وضع سياسية دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية، ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات (الانقلابات العسكرية)، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ثم ضمّن القانون مبادئ غاية في الأهمية لمواجهة هذه الظواهر فنص من ناحية على حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو بناء على قرار القمة عندما تكون هناك ظروف خطيرة تتمثل في ارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كما أعطى القانون للدول الأعضاء نفسها الحق في طلب التدخل من الاتحاد لكي يعيد إليها السلام والأمن (وقد تم حصر حالات التدخل بناء على الاقتراح المصري المقدم في هذا الشأن).^(٦)

ومن ناحية أخرى، احترام قدسية الحياة البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة، والاعتداءات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

ويمكن رصد بعض الملاحظات على مجموعة المبادئ والأهداف التي تضمنها القانون التأسيسي للاتحاد:

- جاءت أهداف الاتحاد استجابة للأجندة العالمية والتحديات الإقليمية، ومن هنا ظهرت مفاهيم حقوق الإنسان والحكم الرشيد التي استقطبها واضعو الميثاق وضمنوها القانون التأسيسي، كما عكست المبادئ مخاوف الدول الأفريقية من اتحاد أفريقي فوقي للحفاظ على ما تبقى لها من سيادة، فالميثاق جاء صريحاً في م ٢/٤ والتي تضمنت القرار ١٦/أ لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤ حيث جاء الميثاق ليؤكد أنه مبدأ وليس قراراً.

- أنها تعول على الدولة بوصفها نواة النظم الأفريقية، والشعوب الأفريقية بوصفها المضمون الاجتماعي للدولة، فكان أحد الانتقادات لمنظمة الوحدة الأفريقية أنها كانت فوقية ذات علاقات بين النخب الحاكمة دون الشعوب وليس ثمة دور للشعوب، إلا أن هذا التطوير بالنص على دور الشعوب يضع علامات استفهام كثيرة ؟ والحكم الرشيد الذي يعتمد على تكافؤ الفرص وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان مع عدم الاعتراف بالنعرات الانفصالية أو الإثنية بل ويعارض تغيير نظم الحكم بالقوة.

- وأنها وإن كانت تمثل في معظمها جل الأهداف السابق النص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (المادة الثانية)، إلا أن الجديد يتمثل في الأهداف الاقتصادية والتي يمكن أن تكون مشتقة أيضاً من أهداف المنظمة أو مفسرة من خلالها، كما جاءت الأهداف متسقة وتعكس المتغيرات الإقليمية والدولية، وظهر ذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل دور التكنولوجيا وتفعيل عمل اللجنة الاقتصادية.

- أن مبدأ التدخل وإن جاء بناء على طلب الدول الأفريقية إلا أنه يثير حفيظة الدول، فعلاقة التدخل بالسياسة الدفاعية المشتركة إضافة إلى مبدأ التسوية بوسائل مناسبة يعد أمراً غير محدد، على عكس ما جاء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم كان التحفظ المصري بضرورة تحديد حالات التدخل وهو ما تم بالفعل.

- أن هذه الأهداف تعكس المهام الجسام التي يواجهها الاتحاد الأفريقي وتتركها القيادات الأفريقية وتحاول استغلالها، وذلك في ضوء إدراك نقاط الضعف والقوة، فالقارة الأفريقية التي يعيش بها حوالي ١٣% من سكان العالم، وتجذب ١% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،

ورصيدها ٢% من التجارة الدولية، وبها ٣٠ دولة من أصل ٥٠ دولة على مستوى العالم تصنف على أنها الدول الأقل نمواً، هي أيضاً التي تمتلك ٣٠% من الموارد المعدنية في العالم، و ١٠% من رصيد الذهب، و ٦٠% من الكوبلت، و ٢٠% من مساحتها غني بالموارد الطبيعية.^(٧)

ثانياً: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي.

في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف السابقة، تم النص على إنشاء الهياكل والأجهزة التي تساعد على تحقيقها، حيث نجد المادة الخامسة من القانون التأسيسي، تشير إلى أن الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي يتكون من تسعة أجهزة بخلاف ما قد تقرر القمة من أجهزة أخرى، وهذه الأجهزة هي^(٨)

مؤتمر الاتحاد (الجهاز العام)، المجلس التنفيذي (الجهاز التنفيذي)، محكمة العدل (الجهاز القضائي)، اللجنة (وهي بمثابة الجهاز الإداري أو الأمانة الدائمة للاتحاد)، لجنة الممثلين الدائمين، وهي في الواقع لا يوجد ما يماثلها في العمل الدولي، فضلاً عن أن اختصاصها يتداخل مع اختصاصات الأمانة، اللجان الفنية المتخصصة: وهي أشبه بالمنظمات المتخصصة في إطار الأمم المتحدة، لكن مع بعض الفروق من الناحية القانونية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (وهو يعتبر مكملاً لدور مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، إن لم يكن تابعاً له من الناحية الفعلية)، ثم المؤسسات المالية (وتشمل: المصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، والمصرف الأفريقي للاستثمار)، وفيما يلي عرض تكوين ومهام كل منها:

١- مؤتمر القمة (المؤتمر):

هو الجهاز الأعلى للاتحاد، والذي يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول، وتم تحديد دوره في رسم السياسات المشتركة للاتحاد، واستلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد، وبحث طلبات العضوية واعتماد الميزانية. ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد، ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع من كافة أعضاء الاتحاد.^(٩)

٢- المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء):

ويتألف من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء، ويجتمع المجلس مرتين في العام على الأقل، ويصدر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد، ويقوم المجلس بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات

في المجالات ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء مثل التجارة الخارجية والطاقة والصناعة والموارد المعدنية والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والموارد المائية والري والتعليم والثقافة والصحة وتنمية الموارد البشرية. ويتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي.^(١٠)

٣- برلمان عموم أفريقي^(١١)

يتمثل الهدف النهائي من إنشاء البرلمان أن يتحول إلى مؤسسة ذات سلطات تشريعية كاملة ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع العام، لكنه يظل مؤسسة ذات سلطات استشارية إلى أن تقرر الدول الأعضاء خلاف ذلك بتعديل هذا البروتوكول، وتدوم هذه الفترة الانتقالية خمس سنوات من دخول هذا البروتوكول حيز التطبيق؛ وذلك لمراجعة نفاذه وفعاليته، ونظام التمثيل في البرلمان الأفريقي بغية ضمان تحقيق أهدافه وغاياته، وكذلك الرؤية التي يستند إليها، وتلبية الاحتياجات المستجدة للقارة الأفريقية.

وقد أورد بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن برلمان عموم أفريقيا القواعد المتعلقة بتشكيله ومهامه وسلطاته وتنظيمه، والذي اعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية خلال القمة غير العادية الرابعة المنعقدة بمدينة سرت (ليبيا) في مارس ٢٠٠١. وقد حددت المادة ٣ من البروتوكول أهداف البرلمان في:

- تسهيل تنفيذ سياسات وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وأهداف الاتحاد الأفريقي.

- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا.

- تشجيع حسن الإدارة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء.

- تعريف الشعوب الأفريقية بالأهداف والسياسات التي ترمي إلى تكامل القارة في إطار الاتحاد الأفريقي.

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

- حفز التعاون والتنمية في أفريقيا.

- توطيد التضامن القاري وخلق الشعور بالمصير المشترك بين الشعوب الأفريقية.

- تسهيل التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومحافلها البرلمانية.

يتم تمثيل الدول الأعضاء في البرلمان الأفريقي خلال الفترة الانتقالية بخمسة أعضاء عن كل دولة تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل، ويتعين أن يعكس هذا التمثيل تنوع الآراء في كل برلمان وطني أو أي جهاز تداولي آخر. ويتم انتخاب أو تعيين أعضاء البرلمان الأفريقي من بين أعضاء البرلمانات الوطنية بحيث تتزامن مدة ولاية كل عضو في البرلمان الأفريقي مع مدة ولايته في البرلمان الوطني أو في أي جهاز تداولي آخر، سيعمل بالتعاون الوثيق مع برلمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبرلمانات الوطنية والأجهزة التداولية الأخرى للدول الأعضاء. ولتحقيق هذا الهدف يجوز للبرلمان الأفريقي وطبقاً لنظامه الداخلي أن يعقد دورات استشارية سنوية مع هذه البرلمانات أو كل تنظيم يجمع بينها بما فيها الاتحاد البرلماني الأفريقي لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وفي سياق المناقشات التي دارت حول تشكيل ومهام البرلمان كان للوفد المصري تصور وسط يتواءم مع ملاسبات تكوين الاتحاد الإفريقي في سنواته الأولى، وفي الوقت نفسه يحقق خطوة متقدمة لم تستطع تجربة الاتحاد والبرلماني الأفريقي إحرازها، فعلي صعيد التمثيل في برلمان عموم أفريقيا الجديد وماتم الاتفاق عليه من تخصيص خمسة مقاعد لكل دولة اقترحت مصر إمكان استخدام تلك المقاعد لمصلحة التعريف بالاتحاد الإفريقي ودعمه شعبياً وذلك من خلال الاتفاق علي إضافة خمس دوائر انتخابية اعتبارية داخل كل دولة أفريقية وفق النظام الانتخابي لكل منها يُرشح فيها ويتنافس كل من يجد نفسه أهلاً لتمثيل بلاده في برلمان عموم أفريقيا، وفي الوقت نفسه فإن هؤلاء الأعضاء بفضل انتخابهم عبر تلك الدوائر الاعتبارية سيكونون بمثابة مندوبين عن عموم أفريقيا لدي برلماناتهم الوطنية، وحريصين على الدفاع عن المصلحة العامة للاتحاد. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلي ضرورة تمتع هؤلاء الأعضاء في حالة انتخابهم عبر الدوائر الاعتبارية بحصانة تحول دون فقدهم عضويتهم في البرلمان الوطني إلا عبر الانتخابات نفسها أو الطريقة التي اختيروا بها لعضوية برلمان الاتحاد. ولعله مما يدعم الصفة التمثيلية لهؤلاء النواب هو الاقتراح المصري بالسماح للجاليات الأفريقية في الدول الأفريقية الأخرى بالمشاركة في انتخاب هؤلاء النواب بما يشيع طابع التمثيل القاري لهؤلاء النواب، ويسهم في بث الوعي بالمصير والمصالح المشتركة لشعوب القارة ومستقبلها، وتسويق فكرة الاتحاد بين الشعوب الأفريقية.^(١٢)

٤- محكمة العدل:

وهي الجهاز القضائي للاتحاد، والهدف منها هو أن تلعب دوراً في تسوية النزاعات الأفريقية سلمياً، ومساعدة الدول الأفريقية في العمل وفق مبادئ القانون الدولي.

٥- المؤسسات المالية:

وهي المصرف المركزي الأفريقي والمصرف الأفريقي للاستثمار، وصندوق النقد الأفريقي، ولكل منها بروتوكول خاص بها يحدد لوائحها ونظمها.

٦- اللجنة (تحل محل الأمانة العامة):

تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة، ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة، ويحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظامها.

٧- لجنة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء:

وهي من الأجهزة الجديدة في الهيكل التنظيمي، وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء، وتكون اللجنة مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي، وتعمل بناء على تعليمات المجلس، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الحاجة.

٨- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

ويضم الجماعات المهنية والاجتماعية في الدول الأعضاء، ويعد الهيئة الاستشارية للاتحاد، بالإضافة إلى اللجان الفنية المتخصصة وهي سبع لجان لمختلف الأنشطة، ويحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

وتمثل الجديد الذي أضافه القانون التأسيسي أو ميثاق الاتحاد الأفريقي في دمج هذه الآلية وبرلمان عموم أفريقيا في سياق فعاليات أجهزة الاتحاد لتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار الأفريقي، حيث تشكل الاتحاد البرلماني الأفريقي منذ عام ١٩٧٦ بعيداً عن الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية.^(١٣)

ودور هذه الأجهزة ونجاحها يتوقف على فعاليتها في القيام بالمهام الموكلة إليها، فإلى جانب التحديات التي يفرضها الإطار الإقليمي والدولي المحيط بالاتحاد الأفريقي فإن الاتحاد الأفريقي بأجهزته يتطلب دعماً دولياً لاسيما فيما يتصل بمسائل أنشطة الاتحاد وأجهزته.

ومع إدراك أهمية التمثيل الشعبي في إطار الاتحاد الأفريقي الجديد - الوريث الشرعي لمنظمة الوحدة الأفريقية - ونص وثيقة الاتحاد على قيام عدة آليات تحتضن ممثلي المجتمع المدني الأفريقي أبرزها برلمان عموم أفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كهيئة استشارية مكونة من الاتحادات المهنية والاجتماعية الأفريقية إلا أنه يوجد عدد من التحديات التي تواجه عمل هذه الأجهزة المختلفة، فمثلاً برلمان عموم أفريقيا الذي يهدف إنشاؤه إلى تسهيل التنفيذ الفعال لسياسات وأهداف الاتحاد، وتعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وتشجيع حسن الإدارة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، تواجه تحديات من أبرزها استمرار ظاهرة التمسك بالمساواة القانونية والسيادة وغلبة المصالح القطرية والنخبوية الضيقة ولو على حساب المصالح الجماعية المشتركة على مستوى القارة، وتحديد دور الجماهير والشعوب في هذا المقام .

ثالثاً: الاتحاد الأفريقي.. رؤية مستقبلية:

ليس من شك في أن التقييم العام للاتحاد يستلزم بادئ ذي بدء الإجابة عما الذي تم إنجازه من أهداف ومبادئ خلال تلك الفترة الزمنية ٢.

ويمكن القول أن الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه وحتى الآن وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات تقريباً قد خطا خطوات لا بأس بها في مجال العمل الأفريقي وخاصة إنشاء برلمان أفريقي، وطرح مشروع إنشاء مجلس أمن أفريقي للتدخل في النزاعات الأفريقية، إضافة إلى عدة محاولات لإجراء تعديلات على الوثيقة الأساسية للاتحاد، حيث تم الاتفاق على تعديل ست مواد تتعلق بأهداف الاتحاد وأجهزته والجهاز الأعلى للاتحاد المعروف بالمؤتمر، والمفوضية، واللغات المعتمدة في مناقشات الاجتماعات الخاصة بالاتحاد، وأخيراً لجنة الممثلين. والهدف من كافة التعديلات هو تفعيل العمل داخل الاتحاد.

إلا أنه ينبغي التأكيد على أن مدي فاعلية الاتحاد تكمن أيضاً في مواجهة التحديات والمشكلات المختلفة الإقليمية والدولية منها - والتي تؤثر على فاعليته - وذلك على اعتبار أن الاتحاد الأفريقي قد جاء لمواجهة هذه التطورات بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه التحديات منها الداخلي والمتمثل في: (١٤)

١- تعدد الصراعات والحروب في القارة الأفريقية، فالقارة ما تزال تموج بالصراعات المسلحة، ورغم إحراز تقدم في بعض البلدان، إلا أن الاتحاد الأفريقي مطالب بوضع استراتيجية

متكاملة للتسويات المختلفة؛ وذلك بهدف القضاء أو الحد من تلك الصراعات التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية في القارة.

٢- أزمة الدعم الخارجي للتنمية في أفريقيا، فمن المشكلات المهمة التي تواجه الاتحاد وعليه إيجاد حل لها ذلك التحدي التقليدي في أن الدول لا تمتلك أدوات التنمية اللازمة، ومن ثم تقع فريسة للدعم الخارجي، بل وتنتظر هذا الدعم، ومن ثم فإن قضية تمويل البرامج والمشروعات التنموية لا بد أن يتم من خلال الدول الأفريقية ذاتها حتى لا يفشل الاتحاد الأفريقي ويصبح مجرد وثيقة تحمل أحلاماً غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

٣- التحدي المؤسسي داخل الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى المؤسسات المالية والنقدية التي استقر الرأي على إنشائها داخل الاتحاد ومنها مثلاً المصرف المركزي الأفريقي . فإذا كانت القارة تئن بمديونية تتجاوز ٣٤٠ مليار دولار (١٥) فهل بإمكان أفريقيا توفير الأساس اللازم لتلك المؤسسة المالية وغيرها من المؤسسات كصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي؟ وهل هي قادرة على الاستفادة الحقيقية منها والتوظيف المناسب لها؟..

٤- عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأفريقية، إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض.

ومنها *التحديات الدولية العالمية* بكافة جوانبها، كالعولمة والتي تترك تأثيرها على الدول الأفريقية: (١٦)

▪ ففي النواحي الاقتصادية تظهر آثار حرية التجارة على الاقتصاديات الأفريقية من إمكانية تقليص بعض الصناعات أو إغلاقها تماماً، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، إضافة إلى هروب رأس المال الأجنبي إلى الخارج.

▪ هناك أيضاً سياسات المؤسسات الاقتصادية المانحة وشروطها السياسية والاقتصادية، وما يمكن أن يترتب على مثل هذه الشروط من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية داخل الدول الأفريقية من انتشار الفساد، وارتفاع معدلات البطالة والجريمة.

ومن ثم فهناك عدد من العوامل التي يمكن من خلالها استشراف مستقبل العمل الأفريقي الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي، وذلك في ضوء التحديات السالفة الذكر والتي ينبغي التعامل معها ليقوم الاتحاد بتحقيق الدور المنوط به في القارة الأفريقية، وهذه العوامل يمكن توضيحها في إطار الملاحظات التالية:

١- أن أهداف الاتحاد الأفريقي قد جاءت شاملة لكافة طموحات القارة الأفريقية وكاستجابة للتطورات الدولية الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن، ومناهضة الجرائم الجديدة، وتسوية النزاعات بين الدول الأفريقية عن طريق محكمة العدل، وإنشاء برلمان أفريقي، فضلاً عن التقدم صوب إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

٢- أن الوضع الاقتصادي للقارة الأفريقية ما يزال كما هو ولم يتحسن، فأفريقيا ما تزال تمثل ١% من الناتج العالمي GDP، و٢% من نصيب التجارة الدولية، وبها عدد كبير من الدول الأقل نمواً في العالم حوالي ٣٣ دولة من ٤٨ دولة، وحوالي ٤٠% من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، كل ذلك إلى جانب استمرار النزاعات التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين. كل تلك المشكلات ينبغي على الاتحاد الأفريقي مواجهتها، وهو ما يحاوله الاتحاد بوضع خطط اقتصادية واجتماعية (مثل إطار العمل لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٧، وخطة العمل ٢٠٠٤/٢٠٠٧ التي تتضمن برامج تهدف إلى الإسراع بتكامل القارة)، ولكن هذه الخطط رغم حماسها إلا أنها تحتاج إلى تمويل، وهو ما تحاول الدول الأعضاء بحث سبل توفيره. ومع انتهاء مرحلة الإعداد للبرامج والمشروعات يبدأ وقت التنفيذ وهو ما سينبئ عنه المستقبل.^(١٧)

٣- لا بد أن يكون الاتحاد الأفريقي مظلة للتجمعات الإقليمية الاقتصادية والمؤسسات التكاملية التي تغطي مساحات جغرافية هائلة، فاشترك الدول الأفريقية في عدد هائل من كيانات التعاون الاقتصادي يعوق أكثر ما يساعد على تحقيق التقدم نحو التكامل الأفريقي، فالإتحاد الأفريقي لا بد أن يوحد الجهود في هذه المنظمات والتجمعات، وفي ذات الوقت ينبغي ألا يعاني هو ذاته من تضخم مؤسسي.^(١٨)

٤- فاعلية الإتحاد تعتمد في جزء منها على رئيس الإتحاد وكيفية رؤيته لترتيب القضايا والموضوعات، بحيث يمتلك الكفاءة في تحديد القضايا والموضوعات ذات الأهمية والأولوية لتناولها حتى لا تفقد الموضوعات أهميتها.

٥- تمويل مجلس الأمن والسلم الذي يعد السلاح الأساسي وترسانة الإتحاد العسكرية في مواجهة الأزمات والصراعات في القارة، فالمجلس يحتاج إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً مما يعني ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه الآلية لتقوم بدورها. في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المبادرة التي طرحها الرئيس ألفا عمر كوناري بدعوة

الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تخصيص ٠,٥ % من ميزانياتها من أجل تمويل مخططات الاتحاد الأفريقي".^(١٩)

في النهاية يمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقا بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي والمعوقات التي تواجه الاتحاد الأفريقي والذي اتخذ خطوة للأمام سابقا بها المتحقق في ظل منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن من الحكمة الاهتمام بتشكيل وبلورة هياكل ومؤسسات رسمية وغير رسمية في إطار الاتفاقية المنشئة للاتحاد، يكون هدفها الأساسي وضع أهداف الاتحاد محل التنفيذ مع الأخذ في الاعتبار ضرورة ألا يؤدي ذلك إلى تضخم إداري بلا فائدة، مع ضرورة مراعاة توفير التمويل اللازم للخطط والمشروعات، والوقت فقط هو الذي يحمل الحكم، وأن العبرة والناتج النهائية لا تقاس في الغالب بما يصدر من قرارات غير واقعية يستحيل تنفيذها عملياً بل بما ينفذ بالفعل أو يصلح للتنفيذ.

فالعبرة ليست بتغيير الأسماء ولا مثالية النصوص وشمولها، وإنما المحك الرئيسي هو قدرة القادة الأفارقة على محاصرة المشكلات ووضع الثروات الأفريقية، في خدمة الشعوب الأفريقية، ذلك أن إبراز المشاركة الشعبية، و حقوق الإنسان، وقديسية الحياة البشرية، ورفض فكرة الانقلابات العسكرية هي مثاليات سوف تصطدم بالواقع الذي لا بد من تغييره وتغيير المعادلة الحاكمة فيه، وأولها أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو السبب الأول في نشأة النزعات الإثنية وتحويل التركيب الإثني الأفريقي إلى ظاهرة عنيفة.

كذلك فإن مقاومة الانقلابات العسكرية لا يمكن أن يتم عن طريق رفض الاعتراف بهذه النظم الانقلابية، وإنما يتم اقتلاع هذا الداء من القارة الأفريقية عن طريق الفصل بين الجيش والسياسة، وتنشئة أجيال من السياسيين والمتقنين القادرين على التعرف على المصلحة العليا في بلادهم وإعلائها، وهذا يتطلب إشاعة ثقافة السلام والتسامح والتعايش وقبول الآخر.

في ضوء ما تقدم فإن الاتحاد الأفريقي يواجه مجموعة من التحديات سواء السياسية كالتدخلات الدولية والمحاولات الأمريكية والأوروبية بالأساس لإحداث تسويات إقليمية في مناطق القارة المختلفة كما يحدث في السودان، وبعض هذه المحاولات يهدف إلى تغيير خريطة التوازنات في مناطق القارة المتعددة، ومعظمها يهدف إلى إحداث توافق دولي وإقليمي من شأنه أن يهيئ الفرصة للشركات الغربية للاستفادة من مناجم التعدين وحقول النفط.

إضافة إلى التعثر الديمقراطي، وانتشار الإرهاب والتطرف، واستمرار النزاعات السياسية بين الدول وفي داخل الدول الأفريقية، والاتهامات المتبادلة بإيواء المتمردين وجماعات المعارضة، وهو ما يحدث بشكل واضح في منطقة القرن الأفريقي، ويضاف إلى ذلك التحديات الاقتصادية وانتشار الأوبئة وعلى رأسها مرض الإيدز، والتحديات الاجتماعية والتي تشمل حدة أزمة اللاجئين، فضلاً عن زيادة حدة الجفاف والمجاعة.

وهذه التحديات التي يواجهها الاتحاد لاشك أنه تتضاءل إلى جوارها المحاولات المستمرة لتعديل اللوائح وتفعيل أنشطة أجهزة الاتحاد الرئيسية، إلا أنه ينبغي الانتباه إلى أن الإغراق في النواحي الإدارية والتنظيمية يؤدي إلى الحيدة عن المشكلات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها، ومن ثم يمكن التبشير بعهد جديد إذا ما تم الالتفات إلى الملاحظات السابقة، ومن ثم يمكن الأمل وعدم الخوف من مستقبل أفريقي قادم.

الهوامش والمراجع

- ¹ د. عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، ص ١٤٠-١٤١.
- ² William, Zartman, "africa matters", African Geopolitics, no.6 spring2001, pp99
- ³ Fayth A. Ruffin, "The New African Union", UN Chronicle, No.2, 2004, p-72.
- ⁴ سامية بيبس، "قمة سرت الاستثنائية وإعلان الاتحاد الأفريقي"، السياسة الدولية، العدد ١٤٤ أبريل ٢٠٠١، ص ٢٠٨.
- ⁵ د. عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.
- ⁶ المرجع السابق، ص ١٦٠.
- ⁷ د. ربيع عبد العاطي، "الاتحاد الأفريقي والتحديات الماثلة"، آفاق أفريقية، العدد (١١)، خريف ٢٠٠٢، ص ٥٥.
- ⁸ د. أحمد الرشيد، "الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي: حدود الدور المتوقع والمأمول" آفاق أفريقية، العدد ١٢، شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٢٦-٢٨.

⁹ تم الاعتماد بشكل أساسي فيما يتعلق بأجهزة الاتحاد الأفريقي طبيعتها وأهم المهام المنوطة بها على قراءة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

¹⁰ للمزيد انظر : القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

¹¹ تم الاعتماد في هذه الجزئية على كل من :

- د.محمد عاشور، "برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي:تحديات قائمة وضمانات لازمة"، آفاق أفريقية، العدد ١٢، شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ١٦-١٨.

- مجلة البرلمان العربي، السنة ٢٥، العددان ٩١-٩٣، يوليو- ديسمبر ٢٠٠٤، في:

<http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v9192/africa.html>

Africa south of the Sahara, (London:Europe publications,2003),pp,1247-1248.

¹² أحمد يوسف القرعي، "الطريق إلى ديمقراطية النظام الإقليمي العربي البرلمانيون العرب صوت الأمة التائه"، الأهرام، العدد ٤٢٥٢٨، السنة ١٢٧، الخميس ١٥ مايو ٢٠٠٣.

¹³ المرجع السابق نفسه.

¹⁴ د.جمال ضلع ، "الاتحاد الأفريقي"، في: السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٣/٢٠)، ص ص ٦-١٠.

¹⁵ **The Economist**, July 13 Th. 2002, p.37

¹⁶ د.ربيع عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٥-٥٦.

¹⁷ Thobo, Mbeki, " African Union Role in Just & Equitable World Order"., **Presidents and Prime Ministers**, Jan - Feb 2003, At:

<http://www.internetppm.com>

¹⁸ William,Zartman,Op.Cit., p.96.

¹⁹ Fayth.A.RuffinOp.Cit., p.72.

التكامل الإقليمي: الطريق لتعزيز الأمن البشري في إفريقيا

أنجيلا ماير*

أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مفهوم جديد للأمن بشكل عام، وللتحديات والمخاطر الأمنية بشكل خاص. فرغم التراجع المستمر في التهديدات الناجمة عن الصراعات بين الدول، فمن الخطأ الزعم أن العالم أصبح أكثر أمناً. فالعديد من الدول - لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء - تعاني من تزايد عدم الاستقرار وغياب الظروف المعيشية المرضية للمواطنين، مما يشير إلى ضرورة تحول الاهتمامات الأمنية للدول من المستوى الخارجي إلى المستوى الداخلي. فلم يعد الأمن ينحصر في الدفاع عن حدود الوطن ضد ما قد تقوم به دول أخرى، وإنما أصبح اليوم - وبصورة متزايدة - يعني ضمان استقرار الدولة الداخلي وتماسكها. وهكذا تزايد أهمية قضايا المجتمع عموماً، وقضايا الفرد ومشاكله اليومية خصوصاً. ومن ناحية أخرى، فإن تداعيات كثير من المشاكل المحلية الخطيرة أصبحت تتجاوز حدود الدولة، مما يعني استحالة النظر إلى القضايا الأمنية باعتبارها مسائل داخلية بحتة، وإنما يجب التعامل معها كقضايا ذات اهتمام عالمي. وبذلك يصبح من غير المناسب اعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في هذا الشأن، فدعم الأمن وتعزيزه يدعوان حقاً إلى إعادة النظر في مفاهيم التنظيم السياسي وأطره، خاصة حين تثبت الدول فشلها في ضمان الاستقرار الداخلي وتحقيق الرخاء لمواطنيها. وفي ضوء إحياء النزعة الإقليمية في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، يبرز تساؤل حول مدى إمكانية اعتبار التكامل الإقليمي سبيلاً لتعزيز الأمن على نحو دائم وبطريقة كفؤة. فربما يكون ذلك التكامل بحق طريقاً أكثر فاعلية لمواجهة التحديات والمخاطر (الجديد منها والتقديم) التي تعجز الدول عن التصدي لها بمفردها نتيجة محدودية قدراتها أو نظراً لأبعادها الدولية. ومع ذلك، وبالنظر إلى عدم مناسبة احتكار الدول للتعامل مع التحديات الأمنية، يجب التساؤل عما إذا كانت مؤسسات التعاون الإقليمي في إفريقيا - وهي مؤسسات حكومية تدور في فلك دولها الأعضاء - تشكل عقبة في التعامل مع تلك التحديات. فما هي إذن التغييرات والشروط الضرورية؟ وما هو الشكل المناسب للتكامل الإقليمي في إفريقيا؟ ومتى يفترض أن يساهم التكامل الإقليمي بفاعلية في تحقيق الأمن والاستقرار؟

*نظر الأصل بالنسخة الإنجليزية

التكامل الإقليمي بين دول شمال أفريقيا بين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن.

محمد أحمد العدوي*

تدور هذه الدراسة في إطار إشكالية أساسية مفادها أن العديد من تجارب التكامل الإقليمي بين الدول النامية تدعى أنها تسعى إلى تحقيق الأمن القومي للدول، ودعم الأمن الإقليمي بين دول المنطقة. وتجد في حالات أخرى أنه بدعوى الحفاظ على الأمن القومي فإن بعض الدول قد تنفصل عن تجارب التكامل في إقليمها، كما قد تؤدي صراعاتها وخلافاتها السياسية مع دول المنطقة إلى فشل عملية التكامل، لذا فإن هذا البحث يهتم بدراسة تلك الإشكالية فيما يتعلق بتجربة دول الشمال الإفريقي، وهي " مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا".

كما شهد مفهوم الأمن العديد من التحولات والتطورات، حيث تراجع المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يلخص الأمن في الأبعاد العسكرية، والسياسية، ويهمل بقية الأبعاد الخاصة بالحفاظ على الدولة و المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، بل ويجعل أمن البشر أو الفرد في المجتمع - الذي هو الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها - في مرتبة متأخرة بدعوى الحفاظ على الوطن، كما يهمل التحولات العالمية التي أدت إلى مراجعة مفهوم الأمن والتأكيد بأن الأدوات والوسائل العسكرية والسياسية لم تعد هي المحدد أو الوسائل الأكثر ملاءمة لتحقيقه، وهو ما أكدته علماء مفكرون من أمثال Barry Buzan و Joseph S.Nye، وأشارت إليه تقارير التنمية البشرية في العالم.

وسأحاول في هذه الدراسة الموجزة دراسة العلاقة بين الأمن القومي وتجارب التكامل الإقليمي بين دول الشمال الإفريقي، وذلك في إطار ما أوضحته وأناقشته تفصيلاً في البحث - بشأن التغيرات التي شهدتها مفهوم الأمن من حيث الاتساع إلى آفاق أرحب بشأن الأمن الإقليمي أو العالمي، أو العودة بصفة أساسية إلى المواطن في إطار مفهوم الأمن البشري والآثار المحتملة لتلك التحولات في مفهوم الأمن على دعم التكامل الإقليمي بين الدول محل الدراسة .

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية-جامعة أسيوط

لذا ينقسم هذا المبحث إلى محاور ثلاثة هي :

المحور الأول : المفاهيم المستجدة للأمن .

المحور الثاني : التحولات العالمية : رؤية في إطار دعم الأمن ودوافع التكامل الإقليمي.

المحور الثالث : التكامل بين دول الشمال الإفريقي .. خبرات الماضي وآفاق المستقبل.

وسأحاول في هذا البحث تناول الأبعاد سالف الذكر ، وذلك في ضوء ما هو متاح باعتبار أن هذه ورقة بحثية تركز على قضايا محددة، ولا يمكنها تناول كافة أبعاد الموضوع.

المحور الأول: المفاهيم المستجدة للأمن .

شهد مفهوم الأمن العديد من التطورات التي لحقت به ، وذلك في ضوء خبرات العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وفي إطار التحولات العالمية التي كانت التفاعلات السياسية في موقع القلب منها. وقد أدت هذه التغيرات العالمية إلى تعديل النظرة لمفهوم الأمن في اتجاهين أركز عليهما هنا من بين محاور متعددة، وهما :

١- الأمن العالمي .

٢- الأمن البشري.

وأعرض فيما يلي الأبعاد المختلفة لكل من الأمن العالمي، والأمن البشري، وأشار ذلك على إعادة النظر في مفهوم الأمن .

أولاً : الأبعاد غير السياسية أو العسكرية للأمن العالمي :

فيما يتعلق بالأمن العالمي أو الإقليمي فإنني أقصد هنا أن هناك العديد من القضايا والتهديدات التي لا يقتصر تأثيرها على دولة واحدة، وإنما يمتد إلى دول أخرى سواء كانت مجاورة أو تنتشر في العالم ككل .

ويكفي أن أشير هنا إلى قضايا مثل السكان والهجرة، حيث أكد البعض أن اختلاف معدلات النمو والهجرة، سيؤثر على بيئة الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين^(١)، بل وتهديد الحياة الهائلة للدول الصناعية في الغرب^(٢)، وكذلك الآثار الناجمة عن النمو السكاني السريع في الدول النامية وآثار ذلك على استهلاك الموارد المتاحة في العالم، أو الهجرة غير المشروعة إلى الدول المتقدمة بعد عدم قدرة دول معينة على استيعاب سكانها.

كما ظهرت أهمية متزايدة للأبعاد البيئية في الأمن، والسعي إلى إيجاد نظام إيكولوجي ملائم ومستديم^(٣)، واعتبار أن التهديدات البيئية لم تعد هم خاص بدولة معينة، وإنما للعالم والأقاليم المختلفة، وذلك بعد القمم العالمية حول الأرض والبيئة خاصة بعد قمة ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، وما تلاها من فعاليات دولية أدت إلى تعديل رؤى الدول المختلفة حول تهديدات الأمن. ونجد مثلاً لذلك تأكيد الإدارات الأمريكية من خلال وزارة الخارجية الأمريكية في نهاية القرن الماضي أن المشاكل البيئية تمثل تهديدات لأمن المواطن الأمريكي^(٤). إلا أن الإدارات الجمهورية كانت أقل حرصاً على ذلك لسعيها الدؤوب نحو دعم الاقتصاد الأمريكي و التطور العسكري على حساب الحفاظ على البيئة، ولا شك في أن المركب الصناعي العسكري العالمي بات من المؤكد أنه يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الأضرار البيئية، وفي ذات الوقت استهلاك الموارد البيئية في العالم^(٥). يتضح مما سبق أن أدوات تحقيق الأمن بالمفهوم التقليدي العسكري أصبحت هي التي تهدد أمن البشر والدول في العالم في إطار التحليل الراهن. وتجدر الإشارة إلى أن التهديدات البيئية تثير قضيتين أساسيتين بشأن الأمن العالمي؛ أولاهما تتمثل في النقص البيئي أو ما يمكن تسميته بأزمة عدم كفاية الموارد البيئية المتاحة للوفاء بالاحتياجات المتنوعة للبشر، أما القضية الثانية فهي كفالة السلامة البيئية، والحفاظ على البيئة المحيطة بالبشر سواء لهذه الأجيال أو من أجل الأجيال القادمة، واستدامة الحياة على وجه الأرض بإثارة قضايا مثل التلوث وتدهور النظم الحيوية الداعمة للحياة مثل طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي وإيادة الغابات والمساحات الخضراء وغير ذلك من التهديدات الناتجة عن سوء تعامل البشر، وعدم حرص الدول على كفالة الأمن البيئي لنفسها أو للدول الأخرى. ولا شك في أن العديد من مظاهر عدم الأمن البيئي أصبحت جلية واضحة في أفريقيا سواء لسياسات بعض الدول أو لسوء استثمار الموارد البيئية من جانب الشركات دولية النشاط أو عابرة القومية.

أصبحت الأبعاد الاقتصادية أيضاً تحتل مرتبة متقدمة للغاية في تحقيق أمن الدول والعالم، مما أدى إلى تراجع الأبعاد العسكرية والسياسية باعتبار أن القدرة والقوة الاقتصادية تعد المحك الأساسي لتحديد مكانة الدولة عالمياً، وفرص لعب دور سياسي أكبر. ويهتم الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة؛ للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية، وقوة الدولة^(٦). وقد أدى تزايد أهمية البعد الاقتصادي في الأمن إلى تخطي الإطار التقليدي للأمن والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، والسعي إلى إنشاء منظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية للدول. ولعل المدخل الاقتصادي في تحقيق الاتحاد الأوروبي يمثل تجربة رائدة في هذا المجال.

كما أدى انتشار الاهتمام العالمي بقضية الفقر في العالم، أو على مستوى الدول، وعدم كفاءة إدارة الاقتصاديات الخاصة ببعض الدول، أو انتشار الصراعات الاجتماعية والاقتصادية بما يهدد أمنها بصورة قوية^(٧)، مما أدى إلى إعادة النظر في أولويات توزيع الميزانية ومراجعة الإنفاق العسكري بصفة خاصة، وترسيخ ما ذكره روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عن العلاقة بين الأمن والتنمية، حيث يرى أن دولة لا تملك قوة اقتصادية لا يمكن أن تنعم بالأمن.

كذلك مثلت التهديدات الصحية لأمن البشر في العالم أحد المداخل الجديدة لإعادة النظر في مفهوم الأمن سواء داخل الدول أو على المستوى العالمي، وذلك للآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأمراض والأوبئة وتدهور الخدمات الصحية. ويمكن التذليل على ذلك بأنه قد تم اكتشاف أن عدد الذين يموتون نتيجة للأوبئة والأمراض في العالم يفوق أكثر من ٣٠ مرة عدد من يموتون من جراء الحروب والصراعات^(٨). ويكفي أن نلمح هنا إلى انتشار مرض الإيدز وتهديده للبشر في أفريقيا، بل والدعم العالمي لمحاصرته في هذه القارة التي تذخر بأعداد المصابين بالأمراض والأوبئة من جانب، وفي ذات الوقت الصراعات والحروب التي تؤدي إلى قتل البشر من جانب آخر .

كما سادت في نهاية القرن العشرين دعاوى خاصة بالأبعاد الثقافية للأمن وذلك فيما يتعلق بالحفاظ على هوية المجتمعات والدول، وتأكيد العلاقة بين التنمية الثقافية والأمن. ونادى البعض بأهمية النظر إلى قضية التعليم والابتكار باعتبارها المدخل إلى تكوين البشر والحماية الأساسية للمجتمع والدولة^(٩)، والتأكيد على أن الاستثمار في ثقافة المجتمع يعد نوعاً من القيمة المضافة للمجتمع في المستقبل وسبباً أساسياً لزيادة قدرة الدولة، ودعم مكونات القوة الشاملة لها، وذلك من خلال ما رسخ في الأذهان من أن الاستثمار في البشر يعد من أهم أنواع الاستثمار للأجيال الحالية والقادمة، وفي تحقيق الأمن أيضاً. كما أن عدم مراعاة الخصوصية الثقافية والإفادة المتبادلة ما بين الحضارات والثقافات قد يؤدي إلى صراعات ما بين الدول، ويكفي أن نراجع نظرية صراع الحضارات وآثارها على الأمن العالمي والصراعات بين الدول.

توضح المحاور سالف الذكر أن النظرة الأوسع للأمن والسعي إلى تحقيقه تفرز أهمية البحث عن نوع من التعاون بين عدة دول قد تكون مستهدفة بهذه التهديدات لأمنها، بل والعالم أيضاً، حيث أن هذه التهديدات العالمية سواء في أبعادها البيئية، والسكانية، والاقتصادية، والثقافية، والصحية هي بالفعل أشد خطورة على البشر والدول والعالم، كما أنها قد تفوق قدرة

دولة واحدة على مواجهتها مما يجعل التعاون الإقليمي أو العالمي أكثر قدرة على تحقيق أمن الدول في مواجهة تلك التهديدات.

ثانياً: مفهوم الأمن البشري "الإنساني" وأبعاده :

يمكن اعتبار مفهوم الأمن البشري أو ما يمكن أن نسميه الأمن الإنساني Human Security أحد المداخل الأساسية في إعادة تقييم مفهوم الأمن القومي، حيث أن الأمن القومي بداية يهدف إلى تأمين المواطن الذي أنشأ الدولة وانضم إلى جماعة بشرية على إقليم معين بهدف تحقيق أمنه؛ وذلك انطلاقاً من نظريات العقد الاجتماعي التي افترضت هذا الأساس لنشأة الدولة، أو حتى بتحليل رغبات الأفراد للانضمام إلى الجماعات بوجه عام، ومن ثم فالمفترض أن يكون المواطن هو غاية الأمن وهدف السياسات الأمنية المتبعة في الدول المختلفة . تشير تجارب الدول النامية إلى انحياز النظم السياسية الحاكمة فيها إلى تأمين ذاتها، وإدعاء التهديدات العسكرية والسياسية الموجهة للدولة وكيانها من أجل تفسير عدم إيلائها الاهتمام الكافي بتأمين البشر فيها صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وبيئياً، وغذائياً، ومن ثم شعر أفرادها بتهديد مباشر لمجالات حياتهم.

ومن ثم يثار تساؤل مفاده: ما فائدة تأمين الدولة عسكرياً وسياسياً، من خلال جيوش وتحالفات عسكرية وسياسية وإنفاق عسكري وسياسي ضخم، للمواطن الذي لا يجد رعاية صحية أو الغذاء المتوفر له ولأسرته، أو يعاني من الفقر وعدم استقرار الدخل أو وجود فرصة عمل، أو عدم الأمان لشخصه وأسرته وممتلكاته؟ أعتقد أن ذلك يعنى فشلاً ذريعاً في سياسات تلك الدول بشأن تحقيق الأمن لمواطنيها. كما تؤكد تجارب الدول النامية أن تأمين النظم السياسية الحاكمة لم يؤد إلى نوع من الفيض لتأمين المواطنين أو أفراد المجتمع كما هو مفترض، وإنما ركزت سياساتها الأمنية على أمن الحاكم والنخبة المحيطة به، ولو على حساب المواطنين، بل أن تجارب بعض الدول في أفريقيا شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً تؤكد أن الجيش وقوات الأمن على اختلافها وكثرتها تستخدم ضد المواطنين وقت الضرورة، ولا تحترق الدفاع عن الدولة ضد الأعداء الخارجيين فقط .

يمكن القول أن مفهوم الأمن البشري يعد بمثابة الخمر القديمة في كأس جديدة، حيث أن هدف إقامة الدولة كان الإنسان، ويعود هذا المفهوم ليؤكد على أهمية الرجوع إلى تأمين الإنسان كوظيفة أساسية للنظم الحاكمة ليس فقط عن طريق الوسائل العسكرية والسياسية، وإنما تأمين شامل بكافة الوسائل ضد الأخطار المتعددة التي تحيط به. ويرجع الفضل في ذلك إلى تقارير

التنمية البشرية بوجه عام، وتقرير عام ١٩٩٤ بصفة خاصة والذي أكد على مفهوم الأمن البشري^(١٠). ويعد هذا استكمالاً لجهود دولية بدأت منذ مؤتمر سان فرانسيسكو لقيام الأمم المتحدة حيث ذكر أن معركة السلم يتعين خوضها على جبهتين : الأولى هي جبهة الأمن، التي يقصد بها التحرر من الخوف، والثانية هي الجبهة الاقتصادية، والتي يقصد بها التحرر من الحاجة^(١١)، خاصة أن مؤسسى الأمم المتحدة انطلقوا من مسلمة مفادها أن المصدر الأساسي للحروب يتمثل في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية^(١٢). ويمكن الإشارة إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٤٠ ، والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف^(١٣) باعتبارها خطوات على طريق الدعوة للاهتمام بأمن الإنسان سواء أثناء فترات الحروب والصراعات، أو حماية حقوقه بشكل عام ، والتي يأتي في مقدمتها حقه في الأمن على نفسه وأسرته وممتلكاته من كافة الأخطار التي يمكن أن تهدده ، واعتبار أن ذلك مسئولية أساسية على الدول لا يمكن التنازل عنها أو عدم السعي لتحقيقها.

أود أن أشير قبل الخوض في خصائص وأبعاد مفهوم الأمن البشري إلى أنه يعنى بصفة أساسية "أمن الحياة بالنسبة للأفراد"^(١٤)، ومن ثم يتسم بمجموعة من الخصائص هي^(١٥):

- ١- أنه مفهوم عالمي ، فيقصد به أمن البشر في كل دول العالم ، سواء فقيرة أو غنية .
- ٢- إذا ما تم التعدي على أمن الناس في أي مكان في العالم فإن كل الدول يجب أن تتدخل، وهو ما صاحب ثورة الاتصال ، وانكشاف العديد من الممارسات الضارة بالبشر في دول العالم.
- ٣- أنه من الأفضل مواجهة تهديدات الأمن البشري في بدايتها. فيكفى أن نشير إلى أن إنفاق مليارى دولار على الجنود في الصومال يجلب أمناً أقل عما إذا ما تم تخصيص نفس الإنفاق من أجل التنمية لشعب الصومال، فالوقاية المبكرة في إطار مفهوم الأمن البشري أفضل من التدخل اللاحق.
- ٤- تتطلب التهديدات الجديدة للأمن البشري تنمية بشرية مستدامة ، وليس الحصول على الأسلحة المتقدمة .

كما يمثل الناس محوراً للأمن البشري، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة، وقدرتهم على الوصول إلى

الفرص الاقتصادية، والفرص الاجتماعية والسياسية، وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام .

وبعني تعريف الأمن البشرى تأكيد بعض الأفكار ونفى أخرى كنوع من التعديل لمفهوم الأمن، وهي :

- أنه ليس أمن الأرض فقط، وإنما أمن الناس.

- ليس فقط الأمن من خلال السلاح، وإنما من خلال التنمية.

- ليس فقط أمن الأمم ، وإنما أمن الأفراد في بيوتهم ووظائفهم.

- ليس الأمن ضد الصراعات بين الدول ، وإنما الدفاع ضد الصراعات بين الناس^(١٦).

ويعد الأمن البشرى بالمفهوم السابق مدخلاً أساسياً لتحقيق الأمن القومي بالمفهوم الشامل ، حيث أنه يركز على بناء الأبعاد الداخلية لتحقيق الأمن القومي ، ولا شك في أن الاهتمام بالمحاور سألقة الذكر يؤدي إلى زيادة إحساس المواطن بالأمن ، كما أنه يساهم في بناء التنمية وزيادة القوة الشاملة للدولة؛ وذلك بإعادة النظر في أولويات الأمن ومن ثم طرائق تحقيقه.

ويتضمن الأمن البشرى كما أشار إليه تقرير التنمية البشرية الذي أشرت إليه عدة أبعاد من أجل تحقيقه، ومن ثم تحديد التهديدات الموجهة له، وهي :

١- الأمن الاقتصادي : ويتضمن عدة أبعاد مثل مدى توافر الدخل وكفايته واستقراره ، والحد من الفقر. وقد أشارت التقارير إلى أن ٨٠% من السكان في بعض الدول الأفريقية يعانون من عدم الأمن بهذا المعنى^(١٧)، مثل البطالة وعدم الاستقرار في العمل أحد الأبعاد المهمة في الأمن الاقتصادي، ويكفي أن نذكر أن النسبة المعلنة عن البطالة في أفريقيا تبلغ ٢٠% بين السكان مما يؤدي إلى مشكلات وعوامل تؤدي للتوتر السياسي ونمو للحركات الأصولية، وذلك مثلما حدث في الجزائر انطلاقاً من بعض التحليلات^(١٨) ، كما يعد الفقر الذي تعد أفريقيا أكثر قارات العالم معاناة منه أحد التهديدات الأساسية للأمن الاقتصادي ، والذي لم يعد يعني فقر الدخل وإنما فقر القدرات والإمكانات للمواطنين أيضاً . كما يعتبر عدم وجود مسكن ملائم أحد التهديدات الموجهة للأمن الاقتصادي.

٢- الأمن الغذائي : ويقصد بالأمن الغذائي " أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي " (١٩). وتعاني أفريقيا بصفة أساسية من حدوث المجاعات وعدم توفير الغذاء اللازم لسكانها، حيث تتركز فيها نسبة عالية تبلغ مليار نسمة يعانون من سوء التغذية ، في ظل حقيقة أن ما يتم تخصيصه لبرامج الغذاء يمثل نسبة أقل بكثير مما يخصص لزيادة القوة العسكرية (٢٠)، وذلك في الدول النامية بصفة خاصة ومنها الدول الأفريقية.

٣- الأمن الصحي : ويقصد به توافر الخدمة والرعاية الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة (٢١)، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، والرعاية الصحية للمواطنين، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها .

٤- الأمن البيئي : ويعنى كفالة السلامة البيئية للبشر ، وتوفير نوع من الحماية لهم من التهديدات البيئية، خاصة مشكلات مثل التلوث (٢٢)، وإهمال الحكومات لآثار الإهمال البيئي على صحة البشر وحياتهم.

٥- الأمن الشخصي : ويعنى حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر من التهديدات ضد فئات بعينها مثل المرأة والطفل (٢٣)، أو التهديدات من الدولة ذاتها، أو الدول الأخرى، أو من جماعات عرقية أخرى، أو لنفسه من مخاطر كالانتحار والمخدرات (٢٤).

٦- الأمن المجتمعي : ويقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة ، أو مجتمعاً محلياً، أو منظمة أو جماعة قومية أو عرقية، ويمكن أن توفر المساندة له (٢٥).

٧- الأمن السياسي : ويؤكد هذا البعد على احترام حقوق الإنسان الأساسية، وكفالة حرية الممارسة السياسية للمواطنين، وتعريف المواطنين بهذه الحقوق والحريات (٢٦)، وكفالتها من خلال الدساتير والقوانين، وتأكيداها من خلال الممارسات الواقعية للنظم الحاكمة وفيما بين الجماعات داخل الدول.

تشير الأبعاد السابقة إلى أهمية تحقيق حالة من الطمأنينة للإنسان في جوانب حياته المختلفة، وتوفير الإمكانيات والقدرات له، وتمكينه من ممارسة الخيارات المتعددة دونما التعرض للتهديد سواء من الأفراد الآخرين أو الجماعات أو النظام الحاكم.

وقد أدى إدخال مفاهيم جديدة وأبعاد خاصة بالأمن العالمي وكذلك الأمن الشخصي إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن القومي، حيث ظهر اتجاه قوى نحو توسيع مفهوم الأمن والتغير في الأسئلة والمحاور الأساسية للأمن سواء فيما يتعلق بمن يتم تأمينهم، أو ماذا يتم تأمينه؟ وما هي طبيعة التهديدات الأمنية ومصادرها؟ وأنسب الأدوات التي تستخدم لتحقيق الأمن. أدى كل ما سبق إلى عدة نتائج كان من بينها دعم الوسائل والأدوات السلمية بين الدول لتحقيق الأمن وحمايتها من التهديدات الخارجية أو لمواطنيها في الداخل، وكان ضمن الآليات التعاون والتكامل الإقليمي، وهو ما سأوضحه في الحالة الدراسية التي يتناولها هذا البحث.

المحور الثاني: التحولات العالمية في إطار دعم الأمن ودوافع التكامل الإقليمي

شهد العالم منذ نهاية الثمانينيات بدء انهيار نظام عالمي قائم على الثنائية القطبية، وظهور نظام آخر يحمل نوعاً من القطبية الأحادية تقوم على أساس هرمي؛ أي وجود قطب مسيطر متمثل في الولايات المتحدة الأمريكية مع وجود أقطاب أخرى أقل في القوة والقدرات، وإن كان الأمر لا يمنع ممارستها لدور في النظام العالمي الجديد. ولا يتسع مجال الورقة لتناول التحولات العالمية وطبيعة ذلك النظام الآخذ في التبلور، وعرض الرؤى المختلفة حول توزيع القوة فيه، إلا أنني سأقتصر هنا على تناول بعض تلك التحولات، وأثارها على محوري هذه الورقة المتمثلين في الأمن والتكامل الإقليمي .

ويعد من أهم التحولات العالمية ذات العلاقة بموضوع الورقة في ظن الباحث:

أولاً-العولمة

أضحى من المسلم به أننا نعيش عملية تحول عالمية تتلشى فيها الحدود بين دول العالم في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ... إلخ، كما لم يعد هناك تقييم خاص لكل دولة بشأن قياس التقدم والتنمية فيها، حيث أنه مع اعتبارات الخصوصية المتعلقة بكل دولة وطبيعة أوضاعها صارت هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لقياس مدى التقدم والتخلف في المجالات المختلفة، وأضحت هذه المعايير والمؤشرات العالمية مسألة أساسية لتحقيق الاندماج

لأية دولة في القرية الكونية ، وتحديد حجم قوتها الظاهرة والكامنة واحتمالات التطور في المستقبل ، وكذلك مدى إفادتها من الفرص المتاحة في إطار العولمة وتجنب آثارها السلبية .

وكالعادة غرق المفكرون والسياسيون في الدول النامية كل في جدل خاص به؛ فنجد البعض يتحدث عن العولمة واتخاذ مواقف أيديولوجية منها، والتأريخ لها، والدفاع عن خصوصية الدول، وهذا أمر مشروع، إلا أن البعض قدم حجة للعديد من النظم الحاكمة بالانغلاق على نفسها، وعدم المشاركة في التقدم العالمي بمجالاته المختلفة، وادعاء تلك النظم حرصها على الأمن القومي والمصالح القومية العليا والخصوصية الحضارية، إضافة إلى غير ذلك من الحجج العديدة التي لم تكن إلا للحفاظ على بقاء تلك النظم، وحماية مصالح النخب المسيطرة فيها. وأصبحت الدول النامية والأفريقية بالأساس تحتاج إلى ما يسمى بالقفزات التنموية أو التقدم الآسي، أي في صورة المضاعفات الحسابية حتى يمكنها اللحاق بالتطورات العالمية في كافة المجالات، والتعامل مع القواعد الحاكمة للعالم خاصة في المجالات الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية ، أو أسس التقدم العلمي والمعرفي للدول، وهو الأمر الأكثر أهمية من وجهة نظري.

ولا يتسع المجال هنا لتناول العولمة وتجلياتها المختلفة، وإنما في إطار تأثير العولمة على الأمن والتكامل الإقليمي فإنه يمكن القول:

- أن العولمة قد أدت إلى إعادة الاعتبار إلى الإنسان أو المواطن باعتباره الوحدة الأساسية للأمن، وطرح مؤشرات عالمية لتحقيق أمنه ممثلة فيما ذكرته عن الأمن البشري (الإنساني) ، وذلك بتراجع التوترات والصراعات فيما بين الدول إلى حد بعيد، والحديث عن أنواع جديدة من الصراعات بين الجماعات داخل دولة واحدة أو على امتداد عدة دول، وذلك في إطار ما يسمى بنظرية الحاجة أو الصراعات الاجتماعية الممتدة ، والتي ازداد دعم الدول لها على إثر انتهاء الحرب الباردة (٢٧). كما تراجعت دعاوى التهديدات الخارجية العسكرية والسياسية التي كثيرا ما استخدمتها النظم الحاكمة في العديد من الدول لإضفاء الشرعية على نفسها من خلال المغامرات العسكرية الخارجية (٢٨). ولعل الواقع العربي والأفريقي يمثل نموذجا واضحا لسوء استخدام مفهوم الأمن القومي .

كما أدت التحولات العالمية إلى تنامي الدعوات حول سوء استخدام أجهزة حفظ الأمن القومي في العديد من الدول النامية ، والدعوة إلى جعل هذه الأجهزة خاضعة للتقاليد الديمقراطية والحكم الجيد والمساءلة والشفافية، واعتبار أن الدول لن تشهد سلاماً عاماً وأمناً إنسانياً إلا بوضع قوات الشرطة والجيش وبقية أجهزة الأمن تحت سيطرة ديمقراطية حاسمة (٢٩).

وقد أدت العولمة إلى مؤشرات أمكن من خلالها اكتشاف مدى تدني الأوضاع الأمنية بأبعادها الاقتصادية والصحية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية، والغذائية والجنائية للمواطنين في الدول المختلفة ؛ مما أدى إلى إعادة النظرة في مفهوم الأمن القومي، ودعم رؤية توسيع الأمن القومي ليشمل أبعاداً أخرى إضافة إلى الأبعاد العسكرية والسياسية التي ظلت مسيطرة على أدبيات الأمن القومي لفترة طويلة خاصة في الدول النامية، والتي اكتشفت أنها تبعا لمؤشرات التنمية الإنسانية تأتي في مؤخرة القائمة العالمية، كما أنها تبعا للمؤشرات القومية الخاصة بالتنمية الشاملة في المجالات الاقتصادية والمعرفية والسياسية والاجتماعية والثقافية تأتي أيضا في ذيل القائمة ، وأنه إن لم تتم إعادة ترتيب قضايا وأولويات الأمن القومي لإيلاء الأبعاد غير العسكرية للتقدم المجتمعي اهتماما أكبر فإن العاقبة ستكون أسوأ بكثير من الواقع الحالي نحو تدهور أكبر وتردّ أبشع لتلك الدول والمجتمعات. وقد ظهر تحدّ واضح عند مناقشة التحولات في مفهوم الأمن القومي يتمثل في أنه مع تحول بعض النظم نحو الديمقراطية انفجرت الصراعات القومية والعرقية والتوترات الداخلية وعوامل عدم الاستقرار، وذلك على عكس الوضع الذي كان سائدا في ظل النظم السلطوية أو الديكتاتورية سواء في القارة الأفريقية أو في النظم العربية على سبيل المثال. إلا أن ذلك وإن كان تحديا فإنه من وجهة نظر الباحث لا يعود إلى مساوئ في القيم الديمقراطية بقدر ما يرجع إلى عدم حل هذه الصراعات والمشكلات في ظل نظم الحكم السلطوية واستخدام القمع والسلاح لمنع انفجارها، وهذا لا يمكن أن يمثل أسلوبا ناجحا للتعامل مع المشكلات، حيث أن هذه النظم رسخت التفاوتات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية بين الفئات المختلفة فيها لصالح جماعة على حساب أخرى سواء من خلال سوء توزيع إقليمي للموارد القومية أو حتى لصالح فئات بعينها؛ مما أدى إلى تهديد الأمن القومي بأبعاده الداخلية بمجرد السماح لتلك الجماعات المهمشة بالمشاركة في اقتسام الموارد المجتمعية. ولا شك في أن هذه التوترات ستستمر لفترة قد تقصر أو تمتد، ولكنها بلا شك ستنتهي بتطبيق قيم الديمقراطية في المجتمعات والدول المختلفة، والتي تتيح لكافة الفئات المشاركة في اقتسام الموارد والإمكانات في الدولة تبعا لتمثيلها النسبي الحقيقي، ولكن ما يخشاه الباحث هو سوء استخدام بعض القوى الخارجية لتلك التوترات وتغذيتها لتحقيق مصالح خاصة بها. لذا فإن الدور الخارجي يجب أن تكون الأولوية فيه لمنظمات عالمية أو إقليمية حكومية أو غير حكومية تتسم بالحيدة قدر الإمكان. كما يجب أن تكون غايات وأولويات الأمن القومي أكثر ديمقراطية من خلال تلبية الاحتياجات المجتمعية ، والاستجابة لرغبات وتطلعات الشعوب وليس نخبة حاكمة بدعوى جهل الرأي العام ومحدودية رؤيته.

وتشير العلاقة بين العولمة والتكامل الإقليمي إلى إشكالية أساسية تتعلق بمدى التوافق والتعارض بين الدعاوى الوطنية والإقليمية والعولمة، حيث يرى البعض أن العولمة تدعو إلى انفتاح العالم وبالتالي ظهر تراجع الدعاوى الإقليمية، إلا أنني لا أجد هذا التناقص المشار إليه حيث أن الهدف أو الغاية هو تعظيم قدرات وإمكانات الدولة، ومن ثم فإن عليها أن تفيد من قدراتها الوطنية وإمكاناتها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . . إلخ ، وكذلك عليها أن تفيد مما يتيح الإطار الإقليمي لها من فرص ومزايا حتى تتمكن من مواجهة التحولات العالمية وتعظيم فرصها في العالم وزيادة مكانتها فيه .

وتمثل الترتيبات الإقليمية واقعا قائما في العالم، لذا فإن الجات تتعامل مع الإقليمية وتجارب التكامل الإقليمي باعتبار أنها ظاهرة موجودة منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومن ثم أكدت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية من بعدها على احترام تلك الترتيبات والاتفاقات الإقليمية، وسمحت بتكوين الاتحادات الجمركية أو المناطق التجارية الحرة أو عقد اتفاقات التكامل الإقليمي، وإن كانت قد أكدت على أهمية عدم تعارضها مع مبادئ اتفاقية الجات وعدم إعاقة التجارة العالمية^(٣٠) ، كما أن هذه الترتيبات الإقليمية أدت إلى تعديل بعض النصوص ومراجعة سياسات المنظمة بشأن التجمعات الإقليمية. وأعتقد أن العولمة الاقتصادية قد أدت في بعض أبعادها إلى دعم التكتلات الإقليمية. حيث أن العديد من الدول وجد أن التجمعات الإقليمية ضرورية طالما كانت قوية لديها سياسات تجارية ومالية موحدة وتعطي العديد من المزايا لأعضائها وتفرض قيودا متعددة على المنتجات والسلع من خارجها، ومن ثم فهي تقدم كيانات قوية تفيد بأقصى درجة من الفرص التي تتيحها العولمة، وتساعد على تجنب المخاطر التي قد تنجم عنها من خلال زيادة قدرات أعضائها في السوق العالمي . ويشير الواقع إلى تزايد هذه التكتلات الإقليمية في قارات العالم الخمس إلا أن الفاعلية الأكبر كانت للتجمعات التي تشارك فيها الدول المتقدمة مثل NAFTA في أمريكا الشمالية، بل وتجمع الآسيان ، والاتحاد الأوروبي ، فكلها مجرد أمثلة محدودة ، ولكن أعداد تلك التجمعات الإقليمية في تزايد مستمر ، إلا أن بعض تلك التكتلات بين بعض الدول كان نوعا من معايرة الموضحة والموجة السائدة ، وبين دول أخرى مثلت كيانات وظيفية بالأساس تحقق فوائد لأعضائها ، وتحاول تطوير مؤسساتها وأجهزتها ومجالات عملها بين الدول الأعضاء .

كما أدت العولمة إلى دعم النظريات الوظيفية في التكامل وما نادى به Joseph Nye ، وغيره من أمثال Karl Deutsch ، أو أنصار نظرية الاتصالات والتفاعل بين الشعوب والدول من أجل تحقيق التكامل الإقليمي، وأهمية البدء بالقضايا الأدنى، وعدم الدخول في الشؤون

السياسية والعسكرية مباشرة ، وإنما البدء بالقضايا المشتركة والأقرب إلى التوصل لاتفاق بشأنها، وإرجاء القضايا الخلافية فيما بين أطراف العملية التكاملية ، وقد مثلت هذه المسألة الصخرة التي تحطم عليها العديد من التجارب الإقليمية فيما بين الدول النامية بوجه عام ، وفي أفريقيا والوطن العربي بصفة خاصة .

وقد أدت العولمة إلى دعم ما يسمى بالإقليمية الجديدة، والتي مثلت حسب قول البعض نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طابع اقتصادي وذلك في كل أنحاء العالم ومنها أفريقيا^(٣١). وإن كان الباحث يرى أنها ليست جديدة تماماً ، وإنما هي تطبيقات جديدة لأفكار قديمة طرحت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بعد دراسة أسباب تعثر العديد من تجارب التكامل الإقليمي في العالم، وقد بدأت الترتيبات التجارية الإقليمية بالسوق الأوروبية المشتركة، ثم انتشرت إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ثم بدأت مناطق التجارة الثنائية في الظهور بدرجة كبيرة في ثمانينيات القرن العشرين على يد الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد نجاح الاتحاد الأوروبي في التسعينيات بدأت عملية إعادة تقييم التجارب الإقليمية. ومع بداية القرن الحادي والعشرين وجدنا تجمعات قوية أولها حول الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأمريكية ، والثاني حول الاتحاد الأوروبي في أوروبا ، والثالث حول اليابان في آسيا، بل ووجدنا أن هذه التكتلات تتعامل مع الدول النامية ، وتحاول بحث الترتيبات الاقتصادية معها بشكل فردي أو جماعي؛ وذلك لضعف الترتيبات الإقليمية لهذه الدول، مما يؤدي إلى ضعف مواقفها التفاوضية ، وبالتالي قدرتها على التعامل مع التكتلات الإقليمية الأخرى والاستجابة لتحديات العولمة^(٣٢).

كذلك أدت العولمة إلى نمو مجالات جديدة للتعاون الإقليمي إضافة إلى المجالات الاقتصادية التي تمثل أحد الهواجس الرئيسية في ظل العولمة ، مثل مجالات البيئة ، والثقافة والمعرفة ، والأمن ، بالصورة التي أوضحتها عند تناول التطورات التي لحقت بمفهوم الأمن على المستوى العالمي ، كما تقدم هذه المجالات فرصاً للترتيبات الإقليمية في قضايا لا تمثل حساسية مثل مناقشة الأمور والأوضاع السياسية أو الترتيبات الحدودية على سبيل المثال ، والتي تمثل أحد التحديات الأساسية أمام تجارب التكامل الأفريقي.

ثانياً : القوة الشاملة للدولة :

أدت التحولات العالمية أيضاً إلى إعادة النظر في حسابات موارد القوة الشاملة للدولة ومؤشراتها^(٣٣)، حيث تراجعت الأبعاد العسكرية والسياسية والمادية في حسابات القوة الشاملة للدول لصالح أبعاد أخرى أضحت أكثر أهمية مثل القدرات والإمكانات الاقتصادية، وأوضاع

المعرفة والتقدم العلمي في الدول، وتوفير البيئة السياسية الملائمة لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة.

ولا شك في أن إعادة النظر لمعايير القوة الشاملة للدولة قد تأثرت بالتحويلات التي حدثت في النظام الدولي بعد انهيار الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي بوجه خاص ، حيث اتضح أن القدرة العسكرية ليست هي المؤشر الحاسم لقياس مكانة الدول وقدراتها في البيئة العالمية. ومن ثم فإن ذلك دفع إلى إعادة الاعتبار لقضايا أساسية مثل التقدم العلمي وإصلاح اقتصاديات الدول واعتبارها قضايا ذات أولوية في حسابات الأمن ، وهو ما يتطلب إبداع أدوات ووسائل جديدة لتحقيق الأمن القومي في الدول المختلفة، وإعادة تخصيص الموارد القومية ، ودعم المحاسبية والمساءلة لأجهزة ومؤسسات الأمن من جانب الشعوب وممثليها في مؤسسات الدولة المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وتعميم الشفافية بشأن تلك الممارسات، وعدم اتخاذ السرية والحفاظ على خصوصية الأمور والشئون بعيداً عن التناول العام ذريعة عامة لوضع وتنفيذ الخطط الأمنية والتصرفات في الموارد المجتمعية على هوى الحاكم أو النخبة المستفيدة ، والبحث عن صيغة ملائمة للربط الحقيقي بين الأمن والتنمية في كافة المجالات .

وتقدم مسألة إعادة النظر في محددات القوة الشاملة للدولة فرصة لتعزيز تجارب وترتيبات التكامل الإقليمي بين الدول النامية؛ وذلك بهدف الإفادة المتبادلة وتعظيم القوة ، حيث أن الالتصاق بالشمال المتقدم وبحث الترتيبات التعاونية معه قد يكون مفيداً ، إلا أنه سيصب في النهاية لصالح الطرف الأقوى ، ومن ثم فالأمر يتطلب البحث عن مصادر القوة الإقليمية - حتى وإن كانت الأسواق أو المواد الخام أو الموارد الطبيعية - والعمل على الدخول في ترتيبات جماعية بهدف دعم مصادر القوة المتاحة، والعمل على حسن استخدامها، والحفاظ عليها. ولا شك في أن القارة الأفريقية وإن كانت تملك أسواقاً أو مصادر وموارد أولية فإنها تصلح نقطة للبدء في ترتيبات إقليمية بشأن الإفادة من ذلك وتعظيم قدرات الدول ، خاصة أن القيمة الخاصة بهذه القدرات والإمكانات قد تتضاءل عالمياً في ظل انفتاح العالم والثورات العلمية والتكنولوجية بشأن استخدام الموارد والمصادر الأولية ، مما قد يقلل من الفرص المتاحة حالياً لتلك الدول في المستقبل .

ثالثاً : المصلحة القومية :

أدت التحويلات العالمية إلى مراجعة مفهوم المصلحة القومية ، حيث أن النظرة التقليدية إلى ترتيب مكونات المفهوم من قيم وأهداف حيوية للدول قد بدأت مرحلة من إعادة المراجعة في دول الشمال ، وبالتالي تم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وفقاً للمفهوم الجديد للمصلحة القومية، بل

وإعادة النظر في موضوع الدولة القومية ذاتها ، وإن كان الأمر لا يتسع لمناقشة ذلك هنا ، إلا أن ما يثير التفكير لدى الباحث هنا هو الطرح الخاص " بتراجع صياغة مفهوم المصلحة القومية" (٣٤) وذلك من جانب العديد من النظم الحاكمة ، حيث بات من المسلم به ادعاءات الحماية والانغلاق والانعزال والدخول في صراعات ومنع الاستثمارات وتخصيص الموارد ، واتباع سياسات وبرامج مكلفة أو لا تؤتي ثماراً مستقبلياً رغم تكلفتها العالية ، وإهمال قطاعات أساسية للدول والمجتمعات بدعوى أن المصلحة القومية لدولة معينة كانت تستدعي ذلك ، فكلها أمور تحتاج إلى إعادة نظر سواء بشأن الآثار السلبية للمفهوم التقليدي للمصلحة القومية وربطها برؤية النخبة الحاكمة خاصة في دول الجنوب ، ولا شك في أن أفريقيا قد عانت من ذلك بصورة واضحة ، خاصة في ظل النظم الديكتاتورية والتسلطية.

وتثير مسألة تحديد المصلحة القومية للدول في ظل التحولات العالمية الراهنة تأكيد ما ذكرته حول ترتيب أولويات الأمن القومي ، حيث إن ذلك يرتبط بإعادة النظر في التحديات العالمية واتباع سياسات تعاونية مع بقية الأطراف العالمية بهدف تنمية موارد وقدرات الدولة ، والبعد عن إثارة التوترات والصراعات واستنفاد الموارد الوطنية في مغامرات عسكرية أو سياسية تؤدي إلى عزل بعض الدول عن الاندماج في العالم، أو تضييع موارد كان يمكن استخدامها بصورة أكثر إيجابية في تنمية الدول والمجتمعات. ولا شك في أن إعادة ترتيب القيم والأهداف الحيوية للدول ، والتي لا يمكن التنازل عنها ، يؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات السياسات الأمنية وبالتالي أدوات ووسائل تحقيق الأمن. ولا شك في أن قضايا مثل : إصلاح الاقتصاد وجذب الاستثمار ، وإصلاح النظم التعليمية والبحثية ، وتنمية الثقافة والوعي لدى المواطنين وزيادة الولاء والانتماء ، إلخ ، أضحت ضمن المصالح القومية الأساسية للدول إلى جانب الحفاظ عليها من العدوان الخارجي ، والذي لم يعد يحدث بصورة تقليدية، بل اختلفت أدواته ووسائله.

وتقدم الترتيبات الإقليمية أحد المداخل الأساسية لتحقيق المصالح القومية للدول؛ وذلك بالإفادة من قدرات الدول الأخرى، واحترام التخصص، وتقسيم العمل، ودعم مشروعات إقليمية في قطاعات معينة على سبيل المثال ، كما أن إعادة النظر في مفهوم المصلحة القومية ستؤدي بلا شك إلى حل العديد من النزاعات والصراعات داخل مناطق القارة الأفريقية، حيث إن ادعاءات المصلحة القومية وقفت حجر عثرة أمام العديد من تجارب التكامل الإقليمي.

وتثير التحولات العالمية قضايا متعددة لا يتسع المجال هنا لتناولها؛ فعلى سبيل المثال يمثل انتشار الإرهاب الدولي أحد تلك التحولات، والتي قد تشجع على اتباع سياسات أمنية إقليمية تعاونية، وأيضاً ونمو الصراعات العرقية أو الإثنية، وضرورة مواجهة التطرف والتعصب، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى العديد من التطورات والظواهر العالمية كلها قد تمثل فرصاً لتنمية التكامل الإقليمي، بل وقد تستخدم كأزمات لإفشال تجمعات بعينها، إلا أن الأمر هنا يتوقف بدرجة أساسية على تطوير النظم الحاكمة لنفسها ولأولويات الأمن القومي، والتكامل الإقليمي حيث إن التحولات العالمية قد تكون حافزاً لدعم التكامل بين الدول مثلما حدث بين الدول الأوروبية، وقد تكون أداة للتشتيت والتفرق مثلما يحدث في التجارب المتعددة بين دول الجنوب، إلا أن ذلك يتوقف بدرجة أساسية على كفاءة وجودة نظم الحكم في تلك الدول.

المحور الثالث: التكامل بين دول الشمال أفريقي : خبرات الماضي وآفاق المستقبل

تتعدد وتتباين التجمعات الأفريقية خاصة في المجال الاقتصادي، فقد تم تأسيس بعضها فيما بين دول واقعة في منطقة جغرافية معينة من القارة، مثل الشرق، والشمال، والغرب، والجنوب، وبعضها تغطي هذا الاتجاه الجغرافي ليضم دولاً مختلفة أو من مناطق أخرى، إلا أن الواقع الوظيفي لتلك الترتيبات الإقليمية يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر. فبالرغم من زيادة تلك التجمعات إلا أنها تعاني قصوراً واحداً على مستوى الإنجازات، كما نجد أن أغلبها إما أن يكون اقتصادياً، أو متعلقاً بموارد المياه، أو تنظيم استخدام أحد الموارد أو المصادر الطبيعية المتاحة في القارة، إلا أنها تتسم بالشمول في المجالات، وذلك بالرغم من الرغبة الملحة للدول الأفريقية في دعم العمل المشترك، والتي تجسدت في محاولات تطوير منظمة الوحدة الأفريقية، أو الاتحاد الأفريقي بعد تعديل اسم المنظمة وطرح عدة مبادرات لإصلاحها وتفعيلها، مثل آلية فض المنازعات، ودعم المحكمة الإفريقية، وغير ذلك من القضايا التي لا أعتقد أنه يمكن تناولها تفصيلاً في هذه الدراسة الموجزة، والتي أحاول فيها طرح رؤية أولية حول الترتيبات الإقليمية الممكنة بين دول الشمال الأفريقي العربية؛ وهي مصر، والسودان، وليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا. وأود أن أشير بداية إلى أن بعض الأدبيات والتقارير السنوية تقصرها في خمس دول، وتستبعد كلاً من السودان وموريتانيا، وأخرى تشير إلى الدول السبع - كما سأفعل -، وسوف أقوم بتناول هذا المحور من خلال عدة نقاط أساسية:

أولاً: تجربة الاتحاد المغربي .

ثانياً: العوامل المهيئة للتكامل الإقليمي بين دول شمال أفريقيا.

ثالثاً: معوقات التكامل الإقليمي .

رابعاً: الأمن القومي والتكامل الإقليمي بين دول شمال أفريقيا.

وسوف أتناول تلك النقاط الثلاث من خلال عرض لكل منها ، ثم بيان دور سياسات الأمن القومي في كل بعد بصورة تفصيلية.

أولاً: تجربة الاتحاد المغاربي :

أنشئ هذا الاتحاد بين دول خمس (تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، ليبيا) وذلك في فبراير ١٩٨٩ ، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها سيراً في سياق موجة الاتحادات العربية آنذاك، حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي ، إلا أن هذا الاتحاد لم يكن فعالاً إلى حد بعيد حيث عانى من العديد من المشكلات التي أدت إلى تعويقه. ولعل تأجيل القمم الخاصة بعقده وتعثرها في كل مرة دلالة على صعوبة أساسية تتمثل في تجميع قيادات دول الاتحاد وقد عانى هذا الاتحاد من عدة مشكلات أساسية منها:

١- عدم الاستقرار الداخلي لدى بعض أعضائه ، خاصة في الجزائر ، بل وموريتانيا والمغرب ، كما عانت تونس من بعض المشكلات الأمنية بعد تصاعد الأصولية فيها، مما أدى إلى الانكفاء على الشؤون الداخلية ، بل وعدم تشجيع التعاون الإقليمي.

٢- إشكاليات العلاقات الثنائية ، سواء فيما بين ليبيا والجزائر بشأن دعم ليبيا للجهة الإسلامية للإنقاذ ، والخلاف بين الجزائر والمغرب بشأن مشكلة الصحراء المغربية منذ عام ١٩٧٥ ، واتهام الجزائر بمساندة الانفصاليين، واتهام الجزائر للمغرب بمساندة الجماعات الإسلامية ، ثم تأتي بعد ذلك مشكلة مساندة تونس لجهة الإنقاذ في الجزائر، وعدم رغبة موريتانيا في المشاركة بقوة في الاتحاد، ومشكلاتها مع المغرب بدعوى مساندتها لجهة البوليساريو في قضية الصحراء المغربية^(٣٥).

٣- مشكلات الحدود بين دول المغرب العربي ، وعدم تسويتها بشكل نهائي ، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت لآخر. وقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في خلق تلك المشكلات ليس بين دول المغرب العربي فقط ، ولكن في أفريقيا بشكل عام، حيث تجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس حول النقطة ٢٣٣ ، والتي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال رغم أنها تابعة لتونس وتبلغ مساحتها ١٧ كم ، وقد تمت تسوية المسألة في اتفاق ١٩ مارس ١٩٨٣ ، ولكنه أحياناً ينفجر وأخرى يخبو. وهناك أيضاً مشكلة الحدود بين

الجزائر وليبيا. كما توجد مشكلة الحدود بين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين . وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة إلى أن تمت تسويتها في يونيو عام ١٩٩٢ بعد تصديق المغرب على المعاهدة ، وهناك مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا^(٣٦) . وتتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول الاتحاد المغاربي في أنها برغم تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول، وذلك حسب رؤى القيادات الحاكمة ، علاوة على أنها مناطق غنية بالثروات المعدنية والبتروولية ، كما أن عدم تسوية مشكلة الصحراء المغربية تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة .

٤- الضعف المؤسسي للاتحاد المغاربي ، حيث إنه بعد مرور ما يقرب من ستة عشر عاماً على تأسيسه إلا أنه لم ينجز على طريق إنشاء المؤسسات بصورة مرضية حتى الآن^(٣٧) . بل إن الوضع الحالي يشير إلى احتمالات التراجع عن القدر القليل الذي حققه من إنجازات.

٥- اتجاه الدول الخمس إلى التعاون مع الخارج أكثر من التنسيق داخل الإقليم، واستخدام هذا الاتحاد للتنسيق فيما بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي في إطار ما يذكر عن حوار ٥ + ٥ والذي يضم خمس دول من شمال المتوسط (البرتغال ، أسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، مالطا) ، وخمس دول من جنوب المتوسط تشمل (موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا)^(٣٨) ، وتوليه الدول المغاربية الكثير من الاهتمام ، إلا أنها لا تولي نفس القدر من الاهتمام به كمدخل لتعاون إقليمي ودعم للاتحاد المغاربي كفرصة متاحة للتنسيق في أمر حيوي وبعيد عن التوترات السياسية والأمنية .

٦- أزمة لوكيربي ، والتي أدت إلى عزل ليبيا عن المجال الدولي، وأوهنت من الدور العالمي للاتحاد المغاربي ، بل وأضعفت القدرات الليبية، وبثت الخلافات في مواقف الدول أعضاء الاتحاد .

يتضح من العرض السابق أن القضايا السياسية والأمنية كانت فاعلاً سلبياً في إطار العلاقات المغاربية أو بين دول الاتحاد، حيث إنها رغم كونها قد تمثل مدخلاً للتعاون والتنسيق إلا أن بعض هذه الدول تورط في مغامرات سياسية وعسكرية في دول أخرى ، علاوة على مشكلات الحدود ، والتوترات الداخلية وانتشار الأصولية والجماعات الإرهابية والمتطرفة داخل بعض الدول ، بدلاً من أن تمثل حافزاً على التعاون والتنسيق كانت أحد مصادر الخلافات والنزاعات. كما أن اختلاف القيادات ونظم الحكم ، وعدم تطبيق الديمقراطية وإنشاء مؤسسات سياسية قوية

حكومية وغير حكومية جعل السياسات الخارجية والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة يسير وقبلاً لأهواء القيادات السياسية والنخب الحاكمة في تلك الدول ، علاوة على حرص تلك القيادات على سيادتها المطلقة والخشية من عدوى الديمقراطية، أو الانفتاح على الأفكار والمعتقدات السياسية، وبالتالي مطالبتها بمزيد من الديمقراطية يجعلها تتراجع للحفاظ على شرعيتها التي قد تعتمد على أسس تقليدية أو عدم وعي المواطنين ومشاركتهم في الشؤون السياسية ، مما أثر سلباً على تلك التجربة في التكامل الإقليمي التي كان ينظر إليها باعتبارها أحد المحركات الدافعة فيما بين الدول العربية ، نظراً لعوامل التشابه المتعددة بين تلك الدول والميراث الثقافي والحضاري الذي يؤلف بين شعوبها ، إضافة إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة سواء فيما بينها أو مع الدول الأوروبية.

ثانياً : العوامل المهيئة ومجالات مقترحة للتكامل الإقليمي بين دول شمال إفريقيا:

توجد مجموعة من العوامل التي تيسر التكامل الإقليمي بين دول شمال إفريقيا ، والذي أقترح ألا يتضمن الموضوعات والقضايا السياسية بشكل أساسي في الفترة الراهنة، وإنما يركز على القضايا الاقتصادية والبيئية ، والتطرق إلى القضايا السياسية والأمنية كنوع من المناقشات وورش العمل المشتركة دونما القفز إلى اتفاقات أو معاهدات إلا إذا تم التراضي الكامل حولها، وأن تكون بصورة مرحلية ومحددة وليست عامة أو كلية . يمكن في هذا الإطار الحديث عن مجموعة من العوامل التي تشجع الدخول في مجالات تعاون إقليمي وهي :

١- العولمة وتحدياتها وفرصها :

تقدم العولمة أحد التحديات الأساسية المعاصرة الضاغطة على جميع الدول سواء في المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية خاصة الدول النامية التي كانت تنغلق على نفسها وعلى شعوبها بدعوى السيادة القومية والأمن القومي والمصالح القومية ، والاستقلال القومي، وكلها مصطلحات مستخدمة، ورغم جودة لفظ القومي فإنها لا تملك قدراً من المرادفة لحماية ما هو قومي من خلال الدخول في المجال العالمي . ولا شك في أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العولمة نحو تحرير التجارة والتبادل الاقتصادي وإصلاح النظم الاقتصادية تقدم فرصاً للدول الأفريقية للبحث في الروابط الاقتصادية فيما بينها من خلال ثلاث قضايا:

أ- حركة التجارة.

ب- حركة رأس المال.

ج- محاولات التكامل الإقليمي^(٣٩).

ولا شك في أن الدول السبع محل الدراسة تملك فرصة وإمكانية قوية لذلك، فيكفي أن نشير إلى أنها تمثل أكبر اقتصاديات في القارة الأفريقية حيث نجدها مجتمعة تمثل ٤٠% من الاقتصاد الأفريقي^(٤٠)، وأن معدلات الاستثمار الداخلي بها تعد من أعلى المعدلات في القارة حيث تبلغ في المنطقة ٢٤% خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٢، بل إنها تعد أفضل المناطق أداءً اقتصادياً في أفريقيا لعام ٢٠٠٣، فكل الدول تنمو بنسبة تقرب من ٥% أي بنسبة أعلى من المتوسط العام في القارة البالغ ٣,٧% سنوياً^(٤١).

ويوضح الجدول رقم (١)، (٢) في الملاحق مدى قوة اقتصاد دول شمال أفريقيا، ولا شك في أن التكتلات الإقليمية في العالم تؤكد أهمية دخول اقتصاديات تلك الدول في تعاون اقتصادي فيما بينها، بل ويمتد إلى قطاعات أخرى.

ولا شك في أن انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية فيما عدا ليبيا، والتي تسعى للانضمام، والحوار مع الطرف الأوروبي في إطار دول البحر المتوسط يدعم فكرة تأثير العولمة إيجابياً على التعاون الاقتصادي بين تلك الدول، ويخلق مصالح جماعية مشتركة يمكن أن تمثل مدخلاً جيداً لترتيبات إقليمية تكاملية، إضافة إلى أنه في ظل عولمة التجارة فإننا نجد دوراً أكبر للقطاع الخاص الذي قد يملك فرصاً في تلك الدول مما يشجع الاتجار والاستثمار فيما بينها، ودعوة لتراجع دور الدولة وهيمنتها كالمقدم الوحيد للسلع والخدمات كضمانة ومصدر لشرعية بعض النظم.

٢- التاريخ المشترك والميراث الحضاري:

عاشت الدول السبع المشار إليها في هذه الورقة نوعاً من التاريخ المشترك، وتملك ميراثاً حضارياً مشتركاً، فهي دول عربية إسلامية، خاصة أن الانتماء العربي وفكرة القومية العربية قد أثبتت أنها تآبى أن تموت^(٤٢)، بل وترسخت من خلال أحزاب ومؤسسات سياسية وغير سياسية، حكومية وغير حكومية، وأنها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة، ليس لتحقيق قيادة أو زعامة على الدول وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية، ودون فرض وصاية على دول المنطقة. يكفي هنا أن نشير إلى دور مصر وثقلها في مساندة حركات التحرر في دول الشمال الأفريقي، وهو ما يقره القادة في تلك المنطقة، مما أدى إلى دعوتها للانضمام إلى دول الاتحاد المغاربي في أكثر من مناسبة^(٤٣) انطلاقاً من الدعم الشعبي والمؤسسي من جانب دول الاتحاد لمشاركتها استناداً إلى ثقلها في المنطقة، وما قدمته من مساعدات لحركات التحرر في تلك الدول.

كما أن إتاحة دور للمشاركة الشعبية وجهود المواطنين والمنظمات التطوعية يمكن أن يسهم في دعم تكامل دول المنطقة .

٣- طبيعة الامتداد الجغرافي:

وتمثل أحد المدخلات الإيجابية في دعم التكامل بين دول شمال أفريقيا حيث لا توجد حواجز طبيعية أو مصطنعة (سياسية) بين دول المنطقة، مما ييسر حرية الحركة والانتقال للسلع والبضائع والأفراد فيما بينها ، خاصة أن الطريق الدولي الساحلي اكتمل في العديد من دول المنطقة ، ويبقى الربط الكامل وحسن الاستخدام له في إطار دعم التبادل الاقتصادي والسياحي بين الدول السبع ، والأمر المشجع هنا أن هذا الطريق يمكن أن يربط بين تلك الدول وبقية دول القارة الأفريقية، بل والانتقال إلى قارة آسيا خاصة في المنطقة العربية فيها. ولا شك في أن شبكات الربط البرية والبحرية والجوية يمكن أن تمثل مجالاً خصباً للتعاون فيما بين دول المنطقة، والإفادة من إنجازات أو موارد كل دولة في هذه القطاعات.

٤- مواجهة الأصولية و الجماعات المتطرفة :

تعانى معظم الدول السبع وخصوصاً مصر، وتونس، و الجزائر، من انتشار الفكر الأصولي ، وبعض الجماعات ذات الأفكار الدينية المتطرفة فيها ، مما قد يطرح فكرة تعاون فيما بينها يهدف إلى الإفادة المتبادلة من سياسات وبرامج مواجهة تلك الجماعات، إضافة إلى التنسيق الأمني فيما بين تلك الدول لمحاصرة تلك الجماعات مما يدعم التطور السياسي والاقتصادي فيها.

٥- الإصلاح السياسي وإعادة النظر في دور الدولة :

تمثل المطالبات العالمية والوطنية بإصلاح النظم السياسية في الدول السبع ، وإتاحة قدر أكبر من الديمقراطية لمبادئ مثل دعم المشاركة الشعبية ، وتنمية الثقافة السياسية ، ودعم قيم المساءلة والمحاسبية والشفافية وحقوق الإنسان ، وتداول السلطة ، والتخلي عن الدولة البوليسية والأمنية، ومزيد من المؤسسة السياسية بل وفي كافة القطاعات، أحد المجالات المطروحة لدعم التكامل الإقليمي بين دول المنطقة ، حيث يتيح هذا التخفيف من حدة الضغوط الدولية والإقليمية ، ومواجهة التطرف والإرهاب، وعوامل عدم الاستقرار رغم اتخاذ ذلك ذريعة للإبطاء من خطى الإصلاح من جانب الدول. كما سيتيح ذلك دوراً أكبر للروابط التي تجمع بين شعوب المنطقة والمنظمات التطوعية أو ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية والمشاركة من جانب المواطنين في دعم التكامل الإقليمي ، وبما سيسهم في تحقيق الأمن الإقليمي والوطني الحقيقي في تلك الدول .

ويمكن الانطلاق هنا مما أكدته القمة الأفريقية التاسعة والعشرين في يوليو ١٩٩٣^(٤٤)، وكذلك القمم التالية حتى كتابة هذه السطور^(٤٥)، إلا أنه يبقى التنفيذ الفعلي لذلك، وليس مجرد الاكتفاء بالإعلانات السياسية والخطب والأحاديث لتهدئة الضغوط الدولية.

٦- مجالات الطاقة والاتصالات :

تمثل مشروعات الطاقة أحد البنود الأساسية المرشحة للتعاون بين دول المنطقة خاصة مشروع الشبكة العربية / الأفريقية ، أو شبكة الربط بين دول المشرق والمغرب العربي^(٤٦)، والتي يمكن أن تدعم الجهود التكاملية بين دول المنطقة ، بل وتقدم عوائد هائلة لدول المنطقة، إضافة إلى دعم التكامل الأفريقي بوجه عام ، وكذلك فيما بين الدول العربية الغنية التي تملك موارد يمكن استثمارها في هذا القطاع الواعد . كما تجدر الإشارة إلى ضعف شبكات الاتصالات فيما بين الدول السبع مع وجود خبرات لدى بعض دولها ، وتقدم تجربة إحدى شركات التليفون المحمول في مصر تجربة متميزة في هذا الإطار، ولا شك أن ذلك سيفيد في تقوية الاتصالات والانتقالات فيما بين دول المنطقة ، بل ويسهم في مواجهة مشكلة ضعف شبكات الاتصال داخل بعض الدول.

٧- مجالات البيئة والسياحة :

تمثل المشكلات البيئية واعتماد عدد من الدول السبع على عوائد السياحة أحد العوامل الإيجابية لدعم التكامل الإقليمي، حيث إن بعض المشكلات مثل الجفاف والتصحر والتلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة، وعدم الوعي البيئي للسكان يمكن أن تمثل مدخلاً للتكامل بين تلك الدول الغنية بمواردها البيئية ، ويؤدي الاهتمام بالبيئة إلى إسهام إيجابي في دعم المجال السياحي حيث سيشجع حركة السياحة إلى دول المنطقة ، كما أن التعاون والتنسيق في مجال المنشآت السياحية والاستثمار في هذا المجال الذي هيأته الطبيعة والتاريخ لدول المنطقة يمكن أن يسهم في دعم صناعة السياحة، وبالتالي تحقيق عوائد قومية هائلة لدول المنطقة، ومحاصرة العوامل المؤثرة سلباً على هذا القطاع.

يتضح مما سبق أن المجالات والعوامل الدافعة للتكامل الإقليمي بين الدول السبع متاحة ، وتحتم إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، حيث إن إدخال أبعاد مثل الأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن البشري تقدم فرصاً للتعاون الإقليمي. فيكفي أن نشير مثلاً إلى إمكانات دولة مثل السودان في الإنتاج الزراعي والحيواني وإمكانية إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المنطقة، أو علاج الأزمات الغذائية ومواجهة ارتفاع أسعار بعض السلع، مثل استيراد مصر

للحوم السودانية بأسعار تبلغ نصف تكلفة إنتاجها في مصر خلال أوائل عام ٢٠٠٥ ، كما أن التعاون في المجال البيئي والصحي، والجناثي فيما بين الدول السبع سوف يدفع إلى مساحات أكبر من التعاون، ويحاصر عوامل للتوتر والصراع فيما بينها ، مما يدعم التكامل الإقليمي من خلال رؤية جديدة للأمن القومي داخل تلك الدول ، وعدم حصره في المجالات العسكرية والسياسية أو تأمين النظم الحاكمة ، وهو ما سيتضح بصورة أكبر عند تناول معوقات التكامل الإقليمي بين دول المنطقة.

ثالثاً : معوقات التكامل الإقليمي لدول شمال أفريقيا :

توجد مجموعة من المعوقات التي تحول دون وصول التكامل فيما بين تلك الدول إلى مراحل أكثر تقدماً ، وينبغي التغلب عليها - في ظن الباحث - من أجل دعم الجهود التكاملية في شمال أفريقيا ، ومنها:

١- طبيعة النظم السياسية:

تمثل الاختلافات بين النظم السياسية ، وترتيب أولوياتها أحد العوائق الأساسية، حيث إن تلك الدول لا زال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى ، ومن ثم نجد أن درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطى مجالاً لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية ، كما أن النظام يتحكم حتى في تدفقات الأموال والسلع والخدمات، ويقدم القطاع الخاص نسباً ضئيلة تتراوح ما بين ١٢-٢٠% في دول المنطقة^(٤٧) رغم دعاوى التحرير الاقتصادي ، فلا زال النظام الحاكم هو المحور الوحيد لإدارة علاقات تلك الدول دونما سماح لأطراف أخرى بالمشاركة . إذ تخضع العمليات التكاملية من استثمارات أو اتصالات أو انتقالات في كافة المجالات والقطاعات تخضع لتوجهات النظم الحاكمة في المنطقة.

٢- المفهوم التقليدي للأمن القومي :

تشير دراسة النظم السياسية لدول الشمال الأفريقي إلى هيمنة المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يعلى من تأمين النظم الحاكمة والحفاظ على سيادتها المطلقة كهدف أساسي ، وليس السعي إلى النهوض بالدولة والمجتمع واعتبار أن قضايا التنمية الشاملة في القطاعات المختلفة مسألة ذات أولوية ، بل وتخصص إنفاقاً عالياً نسبياً للقطاعات الأمنية على حساب قطاعات أخرى

أكثر أهمية ، إضافة إلى تسييس جميع المشكلات مثل الحدود والمبادلات الاقتصادية ومشروعات التعاون البينية . ولا يمنع الأمر من تصعيد بعض الخلافات لإضفاء شرعية على بعض النظم الحاكمة ، والدخول في مغامرات خارجية لتحقيق الاستقرار الداخلي . كما أن إيلاء الاهتمام الأكبر للوسائل العسكرية والسياسية لمعالجة مشكلات الأمن وعدم الاستقرار يؤدي إلى تراجع الجهود التكاملية، حيث إن التكامل قد يكون آلية سلمية للتغلب على مشكلات أمنية من خلال التغلب على العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المسببة لعدم الاستقرار . كما أن بعض النخب الحاكمة قد ترى أن الدخول في عمليات تكاملية قد يؤثر على وضعها الزعامي في المنطقة، أو أن انتماءات شعوبها ستتجه إلى كيان خارجي مما يجعلها تحجم عن الدخول في ترتيبات إقليمية أفريقية ، والاتجاه إلى ترتيبات أخرى فريدة مع دول من خارج المنطقة .

٣- مشكلات الحدود بين دول المناطق:

لم تتم تسوية العديد من المشكلات الحدودية بصورة نهائية ، فهي قضايا تظهر حسب رؤى النخبة الحاكمة، فنجد المشكلات قائمة بين جميع دول شمال أفريقيا ، فبين مصر وكل من ليبيا والسودان توجد مشكلات حدودية ، وكذلك الأمر بين ليبيا وتونس والجزائر ، وأيضاً بين الجزائر والمغرب ، وبين المغرب وموريتانيا. ولا شك في أن مشكلة الصحراء المغربية وعدم حلها بشكل نهائي يمثل إحدى النقاط الخلافية بين دول المنطقة، ومثيراً للعديد من التوترات بين النظم الحاكمة.

٤- مشكلات عدم الاستقرار السياسي الداخلي :

يعانى العديد من دول المنطقة من الحركات الأصولية ، وتطرف بعض الجماعات الدينية، مما يجعلها توليها أهمية أكبر وتحتصر التنسيق فيما بينها على هذا المجال ، أو قد يواجه بعضها مشكلات تكامل قومي داخلي نتيجة لمطالبات خاصة ببعض الجماعات، واتهامها للنظم الحاكمة بتهميشها مثل البربر والبوليساريو ، وجنوب وغرب السودان ، مما يسبب توتراً بين الدول ويجذب اهتماماً أكبر للنظم .

٥- هيكل الصادرات والواردات لدول المنطقة :

تمثل المواد الخام والمصادر الأولية المعدنية والزراعية المكون الرئيسي لصادرات دول القارة الأفريقية، ورغم أن دول شمال أفريقيا أفضل حالاً مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى إلا أنها لا تخرج تماماً من هذه الدائرة ، حيث إن هيكل الصادرات من المواد الأولية وتشابه اقتصاديات

تلك الدول مثل حافظاً للتوجه إلى التعاون مع الخارج وليس دول الإقليم، حيث أن حركة المبادلات البينية بين دول المنطقة لا تتعدى ١٠% ، وهذا يجعل اقتصادياتها هشة خاضعة للتغيرات في السوق العالمية ، كما أن تصنيع بعض المواد الخام ثم تصديرها قد يكون أكثر جدوى سواء في مجال الصناعات التعدينية أو الغذائية و الزراعية، إلا أن هذه الدول لا يتم التنسيق فيما بينها من أجل ذلك ، كما أنها في حالات عديدة قد لا تملك الخبرات اللازمة، وبعد الاتجاه الحديث في الاستراتيجيات الاقتصادية المتمثل في الإنتاج من أجل التصدير ومراعاة الفردية بين دول المنطقة مثلاً على ذلك ، رغم أنه قد يستخدم لزيادة المبادلات بين الدول واستغلال المزايا النسبية لدى بعضها في قطاعات بعينها ، ومحاولة تنويع الصادرات والتوجه نحو التصنيع المشترك في بعض القطاعات مما يوفر فرص عمل داخل تلك الدول ، وتراجع الاعتماد على التعريفات الجمركية كمصدر للدخل القومي وعائق أمام التبادل الاقتصادي الإقليمي.

٦- اتجاه دول المنطقة إلى تجمعات مختلفة :

بدأت أفريقيا تحظى باهتمام متزايد من جانب كافة القوى الدولية ، فنجد الولايات المتحدة تتحول عما كان يسمى باتجاه العزلة إلى الشراكة مع الدول الأفريقية ، خاصة في المجالات الاقتصادية ، والأمنية ، والسياسية، مثل خلق نظم مواءمة لها^(٤٨).

كما أن الاتجاه نحو أوروبا من خلال الحوار المتوسطي ، واتجاه مصر وليبيا وتونس والمغرب إلى المشاركة في تجمع الكوميسا والذي نشأ في فبراير ١٩٩٨ . ولا يمنع دخول الدول في اتفاقات وترتيبات ثنائية أو جماعية دعم ترتيبات إقليمية معينة ، إلا أن الواقع الأفريقي والعربي يشير إلى عكس ذلك، حيث إن السعي إلى رضا دول كبرى في العالم يؤدي في الغالب إلى نوع من التبعية وتراجع التنسيق الإقليمي الجماعي، خاصة مع دخول فاعل جديد بأهداف جديدة يتمثل في القيم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٤٩)، والتي تدخل إلى الدول العربية والأفريقية مع ضم فاعلين آخرين بفاعلية جديدة، وتوسع من التعاون الإقليمي في تلك المناطق مما يؤثر سلباً على فكرة التكامل الإقليمي بين دول الشمال الأفريقي . كما أن العولمة رغم ما يفترض أن تتيحه من فرص للتعاون الإقليمي وتقوية المركز التفاوضي وقدرات دول المنطقة فإنها تؤدي إلى الاتجاه إلى الخارج والفردية أكثر من تقوية الروابط الإقليمية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة الموجزة أن النظرة الضيقة إلى الأمن القومي من خلال تركيزه على الأبعاد العسكرية والسياسية ، والاهتمام الأكبر بتأمين النخب الحاكمة وعدم توسيع المفهوم ليشمل القضايا الإقليمية والعالمية التي تمثل خطراً على كيان الدول والمجتمعات ، أو النظر إلى أمن المواطنين من خلال الأمن البشرى أو الإنساني ، يمكن أن تقف حجرة عثرة أمام تجارب التكامل الإقليمي ، حيث يقتضي الأمر النظر إلى مفهوم الأمن بصورة مختلفة تتواءم مع التحولات العالمية والمحلية من أجل دعم التكامل الإقليمي. فمراجعة تجارب التكامل الإقليمي العربي والإسلامي والأفريقي نجد أن القضايا الأمنية والسياسية كانت عامل خلاف بالرغم من أن أدوات ووسائل تحقيق الأمن القومي أضحت مختلفة فالسلاح والجيش أثبتت أنها قد تقلل من هامش الأمن المتاح أكثر من زيادته، كما أن إيلاء اهتمام كاف بمعدلات التنمية الشاملة ، وكذلك التنمية البشرية في إطار مفهوم جديد للأمن يحتم البحث عن آليات تعاونية وتكاملية لزيادة تأمين المواطن والمجتمع والدولة تولى اهتماماً أكبر بالقضايا والأبعاد غير السياسية للأمن، ويقدم مدخلاً جديداً للتكامل الإقليمي يبدأ بتلك القضايا والمجالات.

لذا فإنني أظن أن الإجابة على السؤال الخاص بما العمل؟ الذي دوماً نسعى إلى الإجابة عليه بعد إعداد الأوراق البحثية وتشخيص ووصف الواقع القائم ، تتمثل في تغيير النظم السياسية لفهمها للأمن القومي؛ حيث انه قد يتسع ليشمل قضايا إقليمية أو عالمية مثل البيئة والأصولية والحدود بين الدول، والاقتصاد والثقافة والتنمية الاقتصادية لدول إقليم معين ، كما أنه يجب أن يتجه إلى المواطن باعتباره الوحدة الأساسية للأمن من خلال تحقيق أبعاد الأمن البشرى الغذائية ، والصحية ، والاقتصادية ، والبيئية ، والجنائية أو الشخصية ، والمجتمعية ، وذلك إضافة إلى الأمن السياسي المتمثل في ممارسة الحريات والحقوق السياسية دونما تعرض لإيذاء أو تعسف من جانب أي جماعة أخرى أو أجهزة الحكم. وأعتقد أن هذه الرؤية ستجد العديد من مجالات التعاون الإقليمي المطروحة بين دول الشمال الأفريقي، حيث إن هناك اعتبارات تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية بل وأمنية أيضاً تدفع في هذا الاتجاه ، إلا أن ذلك يعد رهناً بتغيير إدراك القيادة السياسية في دول الشمال الأفريقي لأهمية تحقيق التكامل الإقليمي وفرصه وآثاره الإيجابية على تحقيق الأمن القومي لكل دولة على حدة، وكذلك الأمن الإقليمي، حيث إن إعادة تقييم مصادر التهديد للأمن في ظل التحولات العالمية في الفترة الأخيرة تبرز مدى أهمية إعادة ترتيب أولويات الأمن القومي ، ومن ثم اتباع سياسات جادة لتأمين المواطن و الدولة وتخصيص الاهتمام الكافي والجدية اللازمة لتلك القضايا.

كما تتيح مسألة إعادة النظر في مفهوم الأمن القومي كمدخل للتكامل الإقليمي إعلاء قضية كفاءة أداء الدولة والمجتمع والتغلب على الفساد بكافة أبعاده كقضية أمن قومي أساسية في هذا الإطار ، ولا شك في أن ذلك سيدفع إلى إصلاح إداري وقيمي يوفر بيئة ملائمة للاستثمارات والتنمية الاقتصادية، وتحسين أداء الأجهزة والمؤسسات في الدول مما يخدم الجهود التكاملية سواء في المجالات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

ويعد إيلاء الاهتمام المستحق بالأمن البشري للمواطنين في الدول أداة للتغلب على الصراعات الداخلية بالتغلب على عوامل عدم عدالة توزيع موارد الدولة ، وكذلك إتاحة الحريات والحقوق الاجتماعية والسياسية، كما أن النجاح في تحقيقه سيؤدي إلى زيادة شرعية النظم الحاكمة في الداخل، وبالتالي تراجع الخوف من الدخول في ترتيبات إقليمية تؤثر على مكانتها أو تضعف ولاء المواطنين لها، وبالتالي تفضيل العزلة أو هيمنة أجهزة الدولة على كافة الشئون، وعدم إتاحة دور للشعوب أو المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي قد تمثل أداة دعم للتكامل الإقليمي بين دول شمال أفريقيا.

Table 2.1: A Sub-Regional Overview of African Economies

2003^{a/}					
	Average Real GDP Growth 1999-2002	Real GDP Growth	Share in Africa's GDP	Share in Africa's Exports^{b/}	Share in total Population
Central Africa	2.1	4.4	5.8	6.7	12.0
Eastern Africa	4.0	2.6	8.0	6.1	23.5
Northern Africa	3.6	4.7	38.8	36.4	21.9
Southern Africa	2.8	2.2	32.1	32.0	14.1
Western Africa	2.7	4.0	15.3	18.9	28.4
France Zone	3.3	3.3	10.3	11.9	13.3
Net Oil Exporters	3.4	4.7	43.0	52.3	32.8
Net Oil Importers	3.0	3.0	57.0	47.7	67.2
ALL RMCs	3.2	3.7	—	—	—

Notes : a/ Preliminary estimates

b/Exports of Goods & Nonfactor Services at Current Market Prices

Source: ADB Statistics Division, 2004

African Development Report 2004.

Table 1.3: Africa's Ten Largest Economies (ATLE), 2003

Country	GDP at current US\$ (Billions)	Population (Millions)	GDP Growth Rate	Country Weight in Total African GDP (%)
SOUTH AFRICA	160.8	45.03	2.2	24.9
EGYPT	78.7	71.93	2.8	12.2
ALGERIA	65.7	31.80	5.9	10.2
NIGERIA	48.0	124.01	5.0	7.4
MOROCCO	44.7	30.57	4.2	6.9
TUNISIA	24.9	9.83	5.5	3.9
LIBYA	21.4	5.55	5.6	3.3
SUDAN	14.6	33.61	5.8	2.3
ANGOLA	14.3	13.63	4.4	2.2
KENYA	14.2	31.99	1.4	2.2
TOTALATLE	487	398	4.0	75.4

Source: ADB Statistics Division, UN and IMF.

African Development Report 2004.

الهوامش والمراجع

¹ Dennis Pirages, Demographic Changes and Ecological Insecurity , in, Michael T. Klare and Thomas Daniel, eds ,World Security,(New York:ST.Martines,1994) pp.13-14.

² Roxanne Lynne Doty ,Immigration and the Politics of Security, Security Studies,Vol.8,No.2-3,1998\1999,p.71.

³ United Nations ,Regional Organizations and Human Security :Building Theory in Central America, Third World Quarterly,Summer,1994.

⁴ Ole Waever, Securitization and Dis-securitization , in ,Ronni Lipschutz,ed, On Security,(New york: Colombia University Press,1995)p.63.

⁵ Loyd Pettiford, Changing Conception of Security in the Third World , Third World Quarterly,Vol.17,Issue 2,June 1996,p292.

⁶ Barry Buzan, Ole Waever and Wilde Jaapd, Security A New Frame for Analysis,(London :Sage Publications,1999)p.8

⁷ Verghese Koithara , Society, State and Security :The Indian Experience,(London :Sage Publications,1999)p.38.

⁸ Dennis Pirages,op.cit,p.322.

⁹ د.حامد فؤاد، الأمن والتنمية الثقافية، المستقبل العربي، العدد ١٦ يونيو ١٩٨٠، ص ١٤٠

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم: ١٩٩٤، ترجمة مركز الدراسات العربية، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤)، ص ٢٣.

¹¹ المرجع السابق نفسه، ص ٣.

¹² بير دو سيناركليز، السكان والأمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٤١، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٤٤.

¹³ Loyd Axworthy, Human Security :Safety for People in a Changing World,(Canada :Ministry of Foreign Affairs,29 April 1999,p.1

¹⁴ Boutres Ghali ,The 38thFloor ,U.N.Chronicle,Sept.1994,p.2

¹⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢-٢٣.

¹⁶ Mahbub Ulhaq, A New Framework for Development Cooperation,U.N.Chronicle,Dec.1993.

¹⁷ Phill Harris, Communication and global security in next millenium,in,Pertrand Golden and Phill Harris,eds ,Beyond Cultural Imperialism,(London :Sage Publications,1997)p.148.

¹⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

¹⁹ المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.

²⁰ Wilkin,eds, Globalization and African Experience, (London :Lynne Riener Publishers,1999),p.29.

²¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

²² المرجع السابق نفسه، ص ص ٢٨-٢٩.

²³ كاتارينا توما شفسكي، حقوق المرأة: من خطر التفرقة إلى التخلص منها، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٥٨، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٥٠.

²⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠-٣١.

- ²⁵ المرجع السابق نفسه، ص ٣١.
- ²⁶ المرجع السابق نفسه، ص ٣٢.
- ²⁷ د. حسن بكر، إدارة الأزمة الدولية: نحو نموذج عربي في القرن ال ٢١ (مصر: مطبوعات جامعة أسيوط، ٢٠٠٤)، ص ص ١٠٩-١١٧.
- ²⁸ Adeed Dawisha, Arab Regimes: Legitimacy and foreign policy, in, Giacomo Luciano, ed, The Arab States, (New York: Routledge, 1990) p.284
- ²⁹ UNDP, Human Development Report Programs: 2002, (New York: UNDP, 2002) P.85
- ³⁰ Michael Finger, GATT's influence on regional arrangements, in, Jaime De Melo and Arvind Panagaria, eds, New Dimensions in Regional Integration, (New York: Cambridge University Press, 1993) p.p.130-131, 143.
- ³¹ خالد حنفي على، الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر في التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك، السياسة الدولية، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ١٨٦.
- ³² Jaimo De Melo and Arvind Panagaria, Introduction, in, Jaimo De Melo and Arvind Panagaria, eds, op.cit, pp.3-4
- ³³ لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات قياس القوة الشاملة يرجى الرجوع إلى: د. جمال زهران، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧-١٩٧٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨)، ص ص ٦٥-١١٠.
- ³⁴ Kenichi Ohmae, The End of the Nation State: the rise of regional economies, (New York: The Free Press, 1995) pp.59-60
- ³⁵ صلاح سالم، قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي، السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص ص ٢٠١-٢٠٢.
- ³⁶ أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ص ٢٣٩-٢٤٦.
- ³⁷ صلاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.
- ³⁸ أسامة فاروق مخيمر، أبعاد التوجه المصري نحو البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣.
- ³⁹ Samir Makdisi, Economic Interdependence and National Sovereignty, in, Giacomo Luciano, ed, op.cit, p331.

⁴⁰ The African Development Bank ,African Development Report 2004, Africa in the World Economy,(New York, Oxford University Press,2004)p.13

⁴¹ The World Bank, African Development Indicators:2004,(Washington :World Bank ,2004)p.22

⁴² Giacomo Luciano and Ghassan Salama ,The Politics of integration, in, Giacomo Luciano,ed,op.cit,pp.394-395.

⁴³ د. أحمد مهابدة ، انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي ، ماله وما عليه ، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٤٥-١٤٦.

⁴⁴ أحمد طه محمد ، الدبلوماسية المصرية الأفريقية بين الأمن والتنمية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، ص ١٨٠.

⁴⁵ أحمد يوسف القرعي ، مصر والمشاركة الشعبية الأفريقية ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ص ١١٨-١١٩.

⁴⁶ أحمد يوسف القرعي : مصر ودول المغرب العربي : البعد المتوسطي والأفريقي ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٥٠-١٥١.

⁴⁷ The World Bank,op.cit,p.42

⁴⁸ د. حمدي عبد الرحمن ، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٤ ، أبريل ٢٠٠١ .

⁴⁹ عزام البرغوثي ، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط : ١٩٩٧) ، ص ص ٦٩-٧٥ .

القسم الثالث
التكامل الإقليمي في الشمال الأفريقي

تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء

خالد حنفي علي محمود*

يعد تجمع دول الساحل والصحراء الذي تمتد عضويته حاليا إلى ٢٢ دولة أفريقية وعربية من أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية التي تشهدها القارة ، مثل: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي " كوميسا " ، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا " إيكواس " ، والجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الأفريقي " سادك " ، وغيرها.

ومثله مثل بقية التجمعات الأفريقية ذات الطبيعة الاقتصادية ، فإن الهدف الرئيسي من تجمع الساحل والصحراء المعروف اختصارا بـ س.ص، هو التكامل بين الخطط الوطنية للتنمية في الدول الأعضاء، والخطط الإقليمية، فضلا عن تعميق الاندماج الاقتصادي عن طريق التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية، وتحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسحاب للعمالة ورأس المال.

وتستند هذه الأهداف التكاملية إلى امتلاك تجمع س.ص لقدرات وإمكانيات هائلة؛ فجغرافيا يغطي هذا التجمع حوالي نصف مساحة القارة الأفريقية، كما أن خريطته الجيوبوليتيكية تمتد من ساحل المحيط الهندي والبحر الأحمر شرقا إلى ساحل المحيط الأطلسي غربا، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى أواسط أفريقيا جنوبا، فضلا عن امتلاكه لقدرات اقتصادية متنوعة منها: مواد خام (البترول ، والمعادن ، وغيرها)، و أراض زراعية، كما أنه يسيطر على معابر استراتيجية لنقل التجارة مثل قناة السويس ومضيق باب المندب.

غير أن هذه القدرات لم تطرح فرصا بقدر ما طرحت قيودا علي الأداء التكاملي للتجمع، فرغم مرور قرابة السبع سنوات على إنشاء س.ص في فبراير ١٩٩٨، فإن ثمة بطءاً يعتري تنفيذ مشروعاته وبخاصة المتعلقة بالشق الاقتصادي، بينما هيمنت القضايا السياسية والأمنية على ما عداها من أجندات تنموية كان يفترض أن يعطيها التجمع جل اهتمامه، لاسيما مع انتشار الفقر والبطالة في معظم دول التجمع .

* باحث مصري في الشؤون الأفريقية

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تقويم الأداء التكاملي لتجمع الساحل والصحراء عبر فحص مدى تحقيقه للأهداف المعلنة في المعاهدة المنشئة للتجمع من عدمه، والعوامل التي أعاقته عن بلوغ بعض الأهداف ، كما تطرح الدراسة مقترحات لتفعيل التجمع .

وبالنظر إلى أهمية الدور الليبي في نشأة التجمع وأنشطته، فسوف يتم إلقاء الضوء عليه من حيث أهدافه ومصالحه من الهيمنة على التجمع ، وممارسة دور " الدولة القائدة" لس.ص على غرار نيجيريا في الإيكواس، وجنوب أفريقيا في السادك، فضلا عن مدى علاقة هذا الدور بسياسات القوى الكبرى (فرنسا والولايات المتحدة) تجاه تجمع س.ص، خاصة بعد استعادة الجماهيرية الليبية لعلاقاتها مع هذه القوى إثر انتهاء الأزمات بينهما وأيضا ما مدى تداعياته على الدول العربية في التجمع خصوصا الموجودة في شمال أفريقيا ؟ .

قبل كل ذلك من المهم تحديد مفهوم الإقليمية الجديدة في أفريقيا ومشكلاته، لاسيما أن ما يعانيه تجمع س.ص لا يختلف كثيرا اللهم إلا في بعض التفاصيل عن تجمعات أفريقية أخرى لم تستطع تحقيق الأهداف التي أسست لأجلها.

وفي هذا الإطار سيتم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور :

أولا : مدخل نظري : الإقليمية الجديدة بأفريقيا

ثانيا: أسس وأهداف تجمع س.ص

ثالثا : أبرز القضايا المهيمنة على أنشطة التجمع

رابعا : معوقات الأداء التكاملي للتجمع.

خامسا: الدور الليبي في تجمع س.ص

توصيات ختامية

أولا: مدخل نظري : الإقليمية الجديدة بأفريقيا

عولت القارة الأفريقية على ما يسمى بالإقليمية الجديدة كمدخل لإعادة بنائها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وكذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة التهميش التي تعرضت لها

القارة من قبل القوى الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فضلا عن بدء تبلور التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على القارة.

وإذا كانت الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية ذات الاهتمامات الضيقة والعولمة المخترقة للحدود الجغرافية والاقتصادية، فإن وصفها بالجديدة ينصرف إلى توجه مفاده: إنشاء تجمعات إقليمية ترتكن للأسس الاقتصادية دون الأيديولوجية التي تراجعت إثر الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية، والذي تبلور في لحظة تفكك الاتحاد السوفيتي.

ومن أبرز ملامح الإقليمية الجديدة أنه يتم تخصيص الموارد داخل التجمع الإقليمي عن طريق قوى السوق، وريادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء بالتجمع، كما يتم تعميق الاندماج بين دوله عبر تنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية، وتحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسحاب للعمالة ورأس المال، ومعاملة مماثلة لكافة الأطراف داخل المنظمة، ويغلب أيضا على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلا من سياسة إحلال الواردات.^(١)

وتعبر هذه الملامح عن حالة الهيمنة للقوى الرأسمالية على العالم، حيث أن هذه الإقليمية الجديدة تخدم بشكل مباشر عملية رسملة العالم التي تقودها الولايات المتحدة، وتفتح الأسواق دون قيود عبر التزام التجمعات بالاتفاقات العالمية للتجارة الحرة.

والإقليمية الجديدة تختلف كثيرا عن نظيرتها أيام الحرب الباردة، والتي بزغت خلالها منظمات ذات طابع سياسي وأيديولوجي في إطار المواجهة بين الاتحاد السوفيتي الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم المعسكر الغربي، ومن أهم هذه المنظمات: منظمة "الكوميكون"، "السوق الأوروبية"، منظمة "الدول الأمريكية"، "حلف وارسو"، "حلف شمال الأطلسي" (الناتو).^(٢)

ولأنها دائما متغير تابع في المعادلة العالمية، فقد شهدت أفريقيا محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية جديدة أو تطوير القديم ذي الطابع السياسي؛ ليصبح متوافقا مع السياسات الاقتصادية العالمية. في هذا السياق برزت تجمعات مثل: الإيكواس والسادك والإيجاد والإيكاس وغيرها، كما أقرت منظمة الوحدة الأفريقية سابقا (الاتحاد الأفريقي حاليا) معاهدة "أبوجا" ١٩٩١، التي تستهدف الوصول إلى اتحاد جمركي إقليمي عام ٢٠١٤، وسوق مشتركة أفريقية عام ٢٠٢٠، وجماعة اقتصادية أفريقية AEC بما تنطوي عليه من اتحاد ووحدة اقتصادية عام ٢٠٣٤.

وتم تبرير وجود هذه التجمعات بشكلها الجديد بأن أفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة تدفعها للتكامل الإقليمي. فأغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار، حيث نظمت القوى الاستعمارية بعض الأنشطة الاقتصادية (التجارة والتمويل والمسائل النقدية، المسؤولية الإدارية والنقل) وشبكات الاتصال على أساس إقليمي، مثل تلك الترتيبات التي استمرت بعد الاستقلال في الروابط النقدية بين فرنسا والدول الفرنكفونية^(٣).

كما تعاني غالبية الدول الأفريقية من التداعيات السلبية للعولمة؛ فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج " الإصلاح الاقتصادي " التي أدت إلى خصخصة القطاع العام؛ مما أدى إلى فقدان هيبة الدولة، وحدث عدم استقرار سياسي مصحوب بانقلابات عسكرية، وهي ظاهرة مزمنة في الدول الأفريقية^(٤).

وفي ظل هذه الإقليمية الجديدة، كان علي الدول الأفريقية أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمعات، وهو ما كانت ترفضه من قبل، حينما كانت هذه التجمعات ذات طبيعة سياسية. وفي مقابل هذا التنازل يفترض أن تجني هذه الدول مكاسب من التجمعات من أبرزها: ^(٥)

- سعة السوق التي تضم دول التجمع؛ مما يؤدي إلى تحسن الإنتاجية، وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية، وحرية حركة الأفراد ورأس المال والمصالح، وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أحسن.

- تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء، وهو ما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء مشروعات توسيع قاعدة الصادرات، وتقليص الاستيراد، وبناء شبكة نقل واتصالات.

- الحصول على قدر كبير من تنويع الإنتاج، وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة.

ورغم الآمال التي انعقدت على هذه التجمعات في تقوية اقتصاديات القارة الأفريقية ومركزها التساومي في ظل نظام عالمي تتمحور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها، فإن هذه التجمعات شهدت تعثرًا، وعدم قدرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والمالية التي تبنتها هذه التجمعات، بينما البعض الآخر شهد تقدما نسبياً لم يتناسب مع الأهداف التي وضعها.

ولم ينعكس ظهور هذه التجمعات بالإيجاب على اقتصاديات هذه الدول، فما زال أغلبها يعاني فقرًا مدقعًا وبطالة، كما شهد بعض هذه التجمعات استفادة من مزاياها لبعض الدول دون الأخرى.

ومن أبرز العوائق التي تعثرت بسببها التجمعات الإقليمية الأفريقية ما يلي^(١)

- اعتماد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية، لذلك تتردد كثيرًا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها، في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة؛ لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام.

- التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الأفريقية، وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد، فضلًا عن نشوب مشكلة في اقتسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

- الانعكاسات السلبية لبرامج "الإصلاح الاقتصادي"، فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج المطبقة في أفريقيا تسير في اتجاه مضاد للتكامل الإقليمي، خاصة أنها ذات توجه وطني، وتهدف لزيادة فورية في الصادرات؛ مما يؤدي لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التي تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة، وهو ما يؤثر سلبًا على جهودها الإقليمية للتعاون .

كما أن برامج "الإصلاح الاقتصادي" تلك تقتصر إلى قدر من الانسجام الإقليمي، فتحرير التجارة يفتح الباب أمام الواردات الرخيصة، وهو ما يضرّ بالصناعات الأفريقية الهشة، ويهدد أيضًا بإزالة قاعدة برامج التصنيع الإقليمي، كما أن تقليل الإنفاق العام يؤثر على الخطوط التنموية الإقليمية وعلى قدرة المواطنين الشرائية، ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي.

- ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات، فهناك دول تشارك في ثلاثة تجمعات، وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه التجمعات الثلاثة.

- التبعية الشديدة للدول الأفريقية للغرب، وأغلب هذه الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولذا تسعى كل دولة أفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي مثلاً، وهو ما يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الأفريقية.

ثانياً : أسس وأهداف تجمع س.ص

تحت مظلة الإقليمية الجديدة في أفريقيا تأسس تجمع دول الساحل والصحراء، غير أنه نال قدراً من الخصوصية في نشأته، حيث جاء أيضاً في سياق التوجهات الليبية ذات الطابع التكاملي مع الدول الأخرى، فقد طرح العقيد معمر القذافي منذ وصوله إلى سدة الحكم عام ١٩٦٩ عدداً من المبادرات والخطط التكاملية والوحدوية مع دول عربية وأفريقية منها: مصر والسودان وسوريا والمغرب وتونس وتشاد وسوريا، بل حتى مالطا تلك الدولة الأوروبية، كما انضم لعضوية الاتحاد المغاربي الذي تأسس عام ١٩٨٩.

ولم تحظ هذه المبادرات بأي نجاح أو استمرار، اللهم باستثناء الاتحاد المغاربي الذي ظل قائماً دونما تفعيل حقيقي من الدول المنتمية له، حيث رفضت ليبيا في عدة دورات له تولي رئاسته ؛ لأنها ترى أن دول الاتحاد لم تفعل شيئاً لإزاء العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام ١٩٩٢ بسبب اتهامها بالتورط في أزمة لوكيربي، كما يشهد الاتحاد خلافات مغربية -جزائرية مزمنة حول قضية الصحراء الغربية.^(٧)

وثمة ظروف دفعت ليبيا إلى إحياء التوجه التكاملي مرة أخرى في النصف الثاني من التسعينيات خاصة علي الصعيد الأفريقي الذي كان مهياً لإطلاق مبادرة س.ص؛ فمنذ إنهاء ليبيا لأزماتها مع تشاد عام ١٩٩٤ حول إقليم أوزو، وإعلانها التخلي عن دعم أية حركات "إرهابية" أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عادت معظم علاقاتها مع الدول الأفريقية التي كانت قد قطعتها إبان التدخل الليبي في تشاد.

في الوقت نفسه، بدأ الحصار الدولي على ليبيا يتآكل بعد مطالبات أوروبية برفعه في النصف الثاني من عقد التسعينيات، كما تحسنت الصورة الذهنية للجماهيرية إثر مساهمة القذافي في تسوية النزاعات في القارة، يضاف إلى ذلك إدارتها المرنة لأزمة لوكيربي، وعدم التصادم مع الولايات المتحدة والدول الغربية.^(٨)

وفي هذا السياق جاءت مبادرة ليبيا بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، حيث استضافت طرابلس قمة يومي ١٥، ١٦ أغسطس ١٩٩٧ التي شاركت فيها ست دول أفريقية وعربية، وهي : ليبيا و تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو والسودان. وخلال هذه القمة طرح القذافي مبادرته بإنشاء التجمع، حيث قال في نص كلمته الافتتاحية: إن الهدف منها هو منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا، واستثمار الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة، والاندماج والتكامل بين دول المنطقة.^(٩)

وانتهت هذه القمة باتفاق على عقد اجتماع يضم وزراء خارجية الدول الستة في سبتمبر من نفس العام لوضع الإطار المناسب لتلك المبادرة، مع دعوة دول أخرى لحضور هذا الاجتماع منها مصر كمراقب. غير أن هذا الاجتماع لم يصل إلى قرار بشأن إنشاء التجمع. وفي ٤ فبراير ١٩٩٨، استضافت طرابلس قمة أخرى لرؤساء الدول الستة، بمشاركة مصر وتونس من خلال وفد وزاري، وطرح القذافي في هذه القمة مشروع اتفاقية لإقامة اتحاد، إلا أن الدول المشاركة فضلت أن يكون تجمعاً لا اتحاداً، وأن تغلب عليه الصبغة الاقتصادية تحت مسمى "تجمع دول الساحل والصحراء". واعترفت القمة الأفريقية في لومي عام ٢٠٠٠ بأن تجمع الساحل والصحراء هو منظمة إقليمية أفريقية فرعية للتكامل الاقتصادي.^(١٠)

وفي هذا الإطار، جاءت المعاهدة المنشئة للتجمع لتؤكد على الطابع الاقتصادي للتجربة التكاملية لس.ص حيث حددت الهدف الرئيسي منها وهو :

" إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة".^(١١)

واستناداً إلى ذلك حدد التجمع عدداً من الأهداف الفرعية التي يمكن من خلالها الوصول للأهداف الرئيسية وهي: تسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص عبر أقاليم الدولة، وتشجيع انتقال البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني، وتشجيع سياسات الاستثمار في الدول الأعضاء، وتنسيق النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.^(١٢)

ولعل عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة المنشئة للتجمع عكس رفض الدول الأفريقية لأن يصبح هذا التجمع اتحاداً اندماجياً لخشيته من أن يلقي التجمع مصير التجارب الوحدوية الفاشلة التي أقدمت عليها ليبيا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات.

يضاف إلى ذلك الخوف من تحول التجمع إلى أداة في أيدي الدول الكبرى فيه - ليبيا تحديداً- للتدخل في شئون الدول الأعضاء بما يتناقض مع مبدأ السيادة، كما برز في بعض التجارب الإقليمية القريبة التي تم توسيع أهدافها من اقتصادية إلى أمنية، كمنظمة الإيكواس التي صارت أداة في يد نيجيريا للتدخل في شئون الدول الأعضاء، وجماعة السانك التي تهيمن عليها جنوب أفريقيا.

ومن هنا يمكن فهم أسباب حرص الدول المؤسسة للتجمع على وصفه بـ"التجمع" بدلا من كلمة "الاتحاد"، على اعتبار أن كلمة الاتحاد أكثر شمولية، خاصة أن بعض هذه الدول عانت من هيمنة قوى إقليمية على التجمعات المنتمية لها، مثل مالي وبوركينا فاسو في تجمع الإيكواس، فضلا عن أن البعض الآخر مثل السودان وتشاد والنيجر له تاريخ سابق من العلاقات غير مطمئنة مع ليبيا، بما يجعلها تخشى هيمنة هذه الأخيرة على التجمع.^(١٣)

بيد أن المساعدات الليبية الكبيرة سواء للدول الأعضاء أو للتجمع، فضلا عن الإحساس بأهمية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن والسلم، دفعا إلى النص على بعض الأهداف الأمنية التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. وتم ذلك في اجتماع في إنجامينا عاصمة تشاد عام ١٩٩٩، حيث وافقت دول التجمع على الميثاق الأمني الذي ينص على الأهداف التالية^(١٤):

التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها، وإنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن، وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام، والتصدي لظواهر التهريب، والهجرة غير المشروعة، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة.

أما فيما يتعلق بالأطر السياسية التي تحكم العلاقات بين دول التجمع، أو دول التجمع والخارج، فقد تم تضمينها في المعاهدة المنشئة للتجمع، ومن أبرزها^(١٥):

عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها بين الدول الأعضاء، وعدم استخدام أراضي دولة عضو لتهديد سلامة دول أخرى أو استقلالها السياسي، وعدم تقديم أية مساعدة لقوى التمرد أو المعارضة السياسية داخل الدول الأعضاء.

يضاف إلى ذلك تنسيق المواقف على مستوى السياسات الخارجية لدول التجمع، والالتزام بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات - خاصة الحدودية - من خلال اللجوء إلى وسائل التفاوض، والتحكيم، والوساطة، والمساعي الحميدة التي تشكل لهذا الغرض.

ومع تبلور الطبيعة السلمية وتغير الصورة الذهنية للدور الليبي في أفريقيا في نهاية عقد التسعينيات فضلا عن تعليق العقوبات الدولية علي الجماهيرية في عام ١٩٩٩، ثم رفعها في عام ٢٠٠٣، بدأت الدول الأفريقية تقبل على الانضمام لعضوية التجمع، حيث اتسعت خريطته الجغرافية لتتخطى مناطق خاضعة لتجمعات أخرى كالإيكواس (غرب أفريقيا)، الكوميسا (شرق وجنوب أفريقيا)، والإيكاس (وسط أفريقيا)، والاتحاد المغاربي (شمال أفريقيا).

وبالإضافة للدول الستة المؤسسة للتجمع، انضمت ١٦ دول أفريقية أخرى إليه علي مدار السنوات الماضية حتى انعقاد القمة الأخيرة لس.ص في مالي في مايو ٢٠٠٤، وهذه الدول هي: جيبوتي، وأفريقيا الوسطى، وجامبيا، وإريتريا، والسنغال، ومصر، وتونس، والمغرب، ونيجيريا، وتوجو، وبنين، والصومال، وساحل العاج، وغانا، وليبيريا، وغينيا بيساو^(١٦).

اللافت أن ارتفاع عضوية التجمع إلى ٢٢ دولة جاء خلال مدة قصيرة لا تزيد عن ست سنوات؛ وهو ما جعل س.ص أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة الأفريقية، كما أن المفارقة أن ارتفاع العضوية يتم برغم أن القرار الخاص بقبول انضمام عضو جديد داخل التجمع يتعين أن يصدر بالإجماع.

غير أن تفسير ذلك من وجهة نظرنا يكمن في النشاط الواسع للدور الليبي الذي سعى لاستقطاب دول من مناطق مختلفة في القارة للتجمع، حيث يرى القذافي أن التجمع يمكن أن يكون حجر الزاوية لبناء اتحاد أفريقي قوي، كما أن شروط دخول التجمع نفسها غامضة، حيث تقتصر على أن تكون الدولة المتقدمة أفريقية وتتقدم بطلب للعضوية، وأن يصدر القرار بالإجماع. وهذه شروط تساعد على فتح الباب لامتداد العضوية لاسيما أن ليبيا تلعب دورا في التوصل للإجماع بوسائلها الخاصة.

من ناحية أخرى استطاع التجمع استكمال هياكله الأساسية^(١٧) وهي :

- مجلس رئاسة: وهو يتشكل من قادة ورؤساء دول التجمع، وتكون له السلطة العليا على المؤسسات، وإصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة المنفذة لاتفاقية التجمع وأهدافها. وينعقد مجلس الرئاسة مرة في السنة، ورئاسته دورية بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء، ويجوز أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء.

- مجلس تنفيذي: ويتكون من وزراء الدول الأعضاء، ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة.

- أمانة عامة: والتي تتحدد مهامها بقرار من مجلس الرئاسة، وتكلف الأمانة بمتابعة تحقيق أهداف المجلس التنفيذي، والإشراف على أعمال مؤسساته، وقد استضافت طرابلس مقر الأمانة العامة، كما تم اختيار محمد المدني الأزهرى (من ليبيا) أميناً عاماً، وأدم توجوى (من تشاد) أميناً عاماً مساعداً.

- المصرف الأفريقي للتجارة والتنمية: ويعتبر الذراع التمويلية لأنشطة التعاون الاقتصادي بين دول التجمع، ومقره طرابلس، وله فروع في عدد من دول التجمع.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: وهو جهاز استشاري، حيث نصت معاهدة إنشاء تجمع س.ص على أنه لرئيس التجمع أن يستشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كافة المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويقوم المجلس بمساعدة دول التجمع على إعداد تصور خطط التنمية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتكشف قراءة أسس وأهداف التجمع عن عدة ملاحظات ألفت بظلالها على أنشطة التجمع منذ تأسيسه: (١٨)

- تحول أهداف التجمع من مجرد أهداف اقتصادية فقط إلى تجمع شامل له أهداف سياسية وأمنية أيضاً، وقد كان هذا محل اعتراض الدول الأعضاء فيه منذ البداية، وإصرارها على عدم إطلاق لفظ اتحاد عليه، لكننا وجدنا هذه الدول تتبنى وجهة النظر الليبية بعد ذلك، والتي كانت ترى أن هذا التجمع ينبغي ألا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل يمتد للنواحي السياسية والأمنية.

وكما أسلفنا فإن الطبيعة السلمية للدور الليبي الجديد في أفريقيا، وعدم تدخله في الشؤون الداخلية للدول، ساهمت بشكل رئيسي في مرونة هذه الدول، وقبولها بتوسيع أهداف التجمع ليضم ما هو اقتصادي وأمني وسياسي.

- ثمة تنوع للكيانات الثقافية والسياسية المنضمة للتجمع، فمن شمال أفريقيا توجد (مصر، ليبيا، تونس، المغرب)، ومن غرب أفريقيا هناك (نيجيريا، توجو، بنين، ساحل العاج، غانا، ليبيريا، غينيا بيساو، مالي، بوركينا فاسو، السنغال، بنين)، ومن الوسط (تشاد، أفريقيا

الوسطى، النيجر)، ومن القرن الأفريقي توجد السودان، جيبوتي، الصومال، إريتريا، وكل هذه الدول خاصة الكبرى منها تملك موارد وعلاقات دولية متنوعة .

غير أن هذا التنوع يشوبه قدر من المثالب، منها: هيمنة دول غرب أفريقيا علي التجمع من ناحية العضوية مقارنة بالمجموعات الأخرى الممثلة للمناطق الأفريقية، وهو ما يلقي بثقل القضايا المطروحة في هذه المنطقة على تجمع س.ص مقارنة بالمجموعات الأخرى، بل إن امتداد خريطة تجمع س.ص إلى مناطق متنوعة داخل القارة تملك فيها القوى الكبرى نفوذا تاريخيا يفرض عليه صياغة سياسات منسجمة تجاه هذه القوى، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو تحد صعب في ظل استقطاب هاتين القوتين لمعظم دول التجمع.

- اختراق التجمع لمناطق تجمعات أخرى في أفريقيا يخلق ازدواجية في المشروعات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، فعلى سبيل المثال، كيف يمكن لتجمع س.ص أن يوائم بين مشروعه المفترض لإنشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة الكوميسا، بل كيف ستوائم الدول المنتمية أصلا لأكثر من تجمع بين التزاماتها في هذه المناطق؟ .

ورغم أن المعاهدة المنشئة لس.ص تحدثت بشكل عام عن توافق أحكامها مع أحكام المنظمات الأخرى (الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الأفريقية سابقا(الاتحاد الأفريقي حاليا) ومنظمة المؤتمر الإسلامي)، غير أنها لم تتحدث عن التنسيق مع التجمعات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تعمل في نفس مشروعات التجمع. ويفرض ذلك ضرورة التنسيق بين مشروعات التجمعات الأفريقية أيا كان نوعها، خاصة أننا إزاء دول فقيرة قد لا تتحمل ضغوطات على ميزانياتها، وإلا ستصبح مشروعات تجمع س.ص لا مكان لها على أرض الواقع.

- دخول دول كبرى للتجمع (ليبيا، مصر، نيجيريا، المغرب) قد يؤدي لإضعافه أكثر من تقويته، خاصة أن طبيعة العلاقة بين هذه القوى يغلب عليها التنافس على زعامة القارة، مما قد يضر بسياسات التجمع لاسيما إذا غاب التنسيق بين هذه الدول، وعلى سبيل المثال، فإن مصر ونيجيريا وليبيا يتنافسون على التمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن بعد توسيعه.

- غياب أي نظام للجزاءات التي يمكن توقيعها على الدولة العضو التي تخالف أحكام المعاهدة، وهو ما يؤدي إلى عدم التزام الدول بقرارات وسياسات التجمع، خاصة مع انتمائها لتجمعات أخرى .

- ثمة دول معزولة خلفها الامتداد الجغرافي لتجمع س.ص في مناطق داخل القارة، ففي شمال أفريقيا، سنجد أن موريتانيا والجزائر أصبحتا مثل الجزيرتين المعزولتين بعد انضمام ثلاث دول من المغرب العربي للتجمع (ليبيا، المغرب، تونس)، وفي شرق أفريقيا سنجد أن دولاً مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا لم تنضم للتجمع.

- انضمام سبع دول عربية للتجمع (مصر، ليبيا، السودان، الصومال، جيبوتي، تونس، المغرب) يفرض وجود دور لهذه المجموعة في إقامة جسور جديدة متعددة المستويات للتعاون العربي الأفريقي، كما يفرض أيضاً وجود تنسيق بين سياسات هذه الدول تجاه القضايا الأفريقية المختلفة.

- ثمة تباين في المستويات الاقتصادية بين الكتل المنضمة للتجمع، حيث يضم دولاً نفطية مثل نيجيريا وليبيا، كما يضم دولاً لديها بنية صناعية مثل مصر والمغرب، وأخرى زراعية مثل السودان، وهناك دول شديدة الفقر مثل بنين وتوجو وبوركينا فاسو.

غير أن التكامل الاقتصادي في هذه الحالة، وإن كان ملائماً لبعض الدول خاصة القادرة على الالتزام بالبنود الاقتصادية ولديها بنية متنوعة، فلن يكون مفضلاً لدى دول شديدة الفقر تعتمد على تصدير سلعة واحدة ولا تستطيع بالتالي أن تلتزم بما يقره التجمع خاصة على مستوى السياسات الاقتصادية .

ثالثاً : أبرز القضايا المهيمنة على أنشطة التجمع

لقد انعكست البنية السياسية والاقتصادية لتجمع س.ص على أنشطته، وطبيعة القضايا المهيمنة على اجتماعاته وقممه الدورية التي من المفترض أنها الأدوات التي تحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ومن أبرز القضايا ما يلي :

- صراعات داخل دول التجمع: وقد حظى هذا النوع من القضايا باهتمام الدورات المتعاقبة للتجمع، وأول الأزمات التي اعترضت التجمع في هذا الشأن هي اغتيال رئيس النيجر إبراهيم م尼亚صارا على يد حرسه الجمهوري في ٩ أبريل ١٩٩٩، وتولّى "داود مالام" - قائد الحرس الوطني - السلطة، وقيامه بتشكيل مجلس عسكري لإدارة البلاد، وإعلانه عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية .

وعلى إثر هذه الأزمة طلبت مالي عدم قبول مشاركة وفد النيجر إلى قمة س.ص في إنجامينا عام ١٩٩٩ برئاسة رئيس الوزراء، وإدانة الانقلاب العسكري، وإجراء تحقيق مع المتهمين بحادث الاغتيال، وبعد مداولات تم الاتفاق على تعليق العضوية دون أن يقوم البيان بإدانة الانقلاب، ولعل ذلك لأن معظم رؤساء دول الساحل والصحراء وصلوا إلى كرسي الحكم بالقوة العسكرية.^(١٩)

وعلى الصعيد الداخلي للسودان، لعبت دول التجمع دورا أساسيا في محاولة احتواء أزمة دارفور، خاصة ليبيا ونيجيريا وتشاد وأفريقيا الوسطى ومصر. ورغم أن التحرك من هذه الدول ليس انطلاقا من عضويتها في س.ص، وإنما من ارتباطها الجغرافي والسياسي والأمني بالأزمة، إلا أن التجمع أيد جهودها في إحلال السلام في الإقليم.

كما ناشدت رئاسة التجمع في بيان صدر يوم ١١ أغسطس ٢٠٠٤ العقيد القذافي بوجه خاص التدخل لحل مشكلة دارفور بسبب العلاقات المتشابكة لليبيا مع الإقليم، وتستند أيضا هذه المناشدة إلى أن التجمع قد فوض الزعيم الليبي من قبل في فبراير ٢٠٠٠ للتحدث والعمل باسم التجمع في المؤسسات الإقليمية والدولية، والقيام بأية اتصالات يراها ضرورية لخلق علاقات تعاون مع هذه المؤسسات، والسعي لرأب الخلافات ووقف أي تقائل بين الدول الأفريقية.^(٢٠) بدورها أيضا كانت أزمة أفريقيا الوسطى مثار نقاش في التجمع، وذلك بعد أن نجح عسكريون بقيادة الجنرال فرانسوا بوزيزيه في تنفيذ انقلاب أطاح بالرئيس أنج باتسيه الذي كان يحضر ساعتها قمة نيامي في ٢٠٠٣ ، ويحاول حل خلافاته الأمنية مع جارتة تشاد عضو التجمع، حيث كان يتهمها بدعم محاولتين انقلابيتين سابقتين لم يكتب لهما النجاح^(٢١).

غير أن إدانة التجمع للانقلاب ولكل وسائل الوصول للحكم بالقوة لم تمنع بعد ذلك أمين عام تجمع الساحل والصحراء مدني الأزهري من زيارة أفريقيا الوسطى في ٢٧ أبريل ٢٠٠٤ ليلتقي قادة الانقلاب في محاولة لمد أواصر التعاون بين التجمع والحكومة الجديدة، بل إن الرئيس بوزيزيه تعهد إيان القمة السادسة بمالي في مايو ٢٠٠٤ بالحفاظ على المكتسبات الديمقراطية، وقال إنه سيعمل على استكمال عملية العودة للشرعية الدستورية في البلاد.^(٢٢)

أيضا شغل الصراع في ساحل العاج مساحة من أنشطة التجمع، خاصة في قمة مايو ٢٠٠٤ بياماكو عاصمة مالي، وخرجت القمة بمواقف من بينها رفض التدخل الأجنبي في هذه الأزمة، ودعا

الزعماء الأفارقة إلى ضرورة قيام أفريقيا بحل نزاعاتها بنفسها، وقال القذافي " أقول لأهل ساحل العاج انتخبتم غباغبو (رئيس ساحل العاج)، فدعوه يعمل لإعادة السلام بدون تدخل أجنبي".^(٢٣)

- تأسيس آلية لحل النزاعات، حيث تم إقرار البروتوكول الخاص بها في القمة الخامسة التي عقدت في مارس ٢٠٠٣ في مدينة نيامي عاصمة النيجر واتفق الزعماء الحاضرون لهذه القمة ويتصدرهم القذافي، ورئيس النيجر مامادو تانجا على أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة شرط ضروري لجذب الاستثمارات للمنطقة؛ الأمر الذي يحقق معيشة أفضل لسكان دول التجمع.^(٢٤)

وفي هذا السياق، حاول التجمع لعب دور في تخفيف التوتر بين أعضائه حيث أرسل بعثة لتقصي الحقائق في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ حول العدوان الإريتري على شرق السودان. وقد رحبت الحكومة السودانية بالبعثة، وقالت إنها ستزودها بالمعلومات والوثائق، إلا أنها طلبت نشر قوة أفريقية لحفظ السلام من التجمع خاصة على الحدود المشتركة مع إريتريا، وهو الأمر الذي رفضته الأخيرة.^(٢٥)

- مكافحة الإرهاب، حيث أعطى التجمع اهتماما بهذه القضية من خلال اجتماع مجلس وزراء الأمن في كوتونو بينين في نهاية سبتمبر ٢٠٠٤، حيث ناقش الاجتماع سبل التعاون وتعزيز العلاقات الأمنية بين دول التجمع لمكافحة الإرهاب، كما ناقش أيضا إمكانية وجود آليات لتبادل المعلومات حول الإرهابيين وتسليم المجرمين^(٢٦) أيضا اهتم التجمع بأزمة لوكيربي حيث دعا في عدد من دوراته إلى رفع العقوبات الدولية عن ليبيا، كما حدث في قمة التجمع في الخرطوم ٢٠٠١، وفي اجتماع المجلس التنفيذي الذي عقد في واجادوجو أغسطس ٢٠٠١.^(٢٧)

- الأنشطة الاقتصادية ، حيث ناقش التجمع خلال دوراته المتعاقبة منذ إنشائه عددا من القضايا الاقتصادية، وأبرزها ما يلي:^(٢٨)

- تم إقرار عدة وثائق في أبريل ١٩٩٩ تتعلق بتنفيذ المخطط الاقتصادي والتنموي للتجمع، وهي: وثيقة حرية تنقل الأفراد والأموال فيما بين دول التجمع، وإنشاء المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة (مقره طرابلس)، وتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- تم تفويض الرئيس التشادي إدريس ديبي في عام ٢٠٠٠ بإعداد تصور للاندماج الاقتصادي الكامل، يشمل الطرق والمواصلات والسكك الحديدية والنقل الجوي، كما يشمل المياه وحرية تنقل الأشخاص والبضائع، وخلق سوق واحدة لدول التجمع.

- تشكيل لجنة اقتصادية في فبراير ٢٠٠٢ تضم في عضويتها كلا من ليبيا، ومصر، وتونس، ونيجيريا، بالإضافة إلى المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة التابع للتجمع والأمانة العامة؛ من أجل متابعة القضايا الاقتصادية الداخلة في نطاق تفعيل التعاون الاقتصادي المشترك بين دوله.

- طرحت ليبيا مشروعا مائيا لمكافحة التصحر في منطقة الساحل والصحراء في قمة الأرض (أغسطس عام ٢٠٠٢). وقد صدرت ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المانحة بإمكانية دعم هذا المشروع بعد فحص جدواه الاقتصادية.

ويهدف المشروع لإنشاء شبكة من السدود والأنفاق والأنابيب تربط بين نهر بونجي في أفريقيا الوسطي ونهر شاري في تشاد وهو النهر الذي يصب في بحيرة تشاد، كما يتم ربط الأخيرة بالنهر الصناعي العظيم في ليبيا بواسطة الأنابيب، كما يطرح المشروع ربط هذه الشبكة المائية بفروع نهر الكونغو.

ويصاحب هذه المشروعات المائية رصف الطرق الجديدة التي تربط دول منطقة الساحل والصحراء وتنشأ بيئة زراعية جديدة لاستقرار الأفارقة في حياة آمنة بدلا من الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

- حاولت ليبيا موازنة قوة اقتصادها بضعف الاقتصاديات الأخرى من خلال إقامة صندوق خاص بالتضامن في فضاء (س.ص) لاستئصال المجاعة ومحاربة الفقر ومقاومة الأمراض ومكافحة التصحر والبطالة وفق ما قرره الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي لس.ص التي انعقدت بطرابلس (ليبيا) في ديسمبر ٢٠٠٣، كما وفرت ليبيا الموارد المالية اللازمة لانطلاق البرنامج الخاص بالأمن الغذائي للتجمع في عدد من دوله بالتعاون مع منظمة الفاو في عام ٢٠٠٣.

- أوصى الاجتماع الثاني لوزراء تجارة دول تجمع الساحل والصحراء في عام ٢٠٠٣ بإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري كخطوة على طريق التحرير الكامل للتجارة وإنشاء السوق المشتركة للتجارة، كما أوصى الاجتماع بإنشاء مصرف للبيانات الاقتصادية والتشريعات التجارية الضرائبية للدول الأعضاء.

- إنشاء سلطة للمياه لتسوية مشكلة شح المياه في منطقة المجموعة التي تتسبب في تعطيل قطاع الزراعة وذلك في قمة التجمع في مالي مايو ٢٠٠٤، فضلا عن تدشين فروع لمصرف تجمع دول الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة في بنين ومالي في عام ٢٠٠٤.

وثمة ملاحظات على أنشطة التجمع تعكس نقاط الضعف التي بدت في عملية تأسيس التجمع:

- هيمنة القضايا ذات الطابع السياسي والأمني على أنشطة التجمع بسبب طبيعة الدول المنتمية للتجمع، حيث أنها مناطق إما بها صراعات ظاهرة أو كامنة. وفي هذا السياق، نجح التجمع في إنشاء آلية لفض ومنع النزاعات، غير أن مدى التزام أطراف التجمع بما تقره هذه الآلية من قرارات يبقى محل تساؤل خاصة في ضوء غياب منظومة الجزاءات في معاهدة التجمع .

- لا تزال الخطوات بطيئة نحو إنشاء منطقة تجارة حرة حيث لم تُجر مفاوضات لبدء هذه المنطقة، وربما يعود ذلك إلى ارتباط أعضاء التجمع بتجمعات أخرى لديها هي الأخرى مناطق تجارة حرة، مثل الكوميسا. كما أن معظم المشروعات الاقتصادية التي أعلن عنها التجمع مازالت في طور الإنشاء أو تتطلب تمويلا خارجيا لا توجد خطة للبحث عنه في ظل تدني المستوى الاقتصادي لأعضاء س.ص، وعدم قدرتهم على تمويل هذه المشروعات أصلا.

- غياب خطة اقتصادية تدريجية لتحقيق أهداف التجمع على غرار التجمعات الاقتصادية الأخرى مثل السادك، فليس هناك توقيات لإنشاء منطقة تجارة حرة، ولا للوصول لاتحاد جمركي، وربما يعكس ذلك أن التجمع تحول كما يراه البعض إلى مجرد منتدى أكثر منه تجمعا له أهداف مرحلية ينفذها للوصول إلى الهدف التكاملي الرئيسي.

- ثمة تنازع حول القضايا التي يناقشها تجمع س.ص مع غيره من التجمعات دونما وجود تنسيق، وهو الأمر الذي يجعل التجمع لا يتخذ موقفا حقيقيا من الأزمة، فعلى سبيل المثال، إبان أزمة توريث السلطة في توجو بعد وفاة الرئيس جناسنجبي أياداما في فبراير ٢٠٠٥ فرضت الإيكواس بقيادة نيجيريا عقوبات على توجو التي تعد أحد أعضاء تجمع س.ص أيضا، وأجبرت ابن الرئيس أياداما على التنحي عن الحكم وفتح الباب أمام انتخابات ديمقراطية حرة .

في الوقت نفسه جاء الصمت مطبقا من قبل تجمع الساحل والصحراء، وحتى حينما تحرك القذافي لاحتواء الأزمة لم يكن لديه موقف واضح، بل إن بعض المراقبين الأفارقة أخذوا عليه هذا التحرك واعتبروه مؤيدا للسيطرة على الحكم بالقوة. وتشير الشواهد السابقة لتجمع س.ص إلى أنه قد يدين السيطرة على الحكم بالقوة إلا أنه لا يمانع في الاتصال مع قادة الانقلاب، وهو ما حدث على سبيل المثال مع قادة الانقلاب في أفريقيا الوسطى، واللافت أيضا أن نيجيريا تحركت ضد توجو من

خلال إيكواس، وليس تجمع س.ص رغم أنها عضو في التجمعين، وفي هذا أبلغ دلالة على أن وجود دول كبرى متعددة داخل تجمع إقليمي واحد قد يعرقل من فعاليته^(٢٩).

- ثمة عزوف ملحوظ من الدول الكبرى عن أنشطة التجمع أو المساهمة بفعالية فيها تاركة لليبيا السيطرة على مقدرات التجمع، وفي هذا الصدد نلاحظ قيادة ليبيا لطرح المشروعات ومحاولة تمويل أنشطة التجمع، وهو ما ينعكس سلبا على مسيرة التجمع التكاملية .

- تبني التجمع لقضية مكافحة الإرهاب يبرز مدى التأثير بالسياسات الأمريكية الجديدة في أفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما يشير إلى تكيف التجمع مع هذه السياسات.

رابعاً: معوقات الأداء التكاملية للتجمع

رغم مرور سبع سنوات قد يراها البعض غير كافية لتقويم التجربة ككل مقارنة بتجمعات أفريقية أخرى، إلا أنها قد تكون كافية لاستشعار التحديات وعوامل الضعف في البنية الأساسية للتجمع حتى يتم تلافيها إذا أريد لهذه التجربة التكاملية أن تستمر وتلعب دور فعالاً في تنمية مجتمعات الساحل والصحراء .

ويمكن القول أن عدة معوقات ساهمت في أن يصبح تجمع س.ص مجرد منتدى وليس تجمعاً اقتصادياً له خطة واضحة المعالم علي مدى عدة سنوات ،من هذه المعوقات ما يلي: (٣٠)

-الهيمنة الليبية على مقدرات التجمع، حيث بدا أن تجمع س.ص عبارة عن قناة سياسية تستخدمها ليبيا لتأكيد سياستها الجديدة حيال أفريقيا ، فضلاً عن تصحيح صورتها الذهنية أمام العالم ككل بأنها أضحت "دولة متكيفة" مع قواعد النظامين الإقليمي والعالمي، وهو الأمر الذي يدفعها للهيمنة على مقدرات التجمع، وبالتالي يعيقه ويجعل هناك عدم توازن بين أعضاءه.

ولهذه الهيمنة مؤشرات عدة من أبرزها: أن ليبيا تقوم بدفع المتأخرات المالية لبعض الدول الأعضاء في التجمع لدى الاتحاد الأفريقي؛ وذلك لاستخدامها لمناصرة المواقف الليبية، كما تتركز المؤسسات الرئيسة لتجمع س.ص في طرابلس؛ فالأمانة العامة مقرها في طرابلس، وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر، وأيضاً المصرف الأفريقي للتجارة والتنمية الذي يُعد أداة التمويل الرئيسية للتجمع.

بل إنه تم اختيار ليبي الجنسية وهو السيد محمد المدني الأزهرى ليشغل منصب الأمين العام.. فضلا عن تكفل ليبيا بمصاريف الأمانة العامة، وهذا الأمر يترتب عليه سيطرة ليبية محضة على مقدرات التجمع وهو ما يعني عدم تحقق المساواة في اتخاذ القرار داخله.

- معظم اقتصاديات الدول المشتركة في التجمع تتسم بالضعف، وياحتاجها الدائم للمساعدات، وربما كان ذلك هو الهدف الأساسي من دخولها هذا التجمع؛ حيث تسعى للاستفادة من التمويلات الليبية لعملية التنمية فيها.

- التأخر في تنفيذ أهداف التجمع ومشروعاته؛ فلا توجد خطوات جادة للتجمع سواء في سبيل تنفيذ مشروع اقتصادي أو سياسي.. بل اقتصر الأمر في السنوات الماضية على تفعيل التجمع لصالح دور ليبيا في أفريقيا.

- رفض أغلب دول التجمع مشروعات مهمة تم طرحها، فعلى سبيل المثال رفضت ليبيا إعطاء مزايا لمواطني دول التجمع المقيمين فيها لفترات طويلة، واعتبرت أن حصولهم على عقود عمل قانونية أساس حصولهم على تلك المزايا.

- الاختلافات السياسية بين بعض دول التجمع الساحل والصحراء (السودان، إريتريا، أفريقيا الوسطى، تشاد)، وكذلك الانقلابات السياسية وعدم الاستقرار في دول التجمع (انقلاب أفريقيا الوسطى، عدم الاستقرار في الصومال وتوجو) ويمكن اعتبار ذلك بمثابة ضعف في هذا التجمع.

- هناك تداخل كبير بين عضوية هذا التجمع والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الإيكواس وإيجاد؛ وهو ما قد يؤدي إلى حدوث حالة من التشتت، وعدم تنفيذ الأعضاء المنتمين لأكثر من تجمع لالتزاماتهم.

- اعتماد معظم دول تجمع س.ص على حصيلة التعريفة الجمركية؛ لذلك فإنها قد تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها، في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة؛ لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام .

خامسا : الدور الليبي في تجمع س.ص

بالنظر إلى دورها في نشأة التجمع وأنشطته، فإن ليبيا تمثل الدولة القائدة لتجمع س.ص على غرار ما تقوم به نيجيريا في تجمع إيكواس، وجنوب أفريقيا في السادك، ومن هنا فمن المهم فهم أهداف هذا الدور وارتباطاته بالقوى الكبرى وتداعياته على دول الجوار العربي خاصة في شمال أفريقيا المنضمة للتجمع، وكذلك على مستقبل التجمع نفسه.

ويمكن القول أن ليبيا وجدت في إنشاء التجمع فرصة لحماية عدد من المصالح الحيوية، ومنها: (٣١)

- الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها على الصعيد العربي والأفريقي إثر فشل محاولاتها الوحشية مع الدول العربية، والتداعيات السلبية لتدخلها في تشاد، وكذلك محاولة فك الحصار الذي واجهته بعد فرض العقوبات الدولية في عام ١٩٩٢ من خلال فتح مساحة من العمل السياسي والاقتصادي في منطقة تعد الظهير الاستراتيجي لليبيا .

- توفير حماية جماعية لليبيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة في مواجهة المشروعات الأمريكية لاختراق أفريقيا وانتزاعها من المواريث السياسية والثقافية الفرنسية الأوروبية.

- استخدام التجمع في تعزيز الدعوة الليبية للوحدة الأفريقية؛ حيث يرى القذافي أن هذا التجمع يمكنه أن يكون حجر الزاوية لهذه الوحدة؛ فالتجمع يضم دولا أفريقية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، ويقول القذافي في هذا الصدد: "نحن دخلنا عصرا جديدا مع تجمع الساحل والصحراء، وصفحة جديدة يمكن أن تقود أفريقيا للتوحد". (٣٢)

- مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الأفريقية، ويظهر هذا الهدف بوضوح في نص خطاب القذافي إبان قمة التجمع في فبراير ٢٠٠٠ إذ يقول: "إن التجمع سيتفاوض مع المجموعة الأوروبية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين"، وأضاف أن "العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين؛ فأوروبا لا تفضل التعامل إلا مع تجمعات اقتصادية". (٣٣)

إن هذه المصالح دفعت ليبيا للسيطرة على التجمع وأنشطته ومؤسساته، فضلا عن السعي لامتداده جغرافيا في كل القارة حتى لو كان الامتداد يعني ضعف بنيته، كما أبدت الجماهيرية مرونة في قبول الدول للانضمام للتجمع، حتى أنها وافقت على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل: إريتريا، مصر وغيرها.^(٣٤) وإذا كانت هذه المرونة الليبية تعكس تراجعاً عن هدف مقاومة إسرائيل داخل أفريقيا، فإنها تشير من جهة أخرى إلى رغبتها في إنجاح التجمع ومده إلى بقاع مختلفة في القارة. كما بدت المرونة أيضا في بداية إنشاء التجمع حينما لم تصر الجماهيرية على أن يكون التجمع وحدويا، وقبلت الصيغة الاقتصادية لتأسيسه في البداية.^(٣٥)

ولا يتصور أن ليبيا تجني فوائد سياسية فحسب من شروعاتها في رعاية التجمع وقيادته، بل إنه سيسمح لها بتنمية استثماراتها في أفريقيا، خاصة في قطاع المعادن والنفط بما يمثل احتياطا استراتيجيا في حال نفاد النفط الليبي، فقد وقعت الجماهيرية ٢٧٠ اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات منذ قيام التجمع وحتى عام ٢٠٠٢ مع كل من بوركينا فاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا، كما تم تكوين ٢٢ لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربعة، كما قدمت ليبيا نحو ٢٥ مليار دينار ليبي - تمثل ٢٠% من إجمالي الاستثمارات الليبية بالخارج - لدعم الاستثمارات في دول التجمع.^(٣٦)

بل إن ليبيا تحاول من خلال هذا التجمع إعادة رسم طرق التجارة في أفريقيا، حيث كان أول مقترحاتها في مرحلة إنشاء التجمع هو العرض على دولة استعمال الموانئ الليبية للتبادل التجاري عبر المتوسط، وليس عبر المحيط الأطلسي.^(٣٧)

إن الجماهيرية تعتبر التجمع قاعدتها السياسية والاقتصادية للانطلاق إلى أفريقيا، بل إن ثمة مؤشرات على أن التجمع سيدخل في دائرة من التعاون مع القوى الكبرى ذات النفوذ في أفريقيا بعد استعادة الجماهيرية لعلاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة إثر انتهاء خطوات طمأنت هذه القوى بأن الوجه الثوري القديم لليبيا قد تغير، وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي والتكيف مع قواعد النظامين الدولي والإقليمي.

ويمكن ملاحظة تحركات للقوى الكبرى للاستفادة من الدور الليبي القائد لتجمع س.ص، فعلى سبيل المثال فقد نسقت فرنسا مع ليبيا خصوصاً في أزمات ساحل العاج وأفريقيا الوسطى وتشاد، حيث ترى السياسة الفرنسية أن العقيد القذافي يستطيع أن يسهم في التوسط في هذه النزاعات بوصفه منسق السلام في تجمع دول الساحل والصحراء .

وقد اتفقت ليبيا على "خطة عمل مشتركة" مع باريس بشأن التنسيق في تسوية النزاعات ومشكلات التنمية، وذلك خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفلبان في أكتوبر ٢٠٠٢ إلى طرابلس، وقد بدا اتفاق كلا الطرفين على ضرورة عودة السلام في ساحل العاج وأفريقيا الوسطى وتشاد.

وفي سياق الاهتمام الأوروبي بالدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء، صدرت ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المانحة بإمكانية دعم المشروع المائي الذي طرحه القذافي لتنمية منطقة الساحل والصحراء بعد فحص جدواه الاقتصادية.^(٣٨)

وينطلق الاهتمام الفرنسي بتجمع الساحل والصحراء من اعتبارات مختلفة منها: وجود عدد كبير من الدول الفرانكوفونية في التجمع، وبالتالي يمكن من خلال الدور الليبي تنفيذ السياسة الفرنسية الجديدة خاصة إلغاء المشروطة السياسية للمعونات واستبدالها بمشروطة المصلحة، ورفع فرنسا مساعداتها إلى أفريقيا إلى ما يزيد عن ٠,٧% من دخلها القومي بدون ربطها بالديمقراطية؛ وذلك لمواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي في القارة.^(٣٩)

أما الولايات المتحدة، فقد أعلنت عن قبولها للدور الليبي في أفريقيا بعد تعهد ليبيا بعدم الإضرار بالمصالح الأمريكية، ففي ٢٦ فبراير ٢٠٠٤ كشف وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية في تصريحات له أن ليبيا قطعت بالفعل وعداً لواشنطن بأن تكون بناءة في أفريقيا، وقال بيرنز بشكل محدد أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إن الليبيين "وعدونا بلعب دور بناء أكثر في أفريقيا".

ويمكن القول إن ثمة مصالح أمريكية متوقعة من خلال الدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء، ومنها ما يتوقعه البعض من احتمال التزام طرابلس بتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لاستخدامها عند الضرورة، وذلك في ضوء استراتيجيتها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي تعتمد على توسيع انتشار القوات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم لضرب القوى المعادية بشكل وقائي، وضمان تأمين القوات الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة، إضافة إلى حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، وكذلك الاعتماد على ما يسمى بمراكز السيطرة العسكرية وإيلاء أهمية كبيرة للتعاون مع الوكلاء العسكريين في مناطق القتال.^(٤٠) وفي هذا الإطار يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من الدور الليبي في س.ص، خاصة إذا علمنا أن واشنطن أنشأت مركزاً لتدريب قوات التدخل الأفريقي

في السنغال، وقامت دول بمنطقة غرب أفريقيا بمناورات ضد عدو وهمي في منطقة الحدود التي تجمع بين السنغال، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، وهي دول أعضاء في تجمع الساحل والصحراء، باستثناء موريتانيا. ولا شك في أن التفاهم الليبي الأمريكي سيسرع من الخطط الأمريكية بالتعاون العسكري مع هذه الدول لمكافحة الإرهاب.^(٤١)

كما أن الاهتمام الأمريكي أيضا بالتجمع مبعثه وجود دول لها وزن في السوق النفطية مثل ليبيا ونيجيريا ودول أخرى سيكون لها وزن في السوق النفطية وبخاصة تلك الموجودة حول خليج غينيا، وهو ما يصب في النهاية في أحد أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهو تأمين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة.^(٤٢)

ويمكن أن يساهم ارتباط التجمع من خلال الدور الليبي بسياسات القوى الكبرى في عرقلة عمليات التكامل الإقليمي، وتعميق التبعية للمشروعات الخارجية، كما يخشى أن تتحول الجماهيرية إلى رأس حربة للسياسات الأمريكية والفرنسية في منطقة الساحل والصحراء.

من جهة أخرى فإن الدور الليبي القائد في منطقة الساحل والصحراء واحتمال ارتباطه بالسياسات الأمريكية والأوروبية يطرح تأثيرات على الدول العربية المنتمية للتجمع، ومنها:

- أن التعاون الليبي الأمريكي قد يؤدي لاختراق دول الساحل والصحراء، وفي هذا الصدد نذكر الأزمة التي نشبت بين ليبيا والسودان بسبب سماح طرابلس للقوافل الأمريكية بفتح ممرات إغاثة لمرور القوافل "الإنسانية" الأمريكية من أراضيها صوب إقليم دارفور المتاخم للحدود الليبية دون التشاور مع الحكومة السودانية التي اعتبرت ذلك انتهاكا لسيادتها .

وقد حاولت مصر تطويق هذه الأزمة أثناء زيارة مدير الاستخبارات المصرية ووزير الخارجية المصري لطرابلس في ٢٥ يوليو ٢٠٠٤. ومبعث القلق السوداني ينبع من أن عمليات توزيع الإغاثة من قبل المنظمات الغربية يتخذ طابعا سياسيا انتقائيا، وذلك عبر التركيز على معسكرات النازحين الذين ينتمون لقبائل المتمردين على حساب المعسكرات الحكومية في محاولة لتقوية موقف المتمردين المناوئ للحكومة في إقليم دارفور. وخلال هذه الأزمة قالت تقارير صحفية إن المسؤولين المصريين طلبوا من ليبيا أن تطلب من الحكومة الأمريكية ترك مهمة الإشراف على توزيع مواد الإغاثة داخل الأراضي السودانية للخرطوم في مقابل سماحها للولايات المتحدة بفتح ممرات إنسانية عبر الأراضي الليبية.^(٤٣)

- أن الدور الليبي في تجمع س.ص قد يعد خصما من الاتحاد المغربي لاسيما أن اختراق س.ص لمنطقة الاتحاد يمثل مزيدا من الإضعاف له، وربما يضع استقهامات على استمراره، خاصة إذا علمنا أن ثلاث دول من الاتحاد تنتمي للتجمع، وهي: المغرب، وتونس، وليبيا، فضلا عن غياب موريتانيا والجزائر خارج منطقة التجمع وكأنهما جزيرتان وسط المحيط.

ويكرس هذا الاستبعاد للدولتين سياسة المحاور المستقطبة في منطقة المغرب العربي التي هي أصل تجدد أنشطة الاتحاد المغربي الذي تأسس سنة ١٩٨٩ في المغرب، إلا أنه فشل في عقد أية قمة له منذ عام ١٩٩٤ تاريخ آخر قمة في تونس.

- إن الخلافات السياسية المستحكمة بين طرابلس ونواكشوط ساهمت في إبعاد الأخيرة عن تجمع الساحل والصحراء بسبب اتهام موريتانيا لليبيا بدعم محاولة انقلاب في نواكشوط وهو ما نفتته الجماهيرية.

في المقابل فإن ليبيا ترفض التطبيع الرسمي بين نواكشوط وتل أبيب والذي يتمثل في اتفاق ١٩٩٩، على الرغم من أن الجماهيرية توافق في الوقت نفسه على دخول دول للتجمع لها علاقات بإسرائيل مثل إريتريا ومصر، بل اللافت أن سيف الإسلام نجل القذافي قال في تصريح نشرته قناة الجزيرة في ٨-١-٢٠٠٤: إن ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل دولة تهدد أمنها، وأن ليبيا لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة مع إسرائيل. وقال: إن الفلسطينيين غيروا موقفهم إزاء إسرائيل. (")

- هناك حالة من التنافس لا التعاون والتنسيق بين ليبيا وبعض الدول العربية (مصر، المغرب) في اختراق الملفات الأفريقية، وهو ما بدا على سبيل المثال في تنافس الدول الثلاثة على تنظيم كأس العالم، وعدم التنسيق المصري الليبي بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن.

- الاختراق الأمريكي لمنطقة الساحل والصحراء قد يطرح تساؤلات عن تداعياته المحتملة على المشاريع الأورو متوسطية التي تعد ليبيا وبلدان المغرب العربي أحد أركانها من خلال الحوار المغربي مع أوروبا في ٥+٥.

توصيات ختامية

على أية حال فإن تجمع الساحل والصحراء يمثل تجربة تكاملية حديثة في أفريقيا وتحتاج إلى سد لثغرات العمل التكاملية حتى يستطع تقوية المركز التساومي للقارة ودولها في عالم التكتلات الاقتصادية، غير أنه لن يتسنى له ذلك إلا بتصحيح المسيرة التكاملية لس.ص من خلال:

- إنشاء لجنة تتولى التنسيق مع التجمعات الأفريقية الأخرى خاصة تلك التي ينتمي لها أعضاء من الساحل والصحراء، بحيث تقوم هذه اللجنة بمنع أي ازدواجية في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

- ضرورة أن يتم التفاوض مع التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال استراتيجية موحدة لتجمع س.ص، وليس من قبل كل دولة بشكل منفرد.

- أهمية مشاركة كل الأعضاء بدلاً من أن يكون هناك طرف واحد فقط مستفيد ومهيمن، وفي هذا الصدد فإن استمرار هيمنة ليبيا على التجمع ستضعفه، حيث قد ترفض دول لها دور كبير في القارة مثل مصر ونيجيريا هذه الهيمنة، وهو ما قد يؤثر سلباً على التجمع ومن ثم الدور الليبي نفسه في أفريقيا.

- ضرورة التركيز على قطاعات تنموية تربط دول الساحل والصحراء ببعضها ببعض، مثل: الاتصالات، والطرق، والطاقة، والمياه.

- وضع خطة اقتصادية لتحقيق الأهداف التكاملية للتجمع على مدار ١٥ سنة، تراعي فيها قدرات الدول على تحمل هذه التكاليف، مع إيجاد مساحة من التوازن بين الأهداف الاقتصادية وغيرها من الأهداف.

¹ د. محمود أبو العينين ، "مستقبل الإقليمية في ظل العولمة "، في (دون محرر) العولمة.. آثارها على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ص ١٨٣-١٨٤.

² د. هويدا عبد العظيم، "التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي"، في (دون محرر)، أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة: معهد البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧) ص ص ٤٧-٤٨.

³ المرجع السابق مباشرة.

⁴ خالد حنفي علي، "الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ص ١٨٧-١٨٨.

⁵ Alassane D. Ouattara, "The Challenges Of globalization for Africa" www.imf.org/external/np/speeches/1997/052197.htm

⁶ د. محمود أبو العينين ، م.س.د، ص ص ١٩٥-٢٠١. ؛ خالد حنفي علي، م.س.د، ص ص ١٨٨؛ عمر راشد، " ما الذي تفعله التجمعات الاقتصادية الأفريقية ؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة العاشرة، العدد ١١٨ ، أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ١٢٠.

⁷ خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، ص ص ٦٠-٧٢.

⁸ Ray Takeyh, "Has Gaddafi Reformed?", <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename=article&node=&contentId=A11936-2003Aug18¬Found=true>

⁹ بدر حسن شافعي، "الساحل والصحراء.. الحلم لا يزال بعيدا"، <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/03/article12.shtml>

¹⁰ المرجع السابق مباشرة.

¹¹ نص معاهدة إنشاء تجمع الساحل والصحراء، ٤ فبراير ١٩٩٨ ، د.عبد السلام محمد شلوف وآخرون، وثائق أفريقية (طرابلس: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، ٢٠٠١)، ص ص ٢٩٧-٣٠٥.

¹² المرجع السابق مباشرة

¹³ موسوعة مقاتل، "تجمع دول الساحل والصحراء"،

http://212.100.198.18/default.asp?id=Mokatel/data/Behoth/Monzmat3/dewal_sahel/Study_Home.htm

¹⁴ د.أحمد الرشيد، "تجمع الساحل والصحراء : دراسة في التنظيم الدولي " ، في د. عبد الملك عودة، د.أحمد الرشيد، " تجمع الساحل والصحراء"، سلسلة دراسات مصرية إفريقية (برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، رقم ١، أغسطس ٢٠٠١)، ص ص ١٠-١١.

¹⁵ المرجع السابق مباشرة.

¹⁶ ظل التجمع ثماني عشرة دولة حتى اجتماع مايو ٢٠٠٤ والذي انضمت فيه أربع دول أخرى للتجمع وهي ساحل العاج وغانا وليبيريا وغينيا بيساو ، موقع الجزيرة.نت <http://www.aljazeera.net/news/africa/2004/5/5-16-3.htm..>

¹⁷ حسين معلوم (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٢ (طرابلس:معهد الإنماء العربي، ٢٠٠٣)، ص ص ٥١٤-٥١٥.

¹⁸ أحمد الرشيد، "تجمع الساحل والصحراء : دراسة في التنظيم الدولي، م.س.ذ. ، ص ١٥، بدر حسن شافعي ، م.س.ذ. ، خالد حنفي علي ، "الإقليمية الجديدة في أفريقيا..."، م.س.ذ. ، ص ١٨٩.

¹⁹ موسوعة مقاتل، "تجمع دول الساحل والصحراء"، م.س.ذ. ..

²⁰ صحيفة الزحف الأخضر ، ٢١ أغسطس ٢٠٠٤.

²¹ Lucy Jones, CAR: A classic African coup,

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.stm>

²² وكالة الأنباء الأفريقية، بانا برس ، ٢٧ أبريل ٢٠٠٤.

²³ موقع الجزيرة .نت <http://www.aljazeera.net/news/africa/2004/5/5-16-3.htm>

²⁴ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تجمع دول الساحل والصحراء، وثيقة البرتوكول الاقتصادي لقمة نيامي بالنيجر، مارس ٢٠٠٣، انظر :موقع تجمع دول الساحل والصحراء على الإنترنت http://www.cen-sad.org/conf_headsofstate.htm

²⁵ الأهرام، ٢١-١٠-٢٠٠٣.

²⁶ وكالة الأنباء الأفريقية ، بانا برس ، ١-١٠-٢٠٠٤

²⁷ انظر تفاصيل الوثيقة الصادرة عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تجمع دول الساحل والصحراء، وثيقة اجتماع قمة دول تجمع الساحل والصحراء، إنجامينا، تشاد، ٥ فبراير ٢٠٠٠ في : د.عبد السلام محمد شلوف وآخرون، م.س.ذ، ص ٣٨٠-٣٨٧.

²⁸ - انظر عدة مصادر للفعاليات الاقتصادية ،

تفاصيل المشروع المائي الذي طرحه القذافي- <http://www.algathafi.org/issue7/issue-ar.html>؛ الأهرام، ١٣-١٢-٢٠٠٣؛ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تجمع دول الساحل والصحراء، وثيقة البرتوكول الاقتصادي لقمة نيامي بالنيجر، مارس ٢٠٠٣ ، انظر : موقع تجمع دول الساحل والصحراء، http://www.cen-sad.org/conf_headsofstate.htm، موقع الجزيرة .نت <http://www.aljazeera.net/news/africa/2004/5/5-16-3.htm>

²⁹ Togo faces rising world pressure

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/4281559.stm>

³⁰ بدر حسن شافعي، "الساحل والصحراء.. الدور الليبي في أفريقيا" ،

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/08/article32.shtml>؛ حسين معلوم،

م.س.ذ، ص ص ٥٢٠-٥٢٢؛ خالد حنفي علي، "الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع

التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"، م.س.ذ، ص ص ١٨٧-١٨٨.

³¹ د. عبد الملك عودة، "تجمع الساحل والصحراء: رؤية جيو استراتيجية"، في د. عبد الملك عودة،

د.أحمد الرشيد، "تجمع الساحل والصحراء"، م.س.ذ، ص ٦ .

32 - حوار للقذافي مع صحيفة لوفيجارو الفرنسية، مترجم بصحيفة الاتحاد، ٢٧-٨-١٩٩٩، وانظر أيضا:

Scott Anderson "The Makeover: Libya's Muammar Qaddafi.

<http://www.middleeastinfo.org/article1786.html>

33 انظر نص كلمة القذافي في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية إنجامينا في ٤ فبراير ٢٠٠٠ في : د. عبد السلام محمد شلوف و آخرون، م.س.ذ، ص ص ٥٨.

34 قطعت النيجر العضو في تجمع الساحل والصحراء علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عام ٢٠٠٢ انظر: د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢) ص ص ٣٨٥-٣٨٧.

35 - اشترطت ليبيا على إريتريا لدخول التجمع طرد المعارضة السودانية، أو تقليص نشاطاتها، وعدم دعم جون جارانج رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، خصوصاً أن أسمره دعمت التجمع الوطني في شرق السودان الذي يضم بالإضافة للجيش الشعبي لتحرير السودان حزب الأمة الذي انسحب في فترة لاحقة، والحزب الاتحادي، انظر الحياة، ١٤-١١-٢٠٠٠.

36 حسين معلوم، م.س.ذ، ص ٤٥١.

37 د. عبد الملك عودة، م.س.ذ، ص ٦.

38 د. عبد الملك عودة، " التعاون الفرنسي الليبي في أفريقيا"، الأهرام، ٦-١١-٢٠٠٣.

39 فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس، الأهرام، ٢١-٤-٢٠٠٤.

40 - سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/03/article26.shtml>، عبد الله

نقرش، "السلوك الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر"، المستقبل العربي، العدد ٢٨٦، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ص ٣١-٣٢.

41 صحيفة الشرق الأوسط، يومي ١٣ / ٢٧ - ٢ - ٢٠٠٤؛ سامح راشد، "ليبيا نحو دور عربي وأفريقي جديد"، http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=66236؛

42 د. عبد الملك عودة، اختلال الميزان في الجوار الأفريقي، الأهرام، ٢١ يناير ٢٠٠٤

⁴³ عبد الرحيم علي، مصر تحاول احتواء أزمة ليبية سودانية،

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-07/26/article09.shtml>، ٢٦ يوليو

٢٠٠٤

⁴⁴ نجل القذافي: إسرائيل لا تهدد أمن ليبيا،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/1/1-8-14.htm>

مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي

أحمد محفوظ بيه*

اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية تطل على مجموعات جيو سياسية أخرى كالجماعة الأوروبية والتكتلات الأفريقية الأخرى، فهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين أطرافه وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار، وإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة في هذا الصدد، إلا أن الميثاق المؤسس للاتحاد لم يحدد طبيعة هذا الاتحاد ونوعه هل هو: اتحاد "كونفدرالي" أم "فدرالي"، كما لم يعرف المغرب العربي هل يشمل جميع الأقطار الواقعة غرب البحر الأحمر؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يتم إدخال مصرفي هذا الاتحاد مما يحقق له تقلا إقليميا ودوليا، ورغم أنه لا يمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي بوضعه الحالي نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أن المقومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعيل الأولى وتجاوز الثانية، انطلاقا من وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل الاتحاد وتحقيق التكامل بين الشعوب والدول على كل المستويات الإقليمية والجهوية والقارية وحيث ينتظر للمجتمع المدني أن يلعب دورا فاعلا في هذا الصدد^(١).

وقد نص ميثاق اتحاد المغرب العربي على ضرورة التنسيق بين أعضائه لتحقيق التكامل، إلا أن واقع الاتحاد يستدعي البحث في أسباب تعثره وسبل تجاوزه، وعليه ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن مقومات نجاح الاتحاد المغربي أو أي تكتل آخر بديل يشمل جميع دول الشمال الأفريقي أهم من معوقاته، وأن التكتل الإقليمي في السياق الدولي الراهن لم يعد مجرد خيار بل أصبح ضرورة حتمية تملئها الدواعي والمستجدات الجيو استراتيجية الإقليمية والدولية، وأنه لا سبيل لتفعيل الاتحاد المغربي من دون الانفتاح على دول الشمال الإفريقي وضمها للاتحاد لتشكيل قوة استراتيجية إقليمية ودولية، وحيث المنهج التكاملي يستدعي تفعيل العلاقات البينية وتقليص التبعية للخارج والاهتمام بدور الشعوب والمجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان^(٢). ويسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية: ماهي أهم مقومات اتحاد المغرب العربي؟ وماهي أهم معوقات التكتل الإقليمي داخل اتحاد المغرب العربي؟ كيف يتم تجاوز هذه المعوقات؟ وماهي الخيارات الموجودة أمام دول المنطقة؟ وما هي أهم

* باحث بمعهد البحوث والدراسات العربية

السيناريوهات المرجحة ١٢! ويسعى البحث للمساهمة في إثارة النقاش وتقديم الحلول، وليس فقط مجرد وصف وتحليل واقع الاتحاد، وستتم مقارنة الظاهرة عبر منهج وصفي تحليلي مقارنة نظراً لكون الموضوع يستدعي السرد والتحليل في إطار مقارنة.

صعوبات الدراسة: ضيق الوقت المتاح وقلة البيانات المتوفرة إذ لا توجد أية مجالات دورية يصدرها الاتحاد وفي متناول الباحثين للتعرف على أهم التطورات والعقبات والمشاريع المطروحة للتكامل بين الإقليم، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي وغيره. وسيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: يتناول مقومات التكامل الإقليمي في المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: يعرض لمعوقات التكامل الإقليمي المغاربي.

المبحث الثالث: يقدم مقترحات لسبل مواجهة المعوقات وتفعيل المقومات.

المبحث الأول: مقومات التكامل الإقليمي في اتحاد المغرب العربي.

يقصد بالمقومات هنا العوامل الأساسية الدافعة نحو التكامل، والذي يعني سلسلة من التوفيقات وإعادة توزيع السلطات على المستويين الإقليمي والقاري، فهو عملية مستمرة من الاندماج التدريجي. وتعال قضية التكامل الإقليمي قدرا من التركيز في دراسات السيناريوهات المستقبلية للقارة الأفريقية في عصر التكتلات الكبرى، وحيث تسود ثلاثة سيناريوهات أولها: يرجح احتمال استمرار التخلف عبر بقاء الأوضاع على ما هي عليه حسب "نموذج الوضع القائم".

ثانيها: يرجح احتمال الاندماج في السياق الاقتصادي العالمي عبر إدماج تدريجي للمؤسسات وفق نموذج "التكيف الهيكلي".

النموذج الثالث: يدعو له الأستاذ الدكتور: حمدي عبد الرحمن ويقوم على زيادة الاستقلالية والاندماج الإقليمي لتحقيق الوحدة؛ ذلك لأن المدخل التكاملي لم يعد مجرد ضرورة بالنسبة للمنطقة بل أصبح حتميا للبقاء في عصر التكتلات العملاقة. وعليه فقد أكدت اتفاقية أبوجا المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٤ على ضرورة تحقيق التكامل بين التجمعات الإقليمية داخل القارة كأساس للتكامل القاري معتمدة على ستة تجمعات هي: "اتحاد المغرب العربي"، "المجموعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا" ، "المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا" ، "السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا" ، "المجموعة الاقتصادية لتنمية جنوب أفريقيا" ، "منظمة التنمية ومكافحة التصحر" ، إلا أن هذه التكتلات تعاني من العديد من الصعوبات التي ساهمت في اختلال الهندسة التكاملية لها، كما تعاني من غياب أي دور للاندليجانسيا "النخب المثقفة" الأفريقية في صياغة السياسات التي ينبغي اتباعها، والمساهمة في إيجاد رؤية مشتركة لتتجاوز القارة حالة التجزئة وتحقيق التكامل المنشود بين دولها^(٣) .

وسنحاول هنا تلمس بعض مقومات التكامل الإقليمي داخل اتحاد المغرب العربي كنموذج، سعياً للتعرف على أسباب تعثر مسيرته وسبل مواجهتها. فقد ظهرت فكرة اتحاد المغرب العربي في حين كانت أغلب الدول المغاربية تترجح تحت الاحتلال، وحيث ظلت إقامة الدولة الوطنية تعلو على أية اعتبارات أخرى. وكان أول مؤتمر يعقد لاتحاد المغرب العربي هو مؤتمر القاهرة في فبراير ١٩٤٧، تلاه مؤتمر طنجة في أبريل ١٩٥٨ وحضرته أحزاب الاستقلال المغربي والتحرير الوطني الجزائري والدستور التونسي، وأكدت هذه المؤتمرات على دعم حركات التحرر في المنطقة، والتأكيد على ضرورة توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة. وفي ١٩٦٤ تم إنشاء المجلس الاستشاري المغربي الدائم، وقد جسد هذا المجلس أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي بين بعض أقطار المغرب العربي سعياً بالأساس لتنسيق السياسات حول السوق الأوروبية المشتركة، إلا أن السياق الدولي والإقليمي إبان الحرب الباردة انعكس على المنطقة فظهرت حرب باردة إقليمية تمثلت في انقسام المنطقة إلى معسكرين تقدمي ومحافظ، مما ألقى بظلال ثقيلة على الاتحاد المغربي، حيث انقسم المغرب العربي إلى معسكرات تم خلالها التكتل وتوقيع معاهدة الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر ثم موريتانيا لاحقاً في ١٣ ديسمبر ١٩٨٣، وهو ما اعتبرته المغرب وليبيا موجهاً ضدهما فأنشأ في ١٣ أغسطس ١٩٨٤ اتفاق "وجدة"، وهو ما سمي باتحاد الدول العربية والأفريقية، ونصت المادة الثانية عشرة منه على أن العدوان على أحد الأطراف عدوان على الآخر، وفي قمة "زرالده" يونيو ١٩٨٨ تم الاتفاق على إنشاء خمس لجان لإقامة البنى الأساسية لاتحاد المغرب العربي، وفي ١٧ فبراير ١٩٨٩ اجتمع القادة المغاربة في مراكش ليعلنوا إنشاء اتحاد المغرب العربي مركزين على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة، إلا أنهم لم يتطرقوا لسبل تحقيق تكامل إقليمي عبر وجدة جمركية واقتصادية. وتميزت المعاهدة المنشأة بتركها الباب مفتوحاً لانضمام الدول الأخرى المنتمية إلى الأمتين العربية والأفريقية، لكن المعاهدة لا تمثل في الجوهر مشروعاً جدياً لتحقيق

التكامل الإقليمي، وإن أكدت قمتا "رأس الأنوف" ١٩٩١ و"تواكشوط" ١٩٩٢ على ضرورة إيجاد التدابير العملية اللازمة لإقامة منطقة تجارة حرة، إلا أن الاتحاد عانى من سياسة الأحلاف إذ أصر البعض على إقحام قضية الصحراء قبل تحقيق أية خطوات في إطار التكامل الإقليمي داخل الاتحاد، وهو ما رفضته دول أخرى داعية إلى العمل على بناء المغرب العربي وتحديد ملف الصحراء وترك التعاطي معه للأمم المتحدة، لا سيما وأن قضية الصحراء لم تكن عائقاً أمام إقامة الاتحاد فالاتفاق المنشئ للاتحاد المغربي تم في ظل وجود خلاف حول هذه القضية.

ورغم أنه لا يمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي بوضعه الحالي نموذجاً للتكامل الإقليمي إلا أن المقومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعيل الأولى وتجاوز الثانية انطلاقاً من وضع استراتيجيات متكاملة لتفعيل الاتحاد، فما هي أهم مقوماته؟ وكيف يمكن تفعيل هذه المقومات؟! يقصد بالمقومات هنا العوامل والمعطيات المادية والمعنوية التي من شأنها العمل على تسهيل التكامل بين دول المنطقة وهذه العوامل سيتم تقسيمها إلى عوامل سياسية وأخرى ثقافية وثالثة اقتصادية.

(أ) - المقومات السياسية

أصبح الحديث عن التكامل يفرض نفسه حالياً نظراً لوجود تكتلات عملاقة في زمن العولمة التي لا مكان فيها للشعوب المجزأة. من هنا ظهر الاتحاد المغربي في حلقة من سلسلة من عمليات التجميع من أجل التكامل داخل القارة الأفريقية، وينتظر الجميع لأجل إحياء هذا الاتحاد أن يتم توسيعه ليشمل دولاً أخرى في الشمال الأفريقي من شأن الانفتاح عليها إعطاؤه مصداقية وقوة أكيدة على المستويين الإقليمي والقاري، فالإتحاد في وضعه الراهن لا يتجاوز عدد سكانه ٨٤ مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو ٦ ملايين كيلومتر مربع، وينتظر أن يصل عدد سكانه نحو ١٠٧ ملايين نسمة سنة ٢٠٢٥، وقد قدر حجم التجارة الخارجية لدولة سنة ٢٠٠٢ بـ ٨٦ مليون دولار، في حين لم يكن يتجاوز ٨٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٠^(٤)، ومع انضمام دول شمال أفريقية أخرى له ينتظر أن يصل عدد سكانه إلى الضعف، كما ينتظر أن يشهد تفعيلًا حقيقياً كما حدث في الاتحاد الأوروبي حين تم توسيعه من ١٢ دولة سنة ١٩٩٢ إلى ٢٥ دولة حالياً مما جعل منه عملاقاً على الحدود الشمالية من القارة الأفريقية، ويصر على التعامل مع دول المنطقة بمنطق تجزيئي وفق شروطه المجحفة، في حين تبلغ مساحة القارة الأفريقية ٣٠,٣ مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها نحو ٧٠٠ مليون نسمة، بناتج إجمالي قدره ٤٨٠ مليار دولار وهناك العديد من

العوامل المحفزة للتكامل والتي تشكل مقومات أساسية لهذا الاتحاد نعرض لها كالتالي:

أولاً: الإرادة الصادقة والطموحة لشعوب المنطقة: تعززها المتغيرات الدولية والإقليمية التي أضحت تفرض التكامل الإقليمي بين دول المنطقة وتوسعها لتشمل جميع دول الشمال الأفريقي وعلى رأسها مصر، فقد نصت اتفاقية "الجات" في المادة ٢٤ على الحق للتكتلات الإقليمية في منح مزايا لبعضها دون أن تكون ملزمة بإعطاء نفس المزايا لدول أخرى خارج التكتل، مما يفرض على الدول العربية والأفريقية تعزيز موقعها ضمن النظام الدولي، وذلك للتعامل معه ككتلة مما يحفظ لدول القارة حقوقها، ويحميها من جور التكتلات العملاقة، وحيث اعتبرت اتفاقية أبوجا اتحاد المغرب العربي أحد الحلقات الأساسية في سلسلة عمليات الاندماج الإقليمي سواء على مستوى العمق أو التوسع الجغرافي.

ثانياً: ضرورات التكامل في السياق الدولي الراهن : فالمناخ الدولي والإقليمي يدفع نحو التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المستجدات الإقليمية والدولية(*) . وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزناً نوعياً يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تجسد التضامن الفعلي بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة والانطلاق نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية، كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدل والإنصاف، وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار، وإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعماً للتكامل الإقليمي في القارة عبر التكتلات والتجمعات الإقليمية، إذ يقدم ٤٦,٧ مليون دولار لدعم تجمع "الكوميسا" على سبيل المثال، كما يقدم كذلك دعماً لدول المنطقة لتمكينها من تأهيل اقتصادياتها، فقد قدم برنامج "MEDAI" نحو ٧٥,٥ مليون دولار لتونس؛ ٤٠ مليون دولار منها لدعم التعليم و ٣٠ مليون دولار لدعم القطاع الخاص، كما قدم للمغرب خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٩ نحو ٦٩٦,٦ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٠ وحده استفادت من نحو ١٤٠ مليون يورو لتحسين الأحوال المعيشية ودعم التنمية الحضرية، وتطوير نظام المحاكم، وإعادة هيكلة بعض الصناعات، كما حصلت الجزائر على نحو ٥٣ مليون يورو^(١). يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يستوعب نحو ٧٣% من صادرات المنطقة، ويطلب

دولها بالتنسيق لتحقيق الاندماج وتضييق الهوة بين صفتي المتوسط، وتقريب وجهات النظر تجاه القضايا المشتركة كقضايا الهجرة السرية والتطرف الديني والجريمة المنظمة، وهي قضايا تستدعي حلاً مشتركاً لا تقوم على التهميش أو الإقصاء، وإنما التعاون والتفاهم والانفتاح، إذ يوجد الملايين من رعايا اتحاد المغرب العربي في أوروبا، وتصل تحويلاتهم من الاتحاد الأوروبي إلى نحو ٢,٣ مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ يزيد على عائدات الفوسفات، في حين تصل تحويلات العملة الجزائرية إلى نحو ١,٥ مليار دولار. ويسعى الاتحاد الأوروبي لدمج هؤلاء في محيطهم عبر تسهيل إجراءات التجنيس وإجراءات مالية لعودة بعض المهاجرين.

ثالثاً: المناخ الديمقراطي العالمي: مقتضيات المناخ الديمقراطي أصبحت تفرض إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في ظل تراجع دور الدولة، مما يستدعي تفعيل دور هذه المنظمات، حيث لا يتجاوز عدد هذه المنظمات داخل اتحاد المغرب العربي حالياً نحو ٤٥ اتحادية مهنية في مختلف الميادين لها فروع في العديد من الأقطار إضافة إلى ٢٦ جمعية و ١٢ رابطة (٧).

رابعاً: الاتساق العام في السياسات المتبعة من دول المنطقة: حيث الليبرالية ونظام اقتصاد السوق والانفتاح الجديد في العلاقات بينها، والتفاوض بإمكانية عقد قمة أواخر شهر يونيو ٢٠٠٥ وحيث أن تفعيل دبلوماسية القمة يعول عليه كثيراً في دفع عجلة التنسيق من أجل التكامل بين دول المنطقة، وسيادت روح التفاهم بين القادة على قاعدة العمل على تحقيق ما اتفق عليه والإنصاف فيما اختلف عليه، إذ ما لا يدرك كله لا يترك جله، والبناء السليم هو القائم على الإنصاف والعدل والاعتراف بحقوق الشعوب والأمم، كما تأتي الإجراءات المتخذة لإقامة جامعة مغربية بطرابلس لتبث الأمل في إمكانية تكوين جيل من المتحمسين لفكرة تفعيل التكامل الإقليمي في المنطقة كأحد روافد التكامل داخل القارة، كذلك يأتي الاتفاق على إنشاء صندوق مغربي وما يراد له من تشجيع رجال الأعمال في المنطقة على التوجه إلى الاستثمار فيها وإقامة المشاريع المشتركة ليبشر بإمكانية تفعيل الاتحاد حيث المناخ الدولي والإقليمي يجعل التعاون من أجل التكامل ضرورة حتمية لمواكبة المستجدات الدولية، مما سيوجد مناخاً إيجابياً لتنمية المبادلات بين الدول الأفريقية، ويمهد الطريق لزيادة مساحة التبادل التجاري والتكامل بينها، لاسيما مع تزايد حاجة معظم دول المغرب العربي لتوسيع أسواقها نظراً لزيادة طاقتها الإنتاجية، كذا حاجة الدول الأفريقية والتكتلات للانفتاح على بعضها لتحقيق الاندماج القاري المنشود حيث النمو السريع للاقتصاد المالي وما يترتب عليه من تسريع حركة الاستثمارات وأنماط توظيف

الأموال والعملات، مما يزيد من ربط اقتصاديات المنطقة والقارة الأفريقية بصفة عامة بالعالم الخارجي.

خامساً: المقومات الجيواستراتيجية: والتي يمكن تلخيصها في الوحدة الجغرافية، وغياب أية حواجز طبيعية فاصلة، ووحدة التحديات الإقليمية، حيث تتفاوض الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي فرادى مما ينعكس سلباً في غالب الأحيان على نتائج هذه المفاوضات، ويفرض تنسيق المواقف للحصول على مكاسب مشتركة^(٨)، والسعي لخفض الدعم على السلع الزراعية المقدم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مما يضر بالقيمة التنافسية لصادرات المنطقة، إذ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ٤ مليارات كدعم لـ ٢٥ ألف مزارع أمريكي، ويتكلف الاتحاد الأوروبي نحو ٢ يورو يوميا للدعم الفلاحي لكل رأس من الأبقار.^(٩)

ب) - المقومات الثقافية :

توجد العديد من المقومات الثقافية والتي يمكن إيجاز بعض منها كالتالي:

أولاً: وحدة الثقافة السائدة لدى شعوب المنطقة: فرغم تعدد اللهجات والروافد إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل أحد المرجعيات الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكانها، وحيث التعددية العرقية في المنطقة قائمة على الاتصال وليس الانفصال. فعلى سبيل المثال؛ مثلت موريتانيا مركز للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد^(١٠) وقد ركزت الوثيقة التأسيسية على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها، وهو ما يسهل من إقامة أساس للتبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي .

ثانياً: التنوع الثقافي المتجسد في تعدد المشارب: إذ تمثل اللغة العربية إحدى الروافد الأساسية لثقافة شعوب المنطقة إلى جانب المرجعية الإسلامية، فرغم وجود ٤٨% من سكان المغرب من أصول إمازيغية، ونحو ٣٥% من الإمازيغ في الجزائر إلا أن هذا التنوع مثل عامل إثراء ومحفز للتكامل، فقد ساهم الدين الإسلامي في توحيد شعوب المنطقة، إذ تزيد نسبة المسلمين عن ٩٨% من سكانها إضافة إلى التمازج العرقي والاجتماعي بين شعوب المنطقة.

ثالثاً: وحدة التحديات الثقافية: توجد العديد من التحديات الثقافية أمام شعوب المنطقة، إذ لا زالت اللغة الفرنسية مهيمنة في جميع المكاتب الرسمية في أغلب الوزارات والدوائر الحكومية، ولا زالت أغلب المقررات الدراسية في المنطقة تدرس باللغة الفرنسية مما كون جيلاً من أنصار الفرائكفونية المتشبعين والمتشبهين بالثقافة الفرنسية، فمثلاً تزيد نسبة مشاهدي القنوات الفضائية الفرنسية بالجزائر عن ٧٠% ومن أصل ١٢ صحيفة يومية تصدر بالجزائر توجد إثنان فقط ناطقتان باللغة العربية؛ حيث تقدم الفرائكفونية دعماً سخياً للصحف الناطقة بالفرنسية، إذ تخصص فرنسا لوزارة الثقافة أضعاف ما تخصصه لوزارة الدفاع في حين تشج موارد الصحف الناطقة بالعربية، وفي مجال المطبوعات لا تتجاوز حصص الكتب المستوردة من العالم العربي ١٠% من المطبوعات المستوردة من الخارج وهو ما جعل اللغة الفرنسية تطغى على جميع مقومات الوضع الثقافي في المنطقة إضافة إلى اللغة الفرنسية يوجد حضور أقل وبدرجات متفاوتة للغة الإسبانية والإيطالية إضافة إلى الأمازيغية، مما ساهم في تكوين موزاييك ثقافية أثرت الثقافة العربية الإسلامية، والتي مثلت عامل توحيد يظل التمسك به أحد العوامل الأساسية لوحدة شعوبها، مما يستدعي التوسع في نشر وتعزيز المراكز الثقافية لتقوم بدورها الفاعل في الحفاظ على وحدة شعوب المنطقة وتحسين الأجيال، وعليه أصبح من الملح في عصر السماوات المفتوحة تفعيل مبادرة للتواصل بين المكونات والعناصر البنيوية للثقافة، من حيث هي فاعل عقلي يراد له إيجاد وعي معرفي شامل يحصن الذات الثقافية، ويصوغ مفرداتها لتحقيق فضاء عقلي رحب يقوم على التواصل والتمازج والتكامل بين جميع المكونات الثقافية لشعوب المنطقة، مما يحافظ على هوية المنطقة ويحقق التكامل المنشود بين شعوبها.

(ج) - المقومات الاقتصادية

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: اتساع وغنى المنطقة وتنوع مواردها الطبيعية والمعدنية: إذ تقدر مساحة المغرب العربي بنحو ٦ ملايين كيلومتر مربع، وهو ما يمثل ٤٣% من مساحة الوطن العربي ونحو ١٩,٧٨% من مساحة القارة الأفريقية، ويصل عدد سكانه إلى ما يناهز ٣٠% من سكان الوطن العربي، وأكثر من ١٠,٤٧% من سكان القارة و ١,٢% من سكان العالم. وتوجد بالمنطقة العديد من الثروات الطبيعية التي من شأن استغلالها أن يلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة الاندماج الأفقي التكامل في المنطقة. فإلى جانب الثروة المائية "المياه الجوفية"، والثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية غزيرة ومعادن كالحديد،

حيث تعد موريتانيا من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والجبس والفوسفات، إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة وال ضخمة في مجال الغاز والنفط طبقا لآخر اكتشافات للشركة السويسرية "وود سايت" المعنية بالتقيب على الشواطئ الموريتانية وتنتج موريتانيا ٣/٤ الإنتاج المغربي من الحديد وهوما يمثل ٧٥,٤٣%، ويزيد على ثلثي الإنتاج العربي منه ٦٧,٧٩% (١١).

كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط. وطبقا للتقرير الجيولوجي الأمريكي للطاقة الصادر سنة ٢٠٠٠ فإن منطقة الصحراء تحتوي على كميات كبيرة من البترول، مما يعكس صراعا بين مجموعة استثمارات بترولية دولية أمريكية وفرنسية للحصول على العقود في المنطقة (١٢).

من جهة أخرى تتميز المنطقة. بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن، وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة (١٣).

ثانيا: الحاجة لفتح المنطقة على بعضها وعلى العالم: فزيادة الطاقة الإنتاجية لبعض دول المنطقة عزز من حاجتها لتوسيع أسواقها داخل الإقليم، بل ومع التكتلات الأخرى مما يفرض على جميع التكتلات الانفتاح على بعضها لتحقيق الاندماج المنشود، إذ تتوزع التجارة البينية المغربية مع التجمعات الأفريقية على النحو التالي: ٣٠% من التجارة الخارجية المغربية مع أفريقيا موجهة لرابطة تنمية أفريقيا الجنوبية "SADC"، و ١٩% مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ECOWAS"، و ١٢,٨% مع تجمع الساحل والصحراء "س" و ٩% مع الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا"، نشير هنا إلى حجم التبادلات بين هذه المجموعات محدود جدا، وهو ما يفرض ضرورة تبني استراتيجية شاملة لتعزيز التكامل والتعاون والتنسيق بين جميع التكتلات على صعيد القارة (١٤).

ثالثا: النمو السريع للاقتصاد العالمي: فقد ترتب على هذا النمو سرعة حركة الاستثمارات وأنماط توظيف الأموال والعملات، مما يزيد من ربط اقتصاديات المنطقة والقارة الأفريقية بصفة عامة بالاقتصاد العالمي، وحيث تتمتع المنطقة المغربية بميزة نسبية لاحتوائها على العديد من المقومات التي من شأنها المساعدة على تسريع وتيرة الاندماج بين أقطارها سواء على مستوى العمق أو التوسع الجغرافي، مما يفرض على الاتحاد المغربي التمدد

ليشمل دول منطقة الشمال الأفريقي وعلى رأسها مصر بثقلها السياسي والإقتصادي مما يزيد من مقومات نجاح المنطقة كتكتل إقليمي في شمال القارة.

المبحث الثاني : - معوقات التكامل الإقليمي المغربي

هناك العديد من التحديات التي تعترض سبيل تحقيق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى الخلافات السياسية والعوامل المؤسسية والاقتصادية، والبعض الآخر عائد لتغليب البعد القطري على الإقليمي، إضافة إلى التحديات الخارجية. إلا أن وحدة التحديات وصعوبة مواجهتها في إطار قطري تفرض تجاوز هذه الصعوبات والمعوقات والتي سيتم تقسيمها إلى:

(أ) - معوقات سياسية.

(ب) - معوقات ثقافية .

(ج) - معوقات إقتصادية.

(أ) - المعوقات السياسية

الهدف الأساسي من الاتحاد هو تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق في عصر التكتلات العملاقة، إلا أن هذا الهدف يبدو غير كاف لتحقيق الاتحاد المغربي حيث الهاجس الاقتصادي يحتل مرتبة متأخرة في تحديد العلاقات البينية، وحيث أثبت الهاجس الأمني فاعليته كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي، في حين لم يتمكن الاتحاد المغربي من أن يلعب دورا فاعلا في مواجهة العقوبات التي فرضت على ليبيا وهو ما قلل من فاعليته، رغم قناعة الجميع بضرورة تعزيزه في ظل تيار العولمة الجارف وعصر التكتلات العملاقة. وفي حين انحسر دور التكتلات الإقليمية الأفريقية في الحفاظ على الأنظمة القائمة، ووقف الحملات الدعائية^(١٥)، وتحييد المجموعة، وعدم مساندة أي منها للقوى المعارضة للآخر، ورغم تأكيد الدول الأفريقية على أن التكتل بينها يعد خيارا استراتيجيا إلا أن الواقع يشهد بكونه مجرد أداة لحماية القطرية الضيقة ودواعي السيادة المحلية، والتي حالت إلى جانب عوامل أخرى دون رقي الاتحاد المغربي إلى مشروع شامل للتكامل الإقليمي، إذ مثلت قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة ٦) عائقا أمام أي مشروع تكاملي إقليمي هادف بما في ذلك اقتراح تعديل أحكام المعاهدة (المادة ١٨)، وهو ما مثل عقبة أمام تحقيق تكامل إقليمي ملموس في المنطقة. فمثلا في أوروبا رغم التطورات المهمة والعمل منذ نصف قرن لم تصل بعد دول الاتحاد إلى مستوى من التوافق

يسمح بإيجاد سياسة خارجية موحدة، ورغم ما يوجد من عوامل الوحدة بين الدول المغربية ولعل أقلها إذا تجاوزنا العوامل الثقافية والتاريخية وحدة التحديات .

وعليه يمكن تلخيص المعوقات السياسية في النقاط التالية:

أولاً: ضيق أفق الاتحاد المغربي: فبدون الانفتاح على دول الشمال الأفريقي وضمها داخل الاتحاد سيظل محدود القدرات قليل الفاعلية، لاسيما وأن الدور المبارك للدبلوماسية المصرية وزعيمها حسني مبارك أثبت ضروريته في إطار تحقيق المصالحة والإخاء والتفاهم وحل الأزمات وتغليب روح التعاون على الصراع واحترام وصيانة حقوق الشعوب واحتضانها.

ثانياً: العقبات المؤسسية داخل الاتحاد: نص الميثاق التأسيسي على تركيز السلطات في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب عليه تغييب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرية للمجلس، وجعل جميع الأجهزة ذات سلطة استشارية بدءاً من رئاسة الحكومة مروراً بمجلس وزراء الخارجية وصولاً للجنة المتابعة المؤلفة من وزراء مكلفين بقضايا المغرب العربي وانتهاء بالهيئة القضائية ذات السلطة الاستشارية والمؤلفة من ٢٠ عضواً^(١٦).

ثالثاً: آليات اتخاذ القرار: تعد آلية الإجماع في إتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ أية قرارات ذات مضداقية، كذلك لازالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلاً دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ، فمن أصل (٣٧ اتفاقية) لم يدخل حيز النفاذ سوى (٦ اتفاقيات) وهو ما يقتضي تعديل آلية التصديق إلى مجرد الحصول على الأغلبية البسيطة.

رابعاً: - الطابع الفوقي للاتحاد وتغييب دور المجتمع المدني: فلا بد لمشاريع التكامل الإقليمي من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يستدعي جواً من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة، في إطار من حرية الحركة المسؤولة والإرادة الواعية.

خامساً: غياب روح التضامن بين دول المنطقة في مواجهة الأزمات: فالتعاطي الفاتر لدول المنطقة مع الأزمات التي تعرضت لها بعض هذه الدول بدأ بالأزمة الموريتانية السينغالية، حيث اختارت دول المغرب العربي التحرك في إطار الوساطة، وليس الدفاع عن دولة طرف في الاتحاد كذلك الموقف من قضية لوكربي والحصار الجائر الذي ضرب على دولة عضو في تحد سافر لأحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية.

سادسا: سقف أداء الاتحاد: والعائد الى الخلافات بين دول الاتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته، وعدم إحساس شعوب المنطقة بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها، وإلغاء التأشيرات، وإقامة مشاريع تكاملية موحدة، إضافة إلى ضعف التواصل والتنسيق بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية الأخرى.

ب) المعوقات الثقافية

يمكن تلخيص المعوقات الثقافية في الآتي:

أولا: تعدد مشارب وتوجهات النخب في المنطقة: فأغلب النخب في المنطقة غربية المشارب، وفي الأغلب فرانكفونية الثقافة والتوجه والولاء مع وجود شرائح واسعة ذات ثقافة عربية إسلامية، وهي في الغالب قومية الروح والوجدان عروبية التوجه. وحيث أن تعدد المشارب نتج عنه تعدد في الرؤى وتناقض في الطرح بين ليبرالي غربي وقومي عربي وإسلامي مما ألقى بظلاله على العلاقات بين هذه النخب وأوجد صراعا بل حربا باردة بينها.

ثانيا: التنوع الثقافي: التعددية اللغوية والإثنية والعرقية والمساعي الحثيثة من العديد من الجهات للعزف عليها لتفتيت المنطقة، ويلاحظ أنه تمت الاستجابة لمثل هذا التوجه إذ ظهرت حديثا العديد من المدارس في بعض دول المنطقة مختصة بتدريس بعض اللغات المحلية، مما سيساهم في تشكيل جيل إذا لم يتم توجيهه التوجيه الصحيح، قد يمثل عامل تفتيت للمنطقة بأسم الهويات الضيقة؛ كما بدأت العديد من المشاريع لكتابة اللغات أو اللهجات المحلية وهو ما قد يتم استغلاله للعزف على وتيرة الطائفية العرقية وتفتيت الوحدة القائمة بين شعوب المنطقة^(١٧).

ثانيا: غياب الوعي وندرة مؤسسات المجتمع المدني المهمة بشئون التكامل الإقليمي:

حيث سيادة المنطق القطري على الإقليمي والقومي والقاري مع تفاوت في أولويات الدوائر السياسية لدى حكومات المنطقة، وغياب ثقافة المشاركة السياسية وضعف الوعي بأهمية التكامل، وغياب أي دور تعبوي لمؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد.

ب) - المعوقات الاقتصادية

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي ٧٣% من التجارة الخارجية لدول

المغرب العربي، حيث تستورد تونس ٧٢% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وتصدر 78% من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 58% من وارداتها منه، وتصدر إليه 62% من صادراتها، كما تستورد المغرب 70% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر إليه 60% من صادراتها، وتستورد موريتانيا ٥٣% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر ٧٢% من صادراتها إليه^(١٨). ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة.

ثانيا: واقع التجارة البينية المغربية: لا يتجاوز حجم التجارة البينية المغربية ٥% من التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي المقدرة بنحو ٨٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٢، في حين تقدر التجارة البينية غير الرسمية بـ ٥ بليارات دولار، وفي سنة ١٩٩٩ بلغ حجم التجارة العربية مع دول المغرب العربي نحو ٣٤٤٧ مليون دولار، وهو ما يمثل ٥,١% من تجارتها الخارجية و ١٢,٧% من التجارة البينية العربية. ولا تتجاوز نسبة التجارة البينية العربية بصفة عامة نحو ٨ إلى ٩% من التجارة الخارجية العربية أي ما يقدر بـ ٣٠ مليار دولار، ويشكل البترول ٧٠% من إجمالي التجارة العربية، في حين لا تتجاوز حصة السلع والمنتجات الصناعية ٣٠%. ويقدر حجم الفجوة الزراعية في العالم العربي بنحو ١٩ مليار دولار سنويا، وتستحوذ المواد المصنعة على ٦٧% من الواردات العربية^(١٩).

ثالثا: غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغربية: ففي حين يزيد حجم الاستثمارات العربية في الخارج على نحو ٩٠٠ مليار دولار، لا يتجاوز حجم الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة نحو ٤٠ مليار دولار، وهو ما يمثل ٤,٥% من حجم الاستثمارات العربية^(٢٠). ولا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي بصفة عامة نحو ٠,٧% من الاستثمارات العالمية، وهو ما يقدر بنحو ٣,١ مليار دولار من أصل ٤٤٠ مليار دولار سنة ١٩٩٩.

رابعا: واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة: يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال؛ تستورد المغرب من الجزائر ٥% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن ٢,٥ مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من ٢%

من وارداتها من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته ٥ ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم. ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة، ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنويا ١٠ ملايين دولار نتيجة غياب أية استراتيجية للتكامل بينها والاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج (٢١).

خامسا: التماثل للمنتجات السلعية بين دول المنطقة: مما جعلها تنافس بعضها البعض نظراً لسياسة الإحلال محل الواردات التي قامت على أساسها عجلة التصنيع، حيث أفقدت سياسات الحماية منتجات المنطقة الجودة والمواصفات الدولية، فمثلا لم يتجاوز حجم التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة خلال الفترة ما بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ (٢٨ مليار دولار وهو ما يمثل ٩,١% من إجمالي التجارة العربية، في حين استقر متوسط التجارة البينية عند حوالي ٨,٧% في الصادرات، و٩,٤% من إجمالي الواردات، وقد تم توقيع اتفاق ثنائي لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي بوحدته ودول المغرب العربي فرادى، بدأ من تونس في يوليو ١٩٩٥ ثم المغرب فبراير ١٩٩٦ ودخل حيز التنفيذ في مارس ٢٠٠٠، حيث ساد التنافس بين دول المغرب العربي على الحصص والمساعدات الفنية والتأهيلية، وهو ما أضر بموقف جميع دول الشمال الأفريقي، إذ اضطرت مصر لتوقيع اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٠٠ تهدف لإقامة منطقة حرة خلال ١٢ سنة، كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في نفس السنة، في حين ترتبط موريتانيا باتفاقية تسمح للبواخر الأوروبية بالصيد في مياهها الإقليمية دون التقيد بالشروط التي فرضتها بعض دول المنطقة .

المبحث الثالث: مقترحات لسبل مواجهة المعوقات وتفعيل المقومات

التكامل المنشود من هذه الدراسة ليس بمفهوم التعاون التجاري فحسب، بل يهدف للتعاون الشامل بقصد إيجاد تعديلات هيكلية في سياسات جميع بلدان الشمال الأفريقي بما في ذلك السياسات الخارجية عبر إقامة دبلوماسية موحدة مع التركيز على الدبلوماسية الشعبية وتفعيل دبلوماسية القمة، وتنسيق السياسات الثقافية والاقتصادية والمصرفية والتجارية والنقدية، مما يستدعي التأسيس لتفاهم سياسي واسع، لاسيما وأن الظروف التي دفعت لإنشاء هذا الاتحاد التكاملية لازالت قائمة، بل وتتعرض مع مرور الوقت، مما يتطلب توسيع الاتحاد المغربي ليشمل

مصر بثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والشعبي وهو ما سيعزز من قدرات المنطقة ويقوى موقعها التفاوضي في السيق الدولي والإقليمي والقاري.

وعليه نعرض هنا لبعض المقترحات في سبيل تعزيز التكامل في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وذلك على النحو التالي:

(أ) - في المجال السياسي

لأجل تحقيق تكامل مغاربي نقترح التالي:

أولاً : تحديد القضايا التكاملية عن الخلافات السياسية البينية، وتوسيع الاتحاد المغاربي ليضم جميع دول الشمال الأفريقي وعلى رأسها مصر بثقلها السياسي والقاري نظراً لوحدة التحديات، وتعزيز التعاون في المجالات كافة، وتفعيل دور المجتمع المدني لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطائه مساحة من حرية الحركة والمبادرة، والعمل على المستويين الإقليمي والدولي^(٢٢)، وتقديم تنازلات قطرية لصالح التكامل الإقليمي إذ يسعى النظام الإقليمي كبقية النظم الإقليمية إلى تحقيق قدر من التكامل مما يحقق التنمية في المنطقة^(٢٣).

ثانياً: إنشاء منتدى للشباب العربي والأفريقي للتواصل: ووضع رؤية متكاملة لسبل تفعيل اتحادات التكاملية بما فيها اتحاد المغرب العربي وتحقيق التكامل المنشود بينها، وتلمس الحلول للتحديات المطروحة أمام شعوب المنطقة، ومد جسور التواصل بين جميع المنظمات المهمة بالتكامل والتعاون داخل القارة والمنطقة العربية، فالوضع الحالي لتجارب التكامل في المنطقة عائد بالأساس إلى كون هذه التجارب تبنت منهاجاً فوقياً يلغي أي دور للشباب والمتقنين مما أثر بالسلب على هذه التجارب.

ثالثاً: وضع آليات تضمن تفعيل القرارات: عبر متابعة التصديق والتطبيق للاتفاقيات الموقعة ودراسة العقبات وتقديم الحلول، وإعطاء صلاحيات واسعة للأمانة العامة وتمكينها من إنشاء جهاز إقليمي فوق قطري له سلطات واسعة بدءاً من دراسة واقتراح المشاريع وانتهاء بالتقرير والتنفيذ والمتابعة وتفعيل المؤسسات المغاربية حتى يمكن تحقيق التكامل الإقليمي المنشود في ظل تجاوز حساسيات الماضي كما حدث في الاتحاد الأوروبي، وتغليب منطق العقل وسماحة الحوار على منطق الإقصاء وجور الدكتاتورية.

ب)-المقترحات في المجال الثقافي

يمكن تلخيص أهم المقترحات في المجال الثقافي في المقترحات التالية:

أولاً: نشر ثقافة التكامل: وإيجاد بنية معرفية تكاملية وتنسيق المناهج وإقامة دورات للباحثين تؤهلهم للمساهمة في وضع رؤية مشتركة حول سبل تجاوز المنطقة لحال التجزئة، وتقديم المنح الدراسية في مختلف الجامعات والمعاهد وتبادل الأساتذة وإقامة ندوات ودورات تدريبية للشباب في مختلف الأقاليم والتجمعات، وإنشاء مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري وإقامة برامج للتعاون الجامعي.

ثانياً: إنشاء رابطة مؤسسية بين الباحثين: لتجسيد التواصل وخلق رؤية مشتركة لتحقيق التكامل في المنطقة بمفهومه الشامل باعتباره المخرج من التداعيات السلبية للوضع الراهن.

ثالثاً: إنشاء مركز إقليمي للدراسات المستقبلية: يقوم على دراسات الواقع الإقليمي والدولي وسبل تحقيق التكامل بين دول المنطقة، والذي أصبح حتمياً في ظل المتغيرات الدولية، ووضع وتدريب مقررات حول التكامل الإقليمي، ويمكن لمعهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبعض البرامج والمراكز الأخرى أن يكون نواة لهذا البرنامج لما يتوافر لديها من كوادر ومؤهلات علمية وبشرية.

ج) - المقترحات في المجال الاقتصادي

يمكن تلخيص أهم المقترحات في هذا الصدد في النقاط التالية:

أولاً: وضع استراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة: تحقق اتحاداً كاملاً بين جميع أقطار شمال أفريقيا في ظل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والتبادل التجاري، وحرية النشاط الاقتصادي والنقل والتراخيص، والأخذ بمفهوم متطور للتكامل القاري يستوعب المتغيرات الدولية ويشمل جميع الأقاليم مما يقتضي ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية مع ذلك، ووضع خطوات عملية للتحويل إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر إقامة صناعة تكاملية وإقامة منطقة استثمارية، ووضع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية وإقامة مشاريع

موحدة لإنتاج خدمات الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية، والنهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية وأبحاث المستحضرات الدوائية، وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

ثانياً: تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير: وسيتمكن التعجيل بانطلاق المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية من تمويل المشاريع المشتركة، وتشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة والقارة بدلا من السياسة العمودية للتصدير، حيث تستحوذ أوروبا على ٩٠% من صادرات المصانع التونسية، والتي يشكل النسيج والملابس الجاهزة ٧٠% منها. وتوجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلا أن المنطقة تظل لها ميزة نسبية على صعيد كلفة التصدير ومدة وصول المنتج التي تصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من الصين مما يمس التجديد في مجال الموضة في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة. وينتظر أن يساهم في المصرف كل من الاتحاد الأوروبي واليابان لإطلاق مشروع مارشال جديد لتنمية المنطقة (٢٤).

مع ملاحظة أنه للحصول على تنمية في المنطقة العربية ككل لابد من زيادات معدلات التنمية السنوية إلى ٧%، وزيادات حجم الاستثمارات بنسبة ٣٠% لتصل إلى ٢١٠ مليارات دولار بدلا من ١٤٠ مليار دولار حاليا (٢٥)، وإعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نمواً ودعم التبادل بين دول الإقليم مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية، ووضع برنامج زمني محدد لمزيد من التنسيق والتكامل بينها في المديين المتوسط والبعيد لإقامة اتحاد جمركي مما يزيد من إمكانيات المنطقة التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، واستكمال شبكة الطرق البرية والبحرية والجوية التي تربط بين دول المنطقة وبينها وبين جيرانها.

ثالثاً: تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل الإقليمي، وتعزيز التبادل التجاري البيني وإقامت بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، ووضع البنى الأساسية اللازمة لتيسير التكامل بين دول المنطقة والقارة بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية، وإقامة صناعات ومشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة مما يعزز التبادل التجاري على المديين المتوسط والبعيد (٢٦)، وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين، ووضع قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل وتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البينية.

رابعا: إقامة سوق مشتركة تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي حاليا، وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية

والخدمية مما يساهم في تفعيل التكامل الشامل وتحقيقه بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ووضع آلية موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغربية وإقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر وتسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، ورفع جميع القيود على التبادلات بين دول المنطقة، ووضع برنامج لتمويل التجارة البينية مما سيجقق قفزات للتبادل التجاري إذا تم تعزيزه في إطار برنامج للتكامل الاقتصادي بينها، ودمج إعلان أغادير في اتحاد المغرب العربي لإقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، ويشمل الإعلان ثلاث دول شمال أفريقية هي مصر وتونس والمغرب إضافة إلى الأردن، وقد ساهم في زيادة إجمالي الصادرات بين هذه الدول من ١٨٠,٦ مليون دولار سنة ١٩٩٤ إلى ٢٣٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٠، في حين زاد إجمالي الواردات البينية من ٢٠٧ ملايين دولار سنة ١٩٩٤ إلى ٢٧٦ مليون دولار، وزاد إجمالي التجارة البينية من ٣٨٧,٦ سنة ١٩٩٤ إلى ٥٠٦ ملايين دولار سنة ٢٠٠٠^(٢٧) وقد ساهم في نجاح هذه التجربة وجود اتفاقية بينية ثنائية للتجارة الحرة بين أطرافها، وأخرى للمشاركة بينها والاتحاد الأوروبي، حيث ترتبط مصر باتفاقية للتبادل الحر مع تونس منذ مارس ١٩٩٨ تنص على إنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة انتقالية لا تتعدى ديسمبر ٢٠٠٧، كما تم توقيع اتفاقية بين مصر والمغرب للتبادل الحر بالقاهرة ٢٧ مايو ١٩٩٨ على أن تصبح سارية المفعول خلال ١٢ سنة. وتقضى إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بإقامة تجارة حرة أوروبية متوسطية في حدود سنة ٢٠١٠ وذلك عبر مساري المفاوضات الجماعية بين الاتحاد وكل الدول المتوسطية والمفاوضات الثنائية بينه وبين كل دولة على حدة. وقد وقعت أربع دول شمال أفريقية اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي هي تونس والمغرب ومصر والجزائر.

خامسا : القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف، ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع الأقاليم والمناطق، مع ملاحظة أن معدل الاستثمارات البينية العربية بصفة عامة لم يتجاوز خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ - ٢٠٠١ مليار دولار سنويا، مما يقتضي تفعيل آلية للتواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة^(٢٨).

الخلاصة

خلاصة القول أن التكامل في المحصلة النهائية صيرورة سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، له صيغة وظيفية باعتباره يقوم على التعاون والتنسيق مما يمكن من القضاء على الصراعات وعدم الاستقرار، ويحقق التنمية المنشودة، وعليه أصبح التكامل حاليا يفرض نفسه في سياق دولي تسوده التكتلات العملاقة حيث الاتحاد الأوروبي في الشمال والتكتلات الأفريقية الأخرى في الجنوب، وهو ما يطرح على المنطقة تحديات لا بد لمواجهتها من الاتحاد في إطار أشمل يضم جميع دول الشمال الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي الذي توسع من ١٢ دولة عام ١٩٩٢ إلى ٢٥ دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية للقارة الأفريقية، وهو ما يستدعي التكتل بين دول المنطقة لمسايرة المتغيرات الدولية، فالتكامل بين دول المنطقة يعد إحدى الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض سبيلها، وإحلال منطق التفاهم والتعاون محل الصراع، وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات عملية جادة نحو تحقيق التكامل المنشود عبر إشراك المجتمع المدني لتحقيق التكامل المطلوب بين الشعوب والأمم، ومد جسور التواصل بين منطقة الشمال الأفريقي وباقي التكتلات في القارة. وعليه يمكن تلمس ثلاثة سيناريوهات للتكتلات الإقليمية داخل القارة والتكتل المغربي على وجه الخصوص؛ السيناريو الأول: يقوم على "نموذج استمرار الوضع القائم"، ويرجح هذا السيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه، ويوجد العديد من المؤشرات على إمكانية ترجيح هذا السيناريو لاسيما مع استمرار تغليب المنطق القطري على الإقليمي، والإقصاء في مواقف البعض ورفض الحلول التوفيقية، مما يرجح احتمال بقاء الاتحاد المغربي على ما هو عليه، السيناريو الثاني: يقوم على زيادة التبعية السياسية للخارج وتنفيذ أجندة خارجية تهدف لتفتيت المنطقة والسيطرة عليها، وإلغاء إرادة شعوبها وجعلها تابعة مفعول بها لا فاعلة، ويرجح هذا السيناريو نمط السياسات العمودية المتبعة من دول المنطقة^(٢٩)، السيناريو الثالث: يتفاعل بإمكانية تفعيل الاتحاد عبر توسيعه ليشمل جميع دول الشمال الأفريقي واستقطابها لتكوين كتلة إقليمية في المنطقة مما يحقق لها الاستقلالية ويعطيها ثقلا استراتيجيا يمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي وتحقيق طموحات شعوب المنطقة^(٣٠)، وهذا السيناريو نراه أحد البدائل المتاحة أمام المنطقة والتي تستجيب لطموحات شعوبها وتمكن الاتحاد من مد جسور التواصل مع باقي التكتلات الإقليمية في المنطقة العربية والقارة لإيجاد استراتيجية شاملة لتحقيق التكامل الإقليمي بينها،

وإعطاء دور فاعل لقوى المجتمع المدني وتعزيز التواصل والتعاون فيما بينها وفي الختام نؤكد على النقاط التالية:

أولاً: الانطلاق من مبدأ شمولية التكامل: باعتباره يسعى بالأساس لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية، وذلك عبر تطوير شبكات التنمية الأساسية المادية والمعرفية وتطوير الأطر المؤسسية للتكامل الإقليمي، والنظر إليه في إطار أشمل عربي أفريقي لا ينفصل عنه ولا يمثل بديلاً له وإنما خطوة صحيحة على طريق التنمية الشاملة والتكامل المنشود.

ثانياً: إنشاء قاعدة بيانات موحدة في مختلف المجالات وربطها مع بعضها في شبكة واحدة موحدة، واستخدامها في دعم المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار، ودعم مشروعات تعزيز التكامل في القارة.

ثالثاً: القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف، والتعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع الأقاليم والمناطق داخل القارة، وإقامة مؤسسات مالية تساند المشاريع التكاملية المشتركة وأسواق مالية إقليمية تتكامل مع بعضها على المستوى القاري، وعقد اتفاقات إقليمية لحماية الاستثمارات على غرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بين جميع الأطراف داخل المنطقة، ووضع أجندة لإقامة سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي في المستقبل المنظور، وإشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني ومنشآت القطاع الخاص في الإطار المؤسسي للتكامل بما يكفل لها المساهمة الفعالة في جهود التكامل والتنمية المشتركة، وإقامة منطقة استثمارية مغاربية موحدة مما يمكن من جلب الاستثمارات ووضع استراتيجية تقوم على التكامل الشمولي في جميع المجالات داخل المنطقة وتنظيم دورات تدريبية في مختلف الميادين وإعطاء دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز التكامل بين دول المنطقة، وفي الختام، وبعيدا عن ثنائية التفاؤل والتشاؤم نؤكد أن جميع مقومات ومحفزات التكامل في الشمال الأفريقي قائمة وأن المسؤولية التاريخية تقع على الجميع وتستدعي تضاعف جهود الجميع بما فيها قوى المجتمع المدني من شباب ومتقنين، حيث قدم الاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى من الجميع رغم إن المعوقات أمام الاتحاد الأوروبي كانت أكثر بكثير مما هو عليه الحال في القارة الأفريقية بصفة عامة والمنطقة العربية والشمال الأفريقي بصفة خاصة.

¹ للمزيد حول دور المجتمع المدني في تحقيق التكامل انظر الدكتور : محمد المحجوب بيه "أتذكر ذكريات وخواطر وأحداث"، شركة الطباعة والتمثيل التجاري، انواكشوط أبريل ٢٠٠٤ .

² للمزيد في هذا الإطار انظر :أ.د.أحمد يوسف أحمد "المتغيرات العربية " في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام باليمن حول إصلاح جامعة الدول العربية ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص ٦٦ .

³ انظر: الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن "المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي" مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة ، جامعة ناتال ، جنوب أفريقيا، ص ٤٢ .

⁴ إيطاليا وحدها زاد حجم تجارتها الخارجية على ٤٩٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ بدلا من ٤٧١ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ .

⁵ . للمزيد انظر: أ.د.جابر سعيد عوض "طريق الحرير الجديد أهم المشروعات المطروحة على الساحة في الوقت الراهن " في "محمد السيد سليم(محرر) "طريق الحرير الجديد"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ص ٣٥-٥٩ .

⁶ انظر : أ.د. محمود أبو العنين "الاتحاد الأوروبي وأفريقيا-نموذج العلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة-"في إفريقيا والعولمة ، ص ٢٠٠-٢٢٥ .

⁷ انظر :ديدي ولد السالك "اتحاد المغرب العربي أسباب التعثر ومداخل التفعيل" المستقبل العربي، العدد :٣١٢ فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٥٢ - ٦٩ .

⁸ انظر : POLE BUNOT "le maghreb Arab et la comminute europeenne" , Afrique et Asie Moderne , NO:162, Automne 1990, P:55.

⁹ انظر: الحبيب بولعراس "التجارة متعددة الأطراف وتنمية المبادلات بين أقطار اتحاد المغرب العربي " ، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ، ٢ مارس ٢٠٠٣ .

¹⁰ انظر: ABDERRAHMANE NAGIDE "Entre Panafricanisme et Panarabisme : déchirure identitaire et ambigües culturelle en Mauritanie", le conference sous- regionale Nord Africaine , sure "l afrique du nord et le

movement panafricain : retrospective et prospective", (CODESRIA) le
Caire , Egypt, 27-28 septembre 2003 .

¹¹ محمد الحديدي "الموارد الطاقية و المنجمية-عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي المغربي" في "آفاق ومراحل بناء المغرب العربي"، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع ، العدد ١٤ سنة: ١٩٨٩، ص ١١.

¹² انظر: حلمي شعراوي : "أفارقة وعرب في مهب الريح" ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤، ص ٢٥٦.

¹³ يمثل العالم العربي ٥% من سكان العالم، ويتمتع بـ ٢٥% من الإنتاج العالمي من البترول و ١٥% من الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي، و ٦٠٠ مليون فدان من الأراضي الخصبة غير المستغلة، ويصل حجم الاستثمارات العربية في العالم إلى نحو ٩٠٠ مليار دولار للمزيد انظر : سامي تامر "سبع أطروحات حول المغرب العربي"، ندوة وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ١١٦.

¹⁴ انظر: سيجرين روغومامو "العولمة ومستقبل أفريقيا - نحو تحقيق التنمية المستدامة- " ترجمة : نهاد جوهر ، سلسلة بحوث أفريقية ، القاهرة ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ١١٣.

¹⁵ انظر: محمد عاشور مهدي "الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا"، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات أفريقية (٢)، القاهرة ١٩٩٦.

¹⁶ للمزيد انظر: SALIM HABIB

¹⁷ "Le traite de Mrakech et l evolution de l union du Maghreb" , institue des etudes strategique et internationale , lisbonne , 12 / juillet / 1991 ,P:57.

¹⁸ للمزيد حول التنوع الثقافي والعرقي انظر:

KHALED CAGHRAOUI "Le Maghreb et L Afrique une histoire mouvementee: Continente et conflits de l interregional ou continental" , le conference sous-regionale Nord Africaine , sure "l afrique du nord et le mouvement panafricain : retrospective et prospective", (CODESRIA) le Caire , Egypt, 27-28 septembre 2003 .

¹⁹ تستورد موريتانيا ما يقدر بـ 20% من وارداتها من الخارج من منطقة اتحاد المغرب العربي و 13% من إفريقيا الغربية.

²⁰ للمزيد انظر الموقع الإلكتروني التالي : www.swissinfo.org

²¹ للمزيد انظر الموقع الإلكتروني التالي: www.arabinvestorsunion.org

²² للمزيد انظر الموقع الإلكتروني التالي www.daralhayat.net/action/print.ph

²³ للمزيد انظر: أحمد محفوظ بيه "الممارسة السياسية للأحزاب الموريتانية في عقد التسعينات" دبلوم الدراسات العليا بمعهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٤.

²⁴ انظر: جميل مطر وعلى الدين هلال (النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات العربية) مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩، بيروت، ص ٢٩.

²⁵ للمزيد انظر تصريحات " روبرتو راتو " مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية على الموقع الإلكتروني التالي : www.daralhayat.net/action/print.ph

²⁶ للمزيد انظر: صباح نعوش "تحرير التجارة العربية البينية " على الموقع الإلكتروني التالي: www.aljazeera.net/knowledge

²⁷ انظر : أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن " مصر والكوميسا - تحديات الحاضر وآفاق المستقبل "- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ .

²⁸ يلاحظ أن حجم التجارة العربية بصفة عامة لا يتجاوز في التجارة العالمية نحو ١٣%، كما لا يتجاوز عدد سكان الوطن العربي نحو ٤,٨% من سكان العالم للمزيد انظر المجموعة الإحصائية.

²⁹ إيمان الجندي "التكتل الاقتصادي خطوة أساسية في طريق التنمية "الموقع الإلكتروني التالي: www.aljazeera.net/knowledge

³⁰ يمكن النظر في هذا الصدد للمبادرات الغربية كمعزز لهذا السيناريو للمزيد حول هذه المبادرات انظر: أحمد محفوظ بيه : "المبادرات الغربية والعربية لإصلاح المنطقة العربية بين الذرائع و الطموحات" ، معهد التخطيط القومي ، دبلوم الدراسات العليا في التخطيط والتنمية، ٢٠٠٤ .

المغرب العربي من التجزئة إلى الاتجاه

عبد الكريم عبدلاني *

مقدمة:

تعطي كل من عوامل الجغرافيا والتاريخ والحضارة للعلاقات العربية الإفريقية شكلا متميزا، إن من حيث الكثافة والتنوع أو من حيث الحدة، وقد كان التجاور الجغرافي أهم العوامل التي دفعت إلى توثيق العلاقات التاريخية بينهما، حيث ترجع الصلات بين العرب والمناطق الإفريقية وبخاصة المناطق المجاورة بشاطئ البحر الأحمر إلى حقبة ما قبل التاريخ (١) وقد تمت تلك الصلات عبر ثلاثة محطات.

أولاً- مصر: وقد لعبت أقدم الأدوار من أيام القدماء المصريين الذين وصلوا إلى بلاد بندا (الصومال حاليا) بل ووصلوا إلى ملتقى النيل الأزرق بالأبيض حيث الخرطوم الحالية.

ثانياً- الساحل الشرقي لإفريقيا: الذي ساهم في نقل المؤثرات العربية حتى قبل الإسلام وبعده إلى أواسط القارة ودواخلها، وتوثيق الروابط الاقتصادية بين الخليج العربي والجزيرة العربية من جانب وشعوب شرق إفريقيا من جانب آخر.

ثالثاً- مدن وموانئ الشمال الإفريقي- العربي: والتي ساعدت على الترابط الاقتصادي بين الشمال لإفريقيا عن طريق الصحراء الكبرى (٢).

ظهور الإسلام بدوره في القرن السابع الميلادي أدى إلى ازدياد وشائج الاتصال بين العرب وإفريقيا، فخلال عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) اعتاد أن ينصح أتباعه المقربين باللجوء إلى إثيوبيا هربا من اضطهاد الكفار في مكة. وفي تلك الفترة بدأت الهجرات العربية الرئيسية والمؤثرة، صاحبها هجرات أخرى مع ازدياد نفوذ الموالي وغير العرب في الخلافة الإسلامية خاصة في العصر العباسي (٣).

لقد أدى تزايد تلك الهجرات إلى نشر الإسلام، وبروز العديد من الممالك والمراكز والمدن التجارية، ذات الطابع العربي الإسلامي في إريتريا والصومال، وزنجبار، وإلى الجنوب من خط

* باحث في العلوم السياسية كلية الحقوق - جامعة محمد الخامس - الرباط

الاستواء حتى موزمبيق. ونتج عن الاختلاط بين الهجرات العربية وقبائل البانتو الإفريقية ظهور شعب الصومال^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن طرق الصحراء قد لعبت بدورها دورا هاما ومفيدا لتاريخ الحضارة العربية في إفريقيا. فعن طريق القوافل التجارية انتقلت الحضارة العربية والديانة الإسلامية إلى إفريقيا، وتبادل العرب والأفارقة لفترة طويلة فنونا من البضائع والمعارف والتقاليد المتنوعة^(٥).

لقد نشطت تجارة تلك القوافل بواسطة العديد من الطرق التي تبدأ من طرابلس وتونس وتلمسان ومراكش لتصل إلى المراكز الرئيسية في غرب إفريقيا ووسطها مثل تمبكتو وتانم ودونو وإمارات الهوسا وغيرها من المراكز التجارية الأخرى^(٦)، إلا أنه في القرن ١٥ هيمن البرتغاليون على الطرق البحرية واحتكروا مصادر التجارة الشرقية، فسلبوا بذلك المجموعات العربية أساس تفوقها التجاري^(٧).

لقد كان حرص الدول الأوروبية والاستعمارية بعد هذه المرحلة منصبا على فصم وإضعاف الصلات بين العرب والأفارقة. وقد تمكنت فعلا من إخضاع المنطقتين العربية والإفريقية إلى نفوذها.

ففي مؤتمر برلين "١٨٨٤-١٨٨٥" تم تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية، بحيث لم تلم الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ إلا وقد امتدت سيطرة الدول الأوروبية التامة على كل المناطق الإفريقية^(٨) بينما سقطت أغلبية المناطق العربية دفعة واحدة في أيدي الدول الأوروبية.

وبذلك تمت القطيعة في العلاقات العربية الإفريقية، ولم تستأنف إلا بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وبالتحديد في مرحلة تصفية الاستعمار في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات^(٩)، إلا أن تلك العلاقات بقيت ضعيفة نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية إقليمية ودولية.

مع عقد السبعينات خاصة بعد حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣. دخلت العلاقات العربية الإفريقية مرحلة جديدة تميزت بمتغيرات اختلفت إلى حد كبير عن المراحل السابقة. ومن العوامل الهامة التي هيأت المناخ لتطور العلاقات العربية الإفريقية وبالتالي انتقالها إلى تعاون مثمر، الوعي الكامل بالمعاناة والخطورة التي تشكلها الأنظمة العنصرية في فلسطين المحتلة وجنوب إفريقيا (سابقا) على استقلال الشعوب العربية والإفريقية^(١٠).

بيد أننا لا نود الاسترسال في الحديث عن تاريخ العلاقات العربية الإفريقية، يقدر ما نريد التركيز على مدى التكامل الإقليمي بالقارة السمراء وخصوصا جزءها الشمالي ذلك أنه بسقوط جدار برلين، وفشل النظام الشمولي (Totalitaire) وتصدع الأحلاف السياسية، والعسكرية، دخل المنتظم الدولي مرحلة جدية من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، ليعلن رسميا عن أفول مقولة الدول الصغيرة، مما جعل الدول تتوجه صوب التكتل، والانصهار، وتأسيس المجموعات الكبرى... تفاديا لنزعات الاحتواء، وهو ما ترجمته إرادة البلدان الأوربية، في محاولة تعميق وحدتها (قمة ماستريخت، ومشروع أوروبا الموحدة).

ضمن مجتمع دولي بهذا الحجم، والطبيعة، غدا مطمح المغرب العربي الكبير، ليس واجبا فقط، بل ضرورة^(١١). كما يتحول هم البحث في وحدته شرطا لتحقيق تاريخيته^(١٢).

إن واقع الإخفاق، والتجزئة الذي تعرفه القارة الإفريقية يصبح في اعتقادنا أساس للبحث في الوحدة المغاربية، انطلاقا من أن المغرب العربي جزء من القارة السمراء وأن الطريق إلى وحدته لا تختلف حتما، عن سبيل الوحدة الإفريقية.

وبالمغرب العربي حيث أصبح الأمل بالوحدة المغاربية مطمحا شعبيا، خاصة بعد الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي، نجد النزعة القارية لازالت قائمة بممارسة نخبة القائدة، إما لمواجهة قضايا داخلية (الأصوليون في الجزائر وتونس) أو لحل مشكل الحدود (قضية الصحراء الغربية) أو لقضايا دولية (قضية لوكيربي، وحياد الدول المغاربية).

وتماشيا على ما سبق تتمحور المشكلة الموضوعية لهذه الدراسة حول رصد تجربة اتحاد وتكامل دول العرب المغربي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من القارة السمراء.

كما تسعى الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية الآتية:

١- هل يشكل اتحاد المغرب العربي فعلا نقلة نوعية في مسار الوحدة الإفريقية، أم أن توقف قطار الوحدة المغاربية يعني أن الدعوى إلى الاندماج ليست إلا شكلا من أشكال الخطاب السياسي؟

٢- بأي المحددات يكن تفسير الفشل، والقطرية التي تحكم في مسار العلاقات المغاربية منذ الحصول على الاستقلال بالرغم من كل المقومات والعوامل المشجعة، على قيام الوحدة المغاربية من تشكيلة اقتصادية، واجتماعية متماثلة، تاريخ مشترك، دين ومذهب واحد ووحدة

جغرافية، لا فاصل بينهما، كثافة سكانية تجانسية إمكانيات اقتصادية غنية، خطر خارجي واحد (أوروبا الموحدة).

٣- هل لأن الشروط الضرورية للانتقال من التجزئة إلى الوحدة لم تكن قد اكتملت بعد، ثم ما هي هذه الشروط وأين يتجلى قصورها؟

ولما كانت الوحدة في أبعادها الحقيقية مستوى حضاريا راقيا ونقله أساسية للدخول إلى العصر^(١٣) فإن الحديث عنها كمفهوم وكممارسة يتطلب الالتزام منهجيا، بأدوات متميزة في التحليل، مميزاتها الأساسية، الواقعية، والمنطق.

وفي موضوع كموضوع، اتحاد المغرب العربي، حيث تتداخل عوامل داخلية ودولية، يبدو من الصعب تحديد مقترح محدد، عند طرح وتحليل منظورات إشكالية البحث، منهجيتنا إذن، تعترف منذ البداية "بوحدة الموضوع" وتعدد المناهج أي أننا لا نستطيع الجزم، بصلاحية أدوات محددة في التحليل، وإن كنا نفضل تلك التي نقرأ الواقع من أجل مساءلته وليس بهدف وصفه أدبيا. لذلك سنعتمد على المنهج التحليلي في معظم مراحل البحث فضلا عن المنهج التاريخي.

وفق هذا التحديد إذن سنحاول في مبحث أول الحديث عن اتحاد المغرب العربي وتجربة التعاون الاندماجي، لننترق في مبحث ثان، لمواطن القوة والضعف لهذا الاتحاد.

المبحث الأول: المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد

قد يكون غريبا التساؤل عن البواعث القريبة أو البعيدة التي قد تكون لها مساهمتها الفعالة في الدفع بدول المغرب العربي إلى إقامة اتحاد يجمعهم من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة واحدة.

ولكن هذه الغرابة تزول عندما نكون مقتنعين بالمستوى المتدني للعلاقات المغاربية على جميع المستويات والأصعدة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني أو السياسي طيلة التاريخ الطويل الذي عرفت فيه هذه العلاقات.

ولعلنا لن نكون مبالغين إذا ما قلنا بأن معاهدة اتحاد المغرب العربي لم تأت في سياق تطور العلاقات بين دوله وفق سيرها الطبيعي المعهود، ولكنها جاءت كنتيجة لتطورات إيجابية ومفاجئة في سرعتها مست هذه العلاقات.

فهل كان هذا الاتحاد ضروريا؟ وهل جاء كنتيجة لرد فعل خارجي عن المغرب العربي؟ أم هو نابع من معطيات داخلية موضوعية وذاتية في نفس الوقت؟

أولا: بواعث قيام اتحاد المغرب العربي.

مفهوم المغرب العربي الكبير يشمل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا^(١٤) باعتبارها فضاء اثنوثقافيا يختلف عن الفضاءات المحددة على المستوى الجغرافي أو الجيوبولتيكي^(١٥) تمثل مساحته الكلية قرابة ستة ملايين كيلومتر مربع، ويرتفع سكانه حاليا لأزيد من ثماني مليون نسمة.

رغم العديد من التباينات التي تعرفها هذه المنطقة على المستوى الاقتصادي والسياسي، تبقى مسألة التفكير في مستقبل هذه المنطقة على المستوى المحلي والعالمي مسألة هامة وشائكة في نفس الوقت، تتطلب إدخال العديد من المتغيرات التي من شأنها إتاحة الفرصة لفتح نافذة من خلال ماضي المنطقة وحاضرها للإطلالة على المستقبل، هذا المستقبل الذي يبعث على الأمل أكثر مما يوحي بالتشاؤم، وذلك لما يتوفر عليه الفضاء المغربي من مميزات تتعلق بأهمية موارده الطبيعية وتنوع هذه الموارد، وأهمية سوقه الداخلي ووضعه الجغرافي والاستراتيجي ذي الواجهة البحرية المزدوجة، فهو نقطة التقاء مختلف التيارات التجارية وغيرها، ومنطقة للمبادلات تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وهو في ذات الوقت عنصر طبيعي في تفاعله مع مختلف القضايا أو النزاعات الدولية ذات الوزن المؤثر في مصير السلم العالمي.

من هذا المنطلق كان التفكير في أفق وحدة المغرب العربي، ولكنه تفكير لم يسلك سبيل القناعات الإيديولوجية التي تحاول أن تصور أنه بمجرد توفر مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية كاللغة مثلا والدين أو وحدة الجنس أو العرق، فإنه يعني توفر الشروط الضرورية والكافية لقيام وحدة اقتصادية وسياسية، وأن عدم قيام الوحدة إذا ما توفرت هذه الشروط يعد انحرافا يتوجب التنديد به.

نعم قد تعد الهوية المشتركة شرطا ضروريا أحيانا لوجود جماعات أو كيانات قومية، ولكنها ليست بالضرورة شرطا كافيا^(١٦). إنها إحدى المعطيات التاريخية والموضوعية التي تتحكم في توجيهها إرادة الشعوب ووعيها بقوانين التاريخ أما في اتجاه ترسيخ الكيانات القطرية أو في اتجاه دعم الفكر الوحدوي، كما يتحكم في توجيهها أيضا منطق العلاقات الدولية القائم في جزء كبير منه على صراع القوة تحقيقا للمصلحة الذاتية للدول.

فالاتجاه نحو الوحدة لا ينبع فقط وبشكل مباشر - من الإحساس بوحدة الهوية، وإنما هو يخضع لعوامل موضوعية محلية وعالمية تختلف باختلاف الظروف المحيطة، فربط تحقيق الوحدة بوجود عواملها الذاتية مسألة أثبتت عدم جدواها نظرا لاقتصادها على بعد واحد وهو البعد المستند إلى الهوية وإغفال حقيقة العوامل التاريخية والعالمية الأوسع، التي لها تأثير كبير في تكوين الدول والأمم وتنظيم العلاقات فيما بينها. فهي التي تملك أن تدفع الدول إلى التحالف أو الاندماج أو التفكك والانفصال.

- دور السوق الأوروبية المشتركة:

اقتصاديات مختلف أقطار المغرب العربي ذات علاقة وطيدة بالأسواق الخارجية وخاصة منها السوق الأوروبية المشتركة، فهذه الأخيرة تعتبر أكبر شريك، بحيث أن أزيد من نصف صادرات المغرب العربي تتجه نحو السوق الأوروبية، ونفس الأمر يمكن قوله بالنسبة لوارداتها. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن للخارج ولمتغيراته دور مؤثر في السياسات المغربية وخاصة بالنسبة لأقطار المغرب المصدرة للمحروقات والمواد الطاقية بصفة عامة، كالجزائر وليبيا وإلى حد ما تونس.

وبما أن السوق الأوروبية المشتركة قد توسعت لتضم دولا تنتج ذات المنتوجات التي تهيكلت على أساسها الزراعات والصناعات المغربية ردحا من الزمان، أدركنا إلى أي حد ستعكس آثار متغيرات السوق الأوروبية على أقطار المغرب انعكاسا سلبيا.

ومن الملاحظ دائما أن كل تكامل داخلي لسوق معينة يعني في الوقت نفسه إبعاد لأطراف خارجية^(١٧)، أفلا يعتبر هذا المؤشر الخطير حافزا لبلدان المغرب العربي على البحث عن وسيلة لتلاقي كل ما من شأنه أن يضيف إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية أزمات أخرى أكثر عمقا وأشد خطرا؟

إلا أنه من الصعوبة بمكان الجزم بأن الالتجاء إلى إقامة اتحاد مغاربي باعثه عوامل خارجية أو هو مجرد رد فعل لظروف خارجية لا يملك أبناء المغرب العربي التحكم فيها. ذلك أن هذه العوامل الخارجية التي جاءت نتيجة لتوفر عدة متغيرات على المستوى الدولي لم تكن وحدها الباعث على إقامة اتحاد المغرب العربي، رغم ما لهذا الباعث من تأثير في سياسة أقطار المغرب العربي الداخلية والخارجية، وإنما إلى جانب ذلك، هناك عوامل داخلية توفرت نتيجة

لمعطيات داخل كل قطر من أقطار المغرب العربي من جهة، وداخل المنظومة العلائقية المغربية من جهة أخرى.

- اتحاد المغرب العربي والمعطيات الداخلية:

أخذت جميع أقطار المغرب العربي دون استثناء تعرف خلال العقود الأخيرة ما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية أو " القطرية". وهي أنظمة ناتجة عن تهافت دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بصفة عامة، وهذا التهافت يعود بالأساس إلى أزمة في الأنظمة السياسية وفي الاختيارات الاقتصادية، كما يعود إلى أزمة في الإيديولوجيا كنتيجة للأزميتين السابقتين.

الأنظمة السياسية في بعض أقطار المغرب العربي عرفت تراجعاً في مشروعيتها كما عرفت نوعاً من الانفصال عن المجتمع الذي تقوده. وقد عمقت هذه الوضعية عدم مسايرة الخطاب السياسي والإيديولوجي للتغيرات التي تعرفها البنية السكانية لشعوب هذه الأقطار، الأمر الذي نتج عنه الإلحاح على إطار للعمل يكون نابعا من التوجه الديمقراطي للدولة.

الاختيارات الاقتصادية ذات التوجه "الاشتراكي" أو ذات التوجه "الليبرالي" لم تحقق الأهداف المتوخاة منها نتيجة لخضوع هذه الاختيارات لتوجيهات ومصالح البيروقراطيين والتكنوقراطيين والفئات الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. مما أفقد هذه الاختيارات مصداقيتها لدى شعوب المغرب العربي وجعل من تعرفت منها على "الليبرالية" تنشق إلى "الاشتراكية"، ومن تعرفت منها على "الاشتراكية" تنشق الحياة في ظل "الليبرالية"، والحال أنه لا ليبرالية ولا اشتراكية قد عرفت تطبيقاً حقيقياً لها بما يرافقها من فكر وإيديولوجيا.

وتبقى الإيديولوجيا الدولية كمنظومة فكرية متكاملة، عديمة الوجود في أي قطر من أقطار المغرب العربي، لأنه لا يمكن التعبير عن واقع متناقض بأفكار متكاملة تشكل وحدة واحدة، الأمر الذي نتج عنه دخول الدولة القطرية المغربية في أزمة إيديولوجية أيضاً.

وأمام هذه الأزمات المختلفة سيكون قيام اتحاد مغربي هو الأداة التي بواسطتها يمكن دعم الدولة القطرية من جهة، وإكسابها مشروعية جديدة من جهة أخرى. إنها مشروعية الوحدة في الفكر والهوية المغاربيتين. فماذا إذن عن البنية الهيكلية لهذا الاتحاد؟

ثانيا: الأجهزة واللجان المكونة للاتحاد

يقصد بالأجهزة، البنية الهيكلية التي تشكل منها المنظمة، سواء كانت دولية، أو إقليمية، ووجود هذه الأجهزة يعبر عن ظاهرة الاستمرارية للمنظمة، وبعد هذا الوجود من بين أهم المميزات الرئيسية للمنظمات، ويتم التمييز عادة بين الأجهزة الرئيسية، والأجهزة الفرعية، أو الثانوية وهكذا فبالنسبة لهيكل اتحاد المغرب العربي فهي تتركز في هيمنة أجهزة رئيسية بالإضافة إلى أجهزة أخرى فرعية.

١- الأجهزة الرئيسية المكونة للاتحاد

منذ مؤتمر زرالدة في الجزائر (يونيو ١٩٨٨) تكونت عدة لجان لدراسة القضايا المشتركة للمغرب العربي، وهذه اللجان هي:

- اللجنة المالية والجمركية؛

- اللجنة الاجتماعية، والإنسانية، والقضايا المرتبطة بالأمن؛

- لجنة القضايا التنظيمية؛

- لجنة الثقافة، والإعلام، والتعليم، والتربية؛

- ثم اللجنة السياسية

وقد وضعت هذه اللجان الخطوط العريضة لبناء الوحدة المغاربية، وجاء مؤتمر مراكش (١٥-١٧ فبراير ١٩٨٩) ليتوج هذا العمل بمؤسسة كبرى هي: اتحاد المغرب العربي، وقد كان قرار قادة دول المغرب العربي، يتعلق أساسا بترك المشاكل السياسية التي من الصعب تجاوزها على المدى القصير جانبا، حتى يتم التفرغ لإنشاء أجهزة اتحاد المغرب العربي.

ومن خلال قراءة الوثيقة المؤسسة للاتحاد، نجد أن هذا التكتل الإقليمي يرتكز على الأجهزة الرئيسية التالية:

أولا: يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه، وتكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء (المادة الرابعة من معاهدة الاتحاد). ويعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر، وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحالة إلى ذلك (المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد).

ولمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه (المادة السادسة والسابعة من معاهدة الاتحاد).

يلاحظ إذن أن مجلس الرئاسة هو الذي ينظر بصفة نهائية في كل ما يعلق بشؤون الاتحاد، ويقرر في شأنها بإجماع أعضائه حتى تكون قراراته نافذة، أما بقية الهيئات الأخرى فهي مرتبطة فيما بينها ولكنها جميعا مرتبطة بمجلس الرئاسة، باستثناء ما تم التنصيص عليه في المادة السابعة، والذي يقضي بإجماع الوزراء الأول لدول المغرب العربي كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وهذه الضرورة هي العمل على التنسيق بين أعضاء الاتحاد في مجال السياسات الداخلية لكل عضو.

ثانيا: يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة، وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال وتعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية، كما يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة، ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها (المادة الثامنة، والتاسعة، والعاشر من معاهدة الاتحاد).

ثالثا: أمانة عامة:

تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها، وقد تقرر تخصيص اتحاد المغرب العربي بأمانة عامة دائمة، وأمين عام، كما تقرر في المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشاء الاتحاد بأن مجلس الرئاسة هو الذي يحدد النظام الداخلي للأمانة العامة، تعيين الأمين العام ومساعديه مدة ولايته، وكذا علاقة الأمانة العامة بالأجهزة الأخرى، وليتم إنشاء أمانة دائمة لابد من تعديل المادة الحادية عشرة من اتفاقية الاتحاد وذلك باقتراح من لجنة المتابعة ومن الأمين العام، يوجه إلى مجلس وزراء الخارجية الذي يبدي برأيه، ويترك الأمر إلى القمة اللاحقة التي تصادق على النظام الداخلي، وتختار مقر الأمانة العامة، والأمين العام^(١٨).

رابعاً: مجلس الشورى:

يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء، أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، كما يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، هذا ويعد مجلس الشورى نظامه الداخلي، ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة (المادة الثانية عشرة من معاهدة الاتحاد)، ويقوم بإبداء الرأي في التقارير التي أعدها اللجان الوزارية المتخصصة، وتقديم التوصيات بشأنها، ومراجعة النظام الداخلي، وبحث النظام المالي، وميزانية المجلس، إلى جانب إصدار بيان سياسي يضمنه المجلس موافقه تجاه القضايا المغربية، والعربية، والدولية.

وقد تقرر في القمة الثانية لاتحاد المغرب العربي في تونس (يناير ١٩٩٠) رفع عدد أعضاء مجلس الشورى بأن يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة بدلاً من عشرة أعضاء، وذلك تعديلاً للمادة الثانية عشرة، ولكن مع ذلك فإن هذا المجلس لا يملك سلطة إصدار قرارات ملزمة، أو التصويت على مشاريع، أو مقترحات قوانين قابلة للتطبيق في الأقاليم المغربية، إنه مجرد مجلس استشاري.

خامساً: كما تكون للاتحاد هيئة قضائية، تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير، وتطبيق المعاهدة، والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، هذا وتعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة، كما يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانياتها (المادة الثالثة عشرة من معاهدة الاتحاد).

يلاحظ إذن أنها الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة إصدار أحكام ملزمة، ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة.

٢- اللجان والمؤسسات المغربية الفرعية في ظل الاتحاد

بالإضافة إلى اللجان الرئيسية التي نصت عليها معاهدة اتحاد المغرب العربي، وهي اللجان الخمسة السابقة الذكر، هناك عدة لجان وزارية متخصصة، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به لجنة المتابعة المتصلة بإقامة هياكل اتحاد المغرب العربي، والتي تسهر على تطبيق معاهدة اتحاد المغرب العربي، وتعمل على تهييء جدول أعمال المجلس، وتتنظر في تحضير برامج الاجتماعات المغربية، ومن بينها اجتماع مجلس وزراء الخارجية، تجتمع شهريا، وتتابع أعمال اللجان الوزارية المتخصصة التي أنشأها مجلس رئاسة الاتحاد، والتي وكل إليها بالسهر على تنفيذ برامج عمل اتحاد المغرب العربي التي تمت المصادقة عليها خلال قمة مراكش، كما تبحث لجنة المتابعة قضايا تنسيق عمل مختلف اللجان القطاعية، وذلك على ضوء قرارات مجلس الرئاسة، وذلك من أجل الإحاطة على نحو أفضل بمجال اختصاص كل واحدة من هذه اللجان، كما سيمكنها من الوصول إلى نوع من التكامل فيما بينها، الأمر الذي سيسهل بالتالي سير أعمالها، ويرفع من مردوديتها، كما وضعت لجنة المتابعة إضافة إلى ذلك جدولا زمنيا لاجتماعات مختلف اللجان الوزارية، والمجالس القطاعية المغربية.

وقد قرر اتحاد المغرب العربي في اجتماعه الثالث بالجزائر اربع لجان وزارية متخصصة، مكلفة بالعمل على تطوير العلاقات الوجدية في المجالات التي تدخل ضمن الاولويات، اقتراحات اللجنة التي سوف تعرض على الأجهزة العليا للاتحاد اجتماع وزراء الخارجية، ثم على القمة المغربية بتونس، صاغت عناوين لأربع لجان المقترحة على الشكل التالي:

- لجنة الأمن الغذائي؛

- لجنة الاقتصاد والمالية؛

- لجنة البنيات الأساسية؛

- لجنة الموارد البشرية.

وقد تم الاتفاق على رئاسة اللجان الوزارية الأربع القطاعية على الشكل التالي:^(١٩)

* لجنة الأمن الغذائي:

ويرأسها المغرب، وتعمل على الإعداد برنامج عمل مرحلي في ميادين البحث، والإنتاج الفلاحيين، ومكافحة الآفات، والاستغلال الأمثل للموارد المالية.

* لجنة الاقتصاد والمالية:

وتترأسها الجزائر، وتعمل على غربة الكثير من التوصيات وبحث ما يمكن تحقيقه لإعطاء دفعة جديدة لمبادلات التجارية المغربية عن طريق تكوين شبكة قارة للمعلومات، وتعميم الاتفاقيات التفضيلية الثنائية، والرفع التدريجي للحواجز الإدارية، وغيرها في البلدان الخمسة، ثم تشجيع إقامة مشاريع صناعية مشتركة بتنمية المناطق الحدودية والتركيز في مرحلة أولى على التنسيق في الميدان الصناعي.

وستجد هذه اللجنة أيضا نفسها أمام توصية للتعجيل بإبرام اتفاقية جماعية بعدم الازدواج الضريبي، وبحث إمكانية توحيد وتقريب أنظمة تمويل المشاريع الإنتاجية المشتركة، وإحداث صندوق إنمائي لهذا الغرض، وتمويل المبادلات، وإحداث أنظمة موحدة لضمان الصادرات، كما أن هناك توصية لتنسيق السياسات النقدية بين بلدان الاتحاد على ثلاثة مراحل، تتعلق الأولى بتعميم اتفاقية الدفع الثنائية بين البنوك المركزية مع استعمال العملات الوطنية، وتنسيق أنظمة الرقابة على الصرف، وتهم المرحلة الثانية، إنشاء غرفة مقاصة مغربية، وإحداث وحدة حسابية، على أن تكون المرحلة الثالثة إنشاء جهاز لتمويل الأرصدة، والإعداد لإنشاء عملة مغربية موحدة، كما ستبحث اللجنة جوانب التنسيق في السياسات الجمركية بالعمل تدريجيا على إعفاء البضائع ذات المنشأ المغربي من الرسوم الجمركية، وضبط تصنيف جمركي موحد، ثم الاتجاه لاحقا إلى ضبط برنامج زمني لتحرير كل البضائع المغربية، وتوحيد التعرفة الجمركية تجاه الخارج، والواقع أن بلورة التوصيات السابقة إلى قرارات تحتاج إلى قوة دفع سياسية، كما تتطلب سنوات طوال لملاءمة السياسات الاقتصادية، والمالية، في البلدان الخمسة مع مسار البناء المغربي الذي يستدعي إضعاف القطرية، وصولا إلى سوق مغربية مشتركة^(٢٠).

* لجنة البنيات الأساسية:

وتترأسها ليبيا، حيث تتولى البحث في التوصيات المتعلقة بإحداث الإطار الملائم للتكامل في ميدان السكك الحديدية، وإقامة مؤسسات متخصصة مشتركة للنقل، ثم وضع إطار للتكامل التدريجي في ميدان البريد، والمواصلات بتوحيد المقاييس والتسعيرة، فضلا عن التنسيق

والتخطيط المشترك في الأشغال العمومية الكبرى لتطور البنية الأساسية، وبحث السبل المؤدية إلى وضع إطار تشريعي، وقانوني لعمل الشركات، والمشاريع المغربية المشتركة.

* لجنة الموارد البشرية^(٢١):

تترأسها تونس، وتتولى بحث تنفيذ عدة توصيات تهم التنسيق في قضايا التربية، والإعلام والثقافة، والشباب، والتعاون في مجال الطب الوقائي، وإعطاء الأولوية للمنتوجات الصيدلانية المغربية، وتوحيد عملية استيراد الأدوية، وتوحيد قوانين الحماية المدنية، ووضع خطط مشتركة لمقاومة الكوارث، وقد عقدت هذه اللجان الرئيسية الأربع ولجانها الفرعية ما لا يقل عن مائة اجتماع في العواصم الخمسة، للانكباب على سلسلة من الاتفاقيات.

لكن ورغم الجهود التي تبذل من أجل تطوير فعالية أجهزة اتحاد المغرب العربي، إلا أنها ما زالت في طور الصياغة، بمعنى أنها ليست مؤسسات متبلورة ومتكاملة، كذلك يلاحظ أنها لم تختبر حتى الآن في عمل محدد بالإضافة إلى أنها مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء الدول الخمس، ولا تتمتع بأية مبادرة، لا من حيث اتخاذ القرار، ولا من حيث التنفيذ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء، والتزامهم بالتنفيذ، كذلك يفتقر الاتحاد إلى أية سلطة مستقلة عن الدول الأعضاء، فهو ليس فقط لا يتمتع بسلطات "فوق الدول" بل حتى يتمتع بسلطة مستقلة "بين الدول" كما أن الاتحاد يفتقر إلى آليات للتنفيذ، ومن ثمة فإن عملية تنفيذ أي مقترحات، أو قرارات تبقى رهن إرادة الدول الأعضاء^(٢٢).

ولإدخال المشروع المغربي إلى طور الإنجاز، صادقت الدورة الرئاسية الرابعة لاتحاد المغرب العربي على بيان ختامي تضمن المحاور التالية:

هيكليا:

- المقر الدائم للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمغرب:

- مؤسسة الأمين العام للاتحاد بالتناوب

- مجلس الشورى بالجزائر.

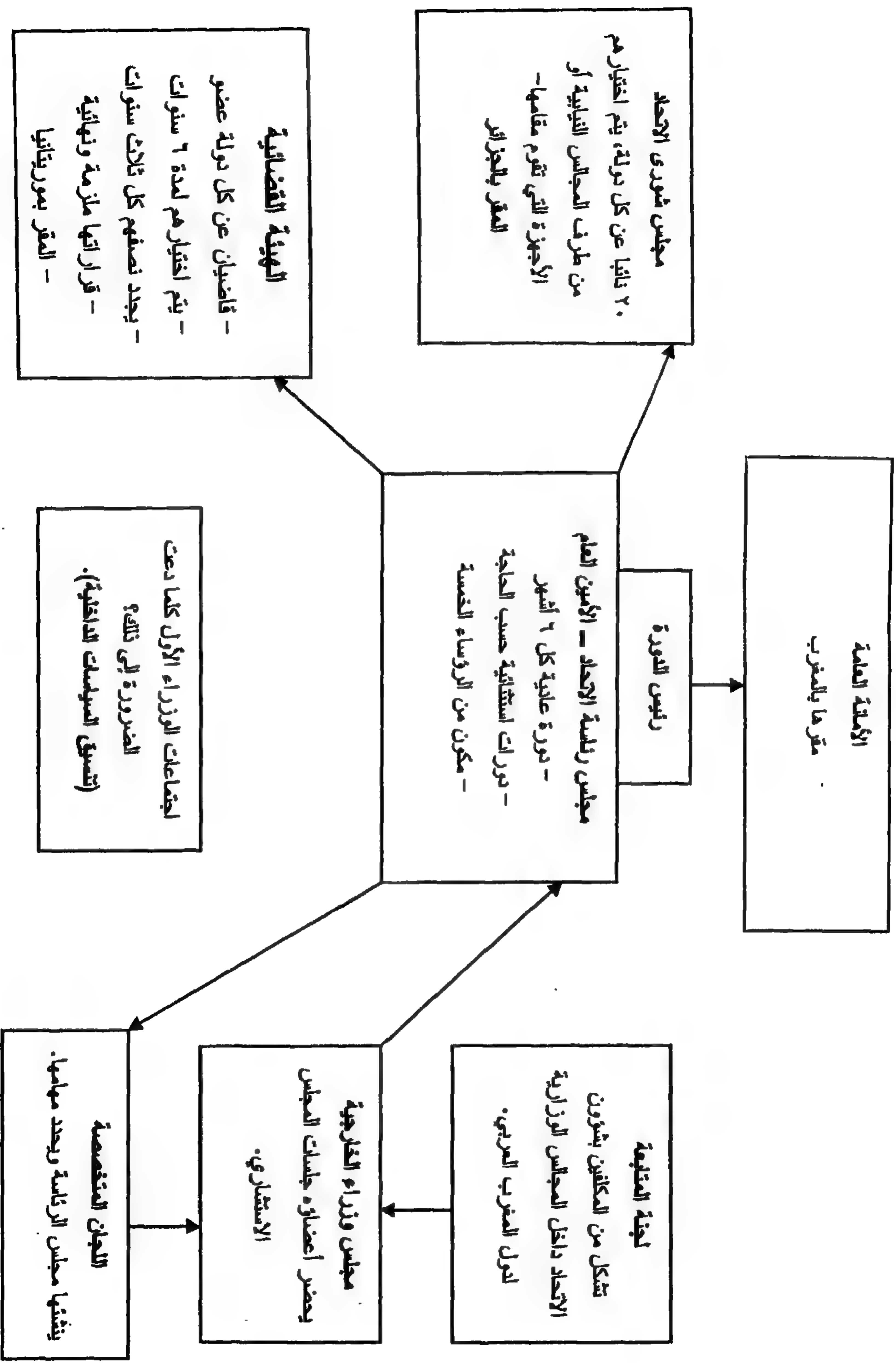
- الهيئة القضائية بموريتانيا

- المصرف المغربي لاستثمار والتجارة الخارجية بتونس.

- الجامعة المغربية، والأكاديمية المغربية للعلوم بليبيا.

تنظيميا:

إدخال تغيير على معاهدة الاتحاد يتمثل في اتخاذ القرارات أولا بالتراضي، وثانياً بالأغلبية إذا تعذر الإجماع سوى في حالة الحرب والسلام التي يجب أن تتخذ فيها القرارات بالإجماع المطلق^(٢٣) لكن هذه اللجان قد تظل مجرد أجهزة شكلية، إذا لم تعمل بالفعل على تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها اتحاد المغرب العربي، فما هي هذه الأهداف؟ وما هي حدودها في الواقع المغربي؟ ذلك ما سنحاول دراسته في المبحث التالي:



المبحث الثاني: تقييم مسار الوحدة المغربية

سؤال يطرح نفسه بشدة، عند محاولة تقييم مسار الوحدة المغربية، هل سيتبدد حلم الشعوب المغربية في الوحدة والاندماج؟ ذلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة، إلى علاقات أهم ما بدأت تتميز به هو الهدوء والتعاون "المحدود"، يعرف الآن نوعا من التعثر في مسيرته، إن لم نقل أن قطار الوحدة، والاندماج توقف دون تحديد تاريخ لانطلاقه من جديد، فجل الأهداف التي سطرها الاتحاد والاتفاقيات التي تم إبرامها بين أعضائه سواء المتعلقة منها بالمبادلات التجارية، أو التعريفية الجمركية، أو المواصلات، لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وإن كانت جل التبريرات التي تعطى لتفسير هذا التأخير في التنفيذ تعزى إلى أسباب تقنية، في حين أن الأسباب الحقيقية هي أعمق من ذلك بكثير، حيث تنضاف إلى العوائق المؤسسية التي يواجهها اتحاد المغرب العربي، وقبل الحديث عن معوقات هذا الاتحاد، نعرض بداية إلى أهدافه.

أولا: أهداف الاتحاد

إن طموحات الشعوب المغربية هي أن تجعل من هذا المغرب العربي بلدا واحدا، له جواز سفر واحد، وبطاقة تعريف واحدة، وهوية واحدة، وعملة واحدة، وهذه الأهداف تحتوي بتعدادها على جوانب شتى، وعناصر مهمة، منها البشرية، والاقتصادية، والمالية.

١- البعد الإنساني والثقافي

إن كل اتحاد سياسي مهما كان وضعه القانوني، وكيفما كان شكله الدستوري، اتحاد فيدرالي، أو كونفدرالي، لا يمكن أن يبنى إلا على أساس الاندماج البشري، والاقتصادي، والسياسي أخيرا.

إنّ فإن الاندماج البشري (مغرب دون حدود) حيث تكون حرية تنقل الأشخاص، والممتلكات، والكتابات، والأفكار، هو شرط أساسي لقيام صرح المغرب العربي، وهو هدف لا يطرح أية مشكلة لأنه أساسا مسألة إرادة سياسية، يكفي أن يتمكن كل المغاربة من التنقل بحرية من بلد إلى آخر، وأن يقيموا أينما يريدون دونما حاجة إلى تأشيرة دخول أو تصريح، وأن لا تكون هناك أية رقابة على الصحافة، أو الكتب بالإضافة إلى إنشاء جواز سفر مغربي موحد، وهذا كله لا يتطلب لا دراسة، ولا بحث سابق، يتعلق الأمر فقط باتخاذ قرار سريع لأنه بدون

حرية التنقل، والمؤسسات، لا يمكن الوصول إلى الاندماج الاقتصادي، فبالأحرى الاندماج السياسي.

إن، وللوصول إلى التكامل يجب تحقيق هدفين: الأول على المدى القصير، والثاني على المدى المتوسط.

فيما يتعلق بالمدى القصير: يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات حاسمة تهم الحياة اليومية للمواطنين المغاربة، تتعلق أساسا بحرية انتقال الأشخاص دون عراقيل وحذف التعقيدات الإدارية.

أما الهدف الثاني: المتعلق بالمدى المتوسط: فيرمي وبطريقة تدريجية إلى تحرير انتقال الممتلكات، والخدمات، وخلق مقاولات مغربية في القطاعات ذات الطبيعة الاستراتيجية، التي يمكن أن تكون محور الاندماج (كاستغلال، الحديد، الفوسفاط، الغاز، والصيد البحري)^(٢٤).

وفي هذا الإطار فإن عملية تكيف التشريعات ستساعد على فتح الحدود الداخلية المغربية، حتى لا تعرقل عملية تنمية المبادلات بين الدول الخمس. إن تطور النصوص سيخلق عادات جديدة حتى لا تتكرر مشكلة التونسي الذي منع من دخول الحدود الجزائرية^(٢٥).

وفي إطار مغرب بلا حدود، سيكون الجانب الثقافي من الميادين التي لن تخلق مشاكل مثل إنشاء تلفة مشتركة، وضع برامج مدرسية موحدة، إنشاء جامعات للطلبة، والأساتذة من جميع بلدان المغرب العربي، معادلة الشواهد، حرية انتقال الأشخاص، والأفكار^(٢٦) وتبعاً لذلك تم تأسيس الاتحاد المغربي لبحوث الاتصال، بهدف تطوير المعرفة العلمية في مجال الاتصال، والعمل على تطوير الإنتاج الصحفي المغربي، السمعي، والبصري، آخذين بعين الاعتبار متطلبات التنمية الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية والتقنية، وتشجيع الأطر المغربية على الإسهام في معرفة واقع المغرب العربي الاتصالي، والإعلامي، وربط علاقات منتجة بين الباحثين المغاربة، وزملائهم في البلدان العربية، والإفريقية^(٢٧).

٢- البعد الاقتصادي:

الهدف الثاني بعد الاندماج البشري، هو الاندماج الاقتصادي الذي سيجرم إلى إنشاء سوق مغربية مشتركة، وهو هدف من السهل تحقيقه، لأن ثروات وإمكانيات الدول الخمس هي في اغلب الأحيان متكاملة، كل واحد له توجه خاص في مجال محدد، يكفي لخلق سوق مغربي تنسيق النشاطات، وتجنب أن تصبح متنافسة. إن، يجب في مرحلة أولى تحديد مجموع هذه

الإمكانات، وهذه المهمة يمكن أن توكل إلى لجنة مختصة، وبعد تحديد إمكانيات كل دولة، يمكن بعد ذلك النظر في تكامل هذه الصناعات التي ستستفيد ليس فقط من عدد سكان الدولة المتواجدة ضمنها، ولكن من مجموع مستهلكي الدول الأعضاء الذي قارب ١٠٠ مليون مستهلك. إذن يجب التنسيق بين عمليات الإنتاج للوصول إلى خلق سوق مغربية مشتركة، وعلى هذا الأساس سيتم إبرام اتفاقيات مع المجموعات الاقتصادية الأخرى كمتحاور واحد، أحسن من خمس دول متفرقة.

فإذا كانت الثروات الأساسية للجزائر، وليبيا هي البترول والغاز، فإن التوجه الأول للمغرب، وتونس هو إنتاج الأسمدة (أول الدول المصدرة) أما موريتانيا فتتوفر على ثروات منجمية مهمة، خاصة الحديد، لذلك فإنه من الضروري خلق شركات اقتصادية مغربية، وكذلك مجمعات صناعية، ولكن في إطار تكاملي، وليس تنافسي، الهدف من كل هذا هو الوصول إلى السوق المغربية المشتركة ودعم روابط تعاون جديدة، مع المجموعات الأخرى، وكذلك مع السوق الأوروبية المشتركة^(٢٨).

ولبلورة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول اتحاد المغرب العربي، تم التوصل إلى إبرام عدة اتفاقيات يمكن أن ندرج بعضها على الشكل التالي:

- اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي، وقعت بالجزائر في ١٩٩٠/٧/٢٣.

- اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي، وإرساء قواعد التعاون التبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي (وقعت بالجزائر ١٩٩٠/٧/٢٣).

- اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي وقعت بالجزائر في ١٩٩٠/٧/٢٣.

اتفاقية خاصة بالحجز الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي لحماية المحاصيل الزراعية، والثروات النباتية، والغابوية من تسرب الأمراض، والآفات الضارة، أو انتشارها (وقعت بالجزائر في ١٩٩٠/٧/٢٣)^(٢٩).

وقد حدد مجلس الوزراء أربعة مراحل لبناء الوحدة المغربية، وإحداث منطقة للتبادل الحر بين الأقطار المغربية الخمسة، وكذا تأسيس اتحاد جمركي، وسوقا مغربية مشتركة، وكذا وحدة اقتصادية على المدى الطويل.

وتتعلق المرحلة الأولى بإزالة الحواجز التعريفية، وغير التعريفية، وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان المغربية، وإعطاء دفعة ملموسة لإنعاش الإنتاج، والمبادلات، وتهدف المرحلة الثانية إلى توحيد التعريفات الجمركية، على المستوى المغربي وإعداد مدونة جمركية تجاه الخارج، مع العمل في نفس الوقت على توحيد القوانين الجمركية على مستوى بلدان الاتحاد، وعزمت الأقطار المغربية في المرحلة الثانية: إحداث سوق مغربي مشترك قبل سنة ٢٠٠٠، وتحقيق اندماج اقتصادي بين البلدان الأعضاء، وترمي المرحلة الرابعة، إلى توحيد السياسات وخطط التنمية الاقتصادية طبقا للأهداف المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التقليل من عدم التوازنات بين الأقطار المغربية في مجال التنمية، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي^(٣٠).

٣ - البعد العسكري:

استنادا على مبدأ الدفاع المشترك، نصت المادة "الرابعة عشرة" من اتفاقية اتحاد المغرب العربي، على أن "كل اعتداء يتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى" كما تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط، أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها، أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف، أو تكتل عسكري، أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي، أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى (المادة الخامسة عشرة من معاهدة الاتحاد). إذن فإن ما يلاحظ في المجال العسكري، أن الاتفاقية تتضمن نوعا من الدفاع المشترك، وتضع اسما وقواعد "للأمن الجماعي للدول المغربية" وهي بذلك لا تخرج عن المبادئ المكرسة على المستوى الدولي في نظرية الأمن الجماعي، كما لا تخرج عن المبادئ التي جاءت بها اتفاقية التعاون الاقتصادي، والدفاع المشترك التي وضعت في إطار جامعة الدول العربية منذ سنة ١٩٥٠، والتي تبنت نوعا من الأمن الجماعي، وضمانه للدول العربية، إن هذا النص المكرس في اتفاقية اتحاد المغرب العربي، جاء كرد فعل لما تعرضت له بعض الدول المغربية من اعتداءات أجنبية، مثل القصف الأمريكي لمدينتي بنغازي، وطرابلس بليبيا، أو الاعتداء الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، ومن ثمة فإنه بناء على نصوص الاتفاقية، أي كل اعتداء يتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر بمثابة اعتداء على الدول الأخرى^(٣١) لكن هل التزمت الدول المغربية فعلا بتطبيق نص المادة ١٤ من اتفاقية الاتحاد، أم أن النص شيء والممارسة شيء آخر، لتعلق بالتالي مصداقية كل النصوص الواردة في اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي، تجلّى ذلك بوضوح في الموقف الصامت، والسلبى، لكل الدول المغربية من قضية "لوكيربي" والحظر

الجوي الذي فرض على ليبيا تطبيقاً للقرارين الأميين "الأمريكيين" رقم ٧٣١، والذي طلب فيه من ليبيا الاستجابة التامة، والفورية للطلبات الموجهة إليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفرنسا بتسليم اثنين من مواطنيها، تتهمهما هذه الأطراف بمسؤولية الاعتداء على طائرتين، ثم القرار ٧٤٨، القاضي بفرض حظر جوي ضد ليبيا.

وإذا كانت حرب الخليج قد فجرت التجمع العربي المركزي الذي ضم مصر، العراق، الأردن، واليمن، فإن موقف الكتلة المغاربية من حرب الخليج، وتأجج المشاعر القومية خلالها في الشارع المغربي، وكذا التعاطف الرسمي المتفاوت مع العراق، ظل أيضا مصدر إزعاج لأمريكا، وبما أن إضعاف، وشل كل قدرات، ومظاهر القدرة العربية، ظل يشكل هدفا استراتيجيا لأمريكا وحليفها إسرائيل فقد بدا لها أنه أن الأوان لتسديد ضربة قاضية لاتحاد المغرب العربي، وتطوير الدولة البترولية الوحيدة التي بقيت خارج الطوق الإمبريالي الأمريكي بعد حرب الخليج^(٣٢).

وهنا يحق لنا أن نتساءل: لماذا لم يكن لجامعة الدول العربية دور فعال في حماية الأمن القومي العربي، الذي يعتبر المس به أحد الأهداف التي وجد من أجلها النظام الدولي الجديد؟ ولماذا لم يلجأ إلى تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك لمواجهة الاعتداءات المتكررة على أمن عدة أقطار عربية؟ ثم أين هو دور تكتلات دول الجنوب إزاء هذه الاعتداءات، وإزاء نظام دولي لاحظ لها فيه؟ بل أين هو دور اتحاد المغرب العربي، وما هو موقفه من المس بوحدة المغاربية التي تبني عليها الشعوب المغاربية الآمال العريضة؟

فكما اختبرت أمريكا مدى صلابة الاتحاد العربي الإفريقي، حينما هاجمت خليج "سرت" عام ١٩٨٦ فإنها بهذه التهديدات تريد أن تختبر مدى تضامن دول اتحاد المغرب العربي، ومدى تمسكها بما ورد في المادة "١٤" من معاهدة مراكش، القانون الأساسي للاتحاد، والتي تدعو إلى الدفاع المشترك في حالة اعتداء أجنبي على أحد أطراف الاتحاد، وهذه التهديدات ستشكل بدون شك إحراجا لحلفاء أمريكا في المغرب العربي، خاصة في خضم المشاكل التي تعترض طريق الاتحاد بسبب التغييرات السياسية التي تشهدها الجزائر، ومشاكل المسألة الديمقراطية في موريتانيا، وقضية الصحراء الغربية، وفي هذا الصدد كان لابد أن يكون للدول المغاربية، موقف من التهديدات الغربية الموجهة لأمن ليبيا، حيث دعت هذه الدول إلى توخي أساليب الحوار، والتشاور التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تبقى الوسائل المثلى الواجب اعتمادها من أجل بلوغ الأهداف السلمية التي ينشدها الجميع^(٣٣) وقد عبرت دول الاتحاد

المغربي عن تنديدها الشديد بظاهرة الإرهاب، وعزمها على المضي قدما نحو التصدي لها، كما أكدت على ضرورة نهج أسلوب التفاهم والوفاق، بدلا من التعامل بمنطق المواجهة، لأن هذا المنطق يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو جميع الدول للكف عن اللجوء إلى التهديد، واستعمال القوة في العلاقات الدولية^(٣٤).

ثانيا: معوقات الوحدة المغربية:

تعرض مسيرة اتحاد المغرب العربي مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف عقبة أمام أهدافه بل وتشل مسيرته. وإذا كانت قضية لوكربي إحدى هذه العقبات قد عرفت طريقها إلى الحل، فإن مشكلة الصحراء الغربية تبقى أهم تحد أمام اتحاد المغرب العربي.

١ - قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغربية

إن ميلاد اتحاد المغرب العربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩ في مراكش، جاء بعد إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الرابط والجزائر في ١٦ ماي ١٩٨٨، هذه العودة التي شكلت تغييرا مهما في تاريخ المغرب العربي، ذلك أنه، ومنذ ١٩٨٥ تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر، بسبب قضية الصحراء الغربية، هذا التوتر الذي كاد أن يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب مباشرة بين البلدين، خاصة وأن الجزائر تستضيف على أراضيها مخيمات "للبوليزاريو"، لكن القيادتين الجزائرية، والمغربية توصلتا إلى التحكم في توجهاتهما السياسية، والعسكرية، لتجنب أية مواجهة بين البلدين، خاصة وأن كلا منهما لازال يذكر حرب الرمال في خريف ١٩٦٣، والتي واجه فيها الجيشان المغربي، والجزائري بعضهما، والنتائج الوخيمة التي خلفتها هذه المواجهة.

إن مشكل الصحراء الغربية كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغربية في موقف حرج، ذلك أن الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين ما فتئ يعمل من أجل الاعتراف "بالجمهورية الصحراوية" التي أعلنت استقلالها من طرف جبهة البوليزاريو سنة ١٩٧٦، رغم أنها لم تكن تتوفر على أرض مستقلة.

وحتى الآن، فإن قضية الصحراء الغربية لم تتم تسويتها. لكنها مع ذلك لم تعد تشكل أي عائق أمام المبادرات الدبلوماسية للدول المغربية، خاصة وأن المشاكل الداخلية لكل بلد مغربي، وخاصة الجزائر على إثر انتفاضة الخبز سنة ١٩٨٨، مما جعل هذا البلد يولي اهتماما لمشاكله الداخلية، وللتأثير الذي أصبح يلعبه الأصوليون على الساحة السياسية، دون أي مشكل جانبي

آخر، مما أفقد جبهة البوليزاريو الدعم الذي كانت تتلقاه من الجزائر، أو من ليبيا سابقا بعد التوقيع على اتفاقية الاتحاد العربي الإفريقي، ثم اتفاقية مراكش ١٧ فبراير ١٩٨٩، الشيء الذي جعل العديد من ممثلي جبهة البوليزاريو يلتحقون بالمغرب ملبيين لنداء ملك المغرب " الحسن الثاني " "إن الوطن غفور رحيم". ويأتي التوقيع على مشروع القرار المشترك المغربي الجزائري الذي تم عرضه على رئيس اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تتم المصادقة عليه لاحقا، قبل أن يتم توجيهه إلى الجمعية العامة للمصادقة النهائية^(٣٥) تتويجا للجهود التي يحاول كل من البلدين اتخاذها من أجل الإسراع بحل مشكل الصحراء المغربية، لكن وإذا كانت قضية الصحراء الغربية لم تعد تشكل أي عائق أمام المبادرات الدبلوماسية المغربية، فإنها مع ذلك تعطل مسيرة الوحدة المغربية، خاصة وأن الدول المغربية لم تتخذ أي إجراءات عملية تهدف إلى الحل النهائي لهذا النزاع، مما قد يساعد على التخفيض من العجز المالي للدول المعنية بهذه القضية، نتيجة النفقات العسكرية^(٣٦) من جهة، ومن جهة أخرى يجنب كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة الوحدة المغربية، ويؤدي إلى فشلها.

لكن دخول الجزائر، وهو من بين البلدان الرئيسية في الاتحاد نظرا لموقعها الجيوستراتيجي في المنطقة- في مسلسل جديد من عدم الاستقرار السياسي، واستمرار تردي الوضعية الاقتصادية الاجتماعية في البلاد، جعل العامل الذي كان في الأمد القريب يعتبر من بين العوامل المشجعة لقيام مغرب عربي موحد يتراجع^(٣٧)، مما جعل الهوة بين الأنظمة السياسية، والاقتصادية للدول المغربية تتوسع من جديد وبالتالي يصبح أمل الوحدة المغربية، كابوس التجزئة من جديد.

٢- قضية لوكيربي وردود الفعل الليبية:

كان أول تعبير عن قيام النظام الدولي الجديد، هو المس بأمن الجماهيرية الليبية، أحد البلدان المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها، منذ أن صادق مجلس الأمن في ٢١-٠١-١٩٩٢، على القرار ٧٣١ ثم القرار ٧٤٨، وكان أيضا أول تعبير عن هشاشة هياكل اتحاد المغرب العربي، وعن ضعف هذا الكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية "الأمريكية" التي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى الوصول إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية، والغربية، في منطقة المغرب العربي، فكان أول رد

فعل ليبيا إزاء الموقف المغربي، هو أولا التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانيا إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغربية.

وعموما، فإذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيا، فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض، والتشكك، والحذر، وبروز أسباب الاجتذاب المتبادل نحو نوع من التعاطف، بل أحيانا نحو توطيد الصداقة والأخوة. والتي لا يزال بعضها قائما (ملف الصحراء) أو اعتبارات دولية تتصل بعلاقات ومواقف كل بلد إزاء القوى المؤثرة في العالم (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية) وإزاء الأوضاع العربية.

الخاتمة:

إننا في خاتمة هذه الدراسة، لا نستطيع حتما أن نضع نقطة للنهاية، لأن موضوعا شائكا كموضوع اتحاد المغرب العربي، هو موضوع تطنى عليه جدة الأحداث وصيرورتها، كما أننا لا ندعي التنظير لإشكالية من هذا الحجم، نظرا لسعة الموضوع، وتشابك عناصره، وتفاعلها، بدءا بالتطورات التي عرفتها دول المغرب العربي على المستوى الداخلي، أو باقي دول العالم:

فالمشكل الأساسي في دول المغرب العربي ليس مشكل تخلف الوعي الوحدوي، أو تدنيه (هكذا بطريقة معيارية) وإنما هو مشكلة تأطيره وتشغيله، وجعله بمثابة الرافعة نحو النهوض الاقتصادي والبناء الديمقراطي والدافع نحو التحرر، وبناء شروط المناعة، والانخراط في الحداثة من موقع قوة^(٣٨).

إن ضعف هذا الوعي، أو تغييبه، نتيجة عدة عوامل داخلية، وخارجية يعرفها كل بلد مغربي على حدة، تجسد واقعا، وبصورة ملموسة في الموقف الصامت، والسلبى لكل الدول المغربية من قضية "لوكيربي" والحظر الجوي الذي كان مفروضا على ليبيا. إذن فإنه من الصعب أن نتكلم عن سياسة موحدة، لاتحاد المغرب العربي كتجمع إقليمي. فمن خلال وقوفنا على مواقف هذا الاتحاد سواء إزاء التكتلات الاقتصادية الأخرى (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) أو إزاء الأمن القومي العربي، وإزاء الوحدة العربية، يمكن القول أن هذه السياسة تتميز بثلاث مميزات أساسية هي (٣٩).

- أنها سياسة توفيقية، وليست موحدة، أي أنها تعبر عن حد أدنى من التوافق بين سياسات قطرية، ساهمت في خلقه عدة تحديات إقليمية ودولية.

- أنها مواقف تحددها طبيعة الدولة الوطنية ودرجة تبعيتها للخارج.

- أنها سياسة ظرفية، غير صامدة، في وجه التحديات الخارجية.

وبهذه السمات تبدو السياسة العربية لاتحاد المغرب العربي، متقاربة أكثر مع نفس السياسة التي يتبناها كل من مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، بالرغم من التباين في المحددات، ويبدو هذا التقارب في أن سياسة هذه التجمعات تعد إفراز لاتحاد ظرفي هش، يخضع أكثر ما يخضع للاعتبارات الاستراتيجية والمصلحية، وأن التمزق الذي يشهده النظام الإقليمي العربي راهنا، لأكبر دليل على هذه الحقيقة^(٤٠).

إن فعلى قاعدة تخلف الوعي الوحدوي، وتأخره، وبسبب القطرية، وتغليب الذات، نعتقد على أن أزمة الوحدة والتكامل بالمغرب العربي - والتي لازالت قائمة رغم إحداث اتحاد المغرب العربي مؤسسيا، إلا أن هيئات الاتحاد مجمدة ولاسيما جملة من الاتفاقيات^(٤١). هي بالأساس أزمة ذاتية، أي أن مصادر التفسير في إخفاق مشروع الوحدة، لا ترتبط بالشروط الموضوعية المؤهلة لها (الثروات الاقتصادية، الموقع الجغرافي، الإمكانيات البشرية، العامل الدولي/الاستعماري)، بقدر ما ترجع إلى الاستعداد السياسي/الذاتي للأقطار المقبلة على الانصهار^(٤٢).

من منطلق هذه الأزمة الذاتية يتحول في اعتقاد أحد الباحثين^(٤٣) الخطاب حول معوقات من منظور النخب الحاكمة إلى عناصر للتأخير/التبرير، وتغطية مكامن العجز بشأن تحقيق فكرة المغرب الكبير...

وبهذا المعنى كذلك، تغدو الوحدة عسيرة الإنجاز، ضمن الطبيعة الاجتماعية للنخب السياسية القائمة راهنا بدول المغرب العربي وهو ما يشترط من الحركات الديمقراطية. المؤهلة للقيام بهذا الدور، ليس فقط تطوير صراعها السياسي ودمقرطته، بل الأكثر من ذلك شحذه وإنضاجه في أفق فرز القوى الحقيقية للوحدة.

¹ في عام ١٩٥٤ عثرت بعثة المكتبة الأهلية المكونة من جار لكلانت المختص في الآثار المصرية وجان دوريس المختصة في التاريخ القبطي على تمثال حجر لملك ذي ملامح شرقية ويلبس رداء ثميناً، يجلس على كرسي وعلى قدميه كتابات باللغة العربية الجنوبية، وتدل هذه الآثار بما عليها من نقوش أنها تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، كما تدل على أن الملك كان يحكم الشرق الإفريقي والجنوب العربي في آن واحد، أنظر د. محمد أحمد خلف "الجزور التاريخية للعلاقات بين العرب والأفارقة" مستقبل العربي العدد ١٠، نوفمبر ١٩٧٩، ص ٥١. ودراسة:

Anthony sylvester "Arabs and Africans cooperation for development" The bodily head LTd 1981 p 150.

² د. محمود خيرى عيسى: "العلاقات العربية الإفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٥.

³ جورج المصري: "العلاقات العربية الإفريقية: الأسس الاستراتيجية للتعاون" مجلة شؤون دولية، العدد الثالث، خريف ١٩٩٣، ص ٢٥-٢٦.

⁴ لمزيد من التفاصيل انظر: محمد يونس المبروك: "تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية: ١٩٥٢-١٩٧٧"، مطابع الثورة العربية، طرابلس، ١٩٨٨، ص... .

⁵ يتحدث ابن خلدون في كتابه التاريخ عن البضائع فيذكر بأن أسعار البضائع في السودان كانت مرتفعة الثمن ببلاد المغرب على أيامه مثلما كانت بضائع البلاد المغربية مرتفعة الثمن هي الأخرى في بلاد السودان. انظر د. عبد القادر زبايدة "العلاقات العربية الإفريقية في التاريخ الجانب الحضاري اتساعه وواقعه التاريخي" مجلة شؤون عربية، العدد ١٢ فبراير ١٩٨٣، ص ١٤٧.

⁶ محمد يونس المبروك: "مرجع سابق" ص ١٩.

⁷ شريف إبراهيم: "في العلاقات الاستراتيجية بين العرب وإفريقيا" مجلة الوحدة، العدد ٩٧، أكتوبر ١٩٩٢

⁸ باستثناء الحبشة وليبيريا ومصر و جنوب إفريقيا على اعتبار أن هذه الدول كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الشكلي.

⁹ محمد يونس المبروك: " مرجع سابق"، ص ٣٣.

¹⁰ Abdul aziz jalow "les politiques d'états d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe aperçu général in "les relations historiques et socio-culturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours.

- محمد يونس المبروك " مرجع سابق" ص ٩٠.

¹¹ Sair (k): sept thèses sur le Maghreb, revue soual n°:2 p; 1.

¹² د. عبد الله العروي: تاريخ المغرب، محاولة في التركيب، الجزء الأول، منشورات ماسبرو ١٩٧٥، ص ٦.

¹³ ياسين الحافظ: في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١، ص ٢٢.

¹⁴ يتساءل عبد الله العروي في كتابه " تاريخ المغرب" عما تعنيه عبارة " المغرب، ول يجوز التاريخ للمغرب كوحدة؟ يسأل البعض أي بقعة أرضية تعنون؟ وإذا قلنا شمال إفريقيا اعترض علينا الجغرافيون لأننا لا ندخل مصر، وإذا قلنا غرب شمال إفريقيا كنا أقرب إلى الواقع، لكن الوصف يعبر عن حالة سياسية معاصرة، وإذا قلنا أرض البربر استعملنا عبارة كانت رائجة في أوروبا في بداية العصر الحديث ثم نبذت لما تحمل من خفية سياسية وربما عرقية.

أما كلمة المغرب ذات المعنى المطاط فإنها تفيد في اللغات الإفرنجية، لأنها دخيلة عليها ولا تفيد في العربية حتى لو أضفنا إليها صفة عربي إسلامي.

ويضيف العروي قائلاً: إننا نعني بلقطة المغرب المنطقة الممتدة من برقة إلى حدود السينغال التي إذا أضفنا إليها الأندلس سميت بالمغرب العربي.

انظر: عبد الله العروي- مجمل تاريخ المغرب- المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء ص ويلاحظ أن عبارة المغرب العربي لم تكن تشير- خلال فترة النضال المغربي ضد الاستعمار الفرنسي- إلا إلى أقطار ثلاثة هي تونس والجزائر والمغرب، حيث كان الحديث عن المغرب العربي يعني الوحدة بين بلدانه الثلاثة.

لقد عبر المرحوم علل الفاسي عن هذا الاتجاه في غير ما مناسبة حتى وإن استخدم عبارة الشمال الإفريقي التي تعني جغرافياً انضمام كل من مصر وليبيا، إلى هذه الفضاء فكل كتاباته عن المغرب العربي كانت تعني الأقطار الثلاثة فقط، فلنستمع إليه في " رأي مواطن يقول: "... إن أسعد أيام الشمال الإفريقي وأحسنها هي تلك الأيام التي تمكنت فيها من التعلم والتغلب على

نفسها، وأصبحت تحت سلطة حكومة وأمير للمؤمنين واحد في أيام الفاطميين والمرابطين والموحدين، وإذا كان الاحتلال التركي قد فصل بين القطرين الشقيقتين والمغرب الأقصى، ثم جاء الاستعمار الفرنسي الأسباني ثانية فجراً بلادنا ووزعها قطعاً، فما نحن الآن قد بدأنا نتحرر، واجبنا أن نعمل على بعث وحدتنا الكبرى وإنشاء المغرب العربي حراً مستقلاً موحداً، حتى نتمكن من بناء صرح حضارتنا الجديدة وتكون عوناً لإفريقيا وللعالم العربي والآسيوي في السير نحو الإخاء الإنساني وبناء عالم أحسن...".

انظر: علال الفاسي، رأي مواطن، مؤسسة علال الفاسي، ص، ١١٧.

¹⁵ يعتبر الجغرافيون الشمال الإفريقي مكوناً من مجموعة من الدول الواقعة بين خطي العرض السادس عشر والثامن والثلاثين، وخط الطول الغربي السادس عشر، وخط الطول الشرقي الثامن والعشرين، وتشمل هذه المنطقة المغرب بصحرائه والجزائر وتونس وليبيا مصر، دوت إدخال موريتانيا.

لكن المفهوم الجيوبولتيكي التقليدي لكلمة المغرب، فيشمل فقط الجزائر والمغرب وتونس وذلك لتشابه هذه الأقطار في عدة سمات طبيعية مشتركة وكذا تاريخ مشترك، تمنح هذه المجموعة وحدة موضوعية لا تشاركها فيها موريتانيا أو ليبيا إلا بصورة هامشية. (انظر: محسن التومي- تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي- من كتاب وحدة المغرب العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ص ١٧٧).

¹⁶ برهام غليون: جدل الوحدة والديمقراطية، من كتاب وحدة المغرب العربي، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢١٦.

¹⁷ د. إسماعيل صبري عبد الله: العرب والسوق الأوربية الموحدة، مجلة العربي، عدد ٣٦٣، بتاريخ فبراير ١٩٨٩، ص ٢٩.

¹⁸ Interview avec M. Mohamed seqat qui cumule les fonctions de représentant du Maroc au Secrétariat de l'U.M.A (Le libéral n° 24, 1990, p: 15).

¹⁹ جريدة العلم ٢٤ يناير ١٩٩٠، ص ٧.

²⁰ جريدة العلم ٢٤ يناير ١٩٩٠، ص ٧.

²¹ جريدة العلم، نفس العدد، ص ٧.

²² عز الدين شكري: "اتحاد المغرب العربي" السياسة الدولية، العدد ٩٧، يوليو، ١٩٨٩، ص ١٦٤.

²³ الاتحاد الاشتراكي، ١٨ سبتمبر ١٩٩١.

²⁴ La vie économique du 24 février, p: 5.

²⁵ ذلك أن الوثيقة الأساسية التي كان يحملها هذا التونسي معه، والتي تسمح له بعبور الحدود دون أن يوقف من طرف الجمارك تنص على أن الشاحنة تحمل نوافذ من خشب، في حين أن الشاحنة كانت تنقل قطع الخشب قبل تركيبها، فكان على التونسي أن يرجع ليعدل الوثيقة. أما وضعية المسافرين في باقي الدول المغاربية، فهي تختلف من بلد إلى آخر، ففي الوقت الذي نجد فيه أن التونسيين يستطيعون ومنذ مدة الدخول إلى ليبيا ببطاقة التعريف الوطنية فقط، لكن لابد أن يتوفروا على جواز سفر للدخول إلى الجزائر، المغرب، أو ليبيا.

- Jeune Afrique économie N° 135, septembre 1990, p: 57.

²⁶ Le point du 20 Février 1989.

²⁷ جريدة الأنباء، ١٨-١٩-١٩٩٠، ص ٢٠١.

²⁸ L'édification du Maghreb Arabe: l'intégration économique, un marché maghrébin, le monde du 16/3/1989, p: 1.

²⁹ وثائق من وزارة الخارجية.

³⁰ جريدة العلم ١ يناير ١٩٩١.

³¹ علي كريمي: "اتحاد المغرب العربي كوحدة جزئية عربية" مجلة الوحدة، العدد ٦٥، فبراير ١٩٩٠، ص: ٩٥.

³² النظام الدولي الجديد "الذرائع القانونية والأهداف السياسية للقرار ٧٣١" مجلة الوحدة، العدد ٩٠، مارس ١٩٩٢، ص ٦٧.

³³ المختار مطيع "النظام الدولي الجديد، وتهديدات أمن الجماهيرية الليبية" مجلة الوحدة، العدد ٩١، أبريل ١٩٩٢، ص ٧٧.

³⁴ نفس المرجع أعلاه، ص ٧٨.

³⁵ مما جاء في هذا المشروع، أن الجمعية العامة تجدد تأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب، في تقرير المصير والاستقلال، طبقا للمبادئ المعنونة عنها في ميثاق الأمم المتحدة، وفي القرار ٢٤-

١٥ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٤ دجنبر ١٩٦٠ المتضمن للتصريح حول منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، بيان اليوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢.

³⁶ مما يثبت أن قضية الصحراء الغربية لم تعد تعرف التصعيد الذي كانت تعيشه في السنوات السابقة انخفاض طلبات المغرب العربي على المعدات العسكرية، وخاصة الفرنسية منها، خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ حيث انخفضت إلى ربع الطلبات الأجنبية عام ١٩٩١، أي من ٦١ في المائة إلى ٢١ في المائة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩١. جاء ذلك في تصريح لوزير الدفاع الفرنسي "بيير جوكس" صادر في جريدة، بيان اليوم ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢.

³⁷ يترجم هذا التراجع بإغلاق العديد من المقرات التابعة للأحزاب السياسية في الجزائر.

³⁸ د. محمد المرغدي "الثقافة، والمجتمع في المغرب العربي". د. عبد الرحمن العمراني، مجلة الوحدة، العدد ٨٦ نوفمبر ١٩٩١، ص: ١٥٩.

³⁹ المختار مطيع "سياسة اتحاد المغرب العربي إزاء الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة العدد ٨٦ نوفمبر ١٩٩١، ص: ١٩٥.

⁴⁰ نفس المرجع السابق، ص: ١٩٥.

⁴¹ جريدة الاتحاد الاشتراكي ١٢ مالي ١٩٩٢، ص: ٢ خطاب "الوحدة" وواقع التشتت.

⁴² مالكي أحمد "إشكالية وحدة المغرب العربي"، مرجع سابق، ص: ٣٥٣.

⁴³ مالكي أحمد "إشكالية وحدة المغرب العربي"، مرجع سابق، ص: ٣٥٤.

اتحاد المغرب العربي: دراسة تحليلية وفقاً لنظريتين في العلاقات الدولية

ريهام أحمد خفاجي*

تأسس اتحاد المغرب العربي كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء (وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني. وكان إنشاء الاتحاد عام ١٩٨٩ مثيراً للحيرة نظراً للصراعات السياسية طويلة الأمد بين تلك الدول، فضلاً عن الاختلافات البنيوية بين اقتصادياتها. وأصبح الاتحاد موضع تساؤل، من حيث إمكانية صموده واستمراره وتوقعات نجاحه ومدى قدرته على تطويع الرؤى السياسية والاقتصادية المتباينة للدول المغربية في اتجاه العمل الإقليمي الجماعي. وتحاول هذه الورقة تحليل الأسباب التي دعت تلك الدول لتأسيس هذا الاتحاد، والتي تلقي بظلالها على توقعات استمراره ومدى فعالية دوره، وتستعين في هذا التحليل بمقولات نظريتين من نظريات العلاقات الدولية، وهما المدرسة الوظيفية الجديدة والمدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة. وتناقش الورقة ثلاث فرضيات، تشير الفرضية الأولى إلى افتقار النخب الحاكمة في الدول المغربية للإرادة السياسية اللازمة لإجراء مساومات والموافقة على حلول وسط في القضايا السياسية والاقتصادية الخلافية، حيث تشبثت النخب بتعريف ضيق للمصلحة الوطنية لدولها، مما أفرغ محاولات التقارب الاقتصادي والسياسي بين الدول المغربية من مضمونها. وتري الفرضية الثانية أن الظروف والبنى الاقتصادية المتشابهة والمتهرئة في الدول الأعضاء لم توفر المقومات الكافية لتعاون اقتصادي إقليمي مثمر، بل دفعتها نحو التنافس فيما بينها. وأخيراً، تفترض الورقة أن الدول المغربية لم ترض بالتعاون المشترك بينها، بالرغم من خلافاتها السياسية والاقتصادية، إلا لصعوبة انضمامها فرادى إلى منظمات إقليمية أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة مباحث، يلقي الأول الضوء باختصار على اتحاد المغرب العربي، من حيث ظروف النشأة والأهداف. ويدرس المبحث الثاني الاتحاد من منظور المدرسة الوظيفية الجديدة باعتباره منظمة إقليمية اقتصادية، مقارناً بين الأهداف المعلنة في الميثاق والأنشطة الفعلية خلال السنوات السابقة. ويتعامل المبحث الثالث مع نفس العناصر ولكن من منظور المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة باعتبار الاتحاد رد فعل لضغوط دولية متعددة. وتخلص الورقة إلى صعوبة تحليل الاتحاد وفقاً لرؤية المدرسة الوظيفية الجديدة، التي تهتم بالاعتبارات الاقتصادية لقيام التجمعات الإقليمية، لافتقار دوله لبنى اقتصادية مناسبة ولقوى فعالة في المجتمع المدني، وهما حجر الزاوية في التحليل الوظيفي الجديد. وفي المقابل تتجح المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة في تفسير قيام الاتحاد بصورة أفضل، باعتباره استجابة لضغوط سياسية واقتصادية نابعة من البيئة الدولية، مؤكدة أهمية البعد الخارجي في تأطير العلاقات بين الدول غير المركزية في النظام الدولي.

* انظر الأصل بالنسخة الإنجليزية

دول الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة

لتنمية أفريقيا (نيباد):

نمو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الأفريقية

راوية توفيق*

منذ الإعلان الرسمي عن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) احتلت قضايا الإطار الفكري للمبادرة، ومشاركة المجتمع المدني فيها، ومشكلات تطبيقها أجندة العديد من المؤتمرات، وأصبحت موضوعاً للعديد من الكتابات على مستوى دول القارة وخارجها. وعلى المستوى الرسمي، اختلفت مواقف الدول الأفريقية حول المبادرة فأيدتها بعض الدول بينما انتقدتها دول أخرى، وأشارت إلى عدم واقعية بعض أطروحتها.

وعلى مستوى دول الشمال الأفريقي اختلفت المواقف الرسمية من المبادرة اختلافاً بيناً، فبينما تحمست لها بعض الدول، وساهمت في صياغة وثائقها، اعتبرت دول أخرى، لأسباب مختلفة، دعوة للاستعمار الجديد للقارة. ولكن هل هذا الاهتمام الرسمي بالمبادرة بصفة عامة يرقى إلى المستوى المطلوب الذي تثبت به هذه الدول أنها جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية تشاركها مشكلاتها التنموية، وتدعم العمل الأفريقي المشترك لمعالجة هذه المشكلات؟ وإلى أي مدى شارك المجتمع المدني في دول الشمال الأفريقي في الجدل المتعلق بالمبادرة وفي تفاعلاتها؟ وإلى مدى تكون لدى الرأي العام في تلك الدول صورة واضحة، ولو أولية، عن المبادرة وأهدافها ومبادئها؟

تحاول الدراسة مناقشة هذه التساؤلات، وتحليل مواقف دول الشمال الأفريقي على المستوى الرسمي وغير الرسمي تجاه المبادرة؟ ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه بداية هو: ما هي أهمية مبادرة النيباد؟ وما هي الأسباب التي تدفع دول الشمال الأفريقي للاهتمام بها؟

أولاً: مبادرة النيباد: نظرة تقييمية

مبادرة النيباد هي آخر مبادرات التنمية المطروحة في القارة الأفريقية، وقد تم إعلان الصيغة النهائية لها والتي نجمت عن إدماج برنامج شراكة الألفية لإنعاش أفريقيا (ماب)

* معيدة بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

Millennium Partnership For African Recovery Programme (MAP) الذي صاغته جنوب أفريقيا و خطة أوميغا التي صاغتها السنغال، ووثيقة التعاهد لإنعاش أفريقيا Compact For African Recovery التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، في أكتوبر ٢٠٠١م. والمبادرة هي، كما جاء في وثيقتها الأساسية، تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومشارك بأن عليهم واجباً ملحاً للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم، بصورة فردية وجماعية، على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي.^(١)

ولتحقيق هذا الهدف وضعت المبادرة شروطاً ومبادرات جزئية من أهمها مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، والتي تمخض عنها آلية مراجعة النظراء، أكثر جوانب مبادرة النيباد ابتكاراً. وآلية مراجعة النظراء هي آلية أفريقية تنضم إليها الدول الأفريقية طواعية، وتهدف إلى مراجعة التزام الدول الأفريقية بقواعد الحكم الرشيد وتبادل التجارب الناجحة في هذا المجال، وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة.^(٢)

ورغم أهمية ما تحمله المبادرة من أهداف وما تكرسه وثائقها من مبادئ، تعرضت منذ الإعلان عنها للعديد من الانتقادات من أهمها:

(١) غياب المشاركة الشعبية في تشكيلها وصياغتها، فهي مبادرة فوقية صاغها بعض القادة الأفارقة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ولم يشارك المجتمع المدني الأفريقي في الإعداد لتلك الوثائق التي تم طرحها والتفاوض بشأنها مع الدول المانحة قبل أن يتم عرضها على مؤسسات المجتمع المدني. ويحذر بعض المحللين من أن هذا المنهج الفوقي لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة،^(٣) كما يحث بعضهم الشعوب الأفريقية، والباحثين وعناصر المجتمع المدني على الانخراط في عملية مراجعة مستمرة يواجهون بها هذا المشروع الفوقي، ويحاولون وضع خطط بديلة للتنمية الأفريقية.^(٤)

(٢) أن المبادرة لم تصنع دون مشاركة شعبية فقط، بل إنها أيضاً لا تركز المشاركة الشعبية في تنفيذها، فرغم أنها نصت على أن الشعوب الأفريقية لابد أن تتحمل المسؤولية والتحدي في تنفيذها المبادرة ببناء الهياكل على كافة المستويات للتعبئة والحركة، إلا أنها لا تحمل رؤية مفصلة واضحة تتضمن خطة عمل لمشاركة الشعوب الأفريقية فيها، ولا تقدم خطة لمشاركة المجتمع المدني،^(٥) أو دعم مشاركة المرأة.^(٦)

(٣) أن المبادرة لم تقدم حلاً للظواهر والنتائج السلبية للعولمة، فهي لم تقم بمراجعة نقدية للنماذج الغربية للتنمية، فالخطاب التنموي المكرس للهيمنة الموجه لأفريقيا لم يصنع في إطار لغة إعادة تشكيل نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة، ولكن في إطار لغة الأبوية والتفوق التنموي للدول الغربية المانحة. وبدلاً من أن تحاول المبادرة الجديدة وضع صياغة بديلة اكتفت بقبول النموذج الغربي للتنمية،^(٧) فالمبادرة تتبنى بوضوح النمط الليبرالي الجديد للتنمية، وهي بذلك تمثل ردة عن الخطط التنموية السابقة للقارة، والتي طالما حاولت وضع بدائل للنماذج الغربية للتنمية (خطة عمل لاجوس، الإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي)، ولم تحظ بالدعم الكافي من الدول الغربية المانحة والمؤسسات المالية الدولية؛ لأنها قامت على مبدأ الاعتماد على الذات. أما المبادرة الجديدة فهي تعتمد بشكل أساسي على التدفقات المالية من الجهات المانحة، والتي قدرتها الدول المؤسسة للمبادرة بحوالي ٦٤ بليون دولار سنوياً.^(٨)

(٤) أما عن الرؤية الأفريقية لآلية مراجعة النظراء والمكلفة بمراقبة وتقييم الحكم الرشيد في الدول الأفريقية فإن العديد من القضايا والأسئلة تثار حول آفاق هذه الآلية ومدى مساهمتها في تدعيم الحكم الرشيد في دول القارة، ومن أهم هذه القضايا^(٩): أن الدول الأفريقية تبنت هذه الآلية ظناً منها أن ذلك سوف يؤدي إلى دعم الدول المتقدمة للمبادرة ودفعها إلى تشجيع استثمار قطاعها الخاص في دول القارة، والسماح لمزيد من السلع الأفريقية بالدخول إلى أراضيها. ويعنى ذلك التشكيك في جدية الآلية وهدفها المعلن المتمثل في دفع الدول إلى الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد^(١٠) كذلك فقد تشكك العديد من المحللين في أن الدول الأفريقية مستعدة بالفعل لأن تمارس ضغوطاً على بعضها البعض لدفع مبادئ الحكم الرشيد خاصة بعد موقف الحكومات الأفريقية من التجاوزات ضد نزاهة العملية الانتخابية والتعبير عن الرأي في زيمبابوي. ويتشكك هؤلاء المحللون في تخطي القادة الأفارقة عن مبادئ التعااضد والسيادة التي طالما تمسكوا بها والتدخل في شئون الدول الأخرى لدفعها للالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.^(١١)

ويضيف بعض المحللين في هذا الإطار أن العيب الأساسي في الآلية هو كونها تعتمد في النهاية على تقدير وقرار القادة الأفارقة بما إذا كانت الدولة قد التزمت بمبادئ الحكم الرشيد أم لا^(١٢)، بينما يرى آخرون ضرورة أن يترتب على عملية المراجعة عقوبات تفرض على الدول التي لا تلتزم بمبادئ الآلية والمبادرة بصفة عامة. فالدول الأفريقية تحتاج إلى أكثر من مجرد آلية للتعلم المتبادل وتبادل السياسات المثلى، وعلاج غياب الحكم الرشيد في أفريقيا لن يكون عن طريق تحديد الدول غير الملتزمة بقواعده وتوبيخها.^(١٣)

ورغم أهمية تلك الانتقادات إلا أن القراءة الموضوعية للنبياد توضح أن المبادرة، كغيرها من المبادرات، تحمل العديد من الجوانب الإيجابية رغم ما قد يعترضها من نواقص، ومن أهم تلك الإيجابيات التي توضح أهمية المبادرة وضرورة الاهتمام بها من قبل دول الشمال الأفريقي:

(١) رغم أن المبادرة لا تتضمن خطة مفصلة عن مشاركة المجتمع المدني، وهي في ذلك أقل طموحاً وتفصيلاً من مبادرات سابقة (الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية)^(١٤)، حيث اكتفت بالنص على تأسيس شراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية في كل دولة أفريقية، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في تقييم الحكم الرشيد في الدول المنضمة إلى آلية مراجعة النظراء، إلا أن المتابع لتفاعلات بعض منظمات المجتمع المدني تجاه المبادرة منذ انطلاقها يلاحظ أن بعض هذه المنظمات استفادت من المبادرة بصفة عامة وآلية مراجعة النظراء بصفة خاصة، وإن كان بصورة غير مباشرة. فقد استطاعت بعض المنظمات حسم الجدل المتعلق بمشاركتها في آليات المبادرة، وبادرت بتأسيس مبادرات موازية تعبر عن استقلالها عن المبادرة، وفي الوقت نفسه تخدم أهدافها. ومن ذلك على سبيل المثال، قيام عدد من المؤسسات البحثية بتأسيس مشروعات لمراجعة الحكم الرشيد في بعض البلدان الأفريقية، والقيام بنوع من المراجعة الموازية المستقلة عن آلية مراجعة النظراء، ولكنها في الوقت نفسه توجه نتائجها ومخرجاتها إلى الآلية للاستفادة منها في عملية التقييم.^(١٥)

ومن ناحية أخرى تضمنت بعض هذه المشروعات تعاوناً بين منظمات للمجتمع المدني من عدة دول أفريقية مما دعم التنسيق الذي طالما افتقدته مؤسسات المجتمع المدني الأفريقي، بل إن هذا التنسيق ظهر واضحاً في المحاولات الأولى التي بذلتها بعض منظمات المجتمع المدني لتقنين المبادرة، ومحاولة تعبئة الرأي العام الأفريقي ضدها.^(١٦) هذه الانتقادات التي تراجعت عنها فيما بعد بعض هذه المنظمات.

(٢) أن المبادرة تبنت بالفعل النمط الليبرالي الجديد في التنمية، ولكنها لم تتبن خطاب الليبرالية الجديدة المعبر عن أصولية السوق، والذي تولد منذ سبعينيات القرن العشرين، بل تبنت الرؤية التوفيقية للخطاب الليبرالي الجديد، هذه الرؤية التي عبرت عن نفسها منذ نهاية التسعينيات، وكان من أبرز ملامحها إصدار البنك الدولي لتقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٧م حول دور الدولة في عالم متغير والذي أكد على دور الدولة في عملية التنمية مع الإشارة إلى ضرورة دعم قدرات الدولة للقيام بمهامها التنموية. والمدقق في وثائق النبياد يجدها معبرة عن

هذه الرؤية التوفيقية. فالمبادرة لا تتضمن بشكل مباشر أو غير مباشر تقليص دور الدولة الأفريقية في العملية التنموية بل ترسم دوراً جديداً للدولة يقوم على شراكة بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية، كما أن المبادرة تعالج إحدى المشكلات الأساسية المؤثرة على التنمية الأفريقية وهي عدم قدرة بعض الدول الأفريقية على القيام بمهامها التنموية، لذلك تضمنت المبادرة نصوصاً واضحة حول دعم قدرات الدول الأفريقية، وجعلت بناء قدرات الدولة الأفريقية أولوية أساسية.^(١٧)

وقد بدأت بالفعل عملية التنفيذ انطلاقاً من الرؤية السابقة لتدعيم قدرات الدولة، حيث بدأت مبادرات لمناقشة بناء القدرات والإصلاحات المؤسسية في مجالات دعم الرقابة البرلمانية، وتحسين الكفاءة والمحاسبة في جهاز الخدمة المدنية، ودعم المشاركة في صنع القرار، واتخاذ الإجراءات الفاعلة لمكافحة الفساد، وإجراء بعض الإصلاحات القضائية، كذلك فقد تم تطبيق بعض نماذج الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ فقد تم تأسيس مبادرة للقطاع الخاص في النيباد في جنوب أفريقيا تقوم على مبادئ الالتزام بالحكم الرشيد في القطاع الخاص بما في ذلك الحد من الفساد والرشوة وتحقيق المساءلة والمحاسبة، والتأكيد على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما تم تشكيل جماعة لرجال الأعمال في مبادرة النيباد تضم شركات ومؤسسات أفريقية وغير أفريقية لتمثل مدخلاً وإطاراً مؤسسياً لمشاركة القطاع الخاص في المبادرة، ومن هذه المؤسسات: غرفة التجارة العالمية، والدائرة المستديرة لرجال الأعمال الأفارقة، والمجلس الأمريكي لرجال الأعمال، ومجلس رجال الأعمال لدول الكومنولث، كما بدأ تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص في عدة مجالات.^(١٨)

(٣) رغم أن التأييد الدولي للنيباد لم يرق إلى المستوى الذي يطمح إليه بعض الحكومات الأفريقية، إلا أن النيباد وفرت الإطار المؤسسي للحوار مع الدول والمؤسسات المانحة وذلك بتأسيس منتدى الشراكة الأفريقية (Africa Partnership Forum (APF)، والذي عقد أول اجتماع له بباريس يوم ١٠ نوفمبر ٢٠٠٣. بمشاركة الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول أعضاء لجنة تنفيذ النيباد، والممثلين الشخصيين لزعماء دول مجموعة الثماني، وباقي الدول الأعضاء بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، والتجمعات الإقليمية الاقتصادية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وغيرها من شركاء التنمية. ويعقد المنتدى اجتماعاته مرتين سنوياً إحداها بأفريقيا، والأخرى بإحدى الدول المتقدمة، كما أن الدول المؤسسة للمبادرة استطاعت من خلال حضور قمم دول الثماني التفاوض للحصول على بعض الامتيازات (تعهد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتقديم

منح لمكافحة الإيدز خلال قمة إيفيان في يونيو ٢٠٠٣م) مع بقاء بعض القضايا الخلافية (التسهيلات التجارية). ويمثل إنشاء مفوضية أفريقية، كمؤسسة تساعد على صياغة أفكار تقدم إلى الدول والمؤسسات المانحة لدعم التنمية في أفريقيا، دفعة للدعم الدولي للنيباد.^(١٩)

كذلك فإن النيباد قد حظيت بدعم واضح من المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، والتي مررت قراراً يدعو الجماعة الدولية إلى دعم تنفيذ المبادرة، واعتبارها إطاراً للتعاون مع القارة الأفريقية^(٢٠) هذا بالإضافة إلى الاهتمام الذي حظيت به المبادرة بوضعها على أجندة المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر مونتربيه للتنمية (مارس ٢٠٠٢م)، وقمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة (سبتمبر ٢٠٠٢م).

إذن فرغم الانتقادات العديدة التي توجه إلى مبادرة النيباد من قبل المحللين الأفارقة بل ومن قبل بعض الدول المؤسسة لها أحياناً، فإن المبادرة تحمل من السمات الإيجابية ما يوجب على دول القارة الأفريقية بصفة عامة ودول الشمال الأفريقي بصفة خاصة الاهتمام بها، هذا بالإضافة إلى المشروعات الخاصة بالشمال الأفريقي في المبادرة والتي تسعى إلى دعم التعاون بين دول الشمال الأفريقي وبعضها البعض من ناحية، ودعم التعاون بين تلك الدول والدول الأفريقية جنوب الصحراء من ناحية أخرى، ومن أمثلة ذلك مشروع خط الغاز بين نيجيريا والجزائر، وآخر بين تونس وليبيا، وثالث بين الجزائر وأسبانيا، ومشروع السكك الحديدية الذي يربط دول المغرب العربي، ومشروعات التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات. فهل أظهرت دول الشمال الأفريقي على المستوى الرسمي الدعم الكافي للمبادرة

ثانياً : الموقف الرسمي لدول الشمال الأفريقي من مبادرة النيباد:

تبنت دول الشمال الأفريقي مواقف متباينة تجاه المبادرة، فقد تحمست لها دول مثل مصر والجزائر، وتعتبر الدولتان من الدول الخمس المؤسسة للمبادرة، والمسئولة عن أحد ملفاتها؛ حيث تتولى مصر ملف الزراعة والنفاز إلى الأسواق الخارجية، بينما تتولى الجزائر ملف الموارد البشرية، وقد لعبت الدولتان دوراً بارزاً في المراحل الأولى للمبادرة؛ فقد برز الدور المصري في صياغتها في عديد من مهمين: الأول هو مساهمة مصر في صياغة مبادرة ماب في الأجزاء الخاصة بالزراعة والنفاز إلى الأسواق، وتدفع رؤوس الأموال، ولذلك تم إسناد ملف الزراعة والنفاز إلى الأسواق، وهو من أهم قطاعات المبادرة وأكثرها إلحاحاً لتحقيق التنمية الأفريقية، إلى مصر. البعد الثاني هو المشاركة المصرية في الجهود الخاصة بإدماج مبادرات ماب وأوميجا، الرافدين الرئيسيين لمبادرة النيباد، خاصة في قمة القاهرة التي استضافتها مصر في يونيو

٢٠٠١م، والتي انتهت بوضع إطار استرشادي بشأن أسس ومبادئ عملية دمج المبادرتين،^(٢١) كما ساهمت مصر في الدعم الفني لدمج نصوص المبادرتين في مبادرة واحدة هي المبادرة الأفريقية الجديدة، ثم إعداد الملخص النهائي لها، والذي ظهر في صورة مبادرة النيباد التي قدمتها مصر مع الدول الأربعة الأخرى المؤسسة للمبادرة إلى قمة لوساكا (يوليو ٢٠٠١ م).

أما الجزائر فقد شاركت بدورها مع جنوب أفريقيا ونيجيريا في صياغة مبادرة ماب وذلك بتكليف من القمة الأفريقية في لومي عام ٢٠٠٠. وقد مهد الاهتمام الجزائري بالمبادرة لاختيار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد.

ومن ناحية أخرى بدا أن ليبيا لا تؤيد المبادرة. فقد نقلت بعض وسائل الإعلام عن العقيد القذافي وصفه للنيباد، خلال استقباله لرئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، بأنها مشروع استعماري عنصري، الأمر الذي نفته فيما بعد وزارة خارجية جنوب أفريقيا في بيان لها موضحة أن تعليق العقيد القذافي قد اقتصر على أنه لا بد من محاولة نشر الوعي بالمبادرة على المستوى الشعبي في كافة دول القارة.^(٢٢)

وحتى إن لم يكن الموقف الليبي مناهضاً للمبادرة، فقد بدا واضحاً أنه على الأقل لم يكن مؤيداً لها. فقد أشار العقيد القذافي في كلمته أمام قمة الاتحاد الأفريقي بديربان في يونيو عام ٢٠٠٢م إلى رفضه للقيم والمعايير التي تحاول دول الغرب فرضها على الدول الأفريقية، في إشارة إلى قيم الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي تنص عليها مبادرة النيباد زاعماً أن أفريقيا ليست بحاجة إلى من يعلمها هذه القيم، وأن لها خصوصيتها.^(٢٣) كما تساءل العقيد القذافي، في تعليق له على المبادرة لصحيفة الأهرام ويكلي، " كيف يمكن أن نتوقع أن يأتي خلاصنا الاقتصادي من مستعمرينا السابقين ".^(٢٤)

وقد اعتبرت بعض التحليلات أن انتقاد ليبيا للمبادرة لا يرجع إلى إطارها الفكري أو مبادئها بقدر ما يرجع إلى غضب ليبيا من استبعادها من المبادرة.^(٢٥) ولعل ذلك ما دفع الدول الأفريقية في قممتها بديربان في يوليو ٢٠٠٢ إلى زيادة عدد دول اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد من ١٥ دولة (كما نصت الوثيقة الأساسية للمبادرة) إلى عشرين دولة، وضم ليبيا من الشمال الأفريقي إلى عضوية اللجنة كمحاولة لاستيعابها، وكرد فعل لانتقادها المتكرر للمبادرة.^(٢٦) وبذلك أصبحت ليبيا رسمياً جزءاً من المبادرة.

وبعيداً عن هذه المواقف الرسمية المبدئية تجاه المبادرة، والمشاركة في صياغة وثائقها في مراحلها الأولى، يمكن الاستناد إلى بعض المؤشرات لتحليل مدى اهتمام دول الشمال الأفريقي

على المستوى الرسمي بهذه المبادرة، ومن أهم هذه المؤشرات: مستوى التمثيل في الاجتماعات المختلفة الخاصة بالمبادرة، وخاصة اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد، والانضمام إلى الآليات الطوعية للمبادرة، وأهمها آلية مراجعة النظراء، ومدى الاهتمام بالمبادرة على مستوى القطاعات الرسمية المختلفة للدولة من وزارات وهيئات حكومية وبرلمانية، والجهود المبذولة من قبل هذه الدول لتنفيذ التزاماتها في متابعة الملفات الموكلة إليها وفقاً للمبادرة (ملف الزراعة الموكل إلى مصر، وملف الموارد البشرية الموكل إلى الجزائر). وسيحاول هذا المحور إلقاء الضوء على بعض هذه المؤشرات.

فيما يتعلق بمستوى التمثيل في الاجتماعات المختلفة المتعلقة بالمبادرة، يلاحظ حرص الرئيسين حسنى مبارك وعبد العزيز بوتفليقة على حضور بعض القمم والاجتماعات الخاصة بالمبادرة. ففي قمة التنمية الفرنسية الأفريقية، والتي عقدت في فبراير ٢٠٠٢م للتحضير لقمة الثماني الكبرى بكناناسكيس، عرض الرئيس مبارك الملف المصري الذي يتضمن الرؤية الخاصة بالتنمية في القطاعات الزراعية والتجارة، كما تضمن الملف تصوراً شاملاً لما يمكن أن تبثه وتهتم به الدول الأفريقية وشمل ذلك دراسات حول سبل تنمية الإنتاج الزراعي ونفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية وتنمية الموارد المائية، واتخاذ الإجراءات الحمائية لتجنب حدوث الكوارث بحيث تستطيع الدول الأفريقية السيطرة على المنتج الزراعي حتى لا يتم تحديد سعره في العواصم العالمية، وكيفية تنمية التجارة البينية بين الدول الأفريقية وسبل مواجهة المعوقات التي تحول دون ذلك.^(٢٧)

وفي فبراير ٢٠٠٣م، شارك الرئيسان مبارك وبوتفليقة في مؤتمر قمة أفريقيا - فرنسا الذي دعا إليه الرئيس جاك شيراك لوضع تصور أفريقي لكيفية تمويل المبادرة ليتولى الرئيس الفرنسي عرضه على قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى في إيفيان في يونيو، كما شارك الرئيسان في قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى بإيفيان في يونيو ٢٠٠٣.^(٢٨)

ولكن من ناحية أخرى يلاحظ أن مستوى تمثيل دول الشمال الأفريقي الأربع الأعضاء في اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد (مصر، والجزائر، وتونس، وليبيا التي انضمت بعد توسيع عضوية اللجنة في يوليو ٢٠٠٢م) في اجتماعات اللجنة كانت في الغالب أقل من المستوى الرئاسي رغم كونها لجنة لرؤساء الدول والحكومات، ولا يستثنى من ذلك سوى الجزائر التي كان الرئيس بوتفليقة ممثلاً لها في معظم اجتماعات اللجنة.

وقد تزايدت أهمية هذا المؤشر بعد القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة في اجتماعها بمابوتو في مايو ٢٠٠٤م، والذي يقضى بأنه إذا لم تكن الدولة ممثلة برئيسها أو رئيس حكومتها في أي اجتماع من اجتماعات اللجنة فسيُسمح لممثل الدولة بحضور الاجتماعات كمراقب فقط، ولن يسمح له بالتصويت، بل إن اللجنة قد أوصت الأقاليم الفرعية بإعادة النظر في الدول التي تمثلها في اللجنة للتأكيد على المشاركة الفعالة للدول في المبادرة.^(٢٩) وقد جاء هذه القرار بعد أن كلفت اللجنة في اجتماعها بأبوجا في مايو ٢٠٠٣ الرئيس النيجيري أوباسانجو، باعتباره رئيس اللجنة، بمخاطبة الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية وتذكيرها بالتزامها بحضور اجتماعات اللجنة على المستوى الرئاسي.^(٣٠)

إن فخطورة مشكلة تمثيل دول الشمال الأفريقي في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمبادرة تكمن في أنها تعنى تخلى بعض هذه الدول عن مشاركتها في تفاعلات المبادرة، وعن حقها في صنع القرار وبالتالي في تحديد مسار المبادرة التي يعلق عليها كثيرون الآمال في دعم تنمية القارة الأفريقية.

والجدير بالذكر في هذا الإطار أن الجزائر قد استضافت القمة الثانية عشرة للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة في نوفمبر ٢٠٠٤م، وقد احتلت هذه القمة أهمية خاصة حيث تزامن انعقادها مع مرور ثلاث سنوات كاملة على المبادرة،^(٣١) لذلك فقد ناقشت القمة إنجازات المبادرة خلال هذه المدة، وقامت بمراجعة شاملة للمبادرات الفرعية، والمشروعات، والإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ المبادرة، كما تمت مراجعة تنفيذ التزامات الدول والمؤسسات المانحة تجاه المبادرة، وأصدر الاجتماع عدداً من التوصيات للإسراع بتنفيذ بعض البرامج، ودعم قدرات المنظمات الإقليمية الفرعية، والحكومات الوطنية لتمكينها من تنفيذ المبادرة، ودعم مشاركة القطاع الخاص فيها.^(٣٢) وقد سبق انعقاد هذه القمة ثلاثة اجتماعات تحضيرية، الأول هو اجتماع الخبراء لمناقشة قضايا الحكم في أفريقيا، والثاني هو اجتماع هيئة أمناء آلية مراجعة النظراء، والثالث هو اجتماع لجنة تسيير النيباد. كما عقد خلال القمة الاجتماع الثاني لمنتدى رؤساء دول وحكومات آلية مراجعة النظراء.^(٣٣) وقد حرص الرئيس مبارك على حضور هذه القمة ودعا لاستضافة مصر للقمة الثالثة عشرة للجنة بالقاهرة والتي تحدد لها يومي ١٨-١٩ أبريل ٢٠٠٥م مما يعد علامة بارزة على طريق الاهتمام المصري بمبادرة النيباد.

فيما يتعلق بالمشاركة في الآليات الطوعية للمبادرة، وأهمها آلية مراجعة النظراء، كانت الجزائر أول دول الشمال الأفريقي انضماماً إلى المبادرة، ومن المتوقع أن تخضع الجزائر

للمراجعة خلال عام ٢٠٠٥. وقد أعلن الرئيس بوتفليقة في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الثاني لمنتدى رؤساء دول وحكومات آلية مراجعة النظراء، والذي عقد على هامش الاجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد، أن الجزائر قد شكلت مجموعة عمل لإعداد برنامج العمل الوطني، وهي بذلك تكون قد بدأت بالفعل الخطوات الأولى لعملية المراجعة، كما أكد في كلمته على أهمية الآلية لتحقيق النهضة الأفريقية، ولدعم الشراكة مع الدول الغربية لكونها تؤكد عزم الدول الأفريقية على المضي في دعم الديمقراطية والحكم الرشيد في القارة.^(٣٤)

أما مصر فقد تأخر انضمامها للمبادرة؛ فرغم أنها كانت من الدول الموقعة على إعلان النيات الخاص بآلية مراجعة النظراء الصادر في أبوجا (نوفمبر ٢٠٠٢م)، إلا أنها لم توقع على مذكرة التفاهم التي وقعتها خمس عشرة دولة في أبوجا (مارس ٢٠٠٣م)، وأعلن عن انضمامها رسمياً إلى الآلية خلال الاجتماع الخامس لهيئة أمناء آلية المراجعة، والذي عقد بجوهانسبرج في أبريل ٢٠٠٤، لتكون آخر الدول المؤسسة للنيباد انضماماً للآلية.^(٣٥) وقد أعلن الرئيس مبارك خلال مشاركته في الاجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة في الجزائر منح مصر مليون دولار كدعم مالي للآلية بالإضافة إلى حصة مصر الرسمية التي سددتها لها.^(٣٦)

وبخلاف الدولتين المؤسستين للمبادرة، مصر والجزائر، لم تنضم دول الشمال الأفريقي الأخرى إلى الآلية. وإذا كانت الآلية تسعى، من ضمن ما تسعى إليه من أهداف، إلى عرض التجارب الناجحة والاستفادة منها، فإن دول الشمال الأفريقي يمكن بانضمامها إلى تلك الآلية أن تستفيد من التجارب الناجحة للحكم السياسي والاقتصادي الرشيد في القارة مع الأخذ في الاعتبار اختلاف ظروف كل دولة. فهناك دول أفريقية أعضاء في الآلية استطاعت أن تحقق تقدماً في مجال الحكم الاقتصادي (موريشيوس على سبيل المثال) ودول أخرى تمثل نماذج ناجحة في التداول السلمي للسلطة (غانا على سبيل المثال).

وفيما يتعلق بالاهتمام بالمبادرة على مستوى القطاعات الرسمية، تقوم بعض القطاعات، خاصة ذات الصلة بالملفات الموكلة لكل من مصر والجزائر، بأنشطة مختلفة للوفاء بالتزاماتها تجاه المبادرة.

ففي إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ملف الزراعة والنفاز إلى الأسواق الموكل إليها، تتسق وزارة الخارجية المصرية بشكل دائم مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لإعداد الدراسات الخاصة بتنفيذ المشروعات الخاصة بالمبادرة في هذا المجال، وذلك بمقتضى بروتوكول خاص

للتعاون بين الجانبين. وقد شاركت مصر في صياغة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للتعاون بين الجانبين. وقد شاركت مصر في صياغة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP) Comprehensive Africa Agriculture Development Programme، الذي وافقت عليه الدول الأفريقية في قمة مابوتو (يوليو ٢٠٠٣ م). وقد قامت وزارة الزراعة بتنظيم ندوة وطنية بالقاهرة حول "قطاع الزراعة في مبادرة النيباد"، في مارس ٢٠٠٣م، لتعريف المسؤولين والخبراء الفنيين بوزارة الزراعة، ومراكز البحوث التابعة لها، بأهداف وعناصر "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا"، كما أعدت وزارة الزراعة، في إطار البرنامج الشامل للزراعة، دراسات جدوى لأربعة مشروعات محددة لإدراجها ضمن قائمة المشروعات الزراعية الإقليمية في إطار المبادرة.^(٣٧)

وبالإضافة إلى مجالات الزراعة والتجارة تهتم بعض الوزارات الأخرى بالمساهمة في المبادرة. ففي مايو ٢٠٠٢م استضافت مصر مؤتمراً لوزراء الاتصالات الأفارقة بحضور ١٤ دولة. وقد أعلن المؤتمر تبنيه للمبادرة المصرية الخاصة بتنفيذ مشروعات بإنشاء مراكز للاتصالات تعمل على خفض تكاليف الاتصالات الدولية، كما تبنى أيضاً مبادرة مصرية أخرى بإنشاء منتدى الأعمال الأفريقي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنمية هذه الصناعة. وفي مجال المواصلات تقدمت مصر بورقة عمل بخصوص مشروعات النقل البري لربط دول القارة، وربط مصر بالسودان وليبيا، بالإضافة إلى ربط قارتي أفريقيا وآسيا عن طريق رفح.^(٣٨)

ورغم هذا الاهتمام من بعض القطاعات الرسمية في مصر بالمبادرة، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الوعي وتوجيه الأنظار إلى كيفية الاستفادة منها. فهناك العديد من القطاعات والمؤسسات الرسمية ليس لديها المعرفة الكافية بالمبادرة، أو كيفية الاستفادة منها في الوقت الذي أصبحت فيه هذه القطاعات في بعض الدول الأخرى المؤسسة للمبادرة توجه كافة أنشطتها لخدمتها.

أما الجزائر فقد عينت ممثلاً شخصياً للرئيس لشئون النيباد، وأبدت القطاعات الرسمية فيها اهتماماً بالمبادرة، والتزمت بربط نشاطها بأهداف المبادرة، حيث غالباً ما يشار إلى هذه الأهداف في الأنشطة التي تقوم بها تلك القطاعات، خاصة تلك القطاعات المرتبطة بالملف الموكل إلى الجزائر في المبادرة (قطاعات الصحة والتكنولوجيا).^(٣٩) كما التزمت الجزائر بإقامة بعض المؤسسات الوطنية الجديدة التي تعينها على الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمبادرة؛ فأصدر مجلس الوزراء الجزائري، على سبيل المثال، قراراً بإنشاء هيئة للتشغيل والحد من الفقر كمؤسسة

استشارية تتكون من ممثلي المؤسسات العامة المختصة والمجتمع المدني، وتقوم بإعداد الدراسات الخاصة بالموضوع، والتحاور بشأن قضايا الحد من الفقر ودعم الشراكة مع المؤسسات الدولية في إطار مبادرة النيباد.^(٤٠)

كذلك فقد استضافت مصر والجزائر وتونس وليبيا عدة مؤتمرات مهمة في إطار المبادرة حيث استضافت مصر الاجتماع الثاني لمناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة الأفريقية والنفاز إلى الأسواق، وذلك في مارس ٢٠٠٣م، ومؤتمر الشمال الأفريقي لمفوضية أفريقيا في ديسمبر ٢٠٠٤م، كما استضافت الجزائر قمة البيئة التي تمخض عنها إعلان الجزائر حول البيئة في أفريقيا في ديسمبر ٢٠٠٣م، و مؤتمر الاستثمار بين دول الشمال الأفريقي ومنظمة الكومنولث في إطار عمل مفوضية أفريقيا في نوفمبر ٢٠٠٤م، والمؤتمر الإقليمي للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا في ديسمبر ٢٠٠٤م، واستضافت تونس اجتماع وزراء المياه الأفارقة في يونيو ٢٠٠٤م، واجتماعاً لمناقشة المبادرة في نفس الشهر، أما طرابلس فقد استضافت الاجتماع الأول لوزراء الصحة الأفارقة في أبريل ٢٠٠٣م.^(٤١)

وعلى المستوى البرلماني أبدى مجلس الشعب المصري اهتمامه بالمبادرة بعد حضور رئيس المجلس للمنتدى الأول للبرلمانيين الأفارقة، والذي ناقش مبادرة النيباد. وقد وافق المجلس في ١٢ يناير ٢٠٠٣م على تشكيل لجنة برلمانية خاصة بالنيباد، وذلك تنفيذاً لقرار برلمان عموم أفريقيا بمطالبة الدول الأفريقية بوضع هيكل برلماني متخصص لمراقبة تنفيذ المبادرة على المستوى الوطني.

وقد بدأت اللجنة نشاطها في مارس ٢٠٠٣، وعقدت العديد من الاجتماعات التي حضرها عدد كبير من الوزراء، ورؤساء القطاعات، ورجال الأعمال وذلك لمناقشة كيف يمكن توجيه القطاعات المختلفة للمشاركة في المبادرة والاستفادة منها. وقد أصدرت اللجنة تقريرين تضمنتا عدداً من التوصيات عرضت على مجلس الشعب وبعث بها المجلس إلى كافة القطاعات للنظر في تنفيذها.^(٤٢)

ورغم أهمية إنشاء هذه اللجنة في رفع وعي بعض القطاعات الرسمية بالمبادرة، إلا أن هناك حاجة ماسة لوجود تغطية إعلامية لعملها ونشاطها، وتوصياتها لرفع الوعي الشعبي بالمبادرة، وبالدور المصري فيها.

إنّ فمن الواضح أن دول الشمال الأفريقي قد تبنت مواقف مختلفة من المبادرة؛ فمنها من ندد بها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها من اكتفى بالعضوية الرسمية في مؤسساتها، ومنها من حاول تفعيل دوره في المبادرة، وتوجيه المؤسسات الوطنية لخدمة أهدافها.

ثالثاً: النيباد والسياسة الخارجية لدول الشمال الأفريقي: نحو محاولة لتفسير المواقف الرسمية:

إذا كانت تلك هي المواقف الرسمية التي اتخذتها دول الشمال الأفريقي تجاه مبادرة النيباد فإن النظر إلى هذه المواقف لا يمكن أن يتم بمعزل عن توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول بصفة عامة، وتوجهاتها نحو القارة الأفريقية بصفة خاصة. فبالنسبة للجزائر على سبيل المثال فإن المتابع لنشاطها في القارة الأفريقية ودعمها لمبادرة النيباد يستنتج ثلاث ملاحظات رئيسية تمثل إطاراً لتفسير الدعم الجزائري للمبادرة:

(١) أن دعم الجزائر للمبادرة يأتي في إطار محاولاتها دعم دورها الإقليمي والخروج من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات؛ فالنظام الجزائري يسعى إلى انتهاج دبلوماسية نشطة يدلل بها على أن الجزائر التي ظلت لأعوام منشغلة بأوضاعها الداخلية في ظل ما عانت من عدم استقرار قد استعادت دورها في العالمين العربي والأفريقي، كما أنها تسعى إلى دعم شراكاتها مع الدول المتقدمة بعد المقاطعة الغربية لها وقطع خطوط الطيران الغربية إليها إثر حادث احتجاز الرهائن في طائرة إير فرانس المتوجهة إلى الجزائر عام ١٩٩٤.

وتدعم القيادة السياسية الجزائرية هذا التوجه بقوة، فقد مهد الرئيس بوتفليقة في ولايته الأولى لهذا التوجه، وتعهد الرئيس في برنامجه الانتخابي الذي خاض به انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٤ بأن يخرج الجزائر من عزلتها، ويضعها في المكان الذي تستحقه على خريطة السياسة الدولية. لذلك فقد حاول بوتفليقة التقارب مع الولايات المتحدة وفرنسا. وفي أفريقيا، حاولت الجزائر ترسيخ دور لها في القارة عن طريق المشاركة في طرح المبادرات التنموية، وأهمها مبادرة النيباد، والتنسيق مع الدول الأفريقية للتعامل مع قضايا القارة، والوساطة في النزاعات وكان أبرزها الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإريتري والتي توجت بتوقيع اتفاق الجزائر في ديسمبر ٢٠٠٠م.^(٤٣)

وقد يكون في هذا التوجه النشاط للجزائر، والذي يلقي التقدير من الدول الأفريقية، بعض التعويض عن العثرات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية في العالم العربي خاصة على مستوى جامعة الدول العربية حيث لا تقابل اقتراحاتها بالاهتمام الكافي من الدول العربية. فقد رفضت الدول العربية اقتراح الجزائر بالتداول على منصب الأمين العام، وكانت الجزائر قد انتقدت

سيطرة مصر على الجامعة العربية. وقد تعنى هذه الحقائق أن الساحة الأفريقية مهياة بشكل أكبر لدور جزائري أكثر نشاطاً.^(٤٤)

(٢) أن الجزائر عبر تأييدها للنيباد تقدم نفسها للقوى الغربية بوصفها الدولة داعمة الديمقراطية والحكم الرشيد، وهي القيم التي تدعمها المبادرة. فالجزائر تتخذ من دعمها للمبادرة دليلاً على دعمها لدعاوى الإصلاح، وهو ما ظهر واضحاً في موقف الرئيس بوتفليقة من مبادرة الشرق الأوسط الكبير، والذي عبر عنه خلال قمة الدول الثماني بالولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤م، فقد دلل على دعم بلاده لهذه القيم، واعتمادها نهج الإصلاح قبل أن يطرح من الخارج بدعمها لمبادرة النيباد، بل إن الرئيس بوتفليقة قد اقترح أن تصاغ مبادرة الشرق الأوسط الكبير على شاكلة مبادرة النيباد، هذا الاقتراح الذي جاء على لسان مستشاره للشئون الاقتصادية خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي بعمان في مايو ٢٠٠٤م.^(٤٥)

ومن ناحية أخرى تحاول الجزائر أن تقدم نفسها إلى الدول الأفريقية باعتبارها نموذجاً يحتذى به في الديمقراطية والحكم الرشيد، وأنها كما مثلت من قبل بنضالها المعروف ضد الاحتلال مثلاً تحتذى به الدول الأفريقية في مكافحة الاستعمار ومناهضة الفصل العنصري فإنها تمثل في أواخر التسعينيات وبداية القرن الجديد بتجربتها في الانتخابات التعددية الحرة مثلاً آخر.^(٤٦)

(٣) على المستوى الاقتصادي تحاول الجزائر الاستفادة من دورها في النيباد بوصفها إطاراً للمشاركة مع الدول المتقدمة. فالسياسة المعلنة للجزائر توضح أن النيباد هي أحد محاور دعم التعاون الاقتصادي الذي تعتمد عليه في تعاملها مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.^(٤٧) وهي في هذا المقام تعتبر نفسها حلقة وصل بين دول الشمال المتقدم والدول الأفريقية جنوب الصحراء، وأحد تجليات ذلك مشروع خط الغاز الذي يربط بين الجزائر ونيجيريا، والذي سوف يتم مده إلى أوروبا لدعم التعاون بين الأطراف الثلاث.

أما مصر فهي القوة الإقليمية التي تحاول "إعادة اكتشاف أفريقيا" منذ أواخر التسعينيات. فالدائرة الأفريقية هي إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية، وترتبط مصر بالقارة الأفريقية بحكم المصالح الأمنية والاستراتيجية، كما ترتبط بها بحكم الروابط التاريخية والثقافية التي تربط مصر بالعديد من دول القارة. وإذا كان عقدا السبعينيات والثمانينيات قد شهدا تراجعاً نسبياً للدور المصري في القارة فإن أواخر التسعينيات قد شهدت محاولة مصرية لتنشيط دورها في القارة على مستويات عدة. فعلى المستوى الاقتصادي انضمت مصر إلى بعض التجمعات

الإقليمية في القارة (الكوميسا والساحل والصحراء)، وسعت لتشيط عمل اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية. وعلى مستوى الوساطة في النزاعات طرحت مصر بالمشاركة مع ليبيا المبادرة المصرية الليبية في السودان، بالإضافة إلى الوساطة بين النظام السوداني والمعارضة إلى غير ذلك من مؤشرات تدل على محاولة دعم التواجد المصري في أفريقيا.

وفي الواقع فإن هذا الاهتمام قد شهد تطوراً بارزاً منذ العام المنصرم، حيث حرص الرئيس مبارك على حضور القمة الثانية عشرة للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد بالجزائر بعد غياب طويل عن هذه الاجتماعات، فضلاً عما أظهره من دعم مصري لآلية مراجعة النظراء خلال القمة في إطار هذا التطور، هذا بالإضافة إلى مشاركته في قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية التي عقدت بسرت في فبراير ٢٠٠٤م لمناقشة قضايا الزراعة والمياه في أفريقيا، والقمة الخماسية التي عقدت بطرابلس لبحث أزمة دارفور، وقمة الاتحاد الأفريقي بنيجيريا في يناير ٢٠٠٥م.

والمتابع لهذا التطور يستقبل هذا النشاط المصري الواضح في القارة الأفريقية في الفترة الأخيرة بتفاؤل ممزوج بالحدس في ظل عدم وجود تفسير قاطع لهذا النشاط، فهل هو أيضاً محاولة لمجابهة العثرات التي تواجهها الدبلوماسية المصرية على جبهات أخرى؟ وهل هو مجرد نشاط مؤقت تعود بعده السياسة المصرية إلى سابق عهدها؟ وهل تستطيع مصر أن تعوض ما خسرت أو تنازلت عنه، وكان آخره سحب ترشيحاتها لاستضافة البرلمان الأفريقي ثم بنك الاستثمار الأفريقي تباعاً، على الساحة الأفريقية؟

وإذا كان ليس مجال هذه الورقة مناقشة هذه التساؤلات، إلا أنه فيما يخص النيباد فمن المتوقع أن يتزايد الاهتمام المصري بالمبادرة مع استضافة القمة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة في أبريل ٢٠٠٥م.

وبالنسبة لليبيا فقد شهدت سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية نشاطاً وتطوراً ملحوظاً منذ نهاية التسعينيات. وقد ساهمت ظروف عدة وعوامل إقليمية ودولية في دعم التوجه الليبي نحو أفريقيا أهمها: الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة المقاطعة والعداء الغربي بعد أزمة لوكيربي، وتعثّر التصور الليبي للوحدة العربية، والدعم الأفريقي الواضح لليبيا في أزمتها مع الغرب.^(٤٨)

ولذلك نشطت السياسة الليبية في أفريقيا سواء على مستوى تدعيم العلاقات الثنائية، أو التوسط في حل النزاعات بين الدول الأفريقية، أو السعي لتفعيل العمل الأفريقي القاري

والإقليمي. وقد لعبت ليبيا دوراً أساسياً في تحول إعادة هيكلة منظمة الوحدة الأفريقية وإنشاء الاتحاد الأفريقي الجديد. ففي الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي عقدت بالجزائر في يوليو ١٩٩٩، دعا الرئيس الليبي معمر القذافي إلى عقد قمة استثنائية لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وإعداد القارة الأفريقية بما يضمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار العولمة.

وقد صدر قرار من القمة بقبول الدعوة، وبناء عليه استضافت مدينة سرت الليبية خلال يومي ٨ ، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد صدر عن القمة إعلان سرت بإنشاء الاتحاد الأفريقي^(٩)، بل إن ليبيا دفعت حوالي ٤,٥ مليون دولار متأخرات سبع دول أفريقية في المنظمة، هي جزر القمر، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، ليبيريا، النيجر، ساوتومي وبرنسيب، سيشل حتى تستطيع تلك الدول التصويت على انتقال المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي^(١٠).

هذا بالإضافة إلى الدور الليبي في إنشاء تجمع الساحل والصحراء ودورها في تسوية بعض النزاعات مثل: التوسط بين الحكومة والمعارضة في تشاد مما أدى إلى توقيع اتفاق المصالحة التشادي بطرابلس في يناير ٢٠٠٢م، وطرح المبادرة المشتركة مع مصر في القضية السودانية، والتوسط لإصلاح علاقات السودان مع إريتريا و أوغندا و إثيوبيا، وتقديم خطة لإقرار السلام في منطقة البحيرات عام ١٩٩٨م، وجهود الوساطة التي أدت إلى توقيع اتفاقية سرت بين الرئيس الكونغولي السابق لوران كابيلا والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني لوقف إطلاق النار في الكونغو وانسحاب كافة القوات الإقليمية المشاركة فيه^(١١).

وهكذا فقد كان من الطبيعي أن تواجه ليبيا، المتجهة بقوة إلى القارة الأفريقية، مبادرة النيباد بدرجة أو بأخرى من الرفض، أولاً: لأنها هي المحرك الأساسي لمشروع الاتحاد الأفريقي، والذي بدت النيباد في بدايتها وكأنها منفصلة عنه بهيكلها ومؤسساتها الخاصة حتى بدأت سكرتارية النيباد التنسيق مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل الرسمي بين مؤسسات الطرفين، ثم اتخاذ قمة الاتحاد الأفريقي بمابوتو (يوليو ٢٠٠٣م) قراراً بالنقل الفوري لأمانة النيباد من جنوب أفريقيا إلى أديس أبابا، ودمج النيباد في هيكل مفوضية الاتحاد بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات. ثانياً: لأن الإطار الفكري الذي تضمنته المبادرة، والمبادئ التي تضمنتها المبادرة من ديمقراطية وحكم رشيد هي ذاتها المبادئ التي طالما رفضت ليبيا محتواها الغربي،

معلنة أن لها رؤيتها، وتطبيقها الخاص لهذه المبادئ. ولا يوجد ما يدل على أن هذا التوجه قد تغير حتى بعد التقارب الليبي مع الغرب. (٥٢)

وإذا كانت تلك هي المواقف الرسمية التي اتخذتها حكومات دول الشمال الأفريقي من المبادرة، فما هي المواقف غير الرسمية؟ وكيف تناولت وسائل الإعلام في تلك الدول المبادرة؟ وما هو أثر هذا التداول على الرأي العام في تلك الدول؟ وما هو مستوى الاهتمام الأكاديمي والبحثي بالمبادرة؟

النيباد: المجتمع المدني والقطاع الخاص في دول الشمال الأفريقي:

لا يمكن بطبيعة الحال فصل اهتمام المجتمع المدني، بما في ذلك الاهتمام الإعلامي والأكاديمي، بالمبادرة في دول الشمال الأفريقي عن الاهتمام الرسمي بها. فلا شك في أن الاهتمام الرسمي بالمبادرة يتبعه اهتمام إعلامي بتغطية أخبارها وتحليل جوانبها، بل إن نشر المبادرة ومبادئها إعلامياً ودعمها بحثياً هو التزام رسمي على حكومات دول الشمال الأفريقي كغيرها من الحكومات الأفريقية، وذلك وفقاً لقمة لوساكا (يوليو ٢٠٠١) التي أقرت مبادرة النيباد، وألقت مسؤولية و التزاما على عاتق الدول الأفريقية بترويج المبادرة والتعريف بها على مستوى القارة. ولذلك فإن الفصل بين الموقفين الرسمي وغير الرسمي يبقى أمراً تقتضيه النواحي التنظيمية أكثر مما تفره الوقائع العملية.

والنظرة العامة على التغطية الإعلامية لمبادرة النيباد في بعض وسائل الإعلام، خاصة الصحف، في دول الشمال الأفريقي تبين أن هذه التغطية لا تكفي لتكوين رأى عام يملك صورة صحيحة كافية حولها في هذه الدول. ورغم وجود اختلاف في درجة الاهتمام من دولة إلى أخرى، إلا أنه يلاحظ على هذه التغطية بصفة عامة الأمور التالية:

أولاً: أن التغطية الصحفية للمبادرة لم تكن كافية؛ فرغم اهتمام بعض الصحف بمتابعة أخبار المبادرة إلا أن هذه المتابعة لم تكن تغطي كافة التطورات المهمة لها؛ فلم تتم على سبيل المثال، متابعة نتائج اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات والتي كانت تعقد اجتماعاتها كل شهرين تقريباً، أو متابعة تنفيذ مشروعات المبادرة، ولا يستثنى من ذلك سوى بعض الصحف الجزائرية التي اهتمت بمتابعة أخبار تلك الاجتماعات والمشروعات. (٥٣)

ثانياً: رغم اهتمام بعض الصحف بمتابعة أخبار المبادرة، إلا أنه على المستوى التحليلي جاء تناول المبادرة في الغالب تناولاً سطحياً دون محاولة لتحليل الجوانب الشائكة، أو أكثر

الجوانب إثارة للجدل فيها. ففي الوقت الذي انشغلت فيه الصحافة الأفريقية بأزمة زيمبابوي وتحليل تداعياتها على المبادرة ومساندة الدول المتقدمة لها، أو الجدل الذي دار حول تضمين الحكم السياسي في آلية مراجعة النظراء، أو خلاف الدول المؤسسة للمبادرة حول الالتزام الضعيف لمجموعة الثماني بدعم المبادرة، لم تلق هذه الموضوعات الاهتمام الكافي في صحافة دول الشمال الأفريقي فيما عدا استثناءات محدودة.^(٥٤)

ولكن في الوقت نفسه لا يمكن إغفال أن بعض الصحف، خاصة الصحف الجزائرية، قد أثارت بعض القضايا المهمة المتعلقة بالواقع الأفريقي في ظل النيباد مقارنة بالواقع العربي حيث قدمت بعض التحليلات الجزائرية النيباد باعتبارها نموذجاً يحتذى به في الواقع العربي. فالدول الأفريقية لم تنتظر من يطرح عليها مبادرات الإصلاح كما فعلت الدول العربية، بل بادرت بطرح مبادرة أفريقية للإصلاح وقرنتها بآلية أفريقية للمراجعة.^(٥٥)

ثالثاً: أن التناول في بعض الأحيان يكشف عدم إدراك مضمون المبادرة، وأهدافها وطبيعتها. فباستثناء التحليلات المحدودة التي كتبها بعض المتخصصين في الشؤون الأفريقية، تكشف بعض المتابعات الإخبارية والتحليلات المتعلقة بالمبادرة عن مشكلة في إدراك المضمون الحقيقي لها؛ فهي توصف أحياناً بأنها إحدى المنظمات الجديدة في أفريقيا،^(٥٦) أو أحد التجمعات الإقليمية مثل السادك أو الكوميسا تضم خمس عشرة دولة أفريقية، وتهدف إلى دعم النشاط الزراعي في أفريقيا كوسيلة لمكافحة الجوع والفقر فيها.^(٥٧)

كذلك فقد تكرر أن آلية مراجعة النظراء هي لجنة للحكماء من السهل أن تتحول إلى أداة في يد الغرب، خرجت علي نحو طوعي اختياري مبتسر، وكان من الأفضل أن توكل مهمة الرقابة لجهاز مثل البرلمان الأفريقي الموحد^(٥٨) وهو ما يعكس عدم إدراك الهدف الأساسي من الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، وآليات مراجعة النظراء بصفة عامة وهو المشاركة بين الدول للاستفادة من التجارب الناجحة مع ممارسة الضغوط في بعض الأحيان على الدولة لكي تصحح أخطاءها.

هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات المغلوطة التي تنشر حول المبادرة وآلياتها مثل القول بأن النيباد هي الشراكة الأفريقية - الأوروبية للتنمية المستدامة،^(٥٩) أو مبادرة البيئة لتنمية أفريقيا،^(٦٠) وأنها تسعى إلى استقطاب نحو ١٠٠ مليار دولار كل عام من الموارد باعتبارها الوسيلة الوحيدة لكسر الحلقة المفرغة من الحكومات السيئة، والحروب، والأمراض، والفقر في القارة الأفريقية.^(٦١)

إنّ فقد كانت التغطية الإعلامية للمبادرة في صحف دول الشمال الأفريقي غير كافية بل ومضللة في بعض الأحيان.

أما فيما يتعلق باهتمام القطاعات الأخرى من مؤسسات بحثية ونقابات عمالية وغيرها من منظمات المجتمع المدني بالمبادرة، فلم ترد سوى كتابات وتعليقات محدودة حولها من دول الشمال الأفريقي. ففي المجلد الذي جمع فيه باتريك بوند التعليقات المؤسسية والفردية من النقابات والمؤسسات البحثية، والمحللين الأكاديميين حول المبادرة لم يرد أي إسهام من دول الشمال الأفريقي.^(٦٢) ولا يعنى ذلك عدم وجود أية كتابات حول المبادرة في هذه الدول. فقد بادر برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، على سبيل المثال، بنشر الوثيقة مع مقدمة تعريفية مهمة تعرضت للخلفية التاريخية للمبادرة، وإطارها الفكري، وبعض القضايا الجدلية المتعلقة بها.^(٦٣) كما عقد برنامج دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة مؤتمراً ناقش أبعاداً مختلفة لها، وتم نشر أعمال هذا المؤتمر.^(٦٤) هذا بالإضافة إلى بعض المقالات المتعددة التي وردت في مجلة آفاق أفريقية التي تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات في مصر،^(٦٥) وتحليلات محدودة نشرت لمحللين مصريين في مؤسسات بحثية في أفريقيا جنوب الصحراء.^(٦٦)

ويمكن تصور انعكاسات تلك الحقائق السابقة على وعي الرأي العام في دول الشمال الأفريقي بالنيباد وقضاياها. وإذا كانت هذه المشكلة غير قاصرة على الرأي العام في دول الشمال الأفريقي، فإن تلك الدول مدعوة، كغيرها من الدول الأفريقية، إلى تنفيذ التزاماتها بنشر الوعي حول المبادرة للتأكيد على مبدأ الملكية الأفريقية لها. ويكفي الإشارة في هذا الإطار إلى أنه رغم اهتمام بعض الصحف الجزائرية بمتابعة أخبار المبادرة وتحليل بعض جوانبها، أشار استبيان للرأي العام أجرته مؤسسة كونراد اديناور بجنوب أفريقيا أن درجة وعي أومعرفة النخبة الجزائرية بقضايا النيباد والاتحاد الأفريقي كانت هي الأدنى مقارنة بالدول الست الأخرى التي تضمنها الاستبيان (جنوب أفريقيا، نيجيريا، السنغال، أوغندا، كينيا)؛ فعلى مقياس تم تصميمه لقياس درجة الاهتمام من خمس درجات، وصل وعي النخبة الجزائرية بالمبادرة إلى ٢,٥ درجة فقط.^(٦٧) فإذا كان ذلك يعبر عن معرفة النخبة في الجزائر بالمبادرة فماذا سيكون الحال عند قياس درجة معرفة المواطن العادي بها، وماذا سيكون الحال إذا ما تم إجراء هذا الاستبيان في دولة أخرى من دول الشمال الأفريقي الأقل اهتماماً بها.

أما فيما يتعلق بمشاركة ودعم القطاع الخاص في دول الشمال الأفريقي للمبادرة، يلاحظ أن هذا الاهتمام ما زال محدوداً مع وجود بعض المحاولات الجديدة لتفعيل هذه المشاركة. فمن

بين حوالي مائتين وسبعين مؤسسة أفريقية وغربية وقعت على بيان دعم النيباد خلال القمة الأفريقية للمنتدى الاقتصادي العالمي بديريان في ٢٠٠٢م لم تكن هناك سوى مؤسسة جزائرية وحيدة. وخلال اللقاءات التي عقدت للمنتدى منذ عام ٢٠٠١م، والتي كانت النيباد أحد الموضوعات الأساسية على جدول أعمالها، كان حضور المؤسسات والشركات الاقتصادية من دول الشمال الأفريقي محدوداً للغاية.^(٦٨)

إلا أن الجدير بالذكر هو وجود محاولات لتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في أفريقيا بصفة عامة، وفي مبادرة النيباد بصفة خاصة. ففي مصر، على سبيل المثال، تم إنشاء مجلس مصري للشئون الأفريقية يضم مجموعة من الدبلوماسيين السابقين ورجال الأعمال والمهتمين بالشئون الأفريقية، ويهدف المجلس إلى دعم الاستثمارات المشتركة مع دول القارة، ودعم مبادرة النيباد.^(٦٩)

الشمال الأفريقي والنيباد: التحديات وآفاق المستقبل

يتضح مما سبق أن دول الشمال الأفريقي، رغم اختلاف مواقفها ومدى دعمها للنيباد، مازال أمامها الكثير لتفعله لإثبات دعمها للمبادرة، وجديتها في التعاون مع الجهود الأفريقية المشتركة لتنمية القارة، والرد على المزاعم التي يثيرها البعض من اتخاذ موقف هذه الدول من النيباد للتشكيك في الهوية الأفريقية لتلك الدول.^(٧٠) ومن الواضح أن الجهد المطلوب لدعم المبادرة في دول الشمال الأفريقي لا بد ألا يقتصر على الجهد الفردي فقط وإنما يشمل أيضاً الجهد الجماعي، بمعنى أن دول الشمال الأفريقي الداعمة للمبادرة عليها أن تحاول التنسيق مع الدول الأخرى، ودفع الدول التي تخلفت عن مسيرة العمل الأفريقي المشترك، وأهمها المغرب، لتجاوز خلافاتها مع دول القارة، والمشاركة في المبادرة والاستفادة مما تطرحه من فرص في الوقت ذاته.

ومن ناحية ثانية فإن دعم المبادرة لا يتوقف على مجرد الإعلان عن تأييدها، أو استضافة المؤتمرات الخاصة بها، أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها، إنما يتطلب الالتزام بمبادئها خاصة ما يتعلق بمبادئ الديمقراطية، والحكم الرشيد، وهو ما يضع حكومات دول الشمال الأفريقي أمام مسؤولية أكبر. وقصور هذه الدول في الالتزام بهذه المبادئ يفتح الباب للداعين إلى استبعادها من هذا الإطار التنموي. فعلى سبيل المثال، عبر عدد من المحللين عن قلقهم من أن تلعب ليبيا دوراً في مبادرة النيباد التي تدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، بل إن القلق امتد لبعض القادة الأفارقة الداعمين للمبادرة؛ فقد نقل عن الرئيس النيجيري قوله "إذا كانت ليبيا سوف تتخرط في

المبادرة فعلية الالتزام بمبادئها".^(٧١) كما عبرت منظمات حقوقية غربية عن القلق ذاته مشيرة إلى أن انضمام ليبيا إلى اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد يثير الشكوك حول جدية الدول العربية في الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، وقد يضعف التأييد الغربي للمبادرة.^(٧٢) وتمتد هذه الدعاوى أحياناً، وإن كانت أقل انتشاراً ويروزاً، إلى مصر والجزائر خاصة لدورهما كدولتين مؤسستين للمبادرة.^(٧٣) وإذا كانت تلك الانتقادات المتعلقة بعدم الالتزام بمبادئ المبادرة لا توجه إلى دول الشمال الأفريقي وحدها، إلا أن هذه الدول مدعوة كغيرها من الدول إلى تأكيد التزامها بتلك المبادئ. وقد تشجع التحولات والإصلاحات الأخيرة في مصر والجزائر على تأكيد هذا الالتزام.

وعلى المستوى الإقليمي يواجه دول الشمال الأفريقي تحد ثالث ألا وهو تفعيل التجمع الإقليمي الذي يجمع معظم هذه الدول، وهو اتحاد المغرب العربي، كأحد التجمعات الموكلة إليها تنفيذ مشروعات مبادرة النيباد. فمن المعروف أن الاتحاد قد جمد فعلياً منذ عام ١٩٩٥ بعد إعلان المغرب رسمياً تجميد أنشطتها فيه بعد تفاقم خلافها مع الجزائر، بالإضافة إلى خيبة الأمل الليبية من دعم دول الاتحاد لليبيا في مواجهة المقاطعة الغربية لها.^(٧٤) وإذا كان التفاهم الذي بدأت تلوح بوادره بين المغرب والجزائر، والتقارب الليبي الغربي قد يدفع إلى تفعيل الاتحاد، فإن هناك أسساً أخرى يحتاج إليها هذا التفعيل من قبيل دعم قدراته، ووضع هدف تنمية التعاون الاقتصادي على صدر أولوياته.

إن، فدول الشمال الأفريقي مدعوة على المستوى الرسمي وغير الرسمي إلى مواجهة التحديات السابقة، وتفعيل دورها الفردي والجماعي في مبادرة النيباد، ويتطلب هذا التفعيل اتخاذ عدة إجراءات أهمها: تفعيل دور الإعلام في التوعية بأهمية المبادرة، وعقد الحوارات بين الأجهزة التنفيذية الرسمية والقطاع الخاص في كل دولة، وبين دول الشمال الأفريقي وغيرها من الدول الأفريقية لمناقشة كيفية الاستفادة منها، وتشجيع الدراسات المعنية بهذا الموضوع، وإنشاء مراكز أبحاث علمية في بعض الدول الأفريقية لدعم تنفيذ أهدافها، وعقد مؤتمرات لمناقشة تدعيم دور دول الشمال الأفريقي في المبادرة، وإنشاء إدارة متخصصة في الشؤون الأفريقية لتفعيل تنفيذها في كل وزارة، ومنتدى يجمع عناصر رسمية وغير رسمية لدفع المشاركة الفعالة فيها، والمشاركة الفعالة في الآليات الطوعية للمبادرة.^(٧٥)

¹ لمزيد من التفاصيل حول المبادرة انظر : عراقي الشربيني، " المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا : مقدمة تعريفية "، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، العدد السابع، جامعة القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، مايو ٢٠٠٢م.

² Assembly of Heads of States and Government, 38th Ordinary Session of the OAU, The African Peer Review Mechanism Base Document, Durban, July 2002 , articles 1-3 .

³ انظر على سبيل المثال :

Ukoha Ukiwo, "Charity begins Abroad: Responses to the New Partnership for Africa's Development ", Paper Presented to the 14th Biennial Congress of the African Association of political science, Durban, 26-28 June 2003

⁴ انظر على سبيل المثال :

Cyril Lobi, " Reconstructing Africa's Development in the new millennium through NEPAD: can African leaders deliver the goods ", Paper Presented to the 10th CODESRIA General Assembly, Kampala, 8-12 Dec 2002

⁵ Patrick Bond , Introduction of the critical civil society Reader on NEPAD, in :Patrick Bond (ed.) , Fanon's Reader on NEPAD ,Alternative Information and Development Center , May 2002 , p.26 .

⁶ Match International Center Review of the NEPAD Document , Ottawa : Match International Center , January 2002.

⁷ Kunle Amuwo, "Globalization ,NEPAD and the Governance questioning Africa" ,African Studies Quarterly , Vol. 6, No. 3,2000.

⁸ From the Lagos plan to the New Partnership for" Adebayo Adedeji , African Development and From the Final Act of Lagos to the Constitutive Act: Wither Africa?" , The African Forum for Envisioning Africa , Nairobi , April 2002.

⁹ لمزيد من التفاصيل حول آلية مراجعة النظراء والشكوك المثارة حولها انظر :

Rawia Tawfic , "Reviewing Good Governance : Towards a Methodology for the African Peer Review Mechanism " , Johannesburg : The South African Institute of International Affairs , SAIIA Reports , no.41, 2004

Margret Legum , " How new is this partnership " , in : Patrick Bond (ed.) ,

¹⁰ op.cit , pp.74-75,

¹¹ انظر في هذا الرأي على سبيل المثال :

John Akokpari, "NEPAD's African Peer Review Mechanism : Prospects and Challenges of implementation " , OSSREA Newsletter , vol . xxi , no.3, October 2003;

Ian Taylor , " Commentary : NEPAD and the Zimbabwean elections : implications and prospects for the future " , African Affairs , Vol.101, July 2002 , pp.403-412;

¹² عبر عن هذا الرأي العديد من المحللين من بعض الدول الأفريقية، والذين قامت مؤسسة كونراد اديناور باستطلاع آرائهم حول النيباد في دراسة استطلاعية. انظر في ذلك :

Hennie Kotze & Carly Steyn , Africa Elite Perspective :AU and NEPAD , Johannesburg : Konrad Adenauer Stifting , Occasional Papers , Dec 2003 , p. 110.

¹³ انظر في هذا الرأي على سبيل المثال :

Malachia Mathoho, "An African Peer Review Mechanism : a Panacea for Africa's Governance challenges " , Johannesburg : Center for Policy Studies , Policy Brief no.29, 2003,p.7.

¹⁴ كان الميثاق، الذي شاركت في صياغته الحكومات والمنظمات غير الحكومية الأفريقية عام ١٩٩٠م، قد وضع خطة للمشاركة الشعبية بصفة عامة ومشاركة المجتمع المدني بصفة خاصة في التنمية، ومن المبادئ التي تضمنتها الوثيقة ضرورة وضع كل منظمة من منظمات المجتمع المدني لخطة شاملة لمتابعة التزام الدول الأفريقية بتنفيذ الخطط التنموية، ووجود حوار دائم بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية عن طريق إنشاء منتدى وطني لكل دولة يكون إطاراً مؤسسياً للحوار بين الطرفين. انظر :

African Charter for Popular Participation In Development and Transformation , Arusha , 1990 .

¹⁵ انظر على سبيل المثال مبادرة الأمن الإنساني الأفريقي التي تشارك فيها سبع مؤسسات بحثية من خمس دول أفريقية لتقييم بعض مؤشرات الحكم الرشيد في بعض الدول الأفريقية. لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة انظر : www.africanreview.org ومشروع المراجعة الموازية للمعهد الأفريقي في جنوب أفريقيا :

Monitoring and Assessing Democratic ,Political , Corporate and Socio-Economic Governance and Development in Southern Africa : An

Assessment Instrument , Unpublished Report Commissioned by the Africa Institute of South Africa(AISA), February 2004.

والمبادرة التي قادها المعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي Electoral Institute of Southern Africa(EISA) لتشكيل منتدى أفريقي للمجتمع المدني على مستوى القارة لمتابعة قضايا النيباد وآلية مراجعة النظراء :

Communiqué of the Conference : Strengthening Democracy through NEPAD : The Role of African Civil Society “ , Johannesburg : The Electoral Institute of Southern Africa , May 2003

¹⁶ انظر على سبيل المثال :

The Dakar Declaration on the role of African Workers and Trade Unions in NEPAD , African Trade Union Conference , Dakar , 22 Feb 2002 ; Civil Society Indaba Resolution on NEPAD , Johannesburg , 4 May 2002.

¹⁷ NEPAD Document , Abuja , October 2001 , article 86

¹⁸ NEPAD Annual Report 2002 , Midrand : NEPAD Secretariat , 2004, p.72.

¹⁹ أنشئت مفوضية أفريقيا في ربيع عام ٢٠٠٤ م بمبادرة من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الذي ترأس بلاده مجموعة الثماني عام ٢٠٠٥م، وهي منظمة مستقلة تتكون من ١٧ مفوضاً، تسعة منهم أفارقة، وتتولى المفوضية منذ إنشائها مهمة صياغة اقتراحات شاملة ومتكاملة وعملية بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي للتعبيل بالانتمية في أفريقيا، ودعم الجهود الأفريقية المشتركة في هذا المجال بما في ذلك دعم النيباد والاتحاد الأفريقي، وتشجيع قيام علاقة جديدة بين أفريقيا والعالم المتقدم. ومن المتوقع أن تقدم المفوضية تقريراً بمقترحاتها إلى مجموعة الدول الثماني، والاتحاد الأوروبي، واجتماعات قمم المراجعة لأهداف الألفية التي ستعقد خلال عام ٢٠٠٥م. انظر في ذلك :

Commission for Africa , Action for a strong and Prosperous Africa : Consultation Document , North African Regional Consultation Conference , Alexandria , 14-16 December 2004.

²⁰ لمزيد من التفاصيل حول الشراكة بين مبادرة النيباد والدول المانحة والمؤسسات الدولية انظر Ibid , pp.74-78:

²¹ عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص ٤ .

²² South Africa's Department of Foreign Affairs , Statement by the Department on NEPAD , 17 June 2002 .

²³ Anjeni Munusamy and Mondli Makhanya , “ Al Gaddafi Parades on Mbeki's Reign”, Sunday Times (Johannesburg) ,July 15, 2002.

²⁴ Gamal Nkrumah , “ A Tall Order “ , Al_Ahram Weekly , 12 July 2002.

²⁵ Reuters , 7 July 2002.

²⁶ Business Day , 9 July 2002.

²⁷ جوزيف رامز، "قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - باريس بين الفكر والتنفيذ"، آفاق أفريقية، العدد التاسع، ربيع ٢٠٠٢م، ص ١٧ .

²⁸ الأهرام : ٢٠٠٣/٦/٢م .

²⁹ Heads of State and Government Implementation Committee of NEPAD , Communiqué Issued at the End of 10th meeting of the HSGIC , Maputo, 23 May 2004 , article 40.

³⁰ Heads of State and Government Implementation Committee of NEPAD , Communiqué Issued at the End of 7th meeting of the HSGIC , Abuja , 28 May 2003 , article 27 .

³¹ Konare : le rencontre d'Algers une étape très importante dans le devenir 23 Novembre 2004 , www.mae.dz de l'Afrique,

³² لمزيد من التفاصيل انظر :

The Heads of State and Government Implementation Committee of NEPAD , Report of the 12th Summit of HSGIC , Algiers , 23 November 2004.

³³ Le Sommet d'Algers : Bilan d'étape et perspectives d'avenir , , 23 Novembre 2004 www.mae.dz

Allocution de president Bouteflika a la 2eme session de forum

³⁴ d'evaluation par pairs, www.mae.dz , 23 November 2004.

³⁵ Communiqué of the Fifth Meeting of African Peer Review Panel Of Eminent Persons , Johannesburg , 28 April 2004 , p.3.

³⁶ الأهرام : ٢٠٠٤/١١/٢٣م .

³⁷ وزارة الخارجية المصرية، مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ودور مصر في صياغتها، والترويج لها، ومتابعة تنفيذها، متاحة على موقع وزارة الخارجية المصرية www.mfa.gov.eg

³⁸ الأهرام : ٢٠٠٢/١٠/٢٢م .

³⁹ انظر على سبيل المثال :

“Le CNS vient de la souligner à sa 25e session “ , El Moudjahid , 8/12/2004.

⁴⁰ “ L’observatoire national de L’Emploi et de La Lutte contre La Pauverte : un nouvel instrument au service de la promotion sociale “ , El Moudjahid , 21/1/2005.

⁴¹ NEPAD Annual Reports 2002 , 2003-2004 ; Different issues of NEPAD Dialogue , NEPAD Secretariat .

⁴² لمزيد من التفاصيل انظر: مجلس الشعب المصري، دور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي الثامن، التقرير الأول للجنة البرلمانية للنيباد، ٦/٨ / ٢٠٠٣ م؛ ودور الانعقاد الخامس للفصل التشريعي الثامن، التقرير الثاني للجنة البرلمانية للنيباد، ١٨/١٢/٢٠٠٤ م.

⁴³ “ Bouteflika est Prevu à sortir son pays de l’isolement “ , l’Agence France Presse , 3/4/2004.

⁴⁴ بوتفليقة يدعو مبارك إلى معاودة التشاور من أجل تطويق حالة الفتور بين البلدين " ، ١٨/١١/٢٠٠٤ م.

⁴⁵ “ L’Algerie Propose que l’initiative pour Le Grand Proche – Orient Soit à l’image de celle du NEPAD “ , El Moudjahid , 19 mai 2004 .

⁴⁶ “ l’exemplaite “ , El Moudjahid , 22 /3 /2004.

⁴⁷ Conference de M.Tammar a la ESSEC de Paris “ , El Moudjahid , 14 mai 2004.

⁴⁸ محمود أبو العينين وخالد حنفي، الجماهيرية الليبية وأفريقيا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢م، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

⁴⁹ أحمد حجاج، " الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية: رؤية مقارنة "، آفاق أفريقية، العدد الثاني عشر، شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣ م، ص ص ٨-٩ .

⁵⁰ Asteris Huliaras , "Qadhafi's Comeback : Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s" , African Affairs , no.100 , 2001, pp.17-18 ; Kathryn Sturman , The rise of Libya as a regional player , African Security Review , vol.12, issue 2, may 2003 , p. 110-111.

⁵¹ انظر في تفصيل ذلك : محمود أبو العينين وخالد حنفي، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨-٢٦١.

⁵² للتدليل على ذلك انظر موقف العقيد القذافي من الانتخابات وتداول السلطة في أفريقيا على

موقعه :

www.alqathafi.com

⁵³ يمكن على سبيل المثال الاطلاع على أعداد مختلفة من صحيفتي المجاهد والوطن الجزائريين اللتين تابعتا بعض اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة، وموقف الدول المتقدمة في اجتماعات دول الثماني من المبادرة، انظر على سبيل المثال :

“ à la Veille de G8 : Une grande Opportunité pour le NEPAD “ , El Moudjahid , 29/1/2005; “ Comite de mise en oeuvre du NEPAD “ , El Moudjahid , 9/7/2004.

⁵⁴ في الصحافة المصرية على سبيل المثال، لم تنشر تحليلات كافية حول المبادرة، ولا يكاد يستثنى من ذلك سوى تقارير بعض مراسلي الأهرام خاصة مراسل جنوب أفريقيا (انظر على سبيل المثال: موزمبيق وقمة كسو العظام باللحم: السلم والأمن وعلاقتها بالنيباد أهم القضايا الأفريقية، ٢٠٠٣/٦/١١م، أزمة زيمبابوي ورد القضايا لجهة الاختصاص: هل ينجح الاتحاد الأفريقي فيما فشلت فيه الكومنولث، ٢٠٠٤/٢/٣)، ومقالات نادرة للأكاديميين المتخصصين في الشؤون الأفريقية، انظر: على سبيل المثال، د. حمدي عبد الرحمن، "المبادرة الأفريقية الجديدة : تحديات الفقر وطموحات النهضة"، الأهرام، ٢٠٠١/١٠/١٧، وبعض التحليلات للمحلل الغاني جمال نكروما في جريدة الأهرام ويكلي (انظر على سبيل المثال : “Pan –African Peer Pressure , 7/11/2002 ; “NEPAD Unwrapped” , 13/3/2003

وحتى الصحف الجزائرية التي اهتمت بمتابعة أخبار المبادرة، لم تتضمن سوى تحليلات محدودة قدمت المبادرة في الغالب من جانب واحد باعتبارها مبادرة جادة ومتميزة دون عرض وجهات النظر المناهضة لها، أو المآخذ التي تؤخذ عليها انظر على سبيل المثال :

T.Hocine , “Serieux Plan” , Elwatan , 21/11/2004 ; Fateh S , “Solutions Africains” , El Moudjahid , 9/7/2004

فيما عدا استثناءات محدودة انظر على سبيل المثال :

Nabila Sedki , “NEPAD trois ans Après : Objectifs , réalisations et defis “ , Horizons , 20/11/2004.

⁵⁵ انظر على سبيل المثال :

Taher Mohamed Al Anouar , “ L’Algerie sur tous les fronts “ , El Moudjahid , 28/5/2004.

⁵⁶ تقارير المراسلين، الأهرام : ٢٠٠٣/٢/١٧ م.

⁵⁷ محمد رشاد، " الفلاحون الأفارقة والثورة الزراعية الخضراء "، الأهرام : ٢٠٠٣/٤/٢٤ م.

⁵⁸ تقارير المراسلين، الأهرام : ٢٠٠٣/٧/١١، الأهرام : ٢٠٠٢/٧/١٨ م.

⁵⁹ الأخبار : ٢٠٠٤/١١/٢٢ م.

⁶⁰ الأهرام : ٢٠٠٣/٢/٨ م.

⁶¹ تقارير المراسلين، الأهرام : ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ م.

⁶² Patrick Bond (ed.), op.cit .

⁶³ عراقي الشربيني، مرجع سابق .

⁶⁴ مصطفى كامل السيد (محرر)، استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة : آفاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، جامعة القاهرة : مركز بحوث و دراسات الدول النامية، ٢٠٠٣ م.

⁶⁵ انظر : العدد التاسع، قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، ربيع ٢٠٠٢ م، والعدد الخامس عشر (رؤى جديدة للتنمية في أفريقيا)، خريف ٢٠٠٣ م.

⁶⁶ Mustapha Kamel Al-Sayyid , “ NEPAD : questions of Ownership “ , South African Journal of International Affairs , vol.11, issue 1, Summer/Autumn 2004 ; Rawia Tawfic , op.cit.

⁶⁷ تضمنت العينة المختارة بعض المبحوثين من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع العام، والمحللين والأكاديميين، ووسائل الإعلام، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية .
انظر :

Heenie Kotze and Carly Steyn , op.cit , pp.43-47.

⁶⁸ انظر تقارير القمم الأفريقية للمنتدى الاقتصادي العالمي :

www.weforum.org/africa

⁶⁹ لمزيد من التفاصيل انظر : الأهرام : ٢٠٠٥/٢/٢٤ م.

⁷⁰ من الكتابات التي تعبر عن هذه المزاعم :

Greg Mills, " African or Arab: Egypt's NEPAD dilemma ?", Business Day, 15/10/2002 ; Ross Herbert , " AU Summit what Happens and What Matters " , E-Africa , Vol. 1 , August 2003 , pp.6-7.

AP , 11 July 2002.⁷¹

⁷² " Libya Should Not Chair U.N Commission " , Human Rights News , Human Rights Watch , 9 August 2002

⁷³ انظر على سبيل المثال :

A Bebelas for Africa, Mail & Guardian, 19/7/2002 ;

⁷⁴ لمزيد من التفاصيل حول التجمع ومشكلاته انظر :

Michael J Willis , " The Unhappy Experience of the Arab Maghreb Union " , South African Yearbook of International Affairs 2002/03 , 2003 , pp.121-127.

⁷⁵ طرحت بعض هذه الاقتراحات اللجنة البرلمانية للنيباد في مصر في تقريرها الأول والثاني .

القسم الرابع

تجارب التكامل في حوض النيل وشرق أفريقيا وغربها

التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل:

رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة

محمد سالمان طايح*

تقديم:

إن المتأمل لطبيعة العلاقات الإقليمية في حوض نهر النيل يلحظ بوضوح أنها قد شهدت "مراوحة" بين التعاون تارة، والتصارع تارة أخرى، بيد أن تلك العلاقات لم تصل في أية مرحلة إلى درجة تصعيد الصراع إلى حد الأزمة أو استخدام الأداة العسكرية، كما أنها لم تتطور تعاونياً إلى مستوى تحقيق نوع من أنواع التكامل الاقتصادي أو السياسي.

ولعل هذه "المراوحة" في نمط التفاعلات الإقليمية بين دول حوض النيل تطرح إشكالية فكرية - جدلية. ذلك أنه على الرغم من التماس الجغرافي وعدم وجود حواجز طبيعية بين هذه الدول تحول دون وجود روابط الجوار الجغرافي، فضلاً عن تشابه الميراث التاريخي وخصائص الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول والشعوب، إلا أن النتائج المترتبة على هذا هي شبكة شديدة التعقيدات تحمل في طياتها ذكريات وأرصدة من الإيجابيات والسلبيات، ومن التقارب والتباعد، كما أن الشعوب والنخب الحاكمة في هذه الدول تتمتع بذاكرة جماعية لا تنسى، وعندها قدرات جاهزة لاسترجاع الماضي وآثاره، واستحضار الذكريات التاريخية السيئة والسلبية، واستخدامها بدون عقلانية في حملات إعلامية وكلامية علنية أحياناً، ومن خلال تدخلات سرية في أحيان أخرى.

وتطرح هذه الإشكالية تساؤلاً مفاده: ما هي أسباب "المراوحة" في نمط التفاعلات الإقليمية في حوض النيل؟ وكيف يمكن تقويم تجربة التعاون الإقليمي في ضوء تلك المراوحة واستناداً إلى مقولات مدرسة الوظيفية الجديدة في تحليل علاقات التكامل الإقليمي والدولي؟

* مدرس العلوم السياسية المساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

وسوف تعرض هذه الورقة الموضوع فى ثلاث نقاط أساسية:

١- الوظيفة الجديدة كإطار نظرى للتعاون الإقليمى فى حوض النيل.

٢- تجربة التعاون المائى فى حوض النيل.

٣- النتائج والملاحظات الختامية.

أولاً: الوظيفة الجديدة والتعاون الإقليمى فى حوض النيل:

(١) مفهوم النظام الإقليمى (Regional Regime):

بادئ ذى بدء، فإنه من المهم النظر إلى حوض نهر النيل باعتباره نظاماً إقليمياً. والنظام الإقليمى (Regional Regime) فى أبسط معانية هو "نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم جغرافى معين"^(١).

أى أنه إطار تفاعلى مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير فى جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز^(٢).

ويمتاز النظام الإقليمى حسب هذا التعريف بثلاث خصائص رئيسة هى: التفاعل (Interactions)، والاعتماد المتبادل (Interdependence) والحفاظ على الذات (maintenance).

ويكتسب مفهوم "النظام الإقليمى" أهمية كبيرة كمفهوم تحليلى وكمناهجية تحليلية نتيجة العديد من التطورات السياسية، إضافة إلى تطورات أخرى فى نظرية العلاقات الدولية تمثلت فى ظهور مدرسة "الإقليمية" فى أوائل الستينيات ثم "الإقليمية الجديدة" فى أوائل التسعينيات.

ولقد سعت الجهود النظرية التى أثرت مفهوم "النظام الإقليمى" ابتداء من أواخر الستينيات إلى إبراز المكانة المهمة لهذا المفهوم كمناهجية أو أداة تحليل للسياسة الدولية، وتوضيح كيفية استخدام هذه المنهجية وفق عدة أنماط أو معايير للتحليل، حيث تشير تلك الكتابات إلى أنه يمكن التعامل مع النظام الإقليمى من منظورين بحكم وسطيته بين النظام الدولى من ناحية والدول القومية من ناحية أخرى. فهو وفقاً للمنظور الأول نظام فرعى أو تابع (Sub-system) للنظام الدولى، أى أنه يتفرع عن النظام الدولى، وهو وفقاً للمنظور الثانى نظام إقليمى (Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمى لإقليم جغرافى معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم. معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولى من

ناحية إلى عدة نظم فرعية، وهو من ناحية أخرى تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز^(٣).

في هذا الإطار، فإن هذه الورقة سوف تتعامل مع حوض نهر النيل على أنه " نظام إقليمي وظيفي مائي" (A Hydrological Regime) انطلاقاً من كونه تجمعاً لعدة دول تشترك معاً في تفاعلات مختلفة تتعلق بإدارة وتنظيم موارد ومرافق نهر النيل^(٤).

واستناداً إلى هذا المفهوم، فإنه يمكن دراسة ومن ثم فهم وتحليل وتفسير مختلف أنماط التفاعلات سواء التعاونية أو الصراعية التي تحدث في ذلك النظام المائي. بيد أن هذه الورقة سوف تعنى فقط بتحليل وتفسير التفاعلات ذات الطبيعة التعاونية في النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل.

في هذا السياق، فإن الأدب النظري لمدرسة التكامل في تحليل السياسة الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالتكامل الإقليمي وبالذات نظريات التكامل الوظيفي والوظيفي الجديد، وانتشار التطبيقات العملية للأفكار التي تضمنها ذلك الأدب، قد أتاح إطاراً نظرياً (ساعد على بلورة إطار نظري واسع) لنظرية "النظم الإقليمية" مستقيماً من النظريات والتجارب التكاملية، وكان تشجيعاً في الوقت نفسه لظهور العديد من النظم الإقليمية في مناطق متفرقة من العالم^(٥).

وتعتبر مدرسة التكامل واحدة من أبرز المدارس الفكرية التي ظهرت للرد على معظم الأفكار التي عبر عنها أنصار المدرسة الواقعية أمثال "هانز جى مورجانتو" و"ريمون أرون" و"مورثون كابلان" و"ريتشارد روزكرانس" وغيرهم، وبالذات النظرة التشاؤمية، والاعتقاد بحتمية الصراع بين الدول، إلى جانب الزعم بأن الدولة القومية هي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية. وفي المقابل، ظهرت نظريات التكامل التي ترى أن هناك فواعل أخرى بخلاف الدول القومية وحكوماتها، وتؤكد على أنماط التفاعلات التعاونية والاعتماد المتبادل في النظام الدولي. وقد تفرع عن مدرسة التكامل عدد من النظريات التكاملية أبرزها النظرية "الفيدرالية" (Federalism) ومن أبرز دعائها "أميتاي أتريني"، والنظرية "التفاعلية" (Transactionalism) وأبرز من حمل لواءها كارل دويتش، "الوظيفية" (Functionalism) وهنا يقف "ديفيد ميتراني" في تقديم أبرز أدبيات هذه النظرية، وأخيراً، "الوظيفية الجديدة" (New Functionalism) ومن أبرز دعائها "أرست هاس" و"جوزيف ناي" و"ليون ليندبرج"^(٦).

وكما سبق القول، فإن هذه الورقة سوف تعتمد على مقولات وأطروحات نظرية الوظيفة الجديدة في فهم وتفسير التعاون الإقليمي في نظام حوض النيل. وفيما يلي عرض موجز لأبرز مقولاتها:

(٢) الوظيفة الجديدة (New Functionalism):

١/٢ - بداية الفكرة الوظيفية وافتراضاتها الأولية:

لقد طرأت على الفكرة الوظيفية عدة تطورات وإضافات وتعديلات علمية أعطتها فيما بعد مسمى "الوظيفة الجديدة" تتطلب لفهمها متابعة مسار الفكرة الوظيفية بإيجاز لنعرف كيف بدأت الفكرة الوظيفية؟ وماذا كانت افتراضاتها الأولية؟ وكيف تطورت على المستوى الإقليمي؟.

ويعتبر "ديفيد ميتراني" (Mitrany) (٧) -وهو روماني الأصل عاش في بريطانيا- صاحب الفضل في وضع النواة الأولى للمدخل الوظيفي لتفسير عمليات التكامل على المستوى العالمي (٨). وقد بلور "ميتراني" مجمل أفكاره في هذا الموضوع في فترة ما بين الحربين، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية. ثم قام عدد من علماء السياسة والعلاقات الدولية، وفي مقدمتهم "أرنست هاس"، بتطبيق محصلاتها وأسسها بعد تطويرها -على مستوى أقل اتساعاً وهو المستوى الإقليمي.

وتقوم الوظيفة على فكرة أن التعاون بين مجموعة من الدول لا يتم وفق صيغة أو ترتيبات جاهزة، وإنما يتحقق تدريجياً خطوة خطوة لتجنب مخاطر الاندماج الكلي المبكر الذي لم تتوافر شروطه بعد. وتنادى الوظيفة إلى البدء بالتعاون في ميادين السياسة الدنيا (Low Politics)، أي تلك التي ليست على قدر كبير من الأهمية، كالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة، والتي يمكن اقتطاعها من ميادين السياسة العليا (High Politics) كالشئون السياسية، وقضايا الأمن القومي، والقضايا ذات الأهمية الأيديولوجية والرمزية، مما يعطى الحكومات والشعوب المشاركة في التجمع الإقليمي وقتاً أطول لكي يألفوا تدريجياً عادات العمل الجماعي معاً، واكتساب مهارات التكامل المستقر، وتلمس عائده البعيد المدى والمجزي (٩).

وقد بنت الوظيفة في تصورهما الأولى آلية عملها، وتفعيل مقوماتها النظرية والعملية على أساس عدد من الافتراضات، في مقدمتها (١٠):

⇐ أن الوظيفة ترى أنه من المناسب لتحريك عملية التكامل أن يتم التركيز في البداية على التعاون التدريجي في مجال السياسات الدنيا من خلال إعطاء

الخبراء والفنيين سلطة كافية بإطلاق أيديهم في صناعة القرار، وتنفيذ السياسات في هذه المجالات، وهذه السياسات لابد من أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة من المجتمعات في الدول المعنية، واتباع أسلوب الإنجاز المرحلي الذي يقود بدوره إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية ومجالاتها.

فنقطة البداية حسب "ميتراي" هي الأساس التحتي، أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب وآمال الناس. فالوظيفية إذن هي نظرية غير سياسية، فهي تتلافى قضايا ومجالات النزاع لترتكز على قضايا ومجالات التعاون.

⇐ أنه خلال المراحل الأولى للتكامل تتبلور وتنمو عملية تسييس (Politicization) تدريجي للمجالات والأهداف التي كان ينظر إليها على أنها أمور فنية في البداية، ويتم توسيع دائرة العملية التكاملية بعد ذلك.

ومن شأن تزايد شبكة المصالح والترابطات وتشابك الأنساق المصلحية على هذا النحو أن يضعف في المدى البعيد من إمكانات وقدرة القيادة السياسية والنخب والسلطات الحاكمة في الدول في محاولتها لانتهاج سياسات متعارضة في مجال السياسة العليا عند تعاطيها مع المتغيرات والتطورات في محيطها الداخلي والخارجي. ومن هنا، برز شعار الوظيفة التالي (الشكل يتبع الوظيفة) وتصبح الدولة غارقة مع الوقت في التفاعلات التعاونية، ويصبح ثمن تعطيل هذه الأطر الوظيفية مكلف جداً للسلطة خاصة والدولة بشكل عام.

⇐ يؤدي النجاح المتحقق في القطاعات التي يقع عليها الاختيار المتتالي، وحدث تشابك في مصالح الدول الأعضاء فيها، يؤدي بدوره إلى عملية نسج بطيئة للتكامل المجتمعي من أسفل، وإلى توسيع نطاق مجالات التكامل والمصالح المتبادلة إلى أن تنتهي بالوصول بالعملية التكاملية إلى مرحلة يصعب التراجع عنها، وتبدأ القيادات والسلطات السياسية في إزالة العقبات السياسية التي تعترض سبيل تحقيق مراحل تكاملية أكثر تطوراً.

⇐ ترى الوظيفية أنه ليس من الضروري أن يحدث أي تغيير للبنية الدستورية للدولة باتجاه انصهار سياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العملية، وتتحول هذه القيمة أو الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة.

وقد أخذ على المدرسة الوظيفية مثالياتها المطلقة من حيث تقسيمها النظرى للقضايا - سياسة عليا وسياسة دنيا- وهذا التقسيم لا يمكن أن يحدد نظرياً أو أن يعمم، فهو ينتج فى الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية وتتميزها للقضايا التي تواجهها. ومن المآخذ الأخرى على هذه المدرسة أن العملية التكاملية سوف تستغرق وقتاً طويلاً، قد يشهد مستجدات قد تغير بشكل سلبي واقع العلاقات بين الدول الشركاء فى التجمع الإقليمى.

ومن هنا، بدأ التفكير فى إدخال تعديلات وإضافات للمدخل الوظيفى التقليدى فى إطار ما يعرف بالإطار النظرى لـ " الوظيفية الجديدة" التي تتحاشى تقديم التأكيدات والتعميمات المنظومية، وتركز بشكل أساسى على اعتبار أن مصلحة الفاعلين فى قيام التكامل أمر مسلم به، وتجعل منها نقطة الانطلاق فى بحوثها وتطبيقاتها، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلى:

٢/٢- الوظيفية الجديدة وإضافاتها:

قام "أرنست هاس" (Hass) و"جوزيف ناي" (Nye) بتطوير أفكار "دافيد ميترانى" فى إطار ما أسماه بـ " الوظيفية الجديدة" التي تستند فاعليتها وديناميكيته على ما أسماه بـ "التدفق الانتشارى" (Spill-over) الذي تتوسع من خلاله المصالح المشتركة للنخبة السياسية والمؤسسات الحكومية.

ولقد قدمت "الوظيفية الجديدة" الإطار الفكرى لنشأة الجماعة الأوروبية، حيث كان "روبرت شومان" و"جان مونييه" من أوائل الذين اهتموا بتطبيق الأفكار النظرية للوظيفية الجديدة عملياً من خلال التركيز على إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية تستطيع أن تلعب دوراً فى خدمة أهداف التكامل الاقتصادى عند الجماعة الأوروبية^(١).

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى ركز فيه "هاس" و "ناي" على أهمية الاعتبارات والمصالح الاقتصادية، أنهما لم يغفلا أهمية البعد السياسى، والعوامل السياسية، ودور النخب السياسية وغيرها. ويضاف إلى ذلك أنهما وإن كانا قد افترضا إمكانية الفصل فى بعض المراحل بين ما هو سياسى، وما هو غير ذلك، فإنهما كانا يريان أن ذلك ليس ضرورياً، وإن كان ممكناً من الناحية العملية.

وبصفة عامة تقوم "الوظيفية الجديدة" على عدد من الافتراضات فى مقدمتها^(٢):

❖ أن أى مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها والتعاطى معها إلا بخطوة تكاملية متقدمة عنها، حتى تصل العملية فى نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار

أو الاندماج البنيوي اقتصادياً وسياسياً، إلى أن تصل إلى تحقيق الهدف الأعلى وهو تحقيق الوحدة السياسية.

❖ تفترض الوظيفية الجديدة وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل التكاملي بفضل ما يسمى بأثر "التدفق الانتشاري" (Spill-over)، فالعملية التكاملية الاندماجية قد تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية، ويفترض أن يكون للنجاح المتحقق فيها قوة دفع تكفي لحث قطاعات أخرى على مزيد من الاندماج بسبب التشابك بين مختلف القطاعات الفنية، مما يؤدي إلى إزالة الشكوك المتبادلة، وخلق ولاءات من نوع جديد تجاه مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك الوليدة.

❖ بعبارة أخرى، فإن "الوظيفية الجديدة" تراهن على عملية "التدفق الانتشاري" (Spill-over) التي يمكن أن تنتقل من قطاع تكاملي إلى قطاع آخر. بيد أن العائد من التجربة التكاملية يصبح رهناً على اختيار القطاع القائد (Leading Sector) ليكون العربية التي تقود قاطرة التكامل، ونقطة الانطلاق في العملية التكاملية.

❖ يقترب مضمون الوظيفية الجديدة - على هذا النحو - من جوهر الوظيفية التقليدية، إلا أن الأولى تشدد على دور جماعات المصالح في دفع مسار عملية التكامل نتيجة المردود النفعي الذي تجنيه من تطوير عملية التكامل، مما يجعلها تقف بشدة في وجه أية محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف المسار التكاملي، وبذلك يتم الاقتراب التدريجي بعد ذلك إلى المجالات السياسية والعسكرية (مجالات السياسة العليا High Politics) وذلك من خلال توسيع نطاق ومجال العملية التكاملية.

❖ تعطى الوظيفية الجديدة الأولوية للدينامية المتصاعدة لعملية اتخاذ القرار (Spill-over) وليس للأهداف الكبيرة.

وبصفة عامة، تبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطويره في شكل آلي (عملية انسحاب التكامل من قطاع أخف تنازعاً إلى قطاع أوسع تنازعاً) إذ أنه ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة، حتى لو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي، أثر إيجابي، فقد تفرز أحياناً آثاراً سلبية وتؤدي إلى عكس ما تريده، فتخلق توتراً وخلافاً بين الدول (Spill - Back). لذلك، لا بد من حدوث توافق وتوازن بين التقدم في المستويين الاقتصادي والسياسي، فوجود تطور اقتصادي فقط يصعب استمراره دون مستوى

مناسب ومواز من التطور السياسى يدفعه ويعززه. فالتوجه الاقتصادى يتأتى ويتحدد عبر إطار وموقف سياسى مقابل، فتوافر التوافق السياسى أو انعدامه يمكن أن تكون له آثار دافعة أو تفكيكية وهى التى عبرت عنها النظرية بمصطلح (Spill - Bake) (١٣).

ثانياً: تجربة التعاون المائى فى حوض النيل:

كما سبق وذكرنا، فإن هذه الورقة سوف تعتمد على مقولات واقتراضات نظرية "الوظيفية الجديدة" فى فهم وتفسير تجربة التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل، وذلك انطلاقاً من حقيقتين:

الحقيقة الأولى : أن حوض نهر النيل يعتبر "نظاماً إقليمياً" (Regional Regime) بالمعنى السابق توضحيه.

الحقيقة الثانية : أن "الوظيفة المائية" تكاد تكون هى السمة المميزة للنظام الإقليمى لحوض النيل، حيث تمثل التفاعلات المائية النسبة الغالبة إلى مجمل التفاعلات الأخرى، الأمر الذى يجعلنا نذهب إلى القول بأن القطاع المائى، وما يرتبط به من شبكة تفاعلات تعاونية بين دول حوض النيل لإدارة مرافق النهر هو الذى يمثل القطاع القاطرة الذى يمكن أن يقود العملية التكاملية فى حوض النيل. فعلى الرغم من تباين رؤى ومواقف دول حوض النيل بشأن كثير من المسائل المرتبطة بالنهر، إلا أن التعاون المائى يظل هو القطاع المرشح لأن يحظى بالقبول الرائج والوافر بين عموم دول الحوض.

وتعرض الورقة فيما يلى لتجربة التعاون الإقليمى فى حوض النيل من منظور التعاون المائى باعتباره القطاع القائد فى العملية التكاملية حسب افتراضات مدرسة "الوظيفية الجديدة".

وكما سبق وذكرنا، فإن دول حوض النيل العشر رغم ما يجمعها من مصالح مشتركة تتمثل فى إمكانية التعاون لاستغلال الموارد المائية لنهر النيل التى تهدر معظمها ولا يصل منها إلا حوالى ٥%، إلا أن ذلك الإدراك بتلك المصلحة قد اقتصر فقط على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التى تعالج موضوع المياه من الناحية الفنية فقط. دون إدراك أن نهر النيل من الممكن أن يشكل ركيزة لتجمع إقليمى يقوم على التكامل الاقتصادى فى مختلف المجالات.

ويتم التعرض الآن لأهم وأبرز مشروعات التعاون الإقليمى المائى ذات الطبيعة الجماعية (غير الثنائية) فى حوض النيل.

(١) مشروع الدراسات الهيدرومتروولوجية لحوض البحيرات الاستوائية:

بدأت دراسة هذا المشروع من الناحية العملية فى عام ١٩٦١ بين كل من مندوبى الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل التى تمثل كلاً من مصر والسودان من ناحية، وممثلين عن تنزانيا وكينيا وأوغندا من ناحية أخرى، بمعاونة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (United Nations Development Program) (UNDP) والمنظمة العالمية للأرصاد (Meteorological World Organization) (MWO) حيث يتلقى المشروع تمويلًا منهما، وذلك: بهدف عمل دراسات هيدرومتروولوجية (Hydrometeorological studies) لحوض البحيرات الاستوائية وهى: فكتوريا وكيوجا وألبرت؛ بهدف تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر فى موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل؛ وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائى لنهر النيل من أجل مساعدة الدول المنتفعة به فى حفظ المياه وتنمية مواردها. وقد اتفق على إقرار ذلك المشروع فى عام ١٩٦٧^(١٤). وتشكلت لجنة فنية من ممثلين فنيين عن دول المشروع. وفى عام ١٩٧١ انضمت إلى المشروع كل من رواندا وبوروندى، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) فى عام ١٩٧٧، فى حين كانت إثيوبيا تحضر اجتماعات المشروع منذ عام ١٩٧٢ كعضو مراقب بهدف إجراء مشروع مماثل فى الهضبة الإثيوبية.

وفى عام ١٩٧٤ تم الاتفاق على المرحلة الثانية من المشروع، وتتركز دراستها فى عمل نموذج رياضى للبحيرات الاستوائية يدخل فى اعتباره التخزين فى تلك البحيرات والمشروعات المحلية تلبية لمطالب دول حوض النيل، وإمكانية الاستفادة القصوى من هذه المياه لصالح دول الحوض جميعاً. وفى عام ١٩٨٨ بدأ العمل بالمرحلة الثالثة من المشروع.

وقد تم الاتفاق على مد التعاون الفنى بين الدول النيلية لمدة ثلاث سنوات أخرى منذ عام ١٩٩٢ وذلك من خلال الندوة التى عقدت بين ممثلى دول حوض النيل فى أبريل ١٩٩٢ بمدينة جنجا بأوغندا، وأعدت وثيقة التيكونيل بعد ذلك، وتم الاتفاق على تعديل الأهداف البعيدة المدى والقريبة المدى لتتلاءم مع طبيعة عمل المرحلة الجديدة^(١٥).

وبإمعان النظر إلى هذه التجربة، يتضح أن "مشروع الدراسات الهيدرومتروولوجية" وإن كان يمثل أول تجربة تعاون إقليمي لدول حوض النيل تتعدى وتتجاوز الإطار الثنائى إلى فكرة الجماعية فى العمل، إلا أنه لم يحقق خطوة ملموسة فى دفع التعاون إلى مجالات أخرى بجانب المجالات البحثية المتعلقة بالهيدرومتروولوجيا، حيث لم يحظ هذا المشروع بدرجة القبول الكافية واللازمة حتى يصبح مشروعاً قائداً إلى استكمال مسيرة العملية التكاملية، حيث ظل المشروع منذ

عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٢، أى طيلة ربع قرن من الزمن، فى مرحلة أولية، حيث اقتصرَت تلك المرحلة على جمع البيانات الخاصة بالميزان المائى لدول الحوض وتحليلها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن شيوع مناخ انعدام الثقة المتبادلة بين دول حوض النيل، وخصوصاً بين دول الأحباس العليا للنهر من ناحية ودولتى المنبع والمصب (مصر والسودان من ناحية أخرى)، وقد ساهم فى إعاقة وتنشيط معدلات تطور العملية التعاونية، وانتقال عدوى التعاون من قطاع الدراسات الهيدرولوجية إلى غيره من القطاعات الأخرى.

وقد انعكست حالة عدم الثقة المتبادلة بشكل واضح فى الخطط المائية التى أعدتها دول الأحباس العليا للنيل استناداً إلى توصيات مؤتمر مار دى بلاتا الذى عقد بالأرجنتين عام ١٩٧٧، وطالبت جميع الدول النهرية المشتركة فى حوض دولى بالقيام بإعداد خطة مائية متكاملة MasterPlan توضح فيها ما يتوافر لديها من مصادر مائية واستخداماتها المائية المختلفة. بيد أن دول أعالي النيل قد بالغت فى تقديراتها بالنسبة لاستخداماتها المائية، واحتياجات مشروعاتها التنموية للمياه^(١).

(٢) تجمع الاندوجو:

يحت ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الأفريقى لاحقاً) على تشجيع التجمعات الاقتصادية الإفريقية وصولاً إلى خلق سوق إفريقية مشتركة فى عام ٢٠٠٠ كما كان مقرراً طبقاً "لخطة عمل لاجوس" التى أقرت فى عام ١٩٨٠ أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية. وقد تم التأكيد بوضوح خلال اجتماع لاجوس على أن الأنهار الإفريقية المختلفة يمكن أن تصبح جزءاً من البنية الأساسية اللازمة للتعاون الإقليمى بين الدول الإفريقية.

ومن هنا، كانت فكرة الدبلوماسية المصرية فى تكوين مجموعة تجمع إقليمية جديدة تشمل جميع دول حوض نهر النيل، ليس بهدف التعاون فقط فى مجال المياه حيث تقوم بهذه المهمة اجتماعات وزراء الرى ومشروعات الدراسات الهيدرولوجية السابق الإشارة إليها، ولكن من أجل التعاون الاقتصادى الكامل فى جميع المجالات على نمط التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وبحيث يكون نهر النيل الذى يمثل القاسم المشترك لجميع تلك البلدان سبباً وحافزاً على التعاون والتكامل الاقتصادى بينها، وليس مجالاً للتناحر والصراع والتنافس على موارد المياه.

ومن هذا المنطلق، فقد دعت مصر إلى تكوين تجمع لدول حوض النيل الذى يعرف باسم "الاندوجو" وهو ما يعنى كلمة "الإخاء" باللغة السواحيلية كإطار إقليمى للتشاور والتنسيق بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب دول حوض النيل جميعاً. وتعتقد

المجموعة اجتماعاً سنوياً على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولي والتخطيط في الدول المعنية، حيث تم عقد ٧ اجتماعات منذ إنشاء المجموعة في عام ١٩٨٣ وحتى الآن.^(١٧) وقد عقد الاجتماع الأول في الخرطوم في الفترة من ٢ إلى ٤ نوفمبر ١٩٨٣، وشارك فيه وزراء خارجية خمس دول هي مصر والسودان وأوغندا والكونغو (زائير سابقاً) وأفريقيا الوسطى رغم عدم كونها دولة نيلية. وعقد الاجتماع الثاني للمجموعة في كينشاسا بزائير في ٣، ٤ سبتمبر ١٩٨٤، وقد انضمت روندا إلى هذا التجمع في هذا الاجتماع ولكن بصفة مراقب، وقد تقرر في هذا الاجتماع إطلاق اسم الاندوجو على ذلك التجمع. أما الاجتماع الثالث والذي عقد في القاهرة في أغسطس ١٩٨٥ فقد حضرته بالإضافة إلى الدول الست السالفة الذكر كل من بورندي وتنزانيا ولكن أيضاً بصفة مراقب. وقد استضافت كينشاسا مرة ثانية الاجتماع الرابع للاندوجو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٨٧، وحضرته كل مصر والسودان وأفريقيا الوسطى وأوغندا وزائير كأعضاء أصليين بينما حضرت كل من بوروندي ورواندا وتنزانيا بصفة مراقبين.

أما الاجتماع الخامس الذي عقد في القاهرة للمرة الثانية في الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ فقد تميز بانضمام رواندا إلى المجموعة كعضو أصلي وليس كعضو مراقب، وقد شاركت ثلاث منظمات فنية أفريقية في هذا الاجتماع. وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، واتحاد جمعيات الطرق الأفريقية، ومنظمة تنمية حوض نهر كاجيرا، فضلاً عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية. كما شارك فيه أيضاً ممثلو أربع منظمات أخرى هي برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية، والمكتب الإفريقي لعلوم التربية. وهو ما يوضح مدى اهتمام المجموعة بتوسيع مفهوم التعاون المشترك لكي لا يقتصر على جانب واحد دون سواه وهو موضوع المياه، ولكن ليشمل مختلف أوجه التعاون في شتى المجالات كنموذج على التعاون الإقليمي الشامل.

ومن الممكن القول بأن الاجتماع الخامس لدول المجموعة يعد بحق نقطة انطلاق حقيقية، حيث انتقل العمل من مجرد البحث عن صيغة التعاون المشترك إلى حيز التنفيذ العملي، إذ قدم الوفد المصري تقريراً عن الاتصالات التي قامت بها وزارة الخارجية المصرية مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على التكليف الذي عهدت به المجموعة إلى مصر أثناء الاجتماع الرابع للمجموعة الذي عقد في كينشاسا في مايو ١٩٨٨ من أجل عمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة تكون نواة لخطة شاملة للتعاون الإقليمي بين دول المجموعة، والذي يتجسد في مشروعات

إقليمية تعطي الأولوية للبنية الأساسية، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وقد وافقت رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية على القيام بتلك الدراسة الأولية، وتم اعدادها فعلاً، حيث عرضت أمام الاجتماع السادس الذى عقدته دول المجموعة فى أديس أبابا فى شهر فبراير ١٩٩٠، والذى شهد انضمام بورندى من صفة مراقب إلى العضوية الكاملة بحيث لم يتبق سوى تنزانيا كعضو مراقب وكينيا وإثيوبيا خارج إطار المجموعة ككل. وقد عقد الاجتماع السابع والأخير فى أديس أبابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١^(١٨).

وقد شمل الحوار فى هذه الاجتماعات موضوع التعاون فى مجال مياه النيل، وأهمية توجيه الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لإعطاء أولوية لمشروعات دول حوض النهر لتنمية الموارد المائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه، والاهتمام بالموارد الطبيعية وخاصة البحيرات والأنهار، وتم الاتفاق على حيوية الاستمرار فى مشروعات الدراسة الهيدرولوجية للبحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبناء على طلب "الأندوجو" قامت لجنة متخصصة فى فبراير - مارس عام ١٩٨٩ بزيارة عدد من الدول فى حوض النهر وأعدت تقريراً أولياً يتضمن ما يلى^(١٩):

أ- تحديد نقاط الدراسة الشاملة للوضع الاقتصادى والفنى الذى سوف يكون أساساً للخطة الشاملة للتعاون بين الدول الأعضاء فى مجالات البنية الأساسية، وخاصة فى مجالات الطرق والسكك الحديدية والنقل النهرى والجوى والطاقة والموارد المائية والاتصالات المتبادلة والتبادل التجارى.

ب- بالنسبة لآفاق وآليات التعاون الإقليمى، أشار التقرير إلى أن معظم الدول تفتقد مشروعات البنية الأساسية باستثناء مصر ورواندا، كما أن الأوضاع فى هذه الدول قد تدهورت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بسبب المشكلات الإقليمية والاقتصادية الداخلية فى كل منها.

ج- بالنسبة لمفهوم الخطة الشاملة على المستوى الإقليمى، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عدد من العوامل المستقبلية المؤثرة مثل زيادة تعداد السكان والهجرة من الريف إلى الحضر.. إلخ.

وفى هذا التمهيد قدمت اللجنة عدداً من التوصيات هي:

- تكوين مجموعة فنية لتحديد الأولويات فيما بين المشروعات الوطنية والإقليمية.

- استكمال الدراسات الخاصة بالملاحة البحرية على المستوى المحلى والإقليمى.

- التنسيق فى مجال النقل الجوى.

- تكوين مجموعة من خبراء متخصصين يختارهم بنك التنمية الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لدراسة إمكانات تطبيق مشروع إنجا- أسوان لإنشاء شبكة دولية لتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية للنهر.

- استكمال وتقوية الاتصالات السلوكية الأفريقية.

- تنظيم معارض تجارية للإنتاج الوطنى، ووضع برامج إقليمية للاكتفاء الذاتى فى الغذاء، وإعداد برامج تعاون ثقافى إقليمى.

- والملاحظة الأساسية فى هذا المجال، هى أن هذه التجربة (تجمع الأندوجو) قد أدت إلى بدء تبديد الشكوك والتخوف التقليدى الموروث بين دول حوض النهر من المنبع إلى المصب.

وبإيمان النظر فى تجربة تجمع الأندوجو يتضح أنه على الرغم من الفوائد المعنوية التى تحققت بفعل آلية اجتماعات الأندوجو المتكررة التى ساهمت فى تجسير الهوية بين دول حوض النيل، كما ساهمت بشكل ملحوظ فى تبديد درجة كبيرة من حالة عدم الثقة المتبادلة بين مسئولى تلك الدول، فضلاً عن أن تجمع الأندوجو قد حظى بقبول غير مسبوق من جانب دوله على كثير من القرارات والتوصيات التى انتهت إليها اجتماعات المجموعة، ناهيك عن حالة التوافق بين دول الحوض بشأن معظم النتائج التى انتهت إليها تقارير بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. ولعل كل ما سبق يعتبر إنجازاً يستحق التتويه^(٢٠).

بيد أننا لو نظرنا إلى هذا التجمع فى إطاره الوظيفى لتبين لنا أنه فشل فى تحقيق التكامل المنشود بين دول حوض النيل، كما أنه فشل فى دفع مسيرة العملية التعاونية نحو صيغ تكاملية أكثر تقدماً.

- فلقد كان المستهدف أن يقوم "تجمع الأندوجو" على تحقيق مجموعة الأهداف منها:
- دعم وزيادة وتنويع العلاقات الثنائية بين دول حوض النيل في المجالات السياسية والاقتصادية.
 - دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التجمع.
 - دعم التضامن بين دول الحوض وتنسيق مواقفهم إزاء القضايا المشتركة.
- ولكن لم تحقق تجربة الأندوجو الآمال التعاونية- التكاملية التي كانت معقودة عليها؛ وذلك بسبب تكاثر المشكلات السياسية التي حاصرت وأدت إلى فشله، وأهمها: ^(٢١)
- أ- حرص عدد من دول الحوض مثل إثيوبيا والسودان على استبعاد الموضوعات التي تمثل حساسية في العلاقات مثل المياه والمشاكل السياسية من أجندة المناقشات، واعتبار الأندوجو محفلاً غير رسمي.
 - ب- التنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة (الاحتفاظ بالمقر).
 - ج- غموض الإطار القانوني لهذه الاتفاقية.
 - د- عدم القدرة على توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروعات التي طرحها.
- والخلاصة، أن "تجمع الأندوجو" لم تتوافر له قوة الدفع اللازمة للانتقال من مرحلة تعاونية إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً وفق آلية التدفق الانتشاري (Spill-over) التي تحدثت عنها نظرية الوظيفة الجديدة، فضلاً عن أن التجمع لم يخلق المشروع القائد الذي يمكن أن يكون قاطرة المشروعات الأخرى نحو صيغ تكاملية متطورة، بل وأكثر من ذلك، فإن الموضوع الرئيس الذي من أجله قام "تجمع الأندوجو" وهو إنشاء سلطة مشتركة أو جماعة مشتركة لضبط النهر ومشروعاته الكبرى، ظل غائباً بصفة رسمية عن جدول أعمال الاجتماعات الدورية لذلك التجمع.
- وعلى الرغم من ذلك، فإن من أهم مزايا تجمع الأندوجو أنه مهد الطريق لقيام مشروع التيكونيل.

(٣) مشروع التيكونيل:

شهدت العاصمة الأوغندية كامبالا في ديسمبر ١٩٩٢ التوقيع على الوثيقة الخاصة بالمرحلة الأولى من "لجنة التعاون الفني لتدعيم التنمية وحماية البيئة في حوض النيل".

(The Technical Co-operation Committee for the Promotion of the Development and Environmental Protection of Nile Basin).

والتي تعرف اختصاراً بـ "تيكونيل" (TECCONILE) حيث وقع على هذه الوثيقة المجلس الوزاري لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل. Council of Water Affairs of the Nile Basin riparian states (Nile COM). وقد وقع على هذه الوثيقة ممثلو دول : مصر، السودان، تنزانيا، رواندا، أوغندا، الكونغو (زائير سابقاً)، بينما بقيت أربع دول كأعضاء مراقبين وهي إثيوبيا وإريتريا وكينيا وبوروندي. وقد تم الاتفاق على أن تجدد الاتفاقية كل ثلاث سنوات.

ثم عقد الاجتماع الثاني في القاهرة في يناير سنة ١٩٩٤، وقد حضر وزراء ونواب وزراء دول حوض النيل جميعهم بما فيهم وزراء الدول التي لم توقع على وثيقة التيكونيل وحضرت كعضو مراقب. وبعد ذلك عقدت ندوات علمية (WorkShops) لمناقشة خطة العمل (Action Plan) في المرحلة المقبلة لتحرك دول حوض النيل بهدف إعداد الخطة المتكاملة للتنمية المتواصلة لحوض النيل لصالح جميع دول الحوض^(٢٢).

الجدير بالذكر أن مشروع "التيكونيل" قد أنشئ لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها الأهداف قصيرة الأجل وهي:

- ١- مساعدة الدول المشاركة في وضع خطط لاستخدام المياه.
- ٢- مساعدة هذه الدول على تنمية بنيتها الأساسية وتطوير قدرتها على إدارة مواردها الاقتصادية.

أما الأهداف بعيدة المدى فتقوم على:

- ١- مساعدة دول الاتفاقية على التنمية والحفاظ على المياه.
- ٢- مساعدة الدول في تحديد حصتها العادلة في الاستفادة من مياه النيل.
- ٣- ضمان التعاون الفني لدفع التنمية وحماية البيئة في هذه الدول^(٢٣).

هذا، وقد ارتأت (التيكونيل) أن آلية تحقيق هذه الأهداف هي تدعيم وتشجيع سلسلة "مؤتمرات النيل ٢٠٠٢ العشرة" بما يساعد على تنمية الحوار وتبادل الرأي بين دول حوض النيل وبعضهم البعض من ناحية، وبينهم وبين المجتمع الدولي من ناحية أخرى. وقد بدأت سلسلة مؤتمرات النيل ٢٠٠٢ في عام ١٩٩٢ بالقاهرة، ثم توالى انعقاد تلك المؤتمرات سنوياً في : الخرطوم، أروشا، كامبالا، أديس أبابا، كيجالي، القاهرة، أديس أبابا، وأخيراً، في نيروبي عام ٢٠٠٢. وقد كانت تلك المؤتمرات بمثابة منتدى إقليمي غير رسمي يحظى بتجمع الخبراء والمهنيين والأكاديميين وممثلي الحكومات وممثلي الجمعيات الأهلية المعنية بقطاع المياه وغيرهم من المعنيين بالشأن المائي لدول حوض النيل؛ لتبادل الرأي والفكر والمعلومات حول مختلف الأبعاد المتعلقة بمياه نهر النيل^(٢٤).

وبإمعان النظر في مشروع "التيكونيل" يتضح لنا أنه، وعلى الرغم من كونه لم يتبلور عنه مشروع تعاوني في قطاع من القطاعات التي يمكن أن يسفر عنها استمرار التعاون وصولاً إلى درجة من درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ إلا أنه يجدر أن نسجل لهذا المشروع ميزتين أساسيتين : أولاهما : أنه قد تمخضت عنه آلية تعاونية على درجة كبيرة من الأهمية، وهي "سلسلة مؤتمرات النيل ٢٠٠٢"، والتي ساهمت - بحكم كونها منتدى للحوار والمفارقة بين خبراء ومسؤولي دول الحوض - في بناء الثقة المتبادلة بين شعوب وحكومات دول الحوض، وهو ما كانت تفتقده هذه الدول منذ فترة طويلة. أما الميزة الثانية، فهي مرتبة على الأولى، وتتمثل في أن إجراءات بناء الثقة التي أفرزتها "مؤتمرات النيل ٢٠٠٢" - باعتبارها إحدى آليات التيكونيل - قد مهدت الطريق نحو صيغة تعاون أكثر تقدماً وهي مبادرة حوض النيل.

(٤) مبادرة حوض النيل (NBI) (Nile Basin Initiative):

في عام ١٩٩٧ وافق البنك الدولي على الطلب المقدم من مجلس وزراء دول حوض النيل (Nile COM) ليقوم البنك بالدور الرئيس في تنسيق وتمويل الأنشطة المقترحة من دول الحوض. ولذلك، فقد بدأ البنك الدولي (WB)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ووكالة التنمية الكندية (CIDA) بالعمل كشركاء متعاونين مع دول الحوض لتسهيل تبادل الحوار ودفع التعاون وخلق أجواء الثقة المتبادلة بين الدول النيلية بما يساعد على دفع وتعزيز العمل الجماعي في إطار تعاوني منشود. وهكذا، فقد تأسست "مبادرة حوض النيل" (NBI) عام ١٩٩٩ في دار السلام لتمهد الطريق نحو عصر جديد للتعاون بين دول الحوض وتحت شعار : "تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر"، وقد تبنت المبادرة هدفاً أساسياً تسعى للوصول إليه

وهو : "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الانتفاع العادل والاستفادة المنصفة بالموارد المائية المشتركة لحوض نهر النيل". واستناداً إلى هذا الهدف العام، فقد وضعت مجموعة من الأهداف الأولية للمبادرة، أبرزها^(٢٥):

- التنمية المتواصلة والعادلة للموارد المائية لحوض نهر النيل بما يحقق الرخاء والأمن والسلام لكل شعوب حوض النيل.

- ضمان الإدارة الفعالة للمياه وترشيد استخدام الموارد المائية.

- تشجيع التعاون بين الدول النيلية بما يحقق النفع المتبادل للجميع وفق منهج اربح-اربح (Win-Win Situation).

- محاربة الفقر وتدعيم التوجه نحو التكامل الاقتصادي.

- ضمان العمل على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

بهذا المعنى، يتضح أن اقتراح مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ جاء في إطار محاولة الانتقال بمستوى التعاون الجماعي نحو خطوة أكثر تقدماً عما توصلت إليه مشاريع التعاون الجماعي الثلاث (مشروع الدراسات الهيدرولومترولوجية، تجمع الأندوجو، التيكونيل). حيث تنم المبادرة عن تطور حقيقي في رؤية دول الحوض لسبل الانتفاع المشترك بموارد حوض النيل وخاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك بين مصر وإثيوبيا. وفي هذا السياق تم الاتفاق على هيكل مؤسسي يتكون من مجلس وزراء الموارد المائية في دول الحوض، واللجنة الاستشارية الفنية، والسكرتارية العامة، كما تم الاتفاق على اختيار السيد "معراجي موسويا" سكرتيراً تنفيذياً وهو تنزاني الأصل، كذلك تم الاتفاق على أن تكون الرئاسة بشكل دوري. واللافت للنظر أن هيكل المبادرة تضمن قناة "للحوار الدولي" يقوم بها الاتحاد الدولي للتعاون في حوض النيل بالاشتراك مع البنك الدولي وصندوق دعم التنمية التابع للأمم المتحدة. وتعد هذه المحصلة امتداداً لاجتماعات جنيف التي عقدت تحت مسمى "التجمع العالمي للتعاون على ضفاف النيل"، وهي الاجتماعات التي بدأت عام ١٩٩٧ بدعم من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ووكالة التنمية الكندية بهدف إقامة هيكل مؤسسي وقانوني للتعاون الجماعي بين دول الحوض.

وتشير جملة الأهداف المعلنة سواء تلك المرتبطة بالأجل القصير أو الأجل الطويل إلى استناد المبادرة إلى أكثر من صيغة وسيطة للتعاون، فعلى المدى القصير تم الإعلان عن التالي:

- إعداد إطار التعاون المقبول من جانب كافة دول الحوض.
- زيادة مستوى التعاون على مستوى الحوض فى الإدارة المتكاملة للمصادر المائية.
- أما بالنسبة لأهداف الأجل الطويل، فتم تحديدها فى التالى:
- تحديد أنصبة كل دولة من دول الحوض فى استخدام مياه النيل.
- تحسين أساليب استخدام مياه النيل لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لكافة شعوب الحوض.

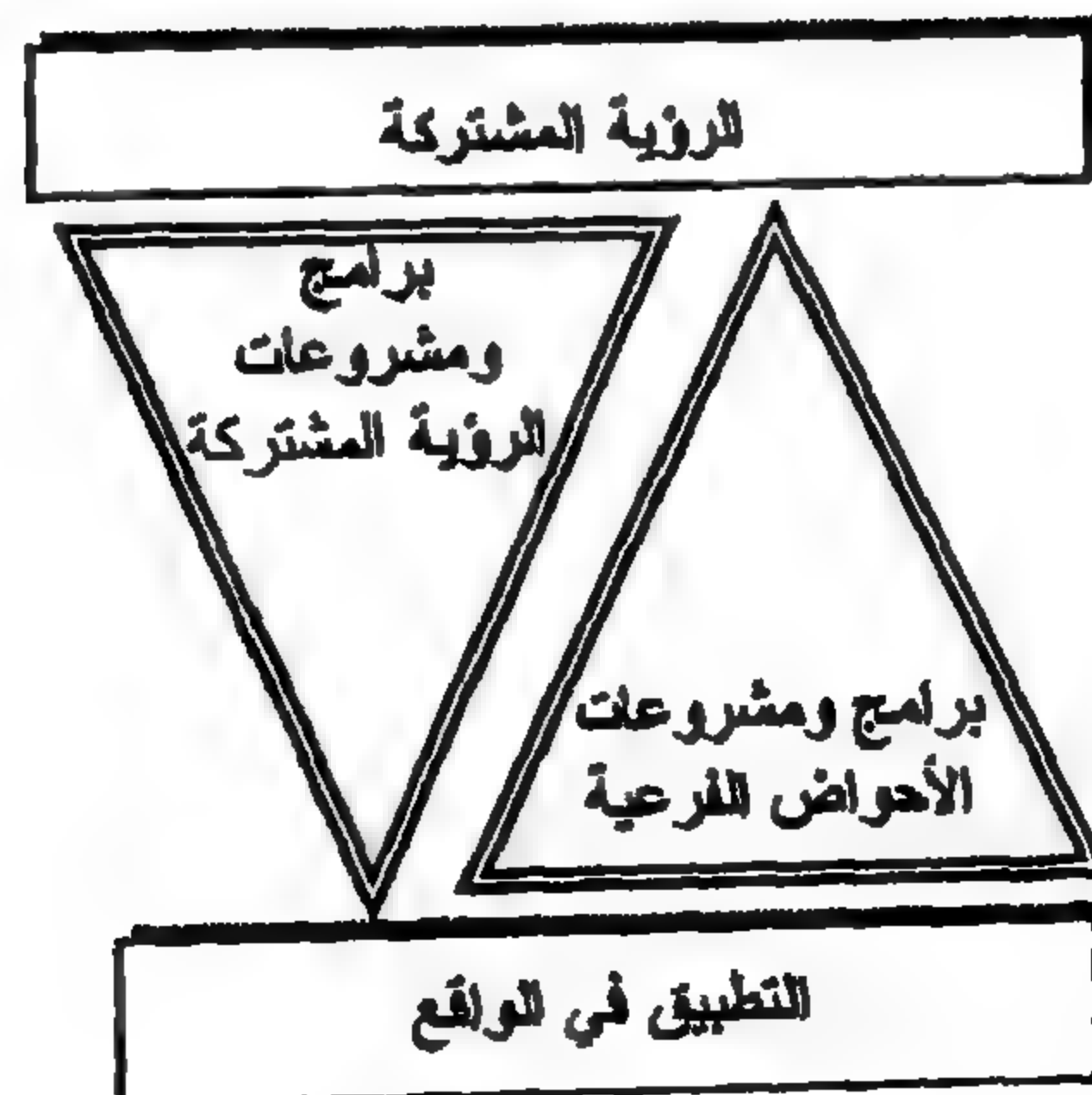
كذلك تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ العامة؛ منها أن المياه حق لكل دول حوض النيل، وألا يقوم أى مشروع على الإضرار بمصالح الدول الأخرى، وأن تكون الاستفادة من أى مشروع من نصيب دولتين على الأقل من دول الحوض، بمعنى أن الاستفادة يجب ألا تقتصر على دولة واحدة.

وقد قامت "مبادرة حوض النيل" على تبنى "برنامج عمل استراتيجى" (Strategic Action program)، تمخض عن برنامجين متكاملين: برنامج الرؤية المشتركة (SVP) (Shared Vision Program)، و"برنامج العمل الفرعى" (SAP) (Subsidiary Action Program) (٣٦).

فبينما تقوم برامج الرؤية المشتركة على صياغة وتطوير المشروعات على المستوى الكلى الواسع لحوض النيل، فإن برامج الأحواض الفرعية تقوم بتطبيق تلك المشروعات على المستوى الجزئى بعد موافقتها للاحتياجات المحلية بما يحقق بناء الثقة بين بلدان الحوض.

ويمكن توضيح العلاقة بين هذه المشروعات فى الشكل التالى:

الشكل رقم (١): برنامج العمل الاستراتيجى لمبادرة حوض النيل



١/٤ - برنامج الرؤية المشتركة (SVP):

يهدف البرنامج إلى خلق بيئة ملائمة للإدارة التعاونية والتنمية في حوض النيل من خلال مشروعات محددة وفاعلة. وقد تمت الموافقة على المشروعات المكونة لهذا البرنامج في اجتماع المجلس الوزاري لحوض النيل في الخرطوم بالسودان في مارس ٢٠٠١، بعد أن نجحت كافة دول الحوض في التوافق على رؤية مشتركة تعبر عن احتياجاتها ومصالحها من خلال لجنة الاستشارة الفنية والهيئة التنفيذية المتمثلة في سكرتارية حوض النيل ومجلس الوزراء للشئون المائية. وقد قدرت التكلفة الكلية لدراسات جدوى هذه المشروعات بنحو ١٤٠ مليون دولار^(٢٧).

ويتضمن البرنامج سبعة مشروعات تتعلق بالمستوى الجماعي للتعاون تغطي القطاعات الرئيسة المرتبطة بقضية المياه، وهذه المشروعات هي:

- أ- البيئة (العمل البيئي العابر للحدود).
- ب- تجارة الطاقة في حوض النيل.
- ج- الاستخدام الأمثل للمياه للإنتاج الزراعي.
- د- إدارة وتخطيط موارد المياه.
- هـ- بناء الثقة وصقل المواهب والمهارات.
- و- التدريب التطبيقي.
- ز- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتفاع المشترك.

٢/٤ - برنامج العمل الخاص بالأحواض الفرعية (SAP):

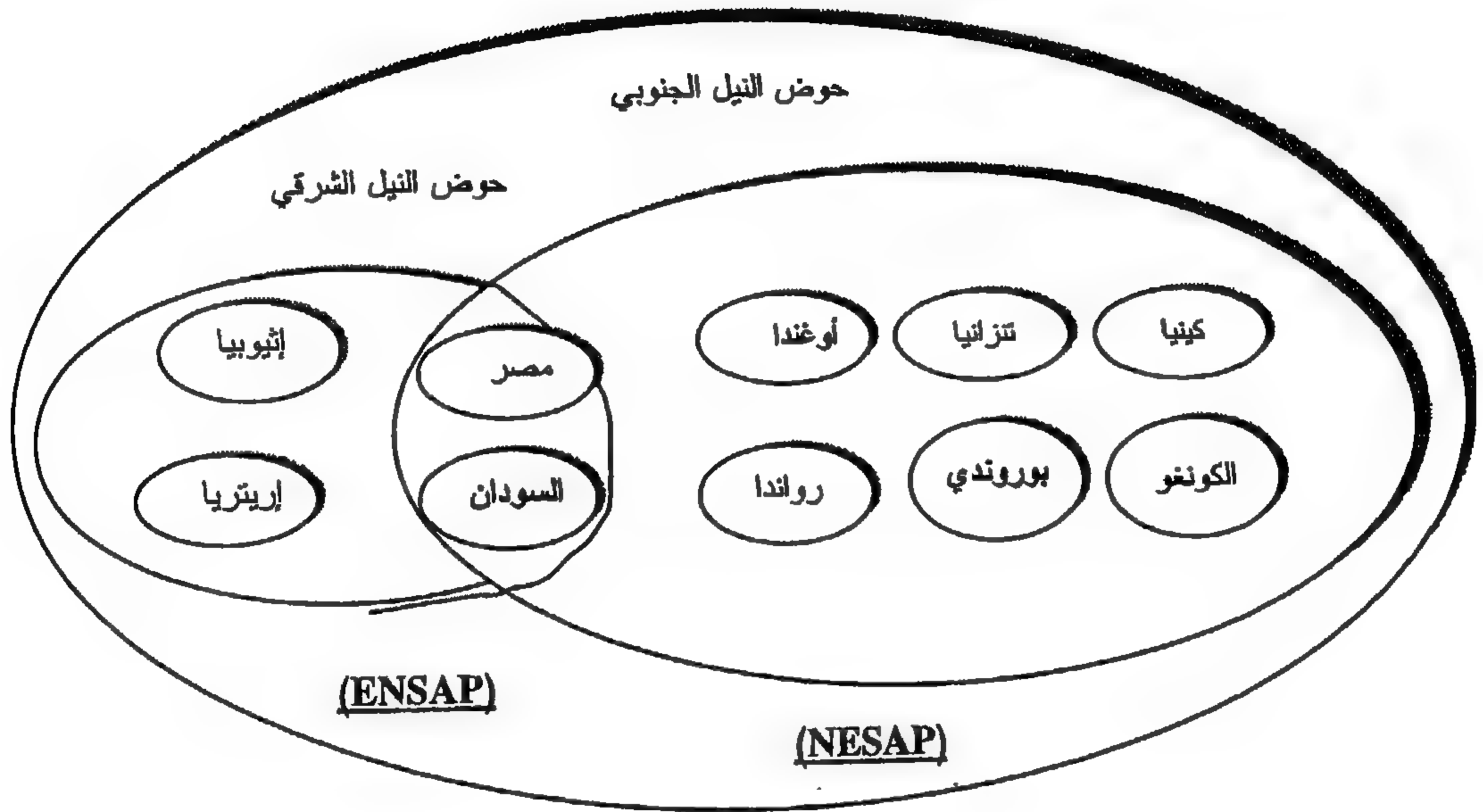
يتضمن هذا البرنامج عدداً من المشروعات التي تهدف إلى تخطيط وتنفيذ الاستثمارات والأنشطة على أرض الواقع (on the ground)، وتحويل مشروعات برنامج الرؤية المشتركة إلى واقع بما يحقق النفع والفائدة لجميع الدول النيلية. وتدرج المشروعات المتعلقة بالأحواض الفرعية في حوضين فرعيين:

أ- حوض النيل الشرقي (ENSAP) (Eastern Nile Subsidiary Action Program)

وتشارك في مشروعاته مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا.

ب- حوض منطقة البحيرات (النيل الجنوبي) (NESAP) Nile Equatorial) lakes Region Subsidiary Action Program)، ويضم بروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا، فضلاً عن دولتي المصب مصر والسودان. بعبارة أخرى، فإن مصر والسودان يعتبران قاسماً مشتركاً في كلا الحوضين، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٢):

الشكل رقم (٢): مستويات التعاون في الأحواض الفرعية في إطار مبادرة حوض النيل



ويسمح هذا المستوى التعاوني (مستوى الأحواض الفرعية) بإمكانية قيام مشروعات مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول النيلية حسبما تقتضي الاحتياجات المحلية والقومية لهذه الدول.

وفى سياق برنامج العمل للأحواض الفرعية، فقد تم إعداد برنامجين للعمل العابر للحدود يتعلق كل منهما بأحد الأحواض. واعتماداً على التشاور على أعلى المستويات الفنية والسياسية، سعت دول الحوض إلى وضع نموذج استراتيجى للإدارة التعاونية يتوافق واحتياجات كل حوض. وقد اقترحت عدة مشروعات للبدء فى تنفيذها، وهى:

٤/٢/ب/١- برنامج العمل الاستراتيجى لحوض النيل الشرقى (Ensap): يشمل هذا البرنامج كلا من مصر إثيوبيا والسودان، والهدف الرئيسى له هو ضمان الاستخدام الأمثل لموارد المياه، ودعم العمل التعاونى بما يوفر القدرة على مواجهة قضايا الفقر، ويزيد من فرص التكامل الاقتصادى.

ولتحقيق هذا الهدف، كان الإعلان عن البدء فى مشروع التنمية الإقليمية المتكاملة المتعددة الأغراض من خلال أول دفعة للاستثمار، بحيث يتضمن مشروع التنمية المتكاملة لحوض النيل الشرقى العمليات والآليات التى تسهل عملية التكامل الإقليمى، واختيار البدائل، والتفضيل بين المشروعات الفرعية. ويتكون هذا المشروع من سبعة مشروعات فرعية، هى^(٢٨):

- (١) مشروع نموذج تخطيط النيل الشرقى.
- (٢) مشروع تنمية مصادر المياه المتعددة الأغراض (بارو-أكوبو).
- (٣) مشروع الإنذار المبكر من الفيضانات.
- (٤) مشروع تطوير وسائل الاتصالات بين السودان وإثيوبيا.
- (٥) برنامج استثمار تجارة الطاقة للحوض الشرقى.
- (٦) مشروع الرى والصرف.
- (٧) مشروع إدارة مصادر المياه.

اللافت للنظر أن قائمة المشروعات السابقة تشير إلى مستويين من المشروعات، الأول: يتعلق ببعض المشروعات الفرعية المقترحة التى سوف تساهم فى البرنامج الإقليمى المتكامل بما يعنى دخولها مرحلة متقدمة من الإعداد، الأمر الذى يضمن لها دفعات قوية ونتائج تزيد من فاعلية البرنامج. أما الثانى، فيرتبط بالمشروعات الأخرى التى سوف تتطلب إعداداً مكثفاً لضمان توفير مكاسب كبيرة. ومن اللافت للنظر أن هذه القائمة من المشروعات لا تمثل حجراً على المستقبل، بل تم التأكيد على إمكانية إضافة أنشطة أخرى أثناء فترة إعداد

المشروعات. وفي هذا الإطار، تم إنشاء المكتب الإقليمي الفني للحوض الشرقي ليكون مقره في إثيوبيا لتسهيل عملية التنمية التعاونية، ولمساعدة المجلس الوزاري والفريق الفني في الإعداد والتنسيق بالنسبة لمشروع التنمية المتكاملة لحوض النيل الشرقي.

٤/٢/ب-٢ برنامج العمل العابر للحدود في منطقة البحيرات الاستوائية Nelsap: ويضم هذا الإقليم ست دول في الجزء الجنوبي من حوض النيل (بوروندي، الكونغو، كينيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا). وتعتمد اقتصاديات هذه الدول على الزراعة والصيد، وتتصف بتخلف الصناعة وبنية تحتية فقيرة، ولذا، فقد سعى البرنامج لطرح قضايا جوهرية مثل الإسهام في محاربة الفقر وتحسين النمو الاقتصادي. من هنا، فقد تم الاستقرار على تنفيذ وإعداد المشروع من خلال لجان تتكون من الدول الست، إلى جانب اقتراح بتكوين وحدة تنسيق لتسهيل إعداد المشروع، على أن يتم إعداده في فترة لا تقل عن عام ولا تزيد عن ثلاث سنوات، وأن تتوقف الفترة الزمنية على مدى حجم وسعة المشروع. ويتوقع أن يكون هذا البرنامج طويل المدى، وستكون له تأثيرات متعددة على التكامل الاقتصادي للمنطقة في حال تنفيذه.

فالطموحات والأهداف كبيرة، بحيث تتضمن توحيد الاستثمار فيما يتعلق بالتنمية الزراعية، وتطوير أساليب الصيد، وإدارة مصادر المياه، والسيطرة على فيضان المياه، وتنمية طاقة المنطقة، وتطوير وسائل الاتصالات. وقد تم الاستقرار على البدء بمشروعين هما: الأول: خاص بتطوير المصادر الطبيعية، والثاني: يتعلق بالربط الكهربائي بين دوله. وبالنسبة للمشروع الأول، نجد أنه اشتمل على التالي:

- تطوير الإنتاج الزراعي من خلال نظام ري جديد وإدارة ري متطورة.
- تطوير الصيد لبحيرات "البرت" و"إوارد".
- تطوير هيكل للإدارة التعاونية لموارد مياه النهر.
- إدارة موارد المياه في حوض نهر كاجيرا.
- تطوير هيكل للإدارة التعاونية لموارد المياه في أحواض ملاكيس-مالاباسيو.

أما المشروع الثاني الخاص بتنمية الطاقة الكهربائية فقد اشتمل على التالي:

- تنمية الطاقة الكهربائية.
- إجراء دراسات جدوى لمشروعات الطاقة في النهر.

- دعم الاتصال بين كينيا وأوغندا.
- دعم الاتصال بين بوروندى والكونغو الديمقراطية ورواندا.
- دعم الاتصال بين رواندا وأوغندا.

والمشروعات السابقة سواء تلك الخاصة بالمستوى الجماعى للتعاون، أو تلك الخاصة بالمشروعات المتعلقة بالأحواض الفرعية، نلاحظ أنها فرضت واقعا جديدا على مستوى التفاعل بين دول الحوض العشر مفاده تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات الفنية والسياسية، وأنها أوجدت إطاراً مؤسسياً يحكم التفاعلات البيئية تجاه قضية المياه.

كما يلاحظ أن تقسيم مستوى التعاون يهدف إلى إبراز ثماره بشكل سريع، بما يساعد على استمرار التعاون الإقليمى وامتداده إلى نواح عديدة تتجاوز التعاون الفنى المائى إلى مجالات اقتصادية واستثمارية، فالمشروعات العامة التى تطرحها المبادرة تحت مسمى برنامج الرؤية المشتركة مشروعات ذات سمة كلية تهدف إلى الإسراع ببناء الثقة والتعاون وتهيئة المجال للاستثمار. أما برنامج العمل فى الأحواض الفرعية الذى يترجمه المستوى الثانى من المشروعات فهو دفعة لدول حوض النيل من أجل الدخول فى أنشطة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل^(٢٩).

ثانياً: التمويل:

نظراً لأهمية مسألة التمويل لتنفيذ مشروعات الجدوى، وعدم قدرة دول الحوض على تحمل تكاليفها، فقد حرص المجلس الوزارى لدول حوض النيل على إدخال العديد من الجهات الدولية المانحة من خلال ما يعرف بالاتحاد الدولى للتعاون فى حوض النيل (ICCON)، والذى بدأ أول اجتماعاته فى ٢٦-٢٨ يونيو ٢٠٠١ فى جنيف.

وقد أنيطت بالاتحاد مهمة الربط بين دول النيل والتجمعات الدولية فيما يتعلق بتوفير وتنسيق التمويل الآتى من هيئات التمويل الخاصة والعامة لدعم مشروعات إدارة وتنمية موارد المياه فى النيل والمشروعات الأخرى المرتبطة بها، كذلك سيعمل الاتحاد كمنتدى للحوار الذى سيضم الدول والمانحين والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وتشير الاحتياجات الفورية إلى الحاجة إلى نحو ٢١١ مليون دولار ستصرف فى ثلاثة اتجاهات، هى:

- تنفيذ مشروع برنامج الرؤية المشتركة ويتكلف ١٢٢ مليون دولار.
- إعداد مشروع العمل العابر للحدود (الخاص بالأحواض الفرعية) ويتكلف ٧٩ مليون دولار.
- إدارة برنامج مبادرة حوض النيل ويتكلف ١٠ ملايين دولار.

وفى سبيل توفير هذه الاحتياجات المالية تم الاستقرار على آليات للتمويل تهدف إلى تعظيم قدرة الدول على تنفيذ المشروعات من ناحية، ومقابلة طلبات المانحين بالمحاسبة والشفافية من ناحية ثانية، وإيجاد إدارة فعالة للتمويل من ناحية ثالثة.

وديعة حوض النيل (NBTH):

تم إنشاء هذه الإدارة من خلال مبادرة دول حوض النيل، بحيث يتم تجميع وتوجيه التمويل إلى نحو ١٢ قناة، سبع منها تتجه إلى مشروعات برنامج الرؤية المشتركة، واثنان لبرنامج العمل العابر للحدود، وواحدة لإعداد برنامج العمل لحوض النيل الشرقى، والأخرى لبرنامج عمل منطقة البحيرات الاستوائية، وقناة لأنشطة مبادرة حوض النيل مثل اقتراح المبادرات الجديدة. هذه القنوات ستسمح للمانحين بمعرفة حدود مساهمة منحهم في دعم أنشطة متخصصة من عدمها. والجدير بالذكر هنا أن لجنة الوديعة تضم المجلس الوزاري والمساهمين في الوديعة، وتكون إدارتها بالتعاون بين المجلس وممثلي البنك الدولي، وستكون مسئولة عن إدارة استخدام المال، ومتابعة المشروعات التي تستخدم هذا التمويل.

وإلى جانب اللجنة فقد ظل الباب مفتوحا أمام أشكال أخرى للتمويل يمكن الاتفاق عليها في المستقبل، لكن في هذه الحالة لن يكون المانحون أعضاء في لجنة الوديعة، بل يمكن أن يكونوا أعضاء في المجموعة الاستشارية للاتحاد الدولي للتعاون.

أما عن نصيب دول الحوض في تحمل التكاليف فسوف تتحدد عبر الميزانية السنوية المشتركة، ويتوقع أن تسهم هذه الدول بأنصبة في المشروعات إلى جانب الإسهام بأموال إضافية لسكرتارية حوض النيل^(٣٠).

وبعد استعراض وتحليل أبعاد مبادرة حوض النيل، فإنه من المفيد أن نشير إلى عدد من الملاحظات بشأن تقويم تجربة التعاون الإقليمي في إطار مبادرة حوض النيل. وهذه الملاحظات هي:

١- على الرغم من أن هذه المبادرة كانت تعنى بالأساس بتدعيم التعاون الفنى الإقليمى بين دول حوض النيل فى القطاع المائى، إلا أنها (انتشرت) وتجاوزت ذلك القطاع إلى قطاعات أخرى كالتعاون فى مجالات: الزراعة، الكهرباء وتوليد الطاقة، الصيد، وهو ما يعنى أن هذه المبادرة التعاونية (NBI) كان لها أثر انتشارى (Spill-over) وفق المنظور الوظيفى الجديد، أى أنها بدأت بالتركيز على التعاون فى قطاع المياه، بيد أنها انتهت - حتى الآن - إلى التوسع فى التعاون فى قطاعات الكهرباء والزراعة والصيد. الأمر الذى يؤكد قدرة هذه المبادرة على جعل التعاون فى الشئون المائية بمثابة القطاع القائد Leading sector الذى يجر قاطرة العملية التعاونية نحو مستويات تكاملية أشمل وأوسع وأكثر تقدماً.

٢- أولت هذه المبادرة قدراً كبيراً من الاهتمام بمشروعات وبرامج وآليات بناء الثقة المتبادلة (trust & confidence building) بين الدول النهرية فى الحوض، وذلك جنباً إلى جنب مع مشروعات وآليات بناء القدرات والتدريب (Capacity Building). ومن شأن هذه المشروعات والبرامج أن تدفع باتجاه تعزيز الحوار المتبادل والتفهم المشترك للقضايا المصيرية فى الإقليم، كما تسهم فى خلق نوع من التوافق العام (Consensus) حول ضرورات التعاون الإقليمى المائى. وبطبيعة الحال، فقد ساهمت إجراءات بناء الثقة المتبادلة التى تضمنتها المبادرة فى تبديد قدر كبير من حالة الشك والريبة المتبادلة التى سادت أجواء العلاقات البينية فى حوض النيل لفترة طويلة. وقد انعكس ذلك على الانخراط المتزايد لجميع الدول النيلية فى مختلف مؤسسات ومنتديات وأطر المبادرة. ولعله من الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن إثيوبيا وهى -تاريخياً- الدولة الأكثر تشككاً فى المبادرات التعاونية النيلية، ومن ثم، الأكثر إحجاماً عن الانضواء فى تلك المشروعات، حيث لم تشترك فى مشروعات الدراسات الهيدرولوجية كلية، كما لم تشترك فى تجمعى: "الأندوجو" و"التيكونيل" إلا بصفة مراقب، نجدها تشارك كعضو كامل فى مبادرة حوض النيل، بل إن النشاط الإثيوبى المكثف والواضح فى إطار اجتماعات ومشروعات حوض النيل الشرقى، هو أمر يستحق التنويه والإشادة.

٣- يرتبط بالملاحظة السابقة ويترتب عليها نتيجة أساسية ومهمة، وهى أن مبادرة حوض النيل تعتبر الصيغة التعاونية الوحيدة فى حوض النيل التى تجمع بين صفتي: الجماعية والإجماعية فى نفس الوقت من حيث اشتغالها على جميع دول حوض النيل العشر كأعضاء أساسيين ما عدا إريتريا العضو المراقب الوحيد، بيد أنها تدرس حالياً مسألة عضويتها الكاملة فى المبادرة، وهو ما يعكس درجة القبول العام الذى حظيت به تلك المبادرة من جانب جميع الدول النيلية، وهو ما يميزها عن غيرها من الصيغ التعاونية الأخرى التى كانت جماعية فقط.

ويوضح الشكل رقم (٣) مقارنة بين عضوية كل الصيغ التعاونية التي شهدتها النظام الإقليمي لحوض نهر النيل.

٤- حظيت مبادرة حوض النيل (NBI)، استثناء عن غيرها من الطروحات التعاونية السابقة في حوض النيل، بدعم سياسي - حكوماتي.

فقد حظيت المبادرة بتأييد ودعم من السلطات والنخب الحاكمة والقيادات السياسية في دول حوض النيل، وهو ما جعلنا نصف تلك المبادرة بأنها مبادرة "تخبوية" ليس فقط لكونها طرحت من قبل النخب المائية لحكومات دول الحوض، ولكن أيضاً لأنها تحظى بالمساندة السياسية المستمرة من جانب تلك الحكومات وعلى أعلى المستويات السياسية. ولعل هذا الدعم السياسي - الحكومي هو الذي قلل من احتمال حدوث انتكاسة أو تراجع (spill - Back) لهذه المبادرة.

٥- ساهمت مبادرة حوض النيل في خلق إطار مؤسسي للتعاون الجماعي يمتاز بالطابع المؤسسي (Institutionalization)، حيث أفرزت المبادرة عدداً من الهياكل والأطر المؤسسية غير المسبوقة في غيرها من الصيغ التعاونية السابقة. ومن أبرز هذه الأطر المؤسسية:

أ. مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل (Nile COM)

· the Council of Ministers of water Affairs of the Nile Basic

وهو الآلية السياسية للمبادرة، ويجتمع بشكل دوري على مستوى الحوض ككل من ناحية، وعلى مستوى الأحواض الفرعية من ناحية أخرى.

ب. اللجنة الاستشارية الفنية (Nile TAC) (Technical Advisory Committee)

وهي لجنة فنية - تنفيذية أنشأها مجلس وزراء الحوض للتنسيق بين الأنشطة المشتركة.

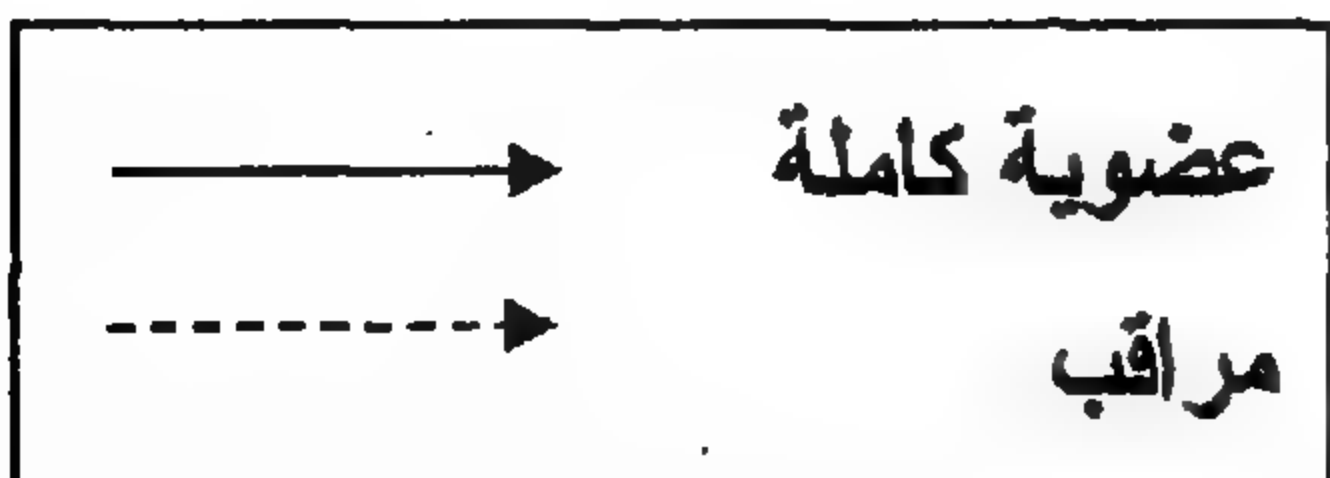
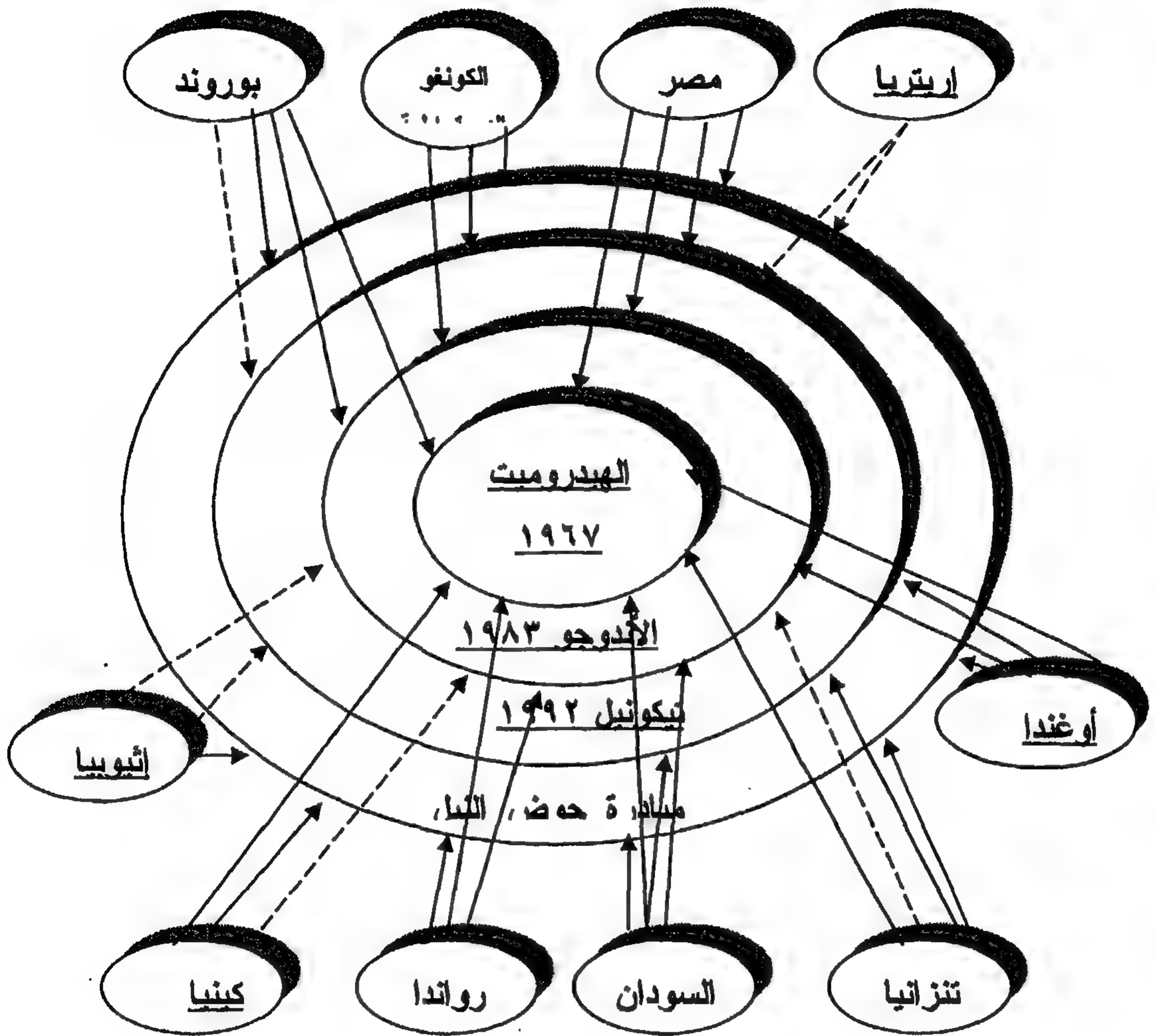
ج- الاتحاد المالي الدولي للتعاون في حوض النيل (ICCON)

(International Consortium for Cooperation on the Nile)

ومهمته تنسيق الدعم المالي الذي تقدمه الجهات المانحة، وتخصيصه لمشروعات تنمية وإدارة الموارد المائية في حوض النيل.

ومما لا شك فيه أن تعدد وتعقد الأطر المؤسسية وظيفياً من شأنه أن يقوى الطابع المؤسسي للمبادرة، ومن ثم يقوى النظام الإقليمي لحوض النيل برمته.

الشكل رقم (٣): عضوية الدول النيلية
في الأطر التعاونية في الحوض



٦- على الرغم من كل ما سبق ذكره من أمور إيجابية تحسب لمبادرة حوض النيل، إلا أن هناك بعض التحديات والقيود التي تواجهها، ومن أبرزها:

نقص التمويل وما يرتبط به من تعقيدات تحول دون إتمام كثير من المشروعات المأمولة. المشكلات المرتبطة بالطابع الاستراتيجي للمبادرة الذي يتجاهل استمرار معدلات الزيادة السكانية في دول الحوض بمعدل ٢,٥-٣% سنوياً، واستمرار معدلات الفقر، الأمر الذي يستلزم طلباً متزايداً على الموارد المائية التي - رغم توافرها بكثرة- إلا أنها تضيع ولا تتوافر بشكل ميسور لمعظم دول الحوض. وهو ما يستلزم ضرورة إعطاء أولوية لمشروعات البنية الأساسية المرتبطة بتوصيل المياه إلى المستخدمين على غيره من المشروعات الأخرى.

ثالثاً: النتائج والملاحظات الختامية:

١- تشير خبرة العلاقات الإقليمية في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل إلى وجود شبكة من العلاقات التعاونية جنباً إلى جنب مع العلاقات الصراعية. بيد أن مجمل التفاعلات التعاونية- من حيث الكم والكيف- يفوق بكثير مجمل التفاعلات ذات الطبيعة الصراعية في حوض النيل. فلو أننا اعتمدنا على "منهج تحليل التصرفات" (٣١) (Event Analysis Approach) الذي اتبعه كل من "إدوارد عازار" و "توماس سولون" لفهم وتفسير نمط التفاعلات (التعاونية أو الصراعية) بين الوحدات الدولية، من خلال دراسة وتحليل مختلف الجزئيات اللفظية والفعلية، الكبيرة والصغيرة التي تكون جسم السلوك الخارجي للدولة، ولو أننا قمنا بتطبيق هذا المنهج على مجمل السلوكيات والتصرفات التي قامت بها دول حوض النيل تاريخياً- تجاه بعضها البعض، وتم وضع تلك السلوكيات- سواء التعاونية أو الصراعية، بعد إعطائها أوزاناً نسبية مرجحة- على مقياس (scale)، لا توضح بشكل قاطع أن مجمل التصرفات والسلوكيات التعاونية (المتمثلة في: الدعم اللفظي المعتدل، الدعم الرسمي، الاتفاقات الثقافية، الاتفاقات الاقتصادية، المعاهدات والاتفاقات المائية) تفوق بكثير من حيث الكم (أي تكرار تلك السلوكيات) وأيضاً من حيث الكيف (الوزن المرجح لكل تصرف على حدة) تلك التصرفات والسلوكيات الصراعية (المتمثلة في: العداء اللفظي غير الرسمي أو الرسمي، الأعمال العدائية الدبلوماسية أو الاقتصادية، الأعمال العدائية السياسية أو العدوانية، الحرب المحدودة أو الشاملة). فعلى سبيل المثال لم تنشأ بين الدول النيلية أية حروب محدودة أو واسعة بشأن المياه، كما أن منحنى العلاقات الصراعية يقل كثيراً - كمياً وكيفاً- عن نظيره التعاوني في حوض النيل.

٢-

إن تحليل وتقويم خبرة التجارب التعاونية فى النظام الإقليمى لحوض نهر النيل يوضح أن تلك الصيغ التعاونية كان يعيها الانقطاع الخطى وعدم التواصل التصاعدي التعاونى. بمعنى أنها لم تتطور بشكل تلقائى وفى خط مستقيم نحو أطر تعاونية أقرب إلى التكامل. ولم يكتسب أى هذه الأطر قوة الدفع اللازمة لكي ينتقل بها إلى مستويات تعاونية أكثر شمولاً وتقدماً. فباستثناء "مبادرة حوض النيل"، ظلت كافة الأطر والتنظيمات والاتفاقيات التعاونية مدفوعة بتطورات لحظية أو بجهود فردية وخاصة من جانب مصر، بقدر أكبر من كونها وليدة توافر إرادة جماعية لإنشاء هيئة عامة أو سلطة عامة لتنظيم وتنمية مياه النيل، حيث تذبذبت وتباطأت محاولات إقامة علاقات تنظيمية ووظيفية بين دول حوض النيل، بحيث لم ينجح أى من التجمعات فى الوصول بمستوى العلاقة إلى درجة التعاون الإقليمى الكامل، إلى أن جاءت مبادرة حوض النيل التى نجحت - ولو مرحلياً فى ضوء السبع سنوات الماضية- فى تدعيم مسيرة العمل التعاونى فى إقليم حوض النيل، حيث طرحت المبادرة عدداً من المشروعات التى تعد نتاجاً لجهود جماعى ورؤية قائمة على مراعاة التوازن المصلحى لكافة الدول النيلية. ومن ناحية ثانية تبدو المشروعات فى حالة تنفيذها قاعدة انطلاق كبرى نحو تعزيز سبل التعاون الإقليمى، وتدعيماً للحوار بين دول حوض النيل والتوافق على استراتيجيات التنمية المشتركة. ومن ناحية ثالثة تعبر المشروعات عن مرحلة أكثر جدية من أية مرحلة سابقة تمت فيها مناقشة الإمكانيات والفرص المحتملة للتعاون بين دول الحوض. ولذلك، فقد ساهم "الأثر الانتشارى" للمبادرة فى الانتقال بالتعاون إلى أفق أرحب من مجرد التعاون المائى إلى تعاون فى مجالات الزراعة والصيد والطاقة الكهربائية، فضلاً عن التعاون فى مجال التدريب والتأهيل وبناء قدرات العاملين فى شئون المياه من مختلف دول الحوض.

٣-

إن خبرة العمل التعاونى فى النظام الإقليمى لحوض نهر النيل تؤكد وثبتت صحة النتيجة التى انتهت إليها أدبيات العلاقات الدولية ذات الصلة بتحليل ظاهرة التعاون الدولى من أنه توجد ثمة علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسى من ناحية، والتعاون الإقليمى أو الدولى من ناحية أخرى، حيث تتعثر الجهود التعاونية والتكاملية كلما زاد عدم الاستقرار السياسى، والعكس صحيح^(٣٢).

ويأتى ذلك فى إطار ما أكده البروفيسور "جون ووتربرى" أستاذ الاقتصاد السياسى فى الشرق الأوسط والمتخصص فى الشئون المصرية من أن ما يعوق استمرار بقاء العلاقات الطيبة بين مصر ودول حوض النيل هو كثرة الانشغال بالمشكلات الحدودية والحروب الأهلية، والتى تحول دون استغلال مياه النهر بطريقة "أفضل".

ويمكننا توضيح العلاقة بين التعاون الإقليمي وعدم الاستقرار السياسى من خلال حالة مشروع جونجلي فى السودان، فذلك القناة كان من المنتظر أن توفر بعد انتهاء المرحلتين الأولى والثانية لها ما مقداره ٧,٥ مليار م^٣/ سنويا مناصفة بين مصر والسودان، غير أن قلاقل الحرب الأهلية فى الجنوب قد أدت إلى توقف أعمال الحفر بعد أن تم إنجاز ٦٨% من تلك الأعمال^(٣٣).

٤- يوضح تأمل الخبرات التعاونية التى شهدتها النظام الإقليمى لحوض نهر النيل محورية الدور المصرى القائد لهذه المبادرات التعاونية. فلقد كانت لمصر دائما المبادرة والمبادأة فى اقتراح وتدشين الصيغ التعاونية، ثم دفعها وتعزيز خطاها. فإذا كانت ثمة قوة دفع قد اكتسبتها الأطر التعاونية السابقة على مبادرة حوض النيل فإنها تتمثل فى الجهود التى بذلتها - ولا تزال - الدبلوماسية المصرية والقائمين على أمر الشأن المائى المصرى فى سبيل تجاوز العقبات وتخطى العراقيل والصعاب التى تعترض سبيل التعاون الإقليمى فى حوض النيل^(٣٤).

وقد قامت مصر بهذا الدور الإقليمى القائد انطلاقا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية، والتى يأتى على رأسها ضرورة العمل على حفظ الأمن والاستقرار فى منابع النيل الإثيوبية والاستوائية، وأيضا من منطلق الإيمان بأهمية الاهتمام بالتعاون المشترك من أجل تنمية مصادر مياه النيل، لما يعود عليها من فوائد أكثر مما لو اهتمت كل دولة على سد احتياجاتها المائية على حدة من خلال مواردها الخاصة.

٥- لعبت المؤسسات الدولية المانحة- وخصوصا البنك الدولى والبرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة -دورا مهما فى تحفيز التعاون الإقليمى خلال الفترات السابقة. فقد لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا وأسهمت إسهاما مباشرا فى مجال تدعيم التعاون الإقليمى فى حوض النيل من خلال بعثة تقصى الحقائق التابعة للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة التى أعدت تقريرا شاملا حول تجمع "الأندوجو"، وانتهت إلى ضرورة تقنين إطار تنظيمى يجمع دول حوض النيل فى سلطة مشتركة أو جماعة مشتركة من أجل التعاون المائى والتنمية^(٣٥).

وبطبيعة الحال، فإن أحدا لا ينكر الدور البارز الذى يلعبه البنك الدولى فى دراسة وتنسيق وتمويل مشروعات مبادرة حوض النيل^(٣٦).

صحيح أن جهود هذه المؤسسات الدولية لم تكن لتؤتى ثمارها لولا الدعم والتأييد والقبول السياسى- الحكوماتى وأيضا الشعبى الذى حظيت به مبادرة حوض النيل، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أهمية دور البنك الدولى فى هذا السياق.

٦- يلزم لاستمرار قوة الدفع اللازمة لتدعيم مسيرة العمل التعاوني في إطار "مبادرة حوض النيل" عدم الاقتصار فقط على قضايا التعاون في قضايا السياسة الدنيا رغم تنوعها، وإنما يجب أن يفكر المسئولون عن إدارة الشأن المائي في دول الحوض في ضرورة تحقيق قدر من التعاون في مسائل وقضايا السياسة العليا، وذلك من خلال التعاون في المجالات السياسية - الأمنية. ويقترح في هذا الشأن أن يعقد اتفاق سياسي - أمني بين دول حوض النيل يشمل تأمين الحدود السياسية بين هذه الدول، وتبادل المعلومات بشكل منظم، ويضمن عدم الاختراق والتجنييد بواسطة أجهزة المخابرات وجمع المعلومات.

إن من شأن توافر هذا الإطار السياسي - الأمني أن يعمل كقوة دافعة نحو تعزيز خطى العمل التعاوني في قضايا السياسات الدنيا الأخرى، كما أنه يحول دون حدوث الانتكاسات (spill back - المتوقعة في بعض قطاعات السياسات الدنيا).

الهوامش والمراجع

- ¹ Stephen Krasner, "Structural Causes and Regime Consequences", in : Stephen Krasner (ed.), **International Regimes**, Ithaca and London: Cornell University Press, 1983, P.2.
- ² J. Louis Cantori and Steven L. Spiegel. **The International Politics of Regions: A comparative Approach**, Englewood Cliffs, New Jersey, 1970, PP9-22.
- ³ Andreas Hasenclever, Peter Mayer, and Volker Rittberger, **Theories of International Regime**, Cambridge University Press, London, U.K., 1997, PP. 1-7.
- ⁴ Mohamed Hatem El-Atawy, "Nilopolitics: A Hydrological Regime 1870-1990", **Cairo Papers in Social Science**, The American University in Cairo Press, Vol. (19), No. (1), Spring 1996, PP. 2-3.

⁵ لمزيد من التفصيل انظر:

د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ص ٢٩-٣٦.

⁶ لمزيد من التفصيل حول نظريات التكامل انظر:

- Joseph S. Nye, "Comparative Regional Integration: Concept and Measurement", **International Organization**, Vol. (22), No. (4), Autumn 1968, P. 858.
- Roger D. Hansen, "Regional Integration: Reflections on a Decade of Theoretical Efforts", **World Politics**, Vol. (21), No. (2), January 1969, PP 257-270.
- Karl Deutsch, **The Analysis of International Relations**, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968, PP 192-210.
- Ernst B. Haas, "The Unity of Europe and the Unity of Latin America", **Journal of Common market Studies**, Vol. (5), No. (4), 1967, PP310-321.
- Amital Etzioni, **Political Unification**, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1965, PP. Xi.
- Karl Low. Deutsch, **Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the light of Historical Experience**, Princeton, Princeton University Press, 1957, PP. 5-18.
- Leon, N. Lind berg, "Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Multivariate Measurement", **International Organization**, Vol. (24), No. (4), Autumn 1970, PP. 652-662.

د. إبراهيم عبد الحميد عوض، "نظريات التكامل السياسى وتطبيقها على العالم العربى: دراسة عمليتين للتكامل والتفكك من منظور الوظيفية الجديدة"، فى: د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)، العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١، ص ص ٥٤٠-٥٨٥.

⁷ David Mitrany, **A Working Peace System**, Chicago, Quadrangle Books, 1996.

⁸ يرجع البعض أصول الوظيفية إلى نظرية العضوية وعلم الأحياء، ومن أبرزها نظرية "شارلز داروين" عن النشوء والارتقاء. وفى علم الاجتماع تجد الوظيفية أصولها لدى "إميل دور كايم". كما يجد الاتجاه الوظيفى فى علم السياسة أصوله فى أحد مدارس النظرية السياسية، وهى تلك الخاصة بتحليل العملية السياسية.

انظر فى شرح وتفصيل ذلك:

د. إبراهيم عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤٠ وما بعدها.

- د. مصطفى عبد العزيز مرسى، "التكامل الاقتصادى والوظيفية الجديدة: مدخل نظرى مع إشارة إلى التجربة الخليجية"، *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الكويت، مجلس النشر العلمى، الحولية الثالثة والعشرون، الرسالة (٢٠١)، ٢٠٠٣، ص ص ٤٣-٤٤.

⁹ د. ناصيف يوسف حتى، *النظرية فى العلاقات الدولية*، بيروت، دار الكتاب العربى، ١٩٨٥، ص ٢٧٦.

¹⁰ لمزيد من التفصيل حول مقولات النظرية الوظيفية فى تحليل التكامل الإقليمى والدولى. انظر: د. ناصيف حتى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

- د. ناصيف حتى، "مفاهيم التكامل فى إطار النظام الإقليمى العربى"، *مجلة شئون عربية*، القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١٣)، مارس ١٩٨٢، ص ٣٤.

- د. مصطفى عبد العزيز مرسى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥-٤٦.

- David Mitrany, *Op. Cit*, PP 16-19.

¹¹ Ernst B. Hass, "The Unity of Europe and the Unity of Latin America", *Op. Cit*, pp 315-318.

وأنظر أيضاً:

- Joseph S. Nye, "Compating Common Markets : A. Revised Neo-Functionalist Model", *International Organization*, Vol. (24), No. (4), Autumn 1970, PP. 799-804.

- Ernst B. Hass, *Uniting of Europe*, London, Steven, 1985.

¹² لمزيد من التفاصيل حول مقولات وأطروحات الوظيفية الجديدة انظر:

- Ernst Hass, "The Study of Regional Integration", *International Organization*, Vol. (24), No. (4), Autumn 1970 PP. 608-617.

- Jose ph S. Nye, "Comparative Regional Integration: Concept and Measurement", *Op. Cit*, PP 858-863.

- د. ناصيف حتى، *النظرية فى العلاقات الدولية*، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٨-٢٨١.

- د. مصطفى عبد العزيز مرسى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧-٤٩.

- د. إبراهيم عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤٦-٥٤٨.

- Ernst Hass, *Beyond the National State*, Stanford University Press, 1964, 48-63.

¹³ لابد من التذكير في هذا السياق أن كثيراً من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه، وليس وضعاً معيناً انعكس آلياً في وضع آخر.

انظر:

د. ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨٠ - ٢٨١.

¹⁴ مقابلة مع المهندس / ثروت حسن فهمي مستشار بوزارة الموارد المائية والري والرئيس الأسبق لقطاع مياه النيل، بمقر مكتبه بالوزارة، الدور التاسع، وحدة استشارات السياسات المائية، ٢٠٠٥/٢/١٥.

¹⁵ م. محمد ناصر عزت و م. محمد أمين محمد، "تطور الفكر المصري في المحافظة على تنمية الموارد المائية من نهر النيل" في د: عبد المنعم المشاط (محرر)، "مستقبل المياه في مصر: رؤية مدرسة الري المصرية"، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد (٩١)، يناير ١٩٩٥، ص ص ١٤ - ١٥.

¹⁶ مقابلة مع المهندس/ ثروت حسن فهمي، مرجع سبق ذكره.

¹⁷ د. بطرس بطرس غالي، "إدارة المياه في وادي نهر النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١، ص ص ١١٦ - ١١٩.

¹⁸ د. علاء الحديدي، "السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل" مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١، ص ص ١٢٦ - ١٣٠.

¹⁹ د. عبد الملك عودة، د. حمدي عبد الرحمن، "التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١، ص ص ١٦٢ - ١٦٥.

²⁰ د. بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٦ - ١١٩.

وانظر أيضاً: د. عبد الله عودة ود. حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٢ - ١٦٣.

²¹ عبد الرحمن صلاح، "التوجهات الإقليمية والدولية وأثارها على مشكلة المياه في المنطقة"، في: موارد مصر المائية وتعظيم الاستفادة منها، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨، ص ص ٣٧ - ٤٠، وانظر أيضا: د. بطرس غالى، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

²² م. محمد ناصر عزت و م. محمد أمين محمددين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥ - ١٦.

²³ أيمن السيد عبد الوهاب، "مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية - السودانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، يناير ٢٠٠١، ص ٩٦.

²⁴ Abdalla A: Ahmed & Ahmed K. Eldaw, "An Overview on Cooperation of Trans-boundary Water: Case of the Nile River Basin", ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي الثانى للمياه العربية، القاهرة، ١٢-١٥ أبريل ٢٠٠٤، ص ص ١٠ - ١١.

²⁵ المرجع السابق، ص ٨.

²⁶ Nile Basin initiative, "strategic action Program", Entebbe, Uganda, May 2001.

²⁷ صرح بذلك د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري في فعاليات اجتماع حوض النيل الشرقي بالإسكندرية، ١٤-١٧/٢/٢٠٠٥. انظر: الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٨٦، ٢٨/٢/٢٠٠٥.

*إريتريا الآن عضو مراقب، وقد تنضم في المستقبل ومن ثم تصبح إحدى الدول ذوات العضوية الكاملة في حوض النيل (ENSAP).

*إريتريا الآن عضو مراقب، وقد تنضم في المستقبل ومن ثم تصبح إحدى الدول ذوات العضوية الكاملة في حوض النيل (ENSAP).

²⁸ لمزيد من التفصيل حول مشروعات مبادرة حوض النيل انظر:

- Web page: www.nilebasin.org

- Concil of Ministers of Water Affairs of the Nile Basin States, "policy Guidelines for the Nile Revir Basin Strategic Action program", the Nile Basin Initiative Secretariat, Entebbe, Uganda.

- The Nile Basin Initiative Secretariate, "Backgrounder: Nile Basin initiative Program", Entebbe, Uganda.
- The Nile Basin Initiative Secretariate, "Backgrounder: the Nile Basin Initiative", Entebbe Uganda.
- International Consortium for Cooperation on the Nile (ICCON), "Nile Basin Initiative Strategic Action Program", the Nile Basin Initiative Secretariat in Cooperation with the World Bank, Entebbe, Uganda, May 2001.

²⁹ أيمن السيد عبد الوهاب، "مبادرة حوض النيل: أفق إقليمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٩)، يوليو ٢٠٠٢، ص ص ١٢٨-١٢٩، وانظر أيضا: أيمن السيد عبد الوهاب، "العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ٥٥ - ٥٨.

³⁰ المرجع السابق، ص ١٢٩، وانظر أيضا: Council of Ministers of Water Affairs of the Nile Basin States, Nile Basin Initiative, the Nile Basin Initiative Secretariate, Entebbe, Uganda, May 2001.

³¹ يعرف هذا المنهج في الكتابات الأمريكية باسم (*Events Data Analysis*). حيث قام إدوارد عازار بجمع التصرفات الصراعية والتعاونية الخاصة بـ ١٣٥ دولة ومنظمة دولية كانت موجودة خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٨. وعرف هذا المشروع باسم (*Conflict and Peace DataBank (COPDAB)*). للمزيد من التفاصيل حول منهجية تحليل الحوادث أو التصرفات، انظر:

- Edward Azar, "Analysis of International Events", Peace Research Reviews, Vol. (4), No. (1), November 1970, pp 11-28.
- Edward Azar and Thomas Soloman, Dimensions of Interactions: A Source Book, Pittsburg, PA: international studies Association, 1975, pp. V 111-X.
- E. Azar, "ten issues in Events Research", in: Edward Azar & Joseph Ben - Dak(eds.), Theory and Practice of Events Research : Studies in International Actions and Interactions, New York: Gordon and Brach Science Publishers, 1975, pp. 2-13.

³² د. بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

³³ حيث تم حفر ٢٦٥ كم من إجمالي الطول الكلي البالغ ٣٦٠ كم.

للمزيد من التفاصيل حول مشروع قناة جونجلي انظر:

- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، المرحلة الأولى لمشاريع تقليل الفاقد وزيادة الإيراد لبحرى الجبل والزراف (مشروع قناة جونجلي)، مذكرة مبدئية.

- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوى لعام ١٩٩٨/٩٧، العدد (٣٨)، ١٩٩٨م، ص ص ٥٧ - ٥٩.

- د. محمد عبد الغنى سعودى "قناه جونجلي: لماذا؟ وأين؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١م، ص ص ٦٦ - ٨٥.

- M. Osman El Sammani, **Jonglei Canal, Dynamics of Planned Change in Tonic Area**, University Kharloun 1984.

- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، المرحلة الأولى لمشاريع تقليل الفاقد وزيادة الإيراد لبحرى الجبل والزراف (الخطوط العريضة لمشروع قناة جونجلي)، القراءة الثالثة، أبريل ١٩٧٤م.

³⁴ لقد أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى المصرى على أسس ومبادئ السياسة الخارجية المصرية تجاه المسألة المائية فى أكثر من موضع، نذكر منها:

- د. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر فى القرن الـ ٢١، القاهرة، مركز الترجمة والنشر، ١٩٩٨م، ص ١٦٢.

- الأهرام ٢٠٠٤/٩/١٦ م.

- الأهرام ٢٠٠٤/٢/١٨ م.

- الأهرام ٢٠٠٤/٤/٥ م.

- الأهرام، ٢٠٠١/١/١١ م.

وانظر أيضا : د. علاء الحديدى، السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٠ - ١٣١.

³⁵ د. عبد الملك عودة، د. حمدى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٣ - ١٦٤.

³⁶ "The Nile Basin Initiative: Challenges to Implementation", <http://www.nile.ca/doc/kim/3.htm>

فرص التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة حالة الكوميسا

سالي هاني*

إذا كان التكامل عملية صعبة ومعقدة فإن الظروف التي مرت بها إفريقيا يجعلها أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة، لكن يظل التكامل الإقليمي في إفريقيا مسألة ملحة. ورغم أن التكامل الإقتصادي لم يحقق التأثير المأمول فيه على عملية النمو والتنمية في إفريقيا، بما انعكس في حجم التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، إلا أن السوق المشتركة للشرق و الجنوب الإفريقي (الكوميسا) استطاعت تحقيق تقدماً بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية، ووصلت إلى مستوى منظمة التجارة الحرة. وبتسليط الضوء على منظمة الكوميسا، نجد أن اقتصادات معظم دولها يسيطر عليها الركود بشكل يصبح معه التكيف الهيكلي - و الذي يضع عراقيل أمام التكامل - حلاً لا بديل عنه. و إذا كان من الصعوبة التغلب على عوائق برامج التكيف الهيكلي، فإن الفرصة تعد أفضل لمواجهة العوائق غير الناتجة عن التكيف الهيكلي. ورغم أن الكوميسا تضم أفقر الأسواق إلا أنها في ذات الوقت تعد أضخم الأسواق من حيث عدد السكان و فرص العمل. وتحاول هذه الورقة البحث عن بصيص أمل في زمن سقطت فيه كل عوامل الحماية. وفي هذا الإطار تعرض الورقة أهم معوقات التكامل الإقتصادي لدول الكوميسا والتي تتلخص في اعتماد الدول الأعضاء على تصدير المواد الخام، تخلف الإمكانيات البشرية، واختلاف الأيديولوجيات، والدين الأجنبي، وصعوبة المواصلات، والأعباء المادية، وضع أهداف شديدة الطموح، والحروب والفساد. ثم تقدم الورقة مجموعة من الحلول تتلخص في زيادة درجة الشفافية في تنفيذ الاتفاقيات، وتوحيد السياسات، وربط المجتمعات بعضها البعض، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتضمين قطاع الأعمال، وزيادة الوعي بين المنتجين والشعوب بمدى أهمية المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

*انظر الأصل بالنسخة الإنجليزية

الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)

رؤية عامة

سامي السيد أحمد محمد*

شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تحولا في النظام الدولي، حيث انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية. تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد النظام الدولي أيضا تنامي ظاهرة العولمة والتي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للاستفادة من إيجابياتها ومواجهة مخاطرها وتأثيراتها السلبية.

وعلى الصعيد الأفريقي تفجرت مجموعة من الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) والخارجية (بين دولتين أو أكثر)، وشهدت القارة الأفريقية اتجاها متزايدا نحو التكامل الإقليمي Regional Integration، وتمت إقامة مجموعة من التجمعات الإقليمية الجديدة من أهمها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (السادك)، وتجمع دول الساحل والصحراء وغيرها. وسعت الدول الأفريقية من خلال هذه التجمعات إلى مواجهة مشكلاتها الداخلية - وهي اقتصادية بالأساس - ومواجهة الآثار السلبية للعولمة.

وفيما يتعلق بشرق أفريقيا فلقد تم تأسيس الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) في عام ١٩٩٦ لتصبح خلفا للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في محاولة للاستجابة للتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية.

وتركز هذه الورقة على النقاط التالية:

أولاً: نشأة الهيئة الحكومية للتنمية.

ثانياً: المبادئ والأهداف التي قامت عليها الإيجاد.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للإيجاد.

رابعاً : أهم الأدوار والإنجازات التي قامت بها الإيجاد.

* معيد بقسم السياسة والاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة.

خامساً: موقف دول الشمال الأفريقي من الإيجاد.

سادساً: تقييم الإيجاد.

أولاً: نشأة الهيئة الحكومية للتنمية:

شهدت منطقة شرق أفريقيا خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ موجات متكررة من الجفاف ألحقت بها خسائر بشرية ومادية فادحة، وترتب عليها أيضاً تدهور الأوضاع الاقتصادية والبيئية بالمنطقة، ولمواجهة تلك الأضرار بدأت ست دول أفريقية وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا سلسلة من المحادثات استمرت منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦، وفي يناير ١٩٨٦ تم التوقيع على اتفاقية لتأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف the Inter-Governmental Authority on Drought and Development (IGADD)، وأصبح مقرها الرئيسي في جيبوتي، وانضمت إريتريا للهيئة بعد حصولها على الاستقلال في عام ١٩٩٣ لتصبح بذلك العضو السابع في الهيئة^(١).

ولقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف هو العمل على تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة الجفاف والتصحر، ولكنها تحولت إلى آلية أو منتدى لمساعدة قادة دول شرق أفريقيا على التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى داخل الإطار الإقليمي^(٢).

ولقد وافقت الدول الأعضاء على أن يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف من الأجهزة التالية:

١- قمة رؤساء الدول والحكومات Summit، وتجتمع سنوياً وهي مختصة بالموافقة والتصديق على السياسات الإقليمية.

٢- المجلس الوزاري the Ministerial Council ويتكون من وزراء خارجية الإيجاد أو من السفراء، ويجتمع بانتظام لتشكيل الخطط والسياسات التي تملئها قمة رؤساء الدول والحكومات.

٣- الأمانة العامة General Secretariat وهي فريق من البيروقراطيين برئاسة أمين عام للإشراف على تنفيذ الخطط والسياسات التي تم الاتفاق عليها.

ولقد وضعت الهيئة خلال عقدها الأول مجموعة من الخطط والمشاريع الطموحة، وكانت العقبة الأساسية هي كيفية تمويل هذه المشاريع خاصة، وأن أعضاءها من أفقر دول العالم، وبالتالي

لم يكن الاعتماد على التمويل الأجنبي بالأمر المفاجئ. كما وواجهت الهيئة عقبة أخرى تمثلت في تصاعد الحرب الأهلية في إثيوبيا، والصومال، والسودان، وأوغندا (٣).

ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهدت منطقة شرق أفريقيا مجموعة من التحولات السياسية؛ حيث وقع انقلاب عسكري في السودان عام ١٩٨٩، وتم إسقاط نظام منجستو في إثيوبيا عام ١٩٩١م، واستقلت إريتريا عام ١٩٩٣. وفي ١٨ أبريل ١٩٩٥ عقد رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف قمة استثنائية في أديس أبابا، وقرروا خلالها تجديد الهيئة وتوسيع ميادين التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء (٤).

وفي ٢١ مارس ١٩٩٦ عقد مجلس رؤساء الدول والحكومات قمة استثنائية أخرى في نيروبي، وتقرر خلالها تعديل الاتفاقية المؤسسة للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف لتحل محلها الهيئة الحكومية للتنمية the Inter-Governmental Authority on Development (IGAD)، ويعكس هذا التعديل زيادة الاهتمام بقضايا التنمية. ولقد وافق جميع الدول الأعضاء على هذا التعديل باستثناء الصومال التي تم تعليق عضويتها لفترة مؤقتة (٥).

والدول الأعضاء في الإيجاد كما سبق القول هي سبع دول، وتبلغ مساحتها مجتمعة ٥,٢ مليون كيلو متر مربع، ويصل عدد سكانها إلى ١٥٠ مليون نسمة تقريبا، ويبلغ معدل النمو السكاني بها ٣% سنويا، وهو من أعلى معدلات الزيادة في السكان في العالم (٦).

ونصت الاتفاقية المنشئة للإيجاد على أن حق العضوية متاح فقط للدول الواقعة في شرق إفريقيا والتي تقبل الأهداف والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية، وعلى الدولة الراغبة في الانضمام للهيئة أن تتقدم بطلب الانضمام لمجلس رؤساء الدول والحكومات والذي يصدر قراره بالإجماع بقبول الأعضاء الجدد، ونصت الاتفاقية أيضا على حق أية دولة عضو في الانسحاب من الهيئة، وعليها أن تتقدم بطلب الانسحاب إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات، وتعتبر الدولة منسحبة بعد مضي عام من تاريخ هذا الطلب، وتظل الدولة طالبة الانسحاب طوال هذا العام ملتزمة بنصوص المعاهدة.

ثانياً: المبادئ والأهداف التي قامت عليها الإيجاد:

حددت الاتفاقية المؤسسة للإيجاد المبادئ التي تدير عليها الهيئة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، ونحاول فيما يلي توضيح المبادئ والأهداف التي أوردتها الاتفاقية (٧).

أ- المبادئ

أكدت الدول الأعضاء في الهيئة التزامها بالمبادئ التالية:

- ١- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
- ٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- ٣- التسوية السلمية للصراعات التي تنشأ بين الدول وداخلها عن طريق الحوار.
- ٤- صيانة السلام والاستقرار والأمن الإقليمي.
- ٥- الاقتسام المتبادل والعادل للمكاسب الناتجة عن التعاون في إطار هذه الاتفاقية.
- ٦- إقرار وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ويتضح من المبادئ السابقة أنها جاءت متوافقة - إلى حد كبير - مع المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وأنها تعكس رغبة وإصرار الدول الأعضاء في الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ب - الأهداف التي تسعى الإيجاد إلى تحقيقها:

حددت الاتفاقية المنشئة للإيجاد الأهداف التالية:

- ١- تعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة، والتنسيق بشكل تدريجي بين البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في المجالات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمية.
- ٢- تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية، وتعزيز حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد وإقامة المشروعات.
- ٣- خلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار والتجارة الداخلية (داخل الإيجاد) والخارجية مع الدول خارج الإيجاد^(٨).
- ٤- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، وتشجيع ومساندة جهود الدول الأعضاء لمكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية (من صنع الإنسان) وما يترتب عليها من آثار.
- ٥- بدء وتعزيز برامج ومشروعات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- ٦- تطوير وتحسين البنية الأساسية خاصة في ميادين النقل والطاقة.

٧- تعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة الفرعية Sub-region، وإنشاء آليات لمنع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول وداخلها من خلال الحوار.

٨- تعبئة الموارد لتنفيذ البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في إطار التعاون الإقليمي الفرعي.

٩- تعزيز وتحقيق أهداف السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا COMESA)، والجماعة الاقتصادية الأفريقية (AEC).

١٠- دعم وتعزيز وتسهيل التعاون في مجالات البحث والتطوير والتطبيق للعلوم والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء.

١١- إنشاء أية أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء إضافتها للأهداف سالفه الذكر.

ويتضح مما سبق غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي تضمنتها المعاهدة المنشئة للإيجاد، ولكنها في نفس الوقت لم تغفل الجوانب الأخرى السياسية والبيئية والاجتماعية.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للإيجاد:

يتكون الهيكل التنظيمي للإيجاد من أربعة أجهزة رئيسية، وهي: مجلس رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، ولجنة السفراء، والسكرتارية^(٩). وفيما يلي توضيح لمهام واختصاصات كل جهاز:

أ- مجلس رؤساء الدول والحكومات:

يعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا في الإيجاد ويقوم بالمهام التالية:

١- صنع السياسات، وتوجيه الهيئة، والتحكم في مهامها.

٢- تحديد مناهج وبرامج التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء.

٣- متابعة ورقابة القضايا السياسية خاصة المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات.

٤- تعيين السكرتير التنفيذي بناءً على توصية من مجلس الوزراء.

٥- التصديق على الميزانية وحصل الدول الأعضاء فيها بناءً على توصية من مجلس

الوزراء.

ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل عام ، ويجتمع في أي وقت بناءً على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة الأغلبية، ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع Consensus.

ب - مجلس الوزراء *Council of Ministers*:

ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، إلى جانب وزير آخر من كل دولة، ويقوم المجلس بالوظائف التالية:

١- رفع توصيات إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات حول كيفية تطوير الهيئة وإنجاز مهامها بكفاءة وفاعلية.

٢- التصديق على الميزانية.

٣- مراجعة ما تقوم به الهيئة، وتوجيهها لكي تقوم بعملها وفقا لما ورد في الاتفاقية المنشئة لها.

٤- الإشراف على الأمانة العامة (السكرتارية).

٥- يقوم المجلس بالتنسيق بين المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف الهيئة.

٦- وضع جدول أعمال مجلس رؤساء الدول والحكومات.

٧- مراقبة تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات.

٨- تعزيز السلام والأمن في المنطقة، ورفع توصيات في هذا الشأن إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات.

٩- استلام ومراجعة التقارير الواردة من الأجهزة التابعة، ورفع توصيات بشأنها لمجلس رؤساء الدول.

١٠- مراقبة وتدعيم الأنشطة الإنسانية.

١١- متابعة الشؤون السياسية والأمنية والتي تتضمن منع وإدارة وتسوية الصراعات، بالإضافة إلى جهود بناء السلم بعد إنهاء الصراع.

١٢- التصديق على القواعد والتنظيمات المالية.

١٣- القيام بأي مهام أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات.

ويقوم مجلس الوزراء بإنشاء لجان وزارية قطاعية للتعامل مع القضايا الخاصة بكل قطاع، وتجتمع هذه اللجان عند الضرورة لتحقيق أهداف الاتفاقية المنشئة للإيجاد. وينبثق عن مجلس الوزراء لجنة الوزراء الدائمين والتي ينبثق عنها هي الأخرى لجنة تسمى اللجنة الفنية للإنذار المبكر والاستجابة TCEW. وهناك ثلاث لجان أخرى منبثقة عن لجنة الوزراء الدائمين.

ويجتمع مجلس الوزراء مرتين في العام، ويجتمع أيضا في أي وقت بناءً على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الأعضاء، ويصدر المجلس قراراته بالإجماع، وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين (١٠).

ج - لجنة السفراء:

تتكون هذه اللجنة من سفراء الدول الأعضاء أو من المفوضين Plenipotentiaries المعتمدين لدى الدولة المقر (جيبوتي)، وتقوم برفع التقارير لمجلس الوزراء، كما تقوم بالمهام التالية:

١- تقديم النصائح للسكرتير التنفيذي والتي من شأنها تعزيز جهوده الرامية لتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها مجلس الوزراء.

٢- تلعب اللجنة دور المرشد للسكرتير التنفيذي أثناء قيامه بتفسير وتوضيح السياسات التي تتطلب اجتهادا.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها عند الضرورة لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها السكرتارية، وتصدر قراراتها بالإجماع، وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للدول الأعضاء الحاضرين.

د - الأمانة العامة (السكرتارية):

تعتبر السكرتارية الجهاز التنفيذي للإيجاد، ويرأسها السكرتير التنفيذي والذي يتم تعيينه بواسطة مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتتكون السكرتارية من الموظفين، والخبراء، والفنيين الذين تتقدم بهم الدول الأعضاء. وتقوم بالوظائف التالية:

١- تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء.

٢ - إعداد مخططات أولية ومشروعات مقترحة واتفاقيات حول القضايا التي تثيرها قرارات وتوصيات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء.

٣- إعداد التقارير والدراسات والبيانات حول القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والفنية من أجل تعميق وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء.

٤- التوفيق والتنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة.

٥- خدمة اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأية أجهزة سياسية أخرى.

٦- مساعدة الأجهزة السياسية في إنجاز مهامها المتعلقة بالشئون السياسية والإنسانية.

٧- القيام بأي أنشطة أخرى يتم إسنادها إليها من قبل أي جهاز في الهيئة.

ويعتبر السكرتير التنفيذي هو الرئيس التنفيذي للأمانة العامة ويقوم بالواجبات والمسئوليات التالية:

١- بدء الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز أهداف الهيئة.

٢- دعم وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهداف الهيئة.

٣- استشير وينسق مع حكومات ومؤسسات الدول الأعضاء لضمان الالتزام والتوافق مع السياسات والبرامج والمشروعات التي تم الاتفاق عليها.

٤- تنظيم اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأي اجتماعات أخرى تعقد على هامش اجتماعات المجلسين.

٥- إعداد التوصيات المتعلقة بعمل الهيئة وإرسالها للأجهزة المتخصصة لكي تأخذها بعين الاعتبار.

٦- مسئول عن حماية وثائق وممتلكات الهيئة.

٧- إدارة الموارد المالية للهيئة.

٨- إعداد التقارير السنوية للهيئة.

٩- يقدم تقريراً عن أنشطة الهيئة وأوضاعها المالية للاجتماعات العادية لمجلس رؤساء الدول ومجلس الوزراء.

١٠- إعداد ميزانية الهيئة لإحالتها لمجلس الوزراء.

١١- يتفاوض- بموافقة رئيس مجلس الوزراء - مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى للحصول على المساعدات المالية والتقنية نيابة عن الهيئة.

١٢- القيام بأية وظائف أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات أو مجلس الوزراء من وقت لآخر.

وتتضمن السكرتارية إلى جانب مكتب السكرتير التنفيذي ثلاثة أقسام أخرى، وهي:

- قسم التعاون الاقتصادي.

- قسم الشؤون الزراعية والبيئية.

- قسم الشؤون السياسية والإنسانية، ويتبع هذا القسم ثلاث لجان، وهي:

• لجنة مختصة بعملية السلام الصومالية، وتتبع عنها لجنة تسمى اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال.

• لجنة مختصة بعملية السلام السودانية، وتتضمن ممثلين من أوغندا وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي.

• آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع Conflict Early Warning and Response Mechanism (CEWARM)، وتتبعها لجان محلية في الدول الأعضاء.

ولقد أصدرت القمة الثامنة للإيجاد والتي عقدت في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ قراراً بتأسيس الآلية، وحدد البروتوكول التأسيسي لها (والذي تم توقيعه في القمة التاسعة لمجلس رؤساء الدول والحكومات والتي عقدت في الخرطوم في الفترة من ١٠-١١ يناير ٢٠٠٢) معنى الإنذار المبكر في عمليات جمع وتحقيق وتحليل المعلومات، ونقل النتائج إلى صانعي القرار، كما حدد البروتوكول أيضاً معنى الاستجابة Response في الأفعال التي تهدف إلى منع وتخفيف وإدارة الصراع، وتضمن البروتوكول الهيكل التنظيمي للآلية ومهامها والقواعد التي تحكم عملها (١١).

ولقد تم اختيار العاصمة الإثيوبية أديس أبابا كمقر دائم للآلية، وتحملت منظمتا GTZ الألمانية و USA الأمريكية تكاليف تمويل هذا المشروع، وكان ممثلون عنهما قد شاركوا في الاجتماعات التي أعلن فيها عن ميلاد المشروع (١٢).

رابعاً: أهم الأدوار والإنجازات التي قامت بها الإيجاد:

اهتمت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية بتوسيع اختصاصاتها واهتماماتها لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية وغيرها. ونحاول فيما يلي توضيح أهم ما قامت به الإيجاد في ثلاثة ميادين رئيسية على النحو التالي:

أ- الأمن الغذائي وحماية البيئة:

حاولت الإيجاد مساعدة الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الآثار المترتبة على الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي حدثت بشكل متكرر وألحقت أضراراً بالغة بالمحاصيل الزراعية، والماشية، والموارد بصفة عامة، مما أدى إلى زيادة العجز الغذائي السنوي، وأصبح أكثر من ٨٠% من المنطقة (التي تضم الدول الأعضاء) يُصنف على أنه مناطق جافة أو شبه جافة، و٤٠% منها غير منتجة بسبب التدهور البيئي. ولمواجهة تلك الأوضاع قامت الإيجاد بتحديد مجموعة من الأولويات لتحسين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من بينها ما يلي:

إدخال خدمات الاستشعار عن بعد، ونظام معلومات التسويق، ونظام معلومات التكامل الإقليمي، وإنشاء وحدات لتدريب الصيادين، والبحث عن أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية تكون قادرة على مقاومة الجفاف، والسيطرة على الأمراض التي تصيب الماشية، والتحكم في التلوث البيئي، وإيجاد مصادر وطنية بديلة للطاقة، وإدارة الموارد المائية المشتركة، والاهتمام بإقامة المجتمع الزراعي، ووضع برامج تدريبية لكيفية تسويق المحاصيل الزراعية، وتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر^(١٣).

وفي إطار اهتمام الإيجاد بالأمن الغذائي قامت بالتشاور مع الدول الأعضاء والمأنحين الدوليين بتحديد وتطوير مجموعة من البرامج والمشروعات من بينها مشروع الإنذار المبكر ونظام معلومات الغذاء (Early Warning and Food Information System (EWFIS) وهو من المشروعات الناجحة وتم تنفيذه بتمويل ألماني. وهناك مجموعة من العقبات تحول دون تنفيذ العديد من المشروعات التي يتم الاتفاق عليها من بينها نقص الموارد، والقدرات، وغياب الشفافية والتنسيق، وغياب الديمقراطية، وغياب السلام والاستقرار في المنطقة^(١٤).

ب- التعاون الاقتصادي:

اهتمت الإيجاد بتطوير البنية الأساسية في الدول الأعضاء خاصة خدمات النقل والاتصالات لتسهيل وتشجيع التجارة الداخلية والخارجية وخلق فرص للاستثمار، وكان الهدف أيضاً من تحسين

البنية الأساسية هو القدرة على التدخل السريع في أوقات الصراعات والكوارث وحالات الطوارئ. وعملت الإيجاد على التوفيق بين السياسات التجارية لتسهيل حركة السلع والأفراد والخدمات. وأخذت على عاتقها تنفيذ مجموعة من المشروعات من بينها:

- استكمال الأجزاء الناقصة من الطريق الأفريقي الدولي.

- إنشاء شبكة اتصالات أفريقية متكاملة.

- إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة.

- تطوير الموانئ.

- تحديث السكك الحديدية وخدمات الاتصالات.

وفي عام ٢٠٠٠ قرر مجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد إنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تربط كل الدول الأعضاء ببعضها، واهتم المجلس أيضاً بإصدار التشريعات التي من شأنها تسهيل وتوسيع التجارة بين الدول الأعضاء (١٥).

ج- الأوضاع السياسية والإنسانية:

اهتمت الإيجاد بمنع وإدارة وتسوية الصراعات، وظل الهدف الأساسي لقسم الشؤون السياسية والإنسانية في سكرتارية الإيجاد هو استعادة السلام والاستقرار في الدول الأعضاء والتي شهدت أشكالاً مختلفة من الصراعات. وتم التركيز على منع الصراع ووقف انتهاكات حقوق الإنسان لكي يتم توجيه الموارد لخدمة أغراض التنمية. ولعبت الإيجاد - وما زالت تلعب - دوراً مهماً لحل المشكلة السودانية والصومالية، وفيما يلي توضيح لذلك:

١- الإيجاد والمشكلة السودانية:

اهتمت الإيجاد منذ نشأتها بتسوية المشكلة السودانية وإنهاء الصراع في جنوب السودان. وفي أعقاب المبادرة النيجيرية الفاشلة لتسوية المشكلة السودانية خاصة مشكلة الجنوب، والتي رعاها الرئيس النيجيري السابق إبراهيم بابا نجيدا في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، وخوفاً من قيام القوات الأمريكية التي كانت في الصومال في أوائل التسعينيات (وكان قوامها ١٨ ألف جندي) بعملية مماثلة في السودان اقترحت الحكومة السودانية أن تتولى الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر IGADD عملية السلام السودانية، وكانت لدول الإيجاد في ذلك الوقت مصلحة واضحة في احتواء الحرب الأهلية في السودان، ووقف انتشار المد الإسلامي، ولذلك استجابت الإيجاد وقامت في أوائل

عام ١٩٩٤ بتأسيس لجنة دائمة للسلام في السودان، وبدأت المحادثات الرسمية في مارس من نفس العام في مدينة نيروبي. وأدى طرح قضية حق تقرير المصير إلى التعجيل بفشل وإنهاء الجولة الأولى من المفاوضات، وبدأت الجولة الثانية بعد أسابيع قليلة ولكنها انهارت بطريقة مشابهة، وقدم وسطاء الإيجاد إعلان المبادئ (Declaration of Principles (DoP) الذي وافقت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولم تقبل الحكومة السودانية حق الجنوب في تقرير مصيره ولا إعطاء وسطاء الإيجاد دوراً نشطاً مرة أخرى. ونتيجة لفشل المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ركزت الحكومة جهودها في التوصل لاتفاق سلام داخلي مع حركة استقلال جنوب السودان بقيادة رياك مشار وإلحاق الهزيمة العسكرية بقوات الحركة الشعبية، بينما ركزت الحركة الشعبية جهودها في تعزيز علاقاتها بمجموعات المعارضة الشمالية لزيادة الضغط على الحكومة^(١٦).

وقد حاولت الإيجاد كسب الدعم السياسي والمادي الغربي فقامت في يناير ١٩٩٧ بتأسيس منتدى شركاء الإيجاد (IPF) IGAD Partners Forum والذي يضم كلا من النمسا، وكندا، وبلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي^(١٧).

وفي عام ١٩٩٧ وبسبب العزلة الإقليمية للسودان والارتباطات العسكرية للدول المجاورة والانتصارات التي حققتها الحركة الشعبية لتحرير السودان Sudan Peoples Liberation Movement (SPLM) (بدعم من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا رداً على ما أسمته بالتهديد الإسلامي لسيادتها) اقتنعت الحكومة السودانية والجبهة الوطنية الإسلامية بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات وقبول إعلان المبادئ كقاعدة عامة للمفاوضات.

ولقد أدى نشوب الحرب الإثيوبية-الإريتيرية في عام ١٩٩٨ إلى تقليل الضغط الإقليمي على حكومة السودان، وتعثرت مبادرة الإيجاد لإحلال السلام في السودان. ونتيجة لذلك تم إطلاق عدد من الجهود والمبادرات الأخرى لإحلال السلام في السودان من بينها المبادرة المصرية الليبية. وبدا واضحاً أن مبادرة الإيجاد في حاجة إلى تنشيط وإعادة إحياء، وأن ذلك لن يحدث إلا من خلال الدعم الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة^(١٨).

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لمبادرة الإيجاد واعتبرتها الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية، جاء ذلك على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، والتي

قالت في تصريح لها " The only way to deal with the problem in Sudan is through " the IGAD process " (١٩).

وفي مارس ٢٠٠١ قامت لجنة الوساطة التابعة للإيجاد برئاسة دانيال أراب موى (الرئيس السابق لكينيا ورئيسها آنذاك) بإعلان خطة من سبع نقاط تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع في السودان، وفي يونيو من نفس العام عقدت الإيجاد قمة إقليمية لمناقشة الوضع في السودان، وتم خلالها الاتفاق على تأسيس منبر دائم للتفاوض بين الأطراف السودانية، وسمي هذا المنبر السكرتارية الدائمة لعملية السلام السودانية، وأصبح مقرها نيروبي (٢٠).

وقام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بتعيين السيناتور جون دانفورت مبعوثا خاصا للسلام في السودان قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بخمسة أيام فقط . وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كثفت الولايات المتحدة جهودها لإحلال السلام في السودان، ووضعت السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب بجانب كوبا، وإيران، والعراق، وكوريا الشمالية، وليبيا، وسوريا (٢١).

ولقد جرت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ضاحية ماشاكوس Machakos تحت رعاية منظمة الإيجاد، وأسفرت تلك المفاوضات عن التوصل لبروتوكول ماشاكوش في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، ونصت مبادئه الرئيسية على الفصل بين الدين والدولة فيما يتعلق بالجنوب مع منحه حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات، ومن ثم انصبت المفاوضات بعد ذلك في جولتيها الثانية والثالثة على محاولة الوصول إلى اتفاق حول البنود المتعلقة بتنظيم المرحلة الانتقالية، وانتهت الجولة الثانية في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢ بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين، وبدأت الجولة الثالثة في ٢٢ يناير ٢٠٠٣ للتفاوض حول البنود المتعلقة بقسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية المتعلقة بوضع مقاتلي الحركة الشعبية في الفترة الانتقالية (٢٢).

وتم التوصل إلى عدد من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية الإيجاد من بينها التوصل في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣ إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، والتوصل في ٧ يناير ٢٠٠٤ إلى اتفاق بشأن اقتسام الثروة خلال الفترة التمهيدية والفترة الانتقالية، والتوصل في ٢٦ مايو ٢٠٠٤ إلى اتفاق بشأن اقتسام السلطة، والتوصل في نفس التاريخ إلى بروتوكولين أولهما لتسوية الصراع في جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق، وثانيهما لتسوية الصراع في منطقة أبيي، واستمرت المفاوضات حتى تم التوقيع على إعلان نيروبي في ٥ يونيو ٢٠٠٤ (٢٣).

وفى ٩ يناير ٢٠٠٥ تم توقيع اتفاق سلام شامل في نيروبي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان هناك ترحيب عالمي باتفاق السلام الشامل، وشارك في احتفال التوقيع على الاتفاق أكثر من عشرين رئيس دولة من بينهم قادة دول الإيجاد، وممثلون عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أكدت أنها سوف تدعم بقوة تطبيق الاتفاق. ويدشن اتفاق السلام ببروتوكولاته الثمانية مرحلة جديدة في حياة السودان سياسيا واقتصاديا وأمنيا. ويعقب التوقيع على الاتفاق التصديق عليه في المجلس الوطني في الخرطوم، ومجلس التحرير الوطني في رومبيك بالجنوب، ثم تتكون لجنة لصياغة الدستور الجديد وتتكون من ٦٠ شخصا بواقع ٥٢% من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، و٢٨% من الحركة الشعبية، و٦% من الجنوبيين خارج إطار الحركة، و١٤% من الشماليين خارج إطار المؤتمر الوطني. ويتم بعد صياغة الدستور الانتقالي إجازته في المجلس الوطني ومجلس التحرير مع إمكانية إجراء أية تعديلات أو إضافات عليه وفق مرجعية نيفاشا ودستور عام ١٩٩٨. وبعد إعداد الدستور خلال ستة أسابيع سيؤدى الرئيس ونائبه (جون جارنج كنانب أول وعلى عثمان محمد طه كنائب ثاني) القسم مجتمعين، وبعدها يمارس جارنج مهامه في مطلع أبريل القادم. وبعد انتهاء الفترة التمهيديّة (ومدتها ستة أشهر تبدأ من تاريخ توقيع اتفاق السلام) تبدأ الفترة الانتقالية في ٩ يوليو ومدتها ست سنوات، يُجرى بعدها استفتاء لتقرير مصير الجنوب في يوليو ٢٠١٠ (٢٤).

٢- الإيجاد والمشكلة الصومالية:

قامت الإيجاد ومنظمة الوحدة الإفريقية بتقويض السيد مليس زيناوى رئيس الوزراء الإثيوبي ليقوم بدور المنسق لعملية السلام الصومالية. وعقدت الإيجاد وشركاؤها مؤتمراً دولياً في روما في الفترة من ١٩-٢٠ يناير ١٩٩٨ حيث تم الاتفاق على تكوين لجنة لمساعدة إثيوبيا في تحقيق السلام والمصالحة الصومالية، وحضر المؤتمر ممثلين لإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة. وسيطرت المشكلة الصومالية على قمة الإيجاد والاجتماع الوزاري المنعقد في جيبوتي في الفترة من ١٤-١٦ مارس ١٩٩٨، وأعلن شركاء الإيجاد تحويل كل المساعدات المخصصة للصومال للألية التي أنشأتها الإيجاد للتعامل مع هذه المشكلة. وفي أكتوبر ١٩٩٨ استضافت إثيوبيا مؤتمراً دولياً لمناقشة المشكلة الصومالية، وعقد المؤتمر تحت رعاية الإيجاد، وقرر المؤتمر إنشاء لجنة تضم ١٥ عضواً لكي تقوم بجهود جديدة لتحقيق السلام والمصالحة الصومالية وسميت باللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال Somalia Frontline States Technical Committee وضمت اللجنة مفوضين من الدول الأعضاء في الإيجاد ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) وجامعة الدول العربية (٢٥).

وفي أغسطس ٢٠٠٠ عقد مؤتمر عرتا Arta في جيبوتي تحت رعاية الإيجاد لتحقيق المصالحة الصومالية، وأسفر المؤتمر عن تعيين سلطة تشريعية انتقالية قامت بعد ذلك بانتخاب رئيس مؤقت. ورحبت القمة الثامنة لمجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في نوفمبر ٢٠٠٠ بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر عرتا، وباتفاقية المصالحة التي عقدتها الحكومة المؤقتة وأقطاب المعارضة الصومالية في سبتمبر من نفس العام، وطالبت الإيجاد الدول المجاورة للصومال (كينيا - إثيوبيا - جيبوتي) بدعم جهود المصالحة الصومالية وإعادة إعمار الصومال (٢٦).

وفي ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ عقدت اللجنة الفنية مؤتمراً دولياً للمصالحة الصومالية في مدينة الدوريت Eldoret الكينية، وفي ٢١ أكتوبر تم التوقيع على إعلان وقف العداءات ومبادئ المصالحة الصومالية. وطالبت القمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات الإيجاد (والتي عقدت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣ في كمبالا عاصمة أوغندا) الاتحاد الأفريقي بمساعدتها لكي تستأنف جهودها الرامية لتحقيق المصالحة الصومالية، وقررت القمة أيضاً توسيع اللجنة الفنية والتي تغير اسمها وأصبح لجنة تسهيل عملية السلام الصومالية The Facilitation Committee on the Somalia Peace Process لتضم في عضويتها كلا من جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وأوغندا والسودان، وقررت القمة أن تجتمع اللجنة على المستوى الوزاري في ٢٨ أكتوبر في نيروبي لمراجعة حالة عملية السلام في الصومال، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى رئيس القمة الذي يقوم بدوره بتقييم عملية السلام الصومالية، واقتراح الوسائل اللازمة لإزالة أية معوقات تواجه عملية السلام (٢٧).

وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٤ وقع قادة الجماعات الصومالية اتفاقاً في نيروبي لتحريك المحادثات نحو المرحلة النهائية، وتمهيد الطريق لتبنى دستور اتحادي انتقالي، يوفر الإطار القانوني لحكومة انتقالية لمدة خمس سنوات.

وفي ٢٢ يونية ٢٠٠٤ عقدت لجنة التسهيل الوزارية التابعة للإيجاد اجتماعها السابع في نيروبي حول مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية (والذي عقد في نيروبي في الفترة من ٢١-٢٢ يونية ٢٠٠٤)، وحضر الاجتماع ممثلون للدول الأعضاء في الإيجاد، والسفير محمد علي المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال، وعدد من الدول الأعضاء في منتدى شركاء الإيجاد من بينها مصر. وأبدت اللجنة قلقها من غياب بعض القادة الصوماليين في المرحلة الثالثة والنهائية للمؤتمر، وطالبت هؤلاء القادة بالحضور إلى المؤتمر في أسرع وقت ممكن وبدون أي شروط، كما طالبت المفوضين بضرورة الالتزام بالموعد الذي حددته لإنهاء المرحلة الثالثة في ٣١ يوليو ٢٠٠٤.

ورحبت اللجنة بقرار الاتحاد الأفريقي والخاص بإرسال بعثة استطلاع Reconnaissance Mission لتهيئة الأوضاع لنشر مراقبين عسكريين في الصومال^(٢٨).

وفي ١٠ أكتوبر ٢٠٠٤ قام البرلمان الصومالي بانتخاب عبد الله يوسف كرئيس جديد للصومال. وعقدت الإيجاد قمة خاصة عن الصومال في ١٥ أكتوبر من نفس العام في نيروبي رحبت خلالها بنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية، وبالشفاافية التي شهدتها انتخابات الرئاسة الصومالية، وتعهدت بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والفني للحكومة الجديدة، وناشدت الإيجاد الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الفورية لنشر قوات حفظ سلام في الصومال للمساعدة في تأمين الحكومة الجديدة، وتدريب قوات الأمن الصومالية^(٢٩).

وتبنى اجتماع مجلس وزراء الإيجاد (والذي عقد على هامش اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة في نيروبي في ١٧ نوفمبر الماضي) اقتراح السكرتير التنفيذي للإيجاد والخاص بإنشاء آلية جديدة تشارك من خلالها الإيجاد في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال، وتسمى هذه الآلية فريق الإيجاد للمراقبة والمتابعة (IGAD Monitoring and Follow Up Team (IGADMOFT). وحث الاجتماع الدول الأعضاء في الإيجاد على الاستمرار في دعم المصالحة وبناء السلم في الصومال^(٣٠).

وفي يناير الماضي أرسلت الإيجاد فريقا من الخبراء العسكريين لتقييم الوضع في الصومال، وتحديد المتطلبات اللوجستية اللازمة لنشر قوات السلام التابعة للإيجاد IGAD Peace Mission فيه. وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أبوجا -العاصمة النيجيرية- في يناير الماضي اجتمعت الدول الأعضاء في الإيجاد برئاسة يوري موسيفيني رئيس أوغندا، وتعهدت من جديد بإرسال قوات لبناء السلم في الصومال ولمساعدة الحكومة الجديدة^(٣١).

ومن العرض السابق يتضح لنا أن الإيجاد لعبت دورا مهما لتحقيق السلام في السودان والصومال، ولكن هناك مجموعة من الملاحظات على هذا الدور سوف يتم ذكرها لاحقا.

خامساً: موقف دول الشمال الأفريقي من الإيجاد:

ونركز في هذا الإطار على موقف كل من مصر وليبيا باعتبارهما أكثر دول الشمال الأفريقي اهتماما بما يجري في المنطقة (التي تضم الدول الأعضاء في الإيجاد) لاعتبارات عديدة من بينها الجوار الجغرافي، والعمق الاستراتيجي، والمصالح الحيوية. ونحاول فيما يلي توضيح موقف الدولتين من الإيجاد:

أ- موقف مصر من الإيجاد:

حظيت الإيجاد والدول الأعضاء فيها باهتمام مصر لعدة اعتبارات من بينها ما يلي:

١- وقوع بعض دول الإيجاد عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وعلى شاطئه جعلها تتحكم في ممر إستراتيجي وطريق ملاحى مهم يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي من خلال قناة السويس ومضيق باب المندب، ويستخدم في نقل بترول الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ولقد جلب الموقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشكلات للدول المطلة على سواحله، وتحملت الدول المتحكمة في نقاط اختناقه عند المدخل الشمالي (مصر) وعند المدخل الجنوبي خاصة القرن الإفريقي العبء الأكبر والأصعب من تلك المشكلات على مر التاريخ (٣٢).

٢- تنتمي بعض دول الإيجاد إلى منطقة منابع نهر النيل (كينيا وأوغندا وإثيوبيا)، وتعتبر السودان مجرى لنهر النيل، ومصر هي دولة المصب، ويعكس ذلك مدى أهمية دول الإيجاد بالنسبة لمصر فهي تتحكم في نهر النيل والذي يعتبر شريان الحياة بالنسبة لمصر.

٣- تعتبر السودان (وهي إحدى الدول الأعضاء في الإيجاد) المدخل الجنوبي والعمق الاستراتيجي لمصر، ومن ثم فإن الأوضاع في السودان تمس من قريب أو من بعيد الأمن القومي المصري.

٤- تحاول إسرائيل تعزيز علاقاتها مع دول الإيجاد لعدة اعتبارات من بينها تأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، والتغلغل في منابع نهر النيل حيث الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل، وفي هذا الإطار ترددت أنباء حول تصديق السودان على اتفاقية تعطى إسرائيل حق الانتفاع بالنيل، وفي عام ١٩٩٨ قال د. عصام صديق وزير الدولة بوزارة الري السودانية رداً على تلك الأنباء "إن السودان لم يصدق على الاتفاقية الإطارية للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية والتي من شأنها أن تعطى إسرائيل حق الانتفاع بمياه النيل"، وفي تعقيب على ما أوردته صحيفة البيان الإماراتية بأن السودان وافق على تلك الاتفاقية قال صديق "إن الخرطوم لا يمكن أن تتيح لأية دولة خارج حوض النيل فرص التدخل أو المشاركة في قرارات أو سياسات مائية تهم دول الحوض" (٣٣).

ومما لا شك فيه أن الأطماع الإسرائيلية في المنطقة تهدد الأمن القومي المصري.

انطلاقاً من الاعتبارات سالفة الذكر - وغيرها من الاعتبارات - حاولت مصر الانضمام إلى عضوية الإيجاد، ولكنها فشلت في ذلك، واستطاعت في عام ١٩٩٩ الانضمام إلى منتدى شركاء الإيجاد (٣٤).

وأصبحت مصر أيضا عضواً في لجنتي السودان والصومال المنبثقتين عن منتدى شركاء الإيجاد نظراً لاهتمام مصر الكبير بهذين البلدين العربيين والأفريقيين في نفس الوقت (٣٥).

ولقد حظيت مبادرة الإيجاد لإحلال السلام في السودان باهتمام مصر، وكان لها مواقف مختلفة تجاه هذه المبادرة، حيث تحفظت مصر في بداية الأمر على المبادرة لأنها تضمنت منح أبناء الجنوب حق تقرير المصير، وقد يؤدي ذلك إلى فصل جنوب السودان في دولة مستقلة مما يؤثر سلباً على مصالح مصر وأهمها المصالح المائية، ولذلك أعلنت مصر تمسكها بوحدة السودان ورفضها لأية محاولة تهدف إلى إقامة دولة مستقلة في جنوب السودان (٣٦).

وعقب تعثر مبادرة الإيجاد بفعل اندلاع الحرب الإريترية الإثيوبية في عام ١٩٩٨ تقدمت مصر في عام ١٩٩٩ بمبادرة مشتركة مع ليبيا لتسوية المشكلة السودانية، وتقوم المبادرة على مبدأ وحدة السودان وعدم تقسيمه، وترى المبادرة أن المشكلة السودانية أعمق من مشكلة الجنوب وتتعداها لتطول كل القوى والأحزاب السودانية، كما تتعلق بالممارسة الديمقراطية، ومشكلة الشرعية، والعلاقة بين النظام ومختلف القوى والأحزاب الجنوبية والشمالية، ولم تشر المبادرة إلى حق تقرير المصير (٣٧).

ولقد وجدت مقترحات المبادرة المصرية - الليبية قبولا من الحكومة السودانية، وصرح وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل بأن المبادرة المصرية - الليبية هي المخرج باعتبارها تسعى إلى حل شامل، والواجب الوطني والإقليمي والدولي يقتضي دعمها وتفعيلها. وحظيت المبادرة أيضا بتأييد حزب الأمة، وحزب المؤتمر الشعبي، والتجمع الوطني الديمقراطي، وأعلن عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني أن التجمع أيد المبادرة المصرية - الليبية باعتبار أنها المبادرة التي تجمع كل أطراف النزاع، وقال أيضا " في حين ترى مبادرة الإيجاد أن القضية هي قضية الجنوب، وأن الحوار فيها بين السلطة الحاكمة وجون جارنج، تنتظر المبادرة المصرية - الليبية إلى الحل الشامل" (٣٨).

واتسمت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الجنوبية الأخرى بالتحفظ إزاء عدم تضمين المبادرة لحق الجنوب في تقرير مصيره، وتأكيدها بدلا من ذلك على وحدة السودان أرضا وشعبا، وكان عدم مشاركة جون جارنج في اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي والذي عقد بالقاهرة وقرر خلاله التجمع قبول المبادرة المصرية - الليبية ومبادئها مؤشرا لتحفظه اللاحق والاحتفاظ بحقه في رفضها أو الاتصال من قرار التجمع بقبولها (٣٩).

وتمسك جون جارنج بمبادرة الإيجاد، وطالب بدمج المبادرة المصرية-الليبية وغيرها من المبادرات في إطار مبادرة الإيجاد. وجاء الموقف الأمريكي مؤيدا لجون جارنج حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة المصرية - الليبية، وأعلنت أن الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية هو من خلال الإيجاد، وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة السيدة مادلين أولبرايت أثناء زيارتها لأفريقيا في الفترة من ١٧-٢٣/١٠/١٩٩٩ أن الولايات المتحدة تدعم بشكل حصري جهود الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة السودانية، وتعهدت بأن تدفع الولايات المتحدة في مرحلة أولى ٣٠٠ ألف دولار لأمانة الإيجاد للدفع بعملية السلام، وقالت الوزيرة في اجتماعها مع جون جارنج في نيروبي "ليس أمامنا الكثير من الوقت، وإذا أردنا أن نعتمد على الإيجاد فلا بد من دعمها" (٤٠).

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي الراض للمبادرة المصرية - الليبية، إلا أن مصر كانت حريصة دائما على الإعلان عن أن مبادراتها المشتركة مع ليبيا لا تتعارض مع مبادرة الإيجاد، وأعلن وزير الخارجية المصري السابق عمرو موسى أن مصر تصر على التنسيق بين مبادرة الإيجاد والمبادرة المصرية - الليبية، وقال موسى "نحن لا ننكر حق الإيجاد في التدخل لحل المشكلة السودانية، وفي المقابل نتوقع منها قبول نفس الحق لمصر وليبيا وأية دولة أخرى مجاورة للسودان"

We do not deny IGAD's right to be involved, but in return we expect them to accord the same right to Egypt, Libya or any neighbor of Sudan. (٤١)

وعلى الرغم من إصرار مصر على أن يكون لها دور في تسوية المشكلة السودانية إلا أنه تم تغليب مبادرة الإيجاد بفضل الدعم الأمريكي القوي، واستطاعت الإيجاد في الآونة الأخيرة التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ومن أهمها اتفاق ماشاكوس، والترتيبات الأمنية، واتفاق تقاسم الثروة، وبروتوكول تقاسم السلطة، وكان آخر هذه الاتفاقات التوقيع على اتفاق سلام شامل في ٩ يناير ٢٠٠٥.

وشهدت الآونة الأخيرة تحولاً في الموقف المصري- والذي اعترض في البداية على مبادرة الإيجاد لأنها لا تقدم تسوية شاملة للمشكلة السودانية- وأصبحت مصر مؤخراً راضية Complacent عن نتائج مفاوضات ماشاكوس والتي جرت تحت رعاية الإيجاد ووفقاً لمبادراتها (٤٢).

وأعلنت مصر أنها تدعم الاتفاق طالما كان يعمل على الحفاظ على وحدة السودان. وشارك السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري في احتفال التوقيع على اتفاق السلام الشامل في نيروبي في ٩ يناير الماضي.

وفى ضوء العرض السابق لموقف مصر من الإيجاد ودورها في تسوية المشكلة السودانية يبقى سؤال مهم وهو: هل ستقبل مصر بقيام دولة مستقلة في جنوب السودان إذا أراد أبناء الجنوب ذلك وصوتوا لصالح الانفصال في الاستفتاء الذي سيُجرى بعد ست سنوات؟. ومن تتبع الموقف المصري تجاه المشكلة السودانية يبدو أن مصر لن تقبل بقيام دولة مستقلة في جنوب السودان لأن ذلك يهدد مصالحها المائية ويهدد أمنها القومي.

ب- موقف ليبيا من الإيجاد:

ليبيا ليست عضوا في منظمة الإيجاد، ولكنها تهتم بدول الإيجاد لعدة اعتبارات من بينها ما يلي:

- الجوار الجغرافي، حيث تشترك ليبيا مع السودان (إحدى الدول الأعضاء في الإيجاد) في منطقة حدودية في أقصى الجنوب الشرقي لليبيا.

- تسعى ليبيا لتدعيم علاقاتها مع دول الإيجاد في إطار سعيها لتعزيز علاقاتها وتوجهاتها الأفريقية بصفة عامة.

- تتطلع ليبيا إلى القيام بدور قيادي في القارة الأفريقية ككل، ويتضح ذلك من المبادرات التي أطلقتها ليبيا والخاصة بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وكذلك تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير ١٩٩٨^(٤٣).

- لم تحاول ليبيا الانضمام إلى منظمة الإيجاد مثلما فعلت مصر، ولكنها تابعت باهتمام شديد ما تقوم به الإيجاد خاصة فيما يتعلق بتسوية المشكلة السودانية، وتقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع مصر لتسوية تلك المشكلة، واعتبرتها ليبيا أصح مبادرة لحل المشكلة. وصرح د. على عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية في ليبيا أن مصر وليبيا ستبذلان قصارى جهدهما لتنفيذ المبادرة المصرية الليبية المشتركة، ولتحقيق الوفاق الوطني في السودان، ووصف التريكي المبادرة المشتركة بأنها هي الأصلح والأنسب لتحقيق الاستقرار والمصالحة الشاملة في السودان^(٤٤).

ولقد نشطت الدبلوماسية الليبية في إقناع الأطراف المعنية بالمبادرة والتقريب بين وجهات نظرها، وفي هذا الإطار قام القذافي في منتصف عام ٢٠٠١ بزيارة للخرطوم ناقش خلالها المبادرة المصرية الليبية مع الرئيس السوداني عمر البشير^(٤٥).

ورغم اهتمام مصر وليبيا بتنفيذ مبادرتيها المشتركة والتي لاقت قبولا من الأطراف المعنية - باستثناء التحفظات التي ذكرتها الحركة الشعبية على المبادرة - ورغم سعيهما لإحلال هذه المبادرة محل مبادرة الإيجاد (لأنها تضمنت إعطاء الجنوب حق تقرير مصيره وهذا ما ترفضه مصر وليبيا)،

إلا أن المبادرة المصرية - الليبية تعثرت بفعل التجاهل - إن لم يكن الرفض - الأمريكي لها. واستأنفت الإيجاد جهودها لتسوية المشكلة السودانية حيث تم التوصل لمجموعة من الاتفاقات كان أهمها اتفاق ماشاكوس، وأعلنت الجماهيرية الليبية تأييدها لهذا الاتفاق.

ورغم موافقة مصر وليبيا على نتائج مفاوضات ماشاكوس إلا أنه كان هناك استنكار عربي لاستبعاد مصر وليبيا من تلك المفاوضات.

سادساً: تقييم الإيجاد:

حددت الاتفاقية المنشئة للإيجاد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبالنظر إلى تلك الأهداف نجد أنها في مجملها يغلب عليها الطابع الاقتصادي. وذهب البعض إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء الإيجاد هو دفع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء (٤٦).

وبالنظر إلى الأنشطة التي قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية خلال تسع سنوات منذ تأسيسها في مارس ١٩٩٦ يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ- على الرغم من غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي حددتها الاتفاقية المنشئة للإيجاد إلا أن الأنشطة والأدوار التي قامت بها لا تعكس ذلك، فحتى الآن وبعد مضي تسع سنوات على تأسيسها لم تستطع الإيجاد إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة (مثل الرسوم الجمركية)، وحرية انتقال الأفراد بين الدوال الأعضاء، أو إنشاء شبكة اتصالات موحدة، رغم إعلانها أن تلك الأمور من الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها.

ب- أدى تدهور العلاقات بين الدول الأعضاء إلى عرقلة جهود الإيجاد والتأثير سلباً على فاعليتها لفترة طويلة، ونذكر في هذا السياق تدهور علاقات السودان بكل من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا بسبب تقديم الدول الثلاث المساعدات العسكرية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذلك نشوب الحرب الإريترية الإثيوبية في عام ١٩٩٨. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً في العلاقات السودانية الإثيوبية خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوى إلى السودان في يناير ٢٠٠٢، والذي أعلن أن زيارته للسودان تأتي في إطار الرغبة المشتركة في تدعيم التعاون المتبادل بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية (٤٧).

وعلى صعيد العلاقات السودانية الإريترية، ورغم توقيع إريتريا وأوغندا اتفاقية تطبيع علاقات مع السودان، إلا أن العلاقات الإريترية السودانية مازالت تشهد توتراً في ضوء الاتهامات المتبادلة للدولتين بدعم قوى المعارضة في كل منهما (٤٨).

ج - لجأت الإيجاد بسبب ضعف قدراتها على تمويل أنشطتها إلى التمويل الأجنبي من خلال إقامة منتدى شركاء الإيجاد الذي يمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها. ولقد حاول هؤلاء الشركاء وضع أجندة للإيجاد تعكس الرؤية الأوروبية والأمريكية، ومن ثم أصبحت الإيجاد ذات طابع دولي وغربي يعكس المصالح الغربية التي قد تتناقض مع مصالح دول الإيجاد الأفريقية (٤٩).

د - غلبة الطابع السياسي على أنشطة الإيجاد:

فقد أصبحت الإيجاد منبرا لتسوية الصراعات التي تنشب داخل الدول الأعضاء، ويؤكد ذلك الدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية وتحقيق المصالحة الصومالية، ونكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الملاحظات حول الدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية. فعلى الرغم من توصل الإيجاد لمجموعة من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أهمها وآخرها توقيع اتفاق سلام شامل في التاسع من يناير الماضي، والذي وصفه البعض بأنه يمثل مرحلة جديدة في حياة السودان سياسيا واقتصاديا وأمنيا، إلا أن هناك عدداً من الملاحظات على هذا الدور من أهمها ما يلي:

١- لم تلتزم الإيجاد في وساطتها لإحلال السلام في السودان بالحياد وهو أحد أهم الصفات التي يجب توافرها في الوسيط، وكان مضمون مبادرة الإيجاد أقرب إلى مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تتلخص في منح الجنوب حق تقرير مصيره، ومن ثم الانفصال أو الاندماج في السودان علماني ديمقراطي موحد. ورغم تحفظ الحكومة السودانية في بادئ الأمر - إلا أنها سرعان ما اضطرت للموافقة بفعل الضغط الذي مارسه شركاء الإيجاد - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - على الحكومة السودانية لاستئناف المفاوضات في إطار مبادرة الإيجاد والتي حظيت بدعم أمريكي لم تحظ به غيرها من المبادرات (٥٠).

٢- جرت المفاوضات في إطار مبادرة الإيجاد وتحت رعايتها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية دون إشراك القوى السياسية الأخرى في البلاد، ولم تتم الإشارة على الإطلاق للقوى الجنوبية التي تعمل بمعزل عن الحركة الشعبية، وفي مقابل انفراد الحركة الشعبية بالتفاوض باسم الجنوب انفردت الحكومة السودانية بالتفاوض باسم الشمال. ومن أهم التحديات التي تواجه اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في يناير الماضي وجود فصائل وميليشيات عسكرية في الجنوب غير تابعة للحركة الشعبية أو القوات النظامية للجيش السوداني وترفض إقصاءها من العملية السياسية والتفاوضية، خاصة أن اتفاق الترتيبات الأمنية يقر بضرورة إلغاء بقية الميليشيات المسلحة غير التابعة

للحركة الشعبية. وتعارض بعض قبائل الجنوب والتي يتم استخراج البترول من أراضيها اتفاق تقاسم الثروة الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية^(٥١).

وقد أصبح الحوار الجنوبي - الجنوبي والذي تهمله الحركة الشعبية من الضروريات في هذه المرحلة حتى يتسنى للحركة الشعبية اكتساب الشرعية اللازمة لقيادة الجنوب بعد دخول اتفاق السلام الشامل حيز التنفيذ.

٣- تم استبعاد الأطراف العربية ولم يُسمح لها بالمشاركة في المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تحت رعاية الإيجاد، ولم يُسمح حتى لدولتي الجوار (مصر وليبيا) بالمشاركة في المفاوضات، ويعتبر ذلك تجاهلاً للمصالح الحيوية لكل من الدولتين في السودان.

وإذا كان التوصل إلى اتفاق السلام الشامل يعتبر إنجازاً سياسياً (كما يراه البعض) فإن مرحلة تطبيق الاتفاق لا تقل أهمية عن مرحلة التوصل إليه، ويعنى ذلك أن المرحلة الحالية تتطلب المزيد من العمل الجاد والمخلص من جانب كافة الأطراف المعنية لإزالة كافة العقبات التي تحول دون تطبيق الاتفاق على أرض الواقع.

خلاصة القول:

يتطلب تفعيل الإيجاد والتغلب على أوجه القصور التي شابت عملها خلال السنوات السابقة والتي سبق الإشارة إلى بعضها القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها ما يلي:

- إعطاء القضايا الاقتصادية خاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء مزيداً من الاهتمام على نحو ما ورد في الاتفاقية المنشئة للإيجاد.

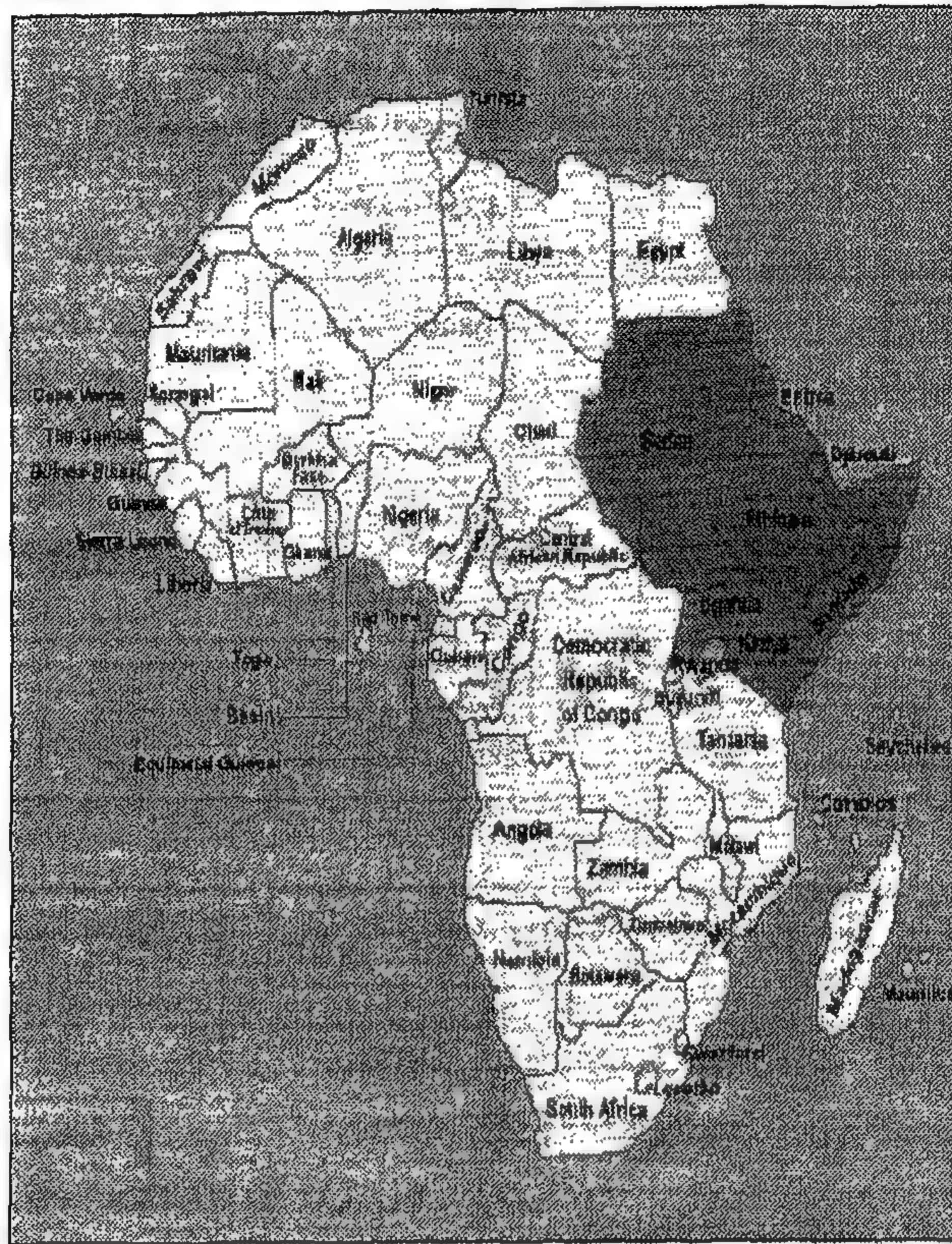
- زيادة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الشركاء خاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل حتى تستطيع الإيجاد العودة إلى طابعها الإقليمي باعتبارها منظمة إقليمية، والعمل باستقلالية ودون هيمنة من قبل شركائها.

- أن يكون التعاون بين الإيجاد وشركائها وفقاً لخطة تضعها الدول الأعضاء بنفسها بحيث تعكس مصالح الدول الأعضاء ولا المصالح الغربية.

- ضرورة التنسيق بين الإيجاد وغيرها من المنظمات العاملة على الصعيد الأفريقي سواء كان ذلك على المستوى القاري (الاتحاد الأفريقي) أو على المستوى الإقليمي (المنظمات الإقليمية الأخرى داخل القارة الأفريقية).

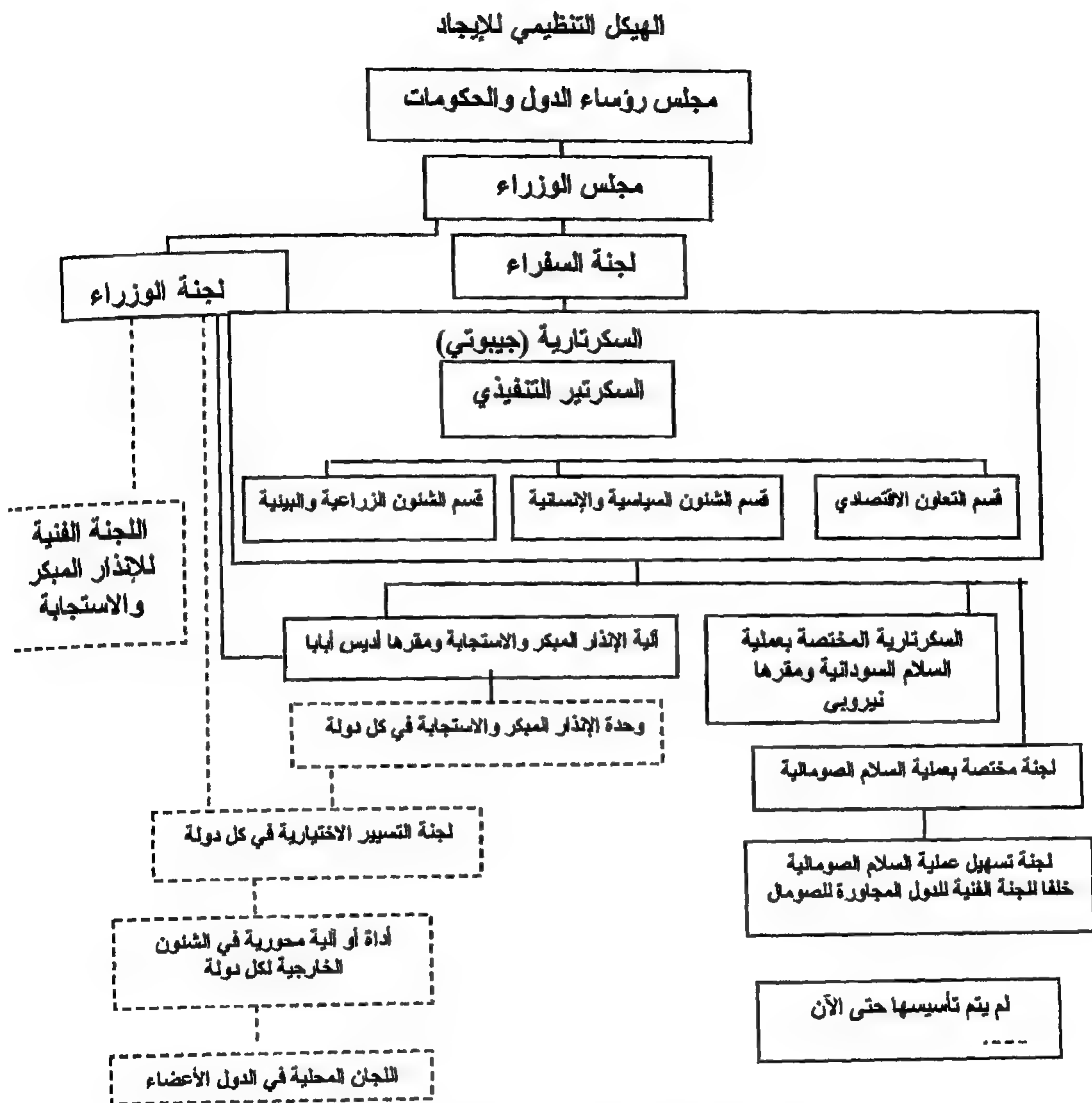
- ضرورة العمل بحسن نية لإنهاء الخلافات بين الدول الأعضاء.

خريطة توضح الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)



المصدر:

http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/igad/map.pdf



المصدر : يوجد الهيكل التنظيمي للإيجاد باللغة الإنجليزية في الموقع التالي
http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/igad/organogram.pdf

- ¹ **History of IGAD** <http://www.igad.org/about/>
- ² التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الإيجاد ودورها في تسوية المنازعات (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤)، ص ٢٤١ .
- ³ Mohammed H. A. Hamad, IGAD's Trojan Horse: Containing Sudan's Regional Ambitions, **Paper Presented at the 22 Annual Meeting of Sudan Studies Association, 3rd International Conference of SSA and SSUK** 31/07-04/08/2003 (U.S.A: Georgetown University, 2003)
- ⁴ [http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity to union/igadprof.htm](http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity%20to%20union/igadprof.htm)
- ⁵ United Nations Development Programme, Emergencies Unit for Ethiopia, **Horn of Africa : Update Cover the Period 1 March – 25 April 1996** [http://www.africa.upenn.edu/eue web/hoa0496.htm](http://www.africa.upenn.edu/eue_web/hoa0496.htm)
- ⁶ السفير أحمد حجاج ، "السلطة الحكومية للتنمية (الإيجاد) بين الواقع والطموحات" ، آفاق أفريقية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ٢، العدد ٨، شتاء ٢٠٠١-٢٠٠٢)، ص ٧ .
- ⁷ Agreement Establishing the Inter-Governmental Authority on Development [http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity to union/pdfs/igad/AgreementEstab.pdf](http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity%20to%20union/pdfs/igad/AgreementEstab.pdf)
- ⁸ السفير أحمد حجاج، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .
- ⁹ **Operational Structure of IGAD** <http://www.igad.org/about/structure.htm>
- ¹⁰ [http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity to union/pdfs/igad/AgreementEstab.pdf](http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity%20to%20union/pdfs/igad/AgreementEstab.pdf)
- ¹¹ **Protocol on the Establishment of a Conflict Early Warning Mechanism for IGAD Member States.** [http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity to union/pdfs/igad/protocol.pdf](http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity%20to%20union/pdfs/igad/protocol.pdf)
- ¹² جريدة الأهرام ١٣ / ٦ / ٢٠٠٢ .
- ¹³ **Africa South of the Sahara** (London: Europa Publications Ltd., 2002),p.1222.

¹⁴ **IGAD Experience in Implementing Its Programmes**

http://www.grida.no/geo1/ch3_12.htm

¹⁵ Africa South of the Sahara, **op. cit.**, p.1222

¹⁶ African Security Analysis Programme, **the Sudan-IGAD Peace Process: Signposts for the Way Forward** (Pretoria: the Institute for Security Studies, Paper No. 86, March 2004), p. 3.

¹⁷ **IGAD Partners Forum** – <http://www.igad.dj/partners/>

¹⁸ African Security Analysis Programme, **op. cit.**, p. 4.

¹⁹ **Middle East Intelligence Bulletin**, U.S. Steps up Support for South Sudanese Resistance (the United States Committee for a Free Lebanon & the Middle East Forum, Vol. 1, No.11, November 1999).

http://www.meib.org/articles/9911_me4.htm

²⁰ Africa South of the Sahara, **op. cit.**, p.1222.

²¹ http://www.westheights.org/sudan/sudan_situation_20020520.asp

²² السياسة الدولية، مفاوضات الأزمة السودانية: القضايا الواقعة خارج مبادرة الإيجاد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد ٣٨، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٦٢.

²³ مع الأخذ في الاعتبار أن كل هذه الاتفاقات تمت تحت رعاية الإيجاد باستثناء المفاوضات حول المناطق الثلاث والتي أخذت مساراً مختلفاً عن مبادرة الإيجاد بعد أن أصرت الحكومة على ذلك. ولمزيد من المعلومات حول تلك الاتفاقات انظر ما يلي :

Framework on Wealth sharing during the Pre-Interim and

• Naivasha, Kenya, 7th January 2004. Interim Period,

http://www.splmtoday.com/myInc/downloads/agreement_wealth.doc

Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the

Sudan People's• Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing,

2004. Naivasha, Kenya, 26th

- Protocol between GOS and SPLM/A on the Resolution of Abyei

Conflict, Naivasha, Kenya, 26th may 2004.

- Protocol between GOS and SPLM on the Resolution of Conflict in

Southern Kordofan/ Nuba Mountains and Blue Nile States,

Naivasha, 26th may 2004

<http://www.sudanmfa.com/PROTOCOL.doc>

• The Nairobi Declaration on the Final Phase of Peace in the Sudan,

State House, Nairobi, 5th June 2004.

http://www.splmtoday.com/myInc/downloads/all_protocol_declaration.doc

- ²⁴ صفحات الجنوب، اتفاق السلام في السودان بين الواقع والتحديات (العدد ١٧، يناير ٢٠٠٥).
- <http://www.hrinfo.net/egypt/schr/2005/pr0101.stml>
- ²⁵ **IGAD Peace and Security Related Activities**
- ²⁶ http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity_to_union/igadprof.htm Africa South of the Sahara, *op. cit.*, p.1222.
- ²⁷ Communiqué by the 10th Ordinary IGAD Summit of Heads of States and Government, 24th October 2003, Kampala, Uganda.
http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/igad/10thsummit.pdf
- ²⁸ Joint Communiqué Issued by the 7th Ministerial Facilitation Committee Meeting on the Somali National Reconciliation Conference, Nairobi, Kenya 22nd June 2004.
<http://www.iss.org.za/profiles/somalia/igad7comm.pdf>
- ²⁹ Joint Communiqué Issued by the IGAD Special Summit on Somalia, Nairobi, Kenya, 15th October, 2004.
http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/igad//somalicommoct04.pdf
- ³⁰ Joint Communiqué Issued by the IGAD Council of Ministers Meeting Held on the Sidelines of the United Nations Security Council Meeting on Sudan and Somalia, Nairobi, Kenya 17th November, 2004.
http://www.igad.org/somaliapress/20041117_igadcm_sudan.pdf
- ³¹ 'Somalia: IGAD Military Experts Due in Mogadishu, February 11, 2005
<http://www.allafrica.com/stories/200502110177.html>
- ³² صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٩، ١٩٨٢)، ص ص ٧٦-٧٧.
- ³³ د. جهاد عودة، إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الأعمال الفكرية، ٢٠٠٣)، ص ٦٩.
- ³⁴ Mohammed H. A. Hamad, *op. cit.*, p.13.
- ³⁵ السفير أحمد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص ٩.
- ³⁶ **Egypt Accuses Sudan Rebel Leader of Blocking Peace Talks**, August 17, 2003. <http://www.splmtoday.com/modules.php?name=News&file=article&sid=266>
- ³⁷ السيد الشامي، صراع المبادرات والأدوار.. هل ينتهي بإعلان دولة في جنوب السودان ، ١٩٩٩/١٠/٣٠.

<http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/apolitic-1/apolitic5.asp>

p

³⁸ مجدي رياض، العلاقات المصرية الأمريكية : بين السيطرة على المياه وكلاب البحر.

³⁹ <http://www.alahed.org/archive/1999/1211/int/doc2.htm> مجلة الهدف،

النظام .. استمرار الأزمة وصراع مراكز القوى (السودان: حزب البعث العربي الاشتراكي، العدد

٤٦، مارس-يوليو ٢٠٠١م)

<http://www.elhadaf.net/hadaf46.htm>

⁴⁰ أولبرايت تسعى لحرمان الخرطوم من البترول ، ٢٥/١٠/١٩٩٩م.

<http://www.islam-online.net/iol-Arabic/dowalia/alhadath-25/alhadath1.asp>

⁴¹ Egyptian Foreign Minister Mussa Steps up Criticism of U.S. Position on Sudan Peace Process, Nov 12, 1999.

http://www.vitrade.com/sudan_risk/egypt/991112_egypt_criticizes_us_position.htm

⁴² Mohammed H. A. Hamad, op., cit., pp.15-16

⁴³ د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (القاهرة: مركز البحوث

الأفريقية، الإصدار الثاني، ٢٠٠٣)، ص ص ٦٣-٦٤ .

⁴⁴ أحداث السودان لا تحتمل السكوت، لقاء طرابلس يجدد التضامن الكامل مع

الخرطوم ٢٠٠١/٦/١٤

<http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/06/14/sya/38.htm>

⁴⁵ د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢ (القاهرة: مركز

البحوث الأفريقية، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٥٩-٢٦٠ .

⁴⁶ السفير أحمد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص ٩ .

⁴⁷ Sudan, Ethiopia for further Cooperation

<http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020114/200201140.html>

⁴⁸ إضاعة سودانية ، الموقف الأمريكي من النظام السوداني ١٩/١/٢٠٠٠ .

<http://www.albayan.co.ae/albayan/2000/01/19/sya/24.htm>

⁴⁹ التقرير الاستراتيجي العربي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤ .

وانظر أيضا: السيد الشامي ، مرجع سبق ذكره .

⁵⁰ Mohammed H. A. Hamad, *op. cit*, p.1

أيضا يوسف الشريف، مستقبل السلام بين ماشاكوس وناكورو، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٧/٢١.
⁵¹ ياسين محمد عبد الله، "مفاوضات السلام والوضع الداخلي في الجنوب"، السياسة الدولية، المجلد ٣٨، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ٢٦٨. ولمزيد من التفاصيل حول التحديات السياسية لمبادرة الإيجاد انظر :

**Abdul Mohamed, the Road to Peace in Sudan: Bringing the IGAD
Process to a Conclusion (internet)**
<http://www.usip.org/pubs/specialreports/early/abdul-mohamed.pdf>

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

وإدارة الصراع في المنطقة

حالة جمال ثابت *

مقدمة

تبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها أفريقيا من متابعة حجم الصراعات التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة، والتي أدت إلى مقتل وتشريد أعداد هائلة من البشر، مما يمثل تهديداً مستمراً لاستقرار الدول الأفريقية التي تشهد تلك الصراعات، مع خطورة عبور الحدود الدولية للدولة للتأثير على أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة.

ومن ناحية أخرى، ما زالت دول القارة، خاصة دول جنوب الصحراء، تعاني من ظروف معيشية متدنية، حيث يعاني ثلث تعداد سكانها من الجوع، ويموت نحو سدس عدد أطفالها قبل سن الخامسة، برغم استمرار الزيادة السكانية في الكثير من دولها، وما زال الركود الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة سائداً في أغلب مناطقها، وهو نفس الوضع الذي كان سائداً منذ عقد سابق من الزمان، مما يعني إخفاق كل المحاولات التي بذلتها دول القارة والمؤسسات المالية الدولية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وإنجاح تجارب التنمية، وتحسين مستويات معيشة أبناء القارة.

وفي هذا الإطار، تشهد القارة اتجاهاً متزايداً نحو إنشاء تجمعات إقليمية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي ورفع مستوى معيشة أبناء القارة، أو بهدف تحقيق الاستقرار الأمني وإدارة وحل الصراعات القائمة. ومن هذه التجمعات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، ومنظمة الإيجاد (IGAD).

كما اتجهت القارة نحو تفعيل المنظمات القائمة، مثلما تم تطوير منظمة الوحدة الأفريقية لتفعيل دورها من خلال الاتحاد الأفريقي لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القارة من قبل القوى الكبرى، وكذلك التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية

* باحثة سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

للعولمة، وتقليل تبعية القارة للعالم الخارجي، ودعم التكامل والاندماج الأفريقي في السوق العالمي.

وقد شهد بعض هذه التجارب الإقليمية الجديدة تعثرًا، بينما حقق البعض الآخر تقدمًا نسبيًا لا يتناسب مع الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ومن أهم هذه التجمعات التي حققت نجاحًا نسبيًا في تحقيق أهدافها، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا Economic Community of West Africa States – ويطلق عليها اختصارًا الإيكواس – باعتبارها المنظمة الإقليمية المنوطة بتسوية ومنع الصراع في المنطقة.

وقد بدت أهمية تأسيس الجماعة في أن منطقة غرب إفريقيا خاصة تعد من أكثر المناطق اضطرابًا في القارة الأفريقية، حيث شهدت ٣٢ انقلابًا عسكريًا ناجحًا من بين ٣٧ انقلابًا شهدتهم القارة، وذلك دون حساب محاولات الانقلاب الفاشلة.

وقد تدخلت الجماعة، سواء من خلال الوساطة أو من خلال القوة العسكرية، لحل العديد من الصراعات المسلحة التي شهدتها المنطقة، سواء الصراعات الداخلية مثل الصراع في ليبيريا، وسيراليون، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، أو الصراعات فيما بين عدد من الدول الأعضاء، مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر باكاس، وبين ليبيريا وسيراليون وغينيا كوناكري حول دعم كل منهم للمعارضة الداخلية في الدول الأخرى.

وقد تباينت نتائج محاولات التدخل العديدة التي بذلتها المنظمة من أجل حل وتسوية الصراعات في المنطقة نتيجة للعديد من العقبات والتحديات التي عرقلت تحريك المنظمة وحالت دون نجاحها في تحقيق النتائج المرجوة.

وهنا يأتي التساؤل الرئيسي للورقة وهو: إلى أي مدى نجحت الإيكواس في تحقيق أهدافها في منع وإدارة الصراعات في المنطقة، وتحقيق الاستقرار السياسي فيها ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول العوامل الداخلية والخارجية التي تسببت في اندلاع الصراعات في القارة الأفريقية. ويناقش الجزء الثاني تحليلًا لهيكل المنظمة، وتطور دورها في مجال إدارة وحل الصراعات، والتغيرات التي طرأت عليها منذ تشكيل قوات حفظ السلام ECOMOG. أما الجزء الثالث والأخير فيتناول دور المنظمة في إدارة وحل أهم الصراعات في المنطقة، ومدى نجاحها في أداء هذا الدور. وتنتهي

الورقة بتحليل لأهم التحديات التي تواجه المنظمة، وما يتطلبه الأمر لمنع اندلاع الصراع في المنطقة، والقارة بأسرها.

الجزء الأول: العوامل الداخلية والخارجية لاندلاع الصراعات في القارة الأفريقية

ساهمت مجموعة من العوامل المتداخلة، بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي، في إشعال الصراعات واستمرار العنف في أغلب دول القارة الأفريقية.

فعلى المستوى الداخلي، أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تدفق المنح والقروض وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية والتي وصلت إلى ملايين الدولارات، وفقد العديد من الأنظمة الحاكمة في أفريقيا مشروعيتها نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة والقحط والصراعات الأهلية والتصحر وما إلى ذلك من الكوارث القومية. واستمرت تبعية النظم السياسية الأفريقية للنظم الاستعمارية السابقة، وزاد تسلطها وانتهاكها لحقوق الإنسان وحرياته على المستوى الداخلي، وصاحب ذلك انتشار الفساد على نطاق واسع، وعجزت الدولة عن توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، أو توفير العدالة وفرض احترام النظام والقانون (مثل سيراليون في أوائل الثمانينيات). وكانت النتيجة تآكل أسس شرعية الدولة التي حاولت بشتى الطرق قمع المعارضة السياسية، وتجنب المحاسبة على أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، كما تآكلت سيطرتها على أدوات القهر بظهور الميليشيات المسلحة، وما صاحبها من عجز عن دفع رواتب القوات الخاصة وقوات الأمن والشرطة، فتنحول الأخيرة إلى أعمال النهب والسلب.

ويزداد الأمر سوءا كنتيجة للآزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الدول الأفريقية بسبب الديون الخارجية، وانخفاض أسعار السلع الأولية التي تعتمد عليها أغلب الدول الأفريقية في التصدير (حتى أن ٣٩ دولة أفريقية تعتمد على تصدير سلعة أو سلعتين فقط) ويعنى هذا تعرض اقتصاد هذه الدول لتقلبات حادة إذا ما انخفضت أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية.

كما ارتبطت الصراعات الداخلية في العديد من الدول الأفريقية بطبيعة الدول الأفريقية ذاتها وما اعتراها من ضعف داخلي.

فمن ناحية أولى تتصف أغلب الدول الأفريقية بضعف الهوية القومية وتغليب الهوية القبلية عليها، وهو ما يتصل بظروف نشأة الدول الأفريقية، حيث سبق حصولها على الإقليم، الذي رُسمت حدوده على موائد المفاوضات، الاستقلال السياسي الذي منح هذه الوحدة الإقليمية سيادتها،

وذلك قبل تشكيل هويتها القومية. ومن هنا ظهرت الوحدة الإقليمية الجديدة، أي الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، وهي تقف لعناصر قيام الدولة القومية، فظهرت هشة ورخوة.

وهكذا كانت الطبيعة المصطنعة للدولة الأفريقية العامل الأول في عدم استقرار مفهوم الدولة القومية وفي عجزها بمفردها عن توفير الأمن لأفرادها.

ومن ناحية ثانية أدت ندرة الموارد الاقتصادية والتنافس عليها فيما بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل نفس الدولة إلى اندلاع الصراع فيما بينها، وزاد من حدة الصراع تحيز الدولة إلى جانب بعض الجماعات ضد البعض الآخر وتمييزها لها على حساب البعض الآخر. ففي دول مثل ليبيريا وسيراليون تحتكر جماعة واحدة السلطة السياسية، وتسيطر على الموارد الاقتصادية، وقد يتبع ذلك حرمان غيرها من الجماعات من الوصول إلى السلطة والتعليم (كما حدث في بروندي) ومن الرعاية الصحية. ويعد هذا التمييز من أهم أسباب الصراعات في أفريقيا^(١).

وعلى المستوى الدولي، شهد العقد الأخير من القرن العشرين نهاية الحرب الباردة^(٢) وظهور ما أطلق عليه (النظام العالمي الجديد)، وما صاحبه من (مشروطة سياسية)، وحالة التهميش الاقتصادي التي تعرضت لها أفريقيا، وما أدت إليه من تقليص الاهتمام الدولي بمصير النظم السياسية الأفريقية، وبالتالي نقص الدعم الخارجي للنظم الأفريقية السلطوية والذي ساعدها على الصمود لعهود طويلة.

فقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة زوال الميزة التي كانت تتمتع بها الدول الأفريقية في اللعب على وتر الخلافات الأيديولوجية واختلاف المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، كما ترتب عليها تضائل المساعدات الاقتصادية الخارجية المقدمة إلى معظم هذه الدول، علاوة على توقف الدعم العسكري والاقتصادي الخارجي الذي كان يتلقاه الكثير من النظم الأفريقية الحاكمة لمواجهة جماعات المعارضة المسلحة الداخلية فيها، ناهيك عن تباطؤ كلا القطبين السابقين في الضغط على النظم الأفريقية الحاكمة والجماعات المعارضة المسلحة لتخفيف حدة الصراعات الداخلية القائمة في بعض تلك الدول. وفي نفس الوقت فرضت الدول الكبرى على الدول الأفريقية التحول نحو الديمقراطية، وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي دون أن تقدم لها المساعدات التي تمكنها من مواجهة الآثار المحتملة لهذه السياسات الجديدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان^(٣).

وقد أدى كل ما سبق إلى تفجر الصراعات الداخلية في الكثير من دول القارة، حيث غاب الاهتمام الدولي بتسوية تلك الصراعات، أو حتى بتحجيم نطاقها. وأفضت هذه الصراعات في

بعض الأحوال إلى وقوع مذابح مروعة وحملات تطهير عرقي وإبادة جماعية، وإلى تحرك أعداد هائلة من اللاجئين عبر الحدود، الأمر الذي هدد بنقل شرارة هذه الصراعات إلى الدول المجاورة بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين في الإقليم، ويقتضي تدخلاً دولياً عاجلاً للحيلولة دون تفاقم الصراع.

ونظراً لما سبق بيانه من تراجع الدول الكبرى عن التدخل في القضايا والمشاكل الإفريقية، حتى بدأ القادة الأفارقة أنفسهم في التفكير في حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، فكانت ضرورة تفكير الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في آلية لمنع وحل الصراعات المشتعلة في الإقليم، حيث برز دورها في مواجهة تحديات إدارة الصراع وحفظ السلام في منطقة غرب أفريقيا، وتطورت آلياتها لإدارة الصراع حتى وصلت إلى تشكيل قوات دائمة لحفظ السلام والأمن. وهو ما سيتناوله الجزء التالي من الدراسة.

الجزء الثاني: آلية منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن: تطورها وهيكلها وطريقة عملها

تعود فكرة إنشاء الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى الرئيس الليبيري السابق William Tubman الذي نادى بإنشاء جماعة اقتصادية تحقق التكامل لغرب أفريقيا في مايو ١٩٧٥. وتم التوقيع على بروتوكول إنشاء الجماعة في نوفمبر ١٩٧٦، ثم عدل الميثاق التأسيسي في يوليو ١٩٩٣ بهدف تعجيل التكامل الاقتصادي وزيادة التعاون السياسي فيما بين دول الجماعة. وتتكون الجماعة من ١٥ دولة من دول غرب أفريقيا، ويقع مقرها في أبوجا عاصمة نيجيريا. وفي البداية كانت أهداف الجماعة عند تأسيسها اقتصادية - اجتماعية إلى حد كبير، تهدف كما جاء في ميثاقها التأسيسي، ضمن العديد من الأهداف الأخرى، إلى تنمية التعاون والتكامل بهدف خلق اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا، حيث نصت على (تنمية التعاون والتنمية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ... بهدف رفع مستوى معيشة شعوبها.. والحفاظ على استقرارها الاقتصادي.. والمساهمة في تقدم وتنمية القارة الأفريقية) ^(٤).

ولم يشر أي من بنودها الستة والخمسين إلى قضية الدفاع أو الأمن الإقليمي، وذلك لأن القضايا السياسية أو التي تتعلق بالإيديولوجية تعتبر مسببة للانقسام، ومن هنا كان التركيز على قضايا التنمية عوضاً عنها. وعند العجز عن حل أي صراع يندلع في دولة من دول الجماعة يحال الأمر إلى لجنة يشكلها رؤساء الدول الأعضاء، وعند فشل اللجنة يحال الأمر إلى رؤساء الدول.

وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد سمح في فصله الثامن بالتدخل الإقليمي للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إلا أنه لم يحدث قبل التسعينيات أن تولت المنظمات الإقليمية مسئولية أكبر في الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين، حيث ظلت الآراء منقسمة حول دور الأجهزة الإقليمية في إدارة الصراعات الإقليمية.

فبينما يبرر البعض التدخل الإقليمي على أساس أن الدول الإقليمية أكثر خبرة بالمشكلات الإقليمية، وأكثر قدرة على حلها؛ وذلك لقدرتها على تفهم الأسباب والنوازع التي دفعت الأطراف المتصارعة إلى النزاع، وبالتالي فهي أقدر على التعرف على نوع التسوية التي تحظى بقبول الأطراف، وبالتالي بفرصة أكبر في النجاح. يرى البعض الآخر أن التدخل الإقليمي يزيد من تعقيد القضية، وذلك لأن كل طرف لديه مصالحه الخاصة التي تملئ عليه أهدافه مما يقلل من موضوعية التدخل والوساطة.

وقد عبرت خبرة الإيكواس عن هذه الآراء، حيث أخذت أول خطوة نحو إدارة الصراع الإقليمي مع تبنيها لبروتوكول عدم الاعتداء في عام ١٩٧٨، والذي نص في مادته الأولى على حظر التهديد أو استخدام القوة في علاقات الدول مع بعضها البعض، أو اللجوء إلى أية وسيلة أخرى لا تتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية، وتهدد التكامل الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول الأعضاء. ثم تلاه بروتوكول التعاون المشترك في الدفاع في عام ١٩٨١، والذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٨٦. وينص على تشكيل قوة عسكرية غير دائمة بهدف الاستجابة الجماعية عند اعتداء أية قوة خارجية على دولة من الدول الأعضاء، وفي حالة تهديد هذا الاعتداء لسلم وأمن باقي الدول الأعضاء. حيث تنص المادة الثانية على (أن أي تهديد عسكري أو عدوان على دولة من الدول الأعضاء يمثل تهديداً أو عدواناً على دول الجماعة كلها) ^(٥).

وكانت آليات إدارة الصراع في هذه المرحلة تشمل تعيين نائب سكرتير تنفيذي للشئون العسكرية تكون مهمته حل الصراع من خلال الاتصال بالدولة المعنية. كما تنص المادتان ١٣ و ١٤ من البروتوكول على طبيعة وتشكيل القوات المؤقتة، وأطلق عليها القوات العسكرية المؤخدة للجماعة Allied Armed Forces of the Community أو اختصاراً AAFC، وتتولى مهمة التدخل العسكري بهدف حفظ السلم. ويكون على كل دولة من الدول الأعضاء تخصيص وحدة من قواتها العسكرية تكون تحت تصرف الجماعة عند الضرورة. وتحددت ثلاثة أنواع من الصراعات تستدعي تدخل الإيكواس وهي: الاعتداء على أية دولة من الدول الأعضاء من دولة

غير عضو في الجماعة، والصراع فيما بين الدول الأعضاء، والصراع الداخلي أو الحرب الأهلية في دولة من الدول الأعضاء^(٦).

لكن على الرغم من أن التفكير في البروتوكول جاء نتيجة الأزمة الليبيرية الأولى، إلا أن قوات AAFC عجزت عن التدخل لإدارة وحل الصراع فيها. كما أن تخاذل الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما احتفظت بعلاقات خاصة مع ليبيريا، عن التدخل لإنهاء الأزمة دفع الإيكواس للتفكير في وسيلة إقليمية لحل القضايا الأمنية في المنطقة، فكان تأسيس هيكل جديد في عام ١٩٩٠ وهو لجنة الوساطة الدائمة Standing Mediation Committee والتي قامت بدورها بتأسيس جماعة مراقبة وقف إطلاق النار Cease-Fire Monitoring Group ويطلق عليها اختصاراً ECOMOG^(٧).

ونظراً للانقسام داخل الجماعة بين الدول الفرانكفونية المؤيدة للثوار في ليبيريا بقيادة Charles Taylor، والدول الأنجلوفونية المؤيدة للرئيس الليبيري السابق Samuel Doe، ولأن الدول الأنجلوفونية (نيجيريا، وغانا، وجامبيا) كانت تمثل الأغلبية في لجنة الوساطة، فقد قررت في اجتماعها في جامبيا إرسال قوات ECOMOG إلى ليبيريا.

ورغم أن الهدف من تشكيل هذه القوات كان في البداية التدخل من خلال عمليات صغيرة وسريعة، إلا أن الجماعة لجأت إليها في أزمتين أخريين في المنطقة، وهما الأزمة في غينيا بيساو والأزمة في سيراليون. وفي ظل الوضع الصراع المأساوي في المنطقة سرعان ما تحولت من قوات حفظ سلام مؤقتة إلى قوات إقليمية دائمة.

وفي عام ١٩٩٩ أسست الجماعة آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام، وهو ما يدل على أن الجماعة منذ البداية لم ترغب في قصر أهدافها على الأهداف الاقتصادية فقط، خاصة أنه في بيئة مضطربة مثل غرب أفريقيا لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة. وقد وضع بروتوكول ١٩٩٩ الأساس لمرحلة جديدة في إدارة الصراع في غرب أفريقيا حيث يهدف، وفقاً لنص المادة ٣، ونص المادة ٥٨ من الميثاق المعدل، إلى منع وإدارة وحل الصراعات الداخلية، وفيما بين دول المنطقة^(٨).

وفي ظل هذا الهيكل الجديد أصبح من حق الإيكواس التدخل في خمس حالات: حالة العدوان الخارجي على دولة من الدول الأعضاء، وحالة تعرض أي منها لحرب أهلية داخلية، أو حالة الكوارث الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، أو تعرض الحكومة المنتخبة لانقلاب عسكري يطيح بها، أو غير ذلك مما يراه مجلس الوساطة والأمن سبباً للتدخل.

وأخيرا ولأن أي تحليل نقدي للاقترب الأمني في أفريقيا يتطلب تعريف خصوصية المفهوم الأمني الأفريقي. فالأمن في أفريقيا ليس مجرد تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، ولكنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل تحرير الفرد من القيود الجسدية والبشرية التي تعوق تحقيقه لما يرغب من أهداف وآمال. وبالتالي فالتحرر من هذه القيود، وتوفير الأمن هما وجهان لعملة واحدة. ومن هنا فقضايا مثل الاضطرابات الداخلية، ونقص الغذاء والمجاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم تكافؤ الفرص، وعدم وجود توازن قبلي في الحكومة والمؤسسات العسكرية، وفشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحظر حريات الفكر والرأي تعد كلها قضايا أمنية بهذا المعنى^(٩).

ومن هذا المنطلق كان على الإيكواس التأكيد على الحكم الجيد والنمو الاقتصادي، بوصفهما أفضل ضمان للعلاقات المنسجمة فيما بين الجماعات، خاصة أن اضطراب هذه العلاقات يمثل العامل الأول والأهم في الصراعات الداخلية في دول متعددة الانقسام مثل الدول الأفريقية. فجاء تبني الجماعة لبروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد في ديسمبر ٢٠٠١ كأداة لدعم السلام والأمن والاستقرار في المنطقة^(١٠).

ومن غير المستغرب عدم تفكير دول الجماعة منذ البداية في منع تهديدات الأمن الداخلي، أو تصعيد الصراع في المنطقة من خلال الحكم الجيد والمساءلة وحكم القانون واحترام حقوق المواطنين، وذلك لأن ثلثي أعضاء الجماعة كان يتبنى نظاما دكتاتورية، تقمع المعارضة من ناحية فتدفع إلى الصراع، ومن ناحية أخرى ترفض التدخل الخارجي في شئونها. ولم يكن تبني هذا البروتوكول إلا تعبيراً عن التغيرات الدولية التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة.

على أية حال، يتم في الجزء التالي تحليل لهيكل آلية منع وإدارة وحل الصراع، وطريقة عملها، حيث أنها الآلية المنوط بها إدارة الصراعات وحلها في المنطقة وبالتالي تحقيق الاستقرار.

هيكل آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن:

يقع مجلس الأمن والوساطة، الذي تم تأسيسه في عام ٢٠٠٠، على قمة جهاز صنع القرار في آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن، ويحتل موقعا في الجماعة مماثلا لموقع مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة، ويتكون من تسعة أعضاء ينتخبون لمدة عامين، وتتخذ كل قراراته بأغلبية الثلثين. والمجلس خمس صلاحيات رئيسية هي: سلطة إصدار الأمر بالتدخل السياسي والعسكري إذا لزم الأمر في الأزمات التي تهدد أمن وسلم المنطقة، وتحديد مدة وشروط هذا التدخل، ومتابعة تنفيذ أوامره ومراجعتها بشكل دوري، وتعيين المبعوث الخاص للسكرتارية

التنفيذية وقائد القوات العسكرية بناء على توصيات السكرتارية التنفيذية للجماعة، وإخطار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي لاحقاً، بهذه القرارات (١١).

ويعمل المجلس من خلال ثلاثة لجان، لجنة السفراء Committee of Ambassadors وتجتمع بشكل دوري وتقدم تقاريرها حول قضايا الأمن والسلم الإقليميين إلى أعضاء المجلس، والدول المعنية. ثم لجنة وزراء الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، وتتكون من قائد للقوات، وقائد للشرطة، وخبراء من وزارات الخارجية، وممثلين عن مكاتب الهجرة والجمارك، وحرس الحدود. وتتمثل وظيفتها الأساسية في توفير المشورة الفنية للمجلس، ولها سلطة مناقشة الوضع الأمني والسياسي العام، وتجتمع أربع مرات سنوياً، أو كلما اقتضت الضرورة، وترفع تقاريرها إلى اللجنة الثالثة للمجلس وهي لجنة رؤساء الدول Committee of Heads of State، وتتكون من تسعة أعضاء من قيادات الدول الأعضاء يلتقون مرتين سنوياً لمناقشة التقارير المقدمة لهم. وهناك مجلس آخر، تم إنشاؤه اتفاقاً مع الخصوصية الأفريقية، وهو مجلس الشيوخ Council of Elders، ويتولى التحكيم والمصالحة والوساطة أثناء الصراع. وتحتفظ السكرتارية التنفيذية بقاعدة بيانات عن أفراد مؤهلين لتولي مهام مجلس الشيوخ. وتتولى السكرتارية التنفيذية دوراً مهماً في منع وإدارة الصراع، بما في ذلك إرسال بعثات لتقصي الحقائق والوساطة، وترسل تقاريرها إلى مجلس الوساطة والأمن (١٢).

وهناك أيضاً نظام الرقابة على الأمن Peace Observation System، ويتكون من ثماني نقاط للمراقبة، تقع في بوركينا فاسو وليبيريا وبنين، بهدف جمع البيانات عن أي صراع محتمل، وإرسال هذه البيانات إلى مركز المراقبة في نيجيريا لتحليلها. وهو بذلك بمثابة نظام إنذار مبكر للجماعة يمنح فرصة التحرك السريع والمبكر، وبالتالي يحول دون تطور الأوضاع إلى أزمات عنيفة. وتقرر تشكيل لواء صغير من القوات بهدف مراقبة وقف إطلاق النار، يكون بمثابة قوة حفظ سلام دائمة، ويضم اللواء عناصر من الدول الأعضاء مدربة وجاهزة للانتشار عند الضرورة (١٣). وبالطبع يتطلب تدريب هذه القوات قدرات لوجيستكية وقوات بحرية وجوية متقدمة، وهو الدور الذي تولته نيجيريا وغانا. أما فيما يتعلق بقضية التمويل، فقد قررت الجماعة تمويل نشاطاتها من خلال مطالبة كل دولة من الدول الأعضاء بدفع ٠,٥% من قيمة وارداتها من خارج المنطقة بهدف تخفيف العبء المالي المطلوب من الجماعة تحمله أثناء عملياتها العسكرية (١٤).

منهاجية عمل قوات ECOMOG

يمكن تقسيم مراحل عمل قوات ECOMOG إلى ثلاث مراحل، وهي تحديد التدخل العسكري لوقف الصراع، وحفظ السلام، وأخيرا فرض السلام. وتم تطبيق المراحل الثلاث على مراحل الصراع المختلفة في غرب أفريقيا.

أما المرحلة الأولى فتستند إلى طلب من الحكومة الشرعية في إحدى الدول الأعضاء في الجماعة عند تعرضها لهجوم عسكري من قوات ثورية. وتنتشر قوات ECOMOG بهدف منع الانهيار الكامل للنظام والقانون، ويشمل ذلك عمليات عسكرية ضد القوات أو الفصائل التي تقاوم سلطة الحكومة. وتهدف عمليات التدخل إلى تأمين وقف إطلاق النار، وخلق مناخ مناسب لبدء التفاوض بين الأطراف المتصارعة، وحماية المدنيين من خلال إقامة سماء آمنة تحت حماية قوات ECOMOG. وبالفعل تدخلت قوات ECOMOG في العديد من دول غرب أفريقيا ومنها ليبيريا، وسيراليون، وغينيا الاستوائية بناء على طلب الحكومات الشرعية في هذه الدول. وسرعان ما تحولت هذه العملية من تدخل عسكري إلى فرض السلام عندما عجزت الأطراف المتصارعة عن الوصول إلى اتفاق سلام لحل الصراع. وتهدف في أغلب الأحوال إلى اللجوء إلى القوة ضد أي طرف ينتهك اتفاق السلام الذي يتم التوصل إليه. إلا أنه في بعض الأحوال، مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون، يقود اللجوء إلى القوة ضد أحد الأطراف إلى مزيد من تصعيد الصراع بين الأطراف المتحاربة، حيث أن تدخل قوات ECOMOG في معركة مباشرة ضد الثوار، يؤدي إلى لجوء الأخيرين إلى أساليب غير تقليدية في القتال بما في ذلك تعمد استهداف المدنيين. أما المرحلة الثالثة وهي عملية حفظ السلام، فقد اتبعتها قوات ECOMOG في ليبيريا وسيراليون وغينيا الاستوائية، حيث تحولت من نمط التدخل العسكري إلى فرض السلام ثم إلى حفظ السلام. والاستثناء الوحيد على هذا المسار هو عمليات ECOMOG في كوت ديفوار، حيث تطورت العمليات من التدخل العسكري إلى حفظ السلام مباشرة^(١٥).

وهناك عدد من الشروط يجب توافرها لنجاح عملية التدخل. فمن ناحية أولى هناك الهدف. فعلى الرغم من أنه من الملائم تحديد الهدف من العمليات متعددة الجنسيات، فإن كل قضية تحدد الهدف من عملية التدخل سواء حفظ أو فرض السلام. وفي كل الأحوال يجب ألا يتخذ فرض السلم كذريعة للتخلي عن طريق المفاوضات. ومن ناحية ثانية القبول السياسي، فيجب أن تتمتع أية عملية تدخل بالقبول السياسي سواء فيما يتعلق بمهمتها أو بتشكيلها لكي تضمن النجاح في تحقيق أهدافها. وعدم قبول الأطراف المتصارعة لها يستوجب امتلاكها للقدرة على

فرض السلم. وبالطبع لا يمكن افتراض قبول الأطراف لها في حالة عدم حيادها وانحيازها لأحد الأطراف على حساب الآخر. كما أن الشكوك تثار حول مشروعية عملية التدخل في حالة عدم تمكنها من الحصول على القبول والشرعية الدولية. ومن المهم في هذا الإطار التزام القوات باحترام حقوق الإنسان خاصة إذا كان تدخلها بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان وإلا افتقدت للمصداقية. ومن ناحية ثالثة التشكيل، وهو من أهم عوامل نجاح عملية التدخل. فكلما زاد عدد الدول المؤيدة ضمن التشكيل كلما زادت شرعية التدخل وقل الاحتمال بالاتهام بالهيمنة، بينما صغر عدد القوات وانتمائها للعديد من الدول يزيد من المحاسبية في الاستراتيجية والتكتيك والأسلحة والتدريب. وفي هذا الإطار فإن كتيبة دائمة من قوات ECOMOG مكونة من دول عديدة يمكنها أن تعالج هذه المسألة. ومن ناحية رابعة القدرات العسكرية والتي تمكنها من مواجهة أية أزمة وأية قوات ثورية مهما كان تسليحها وتدريبها. وأخيرا المحاسبية، وهي شرط مهم لتفادي الانتقادات ولتفادي دعاوى هيمنة إحدى الدول على القوات^(١٦).

والعقبة الكبرى أمام نجاح عمليات ECOMOG لحفظ السلم هي إقناع الأطراف بأن مهمة القوات تحولت من فرض السلم إلى حفظ السلم. وقد تنوعت درجات النجاح التي حققتها قوات ECOMOG من حالة إلى أخرى. وهذا هو محور الجزء التالي من الدراسة. حيث توفر الأزمة في كوت ديفوار وتجدد الصراع في ليبيريا مثالا لتقييم آلية الجماعة^(١٧).

الجزء الثالث : دور الإيكواس في إدارة الصراع

تشمل المادة ٥٨ من الميثاق المعدل، والذي يتناول الأمن الإقليمي، تعهد الدول الأعضاء بالعمل على حماية ودعم العلاقات فيما بينها بهدف الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن داخل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، تعهدت الدول الأعضاء على تأسيس وتدعيم آلية مناسبة لمنع وحل الصراعات فيما بين الدول وداخل الدول. وتعد المادة ٥٨ هي الأساس القانوني لمنع وإدارة وحل الصراع في المنطقة، إلا أن هذه المادة لم تنص على فرض السلم، وهو أمر يجيزه فقط مجلس الأمن. وكل عمليات التدخل التي قامت بها قوات الإيكواس تتراوح ما بين فرض السلم وحفظ السلم.

وينص ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع منه على أهمية دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. حيث نصت المادة ٥٢ على حق المنظمات الإقليمية في التدخل في الأوضاع التي تخل بالسلم والأمن الدوليين بشرط ألا يخل هذا التدخل بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. كما تنص المادة ٥٣ على اشتراط موافقة مجلس الأمن على أي عمل إقليمي

لفرض السلم والأمن. وهكذا فأي تدخل سلمي يكون من حق المنظمات الإقليمية، بينما أي عمل قسري لا يتم بدون موافقة مجلس الأمن وبدون إحاطته علما بكل تطورات الموقف^(١٨). وهو ما قامت به قوات ECOMOG في الحرب الأهلية الليبيرية عام ١٩٩٠، حيث أصدر مجلس الأمن خمسة عشر قراراً خلال الفترة من ٢٢ يناير ١٩٩١ وحتى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦، وتسعة بيانات رئاسية، تضمنت تأييدا من المجلس لتدخل الإيكواس في الصراع، ودعم هذا التدخل سياسيا وماديا وعسكريا. نفس الشيء حدث في تدخل قوات ECOMOG في سيراليون عام ١٩٩٧، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٣٢ في ٨ أكتوبر ١٩٩٧ والذي يؤيد فيه تدخل الإيكواس، بل وساعدها في جهودها بأن فرض حظرا على تصدير السلاح والبترول إلى سيراليون، ومنع قادة الانقلاب العسكري فيها من السفر إلى الخارج. ثم تدخلها في غينيا بيساو عام ١٩٩٨، والذي أصدر مجلس الأمن في صددته القرار رقم ١٢١٦ في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨، مرحبا بدور ECOMOG في تطبيق اتفاق أبوجا، ومصادقا على التفويض الممنوح لهذه القوات من الإيكواس، والذي يشمل إمكانية استخدام القوة المسلحة لفرض تطبيق الاتفاق. وأخيراً تدخلها في كوت ديفوار عام ٢٠٠٣، والذي حظي بتأييد صريح وضمني من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن^(١٩).

وهنا يثار التساؤل. ففي إطار حق الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في التدخل في إدارة وحل الصراعات القائمة في المنطقة، إلى أي مدى نجحت في تولى هذا الدور؟.

وللإجابة على هذا التساؤل يتناول الجزء التالي من الدراسة تحليلا لتدخل الجماعة في ثلاثة صراعات دائرة في المنطقة، وهي تحديدا ليبيريا، وسيراليون، وأخيرا كوت ديفوار، ومدى نجاحها في إدارة الصراع أو حله في كل حالة من الحالات الثلاث.

١) الإيكواس وأزمة ليبيريا:

يعد تدخل الإيكواس في أزمة ليبيريا هو الأول من نوعه في مجال التدخل العسكري بهدف إنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت في ليبيريا عام ١٩٩٠ بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل Samuel Doe، والمعارضة بزعامة Charles Taylor (الرئيس الحالي).

ففي ديسمبر من عام ١٩٨٩ شنت قوات الجبهة الوطنية الليبيرية National Patriotic Front of Liberia (NPFL) تحت قيادة Charles Taylor هجوما على ليبيريا انطلاقا من كوت ديفوار. وفي خلال عدة شهور تصاعدت حدة الصراع مع جبهة الثوار التي زحفت بدورها إلى العاصمة مونروفييا. وفي مارس ١٩٩٠، انهار الأمن والنظام في معظم أنحاء البلاد،

واستجابة لهذا الوضع ولما يحمله من تهديد للسلم والأمن في المنطقة اجتمعت الإيكواس في جامبيا في مايو من نفس العام وشكلت لجنة الوساطة الدائمة لحل الأزمة برئاسة جامبيا وعضوية كل من نيجيريا، وغانا، وتوجو، ومالي. إلا أن فشل جهود اللجنة في التوصل إلى اتفاق سلام دفع الجماعة إلى اتخاذ قرار بإرسال قوات عسكرية تابعة لها بلغ قوامها ثلاثة آلاف، ثم ارتفع إلى سبعة آلاف خلال عام، وتنتمي إلى عشر دول منها نيجيريا وغانا وغينيا وسيراليون وجامبيا. وتصدت قوات الثوار لها حيث اعتبرتها محاولة من الجماعة لحرمانها من الاستيلاء على العاصمة. ومن هنا شنت جبهة الثوار هجماتها على قوات ECOMOG التي فشلت في تحقيق الاستقرار مما دفع نيجيريا إلى قيادة القوات بمفردها، وتغيير مهمتها من حفظ السلام إلى فرض السلام خلال شهر من انتشارها في البلاد، مع العمل على إقامة حاجز أمني يحول دون استيلاء الثوار على العاصمة (٢٠).

وعقب توقيع الأطراف المتصارعة على اتفاقي أبوجا الأول والثاني أعلن عن وقف إطلاق النار، ووضع جدول زمني لعقد الانتخابات في يوليو ١٩٩٧، والتي فاز فيها Charles Taylor بما يقرب من ٧٥% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، وفازت الجبهة الوطنية بحوالي ٢١ مقعداً من بين ٢٦ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ، و٤٩ مقعداً من بين ٦٤ مقعداً من مقاعد مجلس النواب (٢١).

وهكذا استمر دور قوات ECOMOG في ليبيريا طوال سبع سنوات، وتحول من حفظ السلام إلى الوساطة، إلى فرض السلام ونزع سلاح الثوار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية. وهو ما أدى إلى إرباك القوات بشأن المهمة المطلوبة منها.

وعلى الرغم من تكرار دعوة الإيكواس لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام للمشاركة في حل الأزمة الليبيرية، لم تتضمن قوات الأمم المتحدة لها إلا في عام ١٩٩٣، في ظل اتفاق Cotonou حيث شاركت بهدف المساعدة في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من نزع سلاح المتمردين وتسريحهم. إلا أن هذه العلاقة اعتراها بعض العقبات؛ فمن ناحية هناك الانقسام حول توزيع المسئوليات، والاختلاف في أسلوب العمل، حيث يعد قائد قوات ECOMOG هو أعلى سلطة على أرض المعركة، بينما قائد قوات الأمم المتحدة ليس بإمكانه اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى القادة السياسيين، مما خلق تضارباً في صنع القرارات وفي تنفيذها. كما ظهر اختلاف أخير وهو في طبيعة المهام المطلوبة من الجنود، حيث تترك المهام القتالية لجنود الإيكواس ولا يشارك فيها

جنود الأمم المتحدة الذين يتقاضون رواتب أعلى من أقرانهم من جنود ECOMOG بعدة أضعاف (٢٢).

ورغم انتهاء عمليات حفظ السلام في فبراير ١٩٩٨ إلا أن قوات ECOMOG ظلت مرابطة في البلاد بهدف بناء القدرات لحفظ السلم والأمن. لكنها سرعان ما انسحبت في يوليو ١٩٩٩ بسبب تبادل الاتهامات بين الإيكواس وحكومة ليبيريا، حيث اتهمت الإيكواس حكومة ليبيريا بالتورط في الحرب الأهلية في سيراليون المجاورة ومساندة المعارضة، وذلك من خلال نهب ثروات سيراليون من الماس وتهريبه عبر ليبيريا لصالح المتمردين في سيراليون. بينما اتهمت الحكومة الليبيرية قوات ECOMOG بالتدخل في شئون البلاد ومساندة قوى المعارضة الداخلية بطريق غير مباشر من خلال فرض حظر تصدير السلاح لأطراف الصراع، الأمر الذي استفاد منه المتمردون، وباستخدام أراضي ليبيريا لشن هجمات على قوات المعارضة في سيراليون والموازية لنظام الحكم في ليبيريا. ومع رحيل قوات فرض السلام اندلع القتال من جديد بين الحكومة وجبهة (الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة الوطنية) المعروفة اختصاراً باسم (لورد) (٢٣).

وهكذا فشلت الإيكواس في إدارة الصراع في ليبيريا نتيجة للعديد من الأسباب، منها تضارب القيادة، واتهام نيجيريا، وهي الدولة التي ساهمت بما يقرب من ٨٠% من القوات بالهيمنة على عمليات التدخل لتحقيق مصالحها، والانقسام داخل الجماعة حول تأييد أو معارضة النظام الحاكم في ليبيريا، كما انقسم الشعب نفسه حول تأييد القوات أو رفضها نظراً لاتهامها بسرقة ونهب ثروات البلاد حتى إن لفظ ECOMOG نفسه أصبح يعني للشعب الليبيري (اختفاء كل سيارة أو شيء متحرك Every Car or Moveable Object Gone)، وكان المقصود بهم في الغالب الجنود النيجيريون. وإن كانت قد نجحت على الأقل في وقف المذابح التي شهدتها ليبيريا قبل دخول قوات الإيكواس.

ويلاحظ أن إدارة الإيكواس التقليدية للصراع في المنطقة تأخذ اتجاهين: أحدهما عسكري والآخر دبلوماسي. ولم تأخذ الإيكواس الحل الأول أبداً على أنه هدف في حد ذاته، بل وسيلة للتمهيد للحلول الدبلوماسية، وبدء طريق التفاوض بين أطراف الصراع.

وفي الحالة الليبيرية كانت صعوبة اللجوء إلى التفاوض تتبع من أن جبهة المعارضة تزايدت من جبهة واحدة إلى سبع جبهات لكل منها أهدافه ومصالحه. وكانت أهم القضايا المطروحة للتفاوض قضايا وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، واللاجئين والنازحين. وعلى الرغم

من انتهاك معظم الاتفاقات التي توصلت إليها أطراف الصراع، إلا أن الإيكواس نجحت على الأقل في ضمان ربط أطراف الصراع بمائدة التفاوض طوال فترة القتال، وهو إنجاز في حد ذاته^(٢٤).

(٢) الإيكواس وأزمة سيراليون:

بدأت الحرب في مارس عام ١٩٩١، مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة بقيادة Foday Sankoh أراضي سيراليون انطلاقاً من ليبيريا المجاورة ضد رئيس سيراليون آنذاك "جوزيف موموه". وقد استغلت القوات المسلحة في سيراليون هذا الوضع فقامت بالإطاحة بموموه في أبريل من عام ١٩٩٢، وتولى الحكم الكابتن "فالنتين ستراسر". وتم التوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين في ديسمبر ١٩٩٦ ينص على إنهاء حالة الحرب، وعقد الانتخابات الرئاسية التي سبق وقاطعها المتمردون، وفاز فيها الرئيس كاباه Tejan Kabbah بالسلطة.

إلا أن الصراع اندلع من جديد مع الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس كاباه، مما دفع قوات الجماعة للتدخل بقيادة نيجيريا وبمشاركة من غانا وغينيا ومالي وتمكنت من إعادة كاباه إلى السلطة في يناير ١٩٩٨ بعد ثمانية أشهر من وقوع الانقلاب، وتم القبض على سنكوح وأعداد كبيرة من الجنود التابعين له، وصدر عليه حكم بالإعدام (أكتوبر ١٩٩٨). وظلت الأمور بين النصر والهزيمة، حتى نجحت الدبلوماسية الأفريقية بمساعدة واشنطن ولندن في الضغط على المتمردين لتوقيع اتفاق لومي (توجو) في ٧ يوليو ١٩٩٩. وينص الاتفاق على إصدار عفو عام عن سنكوح وإلغاء عقوبة الإعدام، مع تشكيل حكومة وحدة وطنية يحصل فيها المتمردون على عدد من المناصب الوزارية، ودمج قوات المتمردين في الجيش وتجريدهم من أسلحتهم. ولدعم هذا الاتفاق قررت الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ سلام تابعة لها لكي تحل محل قوات الإيكواس المتهمه بالانحياز لصالح النظام في سيراليون، إلا أنه مع هزيمة هذه القوات على يد المتمردين تكونت قوة فرض السلام تابعة للإيكواس من سبع كتائب، منها خمس كتائب نيجيرية، وكتيبة من غانا، وكتيبة من السنغال.

وقد انعكست الانقسامات بين الدول الأعضاء في الجماعة وتعارض مصالحها القومية على سياسات كل منها تجاه الأزمة، حيث دفعت كل طرف إلى دعم أنصاره من أطراف الأزمة الداخلية ضد الأطراف الأخرى، وكان ذلك سبباً في بقاء الأزمة دون حل.

فمن ناحية تؤيد نيجيريا النظام الشرعي في سيراليون، وأعلنت تأييدها ودعمها لجهود حفظ السلام في سيراليون في قمة أبوجا (٨ أغسطس ٢٠٠٠). ويأتي تحركها أحياناً من خلال

الإيكواس، وأحياناً أخرى بصورة منفردة؛ نتيجة لعدة اعتبارات: فهي تعد أكبر قوة إقليمية في المنطقة، ومن ثم فهي تسعى إلى تأكيد هيمنتها في سيراليون كما فعلت من قبل في ليبيريا، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية مع سيراليون من ناحية ثانية، علاوة على موقفها العدائي من سنكوح المدعوم من ليبيريا من ناحية ثالثة. بينما تؤيد ليبيريا المعارضة، وتهدف هي الأخرى إلى استغلال مناجم الماس جنوب وشرق سيراليون بالتعاون مع سنكوح، فضلاً عن العلاقات الوطيدة التي جمعت بين سنكوح وتايلور في ليبيا أثناء تدريباتهم العسكرية هناك، وما تم الاتفاق عليه بينهما عام ١٩٨٠، كما إن تايلور يناصر النظام في سيراليون العداء بسبب موقف الأخير من نيجيريا، وإن كان قد تراجع دور ليبيريا في الأزمة بسبب الحظر الذي فرضه مجلس الأمن عليها ودخل حيز التنفيذ في مايو ٢٠٠١، ويقضي بحظر تجارة الأسلحة والماس معها لمدة عام حتى تتوقف عن دعم المعارضة، هذا بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يمثل سنكوح زعيم المعارضة أمام محكمة جرائم الحرب التي وافق مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ على تشكيلها. وقد أعلنت بريطانيا دعمها لقوات الإيكواس، التي وصل عددها إلى ١٣ ألف جندي، أثناء فترة عملها في سيراليون، وقامت بإرسال ٥٠٠ جندي للمساهمة في حفظ السلام^(٢٥).

ومن الجدير بالذكر أن قوات الأمم المتحدة لم تتدخل لحل الأزمة في سيراليون إلا عندما هددت نيجيريا بسحب قواتها من ECOMOG. وبالفعل غادرت الأخيرة البلاد في عام ٢٠٠٠ حيث حلت محلها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحت اسم UNAMSIL^(٢٦).

وتولت قوات الأمم المتحدة في ظل قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٠ قيادة عمليات حفظ السلام بينما لا تحتفظ الإيكواس بأكثر من ١٢٠٠ جندي، وتكون نيجيريا هي قائد لجنة السلام في سيراليون حيث توفر ثلاث كتائب من بين أربع ينص عليهم القرار، والذي يستند بدوره إلى اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في لومي. بعكس الحالة الليبيرية حيث كانت القيادة لقوات الأمم المتحدة في ليبيريا بينما تتولى الإيكواس توفير الجنود. أيضاً تعمل القيادة على تنفيذ قرار مجلس الأمن، وهو ما لم يكن موجوداً في الحالة الليبيرية حيث يصنع القرار على أرض المعركة. ومن هنا كانت العلاقة بين الاثنين أوضح وأقل تعقيداً^(٢٧).

٣) الإيكواس وأزمة كوت ديفوار:

في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢، قام ٧٥٠ جندياً تحت قيادة الرئيس السابق Guei بالهجوم على ثلاثة مدن استراتيجية، بما فيها أبيدجان العاصمة التجارية، بهدف الإطاحة بالرئيس Gbagbo من السلطة. ورغم فشل هذه المحاولة إلا أن الثوار نجحوا في السيطرة على الأجزاء الجنوبية من

البلاد. والبلاد منقسمة حالياً إلى جزأين حيث يسيطر الثوار (الجبهة الوطنية لكوت ديفوار) على شمال البلاد بينما تسيطر القوات الحكومية على الجنوب. وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٢ أرسلت فرنسا قوات مؤلفة من ١٠٠ جندي، ارتفع عددها إلى ٤٠٠٠ جندي، بينما أرسلت جماعة الإيكواس ١٢٠٠ جندي.

كما بدأت مباحثات السلام في نوفمبر من نفس العام في توجو، لومي، تحت قيادة السكرتير التنفيذي لمنظمة الإيكواس، محمد بن شامباس، ورئيس توجو أياداما Eyadema، إلا أن الثوار رفضوا مشروع اتفاق السلام الذي توصل إليه فريق الوساطة لتأييده لمطالب الحكومة فقط وتجاهله لمطالب الثوار بحجة تمتع النظام الحاكم، المنتخب، بالشرعية، وانتفاء هذه الشرعية عن القيادات الثورية. وعلى الرغم من أن كلا من طرفي الصراع تقدم بمطالبيين يهدف لتحقيقهما من خطة السلام، حيث طالب الثوار باستقالة الرئيس جبابجو وإجراء انتخابات جديدة في خلال ستة شهور، بينما طالبت الحكومة بنزع سلاح الثوار، وإعادة سيطرة الحكومة على المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الثوار، إلا أن مشروع الاتفاق فشل في إقناع كل طرف بالموافقة على مطالب الطرف الآخر. فمن ناحية يصعب على الرئيس جبابجو التخلي عن السلطة وتقديم استقالته وهو الفائز في انتخابات ديمقراطية، ومن ناحية أخرى يصعب على الثوار التخلي عن أسلحتهم ومواجهة احتمالات تعرضهم للاعتقال أو القتل أو المعاملة كأسرى حرب. وهنا كان الخطأ الذي وقع فيه فريق الوساطة في توجو وهو التركيز على مدى شرعية أطراف الصراع دون الاهتمام بإيجاد حل لنقاط الاختلاف المثارة بينهما خاصة أن كل طرف من الأطراف يرى امتلاكه للقدرة العسكرية اللازمة للدفاع عن نفسه وفرض مطالبه، أو للانتصار على الطرف الآخر (٢٨).

وحاليا تتولى كل من القوات الفرنسية وقوات ECOMOG عملية حفظ السلام استنادا إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٦٤ لعام ٢٠٠٣، والذي سمح بعمليات حفظ السلام وفرضه في البلاد. وفي ١٣ مايو ٢٠٠٣ قرر مجلس الأمن تشكيل بعثة للأمم المتحدة تعرف باسم MINUCI لمساعدة القوات المرابطة لتطبيق اتفاق Linas- Marcoussis الذي وقعت عليه أطراف الصراع في باريس (٢٩).

الخاتمة: تحديات وتوصيات:

كان قادة غرب أفريقيا عند إبرام اتفاقية لاجوس في عام ١٩٧٥، والتي أسست الإيكواس، أكثر اهتماما بالجانب غير العسكري من التدخل، ومن هنا لم تنص الاتفاقية على التعاون الإقليمي في مجال الأمن والسلام. وعلى الرغم من أن قضايا الأمن الإقليمي كانت أكثر أهمية ولم تغيب عن ذهن القادة، إلا أنه كان هناك شعور بترك هذه القضايا لتكون من اختصاص ومسئولية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. حتى عندما ظهرت الحاجة إلى غطاء أمني آخر، وتم توقيع بروتوكول الدفاع المشترك في عام ١٩٨١، تركز البروتوكول على قضايا الأمن أو الحدود بين الدول الأعضاء مع منع التدخل في شئونها الداخلية.

إلا أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من نزاعات داخلية بل وفيما بين الدول الأعضاء ظهر عدم ملائمة البروتوكول الأخير، حيث أقيمت الحرب الأهلية الليبيرية والأزمة الداخلية في سيراليون قادة الجماعة بالحاجة لمعالجة القضايا والأزمات الداخلية.

كما أثارت طبيعة التدخل في الحالتين تساؤلات إضافية حول الحاجة إلى هيكل أمني دائم. حيث يستند حق التدخل في إطاره القانوني إلى الفصل السابع وبروتوكول الإيكواس. وعلى الرغم من أن المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تسمح للآليات الإقليمية بالتدخل الإقليمي، فإن هذا يجب أن يكون في إطار إقليمي تسمح فيه الأمم المتحدة للأطراف الإقليمية بالتدخل لحل النزاعات المثارة دون أن يكون من حقها اتخاذ أي تصرف جبري بدون موافقة مجلس الأمن.

إلا أن فشل قوات ECOMOG في حل الصراع في سيراليون وكوت ديفوار يعطي انطباعا بأن الجماعة ما زال أمامها طريق طويل للنجاح. فعلى الرغم من أن آلية منع وإدارة وحل الصراع، وحفظ السلم والأمن تمنح الفرصة للدول الأفريقية لتولي شئونها الأمنية بنفسها، إلا أنها تطرح العديد من التحديات، حيث نلاحظ أن جهود الجماعة في مجال حفظ السلام والأمن وحل وإدارة الصراعات محدودة، في حين حققت نجاحا أكبر في مجال منع الصراع من خلال الوساطة والجهود الدبلوماسية وذلك لعدة أسباب:

فمن ناحية أولى تنقسم المنظمة ما بين دول فرانكفونية (كوت ديفوار وبنين والنيجر وبوركينا فاسو وتوجو والسنغال وغينيا) وأخرى أنجلوفونية تتزعمها نيجيريا، أكبر قوة اقتصادية وعسكرية إقليمية. حيث شكل اختلاف المصالح وتصادمها بين هذه الأطراف الخريطة السياسية في المنطقة، وأثر على طريق تشكيل وعمل جماعة الإيكواس، حيث زاد تعارض المصالح

السياسية لدول المنظمة، وتصادمها في علاقتها بأطراف النزاع (مثلما حدث في ليبيريا من تعارض المصالح السياسية للدول الأعضاء ما بين مؤيدين للنظام مثل نيجيريا وتوجو ومعارضين له مثل السنغال وكوت ديفوار وبوركينا فاسو) من تعقيد الأزمة وأدى إلى تأخير الوصول إلى الحل (٣٠).

كما أن الدول الفرانكفونية، وخاصة كوت ديفوار وبوركينا فاسو، تحدثت شرعية تدخل قوات ECOMOG، وذلك لأنه بموجب المادة ١٦ من الميثاق يحق للجماعة التدخل بموجب طلب مكتوب من رئيس الدولة المعنية لدفع العدوان أو لحل الصراع، وهو ما أثار الانتقادات حول تدخل الجماعة في ليبيريا، حيث يصر الرئيس السابق لليبيريا Samuel Doe أنه أرسل طلباً مكتوباً للجماعة بالتدخل، بينما يرى البعض أنه لم يكن الجهة المسيطرة على البلاد في ذلك الوقت، حيث كان محاصراً في قصر الرئاسة لعدة شهور، لا تتعدى فيها سلطته حدود القصر، وبالتالي لم يكن مسؤولاً عن البلاد ليعت بطلب مساعدة الجماعة. ومن هذا المنطلق يكون تدخل الجماعة غير مشروع وفقاً لهذا الرأي (٣١).

ومن ناحية ثانية هناك التحدي الهيكلي، فما زالت دول غرب أفريقيا تفتقد للمؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمكنها من التغلب على مشاكلها الأمنية الداخلية والمساعدة في حل المشاكل الأمنية للدول الإقليمية المجاورة. كما نلاحظ أن الجماعة تولت عملية إدارة وحل الصراع في المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، بينما لم يكن الغرض من إنشائها تولي هذه المهمة، حيث كانت أهدافها اقتصادية بالأساس. ومن هنا لم تكن لديها الهياكل التي تمكنها من عملية إدارة الصراع، ولم تمتلك هيكلًا مقاربًا لإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام UN Department of Peacekeeping Operations (DPKO)، وهو ما كان له أثر على قدرتها على تنسيق عمليات ECOMOG. وقد عالجت الجماعة هذه المشكلة في معاهدتها الجديدة (٣٢).

ومن ناحية ثالثة هناك التحدي المالي، وهو قضية كبرى، حيث لا تمتلك الجماعة الموارد الكافية لتمويل عمليات التدخل العسكري وحفظ وفرض السلام. ومن هنا تستجيب الجماعة للصراعات عندما تتولى قيادتها دولة غنية قائمة في المنطقة تمتلك موارد بشرية ومادية تمكنها من تولي المبادرة في مثل هذه العمليات. ففي حالة الصراع في ليبيريا على سبيل المثال تولت نيجيريا القيادة وقامت بإنفاق ما يقرب من ثمانية ملايين دولار أمريكي على عمليات حفظ السلام. ومما لا شك فيه أن افتقاد دول الجماعة للموارد المالية، وعجزها عن الحصول على مساعدات مالية خارجية قد أثر على الكثير من جهود حفظ السلام في المنطقة. وعلى الرغم من أنه في ظل

آلية حفظ السلام حددت الجماعة بعض مصادر التمويل، إلا أنها ما زالت غير قادرة على تمويل عمليات حفظ السلام في منطقة تعاني من العديد من الصراعات الداخلية والخارجية^(٣٣).

ومن ناحية رابعة هناك الهيمنة الإقليمية؛ حيث تقاوم الدول الصغيرة الدول الكبيرة والغنية خوفاً من فرض هيمنتها على المنطقة. ومع ذلك تعتمد على هذه الدول في حالة اندلاع الصراع بحثاً عن تمويل عمليات حفظ السلام. فدولة مثل نيجيريا تجد نفسها أمام تحدي تولي دور قيادة هذه العمليات خاصة في ظل عدم وجود رغبة أو قدرة للأطراف الخارجية على التدخل. إلا أنه من ناحية أخرى قد تكون نفس هذه الدول الكبرى عقبة في حد ذاتها أمام عملية حل الصراع خاصة إذا كانت لديها مصالح في المنطقة. وقد واجهت نيجيريا شكوكاً قوية من العديد من الدول الأعضاء وأحد الأطراف المتصارعة في ليبيريا للعديد من الأسباب، أهمها تحيز نيجيريا لطرف من أطراف الصراع ضد الآخر^(٣٤). حتى أن سياستها الخارجية الحالية تدعو إلى الاهتمام بالداخل وتقليص التدخل في الصراعات الخارجية، حتى وإن كان تحت لواء الجماعة. وكان ذلك من أهم أسباب فشل عمليات التدخل خاصة أن نيجيريا هي من أهم الدول الممولة للعمليات في ظل التكلفة الباهظة مادياً وعسكرياً للتدخل في النزاع^(٣٥). ويرتبط بهذا التحدي تحدٍّ آخر وهو التضارب في القيادة؛ حيث تتفاوت مساهمة كل دولة من الدول الأعضاء في تمويل عمليات التدخل العسكري مادياً وبشرياً، وانطلاقاً من هذه المساهمة تميل إلى إعطاء أوامر لجنودها المشاركين في قوات حفظ السلام، وهو ما قد يتعارض مع أوامر القيادة المركزية للقوات في ساحة المعركة.

ومن ناحية خامسة يواجه الإيكواس تحدياً يرتبط بشرعيتها وعلاقتها القانونية مع منظمة الأمم المتحدة. فقد عانت عمليات قوات ECOMOG في البداية من هذه المشكلة عندما تهددت شرعيتها على العديد من المستويات. ولم تحظ بمباركة الأمم المتحدة إلا فيما بعد. إلا أنه كان هناك تحول في التفكير وفي منهج العمل في السنوات اللاحقة. ولمواجهة هذا التحدي عملت الإيكواس على التعاون في كثير من الحالات مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن ناحية سادسة، على الجماعة تطوير علاقتها بالمجتمع المدني في دول المنطقة، خاصة أن التسعينيات أثبتت أن أحد أهم عوامل فشل استراتيجيات إدارة الصراع السابقة هو تجاهل منظمات وحركات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية، واتحادات العمال. وقد زادت قوة وفعالية العديد من منظمات المجتمع المدني في الدول الأفريقية في الفترة الأخيرة، ومن هنا ظهرت الحاجة للتعاون معها. فحفظ السلام عملية جماعية.

إلا أنه برغم كل هذه التحديات، تظل الإيكواس مثالا لقدرة القارة الأفريقية على التعاون من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاستقرار السياسي. وعلى الرغم من أنها عجزت عن تحقيق تقدم ملحوظ منذ نشأتها إلا أنها خطوة على الطريق الصحيح، وأن حل المشاكل الأفريقية من الممكن أن يتم بأيدي أفريقية دون الحاجة للانتظار إلى مساعدة من الخارج.

وعلى الرغم من أن القرن العشرين قد انتهى بإدراك أهمية المنظمات الإقليمية في إدارة الصراعات في المنطقة، فإن العقود القادمة ستؤكد على أهمية هذه المنظمات. الأمر الذي يفرض على عاتق هذه المنظمات المزيد من المسؤولية، وعبء التوصل إلى استراتيجية تزيد من قدرتها على التغلب على التحديات التي تواجهها وتعرض طريقها.

وبالبداهة يجب أن تكون بتطوير المؤسسات السياسية التي قد تستخدم ECOMOG كأداة لبناء السلام. والحاجة إلى تحقيق الأمن بطرق غير عسكرية وذلك من خلال دعم المؤسسات الديمقراطية، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي بهدف توليد الفرص والقضاء على التمييز في مجتمعات قسمتها ومزقتها الصراعات. ودعم نظام الإنذار المبكر الإقليمي وذلك بالتنسيق في جمع وإدارة البيانات بين الجماعة ومؤسسات المجتمع المدني لضمان الفاعلية والكفاءة وبناء الثقة. وكذلك في تأسيس مركز تدريب حفظ السلام، وتطوير العلاقة مع القوات الإقليمية الأفريقية الأخرى مثل قوات ISDSC التابعة لجماعة تنمية الجنوب الأفريقي أو القوات العسكرية الأجنبية التي تعمل في مجال حفظ السلام مثل قوات RECAMP الفرنسية خاصة في مجال التدريب والموارد، مع إدارة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة (٣٦).

¹ Jackson, Richard, "Violent Internal Conflict and the African State: Towards a Framework of Analysis", Journal of Contemporary African Studies, Vol. 20, No. 1, 2002, pp. 30- 31.

² لمزيد من التفصيل عن أثر الحرب الباردة على الترتيبات الأمنية في القارة انظر: Ralph, Jason, "Security Dilemmas and the end of the Cold War", Review of International Studies, Vol. 25, No. 4, Oct. 1999.

³ أحمد إبراهيم محمود، الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا: تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥م، ص ١٢٠ - ١٢٢.

⁴ المعاهدة التأسيسية للإيكواس، ١٩٧٥، مادة ٣: ١ في: <http://www.ecowasnews.com/>

⁵ المرجع السابق، الفصل الثاني، المادة ٢.

⁶ Malu, Linus, "Collective peace-keeping in West Africa", Peace and Conflict Monitor, University for Peace, Special Report, 07/28/2003 at: www.monitor.upeace.org/

⁷ Appiah- Mensah, Seth, "(Security is Like Oxygen): A Regional Security Mechanism for West Africa", Naval War College Review, Summer 2001 at: www.findarticles.com/p/articles/mi_m0JIW/is_3_54

⁸ Malu, op.cit.

⁹ Ayoob, M., The Third World Security Predicament, Boulder, Lynne Rienner, 1995, p. 10.

¹⁰ Sesay, Amadu, "The editorial: The Role of ECOWAS in Promoting Peace and Security in West Africa", DPMN Bulletin, Volume IX, Number 3, June 2002.

¹¹ Berman, Eric G. and Katie E. Sams, "Peace-keeping in Africa: Capabilities and Culpabilities", Geneva, United Nations Institute for Disarmament Research, 2000, p. 141.

¹² Ibid., p. 142.

¹³ Crossette, Barbara, "UN Chief Faults Reluctance of U.S. to Help in Africa", New York Times, 13 May, 2000 at: <http://www.un.org/overview/SG/nytimes.html>

¹⁴ Appiah- Mensah, Seth, op. cit.

¹⁵ Malu, op.cit

¹⁶ لمزيد من التفصيل انظر:

Conference of (Collective Regional Security In West Africa), Organized by the Center for Democracy and Development (CDD) in collaboration with the Center for Conflict Resolution (CENCOR), Akosombo, Ghana, July 21 - 24, 1999.

¹⁷ Frempong, Alexander K.D., "Trajectories of Sub-Regional Conflict Management: An Assessment of ECOWAS", paper presented at the 30th Anniversary of CODESRIA, Dakar, Senegal at: <http://www.codesria.org/Links/conferences/anniversary-dakar/frempong.pdf>

¹⁸ Malu, op.cit.

¹⁹ أيمن السيد شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة: الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٢٨-١٤٨.

²⁰ حسن شافعي، "الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا .. إلى أين؟"، السياسة الدولية، يناير ٢٠٠١ في: www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram2001/1/1/repo4.html

²¹ Malu, op.cit.

²² Appiah- Mensah, Seth, op. cit.

²³ محمد عاشور مهدي، "تيلور من الرئاسة إلى المنفى"، أغسطس، ٢٠٠٣ في:

www.islamonline.net/arabic/politics/2003/08/article16.shtml#1

²⁴ Appiah- Mensah, Seth, op. cit.

²⁵ بدر حسن شافعي، "سيراليون .. هل تنتهي حرب الماس هذا العام؟"، ١٣ أغسطس، ٢٠٠١

في: www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/8/article12.shtml

²⁶ Malu, op.cit.

²⁷ Appiah- Mensah, Seth, op. cit.

²⁸ Ahinful, Apostle Kwamena, "Deadlock in Ivorian Peace Talk?", Accra: Opinion, November 28, 2002,

<http://allafrica.com/stories/200211290288.html>

²⁹ Malu, op.cit.

³⁰ Adebajo, Adekeye, "Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau", African Studies Quarterly, Vol. 7, Number 4, 2002. pp. 192 at: <http://www.africa.ufl.edu/asq/v7/v7i4a11.htm>

³¹ van Nieuwkerk, Anthoni, "Regionalism into Globalism?, War into Peace?, SADC and ECOWAS compared", African Security Review, Vol. 10, No. 2, 2001 in: www.iss.co.za/pubs/ASR/10nov2/content102.html

³² Berman and Sams, op. cit., p. 379.

³³ Alao, Abiodun, "The role of African regional and sub-regional organisations in conflict prevention and resolution", The Journal of Humanitarian Assistance, Working Paper No. 23, 2 September 2001 at: <http://www.jha.ac/articles/u023.htm>

³⁴ Ibid.

³⁵ van Nieuwkerk, Anthoni, op. cit.

³⁶ انظر توصيات مؤتمر الأمن الإقليمي الجماعي في غرب أفريقيا:

Conference of (Collective Regional Security in West Africa), op. cit.

القسم الخامس التكامل المصري السوداني

تجربة التكامل المصري السوداني

قراءة في التطورات والإشكاليات

عصام عبد الشافي*

تقديم:

انطلاقاً مما يثيره مفهوم "التكامل" من أبعاد واعتبارات فقد تمثل أول أهداف التكامل المصري السوداني في "البحث عن حلول مشتركة لمشاكل مشتركة بهدف إحداث تنمية مشتركة تتفوق على التنمية المنفردة بسرعة الإنجاز وضخامة العائد فيها"، وفي هذا الإطار أثارت عدة قضايا كان في مقدمتها: التخطيط التكاملي، وتنمية موارد مياه نهر النيل (مشروع قناة جونجلي ومشروعات أعالي النيل "مشار وبحر الغزال والنيل الأبيض وبحر الزراف") والتوسع الزراعي ومحوره تجربة مشروع "الدمازين"، وتسهيل الاتصال بين البلدين، وزيادة التبادل التجاري وفقاً للإمكانيات الواقعية والأهداف الطموحة، والتخلص من البيروقراطية التي تعوق انطلاق مشروعات التكامل^(١).

إلا أنه رغم طول الفترة الزمنية (أكثر من نصف قرن، منذ استكمال الدولتين لسيادتهما) وتعدد المراحل التي مرت بها التجربة التكاملية فيما بينهما، إلا أن هذه التجربة قد أثارت العديد من القضايا والإشكاليات، كما شهدت العديد من الأزمات والتوترات، وتراوحت العلاقات بين الشد والجذب في أغلب هذه المراحل، ولكن على الرغم من ذلك تبقى الآمال في مستقبل أفضل قائمة في قلوب وعقول الكثيرين من أبناء الشعبين.

وفي إطار هذه الاعتبارات، فقد تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة مطالب أساسية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: التكامل المصري السوداني: مراحل وتطورات

المطلب الثاني: التكامل المصري السوداني: قضايا وإشكاليات

المطلب الثالث: التكامل المصري السوداني: نتائج وتوصيات

* باحث دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المطلب الأول: التكامل المصري – السوداني مراحل وتطورات

تعود العلاقات المصرية السودانية إلى التاريخ الفرعوني وربما قبله، فقد شهد التاريخ المصري القديم سلسلة طويلة من الفتوحات والغزوات بين ملوك مصر القدامى وبين بلاد النوبة وما وراءها في شمال السودان، وانتقلت المسيحية ثم الإسلام عن طريق مصر إلى بلاد النوبة، كما زاد تدفق التجار لبلاد النوبة عبر وادي النيل والصحراء الشرقية، وهو ما يشير إلى حيوية واستمرارية البعدين البشري والثقافي في علاقات الطرفين، حتى جاء عام ١٨٢٠ ليمثل نقطة البداية للسياسة المصرية إزاء السودان في التاريخ الحديث، مع بدء الحملات التي قام بها "محمد علي" لاكتشاف منابع النيل ومناجم الذهب وتعقب المماليك الفارين، كما تذكر كتب التاريخ المصرية.

ومع النجاحات التي حققتها الثورة العربية في مواجهة الخلافة العثمانية، اتجه عرابي إلى تقنين العلاقات مع السودان في أول دستور وتجربة برلمانية تشهدها المنطقة، حيث تم النص على تخصيص نسبة من مقاعد المجلس التشريعي لنواب السودان تأكيداً على الترابط بين الشعبين في إطار مؤسسي سعيًا إلى قيام دولة وادي النيل المستقلة عن الخلافة العثمانية.

وقد تزامن اندلاع الثورة المهدية في السودان مع اندلاع الثورة العربية في مصر، ورغم أنه لم تكن بين المهدي وعرابي ثمة تعارف أو تدخل سياسي إلا أن نهج وتوجهات الثورتين تجمع بينهما وحدة الهدف، وهو بناء نواة الدولة التي تعبر عن وحدة مصر والسودان، ومع نجاح الإنجليز في دحر الثورة العربية انضم كثير من العربيين إلى الثورة المهدية، وبعد نجاح طائفة الأنصار في اقتحام الخرطوم واغتيال القائد البريطاني جوردون، وجاءوا إلى المهدي برأس جوردون قال: "كنت أود أن تأتوا به حياً حتى أفندي به عرابي الأسير لدى الإنجليز في القاهرة"^(٢).

ومع الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢، سعت بريطانيا إلى تدعيم مركزها ومصالحها في السودان بشكل يتفق والظروف الخاصة بها، وبمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ تواجدت القوات المصرية مع القوات الإنجليزية على أرض السودان في إطار ما عرف بـ "الحكم السوداني"، واحتفظت بريطانيا بالسلطة الفعلية بينما كانت لمصر سيادة اسمية.

وفي عام ١٩٢٤ أدى اغتيال السير "لي ستاك" حاكم السودان العام إلى إجبار بريطانيا مصر على سحب وحداتها من السودان وانفردت بحكمه ورغم استمرار الوضع القانوني الذي نصت عليه اتفاقية الحكم الثنائي، وبعد توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا عادت

بعض وحدات الجيش المصري إلى السودان، وأتيحت لمصر فرصة توسيع وجودها في السودان خاصة في النواحي الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

وبعد إلغاء الحكومة المصرية لاتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ اتجهت بريطانيا للتصرف بشكل منفرد بشأن مستقبل السودان، وأنشأت عدة مؤسسات بهدف التمهيد لحصول السودان على استقلاله، ثم كان قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر والتي أقرت مبدأ حق تقرير المصير للسودان الذي اختار الاستقلال، فأبرمت مصر اتفاقية الجلاء عنه في فبراير ١٩٥٣، وحصل السودان على استقلاله سنة ١٩٥٦ بعد فشل مشروع الاتحاد مع مصر^(٣).

وإذا كان قادة الثورة قد حاولوا ترتيب علاقاتهم بالقوى السياسية السودانية التي تقبل بالارتباط مع مصر أملاً في أن يقرر السودانيون مصيرهم في هذا الاتجاه، ونجحت القوى الاتحادية في الفوز بأغلبية كبيرة في انتخابات الجمعية التشريعية السودانية إلا أن عدداً من التطورات الداخلية في البلدين، وخاصة بعد عزل اللواء محمد نجيب من منصبه والذي كان أقوى قيادات النظام الجديد معرفة بالسودان وشعبية بين أهله، أدت إلى حصول السودان على استقلاله في يناير ١٩٥٦، ثم شهدت علاقات البلدين بعض التوترات حول بعض القضايا مثل قضية الحدود، وقضية مياه النيل^(٤).

ففي عام ١٩٥٨ نشب الخلاف عند رسم الحدود حول مثلث حلايب، ورفعت السودان شكوى لمجلس الأمن، واستمر التوتر حتى مايو ١٩٦٩. ومع وصول جعفر نميري إلى السلطة في السودان وتشكيل مجموعة الضباط من أصحاب الاتجاهات المتأثرة بالتجربة الناصرية، تحسنت العلاقات مع مصر، إلا أنها تدهورت في يوليو ١٩٧١ عندما قامت مجموعة من الضباط المرتبطين بالحزب الشيوعي السوداني بمحاولة انقلابية ضد نميري، فانقلبت توجهاته ضد القوى الراديكالية داخليا وإقليميا ودوليا، وقام بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، في وقت كانت فيه مصر لا تزال تقاطعها منذ ١٩٦٧، فتدهورت العلاقات المصرية السودانية، حتى قامت مصر، بعد حرب ١٩٧٣، بتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فتحسنت علاقاتها بالتبعية مع السودان، وتشكل ما يشبه محور "القاهرة - الخرطوم" الذي لعب دوراً موحداً في السياسات الإقليمية والدولية، بعد صدور منهاج التكامل بينهما في فبراير ١٩٧٤.

وبعد المحاولة الانقلابية التي تعرض لها نظام نميري في يوليو ١٩٧٦، وتدعيماً لنظامه، عقدت بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك التي أعطت غطاء قانونياً لحماية مصر للنظام السوداني، حتى جاء أكتوبر ١٩٨٢ ليشهد توقيع اتفاق التكامل بين الدولتين^(٥).

ومع التحولات التي شهدتها نظام الحكم في السودان منذ حركة أبريل ١٩٨٥ دخلت تجربة التكامل السوداني المصري مرحلة جديدة في تطورها، لكنها لم تستمر طويلاً بسبب التحولات المستجدة في السودان مع وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة بداية من ١٩٨٩ وحتى الآن (٢٠٠٥) بتوجهات مغايرة، لتمثل مرحلة أخرى في إطار التجربة التكاملية المصرية السودانية^(١).

ومن خلال هذا العرض يمكن التمييز في إطار تطور العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة يوليو (١٩٥٢) وحتى الآن (٢٠٠٥) بين مراحل أربعة أساسية، لكل منها سماتها الخاصة، وقضاياها، وأطرها المتميزة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

المرحلة الأولى: بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٥: وقد شهدت خلافاً متصاعداً بين طموحات وتصورات كل من الجانبين بالنسبة لمستقبل علاقاتهما، حيث كان الشعار على الجانب المصري هو "وحدة وادي النيل" أو "وحدة مصر والسودان"، وكان الشعار على الجانب السوداني هو "السودان للسودانيين"، وفي عام ١٩٥٣ عقدت اتفاقية بين الجانبين نصت على أن يقرر السودان مصيره كوحدة لا تتجزأ سواء كان ذلك بالارتباط بمصر أو بالاستقلال التام، فقرر البرلمان السوداني عام ١٩٥٥ إعلان الاستقلال ثم قيام الدولة المستقلة في يناير ١٩٥٦، وتأكيد التمايز بين الوطنية والدولة في كل من مصر والسودان، وبرز الخلاف بين الجانبين في التعامل مع قضايا وتسويات ما بعد الاستقلال السوداني، حيث استمرت مشكلات الحدود الثنائية، ومؤسسات التعليم المصري في السودان، وقضية مياه النيل.

المرحلة الثانية: بين ١٩٥٦ و ١٩٧٠: وفيها تم تجميد المواجهة حول الحدود الثنائية بين البلدين، ولكنها شهدت توقيع الاتفاق للانتفاع الكامل بمياه النيل "اتفاقية ١٩٥٩"، وتم وضع الاتفاق على أساس تصور ثنائي تجاهل التحولات الإقليمية والدولية التي واكبته، فتلک الفترة شهدت موجة الاستقلال الأفريقي، وبناء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، كما عقد مؤتمر القمة الأفريقية في القاهرة عام ١٩٦٤، وكذلك مؤتمر دول عدم الانحياز، ولكن السياسة المصرية لم تطرح تصوراً لتنظيم وتجمع دول حوض النهر خاصة بعد أن أعلنت إثيوبيا وباقي دول حوض النهر عن تحفظاتها تجاه الترتيبات الثنائية وعدم إقرارها أو التزامها بما سبق توقيعه من اتفاقيات بين الدول الاستعمارية السابقة ومصر بشأن مياه النيل.

وعلى الرغم من قيام منظمة الوحدة الأفريقية بإقرار اتفاقية أفريقية خاصة بالأنهار والمياه والبيئة، ومصادقة كل من مصر والسودان عليها، وعلى الرغم من النص في اتفاقية ١٩٥٩ على التعاون الفني بين البلدين بإنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة، لها أن تقوم بالتنسيق تجاه دول حوض

النيل الأخرى، إلا أنه ظل اتفاقاً على موقف "سياسي" موحد بين مصر والسودان، و"فني" مع دول حوض النهر الأخرى، ولذلك لم يحدث أن انضمت أي من الدول الأخرى إلى اللجنة المشتركة.

المرحلة الثالثة: بين ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٩: وشهدت توقيع اتفاقية مشروع قناة جونجلي عام ١٩٧٤ بين البلدين، في إطار ثنائي، دون انفتاح على دول النهر، وفي المقابل بدأت دول حوض النيل الأخرى في مناقشة مشروعات للري الدائم، وتنظيم الاستفادة محلياً من المياه والكهرباء مثل مشروعات إثيوبيا، وبحيرة فكتوريا في أوغندا وتنزانيا، وإنشاء منظمة نهر كاجيرا بين تنزانيا وبوروندي ورواندا وأوغندا.

وشهدت هذه المرحلة توقيع العديد من موائيق واتفاقات التكامل بين مصر والسودان، كتوقيع مناهج العمل عام ١٩٧٤، ثم اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦، وميثاق التكامل عام ١٩٨٢، دون دراسة أو تقييم حقيقي للمشكلات والقضايا القائمة بين البلدين، وبأسلوب فوق في كلا البلدين، وانتهت هذه المرحلة — التي وصفها "د. عودة" بـ "الورقية" — بتوقيع ميثاق الإخاء بين البلدين عام ١٩٨٧^(٧).

وفي تحليله لطبيعة التكامل ودوافعه خلال هذه المرحلة يرى "شعراوي" أنه في عام ١٩٧٤، كان النظامان قد استقرا عقب حرب ١٩٧٣ في مصر وبعد اتفاقية أديس أبابا في السودان، وكان يمكن الانطلاق نحو بناء عمل تكاملي داخل المجموعة العربية والأفريقية، ولكن الأمور سارت إلى مزيد من التدهور مع انهيار ميثاق طرابلس الذي وقع عام ١٩٧٠ بالنسبة لمصر، والتوتر في العلاقات المصرية العربية بسبب اتجاهات الرئيس السادات نحو الموقف من إسرائيل، ثم سيطرة قوى اليسار على النظام في السودان، فكانت أجواء العزلة — وليس الانفتاح إقليمياً وداخلياً — وراء توقيع "منهاج التكامل" في فبراير ١٩٧٤.

أما "ميثاق التكامل" في أكتوبر ١٩٨٢ فقد جاء تكراراً لنفس الإطار، حيث ازدادت عزلة مصر عربياً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، والموقف المصري من حركات التحرير الأفريقية، والوجود الكوبي والسوفييتي في القارة مقابل التحالف المصري مع الولايات المتحدة. كما كان نظام مايو في الخرطوم يعاني توتراً متصاعداً في الجنوب، وتوتراً مع إثيوبيا وليبيا، واقترباً مكثفاً من الولايات المتحدة، وهنا نظر "شعراوي" إلى توقيع "منهاج التكامل" و"ميثاق التكامل" كعمل ثنائي لا تدعمه رغبة في التوحد الذي تؤسسه حركة سياسية أو شعبية عميقة الجذور ذات صلة بالحركة العربية أو الأفريقية، بل كان وليد الظروف الإقليمية والدولية التي شهدتها الدولتان^(٨).

المرحلة الرابعة: بين ١٩٨٩ - ٢٠٠٥: وقد شهدت هذه المرحلة العديد من التحولات والتقلبات في مسار العلاقات، من "تعاون" إلى "توتر" إلى "صدام" إلى "تهدة" إلى "توتر" إلى "تعاون" من جديد، وذلك على النحو التالي:

١- تعاون: مع تغير نظام الحكم في السودان عام ١٩٨٩ كان التأييد المصري لـ "ثورة الإنقاذ" واضحا، فقد اعتبرها انقلابا وطنيا من شأنه أن يحقق الاستقرار في السودان، ويحل أزمة الجنوب، ويواجه أزمة اقتصادية طاحنة، ومن جانبه حاول النظام السوداني الجديد الاستفادة من حالة الفتور بين مصر وحكومة الصادق المهدي لتحقيق عدة أهداف: توطيد أركانه واكتسابه الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية، وتخفيض حدة الضغوط الأمريكية التي بدأت في الظهور نتيجة إقدام قادة الانقلاب على حل الأحزاب والنقابات ومصادرة الصحف ومطاردة المعارضة، والسعي لتسوية مشكلة الجنوب بمساندة مصرية.

٢- توتر: في أثناء زيارة البشير للقاهرة في فبراير ١٩٩٠ أبدت مصر تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السوداني، الأمر الذي اعتبره بعض أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان تدخلا في الشؤون الداخلية للسودان، ثم كانت أزمة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠، والتأييد السوداني للعراق، الذي أشعل الخلافات المصرية السودانية، وبرزت عدة قضايا خلافية أثرت بالسلب على علاقات الدولتين، منها:

- قضايا الإرهاب: اتهمت مصر السودان بتوفير أماكن ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر، وفي مايو ١٩٩٠ أبلغت مصر الحكومة السودانية بقلقها لازدياد أعداد أفراد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم واللاجئين إلى السودان، وتلقيهم تدريبا عسكريا في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية^(١).

ودخلت المعارضة السودانية في القاهرة على خط الأزمة، حيث حذرت الحكومة المصرية من مخطط سوداني يهدف إلى نقل العنف السياسي للساحة المصرية ثم الإعداد له داخل الجبهة الإسلامية، وأعلنت مصر أن أجهزتها الأمنية رصدت مراكز تدريب لعناصر إرهابية في السودان، ووجهت اتهامات واضحة للنظام السوداني^(٢).

- قضية الحدود: في أكتوبر ١٩٩١ أعلنت السودان عن مناقصة للتقريب عن النفط في مثلث حلايب، وتعاقبت مع شركة كندية لهذا الغرض في نهاية ديسمبر ١٩٩١، فقامت مصر بإرسال تحذير إلى العديد من شركات النفط العالمية اعتبرت فيه أي اتفاق مع غير الحكومة المصرية اعتداء على السيادة المصرية، فأصدرت الحكومة الكندية في يناير ١٩٩٢ تعليمات

للشركة الكندية بعدم التنقيب في المنطقة، وقامت السودان بسحب الترخيص الممنوح للشركة الكندية.

وفي فبراير ١٩٩٢ تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المسألة، وعقدت اللجنة اجتماعين في "الخرطوم في مارس ١٩٩٢، وفي القاهرة في أكتوبر ١٩٩٢"، وكان مقرراً عقد الاجتماع الثالث في الخرطوم في يناير ١٩٩٣، غير أن السودان قدمت مذكرة إلى مجلس الأمن في ١٩٩٢/١٢/٢٧ بشأن حلايب، وردت مصر على المذكرة في ١٩٩٣/١/٦، فعادت السودان وقدمت مذكرة مماثلة ثانية لجامعة الدول العربية، فتوقفت أعمال اللجنة.

ورغم اتفاق الرئيسين مبارك والبشير (على هامش القمة الأفريقية بالقاهرة، يونيو ١٩٩٣) على العمل على إزالة نقاط الخلاف، إلا أن السودان اتخذت عدداً من الإجراءات كان من شأنها زيادة التوتر في العلاقات مع مصر، كالاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان^(١١).

٣- صدام: تعددت دوافع التصعيد بين الدولتين في منتصف التسعينيات، ومن ذلك:

— محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥: حيث قامت مصر بتعزيز وجودها العسكري والمدني في حلايب، فتقدمت السودان بمذكرتين لمجلس الأمن في ٢٩ يونيو، و٦ يوليو ١٩٩٥ ردت عليهما مصر في ١٠ يوليو ١٩٩٥، وقرر مجلس الأمن حفظ الموضوع، فأعلنت السودان حالة التعبئة العامة تحت دعوى اكتشافها مؤامرة لغزو السودان من الخارج تدبرها المعارضة السودانية، وتشارك فيها مصر بالدعم والتدريب، وتحركت مظاهرات معادية لمصر تتدد بالاعتداء المصري^(١٢).

— عدم الاستقرار الداخلي في السودان: أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية، وازدياد حدة أعمال العنف السياسي تجاه المعارضين والمواطنين على السواء، والفشل في التوصل إلى تسوية لقضية الجنوب، حيث تفاعلت هذه العوامل لتحد من شرعية نظام حكومة الإنقاذ مما دفعها إلى افتعال هذه الأزمة.

— تنامي العلاقات الإيرانية السودانية: حيث اتجه السودان إلى توطيد علاقاته مع إيران، في وقت كانت فيه العلاقات المصرية الإيرانية تشهد مزيداً من التوتر، وهو ما اعتبرته مصر خطراً على أمنها القومي وعلى استقرار حدودها الجنوبية.

— التوجهات السياسية للنظام السوداني: ذات الصبغة الإسلامية، من خلال سيطرة الجبهة القومية الإسلامية على النظام، وسعيها إلى فرض نموذجها الفكري والأيدولوجي على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو ما اعتبرته مصر تهديداً لاستقرار نظامها السياسي^(١٣).

٤- تهدة: إزاء تدهور الأوضاع الداخلية في السودان، وإزاء عزلة النظام السوداني عربياً وإقليمياً ودولياً بعد فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن، اتجه النظام السوداني إلى العمل على تهدة التوتر مع مصر، حيث التقى البشير مع مبارك أثناء القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦، وأسفر اللقاء عن عقد اجتماع مشترك بالخرطوم غلب عليه الطابع الأمني، ولم تستمر المحادثات طويلاً^(١٤).

وفي إطار السعي نحو مزيد من التهدة جاءت زيارة الرئيس البشير إلى مصر (٢٢ و ٢٣ ديسمبر ١٩٩٩)، وفي نهاية الزيارة صدر بيان مشترك، كان من بين ما جاء فيه: "قرر الرئيسان تطبيع العلاقات بين البلدين تطبيقاً كاملاً، وعودة السفير المصري إلى الخرطوم فوراً، واتفق الرئيسان على حل مسألة حلايب في إطار تكاملي أخوي يشكل رافداً في حركة التكامل الشامل بين البلدين، وتحقيقاً للمصالح الحيوية للشعبين اتفق الرئيسان على تنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية الكبرى التي تحقق الأمن الغذائي للبلدين الشقيقين، ويسهم فائض إنتاجها في تحقيق الأمن الغذائي العربي والأفريقي.

كما قرر الرئيسان سرعة رفع القيود على حركة الأفراد بما يفضي إلى خلق سوق مشتركة موصول بالجهد المبذول لإقامة السوق العربية المشتركة والكوميسا، واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزير خارجية البلدين تتولى متابعة العلاقات المصرية السودانية ومتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه^(١٥).

— توتر: وكان مصدره في هذه المرحلة توقيع اتفاقات ماشاكوس بين الحكومة السودانية وعدد من الفصائل الجنوبية لتسوية قضية الجنوب في ظل رعاية أمريكية، وفي غياب مصري، اعتبرته مصر تهديداً لدورها، ورغم أن التصريحات الرسمية المصرية عبرت عن حرص مصر على الوقوف مع السودان في مساعيه لتحقيق الاستقرار والوحدة في إطار سودان قوي يتمتع فيه كل أبنائه بحقوقهم كاملة، كانت هناك مخاوف مصرية من انفصال الجنوب. لأن من شأنه تهديد التكامل الإقليمي لوادي النيل مع احتمالات انفصال مناطق أخرى في السودان، كما قد يؤدي إلى عدم التوازن الداخلي في السودان، هذا بالإضافة إلى تأثير الانفصال على موارد المياه المصرية.

كما تحفظت مصر على الطريقة التي جرت بها المفاوضات في كينيا بوساطة ورعاية أمريكية، مع استبعاد مصر بضغوط أمريكية، مما يعني تهميش الدور المصري، وتجاهل المبادرة المصرية - الليبية لصالح النفوذ الكيني ومبادرة الإيجاد، ووضعت مصر هذا التحفظ في إطار العلاقة مع السودان، حيث كانت ترغب في أن تصر الحكومة السودانية على إشراك مصر في جهود المفاوضات. (١٦).

وقد قبل التحفظ المصري بقدر من الفتور والجمود في السودان، فظهرت بعض المقولات بأن أبناء السودان هم الذين كانوا يقاتلون، ومن ثم فلهم وحدهم الحق في إيقاف الحرب وبالطريقة التي يرونها مناسبة، وأن مصر لم تبذل الجهد الكافي لدعم السودان، وأنها كانت تستقبل المعارضة السودانية بأطرافها الشمالية والجنوبية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأنها تحتفظ كذلك بعلاقات جيدة مع جون قرنق وتستقبله كزعيم سياسي، وتعددت الانتقادات التي لم تقف عند هذا الحد بل تعدته إلى التلويح بتحريك ملف الخلاف الحدودي حول حلايب (١٧).

متعاون: بعد أن هدأت الانفعالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير، بدأ يظهر نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي قررت التعامل مع الأمر الواقع، فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل الوحدة ومن أجل تذليل الصعاب أمامها، وبدا أن السياسة المصرية التي حافظت على صلاتها بمختلف القوى السياسية المعارضة أصبحت ذات فائدة، إذ تستطيع مصر من خلال هذه الصلات أن تؤدي دوراً توفيقياً يساعد على توفير أجواء داخلية وإقليمية أفضل لمسارات آمنة لإنهاء المفاوضات بنجاح وبقدر من التوازن (١٨).

كما شهدت هذه المرحلة اتجاهاً متزايداً نحو تسريع عمليات التعاون، وتوسيع حجم التبادل التجاري في العديد من المجالات: مثل استيراد اللحوم والمواد الغذائية السودانية، والاتفاق على إنشاء ميناء نهري في ملكال على نهر النيل الأبيض، إلى جانب المشروعات المطروحة للربط الكهربائي بين مصر والسودان، وتقوية ودعم وسائل الاتصالات والطرق والمواصلات بينهما، وزيادة المساحة المزروعة بالقمح في السودان بالخبرات المصرية، وتنمية زراعات الذرة الصفراء في السودان لسد الاحتياجات المصرية.

وكذلك إنشاء معهد زراعي في مدينة ملكال، وإقامة مشروع لتنمية زراعة الأرز في مدينة أويل، إلى جانب تطوير مشروعات الزراعات النيلية في الجنوب، ومشروعات الزراعة التي

تعتمد على الأمطار، هذا بجانب الاتفاق على إنشاء عدد من الشركات العملاقة في مجالات المعلومات التقنية والاقتصادية وبرامج الكمبيوتر، وتوقيع اتفاق لتنفيذ مشروع إنشاء طريق بور سودان - عطبرة بطول ٨٥٠ كيلومترا.

وتم التأكيد في إطار هذه الاتفاقات على عدة مبادئ للتكامل أهمها: إنهاء تضارب الرؤى حول طبيعة علاقات الدولتين، وتعزيز وحدة السودان داخل حدوده الجغرافية، ودعم خيار الديمقراطية التعددية، والعمل على حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومحاربة العنف والتطرف والإرهاب، وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البلدين وضمان حرية الانتقال للأفراد ورعوس الأموال^(١٩).

ثم كانت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى القاهرة (٢٠٠٤/١/١٨) لبحث الدور المصري في تعزيز وحدة السودان خلال الفترة الانتقالية التي أقرها اتفاق السلام، والسعي نحو تعميق مشاريع التكامل بين البلدين وتعمير جنوب السودان، وخلق تحرك عربي نشط للاستثمار في السودان، وجذب الجنوبيين لخيار الوحدة^(٢٠).

ثم جاء توقيع "اتفاقية الحريات الأربع" بين مصر والسودان والتي تتعلق بحرية التنقل والإقامة والعمل والتملك، لتوفر إطارا قانونيا لتفعيل استراتيجية التعاون، وقد بادر السودان بطرحها للتعاون مع مصر بعد أن تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع ليبيا، وكذلك مع بعض الدول الأفريقية في إطار تجمع "دول الساحل والصحراء"^(٢١).

وفي إطار هذه المراحل يبرز أن التفاعلات المصرية السودانية تتم عبر شبكة من القنوات "الرسمية" و"غير الرسمية"، على المستوى "الثنائي"، وعلى المستوى "متعدد الأطراف" في إطار حوض النيل، فعلى المستوى الثنائي توجد علاقات حكومية رسمية بين مؤسسات رئاسية وتشريعية وتنفيذية قائمة في كل من البلدين، وفي داخل هذه العلاقات الرسمية نجد نموا وتبادلا بين مؤسستين لهما وضع خاص وتأثير متنوع الدرجات في داخل كل من الحكومتين، كما توجد علاقات غير حكومية قائمة ومتفاعلة بين قطاعات ذات تأثير في كل من البلدين (مثل: الطرق والجماعات الصوفية، والحركات الدينية الإسلامية والمسيحية، والقبائل المتجاورة علي الحدود المشتركة، والنوبيين في منطقتي النوبة المصرية والسودانية، والقرابات والمصاهرة، والأحزاب، والمهنيين والمتقنين والاتحادات والنقابات ... إلخ).

أما على المستوى متعدد الأطراف: ويتمثل في التنسيق في إطار دول حوض نهر النيل (٧ دول أفريقية تجاور مصر والسودان وتشارك معهما في الحدود السياسية) كما تشارك الدولتان في عضوية منظمات عربية وإسلامية وأفريقية^(٢٢).

ومن حيث الآليات، يتم التمييز بين مجموعتين أساسيتين:

الأولى: "الآليات التقليدية" وتتمثل في اللجان العليا المشتركة، حيث قامت بنية "التكامل" منهاجا وميثاقا على اجتماعات "اللجنة الوزارية العليا المشتركة"، وفي إطارها تشكلت تسع لجان فنية وزارية تضم الوزراء المعنيين بمجالات "الزراعة والري، التنمية الصناعية والتعدين، النقل والمواصلات، المالية والاقتصاد والتجارة، الشؤون الدينية والثقافية والإعلام والشباب والسياحة، التعليم والبحث العلمي، الشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والتعاون، الشؤون القانونية، المنطقة المتكاملة — أسوان و المديرية الشمالية".

وقد أثمرت هذه اللجان عدداً من الإنجازات: الاتفاقيات والمشروعات في مجال الزراعة والري (مشروع جونقلي والرمازين)، والتجارة والاقتصاد (شركة الاستثمار المصرية السودانية لإدارة المشروعات الاقتصادية المشتركة)، والصناعة والتعدين (الشركة المشتركة للتعدين، مشروعات صناعة الأغذية والجلود والجرارات والغزل والنسيج والسكر والورق والزجاج والأسمنت) والنقل والمواصلات (الربط بين الدولتين عن طريق خطوط السكك الحديدية، والبرية والنهرية)، والشؤون الدينية والثقافية والإعلام والشباب والسياحة (إقامة المجتمعات الثقافية والمراكز الإسلامية في الخرطوم والجنوب، ومعارض بيع الكتب في القاهرة والخرطوم، واستراتيجيات الإعلام المشتركة والإنتاج التلفزيوني والسينمائي).

وفي مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية والتعاون والعمل (اتفاقية تبادل تشغيل العمال، ومركز صحي في جوبا، وتنسيق التشريعات الاجتماعية) والتعليم والبحث العلمي (توحيد الهيكل التعليمي، وتقديم المنح الدراسية والإعفاء من المصروفات الدراسية لعدد من الطلبة السودانيين في مصر، ودعم فرع جامعة القاهرة في الخرطوم، وإنشاء مدرسة صناعية في كادقلي) والشؤون القانونية (تنسيق القوانين في البلدين لخدمة التكامل الاقتصادي، وتوحيد القوانين المدنية والجنائية وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية) وإنشاء المنطقة المتكاملة بين أسوان والمديرية الشمالية تمهيدا لإنشاء مناطق أخرى تضم تنظيم تجارة الحدود، وتصاريح المرور المفتوحة، ومشروعات زراعية مشتركة، وتيسر النقل النهري^(٢٣).

وفي يوليو ٢٠٠٢ وبعد اجتماعات اللجان العليا المشتركة أعلنت الدولتان التزامهما بتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٠% على وارداتهما وذلك خلال اجتماع رؤساء حكومات الكوميسا الذي عقد يومى ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، ثم تم التوقيع على تفعيل اتفاقية الكوميسا بين البلدين فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ وذلك باستثناء بعض السلع من الإعفاء الجمركي طبقا لقوائم متفق عليها.

إلا أن هناك تباطؤاً في الإرادة السياسية نحو تسريع مستويات التعاون الاقتصادي وهو ما يمكن ملاحظته في توقيع تفعيل اتفاقية الكوميسا الذي تم بعد ثمانية أشهر من التوقيع على الاتفاقية الأصلية في لوساكا، ورفض اتحاد الصناعات السوداني لـ ٧٠ سلعة مصرية مدرجة في قوائم السلع المتبادلة المعفاة من الجمارك (٢٤).

ومما يلاحظ على عمل اللجان أنه رغم تعدد أنماطها، وتعدد اجتماعاتها، فإن دورها كان محدوداً في تفعيل التكامل، كما أن "المسائل الكبرى" بين البلدين لم تدخل فعليا في إطار عمل هذه اللجان، كاتفاقية قناة جونقلي التي وقعت قبل مناج التكامل "١٩٧٤"، واتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت عام "١٩٧٦"، كما ظلت مسائل الري في حدود الهيئة المشتركة لمياه النيل التي ظلت عمليا كيانا مستقلا. (٢٥)

الثانية: "الآليات المستجدة" وتتمثل في تفعيل البعد الشعبي في العلاقات بين البلدين وخلق مصالح مشتركة بعيدا عن المستويات الرسمية، كاتفاقات تبادل الخبرات بين قطاعات ومنظمات العمل الشعبي، وهو ما برز في تكوين المنتدى الأهلي المصري السوداني — بمشاركة نحو ٥٦ جمعية أهلية — فى مايو ٢٠٠٣ تحت رعاية جامعة الدول العربية والمركز المصري لمساندة المنظمات الأهلية، وتوقيع أربع اتفاقيات تعاون بين جمعيات مصرية وسودانية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة والسكان.

كما تحركت الحكومة المصرية على مستويين: الأول على الساحة العربية لحشد الدعم العربي للسودان بداية من قمة بيروت فى مارس ٢٠٠٢ التي قررت إدراج الشأن السوداني موضوعا رئيسيا للاهتمام العربي، ووضع كبنء دائم فى اجتماعات القمم واجتماعات مجلس الجامعة، إضافة لإنشاء صندوق لإعمار جنوب السودان تساهم فيه الدول العربية، وقيام الصندوق بمشاريع تنمية محددة تقوم بتمويلها صناديق التمويل العربية، وقد نجح الصندوق فى دورته الثالثة فى ٧ يونيو ٢٠٠٣ فى إدراج عدد من المشروعات التي تمويلها صناديق التمويل فى كل من الكويت والإمارات والسعودية.

والمستوي الثاني كان علي الساحة السودانية من خلال تفعيل العلاقات مع كافة الفاعليات السياسية السودانية، حيث احتضنت مصر توقيع "إعلان القاهرة" في ٢٤ مايو ٢٠٠٣ بين الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس حزب الأمة والحزب الاتحادي، وذلك بهدف تفعيل الدور العربي في مفاوضات مشاكوس، وعدم تهميش الفاعليات السياسية الشمالية في أي اتفاق قادم للسلام^(٢٦).

المطلب الثاني: التكامل المصري - السوداني قضايا وإشكاليات

ليس ثمة حتمية "لتكامل" أو اندماج دول لمجرد أنها متجاورة، أو من أصول طبيعية أو تاريخية أو عرقية واحدة، أو بسبب تشابه النظم السياسية أو الاجتماعية، لأن "إرادة التوحيد" تحكمها اعتبارات أخرى معقدة وفق تطور الثابت والمتغير في علاقة المتجاورين أو المتباعدين، كما تفرض تفاعلات العوامل الداخلية والخارجية مدركات متغيرة، وقد اختارت مصر والسودان طريق "التطور المستقل" في لحظة الاختيار التاريخي التي أعقبت مرحلة الخيارات الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية.

فقد كان البلدان محملين طوال فترة الاستقلال بعوامل التباعد بأكثر مما يوحي به خطاب التكامل أو التوحيد، فارتباطات مشروع الدولة الوطنية في مصر، وبعده الدائم في الإقليم العربي والنظام الدولي متجاوزا "الإقليمية الأفريقية" التي يقع السودان في القلب منها، فمصر تنظر بقلق دائم إلى الشرق أوسطية، بينما السودان يركز توجهاته الاستراتيجية على القرن الأفريقي "وبلاد السودان" والبحيرات والبحر الأحمر بما كان يوحي بمسارات متعددة الأطراف "للتكامل"، وبينما نشطت مصر في آفاق اختياراتها، فإن السودان لم يفعل الكثير، ولذا بدا التكامل بين مصر والسودان بدون أفق، ولم يطرح التوحيد مع السودان إلا في حدود سقف موثيق التكامل السوري^(٢٧).

وقد ارتبط ذلك بالعديد من العوامل التي حدثت من التكامل وحجمت نطاقاته ومستوياته، ومن ذلك:

أولاً: الرؤية السلبية من جانب عدد من القوى السياسية السودانية تجاه العلاقات مع مصر، والتي تقوم علي:

١- أن السياسة المصرية درجت على التدخل في الشؤون الداخلية السودانية، وتستند في ذلك إلى عدة مؤشرات منها: تدخل ثورة يوليو قبيل استقلال السودان من سنة ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٥٦، حيث كانت تعمل بشتى الوسائل لدفع قوى سياسية على حساب قوى سياسية أخرى،

وبذلك ساهم الجانب المصري في تشويه التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان، والمحاولات المصرية لاستقطاب الجيش السوداني أثناء حكم حزب الأمة سنة ١٩٥٨ مما دعا الحزب إلى التنسيق مع الفريق إبراهيم عبود لتسليم السلطة بشكل مؤقت، ثم مساندة الجانب المصري للانقلاب العسكري الأخير (حكومة الإنقاذ).

٢- أن مصر لم تهتم بالقدر الكافي بالقوى الوطنية الديمقراطية في السودان، ولم تتسق معها بصورة تعكس الندية والحرص على مصلحة الطرفين.

٣- أن أهم اتفاقيات التعاون بين مصر والسودان قد أبرمت في عهد النظم العسكرية غير الشرعية في السودان "اتفاقية المياه وميثاق التكامل ومعاهدة الدفاع المشترك"، وأن ذلك كان سببا لنفور الرأي العام السوداني من هذه الاتفاقيات، والمطالبة بإلغائها أو تجميدها أو مراجعتها، وما صاحب ذلك من حساسية سودانية مفرطة تجاه التعاون مع مصر ولاسيما من قبل القوى الديمقراطية المختلفة^(٢٨).

ثانياً: الرؤية السلبية من جانب عدد من التيارات المصرية تجاه القوى والنظم السياسية السودانية، والتي تقوم على:

١- أنه كلما نمت العلاقات بين البلدين ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السوداني، وسعت إلى تدمير هذه العلاقات، وتعالّت صيحاتها مرة بمخاطر الاستعمار المصري - التركي، وثانية بمخاطر الاستعمار المصري - البريطاني، وثالثة بمخاطر الاستعمار المصري - الأمريكي في الثمانينيات، أما كلما فترت العلاقات والتزمت مصر جانب الحذر والحرص تجاه ما يحدث في السودان باعتباره شأنا داخليا اتهمت مصر بإهمالها الشأن السوداني، والتراخي عن القيام بمسئولياتها التاريخية تجاه الشعب السوداني، وتجاه مصالحها الاستراتيجية في السودان، وتعالّت الصيحات بضرورة قيام مصر بدور إيجابي في السودان.

٢- أن السودان لا يستريح في تعامله مع مصر إلا في حالات الضعف النسبي "المتصور" للنظام المصري، وقد تكرر هذا عدة مرات، حدث هذا في بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ قبل أن توطد أركانها، وفي ظل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة، فقد مارست السودان دورا فاعلا في الحياة السياسية المصرية أسفر عن حصولها على حق تقرير المصير والاستقلال، وحدث أثناء حرب السويس وما أعلنته السودان من مؤازرة لمصر، وحدث كذلك إبان حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها، وحدث أيضا أواخر السبعينيات عند المقاطعة العربية لمصر.

٣- أن السودان، وفي فترات الحكم المدني، تبحث عن بديل على حساب علاقاتها مع مصر، وكان حصولها على هذا البديل يدفعها إلى التضحية بعلاقاتها مع مصر، فقد كان التقارب مع ليبيا في النصف الثاني من الثمانينيات، على حساب العلاقات مع مصر، وكان التقارب مع إريتريا في النصف الأول من التسعينيات، على حساب هذه العلاقات، وظلت فكرة البحث عن بديل لمصر تشكل الشغل الشاغل لبعض التيارات السياسية السودانية، دون سعي جدي لخلق صيغة توازنية للتعاون في المحيط الإقليمي أو مع دول الجوار.

٤- أن هناك رفضاً من جانب عدد كبير من التيارات السياسية السودانية للاتفاقيات التي أبرمت نيابة عن السودان قبل الاستقلال، سواء الخاصة بالحدود أو بمياه النيل، بدعوى أن السودان إما أنها لم تكن طرفاً فيها، أو أن حكماً عسكرياً قد أبرمها دون إجماع وطني، وقد ظل هذا الوضع يشكل المصدر الأساسي لتأزم العلاقات المصرية السودانية، وتخبو هذه المسائل في فترات التعاون، إلا أنها سرعان ما تعود لتظهر على السطح مرة أخرى فيما يبدو وكأنه رغبة من الجانب السوداني في إبقاء هذه الأوضاع لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة^(٢٩).

ثالثاً: غياب جوهر التبادل الذي ينبغي أن يصنع أية علاقة ثقافية بين دولتين مستقلتين، فمصر تصدر للسودان النظم التعليمية والثقافية المصرية ولا تأخذ منه ما يكفي لإقامة علاقة متوازنة بين الشعبين، كما لم تستفد الإدارة المصرية من الخبرة الطويلة التي خاضتها في السودان. فرغم الروابط الشعبية العديدة إلا أنها لم تهتم بدراسة الهيكل الاجتماعي المعقد للشعب السوداني الذي يدفع به إلى رفض سيطرة السلطة المركزية^(٣٠).

رابعاً: أن هناك نوعاً من التغير في الإدراك المصري لطبيعة ومستوى ومضمون التعاون ليكون أكثر شمولاً، بحيث يتضمن إقامة مشروعات اقتصادية تنموية، وتكوين جمعيات أهلية مشتركة، وتأسيس شركات تدمج القطاع الخاص في البلدين، وإشعار الشعبين بأهمية التكامل كخطوة في اتجاه وحدة اقتصادية وسياسية تكون نواة لسوق عربية مشتركة، والتفكير في إنشاء إدارة عليا مصرية للاهتمام بشئون السودان لتعميق الروابط بين الشعبين، ودعم الروابط بين البرلمانات والأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والجمعيات الأهلية، ودراسة إنشاء فرع لجامعة القاهرة في مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان، وتقديم منح دراسية لأبناء الجنوب للدراسة في المدارس والمعاهد والكلية المصرية^(٣١).

خامساً: أن هناك العديد من الأسباب التي حالت دون تفعيل مسيرة التكامل بين الدولتين، رغم مرور أكثر من نصف قرن علي تمتعهما بمطلق السيادة علي مقدراتهما بعد الحقبة

الاستعمارية، سواء كانت هذه الأسباب نابعة من كل طرف في ذاته أو من تصوراتهما للتكامل وأدوات تطبيقه، أو نابعة من البيئة المحيطة بهما، ومن ذلك:

١- القيادة السلطوية لا السياسية لعملية التكامل: فقد اكتفى "منهاج" التكامل بتصديق الرئيسين على ما يتم من قرارات وتوصيات، أما اللجنة السياسية فكانت خاصة بقيادة التنظيمين الحاكمين "الاتحاد الاشتراكي في البلدين"، ولذا لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرتين قبل أن تدخل مصر في نظام التعدد الحزبي عام ١٩٧٦، والسوداني في "التوجه الإسلامي" عام ١٩٨٢، فافتقد البرنامج "للعقل السياسي"، كما أن عدم إعطاء "سلطة التشريع" للبرلمان جعلته صورياً.

٢- بقاء الشئون الاستراتيجية (مثل الدفاع المشترك، الري، العلاقات الخارجية والنشاط الدبلوماسي) خارج إطار المعرفة الشعبية، وارتبط ذلك بغياب دور "التعددية السياسية" في البلدين، واستمرار مفهوم "الحساسيات" أمام اللجان المشتركة.

٣- افتقار حركة وأجهزة التكامل إلى الحضور العضوي في خطط تنمية البلدين، أي مدى اعتبار مشروعات التكامل جزءاً من عملية التنمية المتكاملة، فتعثرت عملية التمويل وتضاعل الإنجاز المادي.

٤- استمرار الخطاب السياسي بلغته المتعالية بعد كل انقطاع، في وقت لم يتوفر فيه للمشروعات أو الخطط التكاملية مثل هذه الاستمرارية؛ مما يشير إلى عدم وجودها أصلاً أو عدم جدواها واقعياً، وقد حدث هذا حتى بالنسبة "لمنهاج"، و"الميثاق"، مما عرّض عملية التكامل لتغيرات سلبية، كما عرّضها لصياغات لا جدوى لها^(٣٢).

٥- الاختلاف في معدلات الاستقرار السياسي في البلدين والذي كان مؤثراً في تحجيم العلاقات المصرية السودانية، والحيولة دون تأصيل وبلورة نماذج للتعاون والتكامل بين البلدين تستطيع مواكبة التفاعل الشعبي وغير الرسمي الذي خلقتة الجماهير في البلدين بالاحتكاك والمصاهرة وتبادل المنافع... إلخ.

٦- اختلاف التركيبة الديموغرافية للبلدين؛ ففي مصر توجد أمة متجانسة من الممكن خلق خطاب سياسي فيها أو تخليقه، أما السودان فيشهد مختلف الثقافات والفوارق العرقية والدينية، والتي انعكست على خطاب العلاقات بين البلدين في عزوف شرائح اجتماعية مؤثرة عن المساهمة في دفع ذلك الخطاب، ونقد بعضها له وتقليلها من أهميته، وأقحم البعض الآخر عليه قضايا جدلية حالت دون تطوره بما يحقق الأهداف المنشودة منه.

٧- محاولة تصفية الحسابات بأساليب انفعالية (كالتظاهر ضد مصر في الخرطوم، وحرق العلم المصري في فترة المشير سوار الذهب الانتقالية، وبعد سقوط نميري، وأثناء أزمة الخليج الثانية).

٨- الدور السلبي لبعض أجهزة الإعلام، وخاصة في فترات التوترات، (فأثناء أزمة الخليج سعت بعض صحف المعارضة المصرية إلى تصدير مسألة نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالي بطريقة صعدت من مشاعر الرأي العام في البلدين من غير اكتراث لعناصر الصدقية التي يمكن أن يحملها الخبر).

٩- دور المثقفين في البلدين: والذي اتسم بالسلبية في كثير من الأحيان، وغابت إسهاماتهم في تشريح عوارض الأزمات التي تعترض مسار التكامل، وتوير الرأي العام في البلدين بأهمية التكامل.

١٠- قصور دور الدبلوماسية: نظراً لوقفها على القنوات الرسمية، ولم تحاول خلق قنوات أخرى كالدبلوماسية الشعبية والتي كان من الممكن أن تلعب أدواراً وسطية وتوفيقية في لحظات التعثر والتوتر التي قد تشهدها علاقات البلدين^(٣٣).

١١- دور الاعتبارات الخارجية في تعويق التكامل والنابعة من مواقف عدد من القوى الدولية والإقليمية التي رأت في هذا التكامل عائقاً أمام مصالحها وطموحاتها في المنطقة، فاتجهت إلى إثارة الأزمات بين الدولتين، كما اتجهت في مرحلة تالية إلى تهميش الدور المصري في تسوية الأزمة السودانية، ويبرز في هذا الإطار أدوار القوى صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة (فرنسا وبريطانيا) أو صاحبة الرؤى الإمبراطورية والساعية نحو الهيمنة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: التكامل المصري - السوداني نتائج وتوصيات

في إطار الاعتبارات السابقة، وفي إطار رصد مسيرة العلاقات المصرية السودانية، يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات الأساسية، من بينها:

١- التأكيد في إطار الرؤية السودانية للعلاقات مع مصر على وجود حاجة ملموسة للجانب السوداني في تحسين العلاقات مع مصر، مصدرها الشعور بخطر التفكك والانقسام، وتكاثف الضغوط الداخلية والخارجية على السودان، حكومة وشعباً وأرضاً، بما يهدد وجوده ومصالحه العليا، وأن هناك استعداداً حقيقياً من جانب المسؤولين السودانيين لتسوية كافة المشكلات التي

تعرض تحسين العلاقات المصرية - السودانية والعودة بها إلى مسارها الطبيعي باعتبار أن البلدين يمثلان وحدة واحدة من حيث المصالح الاستراتيجية العليا والميراث الحضاري والاجتماعي.

كما أن هناك إدراكا سودانيا لأهمية سلامة السودان الإقليمية بالنسبة لمصر باعتبار ذلك مصلحة استراتيجية مصرية، وتعمل الحكومة السودانية في هذا المجال على تعميق هذا الإدراك لدى الجانب المصري، ورفع مستوى التكامل بين الطرفين في مختلف الميادين، وخاصة الدعوة إلى التعاون الدفاعي والأمني باعتباره الأكثر إلحاحا ضمن حاجات السودان الحالية لمواجهة مشكلاته^(٣٤).

٢- أن هناك تناقضا في الرؤى بين البعض في مصر والسودان؛ ففي حين يرى فريق من المصريين أن إدارة النظام السوداني للعلاقات مع مصر في التسعينيات ترتب عليها العديد من النتائج السلبية على مسارات ومستويات هذه العلاقات، وهو ما برز في:

- سيطرة حالة من عدم الثقة تجاه توجهات النظام السوداني لدى القيادة السياسية المصرية، بالإضافة إلى ازدياد حدة التباين في وجهات النظر بين البلدين في العديد من القضايا كأسلوب إدارة العلاقات الإقليمية مع دول الجوار الجغرافي الأفريقي، والإرهاب، وأساليب التعامل الدولي الجديد التي تفرضها طبيعة المتغيرات التي يشهدها العالم.

- إبراز الجوانب السلبية في العلاقات العربية الأفريقية، خاصة مع محاولة النظام السوداني إبراز الطابع الصراعى بين العروبة والإسلام والهوية الأفريقية، الأمر الذي خلق مشكلات جديدة في المنطقة كانت تحرص مصر على تجنبها.

- إدخال عنصر دولي جديد من خارج المنطقة وهو إيران التي تحاول القيام بدور في هذه المنطقة، الأمر الذي يزيد من فاعلية تأثير ضغوطها على الدول العربية ويتيح لها فرصة توسيع نفوذها على حساب النفوذ المصري.

- فتح أبواب التدخل الدولي في أزماتها الداخلية، الأمر الذي خلق أوضاعا جديدة ومعادلات سياسية بالغة التعقيد، خاصة أن التوجه المصري قام على الحد من التدخل الدولي في المسألة السودانية إدراكا للتداعيات الخطيرة لهذا التدخل على مستقبل الدولة السودانية، وإمكانية انفصال الجنوب الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة غير مأمونة لأمن الدولتين^(٣٥).

في المقابل يرى البعض في السودان:

— أن التصور بأن النظام الحالي السوداني هو الذي يحتاج إلى مصر، ولذلك يبادر بطرح الأفكار والمشروعات تصور قاصر؛ لأن هذا النظام واجه تحديات كبيرة واستطاع الصمود والبقاء، وهذه الأوضاع قد تغيرت الآن على المستوي العالمي والإقليمي، ولذا فإن استراتيجية التعاون ليست نابعة من رؤية سياسية تستند إلى أمن نظام وإنما رؤية استراتيجية لمستقبل مشترك.

— أن مصر صاحبة مصلحة أساسية واستراتيجية في دفع التعاون مع السودان في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها مصر، والتعاون في تفعيل اتفاق الحريات الأربع أكثر رشادة وأقل تكلفة وأقرب تاريخياً واجتماعياً بالنسبة لمصر.

— أن التعاون بين البلدين يحتاج إلى طرح صيغ تفصيلية مدروسة بدقة حول المشروعات المختلفة، مع بيان مدى جاذبية هذه المشروعات نفسياً واجتماعياً، حيث لا يمكن إقناع الأفراد بالانتقال إلى مناطق غير مأهولة ما لم تكن هناك مشروعات مخططة وبنية تحتية وأوضاع مستقرة^(٣٦).

٣- محدودية الدور المصري والعربي في مقابل فاعلية دور دول الجنوب في إدارة أزمة السودان، حيث نجحت الدول الأفريقية المجاورة للسودان في القيام بدور الوسيط، ومن ذلك اتفاقية أديس أبابا التي تم التوصل إليها بمساعدة أثيوبيا، ونجاح كينيا في لعب دور أساسي باسم مجموعة دول الإيجاد في التوصل إلى الاتفاق الذي وقع في ماشاكوس، ثم اتفاقات نيفاشا، واستند هذا النجاح إلى توصيف الصراع على أنه صراع أفريقي، وليس عربياً، الأمر الذي أعطى الدول الأفريقية شرعية أكبر في التدخل، والشك في الحيادية والمبادرات العربية من جانب الجنوبيين لغلبة الطابع السياسي على تلك المبادرات، خاصة في ضوء اعتقادهم السائد بأن الصراع ناتج عن اتجاه العرب المسلمين الشماليين للهيمنة على الإثنيات السودانية الأخرى^(٣٧).

وفي إطار هذه النتائج يطرح الباحثون والمهتمون من الجانبين عدداً من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن يساهم الأخذ بها في دفع مسيرة التكامل بين الدولتين، ومن ذلك:

١- تسوية المشكلات التقليدية بين مصر والسودان: فعندما تستقر الأوضاع في السودان يصبح من المصلحة للدولتين أن تقيما أسساً ثابتة لعلاقاتهما السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وتسوية القضايا العالقة بينهما:

—قضايا الحدود: إذا تمسك كل طرف بموقعه، فأصر السودان على اعتبار حدوده طبقاً لخط الحدود الإدارية، وأصرّت مصر على اعتبار خط عرض ٢٢ هو خط الحدود السياسية، فالمقترح هو المقايضة، بأن يأخذ السودان ما يرغب فيه في منطقة جبل علبة وحلايب، وتعوض مصر بامتداد حدودها الجنوبية على ضفتي نهر النيل حتى الجندل الثالث عند مروي وكريمة، فتتوحد منطقتا النوبة المصرية والسودانية كجزء من مصر، ويمارس السودان سلطاته في مناطق القبائل على شاطئ البحر الأحمر.

—قضايا المؤسسات التعليمية المصرية في السودان: يمكن أن يتقدم السودان بوثيقة رسمية إلى الجانب المصري يشرح فيها مشروعه الوطني للتعليم، وإمكاناته المعنوية والمادية في إدارة وتمويل وتسيير مؤسسات التعليم العام والعالي في بلاده، وتصورات له لبسط سلطات وإشراف الوزارات السودانية المعنية على قطاع التعليم عامة، ويطلب من الجانب المصري عمل واتخاذ إجراءات وتطبيقات معينة، وفي حالة الرفض يمتلك الجانب السوداني الأدوات القانونية والتشريعات التي تمكنه من تنفيذ ما يريد تجاه مؤسسات وبعثات التعليم المصري.

— مياه النيل: يمكن أن تطرح الحكومة المصرية مبادرة للتنسيق الوظيفي متعدد الأطراف على دول حوض النهر في إطار من تبادل الرأي والتنسيق بين الجانبين المصري والسوداني في السير قدماً نحو تطبيق الاتفاقات المنظمة لاستخدام مياه النهر وذلك عبر المفاوضات مع الدول الأخرى في حوض النهر.

— قضايا الأمن والدفاع المشترك: إعطاء الأولوية في سياسة دول حوض النهر لترتيب الأوضاع الداخلية بمعناها الشامل، وضبط منازعات الحدود الثنائية، مع الاعتراف المتبادل بتثبيت الحدود، وبوحدة التراب الوطني لهذه الدول، وعدم تأييد حركات ومطالبات إعادة تخطيط ورسم الحدود أو دعاوى الانفصال والتقسيم^(٣٨).

—إعادة صياغة العلاقات الثقافية بين الدولتين: فقد يؤدي التقارب الحالي بين الحكومتين المصرية والسودانية إلى الإسراع بإعادة التطبيع على المستوى العلمي، وأن يطرح الجانب المصري تواصلاً ثقافياً يقوم على التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، ويهتم بجوهر التبادل الثقافي أي المشاركة الفعالة للجانبين، مما يؤدي إلى تلاقح في الأفكار يعمق الفهم المشترك على المستوى الشعبي والرسمي^(٣٩).

هـ أن التماثل الراهن في الاختيار الديمقراطي لطبيعة نظام الحكم في البلدين القائم على أساس التعدد الحزبي يوفر قاعدة ضرورية لتأمين استمرارية "العلاقة المتميزة" المستهدفة دون

التأثر بمجيء أو غياب حاكم معين أو حكومة معينة أو حزب معين، ويقتضي ذلك الاتفاق على استراتيجية وعلى مراعاة الظروف الخاصة بكل طرف وخصائصاته^(٤٠).

٦- تناول العلاقات الثنائية بأعلى قدر من الوضوح والشفافية، ومحاولة إرسائها على أسس جديدة تعتمد على الصراحة والمكاشفة، وتسعى إلى التأكيد على التعاون الوظيفي الذي يصب في إطار المصالح الشعبية الحقيقية وبشكل ملموس، وأن الجانب الاقتصادي سواء من جانب الدولة أو القطاع الخاص علي الجانبين يجب أن تتوافر له الفرص والآليات المناسبة لكي يحتل الحيز المناسب له.

٧- إزالة الغياب المعرفي بالسودان وصولاً إلى مرحلة توحيد الخطاب الإعلامي المشترك، والاهتمام بكتب التاريخ والجغرافيا في المدارس المصرية التي تفقر إلى الاهتمام والوعي بشئون السودان في إطار تربية الأجيال الجديدة التي تؤمن بالمصير الواحد لشعبي وادي النيل، والسعي نحو توحيد المناهج الدراسية المشتركة للإسهام في تعزيز ثقافة التكامل، وتفعيل الحريات الأربع التي تمت إجازتها مؤخراً في البلدين، وتوجيه الرحلات المدرسية والجامعية إلى السودان، ووضع خطة مبرمجة للتبادل الثقافي والفني.

الهوامش والمراجع

- ١ أحمد يوسف القرعي، التكامل السوداني المصري بين الفكر والممارسة، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ٨٤، أبريل ١٩٨٦، ص ١٣٨.
- 2 يوسف الشريف، صفر لمصر في أفريقيا وانتحار طوعي في السودان، العربي الناصري، عدد ٢٢/٨/٢٠٠٤.
- 3 جمال عبد الجواد، التكامل المصري السوداني — وموقعه في الانتخابات، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ٧٧، يوليو ١٩٨٤، ص ٧٧.
- 4 د. محمود خليل، العلاقات المصرية السودانية — الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٢٣٦ — ٢٣٧.
- 5 جمال عبد الجواد، التكامل المصري السوداني، مصدر سابق، ص ٧٨ — ٧٩.
- 6 أحمد يوسف القرعي، مصدر سابق، ص ١٣٧.

7 عبد الملك عودة، مستقبل العلاقات المصرية السودانية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠، ص ١٤٩-١٥١.

8 حلمي شعراوي، ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

9 نقلت بعض المصادر أن الشيخ عمر عبد الرحمن زعيم جماعة الجهاد المصرية ذهب إلى السودان في ذلك الوقت، وأعلن إبراهيم آدم عضو المجلس العسكري الحاكم آنذاك أن استضافة عمر عبد الرحمن في السودان كاستضافة القاهرة للمعارضة السودانية، وظهر الشيخ عمر عبد الرحمن على شاشة التلفزيون السوداني في ذلك الوقت متحدثاً عن مشروع الدولة الدينية في مصر والسودان، كما سمحت له السلطات السودانية بإلقاء عدد من المحاضرات العامة والأحاديث التلفزيونية الأخرى، كما ساعدته في الحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة.

10 د. محمد سعد أبو عامود، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧، ص ٨٠.

11 في عام ١٩٩٣ قامت السودان بضم مدارس البعثة التعليمية في السودان إلى وزارة التعليم السودانية، واستولت على فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وحولته إلى جامعة سودانية "جامعة النيلين"، كما استولت على استراحات وزارة البري المصرية بالسودان، وفشلت المفاوضات التي جرت بين البلدين في الخرطوم عام ١٩٩٨ في التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة رغم إعلان الحكومة السودانية عن استعدادها لإعادة هذه الممتلكات إلى مصر.

12 د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "العلاقات المصرية السودانية: الميراث التاريخي - مدركات وسلوك"، ضمن: د. مصطفى علوي (تحرير) المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، يناير ٢٠٠١، المجلد الثاني، ص ٥٨٨ - ٥٩١.

13 د. محمد سعد أبو عامود، مصدر سابق، ص ٨٠ - ٨١.

14 د. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص ٥٨٨ - ٥٩٢.

15 <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2000/10/article15.shtml>

16 http://www.ppsc.info/MainPages/Arabic/Political-File/f5_2.htm

-
- 17 يسرى أحمد عزباوى، قراءة فى أوراق ومناقشات ندوة "مستقبل السودان: الآثار الداخلية والإقليمية للتسوية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية بالخرطوم، ٢٤ - ٢٥ مايو ٢٠٠٤.
- 18 يسرى أحمد عزباوى، المصدر السابق.
- 19 تصريحات السيد صفوت الشريف (الأمين العام للحزب الوطني المصري) في افتتاح الدورة التدريبية للقيادات الحزبية المصرية السودانية في مجال العلاقات الخارجية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠٠٣/١٢/٧. (www.sis.gov.eg/online/ahtml).
- 20 محمد جمال عرفة، "البشير يطلب دعماً مصرياً لتوحيد السودان" موقع إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٤/١/١٨، <http://islamonline.net/Arabic/news/2004-01/18/article06.shtml>.
- 21 هانى رسلان: وزير الداخلية السوداني: اتفاق الحريات الأربع بين مصر والسودان يجب أن يتحول إلى توجه استراتيجي، الأهرام، القاهرة، ملفات الأهرام عدد الجمعة، ٤٣١٣٨، ٢٠٠٥/١/١٤.
- 22 عبد الملك عودة، مصدر سابق، ص ١٤٩.
- 23 حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص ٢٧٤.
- 24 د. أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ٢٧٣.
- 25 حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص ٢٧٤.
- 26 د. أماني الطويل، مصدر سابق، ص ٢٧٤.
- 27 حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.
- 28 د. إجلال رأفت، العلاقات المصرية السودانية - رؤية مصرية - السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، ص ٥٧.
- 29 د. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص ٥٩٣ - ٥٩٧.
- 30 د. إجلال رأفت، مصدر سابق، ص ٥٨.
- 31 مصر وليبيا والسودان - مثلث التكامل يتعلم من أخطاء الماضي، مجلة الأهرام العربي، القاهرة، عدد ٢٠٠٤/٥/١٧.
- 32 حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

-
- 33 حسن ساتي، حركة المد والجزر في العلاقات السودانية المصرية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١، ص ١٢٢ - ١٢٥.
- 34 جلال الدين عز الدين، العلاقات المصرية السودانية والدور الإقليمي المصري - الرؤية السودانية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ١٨٧ - ١٩٠.
- 35 د. محمد سعد أبو عامود، مصدر سابق، ص ٨٢.
- 36 هاني رسلان، مصدر سابق.
- 37 يسري أحمد عزباوي، مصدر سابق.
- 38 د. عبد الملك عودة، مصدر سابق، ص ١٥٣-١٥٥.
- 39 د. إجلال رأفت، مصدر سابق، ص ٥٨ - ٥٩.
- 40 د. إبراهيم الأمين، حزب الأمة.. والعلاقة مع مصر، ضمن ندوة: العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، وشعبة العلوم السياسية كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.. جامعة الخرطوم، ١٣-١٥ مايو ١٩٨٩، ونشرت في صحيفة الرأي العام، السودان، ٢٠٠٥/١/٩.

التكامل السوداني المصري: أزمة واقعية وضرورة اجتماعية

رؤية سودانية

عبد الوهاب الطيب بشير*

التكامل المصري السوداني من القضايا والموضوعات التي تحظى دوماً باهتمام الدول والحكومات، والأفراد والجماعات، والنصيب الوافر من البحوث والدراسات، ولعل ذلك نابع من الأهمية والضرورة الملحة لهذا التكامل الثنائي بين البلدين علي أرض الواقع، وبصورة عملية تطبيقية أكثر منها نظرية، ومن هنا أتت أهمية هذه الدراسة المتواضعة.

وتهدف هذه الورقة في مجملها إلى تناول وتوضيح عدد من القضايا ذات الصلة بقضية التكامل المصري - السوداني، وسوف تركز الدراسة علي:

- إظهار مرتكزات وأساسيات التكامل المصري السوداني.

- محاولة تقييم تجارب التكامل السابقة حتى يمكن قراءة انعكاساتها على الواقع الحالي، ومحاولة قراءة واستكشاف مآلاته المستقبلية.

- الوقوف على كيفية إحياء جهود المشروعات المشتركة ومحاولة تميمتها والإضافة إليها، وصولاً لوضع أكثر ثباتاً واستقراراً لهذا التكامل، والسعي الجاد لإمكانية خلق تكامل إقليمي أكبر يضم أغلب - إن لم يكن كل - دول المنطقة.

- تلمس وكشف تأثير التطورات والتحولات الجارية في جنوب وغرب وشرق السودان على جهود ومسااعي التكامل بين البلدين.

- توضيح طبيعة وخصائص التكامل الثنائي بين البلدين.

- محاولة الوصول إلي العقبات والمشكلات الأساسية التي تعترض مسيرة التكامل بين البلدين.

* مركز البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة أفريقيا العالمية - الخرطوم - السودان .

وتتلخص مشكلة الدراسة حول سؤال محوري مؤداه: هل يمكن تحقيق تكامل ثنائي مصري سوداني يؤمن ويستفيد من طبيعة الوحدة العضوية بين البلدين والتي تتكامل وتتجانس فيها كل الجوانب، خاصة الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، أو يكون قادراً على تجاوز الأزمات والمشكلات التاريخية، ويتخطى الواقع المأزوم استشرافاً لمستقبل يمنح كلاً من الدولتين القوة والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ويكون قادراً على مراعاة خصوصية العلاقة بين الدولتين، وينظر ويستجيب ويتمشى مع متغيرات الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية لكل دولة ؟

واستناداً إلي ما سبق فإن الدراسة قامت على بعض الفروض التي تمثل إجابات أولية سعت الدراسة لاختبارها وهي:

- يتمتع كل من الدولتين بمكون طبيعي وبشري، وإرث تاريخي مشترك ينطق دوماً بحتمية التكامل الثنائي بينهما.

- هناك كثير من المعوقات والمشكلات التي تقف دائماً عائقاً في تحقيق النموذج الأمثل للتكامل المصري السوداني، وهي:

- طبيعة وسياسة الأنظمة الحكومية في كل من الدولتين عبر فترات التاريخ المختلفة.
- جهل أو قلة معرفة كثير من شعبي البلدين بطبيعة وشكل المكونات البشرية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها، والتي تعبر عن هوية كل من الدولتين كما أن الرأي العام يقوم على عموميات وافتراسات يتم تداولها، ونجدها في أغلبها تعتمد على انطباعات شخصية لا تستند إلى الدقة، والتحري والتوصيف العلمي الصحيح.
- العامل الخارجي المرتكز على استراتيجيات وسياسات بعض الدول الخارجية في وضع متاريس وبذور التفتت لمنع حدوث التكامل بين البلدين. ويمكن قراءة ذلك تاريخياً في السياسات الاستعمارية خاصة البريطانية تجاه مصر والسودان، وحالياً السياسات الأمريكية والإسرائيلية التي تقوم على (سياسة شد الأطراف) وتمزيق وحدة وتكتلات الدول.
- الدور السالب لوسائل الاتصال المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة في تناول وعرض قضايا البلدين الداخلية، وقضايا العلاقات المصرية السودانية ودورها في تشكيل الوعي والرأي العام في كل من البلدين.

وهكذا سعت الدراسة لتناول الجزئيات السابقة في إطار منهج وصفي تحليلي استقرائي مقارنة، يستفيد فيه الباحث كمراقب ومندمج في مجتمع الظاهرة بالدولتين، وذلك من خلال المعايشة والملاحظة.

تجارب التكامل: عرض وتقييم

عبرت الحقب التاريخية المختلفة عن وجود تجارب تكامل مصري - سوداني بأشكال وصور مختلفة، وما يهمنا هنا استحضار ذاكرة التاريخ الحديث والمعاصر والراهن، وربما كانت البداية بعهد محمد علي مفيدة حتى نتمكن من تناول تجربتين مختلفتين من الاستعمار، كانت مصر قاسما مشتركا بينهما هما (التركي / المصري / الإنجليزي / المصري)، ثم نقارن بينهما وبين تجارب التكامل بعد استقلال الدولتين في عهد الحكومات الوطنية.

يبدو أن دخول محمد علي للسودان ١٨٢١م يعتبر بداية لجذور التكامل المصري السوداني في العصر الحديث، ولعل ذلك من واقع أن بعض الدراسات نظرت لمحمد علي، ليس على أنه إمبريالاً توسعياً، بقدر ما كان يرى في السودان عمقه الأصلي والطبيعي، أسوة بنظرة الحركة المهدية في السودان، التي تعتبر أن تمددها تجاه مصر من باب الفريضة الشرعية لرقعة يهملها أمرها بغرض الإصلاح الديني وربما السياسي. وإن كانت النظرة لمحمد علي أنه قام بذلك من أجل فائدته أو فائدة الدولة المصرية، للحصول على (المال، الرجال، الثروات الطبيعية)، إلا أن الكل قد شهد بأنه قام بإنجاز عدد من الأعمال الأساسية التاريخية التي أثرت في السودان عامة وفي التكامل المصري السوداني بصفة خاصة، منها^(١):

• اعتبر عهده بداية لميلاد الدولة السودانية الحديثة، وربما التأثير في بعض جوانب بناء الشخصية السودانية.

• قام بتطوير النظم السياسية والإدارية والاقتصادية، حيث حكم السودان داخلياً بالنظام الفيدرالي وفي ذات الوقت (الكونفدرالي) مع مصر.

وعموماً ربما أرست التجربة التكاملية التي وضعها عهد محمد علي وخلفائه من بعده حتى بداية الحكم الثنائي الأسس اللبنة الأولى لأي تكامل قائم وتمثلت في:

• ضرورة تكامل (العقل السياسي) للنظم الحاكمة في البلدين مع مراعاة احترام الخصوصية لطبيعة هذه الأنظمة، وقد ظهر ذلك من خلال علاقة محمد علي وحكامه في السودان.

• أهمية البسط والإشاعة والاعتراف بروح (الندية)، وقد أدى العنف الذي تلازم مع التركيبي المصري للسودان، والذي قام على الاستحواذ على موارد السودان، إلى طحن روح الندية في العلاقات، فقامت (الندية) على فروقات (توازن القوى) وليس على أساس (تبادل وتوازن المصالح)، فأصبحت العلاقات ببعض التوتر والصراع برزت في روح القومية السودانية، على الرغم من أن أسباب الفتح توحى بوجود دورات واحتياجات لم تكن متوفرة في مصر هي موجودة في السودان، وفي ذات الوقت لا يمكن الحصول عليها إلا بخبرات وإسهامات مصرية لا توجد في السودان، الأمر الذي يؤكد حتمية التكامل مهما كانت الظروف، وأن كلا من الدولتين عمق حقيقي للآخر.

• ضرورة الاعتراف والعمل على إشراك (الإدارة الأهلية) أو (الإدارة الشعبية) في تحقيق وإرساء دعائم التكامل ووضوح ذلك في التفويضات الممنوحة للأفراد وللأهالي في التجارة والزراعة وعموم العملية التنموية.

• أكدت التجربة أن كلا البلدين يمثل عمقا استراتيجيا للآخر.

• أكدت التجربة إمكانية إقامة (سوق وادي النيل المشتركة).

تجربة التكامل في فترة الحكم الثنائي (الإنجليزي المصري):

من خلال التحليلات المقدمة في عدد من الدراسات يمكن استخلاص عدد من الملاحظات على وضعية التكامل في فترة الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢، والمتزامنة مع وجود الدولة المهدية في السودان (١٨٨٥ - ١٨٩٨) مع التركيز على علاقات البلدين في فترة الحكم الثنائي (١٨٩٨ - ١٩٥٦) والتي تمثلت في^(٢):

• أنه لا يمكن قيام تكامل مصري - سوداني في ظل تدخل خارجي ووجود أطماع أجنبية، لأنها حتماً ضد أي وحدة أو تقارب يهدد مصالحها؛ فالوجود البريطاني كطرف أساسي أدى إلى تشكيل عقل سوداني انعزالي، ولا ننسى مساعيه لضرب الوحدة بين مصر والسودان لحظة إعلان الاستقلال.

ربما تعتبر هذه الفترة هي التي زرعت فيها بذور التفكك للتكامل المصري السوداني حيث:

• عملت بريطانيا على هدم الخطوات والمراكز التي وضعت في عهد محمد علي كنواة وفقه للتكامل بين البلدين.

• سعت بريطانيا لتكريس أجواء الخلافات والحساسيات فعملت على تأسيس خارطة سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية بطريقة مختلفة في البلدين.

ولعل أهم ما أعقب هذه الفترة هو توقيع اتفاقية مياه النيل في عهد الرئيس عبد الناصر وعبود ١٩٥٩، وبعيدا عن التفاصيل فقد نجحت أيضا هذه الاتفاقية في إعادة روح التكامل التي فقدت في السابق بسبب التوترات السياسية، كما أكدت أهمية وأساسية النيل ومياهه كأهم رابط طبيعي لهذا التكامل^(٣).

أما عن تجربة التكامل المرتكز علي توقيع (منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي المصري) فقد تطابقت حوله أغلب الرؤى التقييمية، والتي تميزت بمعايشة ومعاصرة كتاب هذه الفترة فاتسمت بالموضوعية، ويمكن إجمالها في الآتي^(٤):-

• قوة وسلامة وشمول المنهاج من الناحية (النظرية) من حيث البنيان التنظيمي، وربما يمكن اعتباره نموذجا حوى النواحي المختلفة للعلاقات السودانية المصرية، ويرقى لمستوى التنظيمات الدولية كالسوق الأوروبية المشتركة، لكن جاء (المنهاج) في جوانبه (التطبيقية) بعيداً جداً عن المستوى النظري، واتصف بالمظهرية والشكليات والهامشية، ولم ينفذ إلي عمق الجوانب العملية في قضايا التكامل؛ فقد انصب اهتمامه على الاجتماعات الدورية، وإعداد دراسات وخطط المشروعات، وتكوين السلطات، وما يحمد له عمليا هو إنشاء مجموعة من الشركات التكاملية في قطاع الزراعة، والاتفاق على تجنب الازدواج الضريبي، وبعض إجراءات تسهيل التجارة وإجراءات متعلقة بالنقل والاتصال، وانتشار منطقة عرفت بالمنطقة التكاملية الغرض منها الحفاظ والتعبير عن جسر التكامل المصري السوداني واعتباره نواة يمكن البناء والإضافة عليها.

أما أسباب ضعف أو فشل المنهج فكانت لعدة عوامل، أبرزها البعد السياسي وسوء الأوضاع الداخلية في البلدين، خاصة بعد توقيع كامب ديفيد، حيث فقد التكامل مقوم الدعم والتمويل المخطط له من الدول العربية، كما فقد الدعم والسند الشعبي، ومواصلة الفصل بين الإرادة السياسية والشعبية، واعتماد العملية التكاملية علي الأجهزة التي غلب عليها الطابع (السياسي) و(المظهري) و(التشريفي)، وقصر المشروعات التكاملية على القطاع العام دون الخاص. كما أن الطبيعة الاقتصادية في البلدين بنيت علي أساس (التبعية) للعالم الخارجي، ولذلك واجهت الدولتان كثيراً من الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية لوأد أية محاولة تكامل أو تقارب مصري سوداني.

وتأتي اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦ واحدة من الحلقات التي تعبر عن البحث عن التكامل المصري السوداني، وبغض النظر عن الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقية إلا أنها من حيث التقييم عبرت عن طبيعة وضرورة التكامل بين البلدين، حيث عبرت عن تكامل أكثر الجوانب حساسية وتعقيدا وهو التكامل العسكري في البلدين، ومثلت بذلك قمة حلقات التكامل (المسكوت عنه) المحاط بسياج من التحريم والحذر وعدم الاقتراب منه.

غير أن الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات اتسمت بالمحددات النظرية أكثر من الجوانب العملية، حيث لم تتسم بالمرونة في جوانبها العملية للتعبير عن حقيقة الدفاع المشترك، إذ سيطرت نبرة وإحساس الخوف من المستقبل كمهدد للسلطة في البلدين، كما كان ينظر للاتفاقية على أنها نوع من الحماية للنظم الحاكمة فيهما، هذا إضافة للضغط الخارجي الذي يرفض مثل هذه الاتفاقيات والتقاربات خاصة لدول مثل مصر والسودان^(٥).

تلا ذلك توقيع اتفاق (ميثاق التكامل المصري السوداني) في ١٢ أكتوبر ١٩٨٢م بين الرئيسين حسني مبارك وجعفر نميري، وقد استفاد الميثاق من تجارب التكامل السابقة، ولذلك جاء أفضل من غيره من الناحية (النظرية) وكذلك (العملية)، فقد ظهرت فيه دقة التشخيص والدراية بمشكلات التكامل المصري السوداني، وبالتالي وضع أفضل الحلول التي حققت التجربة من خلالها العديد الإنجازات التي غلب عليها الجانب الاقتصادي والثقافي، مثل إلغاء الرسوم الجمركية عن غالبية السلع، وقيام خمس شركات تكامل اقتصادي، وقيام مناطق تكامل نموذجية بين أسوان والولاية الشمالية ومنطقة البحر الأحمر، وتطبيق المشروعات الإعلامية والثقافية، مثل إذاعة وادي النيل، والمنح الدراسية، والدورات التعليمية التدريبية، ودعم التواصل الاجتماعي حيث تم إصدار بطاقة وادي النيل التي لها العديد من المزايا.

وكغيره من الاتفاقات جاءت الترجمة العملية للتصور ضعيفة جدا مقارنة بالتصور الموضوع والإمكانات المتاحة للبلدين، ولعل الميثاق قد أصيب بأغلب أمراض الاتفاقيات السابقة في جوانبه كمشكلات البعد السياسي والعامل الخارجي.

أما تجربة (ميثاق الإخاء) والتي وقعت في عهد ما يسمى بالديمقراطية الثالثة في السودان، وفي عهد الرئيس حسني مبارك في ٢١ فبراير ١٩٨٧م كبديل (الميثاق التكامل) فإن ما يحمدها^(٦):

• أنها جاءت بعد توتر حاد في العلاقات السودانية المصرية، نتيجة لمتغيرات الأحوال السياسية الداخلية في البلدين خاصة السودان، في أعقاب سقوط نظام نميري في ١٩٨٥م بانتفاضة

شعبية، وسيادة نظام ديمقراطي تكون من ائتلاف حزبي الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، أثارت مخاوف النظام المصري، وتبادل حساسيات الماضي والحاضر. فاعتبرت خطوة إيجابية تطبيع العلاقات.

• يعتبر أول برنامج تكامل تتم المصادقة عليه بإرادة شعبية في السودان، حيث أجاز بإجماع الجمعية التأسيسية وتأكيد تضامن الإرادتين السياسية والشعبية.

• أزال الميثاق الجفوة والحساسيات التاريخية بين الحكومة المصرية وحزب الأمة بعد مشاركته في إعداد الميثاق، وتوقيع الصادق المهدي كرئيس للوزراء عليه مع الجانب المصري الذي مثله رئيس الوزراء عاطف صدقي.

أما ما وجه إليه من انتقادات، والتي عبر عنها كثير من الكتابات، بأن الميثاق جاء في إطار (فلسفي) و(نظري) افتقر للتفاصيل البرمجية والرؤية العملية، وأنه أقرب للبيانات الصحفية، كما أنه يوحي بضعف الصفة والقوة الإلزامية، وضعف وعدم وضوح الحقوق والواجبات والالتزامات التي تؤكد الإرادة الفعلية في تحقيق التكامل. ولم تظهر في الواقع العملي بوادر هذا الميثاق نسبة لسقوط النظام بعد عامين من التوقيع ١٩٨٩م، وإعلان بداية عهد جديد. كما أن السيد الصادق المهدي ألغى اتفاقية الدفاع المشترك مما عرى ظهر البلدين من الناحية العسكرية.

ومع بروز نظام الإنقاذ ساءت العلاقات السودانية المصرية، وبرز جانب الحذر والحيلة والتحفظ خاصة من الجانب المصري الذي عاصر وعاش ثلاثة نظم سياسية سودانية قبل الإنقاذ جعلته يشعر بالقلق من عدم الاستقرار السياسي في السودان، وتصاعد التوتر في العلاقات بنشوب النزاع الحدودي حول حلايب وشلاتين^(٧)، وتأزم أكثر باتهام النظام في السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا، إضافة إلى خوف الجانب المصري من أيديولوجية النظام السوداني الناشط والقائم على حركة إسلامية سودانية، وكذلك اضطراب وتصاعد الأزمات الداخلية، والأوضاع الإقليمية خاصة في القرن الأفريقي والبحيرات، يقابل ذلك تحديات وأزمات النظام المصري الداخلية والخارجية، هذا الوضع جعل الدولتين في نوع من التباعد والانفصال، أدى إلى تجميد حتى بقايا التكامل في كافة صوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ومرت على هذا الواقع المأزوم في العلاقات سنين عدة حتى برزت المبادرة المصرية الليبية^(٨).

وقد مثلت المبادرة المصرية الليبية المشتركة خطوة للإفصاح عن تجاوز النظام المصري لأزمة العلاقات المصرية السودانية، وتعززت هذه الخطوة بطرح اتفاق (الحريات الأربعة) بين مصر والسودان، وهي حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك؛ وذلك لإعادة الروح للتكامل المصري السوداني. وقد تميز الاتفاق بالآتي^(١):

• التأكيد الموثق والاعتراف الواضح بحتمية التكامل المصري السوداني مهما بلغ التوتر والاضطراب، فأعاد روح الثقة بين البلدين.

• جاء الاتفاق في إطاره النظري أكثر وضوحاً من غيره من الاتفاقات السابقة حيث تضمن تطبيق أربعة مبادئ تعتبر أعمدة وركائز أساسية تعبر بوضوح وصورة عملية عن تكامل فاعل وحقيقي، حيث لم ترد بهذه الكيفية الواضحة من قبل.

إلا أن ما يؤخذ عليه حتى الآن البطء الشديد في تنفيذ مقرراته خاصة من الجانب المصري، حيث طبق الجانب السوداني جزءاً منه خاصة فيما يتعلق بحرية التنقل، ولعل ذلك يعود لبعض المحاذير المرتبطة بالأوضاع السياسية، وتطورات الأحداث الداخلية في كل من البلدين والتحديات والتكيفات الهيكلية التي تمر بها الدولتان والتي منها:-

• الطبيعة الإيديولوجية النشطة لمواطني البلدين وصعود موجة الإسلام السياسي، وخاصة بعد تولي نظام الإنقاذ للسلطة في السودان، والذي أصبح ملاذاً ونقطة ارتكاز للحركات الإسلامية، باعتباره أحد ثمار الحركة الإسلامية العالمية في الوصول للسلطة في أفريقيا.

• ارتفاع أصوات المنداة بالتحول الديمقراطي والإصلاح أو التغيير السياسي والمفروضة والمنشودة في النظام الأحادي العالمي بقيادة أمريكا، فشكل ذلك هاجساً لأنظمة البلدين.

• شيوع وكثرة الحديث عن ما يسمى بظاهرة الإرهاب، ووضع السودان ضمن هذه القائمة، واتهامه بايواء وتصدير الإرهابيين، والعقوبات المفروضة عليه، كل ذلك جعل مصر تتعامل بحذر مع ملفات القضايا السودانية خوفاً من تأثيرها على أوضاعها الداخلية، وتحسباً لردود أفعال المجتمع الدولي.

ويبدو أن الفرصة ما زالت قائمة لتطبيق حيثيات الاتفاق على أرض الواقع، مع الوضع في الاعتبار سرعة وكثرة تدافع التحديثات والمخاطر المحلية والإقليمية والدولية على البلدين، ووجود عدد من القضايا المصرية المشتركة التي تتحكم في المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهما، لذا فإن الاتفاق يحتاج إلى:-

- قوة الإرادة وعلو الهمم على المستويين الرسمي والشعبي بضرورة التكامل.

- الدقة والسرعة والشمول والموضوعية والذكاء في قراءة الأوضاع المصرية والسودانية الداخلية والخارجية لنجد أن اللحظة تحتاج (فقه التجاوز)، تجاوز حساسيات الماضي والحاضر لخلق تكامل حقيقي يتجاوز الترف الذهني والتكتيك المرحلي، والإيمان واليقين بأنه ضرورة يقرضها الحقائق الموضوعية والآمال والمستقبل المشترك لأكثر من مليون من شعبي الدولتين، ولنا أن نستحضر هنا التجارب الوجدانية والتكاملية لدول وأقاليم العالم من حولنا.

عقبات التكامل المصري السوداني:

جاءت إفادات وتصريحات المسؤولين، وكتابات الباحثين والدارسين وبالإجماع، مؤكدة على أنه قد واجهت دورة حياة التكامل المصري السوداني، وعبر فترات التاريخ المختلفة، العديد من العقبات، والكثير من المشكلات، والتي أدت أحياناً إلى إيقافها وعدم اكتمال نموها ونضجها، ولعلها قد جاءت متفكة إجمالاً، مختلفة تفصيلاً، كل حسب زاوية التحليل والتشخيص. وتماشياً مع معطيات شروط الدراسة فسوف نصوغ بعض هذه العقبات في صورتها الإجمالية في عدد من الأبعاد:

أولاً: البعد السياسي:

تضافرت جملة من العوامل السياسية للحيلولة دون تحقيق التكامل الكامل، بل وأحياناً إيقافه بصورة تكاد تكون شبه تامة منها:

١- طبيعة نظام الحكم في البلدين، والتي اتسمت في أغلبها بالشمولية، وطريقة نظام الحزب الواحد، مع وجود بعض فترات الحكم المدني الأقرب إلى الديمقراطية. ولعل النظم الشمولية وما توصف به من الانفراد في كل شيء يحول دون تحقيق التكامل خاصة عند اختلاف رؤية النظامين المصري والسوداني، ولذلك نجد أن أكبر العقبات المتولدة منها هو ما أشارت إليه بعض الدراسات (بالحالة الانفصالية) لنظم الحكم، والتي تعني الانفصال بين القاعدة الشعبية أو الوطنية والسلطة السياسية، الأمر الذي يعني عدم مشاركة المواطنين في أي من الدولتين في قول كلمته أو رأيه وتلبية رغبته فيما يخص قضية التكامل^(١)، والتعبير عن الإرادة الشعبية في التكامل. وفي مستوى آخر فإن الحالة الانعزالية والعقلية الانعزالية تقود إلى تجميد العلاقات إلى ما يمكن تسميته (المرحلة الصفرية) في العلاقات المصرية السودانية، والتي تتدهور بل وتتوقف بسببها كل جهود التكامل، وشاهد العصر على ذلك الفترة التي أعقبت الاستقلال عام ١٩٥٦م،

وكذلك الحالية التي شهدت النزاع حول حلايب وشلاتين، ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك بأديس أبابا. وهكذا ربما مثلت طبيعة الأنظمة الحاكمة في كل من البلدين أول وأكبر وأقوى معوقات التكامل.

٢- طغيان المسألة الأمنية (الأمنوفوبيا) في الدولتين بسبب المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، من هنا جاءت سيطرة واستحواذ قضايا الأمن القومي للبلدين على الاهتمام الأكبر، الأمر الذي ربما عكس إحساساً بأن سياسة البلدين تجاه بعضها البعض غالباً ما توجهها المؤسسات والقنوات والرؤية الأمنية، وليس دائماً وكما هو مطلوب في إطار مؤسسات وهياكل الدولة، والقنوات المعنية بهذا الشأن في إطارها السياسي الدبلوماسي بشقيه الرسمي والشعبي، ولذلك طغى علي علاقات البلدين طابع الحساسية والحذر الشديد، ولعل ذلك من أخطر مضادات حدوث التكامل ولو بدرجة بسيطة^(١١).

٣- غياب (الاستراتيجية) في العلاقة التكاملية بين البلدين، والتي تبني على دقة وقوة التخطيط المرحلي، وتتسم بالديمومة والاستمرارية والمرونة في الاستجابة للمتغيرات، وقوة الإلزامية في التطبيق، غير متأثرة بتغير الأنظمة السياسية. ولعل فقدان هذه الاستراتيجية التكاملية أحد أقوى أسباب إصابة التكامل المصري السوداني بالنكسات.

٤- سيطرة (الذاكرة الملوثة) وسيادة (الصورة الذهنية المشوهة) على العقل السياسي في البلدين، بسبب الحساسيات المتراكمة، والتي ظلت في التنامي دون التواضع للجلوس لحل كل مسببات أزمة التكامل المصري السوداني، إذ جاءت أغلب - أن لم يكن كل - الحلول (جزئياً) وليس (كلياً نهائياً) ، (أنياً مؤقتاً) وليس (مستقبلياً) ، (فوقياً) وليس (جنرياً)، الأمر الذي أدى إلى إصابة التكامل والعلاقات المصرية السودانية بظاهرة (الحساسية الوراثية) أو (الأزمات الوراثية)، حيث أصبح كل نظام يرث من النظام الذي يسبقه ملف الأزمات والحساسيات بدلاً من ملف الإنجازات. والخطر في الأمر أن الشعوب تتأثر بهذه الظواهر، خاصة في القضايا التي تخاطب المشاعر القومية مثل أحداث النزاع حول حلايب وشلاتين، والتي استدعى فيها الكل هويته فبرزت السودنة والمصرية بدلاً من (ابن النيل) (وشعب وادي النيل)، ولعل مثل هذه الظواهر السابقة وغيرها ربما تؤدي إلى مزيد من التعقيد للعملية التكاملية إذا لم يتم علاجها بالاستئصال النهائي لكل هذه الحساسيات والأزمات.

٥- أبعاد مرتبطة بالوعي الاجتماعي: ويأتي في قمتها مفاهيم (جدلية الأنا والآخر)، فقد تأثر وتأخر التكامل كثيراً بتراكم وتجزر الإحساس (بالأنا) المصري تجاه (الآخر) السوداني،

أو العكس، ودلت التجارب أن قيمة هذا النداء الداخلي تُستدعى وترتفع في أوقات الأزمات والتوترات بين البلدين، وهو إحساس موجود عند أغلب - إن لم يكن كل الناس، ولكن يقل أو ربما يتم توظيفه بصورة صحيحة لمصلحة التكامل عند أصحاب الخبرات الطويلة والاحتكاك المتواصل والفهم العميق لمكونات الشعبين بجانب العقل والقلب السليم والإيمان بتساوي الانتماء لأي من الشعبين أو البلدين، لكن ما يؤسف له أنه قد تم رهن التكامل أو العلاقات السودانية المصرية لمعيار ذاتي أي مصلحي هو (الأنا) والذي فرض أن تمر عليه كل متعلقات ومشتملات هذه العلاقة، وأن توضع تحت مجهر المقارنة الظالمة وغير المتكافئة مكونات العلاقة واحداً تلو الآخر بدءاً بالمكون التاريخي ثم الحضاري الثقافي والسياسي والاقتصادي والديني وغيرها. ويبدو أنه رهان خاسر ومعيار خاطئ، فالتمييز والتمايز سنة ماضية إلى يوم القيامة، فلمصر تميزها على سبيل المثال في مجال الإرث الحضاري والسياسي والتقدم التكنولوجي والفني والسياحي والسكاني، وللسودان تميز في مجال الموارد والثروات الطبيعية والمياه والإمكانيات الزراعية والحيوانية والمعدنية والمساحة الواسعة، والتعدد المناخي وغيره. فكما أشارت بعض الدراسات إلى أن التعامل القائم على أساس (الأنا) يقود إلى الاحتكام في بناء العلاقات وصناعة التكامل إلى أساس (توازن القوى) وهو ما لا يتناسب مع كلمة ومطلوبات التكامل، الذي يفترض قيامه على أساس (توازن المصالح) الذي يسخر ويستفيد من التمايز والتمييز والتنوع لسد عجز ونواقص الآخر، مؤكداً ومحققاً حقيقة (التكامل في التنوع)، وأن أي تكامل يقوم على توازنات القوى فهو خاسر وفاسد وآيل للانهيار ومنقوص، عكس الذي يقوم على توازن المصالح فهو دائم ومتواصل ومفيد، وربما كان تكاملاً كاملاً، يؤكد اعتراف وحاجة كل من الدولتين للآخر^(١٢).

البعد الإعلامي

تتحمل وسائل الإعلام قدراً كبيراً من المسؤولية تجاه العقبات التي تواجه التكامل ربما لا تتسع مساحة البحث لتوضح دور العملية الإعلامية في التكامل المصري السوداني، ولكن عموماً ربما كان لضعف الوجود الإعلامي في البلدين مردودات سلبية؛ لأن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في كل من الدولتين تؤدي رسالتها من منظور أمزجة صنع القرار السياسي، يضاف إلى ذلك أنه لا توجد مكاتب تمثل الصحف المصرية منذ الخمسينيات بالسودان، ولك أن تتصور غياب صحيفة في وزن وحجم وإمكانيات "الأهرام" و "أخبار اليوم"، وربما يقابل ذلك غياب مكاتب للصحف السودانية الكبيرة أمثال "الأنباء" و "الرأي العام" و "أخبار اليوم"، وقس على ذلك الإذاعة والتلفاز، ويترتب على ذلك ضعف تناول المادة الخبرية، واضعين في الاعتبار سخونة وخطورة تطورات الأحداث في كل من البلدين، والمصير المشترك في كثير من القضايا التي

تمس وتهم الدولتين، والتي يفترض تغطيتها ومتابعتها من قلب الأحداث، ويكون فيها المصري والسوداني صانعا وشاهد العصر، حتى لا تؤسس المعلومات والذاكرة على (الرواية) و(السماع) و(الظن) و(الاحتمال) الذي هتك وما زال يهتك نسيج التكامل والعلاقات المصرية السودانية، ولك أن تقيس علي ذلك بقية جوانب المادة الإعلامية الأخرى التي يمكن أن تعطي تعريفاً بالبلدين من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية، والتي يمكن أن تسهم في خلق وجدان مشترك يحقق التقارب المطلوب لنجاح العملية التكاملية^(١٣).

وفي مستوى آخر، وبرغم ضعف العملية الإعلامية في مجملها في تحقيق مطلوبات وأهداف التكامل أو العلاقات السودانية المصرية، إلا أن أقوى مناطق الضعف أو الإشكالية يكمن في (الرسالة الإعلامية) وطريقة معالجة الأحداث المتعلقة بالبلدين، ولعل ذلك ما يشكل وجهة نظر ورأي وعقل إنسان (وادي النيل) وبناء وعيه وذاكرته وإدراكاته. ولنا أن نستحضر هنا علي سبيل المثال، معالجة الصحف المصرية والسودانية أحداث النزاع حول حلايب، أو محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا، فقد اتسمت بارتفاع معدلات الحساسية واستدعاء الأزمات التاريخية، وبروز العنصرية وطغيان الأنا المصرية والسودانية.

ومن جهة أخرى كيف تناولت الصحف المصرية مشكلة جنوب السودان ؟ ومشكلة دارفور أخيراً من حيث المساحة الخبرية والمقالات التحليلية التي تعرف المصري والعالم الخارجي خاصة العربي بقضاياها المصيرية؟ بالملاحظة فإن تغطية القضايا والشئون السودانية في الإعلام المصري لا تتجاوز ١٠%، ولها ما يقابلها أو يقل عن الشئون المصرية في الإعلام السوداني. والجدير بالإشارة هو اختلاف تناول الأخبار والأحداث في وسائل إعلام الدولة عنه في وسائل إعلام المعارضة حيث كل وظيفة وسياسته الإعلامية؛ فمثلاً ربما ترى وسائل إعلام الدولة في كل من مصر والسودان اختصار أو حجب بعض القضايا والأحداث لضرورات سياسية واهية مما يضر ويشوش على عقل وفهم مواطني البلدين، ويؤدي إلى وضع الرأي العام في الاتجاه الخاطئ. بينما يسعى إعلام المعارضة لتوضيح وكشف كل الحقائق خاصة في الدولة، ونذكر هنا خطورة العملية الإعلامية والتي يفترض أن تدار بحنكة ودراية لخدمة التكامل والعلاقات المصرية السودانية.

البعد الخارجي:

ظهر جلياً أن التكامل تأثر بعملية التدخل الخارجي من جانب الدول الأجنبية، حيث يشهد التاريخ الحديث والمعاصر على ذلك، إذا انتهجت الدول الغربية الاستعمارية إستراتيجيات

وسياسات (تفتيتية) و(تفكيكية) تعمل على حدوث الانقسامات والانفعالات والتصددات في كيانات الدول المستعمرة، وقد ظهر ذلك في السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان حيث قامت مرة بتطبيق سياسة المناطق المغلقة على جنوب السودان في عام ١٩٢٢م، من أجل فصله ثقافيا ووقف المد الإسلامي واللغة العربية إلى الجنوب والدول الأفريقية المجاورة له، وبذلك بذرت بذور الفتنة والشتات التي ما زالت حتى هذه اللحظة. والمرة الثانية عندما سعت لفصل السودان عن مصر، ودعمت الصفوة والنخب السودانية ووقفت بجانب التيار الانفصالي، حتى تم لها ما أرادت، بل ونلاحظ أن كل سياساتها السياسية والاقتصادية والتنمية والثقافية والاجتماعية هدفت لوضع بذور التباعد والاختلاف والشقاق. وشاهد العصر أن السياسات الإسرائيلية والأمريكية في كل المنطقة، هي مواصلة لمزاج الدول الغربية لسياسة (النحت) للدول الأفريقية، وتعزيز (القطرية) لضرب التكتلات الإقليمية والمشروعات الوحدوية، فإذا انفصل السودان عن مصر في لحظة مضت وتسجلت في ١٩٥٦م، وأعاققت وأضعفت التكامل المصري السوداني حتى الآن، فإن السيناريو يتكرر الآن لبتز جزء آخر من أعضاء وادي النيل، وهو جنوب السودان. فمصر والسودان وفي توحيد للمشاعر والمصير المشترك، ينتظران وتنتظران بترقب وحيلة وحذر ما سوف يسفر عنه الاستفتاء حول تقرير المصير بالوحدة أو الانفصال^(١٤).

الوضع الراهن في السودان وضرورة التكامل:-

يقف السودان في الزاوية الحرجة في خارطة الأحداث والمشكلات الأفريقية، وربما مثل أسخن البؤر الصراعية والنزاعية فيها. وربما كان لعبقرية الموقع وضخامة المساحة وتعقيدات التركيب العرقي واللغوي والثقافي أثرها في توصيف النزاعات السودانية بصورة لم تكن لغيرها من الصراعات حيث:-

١- أشعلت مشكلة جنوب السودان الحريق والتوتر في منطقة البحيرات لمجاورته للكونغو وأوغندا وكينيا.

٢- نزاع الشرق (البجا وإريتريا) أشعل الحريق في القرن الأفريقي.

٣- نزاع دارفور أشعل الحريق والتوتر في وسط أفريقيا لمجاورته تشاد وأفريقيا الوسطى.

٤- كل هذه الصراعات تؤثر على أمن واستقرار مصر والبحر الأحمر.

وتأسيسا على ذلك تميز الصراع السوداني بظاهرة التمدد، ولعل هذا الوضع عرض السودان لهجمة التدخلات الدولية في شئونه الداخلية، والتحكم في مسار ومصير قضاياها المفصلية، ظهر ذلك في حيثيات اتفاق السلام الموقع في نيفاشا ٩ يناير ٢٠٠٥. وإذا قيمنا حجم الدور المصري ومشاركته في مراحل هذا الاتفاق، مقارنة بدول أخرى في أفريقيا مثل كينيا، وخارجية مثل أمريكا وبريطانيا والنرويج، فربما لا يتناسب مع مكانة وأهمية وعلاقة مصر بالسودان التي هي تاريخيا وفي اللحظة الراهنة على وجه الخصوص أحق بالسودان من السودانيين.

وقد ظهر بوضوح التخطيط لإبعاد مصر وإقصائها عن الشأن السوداني ابتداء من استبعاد المبادرة المصرية الليبية المشتركة، إضافة لإسهام مصر في إبعاد نفسها واشتراك السودان أيضا في هذا الإبعاد بسبب ما حدث من توترات في لحظة كنا أحوج ما نكون فيها للتقارب، (فالجريمة) مشتركة تجاه الواجب الوطني لشعب وادي النيل.

ولكن معطيات الواقع تفيد بوجود الفرصة، وتقرض وتؤكد حتمية الدور المصري في المشاركة بقوة في تشكيل مستقبل عمقها الاستراتيجي الجنوبي^(١٥)، والحفاظ على خارطة وادي النيل وثرواته التي هي مخزون مصر الطبيعي بشراكة شرعية يعبر عنها تكامل فاعل يقوم على التعاون والتفويض (بضمير) و(يقين) و(إيمان).

الخلاصة:

أولاً: إن مصر باعتبارها الشقيق الأكبر يجب أن يكون دورها أكثر ريادة في قيادة تيارات التكامل والوحدة؛ لأن مصر هي الأكثر استقراراً وتقدماً، كما أن الشعب المصري يمثل تكتلاً روحياً ونفسياً وعقلياً مركزي منسجماً، بينما السودان يقوم على التنوع والتباين بل والتشتت. فإذا كانت مصر قبيلة واحدة فالسودان أكثر من ٥٠٠ قبيلة، وأكثر من مائة لهجة، كما أنه يفتقر للتجانس ويصعب فيه تشكيل الرأي العام، كما أن مصر لا تجابه إلا إسرائيل؛ لأن شمال السودان وليبيا في انسجام مع الكل المصري، بينما تجابه السودان قوميات أفريقية متعددة ولها مصالحها التي قد لا تتسجم مع المصالح السودانية، وقد برز ذلك في إشكاليات السودان الحدودية والسياسية مع إريتريا وإثيوبيا وأوغندا والكونغو زائير وإفريقيا الوسطى وتشاد.

ثانياً: المسألة الأخرى أن على مصر إطفاء بؤر التوتر، خاصة في منطقة حلايب، وجعلها منطقة تكامل، وإلا فإن نذر هذه القضية قد تتصاعد مع مجيء الحركة الشعبية كشريك في الحكم، وقد يؤدي خداع الذات إلى جعل القضية قضية محورية في توحيد العقل السوداني ضد ما

يتوهمه البعض بوجود خطر مصري على السودان، وقد تزيد وتزين الدول الخارجية ذلك، وقس عليه بقية المشكلات.

ثالثاً: على مصر الدخول في مجالات البترول السوداني بقوة حتى تصبح حصتها في استثمارات بترول السودان مثل الصين والهند وماليزيا.

رابعاً: على مصر أن تتخذ خطوات شجاعة حتى تجعل الوحدة والتكامل جاذبا لمقومات الشعب السوداني المختلفة.

خامساً: على مصر الشروع في تنفيذ التكامل الزراعي والتكامل في مجال الثروة الحيوانية، فهما أكثر حلقات التكامل جاهزية للتنفيذ، كما يعبران عن أكثر الاحتياجات الحقيقية للبلدين، يتيحان أكبر وأقوى الفرص لاندماج وانصهار الشعبين وتحقيق شعار (العيش المشترك لشعب وادي النيل) (١٦).

سادساً: أن الدور المصري في إيجاد (تكامل أفريقي) أو (تكامل عربي أفريقي) لا يتحقق إلا ببدء التكامل الثنائي بين مصر والسودان كنموذج يحتذى به في بقية التكتلات الإقليمية (١٧).

الهوامش والمراجع

¹ تحس وتلمس روح الاختلاف حول تقييم فترة محمد علي عند الاطلاع على كتاب المدرسة التاريخية السودانية والتاريخية المصرية. وحول ذلك انظر يوسف فضل حسن، لمحات في تطور العلاقات السودانية المصرية منظور تاريخي، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص ٨٥، وكذلك حسن محمد إبراهيم، محمد علي في السودان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للتكاليف والنشر. الشاطر بصيلي، معالم تاريخ السودان وادي النيل، كذلك انظر: د. نسيم مقار، الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان: دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١-١٨٤٨م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

² ورد العديد من الرؤى والتحليلات حول هذه الفترة وتأثيرها على مسار العلاقات السودانية المصرية، انظر د. محمد عبد الغني سعودي (وآخرون)، التكامل المصري السوداني (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية)، كذلك د. يواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٣٦م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م) الجزء الخاص بالبعد السياسي ص ١٥-٧٧، كذلك انظر: د. عبد الفتاح عبد الصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في

- ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ - ١٩٢٤ م (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م) ص١٢٧-١٤٦، ركز فيها على أهداف وأساليب بريطانيا في فرض هيمنتها على السودان.
- ³ هناك رؤية للعلاقات الثنائية بين البلدين، أنظر: محمد سعيد محمد الحسن، عبدالناصر والسودان (لندن، شركة ميدلايت المحدودة ١٩٩٢).
- ⁴ أنظر د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص١١١، أنظر: محمد حسن داود، مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢-١٩٩١م، (القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢م) حيث تعرض لأبعاد العلاقة في سنوات نميري ص ١٢٠ وبعدها.
- ⁵ لمزيد من التفاصيل أنظر: ميرغني النور جويش (سفير)، العلاقات المصرية السودانية ما بين التكامل وميثاق الإخاء، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م)، ص٦٤٨.
- ⁶ للمزيد من التفاصيل أنظر: نفس المرجع السابق، ص٦٣٢، كذلك أنظر محمد حسن داود، مصدر سابق، حيث تعرض للعلاقة في الديمقراطية الثالثة ٨٦-١٩٨٩م، ص ١٣٤ وبعدها.
- ⁷ لمزيد من التفاصيل أنظر مصطفى سيد عبد الرحمن، النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والإدعاءات، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١م).
- ⁸ أنظر محمد حسن داود، مصدر سابق، حيث يتناول العلاقات في عهد الانقاذ، ص ٤٥ وبعدها.
- ⁹ حول نشأة وتطور وحيثيات هذا الاتفاق، أنظر: هاني رسلان، اتفاق الحريات الأربع بين مصر والسودان، دراسة غير منشورة مقدمة إلى تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٥م.
- ¹⁰ أنظر: د. يونان لبيب رزق، الخبرة التاريخية في العلاقات المصرية السودانية: محاور أساسية، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م)، ص٥٣.
- ¹¹ فاروق فهم "لواء الأمن القومي المصري السوداني والعلاقات المشتركة بينهما، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص٤١٥، كذلك أنظر: سيد محمد موسى محمد، مصر ودول حوض النيل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م) حيث تطرق للأمن القومي المصري ودول حوض النيل، ص ٢٠٧ وبعدها.
- ¹² لفهم إشكاليات الإدراك المتبادل بين مصر والسودان، أنظر: عبد العزيز سليمان نور، إشكاليات الإدراك المصري للسودان، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر

والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص ١٢٩، كذلك انظر: محجوب محمد صالح، العلاقات المصرية السودانية وإشكاليات الإدراك المتبادل، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م)، ص ١٤١.

¹³ انظر الطيب حاج عطية، التوازن الإعلامي والإدراك المتبادل، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص ٥٧٧.

¹⁴ بونامالوال، جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م)، ص ١٥٣، كذلك أنظر: سيد محمد موسى، مصدر سابق، حيث تعرض لانعكاسات المتغيرات العالمية الجديدة لعلاقات مصر بدول الحوض ص ١٧٥.

¹⁵ عبد الملك عودة، الإطار السياسي المقترح لتنمية علاقات البلدين، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص ٥٩٩، كذلك أنظر: محمود أبو العنين، محددات الدور المصري في أفريقيا، كتاب الملتقى الأفريقي الصادر عن جمعية الملتقى الأفريقي (القاهرة: مؤسسة القيادة السياسية)، ص ١٣ وبعدها، وكذلك صبحي قنصوة، آفاق تفعيل الدور المصري في أفريقيا، نفس المصدر السابق، ص ٦٧ وبعدها، كذلك أنظر محمد إبراهيم محمود، مصر وقضايا السلم والأمن في أفريقيا، ص ٨٧ وبعدها، حيث تعرض للدور المصري في السودان وما يمكن أن تقوم به.

¹⁶ حول تصور أشمل ورؤية استراتيجية حقيقية توضح حجم الإمكانيات الزراعية (الأرض، المياه، السكان) وتفاعلها لتلبية مطلوبات التكامل الحقيقي، انظر: ورشة عمل محاور التكامل الزراعي بين مصر والسودان، نقابة المهن الزراعية، الإسكندرية، ١٢ / ٦ / ٢٠٠٣م.

¹⁷ عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، العراق، منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.

مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان

عبدالحافظ الصاوي*

مقدمة:

الروابط المتعددة بين دولتي مصر والسودان تجعل من التكامل الاقتصادي المشروع الممكن، إذ فرص كل من التاريخ والجغرافيا معطياته ليكون هذا التكامل هو الوضع الطبيعي. ولقد خاضت الدولتان تجربة للتكامل الاقتصادي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من خلال أشكال مختلفة، ولكنها لم تحظ بالنجاح. وإلا أن ذلك لم يؤد إلى قطيعة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين. ولكن مع مجئ حكومة البشير في عام ١٩٨٩ شهدت العلاقات المصرية السودانية نوعاً من التوتر في العلاقات حتى قرب نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ثم شهدت تلك العلاقات مع مطلع الألفية الثالثة تحسناً وتقارباً ملحوظاً على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

وسوف ترصد الورقة التجارب السابقة للتكامل بين البلدين وأسباب فشلها. كما تتناول أيضاً الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية التي فرضت نفسها، وإمكانية تأثير ذلك على دعوة التكامل بين البلدين. فعلى الصعيد العالمى أنشئت منظمة التجارة العالمية ومصر عضو مؤسس بها بينما السودان لم تلتحق بعد بهذه المنظمة، كما أن هناك تجربتين تصبان في صالح عملية التكامل، وكلا الدولتين له يتمتع بعضويتهم، وهما تجربة منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى الصعيد السودانى فإن هناك مستجدات تتمثل في التفاؤل بإنهاء الصراع المسلح بين أبناء السودان والوصول إلى اتفاق سلام بين الحكومة وجيش الجنوب، كما يوجد نوع من التفاوض مع باقى أحزاب المعارضة لاستقرار الأوضاع الداخلية هناك. كما يعتبر ظهور النفط فى السودان وممارسة نشاط تصديره من الأمور الحيوية التى تمكنه من الدخول فى مشروع تنموى يغير من وضعه الاقتصادى، ويحسن من وضعه فى مشروعات التكامل مع مصر. ومن المعروف أن السودان يصنف على أنه واحد من الدول الأشد فقراً أو الأقل نمواً على مستوى العالم ضمن ٤٨ دولة يشملها هذا التصنيف.

*باحث بمنتدى البحوث الاقتصادية

وأيضاً فإن وضع الاقتصاد المصرى يتطلب نوعاً من الحراك الاقتصادى للخروج من حالة الركود وتنشيط عملية الاستثمار به. ولعل فتح أبواب ومجالات الاستثمار وتنشيط حركة التجارة بين البلدين سوف تحقق هذا الهدف بقدر لا بأس به خاصة أن مصر تبنت سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمى، حيث وقعت على العديد من اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة. فمصر وقعت اتفاقاً للشراكة مع دول الاتحاد الأوروبى بشكل نهائى، وتسعى لعقد منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد التوقيع على بروتوكول الكويز مع كل من أمريكا وإسرائيل.

لا شك في أن تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلدين تتوافر له العديد من الإمكانيات، كما تواجهه بعض المعوقات، وسوف تعمل الورقة على تناول الموضوع من خلال الآتى:

- المفهوم والإطار النظرى للتكامل الاقتصادى.
- الأوضاع الاقتصادية العامة لمصر والسودان.
- طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.
- تناول تجارب التكامل السابقة وأسباب فشلها.
- الرؤية المستقبلية لتحقيق التكامل بين البلدين فى ظل المتغيرات الجديدة، من خلال رصد الإمكانيات والمعوقات التى تحول دون تحقيق التكامل.

١- مفهوم التكامل الاقتصادى:

يعنى مصطلح التكامل فى السياق العام قيام مجموعة من الدول المستقلة بالسعى لإقامة علاقات قوية فيما بينها بما يؤدى إلى تصرفها كدولة واحدة فى واحد أو أكثر من أوجه النشاط الإنسانى، وعادة ما يحدث التكامل بين إقليم جغرافى معين، ولذلك يطلق عليه تكامل إقليمى^(١).

والتكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها بدرجات تتراوح تصاعداً بين صور التعاون الاقتصادى البسيط وبين أقصى درجات الاندماج الاقتصادى الكامل^(٢).

وهناك تصنيف لنوعية التكامل الاقتصادى فمنها ما هو سلبى؛ وهو ذلك النوع الذى يستهدف إلغاء التمييز والقيود على حركة التجارة، أى دمج الأسواق فى سوق حرة واسعة. ومنها ما هو إيجابى من خلال استهداف تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات التنمية الاقتصادية الإقليمية^(٣).

وتستهدف الدول الداخلة فى إطار عملية التكامل تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- رفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول.

- تعظيم الرفاهية التى تعود على جميع مواطنيها.

- أن يكون التكامل الاقتصادى بعداً لهدف سياسى يرمى لوجود وحدة بين الدول أعضاء التكامل لتفادى خطر يتهددها.

١/١ - أشكال التكامل الاقتصادى:

عملية التكامل الاقتصادى فى مراحل نموها الطبيعى لا تتم بقوانين قسرية بل تحتاج من الوقت ما يسمح للدول الأعضاء أن تعدل من ظروفها الداخلية اقتصادياً بما يجعلها شريكا فاعلا فى أى مرحلة من مراحل التكامل، ومن هنا نجد أن عمليات التأهيل لكل مرحلة تستغرق بعض الوقت. وغالباً ما تلجأ الدول ذات الاقتصاديات الكبرى داخل دول التكامل بدعم الدول الأعضاء ذات الاقتصاديات الصغرى أو الأقل منها. ونحن نرى من خلال التجارب الواقعية من قبل الاتحاد الأوروبى - على سبيل المثال - ما يدل على هذا السلوك، حيث تتم عمليات تأهيل الدول الراغبة فى الانضمام إلى هذا التكتل الاقتصادى الكبير والذى استطاع أن يوجد نموذجاً ناجحاً لتجربة تكاملية. فيتم تقديم الدعم المالى والفنى لهذه الدول حتى تعدل من اقتصادياتها لتلتحق بالاتحاد الأوروبى. وعادة ما تمر التجارب التكاملية بالمراحل الآتية^(٤):

• منطقة التجارة التفضيلية:

فى هذه المرحلة تسمح الدول الأعضاء لبعضها البعض بوجود معاملة تفضيلية عند استيراد أو تصدير السلع فيما بينها وذلك بالشكل الذى يساعد على ازدياد معدل التبادل التجارى بينها.

• منطقة التجارة الحرة:

تتسم هذه المرحلة بإلغاء التعريفات الجمركية، والإجراءات التقييدية للتجارة بين الدول الأعضاء، ويكون لكل عضو حرية تحديد فرض الرسوم والقيود على الدول غير الأعضاء، بشرط عدم تجاوزها الحد الذى كانت عليه قبل قيام منطقة التجارة الحرة. وعادة ما تستغرق مرحلتا منطقة التجارة التفضيلية والحرية فترة زمنية لا تتجاوز العشر سنين، بموجب التزامات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية^(٥).

• الاتحاد الجمركى:

تعتبر مرحلة الاتحاد الجمركي مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين حيث يتم فيها توحيد التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى التي لا تشملها منطقة الاتحاد الجمركي.

• السوق المشتركة:

تضيف مرحلة السوق المشتركة إلى المراحل السابقة، الحرية في انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. بما يؤدي إلى تساوى عوائد عوامل الإنتاج داخل منطقة السوق المشتركة.

• الاتحاد الاقتصادي:

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي أو إن صح التعبير هي الثمرة المرجوة من التكامل على الصعيد الاقتصادي، حيث يتم توحيد السياسات المالية والنقدية، وتصبح السياسة الاقتصادية بمكوناتها الثلاث (التجارية، النقدية، المالية) من صنع إدارة التكامل متجاوزة الحدود القطرية للدول الأعضاء.

٢ - المؤشرات الاقتصادية العامة لمصر والسودان:

١/٢ المؤشرات الاقتصادية لمصر:

• الناتج المحلي الإجمالي: مع نهاية العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٩٣,٤ مليار جنيه مصري (الدولار الأمريكي يعادل ٥,٨٠ جنيه). ساهمت القطاعات الإنتاجية فيه بنسبة ٥٠,٨ %، أما القطاعات الخدمية فحققت نسبة ٤٩,٢ %، كما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٣,١ %. وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويتوقع أن تشهد السنوات المقبلة تحسناً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي^(١).

• متوسط دخل الفرد: يبلغ متوسط دخل الفرد في مصر ١٢٥٠ دولاراً.

• عجز الموازنة العامة: بلغ العجز الصافي بالموازنة العامة للدولة في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ٧,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

• الميزان التجاري: يشهد الميزان التجاري في مصر عجزاً منذ فترة طويلة، وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ العجز في الميزان التجاري ٦,٦ مليار دولار. فالصادرات حققت ٨,٢ مليار دولار، بينما الواردات وصلت إلى ١٤,٨ مليار دولار.

- الدين الخارجى: بلغ الدين العام الخارجى فى يونيو ٢٠٠٣ نحو ٢٨,٧ مليار دولار.
- معدل التضخم: بلغ معدل التضخم ٣,٢ % نهاية العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢. بينما تقديرات نهاية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تشير إلى أن معدل التضخم وصل إلى ١١,١ %^(٨).

٢/٢ - المؤشرات الاقتصادية للسودان:

- الناتج المحلى الإجمالى: بلغ الناتج المحلى الإجمالى ٤٤,٤ مليار دينار سودانى(الدولار يعادل ٢٦٤ ديناراً). ويساهم قطاع الزراعة بالنصيب الأكبر إذ بلغت نسبة مساهمته ٤٥,٦ % من إجمالى الناتج المحلى، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٣٠,٢ %، ثم البترول والتعدين بنسبة ٩,٦ %، ثم الصناعة التحويلية ٨,٢ %^(٩).

- متوسط دخل الفرد: ٣٣٠ دولاراً.

- عجز الموازنة: بيانات الموازنة الفعلية لعام ٢٠٠٣ تشير إلى أن إجمالى الإيرادات بلغ ٧٠٣,٦ مليار دينار، بينما بلغ إجمالى المصروفات ٧٣٦,٢ مليار دينار، وبذلك بلغ العجز الكلى ٣٢,٦ مليار دينار.

- الميزان التجارى: بلغ العجز فى الميزان التجارى لعام ٢٠٠٣ ما قيمته ٣٣٩,٧ مليون دولار، فالصادرات بلغت ٢,٥٤٢,٢ مليون دولار بينما بلغت الواردات ٢,٨٨١,٩ مليون دولار.

- الدين الخارجى: يبلغ الدين العام الخارجى فى السودان نحو ٢٢ مليار دولار.

- معدل التضخم: يصل معدل التضخم حسب بيانات عام ٢٠٠٣ نحو ٧ %.

٣ - العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والسودان:

من خلال النظر إلى البيانات المنشورة عن حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ نجد أن عام ٢٠٠٣ هو الأفضل من حيث زيادة نسبة التبادل التجارى بين البلدين، إذ بلغ ١٢٨,٤ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥١,٩ % عما كان عليه الوضع فى عام ٢٠٠٠، إذ كان حجم التجارة بين البلدين ٨٤,٥ مليون دولار. وطوال السنوات من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ كان الميزان التجارى فى صالح السودان، ولم يتغير الوضع إلا فى عام ٢٠٠٣ إذ صار الميزان التجارى فى صالح مصر بما يبلغ ٣٠,٨ مليون دولار^(١٠).

- على الرغم من الزيادة التي شهدتها عام ٢٠٠٣ فى حجم التبادل التجارى بين البلدين إلا أنها أرقام هزيلة، فبيانات بنك السودان تشير إلى أن الصادرات السودانية لمصر تمثل نسبة ٣ % فقط من إجمالي صادرات السودان فى عام ٢٠٠٢، وانخفضت إلى ١,٩ % فى عام ٢٠٠٣، بينما الواردات السودانية من مصر بلغت نسبتها ٢,٢ % من إجمالي الواردات السودانية فى عام ٢٠٠٢، وزادت إلى ٤ % فى عام ٢٠٠٣. أما بيانات النصف الأول من عام ٢٠٠٤ فتشير إلى أن حجم التبادل التجارى بين البلدين بلغ ١٥٦,٧ مليون دولار وأن الميزان التجارى حقق فائضاً لصالح مصر بما قيمته ٣٩ مليون دولار، إذ بلغت الصادرات المصرية للسودان ٩٧,٩ مليون دولار مقابل ٥٨,٩ مليون دولار واردات من السودان^(١١).

- يلاحظ أن حظ الدولتين من تبادل سلع مهمة وذات قيمة فى حجم الواردات للبلدين وفى عماد عملية التصنيع مثل العدد والآلات ووسائل النقل يكاد لا يذكر، فالسودان فى عام ٢٠٠٣ تستورد ما نسبته ٤٠ % من حجم وارداتها من العدد والآلات ووسائل النقل، وهى سلع تخلق منها قائمة الصادرات المصرية إليها. وبالاطلاع على البيانات فيما يخص هيكل الواردات المصرية نجد أن السلع الوسيطة والاستثمارية تمثل ٤١ % من حجم واردات مصر فى العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهى بالطبع سلع لا تشملها الصادرات السودانية لمصر.

- ومن هنا يجب أن تستهدف عملية التكامل بين البلدين تطوير هيكل الصادرات والواردات فيما بينهما لخلق نوع جديد من التجارة تكون القيمة المضافة فيه عالية وذات مردود على العملية التنموية، وهو ما يتحقق من إنتاج المعدات والآلات والسلع الوسيطة والاستثمارية التى تعتمد فيها كل من الدولتين على الاستيراد من الخارج.

- تشمل الصادرات المصرية للسودان سلع (الاسمنت، دقيق مخلوط حنطة، أرز أبيض، سوبر فوسفات، أدوية، مواد غذائية). بينما تشمل الواردات المصرية من السودان سلع (القطن الخام غير المخلوط، سمس، حب بطيخ، كركديه، جمال حية) وفى يوليو ٢٠٠٣ تم توقيع إطار للمبادلة والتبادل التجارى يخص تصدير اللحوم السودانية إلى مصر مقابل سداد ٥٠ % من القيمة بسلع مصرية والباقي نقداً^(١٢).

- يلاحظ من النظر إلى مكونات الصادرات والواردات المصرية للسودان أن معظم واردات مصر من السودان هى مواد خام، بينما نجد أن صادرات مصر بها بعض السلع الصناعية مثل الأدوية، والسوبر فوسفات، كما أن السلع الغذائية قد تشمل سلعاً مرت بمراحل تصنيعية.

- يمكن تفسير حجم التبادل التجارى المحدود بين مصر والسودان بالمعوقات المتمثلة فى صعوبة توفير العملات الأجنبية لتمويل الواردات السودانية، الأمر الذى يدفع رجال الأعمال السودانيين إلى الحصول على وارداتهم بتسهيلات فى السداد وعلى آجال وهو ما لا يجد قبولاً لدى المصدرين المصريين، إضافة إلى عدم استعداد المستورد السودانى لفتح اعتماد مستندى معزراً وغير قابل للإلغاء وهو ما يرفضه المصدر المصرى أيضاً.

١/٣ - علاقات البلدين فى إطار اتفاق الكوميسا:

يضم تجمع الكوميسا كلا من البلدين ودولاً أفريقية أخرى، وقد تم الإعلان عن منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا فى ١٣/١/٢٠٠٠ ، بحيث يستفيد البلدان من هذا الاتفاق فى إطار العملية التكاملية من أمرين:

• تحرير التجارة البينية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية.

• تكوين اتحاد جمركى، ثم اتحاد نقدى بين الدول الأعضاء فى مرحلة لاحقة.

وقد ترتب على تطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا من قبل مصر والسودان الوصول إلى اتفاق منظم للإعفاءات الجمركية بين البلدين بحيث تستثنى ٤٣ سلعة مصرية من الإعفاء الجمركى فى السودان و ١٠ سلع أخرى تتمتع بتخفيض جمركى نسبته ٣٠ %، فى حين تخضع ٥ سلع سودانية للرسوم الجمركية عند توريدها لمصر^(١٣). وفى هذا الإطار شكلت لجنة من البلدين تجتمع كل ستة أشهر للنظر فى قائمة الإعفاءات الجمركية للسلع محل التبادل بين البلدين. وكان آخر اجتماع لهذه اللجنة فى أكتوبر ٢٠٠٤.

الميزان التجارى بين مصر والسودان

خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصادرات المصرية	٢٥,٨	٣٣,٧	٣٥,٥	٧٩,٦
الواردات المصرية	٥٨,٧	٦٣,٨	٥٦,٥	٤٨,٨
حجم التجارة الخارجية	٨٤,٥	٩٧,٥	٩٢	١٢٨,٤
الميزان التجارى	٣٢,٩-	٣٠,١-	٢١,٢-	٣٠,٨+

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نقلاً عن جهاز التمثيل التجارى بوزارة التجارة الخارجية والصناعة.

٢/٣ - الاستثمارات البينية:

كل من مصر والسودان من الدول التي تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وذلك بسبب الفجوة الموجودة ما بين المدخرات المحلية ومتطلبات الإنفاق على الاستثمار. والسبب كما هو معروف في وجود هذه الفجوة ضعف متوسط دخل الفرد في البلدين، وإن كان في مصر أحسن حالاً منه في السودان؛ ففي مصر يبلغ ١٢٥٠ دولاراً وفي السودان ٣٣٠ دولاراً.

وتبلغ الاستثمارات السودانية في مصر ١٠٦ ملايين جنيه، موزعة على ٤٤ شركة استثمار داخلية بلغت تكاليفها الاستثمارية ١,٠٥ مليار جنيه مصري، كما توجد استثمارات أخرى في ٤ شركات بالمناطق الحرة بحجم ١ مليون دولار، وتبلغ تكاليفها الاستثمارية ٥,٣ مليون دولار. بينما تظهر بيانات وزارة الاستثمار السودانية أن حجم الاستثمارات المصرية في السودان في عام ٢٠٠٣ نحو ٥٤ مليون دولار، وذلك من واقع المعلومات المأخوذة من دراسات الجدوى للمشروعات المقدمة.

وتظهر البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية إلى كل من مصر والسودان خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ أن الوضع في السودان يشهد تحسناً مستمراً؛ فبعد أن كان ٣٩٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠ أصبح ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بينما كان نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية الإجمالية المباشرة في عام ٢٠٠٠ نحو ١,٢ مليار دولار، انخفض إلى ٢٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣^(١٤). ويرجع هذا التحسن في وضع السودان إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول. وثمة ملاحظة مشتركة وهي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي في قطاع البترول بالدرجة الأولى في كلا البلدين. ومن هنا فالعائد المنتظر من تواجد هذه الاستثمارات مهما ارتفعت قيمتها ضعيف؛ لأن الاستثمار في هذا القطاع يتسم بأنه استثمار كثيف رأس المال، ولا يوفر فرص عمل بحجم كبير، فضلاً عن أن القيمة المضافة العائدة منه للبلاد المستثمر فيه عادة ما تكون ضعيفة، وفي حالتى مصر والسودان فإن الجزء الأكبر من حصتهما في استخراج البترول يتم تصديرها في شكل مادة خام.

٤ - التجارب الماضية للتكامل الاقتصادي المصري السوداني:

مرت التجربة التكاملية بين مصر والسودان بعدة محاولات كان أولها اتفاق أغسطس ١٩٦٩، وأنشئت بموجبه هيئة دائمة تسمى مجلس التنسيق الاقتصادي، غير أن هذا الاتفاق لم يفعل على أرض الواقع، وفي عام ١٩٧١ شاركت ليبيا كلا من مصر والسودان في إقامة اتحاد الجمهوريات العربية،

ولكن فكرة إقامة الاتحاد تم التخلي عنها إلا أنها تمخضت عن ميلاد مجموعة من المشروعات المشتركة، ثم تلا ذلك تجارب بين كل من مصر والسودان هي محل التقويم في هذه الورقة وهي:

١/٤ - منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان:

تم التوقيع على "منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى" بين مصر والسودان في فبراير ١٩٧٤، واستمر حتى عام ١٩٨٢، وأنشئ بموجبه العديد من اللجان والأجهزة المعنية بمختلف جوانب التكامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادى تم الاتفاق على عدد من المشروعات في مجالات الري والنقل والزراعة بلغت قيمتها نحو ٢,٩ مليار دولار على أن تنفذ نسبة الثلث خلال الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢.

وقد تميزت هذه التجربة بوجود منطقة تكاملية بين محافظة أسوان في مصر والمديرية الشمالية في السودان، وقد سمح في هذه المنطقة بممارسة جميع الأنشطة وحرية الانتقال للمنتجات والأفراد، وسمح لأفراد الشعبين المصرى والسودانى بالانتقال بموجب البطاقات الشخصية.

إلا أن المحصلة النهائية لهذه التجربة أنها واجهت مشكلة متطلبات التمويل لهذه المشروعات في ظل محدودية معدلات الادخار في البلدين، كما لم تتجح التجربة في استقطاب رؤوس أموال أجنبية سواء من البلدان العربية أو من المؤسسات الدولية، وأيضاً غياب الدور الواضح للقطاع الخاص^(١٥).

٢/٤ - ميثاق التكامل بين جمهورية مصر وجمهورية السودان الديمقراطية ١٩٨٢ - ١٩٨٥:

بعد فشل التجربة الأولى بين البلدين تم التوصل إلى صيغة جديدة من خلال الميثاق الذى تم التوقيع عليه من قبل البلدين في أكتوبر ١٩٨٢، وتم تحديد فترة عشر سنوات لتحقيق أهداف البلدين من التكامل الاقتصادى. وقد حدد الميثاق ثلاثة أجهزة رئيسية تتولى شئون التكامل هي: المجلس الأعلى للتكامل وتتبعه أمانة عامة، وبرلمان وادى النيل، وصندوق التكامل، كما اعتمد الميثاق ثلاثة مبادئ أساسية، هي: التدرج والواقعية والعدالة، تحكم أسلوب التحرك والعمل نحو بلوغ الوحدة الاقتصادية الكاملة. وقد آلت إلى صندوق التكامل مجموعة من الشركات المشتركة التى أنشئت من قبل بين مصر والسودان.

وفي الباب الأول من الميثاق المعنى بتحديد الأهداف والمبادئ، جاء في البند رابعاً من مادته الأولى "فى المجال الاقتصادى والمالى" (يستهدف التكامل بين البلدين، فى المجال الاقتصادى والمالى، إقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن التقدم والرخاء لكل منهما ولمواطنيهما، وتقوم على استراتيجية يتم تنفيذها تدريجياً ووفقاً لجدول زمنى).

إلا أن عام ١٩٨٥ شهد انقلاباً ضد حكم النميرى أوقف تجربة التكامل، وإن تم الاتفاق على استمرار العمل بالمشروعات المشتركة القائمة.

وكانت المآخذ على هذه التجربة ما يلي:

- تميزت التجربة بأخذها بمفهوم التكامل الشامل، وسعيها لوجود خطة مشتركة لتحقيق مشروعات تعمل على الربط بين القطرين، وخدمة قضايا التنمية، إلا أن إخفاق التنمية في البلدين بسبب المشكلات الاقتصادية المزمنة، وإعسار السودان في هذا الوقت حالت دون نجاح هذه التجربة التكاملية لمصر والسودان.

- أن التجربة كانت تتسم بالفوقية دون مشاركة حقيقية من قبل المجتمع المدني، خاصة في السودان، في ظل الحكم الشمولى الذى كان على رأسه النميرى.

- أن التجربة لم تراعى الواقعية في طرحها، وهو ما اتضح في العجز في جانب التمويل للمشروعات المطروحة مما جعلها تقفل في تحقيق ما عقد عليها من آمال.

- الإطار التنظيمى للفضفاض والذى لا تتناسب تكلفته مع العائد منه.

- أن الأداء في هذه التجربة كان يتسم بالأداء السياسى والإعلامى والأمنى أكثر منه اقتصادياً.

- أيضاً لم تكن القوانين الخاصة بالتملك في الجانب السودانى تتناسب القطاع الخاص، إذ أنها كانت قائمة على حق الانتفاع والحكر دون التملك مما يحد من رغبات إقبال القطاع الخاص.

- لم تكن قوانين التجارة في مصر - في ذلك الوقت - تسمح بممارسة الأفراد لهذا النشاط، بينما كانت قوانين الشركات تسمح بهذا بشرط أن تكون نسبة ٥١ % من أسهمها ملكاً للجانب المصرى^(١٦).

٣/٤ - ميثاق الإخاء بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ١٩٨٧ - ١٩٨٩ :

في فبراير ١٩٨٧ وقع البلدان على ميثاق الإخاء بين البلدين والذي لا يزيد عن مجرد تعاون اقتصادى وتجارى وثقافى، ولا يحدد صيغة محددة تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى. وقد شكلت بموجب هذا الميثاق لجنة مشتركة برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين تجتمع كل ستة أشهر وتضم من الوزراء ما يراه رئيسا اللجنة لازماً للعمل بها، ومن حق هذه اللجنة تشكيل لجان فرعية لدراسة موضوعات بعينها حسبما يترأى لها. وقد اتخذت هذه اللجنة قرارات تضمنت إنشاء "الشركة السودانية المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" برأس مال ٢٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين،

وتعتبر هذه الشركة بديلاً عن صندوق التكامل، وقد آل إليها أصول وخصوم صندوق التكامل، وملكية الشركات المشتركة التي أنشئت من قبل.

إلا أن انقلاب ١٩٨٩ ومجيء حكومة "ثورة الإنقاذ" جعل الأمور تسير في اتجاه آخر لفترة لا تقل عن عشر سنوات، ولم يمنع ذلك من وجود بعض البروتوكولات التجارية وصور التعاون في مجالات الزراعة وغيرها^(١٧).

5 - اتفاق الحريات الأربع:

في أبريل ٢٠٠٤ وقعت كل من مصر والسودان اتفاقاً سمي "اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك"، وتضمن الاتفاق لمواطني القطرين ما يلي:

- حق الإقامة والتنقل والدخول للقطر الآخر بموجب وثيقة سفر سارية المفعول أو أية وثيقة أخرى يتم الاتفاق عليها، وذلك عبر المنافذ المعتمدة لدى القطرين.

- حق العمل ومزاولة المهن والحرف والأعمال المختلفة، وذلك بموجب الاتفاقيات الدولية والعربية الموقع عليها من قبل القطرين في هذا الشأن.

- حق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والتصرف فيها، وإنشاء الشركات، على أن تتم الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق ذلك.

ويتميز هذا الاتفاق بأنه لا يترتب على إنهاء العمل به لأي سبب من الأسباب تأثير أصحاب الحقوق المكتسبة من خلاله، وتكون مدة هذا الاتفاق خمس سنوات تجدد تلقائياً لنفس المدة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهائه قبل انتهاء سريانه بثلاثة أشهر^(١٨).

٦ - مقومات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان:

١. يشكل سكان الدولتين ما يربو على ١٠٠ مليون نسمة، وهي سوق لا بأس بها من حيث الحجم في استيعاب السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولتين بما يشجع على تبادل المصالح وتنشيط الحياة الاقتصادية. ويلاحظ أنها سوق مستهدفة منذ سنوات لمنتجات دول جنوب شرق آسيا والصين، ومن باب أولى أن تكون سوق مساعدة لنجاح مشروع تكاملي.

٢. العلاقات الاجتماعية التاريخية والتقارب الجغرافي بين البلدين، مع الأخذ في الاعتبار أن البنية الأساسية يجب تطويرها، من حيث الطرق ووسائل الانتقال لتسهيل حركة التجارة والتبادل الاقتصادي بما يتناسب مع طبيعة المرحلة ومتطلبات العصر^(١٩).

٣. مشاركة البلدين فى المشروعات الإقليمية التى تستهدف التكامل الاقتصادى مثل الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد دخلت كلتا الاتفاقيتين حيز التنفيذ، وبالتالى فالخطوات الأولى للتكامل مُهّدت ويبقى لمشروع التكامل بين البلدين أن يسرع من الدخول فى مراحل متقدمة من التكامل على المستوى الثنائى، مع مراعاة الضوابط الاقتصادية الحاكمة فى هذا المضمار.

٤. اتجاه كل من البلدين إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمى، وتبنى برامج للإصلاح الاقتصادى تسهل مشاركة القطاع الخاص الذى يعول عليه بنسبة كبيرة فى تفعيل مشروع التكامل، وإن كان الأمر يقتضى نوعاً من التنسيق بين البلدين فيما يخص قوانين الاستثمار بما يحقق المساواة بين أفراد البلدين، والعدالة فى الإعفاءات الضريبية وضمانات الاستثمار.

٥. اختلاف مستويات التنمية فى مختلف القطاعات بين البلدين سوف يعضد علاقات التكامل ويخلق تشابكات اقتصادية بين هذه القطاعات، خاصة إذا علمنا أن قطاع الصناعات التحويلية فى مصر أكثر منه تقدماً فى السودان. وتمتلك السودان موارد ضخمة فى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بما يميزها عن الوضع فى مصر.

٦. كثيراً ما كان الحديث عن الإمكانيات الزراعية للسودان هو المدخل للحديث عن التكامل بين البلدين، من خلال توافر نحو ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، بينما الوضع فى مصر لا يتعدى أكثر من ٨ ملايين فدان. وإلا أن مصر تمتلك أيضاً جانب الخبرة والأيدى الزراعية الماهرة وخبرات علمية متقدمة فى هذا الشأن^(٢٠).

٧. حاجة مصر إلى اللحوم والسلع الغذائية، وتوافر مقومات إنتاجها بأسعار مقبولة فى السودان سوف يساعد على زيادة الاستثمارات فى هذا الجانب، بل من الممكن أن يتسع السوق العربى لهذا الإنتاج إن أحسن توظيفه.

٨. عقبة التمويل لمشروعات التكامل أصبح لها رافد عربى يتمثل فى عودة جزء لا بأس به من الاستثمارات العربية المهاجرة بعد أحداث ١١ من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتجه جزء كبير منها إلى أسواق ماليزيا وبعض البلدان العربية. وفى حالة وجود مناخ استثمارى مناسب يكون من السهل استقطاب جزء لا بأس به من هذه الأموال.

٩. دخول السودان دائرة البلدان المنتجة للبترول، والاتجاه نحو إعمار الجنوب سوف يعمل على وجود عدد كبير من مشروعات البنية الأساسية التى من الممكن أن تساهم فيها الشركات المصرية.

١٠- القبول الشعبى لفكرة التكامل خاصة فى ظل الأحداث التى يلمس منها المواطن العادى فى البلدين أن المنطقة مستهدفة من قبل مخططات اقتصادية وسياسية من الخارج، من أجل السيطرة على مقدراتها الاقتصادية والسياسية.

٧ - معوقات التكامل بين مصر والسودان:

١. عدم وضوح مستقبل مشروع السلام فى السودان يجعل الإقدام على الدخول فى مشروعات التكامل من قبل القطاع الخاص، مشوباً بالحذر، مما يعنى العودة إلى الحديث عن المشاركات الحكومية بين الدولتين، وهى بطبيعتها تعانى من شح الموارد التمويلية^(٢١).

٢. عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية، والتصنيف التاموى للسودان كدولة أقل نمواً، يجعلان مشروع التكامل ينحصر فى مرحلة منطقة التجارة الحرة، إذ من الصعب الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركى. فالسودان حتى إذا تحقق لها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تريد أن تستفيد من مزايا الدول الأقل نمواً. أو فى حالة الإقدام على مرحلة الاتحاد الجمركى فالسودان بلا شك تحتاج فى هذه الحالة إلى دعم مالى يعوضها عن هذه الخطوة.

٣. يتسم المناخ الاقتصادى فى كل من مصر والسودان بانخفاض مستوى دخل الفرد إلى جانب انتشار البطالة مما أضعف النقل الاقتصادى لمصر والسودان، فضلاً عن وجود معوقات تحد من قدرة البلدين على التنمية. ومن المعروف أن التصنيف الدولى للوضع التاموى فى البلدين أن مصر دولة نامية والسودان تصنف ضمن البلدان الأقل نمواً.

٤. القصور الشديد فى البنية الأساسية اللازمة لنهوض مشروعات التكامل بين البلدين، خاصة ما يتعلق منها بشبكات النقل والمواصلات سواء البرية منها أو النهرية أو السكك الحديدية أو الجوية خاصة أن معظم المشروعات التى طرحت فى هذا المجال كان التمويل فيها قائماً على المساواة فى التكاليف، وهو الأمر الذى كان سبباً فى فشل قيام هذه المشروعات^(٢٢).

٥. عادة ما يشار إلى الروابط القوية بين الشعبين المصرى والسودانى، إلا أن هناك رأياً آخر يرى العلاقة بين الشعبين بأنها تتسم بالاتصال الشعبى الضعيف، ويرى أصحاب هذا الرأى أن من عيوب تجربة التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان أنها تجربة فوقيّة ولم يكن لها أثر اقتصادى، وبالتالي لم يكن تكاملاً تاماً.

٦. المعالجات الروتينية لبعض أعمال التكامل من جانب قطاعات التمويل، وعدم الجرأة فى اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية بطبيعتها^(٢٣).

الخاتمة:

العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحكمها اتفاقيات إقليمية مثل الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى اللجنة المشتركة ومجلس الأعمال المصري السوداني. وفيما يمكن اعتبار أن الاتفاقيات الإقليمية لها بعد تكاملي فإن الصيغ الأخرى تأتي في إطار التعاون الاقتصادي، وليس له أطر محددة لصياغة سقف لمستقبل التكامل الاقتصادي بين البلدين لا من حيث البعد الزمني ولا من حيث الأهداف التنموية.

وعلى الرغم من توافر الموارد الاقتصادية والبشرية لكل من مصر والسودان لنجاح مشروع التكامل الاقتصادي، إلا أن الملمح الرئيسي الذي اتسمت به تجربة البلدين في هذا الشأن هو غلبة التقارب السياسي والعمل المشترك في قطاع الزراعة. ويرى البعض أن الاعتبارات السياسية هي التي أوقفت التجربة بقدر ما كانت المحرك لها.

ولم يعد الوقت يسمح في ظل انفتاح البلدين على الاقتصاد العالمي بانتظار مزيد من الوقت لحسم فعلى وجاد لخيار التكامل. فالآخرون جادون في تعميق علاقاتهم التجارية والاقتصادية مع البلدين. ونستطيع أن نلمس هذا من حجم التواجد الصيني في السودان، فالصين تمثل الشريك التجاري الأول للسودان، وتقوم بالمشاركة في مشروعات البنية الأساسية المختلفة به، وتقدم الدعم الفني والمالي للحكومة السودانية، كما أعفت السودان من نحو ٦٠ % من ديونه^(٢٤) على الرغم من أن الصين من البلدان النامية. وليس الأمر قاصراً على الصين فهناك دول آسيوية أخرى لها تواجد ملموس مثل ماليزيا، وبعض البلدان العربية.

وبعد تناول محتويات الورقة يمكن الإشارة إلى التوصيات الآتية من أجل الوصول إلى أداء أفضل في مجال التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان:

- التخلص من البيروقراطية التي أعاقت انطلاق تجربة التكامل السابقة ومن أهم مظاهرها إنشاء الأجهزة والإدارات واللجان الكثيرة مما يشكل جزءاً لا يستهان به من ميزانيات التكامل في غير مشروعاته الميدانية الملموسة.

- المشروعات التي يعلن عنها كمجال للتكامل بين مصر والسودان تحتاج إلى طرح تفصيلي يتضمن صيغاً تفصيلية مدروسة بدقة، فهناك العديد من الأسئلة بشأن هذه المشروعات، هل سيتم تنفيذها من خلال شركات كبرى تقوم بالتخطيط وتوفير التمويل اللازم لها؟ وهل العمالة الفردية التي ترغب في المساهمة في هذه المشروعات سوف تتوافر لها مقومات الاستقرار الأسري من حيث البنية

الأساسية اللازمة لتلك الإقامة؟ فضلاً عن مراعاة الجوانب الأمنية التي تفتقد إليها المناطق غير المأهولة.

• أهمية وضع معايير محددة للإنجاز داخل أجهزة ومشروعات التكامل، وخضوع العاملين فيها لمبدأ الجزاء (الثواب والعقاب)، وألا يكون الأداء إعلامياً وسياسياً وخالياً من مضمون اقتصادي حقيقي.

• العمل على وجود مصالح اقتصادية مشتركة تجمع البلدين على ضرورة التكامل واستمراريته بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر السياسية التي تعترض النظامين في بعض الأحيان. وتعتبر المشروعات المشتركة آلية مناسبة لاستقرار وتضافر القوى لتحقيق المصلحة، وهي من النماذج المعروفة في تجربة الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن^(٢٥).

الهوامش والمراجع

¹ د. محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١.

² د. عمر صقر، "سياسات التجارة الخارجية"، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٨٥.

³ المصدر السابق.

⁴ د. محمد رثيف مسعد، "الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية"، دار الثقافة العربية، ١٩٩٧/٩٦، ص ١٥٢ - ١٥٤.

⁵ أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية.. مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٠، ص ١٨١.

⁶ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

⁷ وزارة المالية، البيان المالي لوزير المالية عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

⁸ مجلة المصور بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠، عرض لتقرير البنك المركزي عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

⁹ بنك السودان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣.

¹⁰ جهاز التمثيل التجاري المصري، مذكرة معلومات عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والسودان.

¹¹ بنك السودان، مصدر سابق.

¹² جهاز التمثيل التجاري المصري، مصدر سابق.

- ¹³ جهاز التمثيل التجارى المصرى، اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية بين مصر والدول العربية، أكتوبر ٢٠٠٣.
- ¹⁴ الأنكتاد، التقرير السنوى عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم، عام ٢٠٠٤ .
- ¹⁵ د. محمد محمود الإمام، "العمل الاقتصادى العربى المشترك.. أبعاده وتطوره" معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ٤٥٣ - ٤٥٨ .
- ¹⁶ مجلس الشورى المصرى، تقرير عن "التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية" ص ٢٨ - ٣٣ .
- ¹⁷ د. محمد محمود الإمام، مرجع سابق.
- ¹⁸ مجلس الشعب المصرى، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون العربية ومكتبى لجنى العلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومى، عن "قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاق التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الموقع فى ٢٠٠٤/٤/٤ بالقاهرة".
- ¹⁹ المجالس القومية المتخصصة، تقر المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية، عن سياسة التكامل بين مصر والسودان "الدورة التاسعة سبتمبر ١٩٨٢ - يوليو ١٩٨٣.
- ²⁰ نقابة المهن الزراعية بالإسكندرية، ورشة عمل عن "محاور التكامل الزراعى بين مصر والسودان" يونيو ٢٠٠٣ .
- ²¹ جريدة الأهرام، ندوة "دقت ساعة العمل بين القاهرة والخرطوم" ٢٢/١/٢٠٠٥ .
- ²² مجلس الشورى، مرجع سابق.
- ²³ د. أحمد يوسف القرعى، "إحياء التكامل المصرى السودانى.. مسئولية من؟" الأهرام ٢٠٠٤/٢/١٢ .
- ²⁴ مجدى صبحى، النفط وإنهاء الحرب الأهلية فى السودان، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢ .
- ²⁵ د. خالد محمود الكومى، "مستقبل التكامل المصرى السودانى" الأهرام ١٧/١/٢٠٠٤ .

البعد الأمني للعلاقات المصرية السودانية

نورا أسامة عبد القادر*

لا تحتاج العلاقات الثنائية التكاملية بين مصر والسودان إلى براهين لتأكيد أهليتها لتكون قاعدة انطلاق اقتصادية وسياسية وأمنية بالغة الأهمية للبلدين، فالجغرافيا والتاريخ والتوافق السكاني والثقافي تمثل جميعها بيئة خاصة لرعاية أية خطوة عملية نحو تفعيل المصالح المشتركة.

ولذلك بدا طبيعياً أن تتحرك كل من مصر والسودان لتعظيم تعاونهما في كافة المجالات من خلال مشروع تكاملي لا يستند إلى هذه الأبعاد الجغرافية والحضارية فحسب، ولكنه يعتمد أيضاً على طبيعة التحديات المشتركة في المنطقة وتقاسم الأحلام في نهضة تنموية تؤمن مخاطر المستقبل.

من هنا جاء إحياء مشروع التكامل بين القاهرة والخرطوم ليفرض نفسه مجدداً على أجندة العمل السياسية والاقتصادية خلال الفترة الماضية، فيما تشير معلومات دوائر صناعة القرار في الدولتين إلى أن الطرفين حريصان على تقادي سلبيات الماضي، وجادان في قطع خطوات عملية تعتمد على مصالح واقعية ومشروعات قابلة للتنفيذ خاصة بعد أن أهدرت مشروعات متعددة عند سقوطها في فخ الشعارات الكبيرة والإنجازات المتواضعة.

ففي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية هناك حاجة لمزيد من التنسيق والتعاون بين الدولتين. وذلك يتطلب تقييم الفترة الماضية للعلاقات المصرية السودانية، وفهم العلاقات بين البلدين في واقعها الراهن وبكافة أبعادها، ووضع أسس عملية واقعية لتطوير علاقات البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة. فالعلاقات المصرية السودانية ليست مجرد علاقات تاريخ وتراث فقط وإنما هي علاقات مصالح ومصير.

وقد كشفت التطورات الأخيرة والمتلاحقة التي حدثت على الساحة السودانية من توقيع اتفاقات للسلام بين الحكومة والمتمردين في الجنوب من جهة، ومن ظهور ساحة جديدة للقتال في الغرب والشرق من جهة أخرى الحاجة إلى ضرورة تبني رؤية جديدة لمفهوم التكامل الأمني المصري-السوداني.

* باحثة سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

وسوف تتناول الورقة البحثية المحاور التالية:

أولاً: التكامل الأمني المصري- السوداني: لمحة تاريخية

. ثانياً: اتفاق مشاكوس والأمن القومي المصري

ثالثاً: التكامل الأمني المصري السوداني: رؤية مستقبلية

أولاً: التكامل الأمني المصري- السوداني: لمحة تاريخية

تحكم التكامل الثنائي المصري-السوداني علاقة أزلية تربطها ثوابت مهمة وعميقة الجذور، وتدعمها ثوابت الأمن القومي المشترك بين البلدين المتمثلة في المياه والعمق الاستراتيجي الأرضي والفضائي والبشري المشترك بينهما^(١). فمع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المصرية السودانية. وتمثل التغير في المناخ الجديد الذي أتاحتها الثورة في سياستها تجاه السودان في السنوات الأولى، في موافقة مصر على منح السودان الحق في الحكم الذاتي وتقرير المصير، كما اعترفت مصر بالجمهورية السودانية المستقلة في ١ يناير ١٩٥٦. ومنذ ذلك الحين ارتبطت العلاقات المصرية السودانية بعد الاستقلال بنوعية نظم الحكم والسلطة الحاكمة، إذ أصبحت علاقات الدولتين مذبذبة بين التعاون أو التردد، بل والأزمة أحياناً. وفي خلال فترات التعاون، سعت الدولتان - منذ استقلال السودان - وتحت مسميات مختلفة إلى تقنين هذه العلاقة وتأطيرها اعترافاً بأهميتها وضرورتها، فوقع العديد من الاتفاقات الثنائية التي هدفت نظرياً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وقد بدأ هذا التوجه التكاملي بتوقيع "منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي" بين البلدين عام ١٩٧٤، تلتها "اتفاقية الدفاع المشترك" عام ١٩٧٦، و "ميثاق التكامل" عام ١٩٨٢، ثم "ميثاق الإخاء" عام ١٩٨٧.

١. منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي:

تم توقيعه بين البلدين في فبراير ١٩٧٤ بين الرئيس أنور السادات والرئيس جعفر النميري لتقنين العلاقة الخاصة بين البلدين. ولعل أهم ما هدف إليه هذا المنهاج هو تجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية في البلدين من أجل التقدم والرخاء لمصلحة البلدين، وتعميق وتطوير الروابط بينهما في كافة المجالات.

٢. اتفاقية الدفاع المشترك:

بجانب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لميثاق التكامل، كان للميثاق بعد أمني تمثل في اتفاقية الدفاع المشترك التي تم توقيعها في ١٥ يوليو ١٩٧٦، وتم إلغاؤها عام ١٩٨٨. وقد قيل في مبررات توقيعها آنذاك أنها جاءت لترجمة الارتباط الأزلي والتاريخي بين البلدين إلى واقع قوة تدعم عملية التكامل في اتجاهاتها المختلفة، واقتضتها ضرورة العمل المشترك لحماية منابع النيل الحيوية، وتأمين الامتداد الجغرافي لمسرح العمليات المتوقع كعمق لكلا البلدين، كما أنها تخلق الإطار القانوني الذي يسمح بالعمل العسكري المشترك في أراضي الدولتين. وتشتمل اتفاقية الدفاع المشترك على كثير من الأحكام المشابهة لبعض أحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لجامعة الدول العربية الموقعة عام ١٩٥٠. (٢)

٣. ميثاق التكامل:

بلغ التوجه التكاملي قمته في ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ عندما وقع رئيسا البلدين حسنى مبارك وجعفر النميرى على "ميثاق التكامل" الذي خطط للدفع بصيغ التكامل المختلفة قدما على طريق الوحدة وفى رحاب تعاون أشمل. (٣)

ولقد حدد الميثاق الهدف الإستراتيجي الشامل للتكامل المصري- السوداني، وهو توطيد العلاقات وتنمية القدرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولتين على أرضية تتفق والصلوات الطبيعية والتاريخية بين الشعبين، مما يوفر لمواطني البلدين حرية التعامل والمساواة في الحقوق والواجبات في البلد الآخر.

ولكي يتم التوصل لهذه الأهداف فقد تم التخطيط للعمل التكاملي على أن ينفذ على ثلاثة محاور، هي:

- أ- تنمية المصالح المشتركة بين البلدين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية.
- ب- إزالة كل القيود والحوجز خاصة في مجال التبادل التجاري والسلعي بين البلدين.
- ت- العمل على إذابة الاختلافات والتباينات بين الشعبين لتأكيد الوحدة التاريخية والمصير المشترك.

٤. ميثاق الإخاء:

وقع عليه الدكتور عاطف صدقي والسيد الصادق المهدي في ٢١ فبراير ١٩٨٧. وقد أكدت ديباجة الاتفاق على العلاقة المصيرية الخاصة التي تربط بين مصر والسودان، والتي يجسدها نهر النيل، ويدعمها التراث الحضاري والكفاح المشترك والمصالح المتداخلة التي تؤلف بين شعبي البلدين.

وتبين مبادئ الميثاق الأساسية موقف البلدين الثابت من القضايا العربية والأفريقية، ودورها على الصعيد الإسلامي والعالمي. كما يوضح الميثاق استراتيجية نحو المصالح المشتركة بين البلدين، ويركز على الثوابت التي تجسد خصوصية العلاقة الثنائية بينهما وضرورة تطويرها. ويفصل ذلك في برنامج عمل واضح يشمل المجالات الحيوية. ولتحقيق هذا البرنامج الطموح ولمتابعة تنفيذه أنشئت لجنة عليا مشتركة.^(٤)

ومن استعراض أهم تجارب التكامل الثنائية في العلاقات المصرية-السودانية، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- لم تكلل جميع تلك التجارب التكاملية بالنجاح، وظل الجانب النظري هو الغالب، ولم يترجم التكامل في أي بعد من أبعاده إلى أرض الواقع.

ب- تمت محاولات التكامل بأسلوب فوقى في كلا البلدين ووفق رؤية قصيرة المدى، فلم تشعر بها الشعوب. فقد كانت الموائيق والمعاهدات مجرد رد فعل للظروف المحيطة بالدولتين وقت الاتفاق عليها. فعلى سبيل المثال، حرص الجانب المصري على توقيع "ميثاق التكامل" مع ازدياد عزلة مصر العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، كما كان هدف الجانب السوداني يتمثل في الخروج من حالة العزلة الداخلية والخارجية التي اعترت نظام النميري في بعض الفترات، ولجوء المعارضة السودانية إلى عدد من الدول العربية والأفريقية المجاورة وبعض الدول الأوروبية.

ت- تمت جميع محاولات التكامل بدون دراسة أو تقييم حقيقي للمشكلات والقضايا القائمة بين البلدين، فقد أبرمت تلك الاتفاقات استجابة لمصالح الحكم المباشرة في البلدين، وليس استجابة لعمق العلاقات الاستراتيجية.

ث- ظهرت الاتفاقات والمواثيق والعهود كمجرد عمل ثنائي لا تدعمه رغبة حقيقية في التوحد الذي تؤسسه حركة سياسية أو شعبية عميقة الجذور.

ج- لم تتوافر لهذه التجارب الإمكانيات المادية اللازمة لتدعيمها، كما لم تتوافر الظروف لإقامة بنية تحتية أو جيوبوليتيكية كافية لإنجاز مشروع التكامل.

ح- يلاحظ غياب مفهوم التكامل عن خطط تنمية البلدين.^(٥)

وعلى الجانب الآخر، شهدت العلاقات المصرية السودانية بعض فترات التوتر والأزمات. وقد ارتبطت فترات التوتر والأزمات بوصول إحدى القوى السياسية في السودان غير المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصر، ولا تحمل ودا لحكومة القاهرة مثل (حزب الأمة، والجبهة الإسلامية القومية) فقد سعت هذه القوى إلى السير بعيداً عن مصر، والبحث عن قوى إقليمية بديلة مثل إثيوبيا وليبيا وإيران والمملكة العربية السعودية.

ثانياً: اتفاق مشاكوس والأمن القومي المصري

حين تم الإعلان عن توقيع "اتفاق مشاكوس الإطارى" في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ في كينيا، بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، برعاية "الإيجاد" وتحت ضغوط أمريكية، والذي تضمن في أبرز بنوده منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات من خلال استفتاء تحت رقابة دولية، بدا وكأن الأمر قد شكل مفاجأة صادمة لمصر وللعالم العربي، حيث توالى ردود الأفعال والتحفظات، وقفز الجدل حول المسألة السودانية، وتعرض وحدة التراب السوداني للخطر، وما يترتب على ذلك من تداعيات، ليمثل أولوية متقدمة ليس فقط على الأجندة الرسمية، بل وأيضاً على اهتمامات الرأي العام ووسائل الإعلام. فقد أثار اتفاق مشاكوس الكثير من التحفظات في مصر على المستوى الرسمي والشعبي، مع استمرار تأكيد مصر على مبدأ وحدة السودان ورفضها التام لخيار الانفصال.

ويمكن إيجاز المخاوف المصرية من احتمال انفصال الجنوب في الأسباب التالية:

١. انفصال الجنوب يعني التهديد المباشر للأمن المائي المصري ومن ثم التهديد المباشر للأمن القومي المصري. فتاريخياً، بنت مصر علاقاتها ورتبت مصالحها الاستراتيجية، وفي القلب منها المصالح المائية، على أساس وحدة السودان. ولذلك فقد أثار احتمال الانفصال المخاوف من أن تضار حصة مصر من مياه النيل والبالغة ٥٥ مليار متر مكعب، مقابل ١٨ مليار متر مكعب للسودان، خصوصاً أن حركة التمرد تتحفظ على الحصة المصرية الكبيرة،

وتطلب اتفاقاً جديداً، كما أنها تريد بيع مياه النيل والاستفادة منها على غرار ما تفعله تركيا.^(٦) ولا يعني هذا أن الدولة المفترضة في جنوب السودان ستكون مهدداً رئيسياً لمصالح مصر المائية؛ لأن جنوب السودان بطبيعته غابات استوائية تتمتع بمطار لتسعة أشهر في العام، ولا تمثل مستهلكاً شرها لمياه النيل. فصحيح ما قاله د. أسامة الباز من أن مصر تستطيع تأسيس علاقات طبيعية مع الدولة المفترضة في جنوب السودان، إلى جانب أن أمر اقتسام المياه يتم وفق ترتيبات دولية معروفة لا تستطيع أية دولة تجاوزها.^(٧) لكن تظل هناك حقيقة واقعة وهي أن هناك فرقاً كبيراً بين العلاقة المحتملة بين مصر والدولة الجديدة، والارتباط العضوي المتوفر مع السودان ككل. كما يتضح التهديد للأمن المائي المصري في أنه في حالة قيام دولة جديدة في جنوب السودان لديها احتياجات تنموية وبالتالي احتياجات مائية، يصبح هناك خوف من أن يتم استخدام المياه كورقة ضاغطة على مصر.

٢. القلق من تسلل إسرائيل إلى الدولة الجديدة المفترضة، ويتمثل ذلك التهديد في التواجد الإسرائيلي في أفريقيا، والعلاقات التي تربط بينها وبين حركة التمرد في جنوب السودان. فإسرائيل تقوم بدعم حركة التمرد في الجنوب في صراعها مع النظام السوداني سياسياً وعسكرياً^(٨). فقد أكد الرئيس السوداني عمر البشير في عام ١٩٩٤ أن زعيم الجيش الشعبي زار إسرائيل سرّاً، مشيراً إلى أن عين إسرائيل على الموارد الطبيعية والمياه في جنوب السودان كوسيلة للضغط على مصر^(٩).

٣. ففي ظل اعتماد الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على مبدأ "شد الأطراف" أو ما يطلق عليه الإسرائيليون "نظرية التخوم" أو "التحالف المحيط"، باعتبار أنها محاصرة بدول عربية معادية، أصبح يتوجب عليها أن تبحث عن حلفاء في الدائرة الخارجية خلف الدائرة العربية المحيطة، وفي أوساط الأقليات العرقية والدينية في الدول العربية والإسلامية، التي تشكل جميعها "احتياطياً للصدقة"^(١٠). لذلك نجد هناك اهتماماً إسرائيلياً متزايداً بالدول الواقعة على سواحل البحر الأحمر، والدول التي توجد في أعالي النيل، نظراً لما تمثله من مجال حيوي لإسرائيل يمكن أن يساعدها في التغلغل في آسيا وأفريقيا والالتفاف حول العالم العربي والضغط عليه. كما تهدف إسرائيل إلى تهديد العمق الاستراتيجي لمصر وحرمانها منه من خلال الحصار الأفريقي المناهض لها. ومن ثم تتمثل مخاطر الانفصال وقيام دولة مستقلة في جنوب السودان في سعي إسرائيل لاستغلال علاقتها بالجنوب، وفي تعميق العلاقات مع

دول حوض النيل المتعاطفة معه، للحصول على موافقتهم وضغطهم على مصر لإمداد إسرائيل بحصة من مياه النيل. فالانفصال معناه تحويل جزء من امتداد الأمن القومي المصري بعيدا عن السيطرة المصرية، بما يعنيه ذلك من فتح الباب لسيطرة وتدخل إسرائيل أو حتى دول أخرى مجاورة معادية للمصالح المصرية؛ بحجة تقديم المساعدة للدولة الجديدة، كما أن هناك قلقا مصريا من انجراف الخرطوم في الانصياع للخطط الأمريكية والتنسيق مع واشنطن فيما يتعلق بالجنوب، بما يعنيه من تجاوز لدور مصر، وابتعاد تدريجي بين البلدين. ومبعث القلق من ذلك أن الوجود الإسرائيلي يحل أينما كان الوجود الأمريكي.

• التحول في الموقف المصري:

وما أن هدأت الانفجالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير والناجمة بالأساس عن إحساس الإقصاء والمفاجأة، بدأ يظهر بالتدريج نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي قررت التعامل مع الأمر الواقع.

ويمكن فهم التحول الذي حدث في الموقف المصري وتجدد دعاوى التكامل الثنائي بين الدولتين في ضوء المتغيرات التالية:

خروج الدكتور حسن الترابي وجناحه من السلطة، وهو ما أدى إلى نوع من الارتخاء في السياسة المصرية تجاه السودان، بعد أن كان وجوده في الحكم يشكل تهديدا للأمن القومي المصري. فقد شهدت العلاقات بين الدولتين توترا منذ ظهور التوجه الإسلامي الأصولي في النظام الحاكم ورغبته في مد المشروع الحضاري الإسلامي إلى دول الجوار، إضافة إلى إيوائه جماعات من المعارضة المصرية، إلى جانب تورطه في محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا عام ١٩٩٥. فبعد الانشقاق الذي حدث بين جناحي السلطة في السودان (البشير-الترابي) في عام ١٩٩٩، وخروج الترابي من الساحة السياسية أصبح من الممكن مرة أخرى استئناف العلاقات المصرية - السودانية والحديث عن تفعيل مؤسسات التعاون المشترك.

وفي ضوء تزايد النفوذ الأمريكي مع تهميش الدور المصري كانت هناك حاجة ماسة إلى الدخول مرة أخرى إلى الساحة السياسية السودانية كشريك وليس كمراقب للأحداث؛ بهدف تفادي انفصال الجنوب وذلك حماية للأمن القومي المصري والسوداني والعربي. فمصر لا يجب أن تنتظر أن يخصص لها الآخرون أدوارا أو يحددوا لها مساحات للحركة، بل يجب أن تأخذ هي زمام المبادرة، ويكون وجودها علي الساحة قويا بما يحقق حماية مصالحها، وأيضا لتقديم الدعم

والمساندة للشعب السوداني. ولذلك وضعت القيادة السياسية في القاهرة الأولوية لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومة السودانية.

رغبة مصر في أن تلعب دوراً في مسألة تقرير المصير، والمساهمة في تحويل الرغبة في الانفصال إلى رغبة في الوحدة، وبذلك تقطع الطريق على شبح الانفصال، خاصة مع إدراك الجانب المصري أن انفصال الجنوب يتحقق فقط إذا لم يجد أهل الجنوب من الشمال - خلال الفترة الانتقالية وهي ست سنوات - الرعاية والتنمية وتحسين أحوالهم التي تسببت في تربيها حركة التمرد والصراع القبلي.

وعلى هذا الأساس شهدت العلاقات المصرية السودانية تطوراً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٣ عكسته الزيارات المتتالية لوفود البلدين، مثل زيارة الرئيس البشير للقاهرة في أبريل ٢٠٠٣، ثم زيارة الرئيس مبارك للخرطوم في الأول من مايو ٢٠٠٣. فقد أدت تلك الزيارات إلى إعادة الدماء لاتفاقيات التكامل بين البلدين^(١١).

وقد اتخذ الرئيسان مبارك والبشير مجموعة من القرارات المهمة في القمة التي عقدت بينهما في الخرطوم في الأول مايو ٢٠٠٥، وتمثل تلك القرارات نقطة تحول في علاقات الشعبين المصري والسوداني. وقد جاءت القرارات كالتالي: (١٢)

أولاً: تفعيل مؤسسات وأجهزة التكامل، والتركيز على الجوانب الاقتصادية والمشروعات الاستراتيجية للأمن الغذائي بين البلدين الشقيقين.

ثانياً: تقوم اللجنة العليا المشتركة بمهام المجلس الأعلى للتكامل.

ثالثاً: تقوم اللجنة الوزارية الحالية بمهام اللجنة الوزارية المشتركة في ميثاق التكامل، وتشرف على أعمال اللجان الفنية ولجان الخبراء.

رابعاً: تطوير مفهوم صندوق التكامل وتفعيله بحيث يضطلع بإعداد الدراسات المطلوبة للمشاريع الاستثمارية وغيرها، وبمهام الترويج للمشروعات وتفعيل دور القطاع الخاص.

خامساً: تنشأ أمانة مصغرة في كل من البلدين تكون بمثابة وحدة للتنفيذ والمتابعة، وتخدم مهام الصندوق واللجنة الوزارية ولجان الخبراء.

سادسا: تنشأ لجنة دائمة مشتركة بين مجلس الشعب في مصر والمجلس الوطني (البرلمان في السودان) تختص بدراسة المهام التشريعية بين البلدين وتنسيق مواقفهما في جميع المجالات خلال المرحلة الانتقالية كبديل عن البرلمان المشترك.

• توقيع اتفاق الحريات الأربع:

شهدت العلاقات الثنائية المصرية-السودانية تطورا حقيقيا وملموسا جديدا في مطلع عام ٢٠٠٤ بتوقيع "اتفاق الحريات الأربع" الذي يعد قفزة نوعية في تجربة التكامل المصري-السوداني، باعتباره حجر الأساس لعملية التكامل القائم بين البلدين.

ففي ١٨ يناير ٢٠٠٤، تم توقيع "اتفاق الحريات الأربع" بين مصر والسودان. وتتضمن هذه الحريات الأربع حق التنقل والإقامة وحق العمل والتملك. ووفقا للاتفاق فإن حق التنقل والإقامة يقران إقامة وتنقل المواطنين وخروجهم من وإلى أي من الدولتين بجواز سفر ساري المفعول أو أية وثيقة أخرى يتفق عليها الطرفان في أراضي الدولتين وعبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسمياً لدى الدولتين. أما حق العمل والتملك فيجعل من حق مواطني أي من الدولتين التمتع لدى الآخر بحق العمل ومزاولة المهن والحرف والأعمال المختلفة. كما اتفق الطرفان على تمتع مواطنيهما بحق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والتصرف فيها، وإنشاء الشركات، مع الاتفاق على اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية لتطبيق هذا الاتفاق. أما في شأن آلية التنفيذ فقد اتفق البلدان على إنشاء لجنة فنية مشتركة من الجهات ذات الاختصاص بالدولتين تجتمع دورياً لتولى متابعة تنفيذ هذا الاتفاق وتذليل كل ما قد يعترضه من عقبات، مع رفع تقارير دورية إلى اللجنة الوزارية التي ترفعها بدورها إلى اللجنة العليا التي يرأسها من الجانب السوداني النائب الأول لرئيس الجمهورية ويرأسها من الجانب المصري رئيس الوزراء. ومن المؤكد أن من شأن اتفاقية الحريات الأربع هذه - إن هي نفذت بطريقة جدية وجيدة - أن تضع الأسس لتكامل حقيقي يلمس فائدته كل مواطن من مواطني البلدين.^(١٣)

فالدلالة السياسية لهذا الاتفاق هي الرغبة في الوصول إلى مستوى عالٍ ورفيع لتحقيق التكامل. فتلك الحريات الأربع لا تمنح إلا للمواطنين في الدولة الواحدة، وهذا هو أهم ما يميز هذا الاتفاق عن الاتفاقات والمواثيق السابقة، هو محاولة ربط البلدين من خلال منافع مباشرة بين الشعبين.^(١٤)

ثالثاً: التكامل الأمني المصري السوداني: رؤية مستقبلية

في ظل المهددات المتلاحقة التي تمس الأمن الاستراتيجي لكل من شطري وادي النيل، أصبح التحدث عن تبني رؤية جديدة للتكامل المصري السوداني أمراً ضرورياً وخصوصاً التكامل الأمني. ولكن يجب التأكيد على ضرورة حدوث التكامل الأمني وفق رؤية بعيدة المدى وعلى قواعد ودعائم ثابتة لا تتغير حسب التغيرات السياسية أو تقلبات النظم أو الأفراد. ففي ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، ومع تصاعد التكتلات الثنائية والإقليمية على مستوى العالم، بات من الضروري دفع التكامل المصري- السوداني إلى ما كان عليه في السبعينيات وأوائل الثمانينيات مما يسمح للطرفين بوضع استراتيجية شاملة تدفع بهذه العلاقة قدماً وتؤدي إلى تناميها مستقبلاً. ومن الممكن أن يحدث ذلك من خلال تبني التوجهات التالية عند صياغة استراتيجية تكاملية بين مصر والسودان:

١. ضرورة تفعيل اتفاقية التكامل بين مصر والسودان بشكل واقعي عملي وانتقالي، مع العمل على إزالة العوائق التي كانت تمنع ترجمة النوايا والمقترحات إلى حقائق ومشروعات على أرض الواقع.

٢. ضرورة وضع خريطة للتكامل بشكله الواسع، فالتكامل الأمني لا بد وأن يسبقه تعاون قوي في المجالات الاقتصادية والسياسية والصحية، وما يتطلبه ذلك من تنمية المشروعات الزراعية والتجارية والصحية المشتركة، وتنسيق في المواقف السياسية، فضلاً عن التعاون في النواحي التعليمية والثقافية والفكرية، وتكوين جمعيات أهلية مشتركة، وتأسيس شركات تدمج القطاع الخاص في البلدين. وهو الأمر الذي يزيد من الترابط والتشابك بين المصالح المصرية-السودانية ويدعم أواصر الوحدة.

٣. على صانع السياسة المصرية إقامة علاقات قوية مع الجهات الرسمية والشعبية في السودان شماله وجنوبه، وتنفيذ مشروعات للربط بين الدولتين لمساعدة السودان على تنمية الجنوب، وتوفير سبل الحياة الكريمة لأهله والاستقرار خلال فترة السنوات الست القادمة، مما يجعل عوامل الوحدة أكثر أهمية للجنوبيين من دواعي الانفصال.

٤. ضرورة منح اتفاق الحريات الأربع الموقع بين مصر والسودان أهمية قصوى في العلاقات بين البلدين، وضرورة التعامل مع هذا الاتفاق من منطلق استراتيجي بعيد المدى باعتباره توجهها أساسياً لا غنى عنه لحل مشاكل كلا القطرين الشقيقين في المرحلة القادمة.

٥. ضرورة تعزيز العلاقات المصرية - السودانية بشكل أكثر فاعلية مما هي عليه الآن، بالقدر الذي يجعل هذه العلاقات تسير دون أية عقبات ودون التعرض لأي اهتزازات طارئة. فقد كانت

ولا تزال بعض الحساسيات تلقي بآثار سلبية على مجمل العلاقات، ولذلك يتعين على الطرفين النأي بالعلاقات بعيدا عن تلك الحساسيات، والولوج بها مباشرة إلى المصالح الفعلية المشتركة لمصر والسودان. فقد حان الوقت لتجاوز الإطار التقليدي للعلاقات بينهما، وابتكار وسائل وآليات للعمل المشترك لتطوير التعاون المستقبلي بين البلدين بأقصى ما يستطيعان من طاقات وجهود، لأن ذلك أصبح ضرورة حتمية في إطار الظروف الإقليمية والدولية الحالية.

٦. على الجانب المصري أن يعطي اهتماما أكبر بالسودان في مراحل التعليم المختلفة، وفي وسائل الإعلام، وفي مراكز البحث والجامعات، وأن يشجع الاستثمار والطاقة البشرية المصرية تجاه السودان.

٧. ضرورة تطوير علاقات بينية قوية لبناء تعاون شعبي ورسمي بين مصر من جهة وجنوب وشمال السودان من جهة أخرى في مجالات المياه والزراعة والغذاء والتعليم والصحة والصناعة والثقافة والأديان والفنون، بالإضافة إلى المجال العسكري؛ وذلك لخلق مصالح مائية مشتركة، ومن ثم تأمين الأمن المائي المصري.

٨. وأخيرا إذا أرادت الدولتان فتح صفحة جديدة من العلاقات فعليهما إرساء أسس وقواعد جديدة للتعامل تقوم على الصراحة والمكاشفة والشفافية لكي يتم تجاوز الأطر التقليدية السابقة.

الهوامش والمراجع

¹ south_sudan_issue/2004/1/1-1-2.htm www.aljazeera.net/in-depth

² السفير مرغني النور درويش، "العلاقات السودانية المصرية ما بين التكامل وميثاق الإخاء"، في العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠) ص ٦٣٢.

³ المرجع السابق، ص ١٠٣.

⁴ المرجع السابق، ص ص ١٠٣-١٠٤.

⁵ حلمي شعراوي، "ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان"، السياسة الدولية، العدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٧٣.

⁶ /www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/08/article01.shtml

⁷ www.albayan.co.ae/albayan/seiyase/2003/issue654/textsttwo/2.htm

www.plofm.com/*##*

⁸ بحث بعنوان إسرائيل في السودان

⁹ المرجع السابق.

¹⁰ المرجع السابق

¹¹ www.sis.gov.eg/year2003%5Carabic/aforeign.htm

¹² <http://www.gom.com.eg/algomhuria/2003/05/01/arab/detail00.shtm>

¹³ د. إسماعيل الحاج موسى، اتفاقية الحريات الأربع من شأنها أن تضع الأساس للتكامل

الحقيقي، جريدة الرأي العام، <http://www.rayaam.net/articles/article24.htm>

¹⁴ www.alwatan.com.sa/daily/2005-03-08/first_page/first_page06.htm

القسم السادس التعاون العربي الأفريقي

العلاقات العربية الإفريقية

السياقات والمضامين

د. محمد جويلى*

مقدمة:

كيف ننظر اليوم إلى العلاقات العربية الإفريقية وما جدوى التساؤل عن هذه العلاقات؟ وهل تتجسّد العلوم الإنسانية والاجتماعية في إعطائنا الأدوات والمفاتيح اللازمة لقراءة هذه العلاقات وتأويلها وبناء صورة عن علاقات جديدة؟ لماذا نطرح اليوم في ظل علاقات عولمية إعادة التفكير في العلاقات العربية الإفريقية؟

هذه أسئلة لا يروم البحث الإجابة عنها. ولكنها أسئلة ضرورية لنفتح طرقاً ومناخاً لفهم المنطق الذي يحرك هذه العلاقات.

لا تتفك الأدبيات السوسيولوجية على اعتبار العلاقة أية علاقة بين أفراد أو بين جماعات أو بين دول أو غيرها هي مسار وكل مسار له ديناميكيته الخاصة. وقد تعرف العلاقة بين طرفين أو أكثر مسارات متعددة ومختلفة ومتناقضة: والفاعلون الذي يبنون هذه العلاقة هم الذين يحددون هذه المسارات وفق رهانات محددة واستراتيجيات يقع ضبطها. ولا علاقة دون سياق بل العلاقة هي السياق. والعلاقة تبادل للمنافع والصور ولهذا من الجدير أن نلتفت إلى البعد الرمزي في العلاقة أي تلك الصور التي يرى بها أطراف العلاقة بعضهم بعضاً.

من هذه الخلفية السوسيولوجية سأحاول بناء نماذج لعلاقات عربية إفريقية متحوّلة وكل نموذج يتحرك داخل منطق فاعليه واستراتيجياتهم. ولكل نموذج من هذه العلاقات ثقافته يسعى إلى تأكيدها.

إشكالية البحث:

من هم الفاعلون الذين بنوا علاقات عربية إفريقية وماهي رهاناتهم؟ ومن هم الفاعلون الأجدر لمواصلة بناء هذه العلاقات؟ وماهي السياقات التي ظهرت فيها هذه العلاقات وأخذت

*قسم علم الاجتماع- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تونس

أبعادا متعددة ؟ وأي مضامين هذه العلاقات الذي كان متسقا أكثر مع متطلبات المرحلة وخصوصياتها؟ ينطلق ماهو مقترح في هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن الارتباطات بين العالم العربي والعالم الإفريقي قد تشكلت على امتداد قرون طويلة وفق استراتيجيات فاعلين يتغيرون حسب المرحلة والسياق - وكل سياق يفرز نتائجه وإسقاطاته وطموحاته -

تقدم هذه الورقة نماذج لثلاث فاعلين بنوا علاقات عربية إفريقية وتقترح نموذجا رابعا هو نموذج المرحلة الحالية.

النماذج الثلاث هي أولا: نموذج التاجر وثانيا نموذج الولي وثالثا نموذج الدولة الوطنية أما النموذج الرابع الذي بمقدوره الآن أن يملأ الفراغ في هذه العلاقات هو نموذج المجتمع المدني.

١- نموذج التاجر : الطريق إلى الذهب:

لم تبدأ العلاقات العربية الإفريقية بشكل حقيقي إلا مع دخول الإسلام إلى شمال إفريقية في القرن السابع الميلادي. ولكن مجيئ عقبة ابن نافع إلى القيروان وتأسيس المدنية قد أعقبه اتجاه إلى المناطق الداخلية ومحاولة ناجحة في الوصول إلى كوار في الشمال الشرقي للنيجر الآن وكان ذلك في حملة دامت خمس أشهر سنة ٦٦٦ ميلادي. ومنذ ذلك الحين أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء مقصدا للفاحين الجدد وللتجار واكتشف أن كل المنطقة جديرة بالدين الإسلامي مثلما أن الفاتحين جديرون بذهب المنطقة وثرواتها.

نُسجت علاقات تجارية مدعومة بدين موحد بين طرفين حضاريين وشكل التجار المحرك الأساسي لهذه العلاقة. وشكلت المنطقة فضاءا لتبادلات تجارية عالمية تجاوزت حدود العالم العربي الإفريقي لتصل إلى العالم الأوروبي.

يتحرك التاجر في هذه الفضاءات حاملا معه الدين الإسلامي ومبادئه ومن أرباحه يخصص مالا لبناء الكتاتيب والمدارس والمساجد. ويدعم الدين الإسلامي الذي يحمل لواءه التجار مكانتهم الرمزية ويفتح أفقا أوسع للتعامل. وامتدت الطرق التجارية وأصبحت القافلة مؤسسة تجارية بأكملها لها قوانينها الداخلية ومسالكها ومشرفون عليها. وعلى طول المسالك التي كانت تتخذها هذه القوافل امتدت علاقات مع قبائل مختلفة وأدخلت ديناميكية على الصحراء لم تعرفها من قبل.

إن استراتيجية التاجر كانت بالأساس تخطى كل العقبات وجعل الفضاء الممتد بين العالم العربي والعالم الإفريقي فضاء خاضعا للسيطرة ومساعدة على التواصل. لقد كان لهؤلاء التجار ارتباطات قوية مع حكام مناطق جنوب الصحراء وعقدوا معهم تحالفات عديدة. ولم يكتف هؤلاء التجار بنشاطهم الاقتصادي بل كانوا فاعلين في نشر المعرفة الإسلامية وانتهى بهم المطاف علماء يبشرون بالدين الجديد...

الحركات الصوفية : من مسالك الذهب إلى مسالك الروح:

لم يقتصر التبادل بين العالم العربي والعالم الإفريقي على الحركات التجارية ومسالكها ، بل جاءت الطرق الصوفية بتفاعل جديد ليعمق هذه الارتباطات. وأرادت الطرق الصوفية المنتشرة في المنطقة الصحراوية أن تكون بديلا للمؤسسة التجارية التي بدأت تفقد شيئا من بريقها. إذ لا يمكننا الحديث عن وجود الطرق الصوفية في جنوب الصحراء إلا بداية من القرن الثامن عشر. وقد كانت طريقة " الكونتا " التي تعلن انتماءها للقادرية أول الطرق التي انتشرت في شمال مالي وموريتانيا الحاليين.

برز بعد القادرية مركز تأثير آخر مع التيجانية التي رأت النور في جنوب الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر وقد انتشرت بدورها في جنوب الصحراء وكان من أبرز وجوهها الشيخ محمد الحافظ في موريتانيا والحاج عمر في السنغال ومالي الحاليين.

تراجعت الطرق التجارية وبرزت الطرق الصوفية وكان العالم العربي والعالم الإفريقي في حاجة إلى جسر يربطهما أو إلى طريق ينفذ منها أحدهما للآخر. ولم تكن لهذه الطرق الصوفية أية حواجز في اختراق المجال إذ هناك شعور بالانتماء إلى أسرة واحدة موسعة مع الحفاظ دوما على الخصوصيات.

لقد أدخلت الطرق الصوفية مضمونا جديدا للعلاقات العربية الإفريقية يتراجع فيه الاقتصادي أمام الديني بالرغم من كونهما متلازمين. فكان التاجر يجني أرباحا من تبادلاته ولكنه كان مدعوما بدين جديد يسهل عليه عملية النفاذ والتحريك. ولكن الطرق الصوفية والأولياء كانوا يبحثون عن الرموز وعن تدعيم أكبر للدين الإسلامي وتعاليمه بالرغم أنه كانت لهم أنشطة اقتصادية مدعمة. ومثلما كان للتجار ارتباطات سياسية مع الحكام شكّل زعماء الطرق الصوفية شبكة علاقات سياسية واسعة.

إن مدلول انتشار الطرق الصوفية في إفريقيا ما وراء الصحراء هو الاستعداد الذي لدى الأفارقة بالانخراط في المسارات الرمزية التي تأتيهم ، لقد عودتهم العلاقات التجارية القديمة وتمركز الإسلام بينهم على سهولة الدخول في تفاعلات أي في علاقة تبادل مختلفة الأوجه.

٣- الدولة الوطنية : من مبدأ التأثير إلى مبدأ المقايضة:

مع نشأة الدولة الوطنية وحصول أغلب الدول الإفريقية على استقلالها مع ستينيات القرن الماضي ستتغير مصطلحات العلاقة ومضمونها ورهاناتها. إذ برز مفهوم التعاون جنوب/ جنوب في منتصف الخمسينات من القرن العشرين. هو مفهوم جيو سياسي يطرح بديلا للعلاقات شمال / جنوب ويحاول أن يخرج للوجود كتلة اقتصادية لها امتداداتها الفكرية والإيديولوجية ، فهي في ذات الوقت دول حديثة العهد بالاستقلال وتحاول أن تكون مساعدا لحركات التحرير الأخرى ورافضا لمحاولات الاحتواء المتعددة.

روح " باوندونج " التي فعلت مؤتمر سنة ١٩٥٥ (عبد الناصر - نهرو- تيتو - نيريري- سيكوتوري...) هي التي أعطت الدفع اللازم للتعاون جنوب / جنوب.

إن المنطق الذي شغل هذا التعاون بين بعض الدول العربية وليس كلها وبعض الدول الإفريقية هو المنطق السياسي أولا ، وظهر الصراع مبكرا بين القوى السياسية القومية الثورية وبين القوى السياسية التي تقبل تنازلات لفائدة أوروبا والغرب بشكل عام. ومن نتائجه أن انقسم العالم الإفريقي من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٣ إلى مجموعة " كازابلانكا " ومجموعة "مانروفيا".

كان هذا التعاون العربي الإفريقي انتقائيا بشكل واضح ولم يشمل سوى الأنظمة السياسية الثورية آنذاك والمناهضة للغرب وهي دول مصر (عبد الناصر) والجزائر المستقلة سنة ١٩٦٢ وغانا (نكروما) وغينيا (سيكوتوري) ومالي (موديبو كايثا) وتنزانيا (نيريري).

وبوصولنا إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين كان كل شيء قد انتهى بفشل تنموي وسياسي في كل هذه البلدان. ويرجع سير أمين فشل المحاولة الأولى من التعاون العربي الإفريقي إلى عوامل أساسية منها.

١. فشل برامج الإصلاحات الزراعية المتبعة في هذه البلدان.

٢. تغليب البعد السياسي على البعد التنموي.

٣. البعد الانتقائي لهذا التعاون

٤. كانت الاستراتيجية هي خلق مناطق تأثير أكثر من خلق قوة اقتصادية

٥. جعل الاقتصادي في خدمة السياسي وليس العكس.

تغيرت الوضعية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبرزت الطفرة النفطية لدول الخليج العربي، وبدأنا نتحدث عن ظهور فاعلين جدد على الساحة الجيو-سياسية، وهؤلاء الفاعلون الجدد ليسوا الدول الثورية ذات الإيديولوجية القومية كما هو حال الستينيات من القرن الماضي، بل هم دول النفط الخليجية أساساً والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد. أخذ التعاون العربي الإفريقي مساراً آخر. لقد تغير السياق بتراجع الإيديولوجيات التحررية وظهور تصورات أخرى للعلاقات العربية الإفريقية. وهناك من الباحثين من يصف هذه المرحلة بمرحلة المقايضة وبرزت نظرية تدعم هذا الرأي.

وينبني مبدأ المقايضة على الأسس التالية :

- (أ) أن تقطع الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل مقابل تعاون مالي مكثف
 - (ب) إقرار اللغة العربية في بعض مراحل التعليم في بلدان المساعدات الخليجية الكثيفة
 - (ج) طرح العلاقات في الإطار الديني أساساً وهو ما يلقي التحفظ الإفريقي الواسع
 - (د) محاولة تعميق الحضور الوهابي في البلدان الإفريقية والمحاولات الفاشلة لإضعاف حضور الطرق الصوفية باعتبارها بدعاً في نظر التيار الوهابي...
- ويمكن وصف التعاون العربي الإفريقي خلال عشرية السبعينات من القرن الماضي بأنه:

- (أ) تعاون ذي برامج ضخمة.
- (ب) برامج تعاون توسعت وضمت دولاً إفريقية عديدة ودول عربية بقطع النظر عن سياساتها أو توجهاتها الإيديولوجية، وتراجعت الفكرة الانتقائية في بناء التعاون...
- (ج) تراجع التعاون في ما يسمى بالموارد البشرية، مع التركيز الكلي على التعاون المالي.

د) سالت مفاهيم جديدة لوصف العلاقات العربية الإفريقية، فبدل مفاهيم الستينيّات كمفاهيم التضامن والاندماج والتحرر عوّضت هذه الأخيرة بمفاهيم المرحلة وسياقها كالتعاون والمساعدة والإقراض...

٤- المجتمع المدني : نحو إعادة تعريف للعلاقات العربية الإفريقية :

مع سياق العولمة تراجعت الدول الوطنية وانحصر نفوذها في مجالات ضيقة. أصبحت هذه الدول تتحرك داخل شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ما يفسّر بروز فكرة التكتلات الإقليمية الكبرى.

يطرح المجتمع المدني بثقافته ومؤسساته وفاعليه نفسه جسرا لإرساء علاقات عربية إفريقية بمضمون جديد.

كيف يساهم المجتمع المدني في بناء علاقات عربية إفريقية كنموذج لعلاقات جنوب/جنوب؟؟

نعتقد أن المجتمع المدني بحاجة إلى إعادة النظر في مضامين العلاقات التي ربطت العالم العربي بالعالم الإفريقي. وعليه أن يستعين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لقراءة هذه العلاقات وتفكيكها ما يتطلب مراجعة أسس هامة هي :

١) دراسة التصورات المتبادلة التي يحملها البعض عن الآخر. وفي هذا السياق نقترح دراسة كل الأدبيات التي كان موضوع اهتمامها العلاقات بين الطرفين (أدب المرحلة ، الطرق الصوفية، المخطوطات ، دراسة المخيال الشعبي...)

٢) إعادة تعريف لثقافة تنمية جديدة.

٣) بناء ثقافة سياسية تأخذ في الاعتبار التحولات العالمية ورهاناتها.

هناك متطلبات رحلة إلى الجنوب جديدة ومختلفة علينا أن نعي أسسها كي نتجح في نسج حوار مع إفريقيا.

ونعتقد أن هذا الحوار تؤسسه العلوم الإنسانية بتطوير مفاهيمها وأدواتها وتأسيس مراكز أبحاث مشتركة لمزيد تعميق التفكير في بناء هذه العلاقات ، إذ المهمة منوطة بالطرفين.

إن دور المجتمع المدني (مؤسسات جامعية ، مراكز أبحاث ، تبادل طلابي في كل الاختصاصات، سينما عربية إفريقية ، تعاون ثقافي مفتوح...) هو إرساء الثقة من جديد والقطع

مع بعض الأساليب السابقة. إنَّ تنشيط العلاقات وخلق الفضاءات كما كان حال التجار والطرق الصوفية ولكن بمضامين جديدة وبأساليب مبتكرة هو أحد أهداف المجتمع المدني العربي الإفريقي...

الخاتمة :

هذا ملخص لدراسة بصدد الإنجاز حول العلاقات العربية الإفريقية اقتصرنا على إبراز دور الفاعل في بناء هذه العلاقات لنقف عند الرهانات والاستراتيجيات من منطلق أن أية علاقة هي مجموعة مسارات وسياقات، ولكل سياق مضامين خاصة به.

اخترنا أربع نماذج لفاعلين اعتقدنا أن لهم دور بارز في نسج هذه العلاقات ، نموذج التاجر والوليّ والدولة الوطنية وأخيرا المجتمع المدني. كل من هذه النماذج له منطقه الخاص وأدوات اشتغاله وكل نموذج تحرك ضمن سياق فأفرز رؤيته لهذه العلاقات.

لم يبق إلا المجتمع المدني ليسدّ الثغرات التي لا تستطيع الدول ملأها. وعندما يتحرك المجتمع لإرساء نموذج لعلاقات عربية إفريقية جديدة فلأنه يفعل ذلك بأكثر سرعة وفاعلية وجدوى أمام بيروقراطيات الدول التي أمضت مئات الاتفاقيات ولم تتجز منها إلا القليل.

يتسم المجتمع المدني كفاعل مهم بتحركه داخل شبكة عالمية من العلاقات ما يساعده أكثر على إعطاء العلاقات العربية الإفريقية حيوية هي في حاجة أكيدة لها.

العصر الذهبي للعلاقات العربية الإفريقية

جمال نكروما*

رغم وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ فإن ميراثه النضالي ضد الاستعمار مازال حياً في أذهان كثير من الأفارقة. أما مصر الاشتراكية المحاربة للإمبريالية التي بناها عبد الناصر فقد هدمها لبنة لبنة خلفه أنور السادات الذي سريعاً ما تراجع عن سياسية مصر الإفريقية، فتراجعت أهمية إفريقيا في سياسة مصر الخارجية. ولما كانت مصر أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان وأكثرها تأثيراً من الناحيتين السياسية والثقافية، أثر ذلك التغير في توجهها تأثيراً عميقاً في الدول العربية الأخرى، حتى نهايات العقد الماضي حين اعتنق الزعيم الليبي معمر القذافي مبدأ الوحدة الإفريقية وشرع في تشييد البناء الذي وضع أساسه عبد الناصر في العصر الذهبي لتاريخ العلاقات العربية الإفريقية، هو نهاية خمسينيات القرن الماضي وبداية ستينياته. فرغم انعقاد أول قمة عربية إفريقية عام ١٩٧٧ في القاهرة برئاسة السادات، فإنها كانت نتيجاً لجهود عقد أو عقدين سابقين. أما أبرز حاضريها من أمثال موبوتو سيسيسيكو وجعفر نميري والسادات نفسه فكانت عمالتهم للاستعمار الجديد معروفة، حيث كان قد ولّى زمن النضال المشترك ضد الاستعمار الذي وحد العرب والأفارقة في سبيل التحرر الوطني والانعقاد من الهيمنة الغربية والفقر والتخلف والظلم الاجتماعي، وأصبحت إفريقيا تحت حكم من كانوا يسعون لإخضاعها للقوى الغربية والاستعمار الجديد. حقاً إن الحديث عن الروابط العربية الإفريقية يكرنا حتماً حين كانت اليد العربية ممدودة دائماً بالعون للأفارقة الساعين للتخلص من نير الاستعمار. كان ذلك في زمن التضامن والحلم العربي الإفريقي المشترك بالحرية - زمن عبد الناصر ورفاقه من القادة الأفارقة الذين عاشوا وماتوا من أجل واجب تاريخي، ألا وهو قضية التحرر الوطني. لقد بات عبد الناصر محبباً إلى زعماء أفارقة من أمثال نكروما ولومومبا بسبب تفانيه في النضال من أجل تحرر إفريقيا واشتراكه معهم في العمل على إحداث تغيير اجتماعي جذري - تلك المهمة التي أدركوا صعوبتها ولم يكتمل إنجازها حتى اليوم.

*انظر الأصل بالنسخة الإنجليزية.

الحوار بين شمال إفريقيا وجنوبها

نائبها خان*

عادةً ما يهمل المهتمون بالوحدة الإفريقية قضايا التكامل الثقافي. فبينما يمكن تحليل الجوانب الاقتصادية والسياسية للتكامل واختبارها وتطبيقها إلى حد كبير، فإن التكامل الثقافي يتناول قضايا التاريخ والهوية والدين والعرف واللغة، وهي قضايا أكثر إثارة للعواطف وأصعب في مناقشتها. وفي سياق الوحدة الإفريقية، يلعب الانقسام الثقافي بين الشمال والجنوب دوراً حاسماً. فالصحراء الشاسعة حاجز مادي ومعنوي أمام وحدة القارة. كما يساهم ارتباط شمال إفريقيا بأوروبا ثقافياً واقتصادياً في زيادة ذلك الانقسام. بل إن تمسك دول شمال إفريقيا بهويتها العربية يجعلها أكثر ارتباطاً بمنطقة الشرق الأوسط حيث يتم تصنيفهما إقليمياً ودراستهما معاً. ولكن مشاركة العرب في تجارة الرقيق لا تحي من الذاكرة الإفريقية التي دائماً ما تستعيد ممارسة العرب للاستعمار في إفريقيا. ومع ذلك فهناك من الروابط ما يجمع بين العرب والأفارقة. فدعم حركات التحرر الوطني كان عاملاً في وحدتهما، حيث حصل المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا على دعم جبهة التحرير الوطني الجزائرية ودعم ليبيا بزعمارة القذافي، وهو الدعم الذي ما فتئ يزداد خاصة بعد وصول نيلسون مانديلا إلى رئاسة جنوب إفريقيا. فالتاريخ الاستعماري والنضال ضد الاستعمار هما إرث مشترك لكل شعوب القارة. ورغم ذلك فإن القضايا التي تفصل الشمال عن الجنوب تغطي على تلك التي تجمع بينهما، وعليه فإن الانقسام بين الشمال العربي والجنوب الأسود مازال قائماً، ولعل أسوأ مظاهره هو أزمة دارفور الحالية. ولكي نحاول علاج هذه المشكلة علينا أولاً الاعتراف بوجودها ثم تعبير الطرفين عن رغبة صادقة في مناقشتها. ومن خلال الحوار يمكن طرح المشاكل ومناقشة القضايا. فعسى ذلك الحوار المفتوح أن يؤدي إلى مزيد من التفاعل بين الجانبين الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من التفاهم، رغم الاعتراف بعدم ضرورة الاتفاق الكامل بينهما.

*انظر الأصل بالنسخة الإنجليزية

العلاقات العربية - الإفريقية: نحو سبيل لتفعيل التعاون المشترك

محمد عاشور مهدي*

مقدمة :

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات العربية الإفريقية ومحددات هذه العلاقة، والعوامل المتحركة في تطورها، ومراحل ذلك التطور؛ وذلك من خلال التعرف على الثوابت والمتغيرات في العلاقات المشتركة، وخصائص كل مرحلة من مراحل تطورها، وكذا بيان نقاط التحول بين المراحل، وصولاً إلى تقييم تجارب التعاون العربي الإفريقي، واستخلاص مكامن القوة والضعف في هذه العلاقات، مع الاجتهاد في البحث عن سبل تفعيل نقاط القوة وتقليص مكامن الضعف بما يحقق صالح الطرفين .

المبحث الأول: ثوابت ومتغيرات العلاقات العربية الإفريقية

أولاً: الثوابت الأساسية للعلاقات الإفريقية:

يقصد بالثوابت العوامل الثابتة -أو بالأحرى- بطيئة التغيير التي تحكم العلاقات العربية مع دول الجوار الإفريقي، ويمكن إدراك أن أهم هذه الثوابت يتمثل في الروابط العرقية؛ حيث ينتشر السكان ذوو الأصول العربية في معظم أرجاء دول الجوار الإفريقي، لاسيما في المناطق المجاورة للبلدان العربية، وهو الانتشار الذي أسفر عن اختلاط وتزاوج بين العرب والأفارقة^(١).

١- الدين الإسلامي: وهو أمر غني عن البيان في ضوء حقيقة أن ما يقرب من ٨٠% من إجمالي سكان دول الجوار الجغرافي لاسيما في شمال إفريقيا يعتنقون الإسلام، وبالتالي تمثل الرابطة العقيدية أحد الثوابت الأساسية في إطار العلاقات العربية الإفريقية، وإن تعرضت من آن لآخر لممارسات تعطي من قيم أخرى وتتجاهل هذه الرابطة أو توظفها على نحو معين^(٢).

٢- الموقع الجغرافي: تؤدي الجغرافية السياسية أيضاً دورها في التأثير على طبيعة العلاقات العربية الإفريقية، وإمكانات ومعوقات دعم العلاقات بين الطرفين، وبلورة هوية مشتركة عربية إفريقية مستثمرة في ذلك ما سلف بيانه من أن الدول العربية لاسيما في

* مدرس العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

شمال إفريقيا قد شكلت المدخل الرئيسي لتدفق المؤثرات الحضارية المتباينة إلى أعماق القارة^(٣).

٣- *الروابط التاريخية والثقافية* : وتمثل هذه الروابط هي الأخرى أحد الثوابت المهمة في العلاقات العربية الإفريقية، الأمر الذي يجعلها إحدى الإمكانات المتاحة للاستخدام لدعم العلاقات بين الجانبين العربي والإفريقي شريطة التخلص من الميراث السلبي الذي تمثل به كثير من أدبيات ذلك التراث الثقافي التاريخي^(٤).

وقبل التعرض للمتغيرات الأساسية في العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن مفهوم الثوابت السابق بأبعاده المختلفة لا يتضمن حكماً قيمياً بدور هذه الثوابت الإيجابية على صعيد العلاقات العربية-الإفريقية، - ذلك أن الثوابت المذكورة إنما هي قدرات وإمكانات متاحة للفعل والاستخدام، سواء من جانب أنصار دعم العلاقات العربية الإفريقية أو أعدائها، فالثوابت سائلة الذكر تحمل في ثناياها عوامل للتوتر والخلاف بقدر ما تحمل من إمكانات للتعاون والاتفاق، وليس أدل على ذلك من أن التطابق ما بين الروابط العرقية والجوار الجغرافي والتاريخ والثقافة المشتركة إضافة إلى تفاعلها مع غيرها من المتغيرات هذه العوامل مجتمعة كانت مسئولة في جانب منها عن أحداث التوتر التي شهدتها بعض المناطق الحدودية ما بين الدول العربية ودول الجوار الإفريقي، وكان من أبرزها النزاع الصومالي-الإثيوبي، الليبي-التشادي، والنزاع السنغالي-الموريتاني، اليمني-الإريتري، الأمر الذي يبرز أهمية المتغيرات في توضيح المسار الذي سوف يتخذه التعامل مع الثوابت^(٥).

ثانياً : *المتغيرات المختلفة المؤثرة في العلاقات العربية-الإفريقية* :

إضافة إلى مجموعة الثوابت المهمة السابق ذكرها تؤدي المتغيرات السياسية والاقتصادية هي الأخرى دوراً حيوياً في التأثير على طبيعة العلاقة بين الجانبين سلباً وإيجاباً.

- على الصعيد السياسي: نجد أن تزامن حركة القومية العربية مع النضال الإفريقي نحو التحرر والوحدة قد أسفر عن تعاون مثمر بين الجانبين لتحقيق الهدف المشترك ممثلاً في التحرر من الاستعمار، بشتى صوره وممارساته...، ورغم ذلك فإن العلاقات العربية-الإفريقية قد جابهت عدداً من المعضلات الأساسية تمثلت في:

- أن عدداً من المفاهيم كانت تسيطر على الجانب الإفريقي وتحول دون تعميق التعاون العربي-الإفريقي، وتتمثل في العمل على رد الاعتبار للرجل الأسود في العالم. ومن

أبرز تلك المفاهيم والحركات، حركة "الزنوجة" التي تزعمها الرئيس السنغالي "ليوبولد سنجور"، وحركة "الوحدة الإفريقية" التي قادها الرئيس "كوامي نكروما" رئيس دولة غانا، والتي ارتقى بها إلى مرتبة الحركة الديناميكية على نحو جعل من هذه الحركة مجرد مرحلة انتقالية في النضال الثوري طويل المدى ضد الاستعمار بشتى صورته. ولاشك في أنه في ضوء سيادة هذه النزعات وُضِعَت حدود وقيود على إمكانات التعاون العربي-الإفريقي^(٦)، إضافة إلى حصر وتضييق الخناق على الهوية الإسلامية لهذه البلدان، وتجاهل إمكاناتها في التعبئة والتحريك والمقاومة على النحو الذي أظهرته خبرة أهل هذه البلدان منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولعل أحد أسباب التجاهل هو الطابع العلماني لقادة هذه الحركات والدعوات الإفريقية، إضافة إلى أن معظم هؤلاء الزعماء الأفارقة كانوا من غير المسلمين وذوي نظرة متشككة في بلدان شمال إفريقيا (البلدان العربية)، وهو ما انعكس على موقفهم من القضايا العربية^(٧) على نحو ما سيرد البيان حالاً.

- أن العلاقات بين الجانبين شهدت أيضاً حالة من عدم التوافق بين تيار القومية العربية وتيار الأفريقانية، الأمر الذي كان يحد من إمكانات التعاون الذي يحتمل أن ينشأ بينهما. ولعل ما يدل على ذلك أنه عندما انعقد مؤتمر أديس أبابا، الذي أسفر عن مولد منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣، طالب بعض المندوبين الإفريقيين بحل جميع المنظمات الإفريقية لصالح المنظمة الجديدة، وجاء ذكر جامعة الدول العربية ضمن المنظمات التي يجب أن تحل، وكان الرد العربي على ذلك هو أن الجامعة العربية تعبر عن التزام مزدوج، حيث إن العروبة هي إحدى الحركات الآسيوية الصغيرة، وهناك تكامل بين الحركة الآسيوية والإفريقية، كما أن الحركة العربية هي أيضاً جزء لا يتجزأ من الحركة الإفريقية الشاملة^(٨).

- أن العلاقات بين الجانبين شهدت أيضاً حالة من عدم الاهتمام المتبادل إزاء قضايا معينة في العلاقات العربية الإفريقية، وتتمثل في رفض الدول الإفريقية طوال عقد الستينيات إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية على الرغم من أن المجموعة العربية داخل المنظمات كانت حريصة دائماً على منح تأييدها ومساندتها لكل حركات تصفية الاستعمار الجارية في إفريقيا، ولكن على الرغم من ذلك كله فإن القضية الفلسطينية لم تلق أي اهتمام من الدول الإفريقية خلال هذه المرحلة، على الرغم من أن هذه القضية تمثل إحدى الشرعيات الأساسية في النظام العربي، وتوازي في الأهمية شرعية مناهضة الاستعمار والتفرقة العنصرية في القارة الإفريقية، وبالتالي فإن القضية الفلسطينية كانت غائبة عن القمة الإفريقية الثانية عام ١٩٦٤ في القاهرة، والثالثة عام ١٩٦٥ في أكرا.

- على الصعيد الاقتصادي: ظلت المتغيرات الاقتصادية تؤدي دوراً محورياً في توجيه التفاعلات العربية-الإفريقية منذ عقد الخمسينيات، على أن أهمية هذه المتغيرات كانت أكثر وضوحاً على الجانب الإفريقي أكثر منها على الجانب العربي، ذلك أن الدول الإفريقية نظرت إلى الدول العربية باعتبارها مصدراً محتملاً للعون والمساعدة الاقتصادية، لا سيما بعد الطفرة النفطية الهائلة في أواخر عام ١٩٧٣.

فقد وجدت الدول الإفريقية نفسها عقب الاستقلال أمام مجموعة من الحقائق الاقتصادية المؤلمة تتمثل في: (١)

• أن الاستقلال السياسي لم يكن مصحوباً باستقلال اقتصادي، وإنما ظلت الهياكل الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير باقتصاديات الدول الاستعمارية التي كانت تتولى الحكم فيها أو تقوم بالوصاية عليها. وكان الارتباط قائماً في جميع الميادين والمجالات الاقتصادية. النظم المالية والمصرفية، حركة التجارة الخارجية، التجارة الداخلية وبالذات تجارة الجملة.

٢ أن الاقتصادات الإفريقية تعد بكل المعايير متخلفة، سواء بمعيار الدخل القومي أو توزيع العاملين على الحرف المختلفة، أو نصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة أو المؤشرات الاجتماعية، ومن ناحية ثالثة يغلب على الاقتصادات الإفريقية نمط الاقتصاد المعيشي الهادف إلى توفير احتياجات السكان من الغذاء، والذي يستوعب معظم الأيدي العاملة والأراضي المستغلة، ويتركز في الزراعة والرعي، في حين أن الاقتصاد النقدي أو التبادلي-الخاص بالنشاط التعدين أو النشاط الزراعي النقدي- يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال الأجنبي والخبرة الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى احتكار رأس المال الأجنبي لقطاع الصناعة الاستخراجية، وامتلاك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة على حساب العناصر الوطنية.

٣ أن خطط إقامة اقتصاد نام ومتوازن ومتطور كانت تواجهها صعوبات عديدة في معظم الدول الإفريقية، أبرزها تخلف الثقافة الاقتصادية، وتدني أو انعدام الكفاءات الفنية الضرورية، وانعدام رؤوس الأموال اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية في ظل قسوة شروط المساعدات الاقتصادية الأجنبية.

في ظل هذا الوضع كانت قضية التعاون في الجهود التنموية واحدة من القضايا المحورية المشتركة بين الجانبين، على الرغم من تباين المفاهيم والوسائل والأيدولوجيات الاقتصادية المتبعة على الجانبين.

وواقع الحال أن الجانب الإفريقي لم يكن يسعى إلى الحصول على مساعدات مالية عربية بقدر ما كان يهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي الأشمل بين الجانبين. وتشير متابعة الجوانب الاقتصادية في العلاقات العربية-الإفريقية إلى أن الجانب الإفريقي كان يسعى إلى :

١- التعاون المشترك من أجل تعديل وتصحيح علاقات عدم التكافؤ الاقتصادي التي يعاني منها العالم الثالث بصفة عامة في النظام الاقتصادي العالمي؛ وذلك من خلال إجراءات مشتركة يتفق عليها الجانبان العربي والإفريقي.

٢- توسيع وتعميق التبادل التجاري من خلال وضع أنظمة تجارية تفضيلية، وتعزيز التعاون بين مؤسسات التأمين والبنوك لدى الجانبين.

- على الصعيد الثقافي: لم تكن حاجة الدول الإفريقية للمعونة العربية من ناحية الخبرات وإعداد الكوادر الإدارية والتعليمية والمواد الإعلامية والثقافية، بأقل من حاجتها للمعونة الاقتصادية والدعم السياسي السابق ذكره، إذ عانت الدول الإفريقية من الافتقار إلى الكوادر الإفريقية الوطنية اللازمة لإدارة مؤسسات البلاد المختلفة، وكان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى الدول العربية طلباً للمنح الدراسية والتدريبية لسد تلك الاحتياجات.^(١٠)

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات العربية-الإفريقية

المرحلة الأولى: مرحلة النضال المشترك ضد الاستعمار (١٩٥٢-١٩٦٧):

تمثل هذه المرحلة أولى مراحل تطور العلاقات العربية-الإفريقية مع نمو الحركات الاستقلالية وحركات التحرر الوطني، وانتهت مع العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وكانت السمة الرئيسية في هذه المرحلة هي محدودية التفاعل بين الجانبين، إذ اقتصر الدور على دعم حركات التحرر الوطني الإفريقي. وقد تنوعت أشكال المساعدات العربية المصرية بالأساس في تلك الفترة على النحو التالي:^(١١)

- تقديم المساعدات العسكرية لحركات التحرير.
- فتح المكاتب السياسية لحركات التحرير الإفريقية، لاسيما في القاهرة.
- تقديم المساعدات الإعلامية لحركات التحرير الإفريقية إضافة إلى بعض المنح الدراسية التدريبية لأطر حركات التحرير المذكورة.
- التأييد السياسي العالمي للقضايا الإفريقية التحررية.

وإذا كانت مصر قد بدأت طريق دعم حركات الاستقلال والتحرر الوطني الإفريقي، فإنه سرعان ما بدأت كل من الجزائر والمغرب في القيام بتقديم الدعم والمساعدة لإفريقيا بعد عام ١٩٦١.

وقد أدت مصر والدول العربية الإفريقية دوراً ريادياً في توجيه اهتمامات جامعة الدول العربية نحو الاهتمام بالقضايا والشئون الإفريقية، وقد أصدر مجلس الجامعة قراراً عام ١٩٥٧ يدعو لدعم العلاقات العربية-الإفريقية، كما اتخذ أكثر من قرار حول معارضة سياسة التفرقة العنصرية، وتعزيز التعاون مع الدول الآسيوية والإفريقية، كذلك فقد أكد الملوك والرؤساء العرب في بيان أصدره في قمة الإسكندرية عام ١٩٦٤ أن التعاون العربي الإفريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع الجغرافي والمصالح والأهداف المشتركة، وأعلن البيان تأييده لكفاح الشعوب الإفريقية، وقد تكررت وتأكدت هذه الدعوة أيضاً في بيان صدر عن قمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ حول محاربة الاستعمار، وقامت وفود الدول الأعضاء في الجامعة بمساندة قضايا التحرير ومحاربة الاستعمار في الأمم المتحدة، وأكدت الدول العربية أيضاً في العديد من المناسبات تضامنها ومساندتها لدول القارة من أجل نيل الحرية والاستقلال^(١٢).

وبصورة عامة، فإن هذه المرحلة اتسمت بتفاعل سياسي وعقدي، وكان هذا التفاعل يجري بصورة جادة من جانب الدول العربية لاسيما مصر، وقد اتصفت هذه المرحلة أيضاً بالتعاون من جهة، وبالتصادم من جهة أخرى مع القوى الاستعمارية القديمة التي بدأت تفقد مواقع نفوذها في المنطقة العربية الإفريقية، وتحاول إقامة مواقع نفوذ بديلة لها، وقد شكل هذا التصادم إطاراً للتعاون بين العرب والأفارقة لتحقيق هدفهم المشترك بالتخلص من الاستعمار.

المرحلة الثانية : مرحلة التعاطف الإفريقي تجاه العرب (١٩٦٧-١٩٧٣):

يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت تحولاً كبيراً في موقف دول القارة الإفريقية من النزاع العربي-الإسرائيلي، فحتى عام ١٩٦٧ لم تكن القضية الفلسطينية تلقى أي اهتمام من الدول الإفريقية، وهو الأمر الذي فسره بعضهم بعوامل ثلاثة تتمثل في:

١- انشغال الدول الإفريقية بقضاياها الداخلية والإقليمية المتمثلة في مناهضة الاستعمار وتركيز ودعم السلطة الوطنية.

٢- الاختراق الدبلوماسي والاقتصادي الإسرائيلي لإفريقيا، والدور الإسرائيلي في مساعدة إفريقيا، وصورتها كدولة صغيرة ليس لها أي مطامع سياسية أو استعمارية، الأمر الذي دفع البلدان الإفريقية إلى التزام نوع من الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي.

٣- إن قضية فلسطين ذاتها لم تكن مطروحة بالشكل الجاد (الذي صارت إليه بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية) على الساحة الإفريقية^(١٢) ، على أن الفترة التي تمتد ما بين هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، قد سجلت تحولاً حقيقياً في العلاقات العربية الإفريقية نجم عن الجهد الدؤوب الذي قامت به الدول العربية الإفريقية داخل منظمة الوحدة الإفريقية لزيادة الاهتمام بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وقد ارتكزت هذه الجهود على المحاور التالية^(١٤):

٢ إبراز التطابق القائم بين السياسة التي تمارسها السلطات الإسرائيلية داخل الأراضي العربية المحتلة، والسياسات التي تمارسها الحكومات العنصرية في إفريقيا.

٢ التنديد بالمصالح المشتركة القائمة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا التي تستهدف الإبقاء على السياسة العنصرية في إفريقيا والوطن العربي على حد سواء.

٢ الدعوة إلى إقامة جبهة مشتركة عربية-إفريقية لمناهضة الاستعمار.

والواقع أن هذا الجهد العربي لم يؤت ثماره إلا في بداية عام ١٩٧١، حيث كان إجماع الوفود الإفريقية في مؤتمر القمة السابع في "أديس أبابا" في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على القرار الذي اعتمد بهذا المعنى تشكيل لجنة رباعية إفريقية من رؤساء السنغال، نيجيريا، الكاميرون، زائير، وكانت مهمتها إجراء الاتصالات اللازمة للاطلاع على وجهات نظر طرفي الصراع.

والحق إن التحليل الموضوعي لهذا الاهتمام الإفريقي بالقضايا يوضح أن الوقوف إلى جانب أصحاب الحق والمبدأ لم يكن السبب الوحيد، ولم يكن السبب الرئيسي وراء الموقف الإفريقي، حيث كانت هناك عدة اعتبارات أخرى مثلت الدوافع الرئيسية لهذا التحول منها^(١٥):

١- أن الدول الإفريقية بدأت تدرك حجم الثراء المتوقع للدول العربية في أعقاب "أزمة البترول" التي وقعت في أوائل عام ١٩٧١، والتي كشفت لأول مرة مدى فاعلية منظمة الأوبك في مفاوضاتها مع الشركات البترولية الكبرى في العالم، كما سجلت العوائد البترولية للدول العربية المصدرة للبترول ارتفاعاً لم يسبق له مثيل.

٢- فتور العلاقات الإفريقية -الإسرائيلية بفعل الدور الذي قامت به إسرائيل في الحركات الانفصالية الإفريقية، وموقفها المؤيد لحركة الانفصال في بيافرا، وجنوب السودان، وهو الدور الذي كانت الدول العربية قد دأبت على كشفه في الساحة الإفريقية.

٣- أن الدول الإفريقية كانت قد أدركت الخطر الذي يهدد مشروعاتها من جراء تدهور وضعها الاقتصادي نتيجة لعدم التوازن القائم في المبادلات بينها وبين العالم الصناعي الأوروبي، وأصبحت الدول الإفريقية متعطشة لرؤوس الأموال، ومن ثم كان لابد من إيداء قدر أكبر من الاهتمام بالدول العربية.

وفي أعقاب ذلك، عملت مجموعة من العوامل الإضافية على إحداث المزيد من التطور في مسار العلاقات العربية-الإفريقية، حيث تزايدت فاعلية العلاقات بين الدول العربية الإفريقية، بل إن الدول العربية الإفريقية (مصر/الجزائر/ليبيا..) أدت دوراً مهماً في دعم العلاقات بين الدول الإفريقية جنوب الصحراء والدول العربية غير الإفريقية، كما كان للزيارات المتبادلة دور مهم في الوصول إلى اتفاقيات شخصية ذات فاعلية على الجانبين، لاسيما وأن هذه الزيارات تمت على مستوى القمة بين الطرفين، وقد أسفر ذلك عن مؤشرات نجاح للسياسة العربية في مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية، وكان من بين هذه المؤشرات: قيام الرئيس الأوغندي عيدي أمين عام ١٩٧٢ بطرد ٤٧٠ من الفنيين الإسرائيليين، وجعل محلهم خبراء ليبين، كما ازدادت خلال الفترة نفسها كثافة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين العربي والإفريقي، كذلك فقد قامت كل من تشاد والكونغو والنيجر بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ثم تبعتهم توجو وبوروندي في عام ١٩٧٣. بصورة عامة حقق العرب خلال هذه المرحلة الانتصار في المعركة الدبلوماسية ضد إسرائيل على الساحة الإفريقية. (١٦)

المرحلة الثالثة: مرحلة التضامن العربي-الإفريقي (١٩٧٣-١٩٧٨):

بدأت هذه المرحلة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، وشهدت بعد ذلك دخول التعاون العربي-الإفريقي مرحلة المؤسسات من خلال إنشاء أجهزة مختلفة لدعم التعاون بين الجانبين، وقد ساهمت عوامل عديدة في تحديد مسار العلاقات العربية الإفريقية، والتي بدأت في التبلور خلال تلك الفترة، وهي (١٧):

- الزيادة الهائلة في إمكانات النظام الإقليمي العربي من خلال ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أتاح قدرات اقتصادية (مالية) للنظام العربي ككل..

- انخفاض الإمكانيات الإفريقية نتيجة استمرار الأزمة الاقتصادية في الغرب، وانعكاس ذلك على الاقتصادات الإفريقية المرتبطة بالغرب بشكل سلبي.

- وضوح صورة إسرائيل كدولة غير صديقة للدول الإفريقية؛ وذلك لتحالفها مع دولتين معاديتين للدول الإفريقية (البرتغال، جنوب إفريقيا العنصرية في تلك الفترة).

وعلى هذا الأساس، نشط الجانبان في تعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية، وقد شهدت تلك الفترة^(١٨):

١- انعقاد مؤتمر التعاون العربي-الإفريقي الأول: وقد انعقد في القاهرة فيما بين ٢٢-٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، وناقش ثلاثة موضوعات هي: مشكلة النفط بجوانبها المختلفة، والتعاون الاقتصادي العربي-الإفريقي، وموضوع حظر البترول على الدول ذات النظم العنصرية، وقرر المؤتمر ما يلي:

- تأكيد ضرورة تزويد الدول الإفريقية بحاجتها من البترول.
 - الإسراع في إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وزيادة رأسماله.
 - إحكام الرقابة لمنع وصول البترول العربي إلى الدول ذات النظم العنصرية.
- ٢- إنشاء الصندوق العربي لتقديم القروض إلى الدول الإفريقية، ويستهدف تقديم القروض إلى الدول الإفريقية بفائدة رمزية مقدارها ١% لمدة خمس سنوات، منها ثلاث سنوات فترة سماح، وقد قدر رأس مال الصندوق بـ ٢٠٠ مليون دولار.
- ٣- إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية، وقد وضعت الاتفاقية الخاصة بهذا المصرف في شباط (فبراير) ١٩٧٤، برأس مال قدره ٢٣١ مليون دولار، وقام المصرف فوراً بممارسة نشاطه، وقد اعتمد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ مبلغ ٨٥,٥ مليون دولار كقروض للدول الإفريقية، وذلك لاستكمال مشروعاتها الاقتصادية والعمرانية، وبنسبة فائدة تتراوح بين ٣-٦ في المئة حسب الدولة المقترضة ونوع المشروع.
- ٤- إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية، وقد جاء إنشاؤه بناء على توصية من المجلس الاقتصادي للجامعة العربية، وتم تحديد أولويات المشروعات والاحتياجات الخاصة بالدول الإفريقية، وقام الصندوق بإرسال بعثات وزيارات ميدانية

لتحديد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمعونة الفنية المطلوبة التي تمثلت في إيفاد الخبراء، وتقديم المنح الدراسية، وتنظيم الدورات التدريبية^(١٩).

٥- انعقاد مؤتمر القمة العربي-الإفريقي الأول: وقد انعقد في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٧٧، وأصدر في ختام أعماله إعلاناً وبرنامج عمل يعد بمنزلة ثورة في ميدان التعاون العربي-الإفريقي، حيث حدد العديد من مجالات التعاون بين الجانبين على النحو التالي:

- في المجال السياسي والدبلوماسي: أكد الجانبان التزامهما بسياسة عدم الانحياز كعامل مهم في الكفاح المشترك للحرية والاستقلال والتنمية، كما أكدا مساندتهما للقضايا العربية والإفريقية ولحركات التحرير القومي لدى الجانبين، وجددا إدانتهم للصهيونية والعنصرية.

- في المجال الاقتصادي: اتفق الطرفان على توسيع وتكثيف التعاون وتدعيمه في مختلف المجالات (التجارة، التعدين، الصناعة، الزراعة، تربية الحيوان، الطاقة، الموارد المائية، النقل والمواصلات)^(٢٠).

- في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي: قرر الجانبان تعزيز اتصالاتهما وروابطهما التربوية والثقافية والاجتماعية؛ وذلك من خلال توقيع الاتفاقات الملائمة في مجالات: البعثات الثقافية والمهرجانات والمنح الدراسية، وبرامج التدريب والرياضة والنشاط العمالي والنقابي، والتعاون الإعلامي، وتبادل المعلومات، وتشجيع السياحة.

- في المجال العلمي والفني: اتفق الطرفان على تعزيز وتنسيق الأبحاث عن طريق تبادل المعلومات، وإنشاء خدمة استشارية مشتركة، وتوفير التعاون الفني المباشر، وتنمية التعاون الفني لتوفير الخبراء.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن تلك الفترة شهدت قيام العديد من القنوات التنظيمية والمؤسسية للعلاقات الثقافية العربية-الإفريقية، والتي تباينت في حجم التأثير الذي مارسته في تعميق الروابط الثقافية بين الدول العربية والإفريقية، فإضافة إلى حركة الكتاب الأفارقة والآسيويين التي أنشئت منذ أواخر الخمسينيات، والملتقى الثقافي الإفريقي، والذي عقد أولى جلساته في الجزائر عام ١٩٦٩، شهدت فترة السبعينيات قيام عدة مؤسسات أخرى للتعاون العربي-الإفريقي، منها: حركة التعاون العربي الإفريقي، والتي أنشئت خلال فترة السبعينيات،

ولجنة الشؤون الثقافية والتربوية والإعلامية والاجتماعية، وقد أنشئت إثر انعقاد مؤتمر القمة العربي-الإفريقي في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٧٧. إلا أنه في أعقاب تجميد نشاط مؤسسات العمل العربي-الإفريقي، كان الجمود أكبر في مجال العمل الثقافي بين الجانبين، حتى يبادر الأمينان العامان لمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في أيار (مايو) ١٩٨٠ بالدعوة إلى إنشاء "مركز عربي-إفريقي للبحوث والدراسات"، ثم اتجه التعاون العربي-الإفريقي في المجال الثقافي عام ١٩٨٣ نحو التبلور في هيئة مركزية اتخذت شكل المطالبة بإنشاء معهد ثقافي عربي-إفريقي يرفع مختلف أنشطة البحث والتبادل الثقافي بين الجانبين^(٢١)؛ حيث طرح المشروع في إطار أعمال اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في اجتماعها السادس عام ١٩٨٣م، وأعقب ذلك التوقيع على اتفاقية تعاون في أغسطس ١٩٨٤ بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كمؤسسة تابعة لجامعة الدول العربية من جهة ومنظمة الوحدة الإفريقية من جهة أخرى، واعتمد مجلس وزراء الدول العربية النظام الأساسي للمعهد في مارس ١٩٨٦م، واعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في يوليو ١٩٨٥م^(٢٢).

ومن ناحية أخرى فقد ارتبط عدد غير قليل من البلدان العربية باتفاقيات ثقافية مع كثير من الدول الإفريقية، وتعنى هذه الاتفاقيات بتوثيق العلاقات الثنائية في مجالات الثقافة عموماً، وتدور حول تشجيع إقامة الصلات بين المؤسسات الثقافية والأدبية، وتبادل الأساتذة والخبراء والعمال، وتقديم المنح العلمية والتدريبية، وتشجيع الزيارات الودية بين رجال العلم والثقافة والفن والرياضة، وتبادل المعلومات والمواد الثقافية والعلمية والفنية المختلفة، كما يبادر عدد من الدول العربية بإقامة مراكز ثقافية عربية وإسلامية في عواصم عدد من الدول الإفريقية على أساس اتفاقيات ثنائية.

على الصعيد الثقافي: يجدر التذكير بأن العلاقات الثقافية بين الجانبين العربي-الإفريقي قد امتدت إلى نطاق إقامة المعاهد المتخصصة في الشؤون الإفريقية في الوطن العربي، وكذلك الاهتمام المكثف بشئون القارة في مناهج الدراسة الأكاديمية في الجامعات والمعاهد العربية^(٢٣).

١- بالنسبة للمعاهد والدراسات المتخصصة في الشؤون الإفريقية تبلورت ظاهرة إنشاء المعاهد والمقررات الدراسية المتخصصة في الشؤون الإفريقية منذ منتصف الخمسينيات على إثر الدعوة التي وجهها الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كتيب "فلسفة الثورة" لإنشاء معهد يهتم بالشؤون الإفريقية، حيث جرى في أعقاب ذلك تحويل معهد

الدراسات السودانية التابع لجامعة القاهرة إلى معهد الدراسات الإفريقية، وتلا ذلك ظهور معاهد مماثلة في السودان (معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية) بجامعة الخرطوم، وفي بغداد (معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية) في الجامعة المستنصرية، وفي الجزائر (مركز الأبحاث الإفريقية) التابع لكلية الآداب -جامعة الجزائر، إضافة إلى المؤسسات والمراكز الأخرى التي أنشئت للغرض نفسه، لاسيما في بقية دول الشمال الإفريقي (ليبيا، تونس، المغرب).

٢- الدراسات الإفريقية في الجامعات العربية، فإلى جانب المعاهد العربية المتخصصة في الشؤون الإفريقية، كان هناك اهتمام في الجامعات العربية بتدريس المناهج المتخصصة في إفريقيا ، لاسيما في جامعات مصر والجزائر وليبيا والسودان.

٣- المنح العربية للطلاب الأفارقة، اهتم الكثير من البلدان العربية بتقديم المنح الطلابية للدول الإفريقية، وكانت الجامعات الدينية في الوطن العربي أسبق الجامعات بصفة عامة في استقبال الطلاب الأفارقة منذ وقت مبكر، وخاصة جامعة الأزهر في مصر، وجامعة القرويين في المغرب، وجامعة الزيتونة في تونس، وما زالت هذه الجامعات الدينية العريقة، وغيرها من المعاهد الإسلامية العربية الأخرى هي الأكثر استيعاباً للطلاب الأفارقة، وهو أمر يحمل في طياته العديد من الإيجابيات والسلبيات، على نحو ما سيرد البيان، وإن لم يقلل ذلك بأي حال من التراث الحضاري لهذه الجامعات الإسلامية في القارة الإفريقية على امتداد العصور الإسلامية المختلفة.

وإجمالاً يمكن القول: إن هذه المرحلة قد شهدت اتساعاً في نطاق ومجالات التعاون المشترك، إضافة إلى التركيز خلال هذه المرحلة على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، على أن هذا التوسع المؤسسي سرعان ما تعرض لانكماش وعملية تراجع للأهداف، مما أسفر في نهاية الأمر إلى توقف التعاون بين الجانبين على المستوى المؤسسي عام ١٩٧٨، وإن استمر بدرجات أقل بكثير على المستويات الثنائية.

المرحلة الرابعة^(٢٤) : مرحلة الجمود المؤسسي في العلاقات العربية-الإفريقية (١٩٧٨-٢٠٠٥م):

إذا كانت فترة السنوات الخمس (١٩٧٣-١٩٧٨) قد شهدت تفاعلات ثرية ومكثفة بين الجانبين العربي-الإفريقي، إلا أن هذه التفاعلات وصلت تقريباً إلى طريق مسدود مع حلول عام ١٩٧٨ ، وفيما يلي نعرض لأهم سمات هذه المرحلة.

أدى الانقسام في الصف العربي بعد مبادرة السلام المصرية عام ١٩٧٨، وحدث القطيعة بين مصر والعرب إلى انهيار إمكانية قيام تعاون مؤسسي عربي-إفريقي فاعل في الفترة من عام ١٩٧٨ وحتى الوقت الراهن. وفي ظل هذا الوضع، اتسمت العلاقات العربية الإفريقية بما يلي:

١- التركيز على العلاقات الثنائية بين الجانبين، والتي تركز بدورها على المصالح المباشرة لطرفيها.

٢- فقدان هياكل وأجهزة التعاون العربي-الإفريقي التنفيذية الكثير من فاعليتها، وكادت تكون حبراً على ورق الآن.

٣- تأثر التأييد السياسي الإفريقي للقضايا العربية - إلى حد كبير - بالظروف والمتغيرات على كل من الجانبين - وهو ما نعرض له تالياً- على نحو أفقد المضمون كثيراً من قوته.

٤- شهدت المرحلة المذكورة تراجعاً في المساعدات المالية العربية، على الرغم من محاولات التطوير التي جرت على بعض مجالات ومؤسسات التعاون بين الجانبين استجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية منذ حقبة التسعينيات من القرن العشرين^(٢٥)، وبرغم الفترات الاستثنائية التي شهدت ازدياداً في المساعدات العربية لدول القارة، لعل من أبرزها فترة حرب الخليج الثانية وما شهدته من زيادة المساعدات بحثاً عن التأييد السياسي لموقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف الحرب المذكورة، الأمر الذي يؤكد تراجع معدلات المساعدات تدريجياً مرة أخرى بعد انتهاء هذه الحرب^(٢٦).

٥- إن جملة الأوضاع والمتغيرات القائمة أدت إلى إتاحة أفضل الظروف أمام إسرائيل لمعاودة اختراق القارة الإفريقية عبر العديد من المجالات والأدوات^(٢٧).

وتجسد تجربة اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي، والتي أنشئت في عام ١٩٧٧م وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول بالقاهرة ، واقع الوهن والجمود، الذي أصاب التعاون العربي الأفريقي.

فوفق ما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من لوائح اللجنة يتعين عليها الاجتماع مرتين سنوياً في دورات عادية، وتمشياً مع ذلك عقدت الدورات الأربع الأولى للجنة بفواصل حوالي ستة أشهر بين كل منها^(٢٨). وقد بدأت التأخيرات في عقد دورات اللجنة الدائمة منذ الاجتماع الخامس الذي عقد بذاكار عام ١٩٨٢م بعد انقطاع دام ثلاث سنوات. ومنذ ذلك الحين (نهاية السبعينيات)، وحتى الاجتماع العاشر تمت ملاحظة تأخير يتراوح بين أربعة أشهر وثمانية عشر شهراً بين الدورات^(٢٩). ورغم انعقاد دورة اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي الحادية عشرة في أكتوبر ١٩٨٩م، في محاولة لإحياء وعقد قمة عربية إفريقية جديدة، وهي الجهود التي توارت وتراجعت في ظل ما شهدته المنطقة العربية والساحة الإفريقية من تغيرات صاحبت التغير في النظام الدولي والتصدع في النظام العربي، الأمر الذي أدى إلى تأخير دام أحد عشر عاماً قبل أن يعقد الاجتماع الثاني عشر للجنة بالجزائر عام ٢٠٠١م^(٣٠). وهو ما دفع اللجنة إلى الإعراب عن قلقها بشدة من التأخير، ومن عدم جدية الدول في تنفيذ المبادرات المهمة التي اتخذتها اللجنة في مجالات عديدة لتعزيز التعاون بين الجانبين^(٣١)، وعدم وضع برامج جديدة مشتركة للتعامل مع مستجدات العلاقات الدولية وانعكاساتها على الجانبين العربي والأفريقي^(٣٢). على أن ما سبق لا ينفي وجود مساع وجهود فردية من جانب الدول العربية تجاه دعم التعاون مع الدول الإفريقية، وتأكيد الهوية الإفريقية للدول العربية الواقعة في إفريقيا على اختلاف غايات تلك الجهود، وآثارها فيما يتصل بتعزيز التعاون العربي الأفريقي. وهنا تجدر الإشارة إلى جهود الجماهيرية العربية الليبية على الساحة الإفريقية.

فعلى صعيد السياسة الخارجية، انخرطت السياسة الليبية منذ النصف الثاني من التسعينيات بقوة أكبر في الفعاليات السياسية على الساحة الإفريقية؛ حيث قام العقيد القذافي بزيارة إلى مدينة نيامي بالنيجر ومدينة كانو النيجيرية عام ١٩٩٧م، ونجامينا التشادية عام ١٩٩٨م، وهما الزيارتان اللتان اتخذتا طابعاً دينياً حيث أم الزعيم الليبي جموع المصلين في صلاة الجمعة بعد أن ألقى خطبة الجمعة^(٣٣).

ومن ناحية أخرى استضافت ليبيا عدة مفاوضات لتسوية الصراعات في مناطق مختلفة من القارة، حيث استضافت الوفود الصومالية المتناحرة للتوفيق بينها، وكذا

عقدت قمة مصغرة بالعاصمة الليبية للنظر في تسوية الأوضاع في الكونغو، علاوة على قيام ليبيا بإرسال قوات للفصل بين القوى المتصارعة في الكونغو الديمقراطية، كما طرحت مبادرات خاصة لتسوية مشكلات الجنوب السوداني والنزاع الإريتري الإثيوبي حول الحدود^(٣٤).

وعلى الصعيد المؤسسي شهد عقد التسعينيات التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء من جانب الدول الست المؤسسة للتجمع عام ١٩٩٨م، وهي: ليبيا، السودان، النيجر، تشاد، مالي، بوركينا فاسو، والذي سرعان ما اتسع ليشمل عشر دول أخرى هي: جيبوتي، إفريقيا الوسطى، جامبيا، إريتريا، الكونغو، السنغال، مصر، تونس، المغرب، نيجيريا^(٣٥). وعلى ذات الصعيد تبنت الجماهيرية الليبية الدعوة إلى مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وإنشاء تنظيم بديل يحقق مزيداً من الوحدة بين دول القارة. ولهذا الغرض استضافت ليبيا قمة طارئة لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية في الفترة من ٦-٩ سبتمبر ١٩٩٩م أسفرت عن توصية بإقامة اتحاد إفريقي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية؛ وهي التوصية التي اتخذت طريقها إلى حيز التنفيذ في قمة لوساكا (زامبيا) عام ٢٠٠١م بعد مصادقة ٣٦ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية على ميثاق إنشاء الاتحاد الإفريقي^(٣٦).

وعلى الرغم من أن التوجه الليبي من المفترض أن يصب في صالح العلاقات العربية الإفريقية، إلا أن البحث في الدوافع الليبية لتفعيل سياستها على الساحة الإفريقية، في ظل الربط بين التوجه الليبي نحو إفريقيا، والحصار السياسي والاقتصادي الذي تعرضت له الجماهيرية الليبية على خلفية اتهامها بالمسؤولية عن حادث تحطم الطائرة الأمريكية فوق قرية "لوكيربي"، وتداعيات ذلك الحصار وتفاعلاته الإقليمية عربياً وإفريقيا التي أسفرت عن يأس القيادة الليبية من إمكانيات الوحدة والتضامن بين الدول العربية واتجاهها إلى الساحة الإفريقية، يثير من ناحية التساؤل عن مستقبل تلك السياسة الليبية واستمراريتها في ظل التحولات التي طرأت على تلك الدوافع والأسباب، وفي مقدمتها رفع العقوبات والحظر الجوي المفروض على ليبيا بعد التسويات التي توصلت إليها مع القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على معاودة إحياء الدور الليبي على صعيد التنظيمات العربية كالاتحاد المغاربي^(٣٧).

ويشير بوضوح من ناحية أخرى إلى أن ذلك التوجه الليبي جاء تكريساً لتوجه العلاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الأفريقية، وبعيداً عن التعاون المؤسسي الجماعي وفلسفته على الرغم من التحديات التي يواجهها الجانبان وتستدعي تضافر الجهود.

المبحث الثالث: تقييم تجارب التعاون العربي-الإفريقي

يكشف الاستعراض السريع لمراحل وأبعاد العلاقات العربية الإفريقية عن إخفاق تجربة التعاون، لا سيما في الفترة من ١٩٧٨ حتى الآن، وفشلها في تحقيق أهدافها بصفة عامة، وهو الأمر الذي تضافرت فيه العديد من الأسباب على الصعيدين العربي والإفريقي، وفيما يلي نعرض لأهم الأسباب التي أدت إلى إخفاق تجربة التعاون من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

أولاً: مجموعة الأسباب العامة:

انطلاقاً من حقيقة أن التعاون والحوار - كأحد أدوات التعامل السياسي والدبلوماسي في العالم المعاصر - لا بد وأن يتوافر له مضمون متعدد الأبعاد يتمثل بالأساس في:

-مضمون سياسي: بمعنى خلق التزام متبادل بالتأييد أو المساندة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر تجاه القضايا المهمة لكل طرف.

-مضمون اقتصادي: ويرتبط بعمليات الأخذ والعطاء، بحيث يستطيع كل طرف أن يكمل الآخر ويستفيد منه.

-مضمون ثقافي: ويمثل منطلق التقاليد التاريخية، والذي يتداخل مع جوانب البناء الحضاري والتكامل الوظيفي في الأسرة الدولية.

وفي ضوء هذا يمكن الوقوف على مجموعة من الأسباب المرتبطة بجوهر عملية التعاون العربي-الإفريقي ذاتها، وهي:

- ١- أن التعاون العربي-الإفريقي لم يستند في معظمه إلى أيديولوجية محددة أو فكر نابع من فلسفات الجانبين وتطلعاتهما نحو المستقبل، حيث توجه الجانبان إلى إعطاء العلاقة أهمية ثانوية لصالح العلاقات مع الدول المتقدمة التي استطاعت أن تغذي هذه السياسة، وبالتالي لم يلق أمر تطوير وتنمية التعاون الاهتمام اللازم له^(٣٨).

٢- أن معظم الأقطار العربية والإفريقية لم تضع حداً فاصلاً بين التعاون الثنائي والجماعي في إطار التعاون العربي-الإفريقي، حيث جرى في بعض الأحيان تغليب العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية، الأمر الذي لم يكن يخدم سوى مصالح الطرفين القائمين على هذه العلاقات.

٣- عدم الاهتمام بالسعي لإيجاد علاقات اقتصادية تستمد قواعدها وشروط نجاحها من الواقع الاقتصادي للطرفين، والعمل على تحقيق التكامل في القطاعات التي تسمح بذلك^(٣٩)؛ حيث لم يحرص الجانبان على وضع منهج متكامل لاستراتيجية اقتصادية تحكم مسار تجربة التعاون وتحدد أهداف وأولويات المراحل والخطط والبرامج، لذلك اعتمد التعاون في شقه الاقتصادي على التعاون في المجال المالي الذي اتخذ مساراً واحداً وصورة واحدة هي جانب مانح وجانب متلقي، الأمر الذي جعل المجال المالي يغطي على ما عداه من مجالات التعاون؛ بحيث أصبح التعاون العربي الإفريقي في مجمله هو التمويلات المالية العربية للمشروعات الإفريقية. ورغم أهمية هذا الجانب إلا أنه لم يكن كافياً بذاته لإقامة تعاون دائم وقادر على مجابهة المشاكل الخاصة بالتنمية العربية الإفريقية^(٤٠).

٤- الطابع الفوقي لمشروعات التعاون العربي الإفريقي، وإهمال العلاقات الثقافية والفنية التي هي شرط أساسي لمعرفة الآخر والتعامل والتعاون معه بقدرة وكفاءة^(٤١).

٥- إن دوافع الجانبين العربي-الإفريقي من التعاون قد تباينت؛ حيث كان الهدف الإفريقي اقتصادياً بالأساس، أي الحصول على الدعم والتأييد السياسي الإفريقي للموقف العربي في القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي.

ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالجانب الإفريقي^(٤٢):

على الرغم من أن الساحة الإفريقية قد شهدت تنامي الاتجاهات التي كانت تنظر إلى التعاون مع العرب باعتباره قضية مصيرية، إلا أنه وجدت تيارات أخرى فاعلة كانت تقف موقفاً متحفظاً من التعاون مع الدول العربية لأسباب عديدة أبرزها:

١- الخوف مما يمكن أن يترتب على هذا التعاون من تزايد وتعظيم الوجود الحضاري العربي في الكثير من المجتمعات الإفريقية، والتي توجد فيها أقليات عربية أو إسلامية.

٢- الرضوخ لعلاقات الولاء الروحي للنظم الاستعمارية التي كانت قائمة في كثير من الدول الإفريقية، لاسيما من قبل النخب والتيارات المنتفعة من العلاقة بين الدولة الأم والدول الإفريقية، وهو الأمر الأكثر وضوحاً وانتشاراً في منطقة غرب إفريقيا.

٣- الغيرة من الدور القيادي الذي قامت به دول شمال إفريقيا في معارك التحرير الإفريقي، وكان هذا الشعور مسيطراً بصفة خاصة على بعض التيارات الحاكمة ذات المطامع القومية في زعامة القارة أو جزء منها.

٤- عدم الاهتمام بإغراء رأس المال العربي للاستثمار في الدول الإفريقية، وإيجاد المناخ الملائم لهذا الاستثمار^(٤٢).

ثالثاً: مجموعة أسباب متعلقة بالجانب العربي^(٤٣):

تتمثل الأسباب العربية الكامنة وراء تعثر تجربة التعاون العربي-الإفريقي في أن الأوضاع العربية الداخلية كانت لها آثار كبيرة على مسار العلاقات بين الطرفين، فقد كانت معظم الأقطار العربية التي استند إليها التعاون العربي-الإفريقي، تفتقر إلى تجارب ذات شأن مع إفريقيا أو الدراية بأوضاعها ومتطلباتها، وبالتالي خضعت سياساتها تجاه دول القارة لاعتبارات عامة مرتبطة بتفاعلات النظام الدولي والإقليمي، الأمر الذي أسفر عن تضارب السياسات العربية على صعيد القارة، بل ونقل الخلافات العربية وانقساماتها إلى الساحة الإفريقية، وهو ما أضعف كثيراً قدرة الدول العربية على التأثير، وتفاقمت خطورته بعد انشقاق الصف العربي ذاته في أعقاب مبادرة السلام المصرية عام ١٩٧٨، والقطيعة المصرية العربية مما ألقى بظلال كثيفة وصراع عربي-عربي في الساحة الإفريقية لاستقطابها إلى هذا الجانب أو ذاك، علاوة على انعكاسات تطور مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية على رؤية الدول العربية لعلاقتها مع إفريقيا، حيث تشير البيانات والدراسات إلى أنه ليس ثمة تصور واضح لما يريده العرب من إفريقيا، ولطبيعة العلاقة في حالة نجاح مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية^(٤٤).

ومن الأسباب المتعلقة بالسياسات العربية أيضاً تركيز المؤسسات والحكومات العربية على التعاون الرسمي مع الحكومات الإفريقية وضعف الدور الشعبي، الأمر الذي جعل علاقات الطرفين هشة تعصف بها الأنواء مع أقل توتر يعتري العلاقات.

وعلى الصعيد الثقافي والتعليمي تتزايد الانتقادات الموجهة إلى السياسات العربية تجاه البلدان الإفريقية، حيث تكشف الدراسات المتخصصة عن مثالب عديدة في هذا السياق، لعل من

أبرزها تركيز المنح على العلوم والدراسات النظرية والدينية الشرعية دونما اهتمام كبير بإعداد أطر علمية إفريقية تواكب احتياجات هذه البلدان الواقعية، وتسمح لأبنائها من المسلمين بتولي المناصب الفاعلة والمؤثرة في بلدانهم، والتي يشغلها خريجو المدارس الغربية وجامعاتها، والتي تركز بالأساس على العلوم التقنية الحديثة التي تحتاجها البلاد، وهو ما تحجم عنه البلدان العربية رغم حيويته وأهميته، الأمر الذي يسفر عن ضعف مردود وتأثير مبعوثي البلدان العربية في إفريقيا، وكذلك عزلة واغتراب الطلاب الأفارقة الوافدين لدى عودتهم إلى بلادهم لشعورهم بالافتقار إلى الدور الفاعل في المجتمع^(٤٦).

ويمكن القول، إن من بين أسباب ضعف التعاون العربي-الإفريقي ضالة الاهتمام الاقتصادي العربي بالتعاون مع القارة الإفريقية، فعلى الرغم من إنشاء المؤسسات الاقتصادية للتعاون العربي الإفريقي، فإن حجم التبادلات الاقتصادية والتجارية والنقدية بين الطرفين لا تمثل حجماً يعتد به في هذا السياق، حيث لم تزد في التسعينيات من القرن العشرين واردات الدول العربية من الدول الإفريقية عن مليار ونصف مليار دولار سنوياً، أما صادرات الدول العربية إلى إفريقيا فكانت في المتوسط نحو مليارين ونصف المليار دولار سنوياً، ولا تمثل أكثر من ٣% من إجمالي واردات الدول الإفريقية من الخارج، زد على ذلك اختلال الهيكل السلعي للتجارة العربية الإفريقية، إذ أن الجانب الأعظم من الواردات الإفريقية من الدول العربية ينحصر في البترول، أما الصادرات الإفريقية إلى الدول العربية فتتمثل في السلع والحيوانات الحية والأسماك تقريباً^(٤٧). ومع ذلك، شهدت التجارة بين الجانبين تدهوراً وتراجعاً على نحو ما سبق ذكره^(٤٨).

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب تقديم العون العربي رغم ضخامته افتقر إلى الحضور على ساحة العمل الإنمائي الإفريقي، سواء جاء ذلك أحياناً بفعل سوء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها^(٤٩)، أو أن العون العربي في كثير من الأحيان تم تقديمه في إطار تمويلات دولية مشتركة تساهم فيها أطراف إقليمية ودولية أخرى بالقدر الأكبر، مما جعل العون المالي العربي لأفريقيا يذوب في ظلال التمويلات الضخمة غير العربية. كما أن العون العربي على الرغم من شروطه التفضيلية إلا أنه أسهم في دعم وتوسيع دائرة عمل المنظمات المالية الدولية متعددة الأطراف في دول الجنوب عامة تحت شعار التنمية الدولية، وهي المنظمات التي لم تتفق سياساتها في كثير من الأحيان مع مصالح وأهداف الدول العربية من تقديم المساعدات للدول الإفريقية، الأمر الذي جعل تلك المساعدات في الإطار الدولي تسير في اتجاه معاكس لمسااعي الطرفين لتحقيق الاعتماد على الذات^(٥٠)؛ ذلك أنها استخدمت في شراء معدات تكنولوجية وتجهيزات فنية ومعدات من الدول

المتقدمة وعن طريق الشركات متعددة الجنسية بما كرس -دون إرادة أو رغبة من الدول العربية أو الأفريقية- من التبعية للدول المتقدمة^(٥١).

خاتمة:

في إطار استعراض الأبعاد والتحديات سالفة الذكر، فإنه لا بد من الإشارة إلى عدة ملاحظات تتعلق بالعلاقات الإقليمية لهذه البلدان الإفريقية، في إطار علاقاتها مع الدول العربية في الشمال الإفريقي، والتي في مجملها تبلور المصاعب والتحديات التي تواجه العمل على صعيد دعم العلاقات العربية الإفريقية، وتكشف بذلك عن المدخل الملائم للعمل على هذه الساحة، وتتمثل أهم تلك الملاحظات في:

أولاً: إن خبرة التعامل العربي-الإفريقي بعامة تكشف أن الثوابت (الجغرافية، العرقية، التاريخية، الثقافية، الدينية،.. إلخ)، ليست كافية بذاتها لإقامة علاقات ثابتة ومستمرة مع الدول الإفريقية -والدول المجاورة تحديداً- حيث تحمل هذه الثوابت من التحديات بقدر ما تحمل من الفرص والإمكانات، فقضايا الحدود -على سبيل المثال- تمثل واحدة من القضايا المثيرة للتوتر فيما بين دول الجوار الإفريقي وبين بعض دول بلدان الاتحاد المغاربي، والمثال الواضح على ذلك هو النزاع السنغالي-الموريتاني، والنزاع التشادي-الليبي (قبل أن تحسمه محكمة العدل الدولية وتقبل به ليبيا).. ولما كانت الخبرة التاريخية تشير إلى أن حسم تلك القضايا باتفاقات ومعاهدات واضحة النصوص، كافية الضمانات، من الأمور المساعدة على ضبط تلك القضايا، وتخفيف حدة التوترات الناجمة عنها، يصبح من المنطقي الإشارة إلى ضرورة التوصل إلى مثل هذه المعاهدات فيما يتعلق بالنزاعات القائمة..

على ذات الصعيد فإن التداخل العرقي الناجم عن التعددية العرقية التي تتسم بها دول الجوار الإفريقي، وانتشار هذه الجماعات العرقية على الحدود بين هذه البلدان ودول الاتحاد المغاربي، قد نجم عنه بعض التوترات الفعلية والمفتعلة، والتي استغلت من جانب هذا الطرف أو ذاك للتدخل في شئونه الداخلية، أو استعداد العالم الخارجي عليه، ومن ذلك توتر العلاقات الليبية-النيجيرية، عندما اتهم العقيد القذافي حكومة النيجر باضطهاد جماعات الطوارق، الأمر الذي ركزت عليه الإذاعات الموجهة من ليبيا بلغة الهوسا والتامكو Tamacheo في هجومها على حكومة النيجر التي أبدت بدورها استياءها من ذلك، لا سيما مع تفاقم الأزمة ولجوء بعض المدنيين من الطوارق إلى ليبيا، وهو ما تكرر مرة أخرى عام ١٩٨٥ حينما لقي جنديان نيجريان مصرعهما، فاتهمت النيجر ليبيا بالقيام بأعمال تخريبية في شمال البلاد على أن الحادث بصفة

عامة نظر إليه على أنه أحد أعمال الطوارق الخارجين على النظام، الأمر الذي استتبع طرد أبناء الطوارق غير النيجريين من البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن قضية الطوارق تعد نموذجاً لقضايا الانتشار والتفتت الذي أصاب العديد من الجماعات العرقية على امتداد القارة الإفريقية، حيث يتوزع الطوارق على أربع دول هي النيجر-مالي-ليبيا-الجزائر، وكما سبق الذكر تسبب ذلك الانتشار، وسعي هذه الجماعات إلى الحفاظ على ذاتها وخصوصيتها إلى حدوث العديد من الصدامات مع النظم الحاكمة في النيجر ومالي بصفة خاصة، حيث التركيز الأكبر لجماعات الطوارق، ودفع كذلك الدول المعنية إلى العمل على تطويق الخلافات بينها بشأن مسألة الطوارق، وهي المسألة التي تحظى باهتمام كل من الحكومتين الجزائرية والليبية (على اختلاف الأهداف)، حيث تسعى الجزائر إلى تأمين حدودها الجنوبية، في حين تعمل ليبيا على توظيف هذه الجماعات والقبائل وتوطينها في ليبيا التي تعاني من قلة الكثافة السكانية، هذا فضلا عن اهتمام كل من النيجر ومالي المعنيتين أساساً بالقضية.

ويرى المراقبون أن مشكلة الطوارق بوضعها الراهن لا تمثل تهديداً للحدود الجنوبية للوطن العربي، إلا أنها في الوقت ذاته تعد مشكلة كامنة قابلة للانفجار في أي وقت لتسفر عن مشكلات جديدة على الحدود المشتركة للبلدان.

ثانياً: تكشف الخبرة كذلك أن المشكلات السياسية على الساحة العربية تترك آثارها الواضحة على قدرة هذه البلدان على الفعل والتأثير في واقع المجتمعات الإفريقية سلباً أو إيجاباً في ظل تقليص هذه المشكلات لقدرات العمل العربي في الساحة الإفريقية، على نحو ما تكشف خبرة العلاقات في مرحلة ما بعد كامب ديفيد، وكذا في أعقاب حرب الخليج الثانية، وما أحدثته تلك الأحداث من تصدعات في الساحة العربية.

ثالثاً: أن تعامل دول الجنوب الإفريقي مع قضايا دول الشمال الإفريقي بصفة عامة والاتحاد المغاربي ومشكلاته بصفة خاصة يحكمها بعدان أساسيان هما طبيعة العلاقات والروابط الخارجية لتلك البلدان، لاسيما مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، والبعد الثاني هو المصلحة الذاتية للنظام الحاكم، ولابد من التعامل الواقعي مع تلك المتغيرات في ضوء خبرة دولة مثل السنغال، نجدها في موقفها من الأزمة التشادية الليبية قد وقفت إلى جوار الجانب المناوئ لليبيا، وساندت الموقف الفرنسي، في حين أنه على صعيد أزمة "الصحراء الغربية" نجدها أميل لموقف الحكومة المغربية وتدعمه، وما ينطبق على السنغال ينطبق على غيرها من دول الجنوب المجاورة.

رابعاً: أن سمات العلاقة السابق ذكرها ليست قاصرة على علاقة دول الجوار بالدول العربية في الشمال فقط، وإنما تمتد وتتسحب على علاقات هذه البلدان مع غيرها من دول الجوار الأخرى الإفريقية، حيث تتشابه معها في علاقات تعاون وصراع لأسباب حدودية وعرقية واقتصادية وخارجية كذلك، كما أنه يحكمها في تلك اعتبارات المصلحة والعامل الخارجي، وأهمية تلك الملاحظة في إزالة توهم أن السمات السابقة مقصودة ومتعمدة تجاه دول الشمال العربية، وإن لم يمنع ذلك من وجود ثمة خصوصية لطبيعة العلاقات الإفريقية، وهو ما تتضمنه الملاحظة التالية:

خامساً: إنه ينبغي التعامل مع المتغيرات والعلاقات الإقليمية مع دول الجوار الإفريقي انطلاقاً من الواقع الملموس، لا سيما في ظل النظم السياسية الحاكمة على الصعيدين العربي والإفريقي، والتي تتسم بالطابع البراجماتي في عمومها، لذا يكون من التناقض مع الذات والممارسة مخاطبة دول الجوار الإفريقي بخطاب عاطفي لا يأخذ في حسبان لغات المصالح المشتركة على الأصعدة المختلفة، فالخطاب العاطفي في هذه الحالة غير مثمر ذلك أن الاستناد إلى الروابط التاريخية والدينية والثقافية يمكن بسهولة التغلب عليه بخطاب مضاد عن العنصرية والعبودية والاسترقاق، وخطر الأصولية.. إلخ، بغض النظر عن مدى مصداقية ذلك الخطاب المضاد، ذلك أن العبرة بالإدراك، وهو أمر يصعب تغييره عبر كلمات، إلا أنه يمكن التغلب عليه واحتواء آثاره عبر الممارسة العملية وإنشاء شبكة من المصالح المشتركة التي يمكن في هذه الحالة توظيفها باستخدام الخطاب العاطفي (التراثي، الثقافي، الديني)، كما يمكن استخدامها (أي استخدام المصالح) في ترسيخ تلك القيم المعنوية والثقافية والحضارية المشتركة عبر عملية تفاعل مشترك بين الجانبين.

سادساً: تشير البيانات والدراسات الاقتصادية هي الأخرى إلى افتقار التعاون العربي-الإفريقي إلى التنسيق والدعم اللازم لتنمية المبادلات الاقتصادية، وهو أمر يؤدي فيه اعتبارات تشابه هياكل الإنتاج الاقتصادية من ناحية، وروابط التبعية بين معظم هذه البلدان مع العالم الخارجي دوراً جوهرياً في ترسيخه واستمراره، مما يستتبع إعادة تخطيط وتنسيق هذه الأبعاد لاسيما في ضوء ما كشفت عنه الصفحات السابقة من تأثير الأبعاد والمصالح الاقتصادية على المواقف السياسية للبلدان الإفريقية تجاه قضايا الوطن العربي والعالم الإسلامي.

ثامناً: إذا كانت الصعد السياسية والاقتصادية تعاني من القيود المفروضة عليها سواء لأسباب داخلية أو إقليمية أو دولية، فإن الواقع يشير إلى أن الأبعاد الثقافية للعلاقات العربية

الإفريقية يمكن أن تكون مدخلاً ملائماً للتعاون العربي-الإفريقي، ولا سيما دول الجوار الجغرافي بالمغرب العربي التي تتوافر لديها مقومات وقابليات تحقق هذا الدور في ضوء الروابط العرقية والدينية والجغرافية التي سبق الحديث عنها.

ولا يعني ذلك أن الدور الثقافي لا يتطلب إصلاحاً أو تعديلاً في مساره ومضمونه، إلا أن ذلك الإصلاح أمر قابل للتطبيق، ويتمثل في ضرورة تنسيق الأدوار بين الدول العربية فيما يتعلق بسياساتها حتى لا يؤدي تعارض تلك السياسات إلى ضياع الأهداف المرجوة، الأمر الذي يعني بدوره ضرورة وضوح هذه الأهداف والاتفاق عليها. ومن ناحية ثانية يجدر بالدول العربية الاهتمام بمنح أبناء الدول الإفريقية -لا سيما الدول المجاورة - إضافة إلى المنح المتوافرة للعلوم الدينية والشرعية والأدبية النظرية على نحو يكفل تكوين كوادر إفريقية متفهمة للقضايا العربية، تستطيع التعامل مع مشكلات واقع بلدانها، وتتبوأ مراكز مؤثرة في دولها، بحيث لا تظل مراكز صنع القرار في يد النخب المناهضة للهوية العربية الإسلامية.

- وعلى ذلك الصعيد يراعى الاهتمام بالدعاة والمبعوثين من الدول العربية إلى الدول الإفريقية من خلال دورات تدريبية للتوعية بحقيقة واقع هذه البلدان التي يتوجهون إليها، والدور الواجب عليهم القيام به، لدعم التعاون بين الجانبين.

- وأهم مما سبق كله هو ضرورة متابعة كل الجهود -سائلة الذكر- بالدعم والمساندة والرعاية المستمرة، ذلك أن الخبرة التاريخية تكشف عن أن ضعف مردود المحاولات العديدة لتعميق أواصر التعاون بين الدول العربية والأفريقية يرجع في جوهره إلى افتقار جوهرية ثلاثية لنجاح أي عمل، هذه الثلاثية هي (التخطيط الواضح للأهداف - التنسيق عند التنفيذ - المتابعة)، حيث تشير التجارب سائلة البيان إلى ارتباط معظم محاولات تعزيز التعاون بمتغيرات وتحديات دولية وإقليمية سرعان ما يتم التكيف معها، والتخلي عن مساعي التعاون العربي الإفريقي لمواجهتها بما يحقق الصالح المشترك؛ الأمر الذي يؤدي إلى البدء من نقطة الصفر من جديد عند بروز تحديات جديدة في الأفق.

- ولا شك في أن أهم عوامل نجاح التعاون العربي الإفريقي هو التركيز على الإنسان، بحيث يكون هو الهدف والغاية على نحو يؤكد انتماءه الوطني والإقليمي ويرسخه، بما يعنيه من مكسب للقضايا العربية في ظل علاقة الاستطراق والترابط التي لا فكاك منها لقضايا الجانبين رغم كل ما يثار حولها من شكوك^(٥٢).

ختاماً؛ فإن أحد الأطر الأساسية الممكنة لتفعيل العلاقات العربية الأفريقية هو العمل على دعم ومساندة الاتحاد الأفريقي على نحو يكفل في الأمد المتوسط تأكيد التواصل العربي الأفريقي على صعيد القارة، وترسيخ الهوية الأفريقية لدول شمال القارة، بما يعنيه ذلك من التغلب على الآثار السلبية لتراكمات الصور الذهنية السلبية لدى كل طرف عن الآخر، كما أن دعم الاتحاد الأفريقي يكفل على الأمد البعيد التغلب على مشكلات الحدود ومشكلات الهوية والتداخل العرقي سالفة الذكر، وما يصاحبها من مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية؛ وذلك انطلاقاً من الهدف الأسمى للاتحاد وهو إزالة الحواجز بمختلف أشكالها بين دول الاتحاد، فضلاً عما يتيح من إمكانات للاعتماد على الذات بما يخفف من حدة التبعية للخارج والتأثر به.

ولاشك في أن نجاح الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهدافه والنهوض بالدول الأفريقية العربية منها وغير العربية سيقضي على أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون تفعيل التعاون العربي الأفريقي، وهي تلك الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية غير الأفريقية، وكثير من الدول الإفريقية، حيث إن تحقق النهضة الأفريقية والإخاء العربي الأفريقي على الساحة الأفريقية سيكون دافعاً أساسياً نحو تحقيق الحلم الذي راود البعض بقيام "الأفرايبيا AFRABIA" الذي ترجمه البعض بـ "الأفرو عربية"، وهو الاصطلاح الذي استخدمه البروفيسور علي مزروعى تعبيراً عن الوحدة العربية الإفريقية لما يحقق صالح الطرفين، ويعظم قدراتهما على مواجهة التحديات التي تتهددهما^(٥٣).

الهوامش والمراجع:

¹ حميد دولا ب ضيدان، الجذور التاريخية للصلات العربية الأفريقية، (ليبيا: مركز البحوث و الدراسات الأفريقية بسبها، ١٩٨٣)، ص ٣٧-٤٥.

يوسف فضل الله، "الجذور التاريخية للعلاقات الأفريقية" في د. عبد الملك عودة وآخرين، العرب وإفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٧-٤٤.

² محي الدين صابر، "العلاقات الثقافية بين إفريقيا والعرب" في المرجع السابق، ص ٤٧٩-٤٩٨ حميد دولا ب ضيدان، الجذور التاريخية للصلات العربية الأفريقية، (ليبيا: مركز البحوث و الدراسات الأفريقية بسبها، ١٩٨٣)، ص ٩٥-١٠٧.

³ لمزيد حول الصلات الجغرافية بين الجانبين انظر: المرجع السابق، ص ٢٣-٣٥.

حميد دولا ب ضيدان، الجذور التاريخية للصلات العربية الأفريقية، (ليبيا: مركز البحوث والدراسات الأفريقية بسبها، ١٩٨٣)، ص ٢٣-٢٨.

⁴ راجع في ذلك المرجع السابق، ص ١٠٨-١٢٣، وانظر أيضاً: د. يوسف فضل حسن، "الجذور التاريخية للعلاقات العربية- الأفريقية"، المستقبل العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٥٦ أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٨١-١١٣، د. محمد أحمد خلف الله، "الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية"، المستقبل العربي (عدد ١٠، نوفمبر ١٩٧٩م)، ص ٥١-٥٩. د. السيد فليفل، "الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية عبر الصحراء الكبرى" في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٨٨)، ص ٥٥-٧٥.

⁵ راجع أثر تلك الصراعات علي العلاقات العربية الأفريقية في: محمد عاشور مهدي، "الحدود السياسية والعلاقات العربية الأفريقية"، في جمعية الدعوة الإسلامية: العلاقات العربية الأفريقية (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٨)، ص ٢١٦-٢٣٥.

⁶ راجع نبيه الأصفهاني، التضامن العربي - الأفريقي (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، آنذاك "مارس" ١٩٧٧) ص ٦-٧.

⁷ المرجع السابق، ص ١٠-١٣، وانظر د. عبد الملك عودة، "جامعة الدول العربية والحوار العربي الأفريقي" في مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية العربية، عدد ٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، ص ٢١٠.

⁸ نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، وراجع في الرؤية الأفريقية: 'L' Amady Ali Dieng "Robert Dussey, "Identite Nord Afrique Du Nord et le Panafricanisme" Africain et Panafricanisme" ورقتان مقدمتان لمؤتمر الشمال الأفريقي وحركة الجامعة الأفريقية، في الفترة من ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣م (القاهرة: مركز البحوث العربية، ٢٠٠٣م).

⁹ انظر في هذا الصدد:

- د. عراقي الشربيني، "العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية: واقعها ومستقبلها" في د. إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة: مركز البحوث السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٣٥٠-٣٦٠.

- وانظر أيضاً رؤية تقييمية لهذا التعاون في مراحل سابقة في طاهر كنعان، "البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الإفريقية المعاصرة" في د. عبد الملك عودة وآخرين، مرجع سابق، ص ٤٤٣ وما بعدها.

¹⁰ حول مشكلات واحتياجات الأفارقة الثقافية انظر:

- عبد الله صالح سانا، مدخل لقضايا المسلمين في غرب أفريقيا، (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٢)، ص ٢١-٧٩، وانظر أيضا:

- محمد عاشور مهدي، "السياسة الثقافية المصرية في أفريقيا" في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات في عالم متغير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧) ص ٢٨١-٢٨٧.

¹¹ محمد فايق، "ثورة تموز (يوليو) وأفريقيا" في د. عبد الملك عودة وآخرين، مرجع سابق، ص ١٠٦-١١٠، وانظر:

- أحمد يوسف القرعي، "الدائرة الأفريقية في اهتمامات القيادة المصرية"، في د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص ٢٦-٣٢.

¹² د. عبد الملك عودة، "التعاون العربي الأفريقي: الواقع والمستقبل"، مجلة شئون عربية، عدد حزيران (يونيو) ١٩٨٤، ص ١-١٨. وانظر Dussey, op.cit., pp7-9.

¹³ د. ناصيف حتى، "العرب والأفارقة في عالم متغير" في د. عبد الملك عودة وآخرين، مرجع سابق، ص ٧١٣-٧١٥.

- وكذلك أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

¹⁴ المرجع السابق، الصفحات نفسها، وكذلك نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

¹⁵ المرجع السابق، ص ١٦، وانظر: د. عبد الملك عودة، "جامعة الدول العربية..."، مرجع سابق، ص ١٨٤-١٩٠.

¹⁶ نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص ١٨-٢٠، وانظر أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص ٣١-٣٣.

¹⁷ ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧١٦-٧١٧.

¹⁸ د. عبد الملك عودة، "جامعة الدول العربية..."، مرجع سابق، ص ١٨٨: ٢٠٣، وانظر أيضا: شهریات الحوار العربي- الأفريقي في نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص ٧٢: ٨٠.

¹⁹ بلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم الصندوق منذ إنشائه وحتى عام ٢٠٠٣م، ٣٨٥٦ خبيراً في مختلف المجالات والتخصصات، كما قام الصندوق منذ إنشائه وحتى عام ٢٠٠٣م بتقديم نحو ٣١٠ منحة دراسية وتدريبية لأبناء الدول الأفريقية بالكلية والمعاهد والأكاديميات مجالات الطب، الصيدلة، الهندسة، الزراعة، القانون، التربية، اللغة العربية، الشريعة والاقتصاد. كما نظم الصندوق دورات دراسية في مجال الطيران المدني، والدراسات السلوكية واللاسلكية،

والبتروكيماويات، والتلفزيون، والملاحة البحرية. راجع ورقة العمل المقدمة من السفير نوري محمد بيت المال مدير عام الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، بشأن تجارب الصندوق في تعزيز العملية التنموية في أفريقيا ومقترحاته لتطوير وتنشيط التعاون العربي الأفريقي، إلى الاجتماع الخاص بين ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يناير ٢٠٠٠)، ص ص ٤-٦.

²⁰ للمزيد انظر:

-د. عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص ٣٥٠-٣٦٠، وانظر أيضا:
-د. صباح كعدان، " الوضع الراهن للعلاقات العربية الأفريقية في المجال الاقتصادي والمالي"،
مجلة الوحدة (المملكة المغربية: المجلس الوطني للثقافة العربية، ع ٩٧، تشرين الأول (أكتوبر)
١٩٩٢)، ص ٣٢-٤٠.

²¹ د. محيي الدين صابر، مرجع سابق، ص ٤٩٥ وما بعدها، وانظر أيضا تعقيب الأستاذ حلمي شعراوي على موضوع العلاقات الثقافية بين العرب وأفريقيا في د. عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص ٥٠٥-٥٠٩.

²² تقرير بشأن أنشطة الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول التعاون العربي الأفريقي منذ أكتوبر ١٩٨٩، مقدم إلى الدورة العادية الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي (الجزائر ١٨-١٩ أبريل ٢٠٠٠م). وثيقة

.OAU/ LAS/ST.COM.3(XII) Rev.1

²³ أحمد يوسف القرعي، " حيز الاهتمام العربي السيلسي الفعلي بأفريقيا" في د. عبد الملك عودة وآخرين، مرجع سابق، ص ٢٩٥-٢٩٩....

-ولمزيد من التفاصيل عن المؤسسات العاملة على الساحة العربية الأفريقية انظر:
-د. عبد الملك عودة (جامعة الدول العربية....) مرجع سابق، ص ١٩٦-٢٠٤.
-عبد الرحمن حمادي، (جوانب من التعاون العربي الأفريقي وآفاقه المطلوبة، مجلة الوحدة، عدد تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢، ص ٤٧-٤٨.

²⁴ اعتمدنا في هذا الجزء بصفة أساسية علي:
-علي أبو سن، العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧، ص ٢٣-٢٤.
-عبد الرحمن حمادي، مرجع سابق، ص ٥١-٦٣، وأيضا:

-د. صباح كعدان، مرجع سابق، ص ٤٠.
²⁵ محمد نوري بيت المال، مرجع سابق، ص ٦-٧.

²⁶ د.عراقي الشرييني ، مرجع سابق، ص ٣٥٥، وانظر أيضا:

-أحمد النجار ، " التعاون العربي البيني مع الدول النامية في بيئة دولية متغيرة" بحث مقدم إلي ندوة النظام الدولي الجديد وتحديات لعالم العربي (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، حزيران (يونيو) ١٩٩٤، ص ١٠.

²⁷ د.حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، عدد ٣، ٢٠٠١م، ص ص ١٢-١٤.

²⁸ تتكون اللجنة من ٢٤ عضوا (وزيراً)، نصفهم من الجانب العربي ونصفهم الآخر من الجانب الأفريقي، بالإضافة إلي الأمين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي)، وقد عقد الاجتماع الأول للجنة بياوندي بالكاميرون ٣٠ مايو-١ يونيو ١٩٧٧م وعقد الاجتماع الثاني بالقاهرة ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٧٨م، وعقدت الدورة الثالثة بنيامي بالنيجر ٥-٧ يونيو ١٩٧٨م، وعقد الاجتماع الرابع بالكويت ٣-٤ ديسمبر ١٩٧٨م.

²⁹ عقد الاجتماع السادس للجنة بتونس ٢٠-٢٣ مارس ١٩٨٣، وعقد الاجتماع السابع بطرابلس ليبيا ٢-٨ أغسطس ١٩٨٤م، وعقد الاجتماع الثامن بدمشق بسوريا ١٥-١٦ يناير ١٩٨٦م، والاجتماع التاسع عقد بواجادوجو (بوركينافاسو)، ١٩٨٨م، والاجتماع العاشر عقد في الكويت ١٩-٢١ يونيو ١٩٨٩. وعقد الاجتماع الحادي عشر بنيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)، ٥-٦ أكتوبر ١٩٨٩م.

³⁰ ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأفريقي إلى اجتماع الخبراء المستقلين بشأن إحياء التعاون الأفريقي- العربي، (القاهرة: جامعة الدول العربية، يناير ٢٠٠٣)، ص ٤.

³¹ راجع قائمة بتلك المبادرات في المرجع السابق، ص ص ٩-١١.

³² انظر تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن التعاون العربي الأفريقي والمقدم إلى الدورة العادية السابعة لمجلس وزراء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على هامش اجتماع مجلس وزراء الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية والسبعين، لومي (توجو) ٤-٨ يوليو ٢٠٠٠م، وثيقة رقم "LXXII/2158 CM/2158"

³³ حول هاتين الزيارتين وما دار بهما انظر:

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية: رحلة القائد الإسلامية إلى إفريقيا، سجل وثائقي (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، د.ت). محمد خليفة " القذافي يرد على جولة كلينتون الأفريقية" ، جريدة الحياة اللندنية " ١٩٩٨/٥/٦، وانظر خطبة العقيد معمر القذافي في "كانو" بنيجيريا في شهر محرم ١٤١٨هـ . في مجلة الإسلام وطن (القاهرة : مشيخة الطريقة العزمية

، عدد ١٢٦، حزيران (يونيو) ١٩٧٠م، ص ١٢ : ١٤، وكذلك رد الرئيس معمر القذافي علي خطاب الرئيس كلينتون الذي وجهه إلى العرب المسلمين في ١٩٩٨/٢/٢٠ في مجلة الإسلام وطن، عدد ١٣٦، (أبريل) ١٩٩٨، ص ١٢-١٧.

³⁴ محمد عاشور: "السياسة الليبية تجاه أفريقيا والاتحاد الأفريقي: الاستمرارية والتغير"، بحث مقدم لندوة خمس سنوات على إعلان سرت (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس ٢٠٠٥) .. وكذلك انظر: د. صبحي محمد قنصوه (محرر)، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما (الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط ٣، ١٩٩٩)، ص ٢٤٥.

Asteris Huliaras: "Qadhafi's come back: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s". African Affairs (London: Royal African Society, vol.100, No.398, January 2001), pp8-9.

³⁵ لمزيد من التفصيل انظر: د. عبد الملك عودة، د. أحمد الرشيدى: تجمع دول الساحل والصحراء، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة دراسات إفريقية، عدد ١، أغسطس ٢٠٠١م).

³⁶ د. محمود أبو العينين (محرر): الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م) ص ص ٢-١.

³⁷ د. محمد عاشور " السياسة الليبية...."، مرجع سابق

³⁸ نوري محمد بيت المال، مرجع سابق، ص ١٤.

³⁹ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴⁰ سمير حسني، أحمد صلاح: "التعاون العربي الأفريقي"، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء المستقلين بشأن التعاون العربي الأفريقي، (القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٢-٢٣-٢٠٠٣)، ص ١٠.

⁴¹ المرجع السابق، ص ١٥.

⁴² د. عبد الملك عودة، "التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاما الماضية من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي"، في د. إجلال رأفت (محرر)، مرجع سابق خاصة الصفحات من ص ١٦ إلى ٤١.

- وانظر في ذات الاتجاه ، د.سعد الدين إبراهيم " تعقيب على ورقة العرب والأفارقة في عالم متغير" في د. عبد الملك عودة وآخرين، مرجع سابق ، ص ٣٦.

- ⁴³ نوري محمد بيت المال، مرجع سابق، ص ١٤.
- ⁴⁴ عبد الله صالح سانا، مرجع سابق، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولمزيد انظر د.تغريد عنبر " العوامل الثقافية وتطورات العلاقات العربية الأفريقية" في د. إجلال رأفت ، مرجع سابق، ص ٣٧٥-٣٨٤ .
- ⁴⁵ محمد عاشور " العلاقات العربية الأفريقية في كتابات الرواد..."، مرجع سابق.
- ⁴⁶ د.عراقي الشربيني ، مرجع سابق، ص ٣٦٠-٣٦٣.
- ⁴⁷ المرجع السابق، وانظر أيضاً: نوري محمد بيت المال، مرجع سابق.
- ⁴⁸ د. عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص ص ٣٥٠، وانظر حول سبل الخروج من المأزق ومتطلباته . محمد عاشور مهدي ، العلاقات العربية الأفريقية في كتابات الرواد: قراءة لبعض كتابات الأستاذين عبد الملك عودة، وعلي مزروعى، مجلة دراسات عربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، عدد يونيو ٢٠٠٠م).
- وانظر أيضاً:
- د.صباح كعدان، مرجع سابق، ص ٤١-٤٢.
- ⁴⁹ د. عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص ص ٣٥٩-٣٦٠.
- ⁵⁰ سمير حسني، أحمد صلاح، مرجع سابق، ص ١٠.
- ⁵¹ د. عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص ٣٥٩.
- ⁵² أكدت العديد من التقارير وأوراق العمل المقدمة على أهمية هذا البعد إلا أنها لم تجد طريقها إلى النفاذ.
- راجع ورقة العمل التي قدمها السفير نوري محمد بيت المال، مرجع سابق، التقرير الختامي لاجتماع الخبراء المستقلين بشأن إحياء التعاون الأفريقي- العربي ، مرجع سابق،، وانظر أيضاً: تقرير بشأن أنشطة الأمانتين العامتين، مرجع سابق، ص ٢٩-٣١.
- ⁵³ د. علي مزروعى: " الأفرو عربية: أفريقيا والعرب في النظام العالمى الجديد"، ترجمة أحمد علي سالم في د. صبحي قنصوه وآخرين (مترجمين)، قضايا فكرية أفريقيا والإسلام والغرب، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٨م)، ص ص ١٤١-١٥٧.

جدول بأسماء الباحثين وصفاتهم*

احسان مهدي محمد	باحثة بمركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا - الخرطوم - السودان
أحمد على سالم	طالب دكتوراه بقسم العلوم السياسية - جامعة إلينوي (إربانا-شامباين) - الولايات المتحدة
أحمد محفوظ بيا	باحث بمعهد البحوث والدراسات العربية
انجيلا ماير	طالبة دكتوراه بمعهد الدراسات السياسية بباريس - فرنسا
أيمن السيد شيبانة	مدرس مساعد علوم سياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
جمال نكروما	مدير تحرير الأهرام ويكلي
خالد حنفي	باحث في الشؤون الأفريقية
الخضر عبد الباقي محمد	باحث في الدراسات الإعلامية
رائد حسين خلفا	مدرس مساعد بقسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
راوية توفيق	معيدة بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ريهام خلفا	طالبة ماجستير بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة
سالى هانى	باحثة سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
سامي السيد أحمد	معيد بقسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
عبد الحافظ الصاوي	باحث بمنتهى البحوث الاقتصادية
عبد الكريم عبد لوى	باحث في العلوم السياسية - كلية الحقوق - جامعة محمد الخامس - الرباط
عبد الوهاب الطيب	باحث بمركز البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة أفريقيا العالمية - الخرطوم - السودان
عزة عبد المحسن خليل	باحثة سياسية بمركز البحوث العربية والأفريقية
عصام عبد الشافي	باحث دكتوراه في العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
محمد العنوي	مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة السبوط

* الأسماء مرتبة هجائياً

أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس -
جامعة تونس.

محمد جويلى

مدرس العلوم السياسية المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة
القاهرة

محمد شالمان طنج

مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
ومدير مشروع دعم التكامل الأفريقي - جامعة القاهرة

محمد عاشور

معيدة بقسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة
القاهرة

نادية عبد الفتاح

باحثة بمركز العلاقات الدولية

نايف خان

باحثة سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

نورا سلامة

طالبة دراسات عليا بجامعة ليبزج - ألمانيا

نورا كيميمان

باحثة سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

هالة ناصح

Cairo University
Institute Of African Research and Studies
African Regional Integration Support Project



African Regional Integration Perspectives and Prospects

Bibliotheca Alexandrina



0636636

Proceedings of the First Affairs International Conference
For Young Researchers on African Affairs
April 16-17 , 2005